

19.9

19.9

اشعة النوار

٢١٧٨

اشعة الانوار المنبعثة من كرائم الازهار

٢

في فقه الاثمة الاطهر . خط القرن
الرابع عشر الهجري تقديرا

١٥٠٥ ر ٢٠٥ × ٥٠ ر ١٥٠

٢١ س

٢٠٦ ق

١٩٠٩

نسخه جيدة ، حديثه - خطها معتاد

١ - الزيدية ، فقه المذاهب الاسلامية

أ - تاريخ النسخ

كتاب نسخة الأثر المنبعث من كاتم الأثر
 في فقه الأئمة الأطهار المحرر
 بحال من مذهب الهادي
 الأثر

تعتبر الأثر في الرأس في الرجل في الرأس في اليد في الخضة وفي اليد في الخضة في الرجل

٧٨٧	الدين كاحل في الرجل
٢٦٢	الامة التي بلغت اسم الدعا في مظهرها بما في الن بلغة في فلتا الدين
١١٨	الناقلة
٧٨٢	الهاية
٢٩٥	الموضحة
٢١١	السمان
٢٢١	الملاحة
١٥٢	الباضحة
٩٢٤	الدامية الكبر
٩٢٤	الدامية الفخر
٢٢٤	الحارضة وكذا الواحدة
٢٢٤	المجوده والمخضرة والمجوده في كل واحد

١١٣٨١
 ١٢٩٨١٨١
 ١٢٩٨١٨١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **نسخة الأثر** - الرقم **١٩٠٩**

اسم المؤلف **؟**

تاريخ النسخ **؟**

عدد الأوراق **٢٠٦**

ملاحظات **(نسخة قديمة) ناقصة**

٨١٧,٨
 ٤

فصل في الترتيب من ذهب امام معين كالحضاد والظاهر وغيرهما **اولى** من ترك الالتزام
ولا يجب الالتزام بل يجوز ان يقلد هذا في حكم وهذا في حكم اخر ولا يجب استيفاء بين
قولين مختلفين في حكم واحد احراز من الحكمين اي يجمع بينهما بحيث يصير الحكم الذي القولان
فيه على صورة لا يقول لهما امام منفرد وقد بينه عليه السلام بقوله **كنكاح خلا عن ولي عملا**
بقول ابي حنيفة وعن سهرورد عملا يقول مالك **الحرجة** اي المستثنى في ذلك عن تقليد كل من الامام
فضل يصير المقلد ملزمة ما لذهب امامه **بالنية** وهي الخزم على العمل بقوله في الاحكام وقيل بالعمل
وقيل بالسؤال **وبعد الالتزام** يقول امام معين يحرم الانتقال عن ذلك المذهب في عين ذلك الحكم
او الاحكام المعينة **الا لزم** لفساد نفسه بعد استيفاء طرق الحكم الذي ينظر فيه وهي الادلة عليه
والامارات حتى لا يغيب شي مما يجب به عليه فانه يجوز له الانتقال الى ما يتبع عنده كما يجوز للمجتهد وهذا
مبنى على تجزئ الاجتهاد وقد اشار عليه السلام بقوله **فالا جتهاد** يتبع بعض المعنى انه يكون الانسان مستكلا
لادلة الاجتهاد بمسألة دون مسألة **في الفهم** من المذهبين يجوز دلالة **اولا** انكشاف نصيب العالم
الاول الذي قد عمل بقوله عن درجة الاجتهاد اذ كمال الجهد فان ذلك يوجب الخروج عن تقليده **واما** الا
منه ههنا المجتهد العدل الى مذهب مجتهد اعلم من الاول او افضل منه ففيه تردد المذهب يجوز الزوال
العلة المقضية تحريم الانتقال بحصول ترجيح الاغلبية والادارية **وان** فسق المجتهد **رفضه** من قبله وجوبا
فيما لعقب الفسق في اجتهاده **وان** اقراله لاختلال الحدس على التقليد وهي العلة قوله **فقط** اشار الى
انه لا يرفض تقليده فيما سبق الفسق الا انه لا ينبغي له الاعتراض اليه بعد فسقه بل الى موافقيه **وان** رجع ذلك
المجتهد عن اجتهاده **الاول** فحكم الذي يرجوعه اذ رجع فيما قد نفذ اي فيما قد فعله هو المقلد له **ولا**
له مستداه **كالحج** فانه لا يتكرر واحكاما لم يفعل من الاحكام التي اجتهاد فيها ثم رجع اجتهاده فيها
ووقته اي الحكم الذي يرجع عن اجتهاده فيه **اي** نحو ان يرأس سنة الصغر ثلاث بعد ان كانت عنده بربها
اولا اتصل الوقت باق وقد فعل ذلك الحكم نحو ان يوضأ من غير ترتيب يري وجوب الترتيب **ولما** الفعل
المقصود به اي بالوضوء **وبالنسبة** اي بعمل الاجتهاد الثاني في الصورتين جميعا فيصلي تمامًا ويعيد الوضوء

فاما لم يفعل من الاحكام التي وجبت ورجع عن اجتهاده فيه **وعليه** قضاء كبري صلح في سفر او حجة
عن الاجتهاد في حكم قد فعله **ولا** امره مستداه **كالطلاق** نحو ان يطلق زوجته ثلاثا من دون تخطي الزمان
وهو يري ان الطلاق لا يتبع الطلاق ثم رآى ان الطلاق يتبع الطلاق **فخلاف** الصحيح للمذهب انه غير ذلك
فلا يحمل بالنسبة فينقض قصر او لا يحرم نكاح المسلمة **فضل** **وتقبل** ممن اراد التقليد او الالتزام **الرواية** المجتهدة
المسند والغائب وانما تقبل الرواية عنه ان كل شرط صححتها وهي ثلاثة عدالة الراوي وضبطه للمادة
والثاني ان يكون بالغًا عاقلًا والمقلد لا يلزمه بعد وجود النص الصريح **والعموم** الشامل من لفظ المجتهدة
في حكم من الاحكام **طلب النص** **الناصح** للنص الصريح **ولا** يطلب المخصص لذلك العموم من سائر خصوصه ولو
جوزها حاصلين **وان** لزم المجتهد اذ اوجب اطلاقا او عمومًا من كذا الله تعالى او سنة نبوية صلى الله عليه وآله
او اجماع الامة وجب البحث عن النص والتخصيص لا يقطع بمقتضاها حتى يرتفع ذلك الجوز بالبحث في الآيات
والاخبار **وعمل** المقلد **باخر القولين** اذ الاقوال المتصادمة في حكم واحد المستوية في النظر عن المجتهد لان
الظاهر ان الاخر رجوع عن الاول **واقوى** الاحتمالين يعطيه كذلك **فان** التيسر الاخر من القولين والاول
من الاحتمالين فالمختار من اقوال العلماء **رفضها** اي رفض القولين والاحتمالين وجوبًا ويلزم ترك تقليده في
ذلك الحكم **والرجوع** الى تقليد غيره من العلماء **كالجهد** المقلد له اي لا فائدة الذي قد التزم مذهب حمله **بعضا**
ولا احتمالًا **طاهر** اني بعضا كاد ان فان رفض الرجوع اليه **فان** اتفاق **فضل** **ولا** يتصل المقلد **تحريما** الى حكمه
مقلد من مفهوم كلام مجتهد **الامس** مجتهد او مقلد **عارف** **لا** لا **الخطاب** المذكور في اصول الفقه وهي تحصر
سبعة اقسام الاول مفهوم اللقب مثل زيد بن خالد بن فهموه ان عمر اليس فيها وهذا الاخذ به احد من
العلماء **والثاني** مفهوم الصفة نحو في سائمة الغنم زكوة مفهومه ان لا زكوة في المعونة فاخذ به كثير من العلماء **وتيقاه**
كثير **والثالث** مفهوم الشرط كقوله تعالى **وان** كن اذ لا تتحمل فانفقوا عليهم مفهومه ان غير ذلك لا يحمل
في النفقة **والاخذ** به من العلماء اكثر من الاخذ بن مفهوم الصفة **والرابع** مفهوم الغاية كقوله تعالى حتى
يظهرن وهو اقوى **والخامس** مفهوم الحد كقوله تعالى **يما** ين بجلده مفهومه تحريم الزيادة على المأين **والسادس**
مفهوم الاستئذان نحو اكرم القوم **الارز** او التيسر مفهومه انما نحو انما الصدقات للفقراء **الاية** فانه يفهم انما عدا الاواني

الثانية لا يثبت له في الصدقات وحقيقة المفهوم هو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق ولما كان
قسمين ساقطاً مأخوذاً به بين عليه السلام كلامها بقوله **والتساقط منها** وهو مفهوم اللقب
والمأخوذة وهو ما عداه ولا يقبل المقلد من مقلده **قياً** مسألة من مسائل امامه **على مسألة**
اخرى من مسائله بان تقاس المسئلة من مذهبها على نظيرها **الامن** مجتهد اذ مقلده عارف بكيفية
رد الفروع المقيس الى الاصل المقيس عليه لتلايسك قياساً فاسداً فلا يعرف هذه الكيفية الا من
عرف شروط الاصل والفروع وعارف **طرق العلة** وهي التي يعلم بها كون العلة في حكم الفروع علة في حكم
اصلها **ولا بد** من معرفة طرقها من معرفة كيفية العمل عند تعارضها لان المجتهد قد يعيل علة في فرعها
في بعض النصوص ما يعارضها فلا يجهل القياس الا بعد امكن الترجيح وقد اشار الى انما وجوه الترجيح بقوله
وجوه ترجيحها اي لا بد من معرفة وجه ترجيحها **لاخوامها** بمعنى صفاتها وهي ان يقع ان تكون اثباتاً
اتفاقاً ونفياناً الاصح وانها قد تكون خلقاً في هذا الحكم كالبر في الطعم **ولا يجب** ايضاً معرفة شروطها
وهي ان يكون الديل على كونها علة غير علة وان تكون مؤثرة في اقتضاء الحكم وغير ذلك ولا يلزم المقلد
امامه الذي استخرج ذلك الحكم على اصله من تلك العلة ممن يرى تخصيصها او ينفقه فلا يلزم المستنتج
لذلك الحكم معرفة اي الوجهين من امامه **في جوار** تقليد امامين فيصير المقلد لهما حيث يختلفان
في حكم من الاحكام **خير** اي قوله **لها فقط** لا غيرها لكان له قول ثالث في تلك الحادثة خلافاً
فمن قال يجوز التزام مذهب اهل البيت جملة وهو المذهب لم يكن له ان يعارض قول من يخالف مذهبهم
ومن اوجب التزام مذهب امام واحد معين فلا كلام ان يمتنع التخيير ومن لم يوجب الالتزام فاصولهم
تحت الامر **وهذا** الضعف الاقوال دلتهم هذه **كلمة تحت المقدمة**

كتاب الطهارة

الطهارة في اللغة النظافة والبعث عن النجاسة بديل قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن اي ينظفن
من الحيض والنفس وفي الاصطلاح هي التطهير باستعمال الماء والتراب اياهما اركان حكمها على
الصفة للشروط والتم التي تتم بنهاية الصلوة والدليل على وجوبها قوله تعالى ويا ايها الذين آمنوا

اخر بتطهير نياتهم من النجاسة والظاهر واجب في الصلوة ومسح في غيرها ومن التمس عاردي عن غسل اليدين عليه
والدليل انه لم يرد بهما من يأسر وهو يغسل ثوبه من النجاسة فقال له ما تخاف منك ودم عينيك الا بئر لئلا الماء الذي
في كونك انما تغسل ثوبك من البول والغائط والقي والدم والمني **باب النجاسة** النجاسة هي عين من
وجودها صفة الصلوة وهي عشر وتنقسم الى قسمين مخلطة وهي سبع ونخفة وهي ثلاث وقد بينها عليه
بقوله **هي عشر** الاول ما خرج من مسيل **ذي دم** ولو صبغ بالمطعم غير لبن امد اقاماً ما خرج من مسيل
ما لا دم له كالضفدع ونحوه فظاهر **لا يوكل** اما ما يوكل فزنبه وبوله طاهر **او جلاله** وهو اكله المأكول
الذي يأكل القاذورات فلعله به وزنبه نجس **قبل الاستحالة** فاما بعد الاستحالة النجاسة وهي تغير البرزخ الذي
والطعم الى غير ما كانت عليه فانه يحكم بطهارته **والثاني المسكوب** بالمعاجة عينا كان او غير فانه نجس **وان طبع**
وليس ثقب من المسكوبات مع تحريكها ما اسكوبه من علاج وقد بينها بقوله **الاكتسبة** **النجس** ونحوها كالاخوة
واجبه والرهدي وغيرهما **والثالث الكلب** فانه نجس جميعه **والرابع الخنزير** فانه نجس جميعه **والخامس الكافر**
فانه نجس بالنجس جميعه **والسادس ايس حي** كان تقطع رتبة الكلب قبل ذبحه فانه نجس لقوله صلى الله عليه وآله
ما ايتى من الحي فهو ميت **ذي دم** واما اذا بين من حي لادم له كالجراد فظاهر **حلت الكوفة** واما ما لا حله
اكتسبه كالظفر والشعر اذ لم تقطع من اصولها وقصت بلا ايلام فهي طاهرة **غالبها** احذر ان يورد احد
ما قطع من السمك فانه طاهر الثاني ما قطع من الصيد بضرية ولحقه عتة بمقدار التذكية فانه طاهر **والثالث**
الميتة فجميعها نجس لحمها وعظمها وجلدها اتفاقاً في المشرك وغيره من سائر احياء امانات وخلافاً في السلم
المنه بانه نجس بالموت **الا السمك** وحالا لادم له فانه لا نجس به بالموت وكذا ما لا حله **الكوي**
كالقرون والظلمات والشعر والظفر من غير نجس **الذات** المتقدم ذكرها فظاهر **وهذه** السبع النجاسات
المقدمة ذكرها **مغلظة** لا يعنى عن شيء منها الا ما لا يدرك بالروية ثم بين عليه السلام المخففة بقوله
الثامن في من المعدة بلفظ او غيره اذا كان غرضه من المعدة الى الفم الى الثوب دفعة واحدة ولذا في
ملا الفم لادنه فظاهر دفعة اما اذا استلأ الفم به فغاب متفرقة فظاهر **والناصح** ليس غير المأكول
فانه نجس **الاصح** مسلي حية فانه طاهر لاجل كبره **والعاشر الدم** فانه نجس **واخوه** الامس **السمك** **والثاني**

والبرغوث فظاهر لأنه مكتسب من غيرها وكذا **الحاصب على الحجر** من الدماء فإنه ظاهر لا غيره
فنجس وما بقي في العروق بعد الذبح ولو متصلاً فإنه ظاهر وإن كثر **وهذه** أي التي في الدم
ولبن غير الماء كونه **نخضة** يعني في القيح عند دونه ثلثو الفم والدم ونحوه عما دون القشرة الأرضية
الذات وهو الكلب اختزير والكافر وسبيل ما لا يؤكل فإنه في هذه من مغلظة حكم ما تقدم
وفي ماء المكوه والحرج الطري خلاف المذهب لأنه ظاهر وإن تغير إلى صفرة إلا إذا تغير إلى حمرة
فنجس وما كثره أكله كثره بوله كالأرنب ومثلها الضب والوراء والقنفذ واليربوع والوبر نضل
والمتنجس وهو الذي عينه ظاهراً فطر عليه نجاسة فهو **أما** متغير الغسل كما لم يات
من ليط وماء دسم ودمق وودك وعسل ما به ولبن ونحوه **فحس** حكمه حكم نجس العين في تحريم الاستقاء
به وبيعها **وأما** حكمه أي حكم الغسل من غير مشقة كالياب ونحوها **تظهر** النجاسة **أخصيه**
وهي التي لا يرى لها عين بالغسل بالماء لا يغيره وإن عمل عمله كالحل وماء الورد ولا يبرئ غسله ثلاثاً
يتخللها العصاة في الياب والله لا يفرغها وتظهر اليد بطهارة الثوب ولو كان المتنجس **صغيراً**
كالعين والسيف والمرأية فلا يبرئ من غسله بالماء ثلاثاً **وتظهر** النجاسة **المريئة** بالماء أيضاً حتى
ترؤل عينها وانفتحت من الغسل **بعدها** أي بعد زوال عين النجاسة أو بعد استعمال الحاد
المعتاد إذا لم ترؤل العين بالماء وبقي له أثر فإنه يجب بقاء العذر بما كولو المعتادة كالزينة والقبول
ونحوها **وأما** شاقة أي شاق الغسل هو انزعاج اليأس ونحوها من الطيور وغيرها **والأطفال**
من المسلمين الذين لم يبلغوا التمييز من القدرات إذا بأسرتهم نجاسة فافضوا تظهر **بأجفاف** شوكي
كانت النجاسة مغلظة أم مخففة من دم أم غيره كافي الملوذات **عالم** يتق عين فإنه لا ينجس منها
مادامت مريئة ولو يست **الأقواء** عظم في جميع الأقواء من غير نجس الذات بالربوبية **والمراد** بوجوب
الربوبية في الفم فلا تأثر للوقت وإنما حذروا بالليله لحصول الظن المقارب للعلم بحصول الربوبية في الفم
والأصواف حايو كل لحم إذا خالطها النجاسة كالجلا لا ظهرت **بالاستحالة** التامة وهي
تغير اللون والريح والطعم إلى غير ما كانت عليه **والأبواب** إذا وقعت فيها نجاسة ظهرت **بالنضوب**

حتى لم يبق للنجاسة حجم ولا عين **وتظهر** الأبواب أيضاً **بزرع** الماء الكثير حتى يزول تغيره وإن
كان التغير حاصلًا فيه وإن لا يكن التغير حاصلًا فيه **فظاهر** كما هو حكم الماء الكثير إذا لم
يتغير بالنجاسة إذا لفرق بين أن يكون الماء في البئر أو غيرها في الأرض من مذهبنا والقيل من
الماء في البئر إذا وقعت فيه النجاسة **بزرع** إلى القرار باله لا يتم القصاص حتى يبلغ القرار والمليين
ماء البئر أقليل هو أم كثير إذا وقعت فيه النجاسة **بزرع** أي إلى القرار كافي القيل أو إلى الغلب
الماء النازح كانت تكون فيه عين نابذة فلا بد من بلوغ القرار أو الغلبة مع زوال التغير فيها أي في
القيل والمليين **فظهر** الجواب **لله** لخل من البئر بعد النزح المذكور **وما** حاكى الماء من الأرضية
أي الجبال وكذا الله لا فاعار رأس البئر فيجب غسله وكذلك النازح إذا أصابه شيء من ذلك **والأرض**
الرخوة كالسراي تظهر بأجفاف لأجل التيمم إن التيمم عين النجاسة وأما الضلبة فلا تظهر إلا بأجل
وأما القاهر من السقف إذا كانت في السطح نجاسة فاقطر أو فطره فهو نجس وما نظرت في المطرة الثانية
فظاهر إن زالت عين النجاسة من المطرة الأولى والآن نجس حتى يزول عين النجاسة **فصل** **وتظهر**
النجس كالحجر **والتنجس** به لا يغيره كجرة الحمر والمغرفة السائبة فيها حالة الاستحالة فإنه يظهر إن
بالاستحالة التامة كالقندم إلى ما يحكم بطهارته كالحجر إذا استحار **خلا** وانحمر حكم بطهارته
إن صار **خلا** يبدون المعالجة أما بالمعالجة فلا يظهر ولا يظهر ما جادون والمياه القليلة المتنجسة
تظهر باجتماعها حتى كثرت وزال تغيرها إن كانت قد حصلت تغيرها والآن نجس وكثرة كاف
قيل وبالمكانة وهي ورود أربعة أصنافها عليها نحو أن يزيد على الماء المتنجس مثله ثمان مرات
بأن يصب فوق الرطل الماء رطلين ويكون مجاوراً ثمانية أي نجس ثم يصب عليها ستة أرطال فيكون طاهراً
غير مظهر والمذهب أنه لا يشترط هذه البركة في الماء ولو يذهب حتى يزول التغير أو **وذهبها**
أي المياه القليلة المتنجسة عليها أي على أربعة أصنافها من الطاهر **فصير** الماء المتنجس في الصورة
مجاوراً ثلثاً أي طاهراً إن زال التغير إذا كان قد تغير بالنجاسة وإن لا يزول التغير فأول
أي حكمه حكم المجاور الأول نجس به مالا فاه وهذا القيل ضعيف في صورتين **وتجربها** حال المجاور

اي يحكم بطهارة الماء الجاري الذي وقعت فيه نجاسة حاله خيرية وان قل اكره بان لان جري الماء
يلتصق بالماء الكثير الا اذا تغير بعضه صاف فلا يطهر الا بزل التعذر في الراكد الفاضل اي راك
الماء الفاضل القليل وهو الذي اسفل راكده اعلاه فاض اذا وقعت فيه نجاسة لم تغيره ففيه
وجه احدها انه نجس بقلبه وقدم جريه الثاني انه طاهر وهو المذهب لان الفاضل جري هذا
ان وقعت فيه النجاسة حال الفيضات اما اذا وقعت قبله فالراكة نجس لا الفاضل لان اكره بان نجس

باب المياه

المياه جمع ماء والدليل عليه قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء يطهركم به وقوله صلى الله عليه وآله
في البحر هو الطهور ماؤه واكثر ميتته **فصل** ولما كانت من المياه ما ينجس ويحرم استعماله بينها
السلام وانفرد لها هذا الباب **والما ينجس منها** اربعة انواع الاول **جوار النجاسة** اي الجوار الاول
المتصل بالنجاسة والجوار الثاني المتصل بالجوار الاول وتطهر المجاورة اذا كانت النجاسة جامدة
او ذات لون فان كانت مائعة ولا لون فيها فلا قول بالمجاورة النوع الثاني قوله **وما غير ذلك** النجاسة
بازالة احد اوصافه مطلقا سواء كان الماء قليلا ام كثيرا النوع الثالث قوله او وقعت فيه
النجاسة في حال كونه **قليل** فانه نجس سواء غير متراصلا والماء القليل هو ما ظن المستعمل الماء
استعمالها اي النجاسة الواقعة فيه باستعماله اي باستعمال الماء ويعمل في الكثرة والقلية لظن
سواء وافق الماء قبل وقوع النجاسة فيه ام بعد **والنيس** فلم يظهر هل يستعمل النجاسة استعمال
الماء ام لا فانه لاحق بما علمت قلته لان الاصل القلة النوع الرابع قوله **او متغير بطاهر** اي اذا
وقعت النجاسة وهو متغير بطاهر من المسكلا ونحوه فانها نجسة وان كثر الماء المتغير بطاهر
فلا تنفع كثرته حتى يصلح بزال التعذر ومقتضى ال التعذر طهر **وما عدا هذه** الاربعة الانواع
فطاهر لا ينجس من المياه سواها **فصل** **وانما يرفع الحدث** كما كيفه اجنابه وادخل المانع من
الصلوة من المياه **مباح** فلا يرفع المصوب طاهر لا ينجس فلا لم ينجس به اي لم ينجس به
مستعمل القربة وهو الذي توضع فيه موضعي لغرض او نفل لا للتبريد والمستعمل لا يضر غير المستعمل اذا

كان اقرب منه وانما يضر غيره اذا كان **مسكلا** فصاعدا اي اذا كان المستعمل من غيره او اكثر من
غير المستعمل فان **النيس** الاغلب من المستعمل وغيره **غلب الاصل** وهو الذي طهره عليه الاخر
ثم اخصر اي اذا التمس الاصل منها فخرج اخصر وهو تحريم الاستعمال قوله **ولا غير بعض اوصافه**
وهي الريح والطعم واللون **مما ينجس** اي بخالط الاجزاء الماء وهو المتصل به من غير خلل بينهما فانه لا يجوز
استعماله لانه غير طاهر واذا استعماله فانه سيطر طيب النجاسة قوله **الامطر** اي الا اذا ما رجه طهر
كالتراب وما بالبحر والثلج فلا يضره **او مسكلا** اي اذا تغير الماء بميتة السمك لم يخرج عن كونه ماء طهورا
او متوالد فيه لادم له وتغير منه الماء فانه لا يضر فاما اذا كان المتوالد فيه ماله دم سائل
فانه ينجس **او اصله** اي تغير الماء باصله وهو منبعه فلا يضر لتعذر الاحتراز **او مقوره او مقوره** فانه
الذي يمتد الى الماء والممر مجرأ الماء فلا يضره تغيرهما ولا يخرج عن كونه طهورا واذا تغير الماء بالطين
فانه يجوز التطهر به ولو القى اليه من موضع اخر الى هذا انتهى بيان ما يرفع الحدث **والنجاسة** بيان ما يرفع
النجس من المتنجس به **قال عليه السلام** ويرفع النجس اي ويرفع النجس بالماء اجماع للفقهاء المتقدمين
ولو مخصصا فانه يرفع النجس مع الاثم وان لم يرفع الحدث **والاصل في ماء النيس** تغيره الطهارة
يعني اذا وجد ماء متغير ولم يعلم بماذا تغير ام نجس ام بطاهر ام يكتف فانه يحكم بالاصل والاصل
في الماء الطهارة والتطهير **ونترك** من المياه ما **النيس** يعصب او **متنجس** مثاله ان يكون معه
اثره فيها ماء فيعضها طاهر وبعضها متنجس او مخصص فلم يظهر ايهما الطاهر لو المباح فانه
تركى جميعا ويعد الى التيمم ويندب اراقتها فاحايث النيس بالمصوب كذا الوردية
فالتركه واجب وان كثرت ائمة المباح واحايث النيس الطاهر بالمتنجس فيستر طهر ائمة
الطاهر ويرجع الى غلبة الطن لا اذا استويا فلا يتحر او قد استار اليه فقال **الا ان تزيد ائمة**
الطاهر فتحرى ويعمل بغلبة طنه في جواز التطهير او عدمه ولا يجب عليه التحري الا بشرط اربعة الاول
ان تكون ائمة الطاهر اكثر والثاني ان لا يجد ماء تحكوما بطهارته والثالث ان يحصل له ظن الطهارة
في احداهما او ظن النجاسة والرابع ان يكون الملبس له اصل في التطهير كالمستنجس لا ينجر عن كالبول

ونحوه وشرط خاص وهو ان لا يخفى فوت الصلوة قبل خروج الوقت والاعدل الى التيمم **وبعبارة المحقق**
ظنه للحقيقة حيث توضحها بآثارها فانكشف انه متيقن **الاشهاد** اي ما انتهي اليه احوال
فيعيد في الوقت لا بعده ان كانت النجاسة مختلفة فيها وان كانت النجاسة مجتمعة عليها فيعيد في
الوقت وبعده **قيل ولو عامدا** اي ولو تعمدا مخالفة المشرع نحو ان يتوضأ بما اظنه في الابتداء
غصبا او متنجسا فانكشف انه حلال طاهر فانه يعمل بالاشهاد وهو صحة الرضوخ ولكنه يأنم لا قد
على الرضوخ مع ظنه بانه متنجس او مغضوب وهذا القيل صحيح **فصل وانما يرتفع يقين الطهارة**
والنجاسة الايقين او خبر عدل اي من قبلنا ان النوب او المحل او الماء طاهر فلا ينتقل من هذا
العلم اليقين الايقين فلا يكفي الظن نحو ان يعرف ما طهره ايقين عنه وعنده كلاب لا غير
ويعود اليه وقد نقصر ارتشت جو انبلا انا والكلاب تلتقي فيطن انها قد ولغت فيه فلا يعمل
بظنه لانه من طهارة على يقين وكذا في العكس اذ اعلم ان النوب متنجس ثم يرى اماراة الغسل في
النوب فيظن انه قد طهر فلا يعمل بظنه لانه كان من نجاسة النوب على يقين ولا ينتقل من اليقين في
الصورتين الايقين كان يشاهد للكلاب تشرب من الماء او يشاهد غسل النجاسة التي في النوب
او يخبره عدل ثقة بنجاسة الماء وطهارة النوب **قال المؤيد بالله او ظن مقارب للعلم فقطة المؤيد**
بالله ان يصح الانتقال من اليقين في الطهارة والنجاسة اليقين او الظن المقارب له فيحكم بنجاسة
الماء وطهارة النوب المذهب الاول **قيل** هذه الابي ضرر والاعم عليه السلام يضعفه لانه قسم
الظن الى ظنون وجعل الشك الذي يستوي طرفاه في التجوز وعدمه ظنا مطلقا وقد قيل ان هذا
القول من القيل لا القوي والمختار ان القبلة المذهب عليها ثلاثة الاول قبل ولو عامدا
ان في قبل واكثر القدر من الثالث ولا يقطعا سقطت **والاحكام** والمراد بها ههنا
المسائل الشرعية نظرا الى العمل فيها بالعلم او الظن **قيل** اربعة وبالنظر الى الاستصحاب
مزيات والاصل في هذه القاعدة ان كلما كان الوصول فيه الى العلم ممكنا وجب تحصيل العلم به
وكما كان لا سبيل للعلم به فان الظن كاف فيه الاول من هذه الاربعة **قيل** لا يعمل فيه الا بالعلم

وذلك النوع منه الاول الشهادة فلا يجوز للشاهد ان يشهد الا عن علم يقين الثاني التمسك
فانه لا يجوز الا لمن يعلم انها لا تحرم الثالث المعة اذا التمسك بها نحو ان يطلق احدى امراتيه بانها
بعد له حولا بها ويموت قبل ان يعين المطلقة منها فانه يجب على كل واحدة منهما ان تعتد اربعة اشهر
وعشر اربع هذه الاربعة الاشهر والعشر لا يحضر تكون كل واحدة من احوال عدتها على يقين النوع
الرابع مسئلتان الاولى من القيس عليه نوب متنجس في عشرة ابواب طهره فانه يصلي الصلوة
مرتين بوبين المرة الاولى بنوب والثانية بنوب اخر اذ الم يتنجس في وقت الوقت وانما في الاضطراب فيتم
ويعمل بظنه ولو في بوبين المسئلة الثانية من اليقين عليه صلوة فائنة بكيفية ان يصلي ثمانية
وثلاثين دراعية بنية الفضا للقائمه ولا يجب عليه قضاء الصلوات الخمس النوع الخامس الانتقال
عن الاصل في الطهارة والنجاسة فلا ينتقل الايقين كما تقدم النوع السادس بيع اجنس بحبسه على اثنين
او موزونين فانه لا يجوز الا مع علم السادى لسلا يحصل الربا العظيم خطره **والثاني** **قيل** يعلم فيه **قيل**
بالعلم **او الظن المقارب** وهذا الضرب لا يعمل به على الصحيح للمذهب الا بالعلم ولا يجوز العمل بالظن في الطهارة
والصوم ونحوها فلا بد من العلم قاعدى اللقطة والمطلقة وقدر الفاسد عن الصلوة وكذا العمل بشهادة
العدلين لا الشاهد نفسه فلا يشهد الا عن علم **والثالث** **قيل** يعلم فيه **قيل** **قيل** اي بالعلم او الظن
المقارب له **او الظن الغالب** المذهب انه لا فرق بين الظنين المقارب والغالب في العمل فوجب
العمل فيه باحد الظنين وجب بالثاني **والرابع** **قيل** يعلم فيه **قيل** اي بالثلاثة المتقدمة العلم والظن
الغالب والمقارب **او الظن المطلق** والصحيح ان هذا الضرب شك لا استواء طرفيه في
التجوزين ويعمل بالشك في العبادات كالنقضاء والكيف والمعاملات كخبر المنادى غير العدل
واقا العدل فهو من الظن الغالب وانما يقبل هو لا يشترط ان لا يكون له خصم متنازع
الثاني ان لا يغلب في الظن كذبه اما اذا خبر شخص شخصا ان شخصنا اخذ ماله ببيع ماله
الشكاه قريبيه فانه يعتبر حصول الظن ولا يعمل فيه بالشك **واما** اللذان بالنظر الى الاستصحاب
فالاوّل **قيل** يستصحب فيه احوال وهو العمل بالعلم ولو زال سببه نحو ان يعلم طهارة نوب او غيره

او تعلم دار الزيد او ان زيدا اقرض غيرك ان تعلم بالطهارة وتشهد لزيد بالملك والقرض الم
يغلب في الظن انتقال الملك وانقضاء الدين **والثاني** من الاحكام **عكسه** اي عكس
القرض الذي يستصحب فيه احوال مثل ان تعلم ان زيدا اقرضك ارضا حيا صهييا ثم غبت عنه فليس
ان تستصحب احوال وتعتقد ان زيدا اقرضك صهييا ولا تجزمه على القطع لجواز تغير احوال ومثل بيع
اجنس بخينه مكيلين او موزونين متساويين فانك اذا اردت ان تستري حكيلا او موزونا
من جنس في ذلك المكيل او الموزون بعد خلل زفان يجوز فيه النقصان او الزيادة لا تستصحب فيه
احكام بل يجب عليك اعادة الكيل او الوزن ومثل التباس المحرم بنسوة مختصات فلا تكللها
منهن وكذا التباس المطلقة بانساب الرذائل فانهم يخرجون جميعا ولا يقاس على هذه النسب
غيرها الا اذا وافقها بعلية معلومة لا مظنونة **وسئل** في موضعها **ان شاء الله تعالى**
باب الاصل في هذه الباب قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ومن السنة
قوله صلى الله عليه واله لم يا اهل نبأ ان الله تعالى قد انبى عليكم فماذا تصنعون فقالوا يا رسول الله
نغتسل من اجابته وننوضا من كذبه ونبتع الحجاب بالماء قال ذلكوه فعليكموه وهذه **الابواب**
مشتملة على ما ينبغي ان يندب لفاضل الحاجه وما يكره وما يجوز وقد بينه عليه السلام بقوله **ندب لفاضل الحاجه**
امور تسعد والمندوب ما عرف فاعله حسنه وان لم يفعل ثوابه ليس عليه ترك عقاب الاول
منها **التواري** وهو احتجاب شخصه بالعليه حتى يغيب عن اعين الناس اما بهبوط مكان مطش
او دخول غار او جنب صخرة او شجرة **وانبأها البعد عن الناس** فهو مندوب **مطلقا** اي في القحار
والعمران حتى لا يسمع له صوت يخرج ولا يجد له ريحا ولا يدركها بفعل **وانبأها البعد عن المسجد**
واختلف في تقديره فالمدعيان يترك له كفا الدار للحرمة **التي الملك** اي الا ان يقتضي
في حكمة **والتخذ لذلك** ولو كانت قريبا من المسجد فاذن ذلك جاز **واما البول** في انما يندب للمسجد
فيحرم وكذا الاشجار وغير المضطر وكذا النساء مطلقا بعد اوله بتعد هذه الاستثناء تناول
المسجد وغيره **ورابعها التوقد** حين دخول اخلاد وهو عود باس من اجبت واجبات او بسبب الله

ان اغوز بكه من الرجل الجنب الخبيث السيدان الرجيم **وخامسها تحية طائفة** **تعالى**
من خاتم او غيره الا ان يخشى ضياعه فلا يكره بقاؤه ويقبضه في باطن كفه ويستريحه **وسادسها**
تقديم الرجل اليسرى **دخولا** لانه موضع خيس فليس خافا اليمن عن تقديم استعمالها فيه **وسابعها**
اعمالها اي عملا اليسرى في اجلاس الخروجه ما يخرج لان الجانب الايسر مجمع الطعام **وامنها**
تقديم الرجل اليمنى خروجا لانه خروج من اخص الى اشراف وعكس ذلك في دخول المسجد والخروج
منه فيقدم اليمنى دخولا واليسرى خروجا **وتاسعها الاستئثار** اي يستر عورته حتى يهوى
للحيوس غير مخ توبه قليلا قليلا حتى يخط وكذلك عند القيام يرسله قليلا قليلا حتى يستوي
قائما **وذلك مندوب مطلقا** سوى قضى حاجته في البيوت ام في الصيارى الا ان يخشى التقبس
وتكره الزيادة عما يحتاج اليه من كف العون ومن المندوب ان لا يكشف رأسه حال قضاء الحاجة
وهذه العشر احكام شرعية ان يكون قد اعد الاطعمه والشراب الانتعال حاله والتخف لان كنهه
احكامه مما تكثر فيها الشياطين وتتعد فيها الحفظة من الملائكة عليهم السلام **واما ما يكره** فقد اورد
بقوله عليه السلام ويندب له **اتقاء** امور ردها ربيع عشر اولها **الملك** لقوله صلى الله عليه واله
انقوا الملاعن وهي مضار المسلمين وتسميت ملاعن لانه يلعن من جعل فيها اذيه وهي سقا الطريق
المسبل والمقابر سواء كانت مقابر المسلمين او الجرمين ماعدى كحربيين وجواب الانهار والموالي
والمناهل ولو فيها الماء كثير واما القليل فحضر وكذا المستعمل وافنية الدار تزيب والمسجد كراهة
حضر وبسقط الاثمار غيب الشجر مثله وقد جمعها بعضهم بقوله شعرا
فلا عينها نهر وسبل ومسجد **ومسقط اثمار وقبر ومجلد**
وانبأها الحجاز اذ كانت من خارج الكسرات لانه يؤذيها ولا يامن ان يخرج ما يؤذيه **وانبأها القلب**
من الارض فيندب تجنبها الى مكان رخوه مخافة ان يفتقه منه شيء فينفضه فان اضطر ولم يجد
عمدا الى حجر امسك وسكته عليه **ورابعها التهودية** اي البول وهو الطهر به فرق الحاجه فيه
انقادها مخافة ان ترده الرج عليه **وخامسها ان يقول قائما** فيكره الا من عليه او عجلة

أوله أي أول الوضوء **بنية** أي بنية الوضوء **المطلوب** فلا يكفي فيه رفع أحد ثوبين إلا بنية أراد
الصلوة أن ينوي وضوءه للصلوة **أما** نحو أن ينوي لكل صلوة أو للصلوات أو للفرض أو لما
شئت به من الصلوة **فصل** ما شاء من فرض أو نفل أو خصوصاً نحو أن يقول الصلوة الظاهر أن يؤدّيها
فلا يتعداه أي لا يتعدى ما خصه فيصلي الظاهر فقط **ولو رفع أحد ثوبين** يعني إذا جعل وضوءه لرفع
أحد ثوبين فلا يتعداه فلا يصلي شيئاً أو ما يجوز من المصنف عندنا إلا ارتفاع أحد الثوبين **الأنف** من
الصلوات **في تلحّج الفرض** نحو أن ينوي بالوضوء لصلوة الظهر وحاشاً من النوافل **الأنف** يعني بالانف
أي إذا نوى وضوءه لصلوة ركعتين فأقله صلى الركعتين وحاشاً من النوافل لأنها تدخل بتلحّج **ويجب**
أي النية أربعة أحكام **الأول الشرط** نحو أن يشك المتوضّع في وضوءه أول نية فيه ثانياً بنية مرد
بفساد الأول فيجزئ إذا كان الأول فاسداً ومنها **التقريب** وهو أن ينوي عند كل عضو غسله للصلوة
وكذا غسل الجنابة فإن هذه أجمع ومنها **تشريك الجنس** في نية الوضوء والضمي خلافة لأن
النجاسة والظاهرة لا يخلو ولا يجوز الوضوء حتى تزدل النجاسة ولعله أراد بالتركيب بعد
إزالة الجنس فتعين النية للوضوء قوله **أغبره** وذلك كالتركيب وإزالة الذرة الظاهر يعلم الغد
ويطلبها الفرض وهو أن ينوي قبل فراغ الوضوء وبعد شروعه في نية ما نواه له أو لا يبطل من حيث
صرف فلا يصح ما نواه أو لا أو لا ثانياً إلا أن يكون ما نواه أو لا أو ثانياً ما يدخل بتلحّج فانه يعرف
فرضه إلى نفل فلا يصح الفرض به ويصح النفل فإن أقاد من حيث صرف لما نواه أو لا أجزاء لما نواه أو لا
يدخل بتلحّج ولا يصح الترتيب وضوءه من نية أحدهما **الرفق** بمعنى لا يبطل به الوضوء نحو أن يدخل
في الوضوء حتى يتوسط ثم يرتض ما قد فعل فانه لا يبطل وكذلك الوضوء بعد كماله فلا يبطل
والثاني التحجير لا يدخل النية فإذا قلت لصلوة الظهر أو العصر لم يتعين لأحدهما فلا يصح أي
الفرضين وكذلك الوضوء بين فرض ونفل **والفرض الرابع المضمضة** وهي جعل الماء في الفم **والاستنشاق**
وهو استصعاده بالمختزن فانه من تمام غسل الوجه والواجب أن يكون **بالدلك** للفم أن يكون
أما بضم المختزن من خارج وعركها أو إدخال الأصابع وعركها بها كما في الفم **أو الملح** وهو أن يرغم الماء

في جوف الفم فتقوم شدة المصا كد مقام الدلك مع **إزالة الخلاله** وهو ما يجزئ بين الأسنان
من أثر اللحم أو غيره لأن بقائه يمنع وصول الماء ويحصل الاستكمال **والاستنشاق** وهو أن ينفخ في
الماء في الأنف مما يتقشف فيها **والفرض الخامس غسل الوجه** وهو ما بين الأذنين ومقاصص
التي انتهى الذقن مقبلاً ويده خل في ذلك البياض بين الأذن والحية ولو بعد بياضها ولذا قال **فستكلاً**
ويده خل الصدعان فهما من الوجه دكة الرغمان إذا كانتا صغيرتين أو قد رطبتا بالأغماء التز
الصاعده إلى الدماغ فيغسل منها المعتك والباقي يسح مع الرأس وإنما يجزئ غسل الوجه **تحليل**
أصول الشعر في اللحية والعنقه والشارب ونحوها فإن ذلك واجبه لا يكمل الغسل إلا به وإنما قال
أصول الشعر لأنه لا يجب غسل ما استرسل من اللحية إذا طالت وما لا يتم غسل أصوله إلا به يجب غسل كبر
الفرض السادس قوله **ثم غسل اليدين مع المرفقين وما طأها** يجب ويجب غسل ما بقي من
المقطوع إلى العضد فمضى انتهى إلى العضد غسل ما كان يغسله واليد بياضه لأنه واجبه قبل القطع
فلا يسقط القطع الفرض السابع قوله **ثم مسح كل الرأس** ومن له رأسه كذلك مقبله ومديره
ويجب مسح كل الأذنين ظاهراً وباطناً لأنها من الرأس فيمسحان معاً وإذا وجب المسح **فلا**
الغسل لأن الذي أمرنا بالمسح ولا يسمى المسح الغسل مسحاً فلو صار مغسولاً بالمسح الثالثة
لم يجز لأن المسح قد حصل بالأمر وبغيره مستحباً بالتسليم الفرض الثامن قوله **ثم غسل الفخذين**
فانه واجب عندنا ويجب غسلهما مع **الكعبين** التاسع **الترتيب** وهو ترتيب الأعضاء بتقديم الأول فالأول
على حسب ترتيبها في الأركان فالترتيب واجب ويقدم اليمنى من اليدين أو الرجلين على اليسرى **الفرض**
العاشر تحليل الأصابع والأظفار إذا طالت **والشحج** الترتيب الرأس والوجه وأيدي الأعضاء التي
فانه يجب تحليلها **فصل** **سنة** حمة الأول **غسل اليدين** أولاً ثانياً إذا لم يعلم منهما أو
نجاسة والآدب غسلهما **والثاني الجمع بين المضمضة والاستنشاق** **وتعريفه** فانه مسنون وإذا فرقها
فيستحب تقديم المضمضة والمراد بجمع بغزيرة واحدة ويكره ذلك بثلاث غزوات **والسالك** **تعليمها**
أي المضمضة والاستنشاق **على الوجه** لما روي في صفة وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم **والرابع**

التكليف وهو غسل أعضاء الوضوء ثلاثاً ثلاثاً **والخامس مسح الرقبة** والمراد مسح السطحين
والقفاً ولا مقدم العنق والمسنون حرة واحدة باليدين بما فضل من ماء الرأس فإذا لم يبق
في اليدين من ماء الرأس لم يسن أخذها جديداً بل مسح من غير ماء **وذكر** سبعة أمور الأول المسح
والمذهب أنه سنة وإنما يسن قبل أي قبل الوضوء أو التيمم ومن أدابه أن يستاك **عوضاً** أي
الأسنان لأن الأسنان طولا لا تغير اللون ولأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر أن اللؤلؤ
يبتاكون طولا أمر بالعرض فالفقه لهم رؤيتهم وإن التمسك بالأسنان لبقاء العلة التي سن
لأجلها **والثاني الترتيب بين الوجهين** أي يندب تقديم غسل الوجه الأعلأ على الأشفل
والثالث الأول وهو أن يوالي بين غسل أعضاء الوضوء لا يستعمل خلالة شيء غيره إلا لغيره
ليقتضيه فإن فعل لم يبطل وقد ردت الموالاة بأن لا يحذف العضو الأول إذا قد أخذ في الثاني
والرابع الدعاء في أشانه وبعدده **والخامس توكيد بنفسه** فلو تولا غيره ما جاز وأكره الآ
لحذر **والسادس تجديده بعد كل شئ** مستحب إجماعاً فإن كان مندوباً وواجباً كصلواته
ونحوها من القل والقرأة فلا يستحب **والسابع إمرار الماء على ما حلق** من شعره أو قشر
من بشره أو ظفوه **من أعضاء** أي من أعضاء الوضوء **فصل** في ناقصة سبعة أمور والدليل على
نواقض الوضوء قوله تعالى أوجبا أحد هنك من الغائط الآية وعن علي عليه السلام قال قلت يا رسول الله
الوضوء كتبه الله علينا من أحدث فقط قال لا بل من سبع من حدثت قطار يولد دم سائل وفي ذار
ودبعة غملاً الفم والفرق بين الذارع من القي والذابحة أن الذارع أكثر من ملو الفم والذابحة
الفم ونوم مصطح ونومته في الصلوة فالأول من السبعة **ما خرج من السبيلين** وهما القبل والرد
من يرح وغايطه بول وحق ونحوها كالمقعدة والولد **وان قل** الخارج ولدوا أو ندر كاحضاة الله
في حق الرجل والمراثة والري من القبل والردى والذي **أخرج** نوحان تخرج الدودة رأسها ثم ترجع فأنه
ينقض الوضوء لأنه خارج من السبيلين ولورج **والثاني رد العقل** أي وجبة من نيم أو انما
أوجنوب ويستثنى من هذا قوله **الأنف** أي أنف من شدة الرأس من شدة الناس فيعفا

عن حقتين **ولو التا** وصوره النواهي أن يبل رأسه ثم ينيبه انتباهاً غير كامل بحيث لا يتكسر
رفع رأسه عن ذلك المبل حتى يستقل الأول يعود في غاسه **أو حفقات متفرقات** صورتها
أن يبل الناس برأسه ثم ينيبه انتباهاً كاملاً ثم يعود في غاسه كذلك وحده الحفقة أن لا يستقر
رأسه من المبل حتى يستفيض ومن لم يبل رأسه عفا له عن قدر حفقة وهي ميل الرأس فقط حتى يصل
ذقنه صدره قياساً على نون حفقة **والثالث في الخمس** وهو ما جمع القيود المتقدمة في باب
الخامسة فأنه ناقص **والرابع دبره** كالمصدر **والخمس** **مسال** وأقرباً بقدر بالشعيرة أو
وسوى **مسال** **تحقيقاً** أو **تقدير** أفا لتحقيق ظاهره والتقدير كأن ينيش بقطة على وجهه لولاه
لنار ولا يأت يسيل ذلك القدر من موضع واحد فلو خرج من مواضع متعددة بحيث لا
كانت أكثر من قطره لم ينقض الوضوء وأجوز الطويل في النقص مواضع لأن إجماعات فوضع واحد
وقت واحد وقد رما إذا شاف لم ينقطع ولا بد من هذه القيود أن يكون سبيلاً إلى ما يمكن تظهير
من مجرد اهتزاز من أن يسيل من الرأس إلى موضع في الأنف لا يبلغه التظهير فأنه لا ينقض ولو جمع
القيود إلا إذا بلغ موضع التظهير **ولو خرج مع الربوي** وقد رقطه لادونها فأنه لا ينقض **و**
الخامس من النواقض التقاد **الخامس** فأنه ناقص **والسادس دخول الوقت في حق المعاصي**
وسيا في قصيرها **وخرها** وهو من به سلس البول ومن جرحوا بغير طرادها **والسابع** من
النواقض **كل معصية كبيرة** فالحق ناقصة للوضوء **غير الأصغر** على الكبيرة وهو الاستماع من
التوبة فقط فأنه لا ينقض ولما كان من المعاصي ما لا يعلم كونه كبيراً أو كونه قد ورد الأثر
ينقضها للوضوء بيقينه عليه السلام بقوله **أو ورد الأمر ينقض ما كعد** أحد خمسة أشياء منها
تعبد الكذب ولو هزل لا ما لم يكن ثباً الغنة أو مجاوزاً فلا ينقض والمراد به كتماناً خالف
الاعتقاد وإن طابن الواقع **ومنها تعبد النجاسة** والنجاسة أن تسمع من شخص كلاماً يكرهه الغير فتخذه
إلى ذلك الغير **ومنها تعبد عيب المسلم** فالحق ناقصة **ومنها تعبد آذاه أي إذا المسلم**
حيثاً كان أرميتاً فأنه ناقص والمراد كلما يتأذى من قول أو فعل وكذا في أكل التوم وصلى

مع جماعة يتأذون بذلك فانه ينقض وضوءه ونظائر ذلك كثير ومنها بعد الصلوة في
الصلوة فانها ناقصة **فيل** وليس الذكر اكره ان يسه بعد الوضوء لا الوضوء لاسباله
فانه لا ينقض استمراره والمذهب انه لا ينقض مطلقا ومنها **سطل العتيق والودج**
اذا كان عليه دين اولديه ردعية قد رخصت القطع فلوليا فاستمع من العطاء والرد
وخشي فوت المال له وهو ممكن من التخلص المذهب انه لا ينقض الوضوء وانما الصلوة
فتبطل بالقتل لانه عاص بالمضي فيها وما مور بانحروج منها غيرها فسيأتي على هذا
ان هو لا الظلمة لا صلوة لهم الاخر الوقت وان الله مطالب بهم في كل وقت من الاوقات
برد المظالم الى مستحقها قوله **فيما يقصر عليه** وهذا ليس بصحيح على المذهب لانه يقصر
بالقياس فلا ينقض الوضوء ما لم يتأذى بذلك المقصد **فصل** لا يرتفع بغير الطهارة
واكدت الابتناء وقد تضمن هذا طرفين احدهما انه من يتقن الطهارة لم يتقل
هذا البق من ما يعرض له من شك او ظن بفعل بالطهارة يتقن ارتفاعها والظن في
هذا الموضع كالشك الطرف الثاني وهو في حكم تقين اذا تعقبه شك او ظن كذا
فلا يعمل باثباتها ولا ينتقل من تقين اكدت الابتناء الطهارة **فمن لم يتقن غسل**
عضو من اعضاء الوضوء **قطعي** الدليل على وجوب غسله كالمضوء عليه بالآية الكريمة
او في مذهبه عالما **اعاد غسل** ذلك العضو وما بعده لأجل الترتيب لو حصل له
ظن بغسله في الوقت المضروب للصلوة التي ذلك الوضوء لأجلها سواء قد كان صلى ام لا
فانه يعيده ويعيد الصلوة مما بقى الوقت **طلقا** اي سواء حصل له ظن او لم يحصل **ويجوز**
بعد الوقت والصلوة قضاء **ان ظن تركه** فيعيد صلوة يومه والايام الماضية ايضا
وكذا يعيده غسله بعد الوقت والصلوة قضاء **ان ظن تحله** اي غسل الغسل الذي كان
او شك هل كان غسله ام لم يغسله **الا لايام الماضية** فانه لا يقضي صلواتها اذا غلبت
ظنه انه قد كان غسل ذلك العضو وانما يعيد صلوة يومه وليسته اذا وقضاه لان التلبس

تقع اليوم والعكس **فاما** من شك في العضو **الظني** وهو دليل وجوب غسله ظن بغسله
لا العلم فلا يعيده غسله الا في وقت الصلوة التي غسله لأجلها لا بعد خروجه وقد اشار
السلام الى ذلك بقوله **تفي الوقت** اي فيعيد في الوقت **ان ظن** الوضوء تركه فان كان قد فعل
الصلوة اعادها ايضا ان كان قدتها باقيا ومن شك في غسل عضو من اعضاء غسله وما بعده
لستقبله اي يعيده لصلوة مستقبله **ليس** ذلك المتوضي دخلا **فاما** المستقبل
قد دخل فيها فلا يعيده لها **ان شك** في غسل ذلك العضو الظني لان الدخول فيها كالحكم بصحتها
باب الغسل

هو افاضة الماء من **قمة** الرأس الى قعر البدن مع وثاقه كذا حار حري الى ان البدن والنية
في اوله وجوبه معلوم من دين النبي صلى الله عليه واله لم ضرورة فلا حاجة الى الاستدلال على
جملته **فصل** **وبوجبه** اي بوجوب الغسل احوار اربعة منها **احض** ومنها **النفا** وسيا في الكلام
فيها **والثالث الأتقى** وهو انزال الماء الى **الشهوة** سواء كان من رجل او امرأة في نقيصة او
والمنى بفتح الميم وكسر النون وتشديد الياء وانما المني والودي فمحققان **فمن** الرجل اسقط
له ريح كريح الطلع وهو اول ما يظهر من ثمة الحمل وكريح عجين كخطة ومنى المرأة اصفر وتيرة الا
استناره وقد يخرج ولا يجب عليها الغسل الا اذا خرج الى موضع لتطهير اعضاءه استناره
فلا يجب وانما يوجب المنى **الشهوة** **ان يتقن** الشخص الصاوي ان عنه او يتقن خروج المنى
منه **وظن** وتو **الشهوة** وهو اضطراب البدن لسبب الانزال اما لو يتقن المنى وشك في
الشهوة لم يجب الغسل **لا العكس** يعني فانه لا يوجب الغسل والعكس هو ان يتقن الشهوة و
المنى **والرابع** من اسباب الغسل **تواري** **الحشفة** وهو ما فرقوا اختان من الذكر ما يلي البطن
في اي فرج قيل او في دبر ادى او بهيمة حي اهرمت فان ذلك يوجب الغسل على الفاعل والمفعول
بغير غير الميت وان لم يقع انزال ويحب على المرأة الغسل باي ذكر دخل فرجها حتى ذكر البهيمية الميت
والصبي ومجرد التفاد اختانين مع تواري كشفه بوجوب الغسل **فصل** **ويجوز** تركه اي تركه

الأكثر وهو الحاصل من أي هذه الأربع والذي يحرم ثلاثة أشياء **الأول** القراءة للقرآن
والثاني الكتاب **والثالث** حيز زمين أو من على القلب فانه يجوز وتحرم الصلوة أيضا على جنب
وان كانت لا يقرأ فيها كالآخر من غير الأصلي ومن لا يحسن القراءة للقرآن لظهور قوله تعالى ولا
تقربوا الصلوة وانتم سكارى ولا جنباً وكذا التسمية ان قصد بها اليه اياها اذا سمي لقصد
التي ترك ولم يقصد بها من القرآن فيا تترك قال عليه السلام **ولو بعض آية** فانها لا تجوز
ولا تجوز الكتاب **والثاني** **لمس كافية** ذلك اي كافية اليد من ورق او درهم او نحوها
الا ان يجني ضياء عذرة او خذ كافر له ان لم يتمكن بها الاعتسال من ايده اعد مع سلم
فانه يجوز حمله للضرورة بل يجب اذا تمكن من التيمم وجب على الاصح يجوز له سبوره ونحوه
تعليقا بغير اتصال وتقليباً قد يعود ونحوه جائز **غير مستلزم** اي انما يحرم
لمسه اذا كان غير مستلزم واستلزامه ان يتخلل كلاً ما غيره فيلحق به حكم لوجهين
الأول انه صار به كك مستلزم لانه لما دخل في بيان غيره أسبه المفردات التي تجوز في الكلام
الناس من الكلمات التي توجد في القرآن من الرجال وزيه ومحمد فصار ذلك ككثيره الثاني انه
قد ورد عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه كتب الى هرقل ملك الروم يا اهل الكتاب
الاية مع كونهم لا يظهرون من اجنباه وان اعتسلوا **الا** انه يجوز للجنب ونحوه لمس المصحف
بغير متصل به اي باله غير متصل بالجنب نحو عملاقة المصحف وغسلونه المتفصلة عن
تجليده لا ونفيه لا اتصالاً لها بالمصحف ولا بطرف ثوب هو لا بس له فانه متصل بالجنب ونحوه
فلا يحرم حمله الا بما لا يتصل بالمصحف ولا بما يتصل استعماله للباسه اياها اذا لم يكن لا
للثوب فيجوز ان يحمله به **الثالث** **دخول المسجد** بكنية اليد فانه يحرم لا بغض اليد
اذا اراد ان يتناول شيء بيده فيا تترك اذا كان الماء في المسجد ولم يتمكن من اخراجه لاد
غيره ولا من يخرج به بالاجرة او كانت الاجرة محقة به تيمم لدخول المسجد لا اخراجه الماء فان
اعتلم احد في المسجد او خاضه المرائة فيه احدث لها النفاس فالواجب الخروج فوراً من اقرب

باب فاشتم يمكن وجب التيمم ولو من تراب المسجد ليغسله مرة واحدة فانه اذا قال **فانه كان**
اجنب فيه اي في المسجد **فعل** اجنب الأقل من امرين احدهما الخروج من المسجد فوراً او التيمم
فان كانت مرة التيمم اكثر من مرة ففعل مسافة المسجد كان الواجب الخروج وان كانت مرة التيمم
اقل كان الواجب هو التيمم **ثم يخرج** فان خشي من الخروج ضرراً على نفسه او حاله الذي يقضر به
تيمم ودفع **ومنع الصغيرات** اللذان اجتنبا وانما قال عليه السلام الصغيران ولم يقل الصغير
لرفع احتمال كون الصغير لا يجنب الجماعة الكبير فقال الصغيران اذا تجامعا معاً في الصلاة
مع الكبير بالاولوية بخلاف العكس فمنع الصغيران من ذلك اي من قرأته القرآن وكذا بته
ولمس المصحف ودخول المسجد والتكليف في هذه المنع واجب على غير الصغيرين **المكلفين**
فاما هاهنا فتكليف عليهما وغاية منعها **فصل** لا يفتي اغتسالها بارتقائه القرآن ونحوها
وسمى بلعاً **اعاد** الغسل ان التزمه بها بعد ربه لانهم لم يصحوا بنية الصغير **كافراً**
يعني ان الكافر اذا اجتنب في حال كفره ثم اعتسل ثم اسلم فانه يعيد الغسل اذا اسلم
لعدم صحة الغسل الأول والنية لانها قريبة ولا يقع القرب من كافر ونحوه في سائر
المعاياها اين دخل وجب عليه الغسل لاجل غسله هذه احكم اكد الاكبر انا اكد الاكبر
فيجوز مرة قراءة القرآن وكتابته وحمله ودخول المسجد **فصل** **ويجب على الرجل** وكذا
الصبى ويعتبر بلوغه دون المراه لان مجراً أمته غير مجرى بلوغها **الممنوع** لا المولج بدونه اجنباً
ان يقول قبل الغسل اذ مان حكم الغسل وهو المسح والصب لا قبل التيمم لان التيمم لا يبرأ
اكد ولان دليل الوجوب رزق في الغسل دون التيمم وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم اذا جاء
الرجل فلا يغسل حتى يبول والا تردد ربه المنى فيكون منه داء لا دواء له والنفث يدل على
فكس والمنى عند **فان يقدّر** خروج البول **اغسل** اجنب **اخر الوقت** فلو اغتسل لوله لم يكن
لان فطره ببقائه امر المنى حتى يبول ولا يمتد نقاً فاما اذا بال ردفاً فلا يكفي فان قضى
عليه الوقت ولم يحصل بول اغتسل **وسمى** بذلك الغسل الصلوة التي خشي فترتها **فقط**

ولا يغسل شيئا مما يترتب عوارزه على الغسل من ترابته ونحوها بعد الصلوة وانما قبل في حوز
كما لو شيم للصلوة فله ان يدخل المسجد للصلوة **وهي بالاعادة** ان اعاد الغسل لان الغسل
الاو غير صحيح فيجب الغسل **لا الصلوة** التي قد صلاها فيه ذلك الغسل لو كان في الوقت نفسه
لان صلواته اصلية **وقد روي** ان الغسل اربع ثلثة نعم الذكر والانشى والربا في كل غسلة
وتعجز لغير الانشى فالاول **فقارته** او له اي لو الغسل في مقارنته فابتنى بغسله
من اي يدينه **بنية** اي بنية الغسل لرفع **اكدت** الاكبر الموجب له من جنابة اذ يحضر او
لقاس فاما لو نوى لرفع اكدت الاضغر لم يحزه او بنية **فعل ما يترتب** جواز فعله عليه
كالصلوة والقراءة ودخول المسجد والوطي من جن انما قضى فاذا نوى ذلك اكدت الاكبر
فعل الغسل لاستباحة ما لا يجوز له فعله الا بعد الغسل صحته بنية **فان** بعد **موجبه** اي
موجب الغسل نحو ان يجمع بعض وجنابه **كفت بنية واحدة** اما رفع كيف ارفع اجنابه
فان نواها فاحسن فاذا نوت انما يضر التي لا جنابه عليها لرفع اجنابه فان نيتها تصح ويرفع
اكتفى قوله **مطلقا** اي سوى اتفق جنبها الجنابيين كوطي واعتلام ام اختلفت جنابه وجنب
او نوى ما يترتب عليها او على احدهما فقط **عكس العقلين** من الغسل **والفرض** والنفل منه
ايضا فانها لا تكفي بنية احدهما بل لا بد من نية كل واحد من السببين **ومن** حكم **النية**
انها تصح سر وطمه نحو ان ينوي من شك في جنابه عليه يوم الجمعة غسله للجنابة ان كان
وللمجعة فان انكف له تحقيق اجنابه فقد اجزاه به ذلك الغسل بذلك النية فلو قطع
بالنية حاكم الغسل اثم واجزأ فاما لو اغتسل للثبته فانكف ان جنابه لم يحزه
للجنابه واجزاه للمجعة **والفرض الثاني** المصطفى والاستدشاق كما مر وكفى **و**
الثالث عم البدن **بالجواز** الماء واليد **ويجب** استماع غير اليد له ذلك فيما لا تبلغه
اليدين حين كانت تبلغ اليدين **فان** بعد ذلك **فان** الصلابة للماء يقوم مقامه وهو الذي
من الانفاس اذا امكن **ثم** ان تعذر الضرب **بالمسح** او الانفاس فهو بمنزلة المسح

والانفاس وحكم المجتزئ بالصب او الانفاس او المسح حكم الغسل حتى يزول عذره فيجب
اعادة الغسل مستوفيا لا ركانة التلاوة اجزاء والدلك واسر البشرة ولا يجب اعادة
الصلوة ولو الوقت **باق** **وعلى الرجل** اذا اغتسل من جنابة وكذا اكتفى اذا غفره المني من قبله
وحصلت الشهوة منها جميعا **نفق الشعر** المتخذ ليتخلله الماء ويستوعب كل شعره
لقوله صلى الله عليه واله سلم بل الشعر وابق البشرة تحت كل شعره جنابه وانما غص
الاثم عليه السلام الرجل اجنب لنفخ الشعر دون المرأة اجنب لمحمد بن اسم سلمة قلت يا رسول
الله اني امرأة شديدة عقر الرأس افاضل اذا اغتسلت قال لا ولكن صبي عليه الماء
ثلاث صببات نظاهر احدى ان ذلك يكفي وان لم يغسل البشرة وكذا لو كان الصب
فوق المعتاد **يجب** غص الشعر **على المرأة** في الغسل عن **الدمين** **دم** كيف **دم** **النفاس**
و **يذهب كهيئته** اي هيئات الغسل فاذا اراد على اجنب لاغتسل **اربع** او يغسل بنية **التي**
حتى يتقيها ثم يغسل به اليسرى كذلك ثم يغسل فرجه الاعلا ثم يضرب يده على الارض
حتى تحمل التراب ثم يغسل فرجه ثم يضر الارض ضرته لغيره فيغسلها بما تحمل من التراب
وهذا أصبغى على ان ثم لزوجه في النجاسة او يفرج ثم يتوضأ كوضوئه للصلوة ثم يغرق على
رأسه ويده لغيره حتى يصل الماء إلى بشرته ثم يقبض الماء على جوانبه يمينا وشمالا ويدهلك
بهذه كله حتى ينقته والتحقيق ان المستحب من ذلك انما هو تقديم غسل اعضاء الوضوء
مرتبا على ذلك الترتيب قبل اصابة الماء على الجسد فاما نفخ شعرها فهو واجب **فصل**
فعله في ثلاثة عشر حالا **الاول** **للجمعة** ووقت **بين فجرها وعصرها**
والمواد قبل خروج وقت صلوة الجمعة بالاجماع والمذهب انه مسنون **والثاني**
للعيدين اي عيد الاضحى وعيد الاقطار **لما** اغتسل **لها** قبل الفجر **فانه**
هو يصلي صلوة العيد **به** فاذا احدث قبلها فلا يجزئ له لقوله **والاعادة قبلها**
اي وان لم يحضر للصلوة بعاودة قبلها يحضر الصلوة **مغتسلا** **والثالث**

يوم عرفه فانه ليس لها الرابع **ليالي القدر** فانه ليس لها بين العاشرين
والخامس دخول المحرم والسادس دخول حكمة والتابع دخول الكعبة والثامن
دخول المدينة والتاسع زيارة قبر النبي صلى الله عليه واله وسلم والعاشر بعد الحج
واقام الفصد فلا يسير ولا يندب والحادي عشر بعد الحرام والثاني عشر غسل
الميت والثالث عشر بعد الاسلام لمن كان كافرا ثم اسلم والرابع عشر دخول المسجد
الحرام والخامس عشر للأحرام **باب التيمم**
التيمم في اللغة القعدة ليعالي ولا تيمموا الحديث وهو في الشرع عبارة عن مسح
اليدين بالتراب على الصفة المشروعة وهي التيمم والتسمية وضرب التراب باليدين
والترتيب والأصل فيه من الكتاب والسنة والأجاء اما الكتاب في قوله تعالى وان كنتم
مرضى او على سفر فتميموا صعيدا طيبا الآية واما السنة في قوله صلى الله عليه واله وسلم
لا يبي ذر التراب كانيك ولو الى عشرين حج والأجاء ظاهر على الجملة **فصل في سنته**
الذي يجرى عنده التيمم احد اورعانه الاول **سنة استعمال الماء** نحو ان يكون في بيرو ولا يمكن نزولها
ولا استطلاعها منها ولا امكن شربها ولا استجارها او خذ ذلك كان يكون الماء موجودا ولو
حق الغير وهو لا يرضى او يكون في يده سحلا او مكتوبا ولم يجد يوضيه او يصيب عليه الماء او وجد
بالاجرة ولكنها تخفف به ونجس في وقت الوقت الثاني قوله **او خوف سبيله** بان يكون في طريق
الماء بعد واسبغ او يصير في وقت بالنسبة الى بعد الماء او خاف من فوت القائله وحشا
في الوحدة التلف او الضرر او اضلال السبل فانه يجرى مجرى خوف سبيله سوى خاف على نفسه
ام حاله اذا كان محققا به الثالث قوله **او خوف نجسه** باستعماله بان تكون النجاسة
ولا يمكن من اخذه الا بان يغوف بها او تكون الاية متنجسة ولا يمكن الغرق الا بها الرابع قوله
او خوف ضرر من ضرر عليه او زيادتها فيها او بطلانها الجراد يرد ولو خشي نفسه او
ويعتمد المريض على ظنه في حصول الضرر الخامس قوله **او خوف ضرر الموضي من العطش** ان

استعمل الماء والوضوء فيسحب مع خشية الضرر ويحرم به خشية التلف وكذا الغسل ان
قوله **او خوف ضرر غيره** اي غير الموضي **محمدا** كالذمي والمسلم وما لا يكره من اليه
غير محرم وكانت **محمدا** نحو ان يكون بعير انجس عليه التلف من العطش اذا تلف انجس
صاحبه تلفه وكذا الوضوء عليه الضرر والتلف فحكم التلف لانه يؤدي الى البلاء كما بان الذي
لم يجهل الشرع فيلحق بالمحرم ردة الاجحاف ان لا يجد عوضه مع الحاجة التيم قوله **او**
فصل في لا تقضي اذا استعمل الماء كصلوة الجنان اذا عرف انه اذا وضأ فائتته بان قد قيل
اكمال الوضوء فانه يجرى به التيمم وحش في وقت الوقت بجزء التيمم قوله **ولا يبي** **لها** يجرى
من صلوة لا تقضي لها به فانه لا يتم لها ان حش في وقتها باستعمال الماء لان لها به لا ذلك
اجمعه فالواجب الوضوء ويصل في وقتها اذا حش في وقتها باستعمال الماء ولا يستعمل التراب فانه
يتوضأ ولو خاف الوقت لا يتم التيمم قوله **او عدمه** اي عدم الماء مع **الطلب** والطلب
اربعة الاول ان يكون **الى اخر الوقت** والتحقيق عنه ان وجوب الطلب فرع على قضيه وجوب
الوضوء فلا يجب الطلب الا عنه قضيه وجوب الوضوء فمضى قضيه وجوب الطلب لا قبل التيقن لانه
لم يتيقن الوضوء فلا معنى لاجاب الطلب فاذا ثبت ذلك كان وجوب الطلب من بقیة الوقت
الاختيار بناء على وجوب التوقيت المحاضر الذي ليس بعد وقت يتبع قطع المسألة الى الماء
المعلوم او الطنوت في المبل والوضوء والصلوة ولا يجب الطلب الا في الميل في الارض كجهايات احاء
خارج المبل بعد ان يصل المبل فلا يجب عليه الا اذا اتقن وجود الماء الشرط الثالث قوله **ان**
جوز الطلب ادراك اي ادراك الماء والصلوة بعد الوضوء **فصل في خروجه** اي قبل خروجه الوقت
اما لو لم تجوز ذلك وعلم في ظنه انه لا يدرى ذلك لم يجب الطلب فاذا غلب ظنه ادراك الماء
فقط تيمم والشرط الثالث قوله **وايمن على نفسه** وتساله **المحرف** به فلو خاف على نفسه بسبب
ضرر او تلف او خاف على ماله المحف به لا غير المحف به تيمم الرابع قوله **مع السؤال** اي في الطلب
بالمسئ الى الماء مع السؤال اذا قد وجد من هو اضر منه في تلك الجهة فان لم يجد من يسأل ولا يجد

اعادته تدل على وجود الماء لم يلزم الطلب بالثبوت لأن الطلب عيب **والاعاد** أي وان
طلب ولم يسأل أعاد الصانع أي قضائها بالوضوء **ان الكلف** الطالب **وجود الماء** بعد الوقت
فانما لو ترك السؤل جهلاً أو نسياناً فلا قضاء عليه ان خرج الوقت وان كان الوقت باقياً
اعاد في الوقت **يجب** على من عده من ملكه وهو يديه بالفرن **سرا** **بالايجف** وحده
الاجحاف انه اذا كان شافراً ان ينقص من زاد الذي يبلغه الى وطنه وسوى كان غنياً
في بلده ام فقيراً وان كان حاضراً فالاجحاف ان يبقى له ما يبقى للفارس في اعلى السلم **المتحقق**
عنده ان الباع اورد كيداً اذا كان حاضراً فعلى الطالب تركه الماكسة اذا خشي فوات الوقت
بها ويعطى الباع سومة ما لم يخف بحاله فان خشي فوات الوقت لم يرد الملائقة فله العاد
وكنه خشي باستطلاع الماء من البئر فوات الوقت فيتميم **ويجب** **قبول** **هبة** أي هبة الماء
وكذا التراب **ويجب** قبول الهبة **يجب** طلبها وانما يجب القبول للطلب **حيث** **الافقة**
فيه فلو كانت الهبة تلحقه لم يجب عليه طلبها وذلك حيث يكون الماء غزيراً قليلاً يسيراً
ولا يجب قبول **ثمنه** اذا ائتمن حضور المسئ فيه الأمن الولد والأعم من بيت المال الا من مال
نفسه والفرق بين المأوئين ثمنه ان الأغلب كثره الماء وعدم الهبة بخلاف الثمن فانه من كل
واحد ممنوت الأمن الولد والأعم من بيت المال فلا يجب قبول هبته بناء على الأغلب **الناس**
الماء في أي موضع هو ولو بين قنائه **كالماء** له فيجيد ان وجهه في الوقت فقط فانه
وجهه بعد خروجه الوقت لم يجب عليه الاعاد سوا ان نسي وجود الماء في الناحية او موضعه منها
فصل **وانما يتيمم بتراب** فلا يجوز باجتناب التراب المبلول اذا لم يمتد تراباً ولا بتراب البردة
ويجوز التيمم بتراب القبر قبل دفن الميت بعده فلا يجوز ولا يجوز له الحرقه ويجوز من تراب المسجد
فاذا عديم الماء والتراب على حاله قوله **مباح** اعتراف من المخصوص به كذا ما في حكم المخصوص
كتراب القبر بعد دفن الميت فانه لا يجوز ولا يجوز في الأرض المخصوص به لغير الغائب عالم ظهر كراهة
ما لكها **ظاهر** احتراز من التيمم فلا يجوز **هبت** احتراز من الأرض السجدة وتراب البردة

وتحذرها كالأجر البتة اختلفوا وغيرها ما لا يثبت فانه لا يجوز **يجعل** **اليه** احترازاً من الرمي
المكثف الذي لا يعلق وهو غير مثبت البتة **المستعمل** وهو ما يتساوى بعد
البشره التي استعملها **او يحرق** أي نحو المستعمل ما لا يظهر كالدينق والرماد والجص والوك
كما نظيره من الماء من المعبر حيث لا يستعمل مثله فصاعداً الادون ذلك فان التيمم
الأغلب قلب الاصل ثم اخبر من غير المستعمل ما لا يظهر بعضاً منه ان كان طاهراً وان
كان نجساً فان تغير به بعضاً او صافه فواضح وان لم يتغير القدر كثرته وقلته كالماء **وقدر**
سنة والسابع الترتيب **الاول** **التيمم** ومحلها وقد روي التيمم **كالوضوء** **والثاني** **مقار**
اوله أي لولا اعضاء التيمم وهو مسح الوجه **بنيية** **معيينة** مفودة في الغرض في التيمم
وحكم الرخص والقرين والعدن كالوضوء **فلا يقع** **الفرض** الذي يؤدي بالتيمم **الانقله**
الغرض والظهور والمغرب فانه خلت بها في تيمم فاحي تبع له لا فرضاً خيراً **وما يترتب على ادائه**
أي اداء الفرض **كالوتر** فانه ليس بناقلة للعشاء ولكنه يترتب على ادائها بحري النافلة
لها **او شرطه** **كالكعبة** أي خطبة الجمعة فانها شرط لصلة الجمعة فيجوز تيمم واحد سوى **الصلوة**
او لم ينوها **والثالث** **ضرب التراب** فانه فرض عندنا **باليد** **اليمين** وظاهر ذلك ان يفتى امرئ
احدها انه لا يجوز في المسح بغيرها الثاني ان يداً واحدة لا تكفي في الامكان فاذا عمت اليد الواحدة
الوجه مسحا كفتحه العذر والآن لا يجوز الفرض **مسح الوجه** بالتراب الذي علمت به اه
مستكلاً **كالوضوء** يعني يستكمل بالتراب كما يستكمل بالماء وقد دخل في ذلك وجوب
تحليل اللحية والعنفقة والشارب وجهه ما ذكر في الوضوء **ثم بين** عليه السلام الفرض الخامس
وهو وضوء **اليد** مع اليمين **ثم بين** الفرض السادس وهو مسحهما أي اليدين **ثم بين**
أي مسحهما **اليدين** **كالوضوء** في الترتيب الاستكمال الا انه يسقط ترتيبه **اليد** **اليمنى**
لان تيممها يحصل بعد الوجه ولذا قال **ويكفي** في مسح **الراحم** وهي باطن الكفين **الضرب**
واليد **الضرب** **لأن** الكرا عني وضوءه **ونبت** **لصفتة** وهي ان يضرب بيده

مصرفتين مفرجاتين احصاه نذراً بالأجل تحليل اللحمية في الاول والاثنين في الثانية
وهو واجب في الثانية ان فري فلا يجب تحليل الاصابه وان لم يفرغ وجب تحليلها وانما
يجب التفريق في الثانية مع عدم التليث احب اذا نكث الغرض ففرضها او تفحها ليزدرا لئلا
اليه من الزاب وسحبها وجهره ويدخل اياها فيه تحت غايتها تحليل اللحمية كانت وانما
المنذية في التحليل بالايهام وانما حكم التحليل فهو واجب ولما وجب مسح الاغصان كالوا
وجب ان لا يترك منها شيئاً فلو ترك لم يجزه لانه لا يعفا عن شيء فيها **فصل** وانما
يتيمم للمحرم آخر وقتها وهو اخر وقت الاضطراب **فتتحري** التيمم للظهور ببقية من النهار
تسبب العصر وتيممها وستنها ومنذ وابتداء القدر المحرم من القرائه اي انه يتيمم للظهور قبل
هذه البقية بوقت يسع التيمم والظهور **وكذا سائرها** اي سائر الصلوات الخمس فاذا اراد
التيمم للمغرب تحري لها بقية من الليل للمغرب يسع العشاء وتيممها قبل تيمم تلك البقية بوقت
يسع المغرب وتيممها ويحري للعصر وقتاً يصادف فوافقه من الصلوة غروب الشمس للعبادة
ليصادف فزاعدها طلوع الفجر والمغرب وقتاً يصادف فزاعدها طلوع الشمس وترك نذر تاسئة
الظهور لأجل الكراهة وانما سئة المغرب الفجر فلا بد من وقت يسع لهما ولم يذكر الا انها
يدخلان تبعاً **ويتحري للمقضية من الصلوات الخمس بقية من نهاره** او ليلة **تسبب المواد**
فتيمم للمقضية قبل هذه البقية بما يسعها وتيممها اذ لو بقي وقت اكثر من ذلك وجب عبادة
المقضية **والا يضر المحرم** اذا انكف له خلاف محواه كأن يفرغ في وقت بقية فانه
لا يضره **بقا الوقت** فلا يلزمه الاعادة لانما لو اوجبت عليه الاعادة لم يأمن ان يفرغ
ايضاً قبل الوقت فيعيد مرة اخرى ثم كذلك هذا اذا عرف بقا الوقت بعد الفراغ من
الصلوة فاما لو عرف قبل الفراغ انه قد خرج من الاعادة ولو ادعى الى اعادة الاعادة لانه
بمنزلة تغير الاجتهاد قبل العمل به وكانه يرضى الاجتهاد الاول ويجعل الثاني كذلك لهما
وقوله المحرم احد من غير المحرم فانه اذا انكف في الوقت بقية بعد فراغه من الصلوة لزمته
الاعادة

الاعادة بالمحرم اذا كان مذهبه وجوبه **وسقط ما خرج وقتها قبل فراغها** لانه
اذا خرج الوقت قبل فراغها انقضى تيممه لان خروج الوقت احد نوافضه فاذا انقضى بطل
تنقض هذه اية العلم بخروج وقتها لان دخولها بمنزلة الحكم والحكم لا ينقض الا بالعلم
ووقت الجمعه للأمام والمؤمنين اخر الوقت الذي هو للظهور من غير الجمعه فان كان الامم متوضئين
والمؤمنين عادمين للماء فكذلك يكونون اخر الوقت ويخرج الامم معهم فان كان جمعة
ثلاثة متوضئين فان صلاها معهم اذ الوقت اخر المتيممون كما تقدم وصلوها ظهراً او انقضى
معهم وصلوها جمعة **فصل** ومن وجد ماء لا يكفي للظهاره الكامله من النجاسة
واحد ثين الاكبر والاصغر **قد غسل** متنجس بدنه كالفرجين ان كان ثمة نجس على استعماله
للوضوء ورفع اجنابه **ثم** انه ليقدر غسل متنجس ثوبه الذي يستوعبه على الوضوء وعلى رفع
ومن تنجس بدنه وثوبه ليقدر غسل متنجس بدنه ويصلي عرياناً كما سياتي في الصلوة **ثم** يقدم
الغسل لرفع **الحديث الاكبر** وهو كيف واجنابه على حدث الاصغر ان كان عليه حدث اكبر يغسل
به كل عضو من بدنه مرة من دون تبدير حتى يكل الماء **ايضاً** من بدنه وان لم يكف جميع بدنه
واذا كانت حال كذا في الماء لا يكفي جميع بدنه استعماله **في غير اعضاء التيمم** للتلويح بين
البدن والمبدل لانه فاذا استعماله فيها ثم وارتفعت اجنابه وتيمم للصلوة **واذا** استعماله
في غير اعضاء التيمم او كفي جميع جسمه **تيمم للصلوة** اخر الوقت كما مر **اذا** الكفاه لجميع جسمه
وبقي بقية او لم يكن عليه حدث اكبر وبقي بقية بعد ازالة النجاسة استعماله **الحديث**
الاصغر كالبرج ثم ينظر في الماء فان كفي المفضضة والاستشاق **واعضاء التيمم** وهي اليدين
واليدين وذلك بعد غسل الفرجين ان كان ههنا وبأولايه عليه الطلب لباقي الاغصان **فتيمم**
اي حكمه باستعماله الماء حكم المتوضئين على ما ساء في اي وقت ساء حتى يجيد الماء وليس رآه
ولغسل رجليه وينبني على وضوئه ولا يجب عليه الاعادة قياساً على المستحاضة اذا انقطع
دمها بعد الفراغ اذ كل منهما لم يعد الى بدل **وان** لا يكفي كل اعضاء التيمم بل بقي منها بقية

أثرها أي المضمضة والاستنشاق على الوجه واليدين لأن غسلها به لا وهو التيمم بخلاف
المضمضة والاستنشاق **ومعهم الباقي** وهو الوجه وبعض اليدين وهذا إذا تغير ماء
المضمضة بالوقت فاما إذا لم يتغير غسل به الوجه أيضا وهو إذا بقى عليه شيء من أعضاء التيمم
تيمم فلا يصلي إلا آخر الوقت ولا يصلي ما شاء بل على حسب ما تقدم في التيمم وحكمه حكم التيمم
ولو لم يتبق من أعضاء الأضحية صغيرة وحده الملعقة ما يترك بالطرف وكذا الوجه ما دون
بدنه أو ثوبه نجاسة ولكن إذا استعمله لم يكن **لازالة النجس والغسل عليه** والمراد بغسل
النجس الذي تقدم على رفعه من بدن أو ثوب أو مكان بأن لا يكن جنباً ولا حائضاً ولا
نفساً فإنه يستعمله للصلاة فإن كفى المضمضة وأعضاء التيمم فحكمه كحكم المتوضئ كما تقدم من
أنه يؤز المضمضة الأخيرة **ومن نوى الماء جميع بدن تيمم وينوي تيمم للتقصير** لا الرغبة اجنباً به
إن كانت وبكفي تيمم مرة واحدة ولو كان جنباً فإنه لا يلزمه التيمم للجنب مرة ثم للصلاة مرة
بل يكفي تيمم واحد فإن **سقط كل أعضاء التيمم من العلة التي تجب بها الضم من استعمال الماء**
ومناها هذا المذمور مرتين بينهما أي وضوء الأضحية مرتين بعد غسلها يمكن من
جسده أن يبقى فيه سليم بنوي بالأدلى في اجنبائه وبالأخرى الصلوة ويجب تقديم البول
على الغسل كما تقدم **وهو كالموضئ** حيث كانت أعضاء التيمم سليمة ورضاها مرتين
كالمتوضئ في جميع الأحكام لصلى ما شاء أو منى ما شاء من الوقت المضروب وليس المصحف ويحذر
المسجد حتى يروى **عذره** فيعود له حكم اجنبائه بالنظر إلى ما لم يغسله وكذا إذا زال بعض
عذره ونقص وضوءه ولو لم يبعده منه **وان لا تسلم كل أعضاء التيمم بل بعضها غسل**
كما يمكن غسل بعضها أي من أعضاء التيمم ويكون غسله بنية اجنبائه ووضوءه أي ذلك
الذي لم يكن غسله بنية للجنباء وينوي وضوءه للصلاة **وتيمم الباقي** من أعضاء التيمم
وهو الذي ليس يصح بنية للصلاة **وهو** يغسل بعض أعضاء التيمم وييمم بعضها
تيمم لا متوضئ فلا يصلي ما شاء ولا متى شاء وتختل طهارته بالفراغ به له حتى ييمم لم

وبانتقاض تيمم التيمم بطل التيمم في الوضوء الأول **فيمسح على أي وضوءه** **فما بعد التيمم**
معد أي مع أعاده تيممه كلما تكرر لحصول الترتيب **ولا لمسح** لا بالماء ولا بالتراب
جيرة ولا عصا بنية واجنبائه عياناً عما على أكبر من الخرق والفضاب والنجس المشهور
على العضود لا يجب عليه التأخير إلا يوم الأيمشله إذا كانت من أعضاء الوضوء فإن كان
في أعضاء التيمم وجب عليه التأخير ولا يجب عليه الأعادة مطلقاً لأنه لم يعدل اليدين
لا يجب عليه المسح عليها ولا إحلالها أيضاً **ان خشي من حلقها ضرراً** وهو حدة علة أو زيادة
أو بطور ثباتها فاما لو لم يخش من حلقها ضرراً ولا يمان دهر وجب حلقها وغسلها إن أمكن إلا
مع مسئلة من أجوهر من أصابها كبري فخف وجب قطعها ولا يخفى الوضوء
لأنه حائل عن الصحيح إلا أن يخشى مضرة جازية **أو لم يخش ضرراً** كذا أحل الجيرة حقل
سبلان دهر ولو كان حوضاً ناقصاً كان أولى ليدخل المصلي وغيره فإنه لا يلزمه حلقها ولا
المسح عليها **فصل** ويجوز لغادم الماء إذا لم يجده **ان يقيم** لأمر منها قوله **فما بعد**
ولبت في المسجد وهذا أصح يكون جنباً أو حائضاً وقد طهرت ولا بد من القرائة
واللبث أن يكونا **مقدراً** بالنية نحو أن يقول تيمم لقراءة سورة كذا أو جزءاً كذا وهذا
أجزة ويصح تقدير القرائة بالوقت أيضاً كمن وقت كذا إلى وقت كذا أو ساعة كذا
ومن تيمم للصلاة بر كعين جازله أن يقول المعتاد فقط **وله أيضاً** أن ييمم لتأدية صلوة
نقل كذا أي مضرو **وان كثر** فيجوز أن يؤدي النوافل الكثيرة بالتيمم الواحد إذا
بالنية إلا إذا وجب بالنداء فكل صلوة تيمم ركعتين أو ثلاثاً أو أربع فكلما سلم منه وجب
أن ييمم لما بعده **فيل ويقرأ** التيمم **بينها أي بين التيمم والصلاة** لا بعد الصلاة وهذا
ما خوذ من كلام القاسم والصحيح عدمه كجواز خلافه إذا تيمم للقراءة لم يخل المسجد
والعكس ويجوز لمن تيمم للقراءة المصحف فإذا دعا عني المصحف جازله أن يحل غيره كالوعاء
الراوي في المسجد فإنه يجوز أن يقف في غيرها **ويجوز لعالم الماء في الميل** أن ييمم **لذي السبب**

لكنه ركنية فلو سبب للصلاة وكذا الكسوف والاضواء للاستسقاء وحصول
شرط المنذور سواء كانت مطلقة او موقته فيقيم لها عند وجوده اي وجود السبب
فان كان يجده في الميل لم يحزه التيمم بها لم يتحقق فوت اجازة او تجلي الكسوف ونحوها
فانه اذا قضى جاز له التيمم ولو كان الماء حاضرا كما تقدم **والكافي** او النفاك
اذا ظهرت ولحقها زجها الى وطئها اي طلب منها الوطئ او عدت الماء في الميل او
طهاه من الماء جاز لها ان تيمم **للوطئ** ولا تراعى اخر وقت الصلوة **ويكرر** اي
التيمم **للتكرار** وهذا احث تنويه لاستباحة الوطئ من دره تقدر بوقت فان
قد رتب وقت جاز تكرار الوطئ الى انقضاء ذلك الوقت وكذا يجوز اذا نذر بالبعد
لان تنوي للوطئ مرتين او ثلاثا او نحو ذلك لان اجها له مغفوره والوقت بذكره
والإصحاح ان يفعل الأشياء المتابعة بتيمم واحد كاللبس في المسجد ونحوه والوطئ لمباينة
الوطئ **لأن** ذلك يكون كنادية الصلوة ان تيمم واحد **فصل** وينتقض
التيمم للمحدثين باحد امور سنة الاول قوله **بالفراغ** مما فعل التيمم **له** من صلوة او قراءة
اوليت في المسجد او وطئ **والثاني** قوله **بالاستعمال** **الخبر** اي بغير ما تيمم له مما لا
تعلق له به اعترازا مما له تعلق به لانه لو تيمم ثم سار الى المسجد السير المعتاد فقد استغل
بغير الصلوة وهذا ليس بنقض لتعلق الشيء الى المسجد بالصلوة ولذا امسأله القراءة
قبل الصلوة وهو مانع من فعل ما تيمم له اعترازا من فعل ما لا يمنع نحو ان يقيم لقراءة
في المسجد فيقرأ او يلبس وهو يخطئ ثوبا او غيره ذلك مما لا يمنع وجود القراءة فان ذلك
لا ينتقض او مانع من فعل ما يتعلق به اعترازا من ان يقيم للقراءة واللبس ويسير الى المسجد
ويؤخر سرا او يجد غيره فان هذا الشغل لا ينتقض ويستغرق وقتا ظاهرا اعترازا
من الفعل اليسير مما لا يظهر له تأثير في الوقت وقد قدر ركعتين فان ذلك لا ينتقض لانه
لا يعتد به وما زاد فبطل **الثالث** قوله **بزر** **والعذر** الذي يجوز رفعه العذر الى

التيمم او بعضه نحو ان تزدل علة نحو من استعمال الماء او نحو ذلك فانه حينئذ ينتقض
تيممه وحكمه في وجوب الاعادة حكم ولجدا الماء وسياى بتيانه **والرابع** **وجود الماء** **فصل**
كأن الصلوة فانه ينتقض التيمم بشرط ان لا يحتاجه الى نفسه او غيره او لغيره ولا يفتى
من استعماله ضررا وسواء وجدته قبل الدخول في الصلوة ام بعده وسواء خشي فوت الصلوة
باستعماله ام لا وسواء كان مكفيه لاستكمال الوضوء ام لا يكفيه ولو قال قبل كماله
له لكان اهم لتدخل القراءة وغيرها فاما لو وجد الماء بعد كماله فانه مكفيه لانه
ان يكفيه للمضغنه واعضاؤه التيمم بعد غسل الفرجين ان كان لله دينا وبوجود هذا
يجب عليه الاعادة للصلوات ولذا قال عليه السلام **ان وجد الماء بعد ما بدأ**
الصلوة فانه **يجب الصلوتين** بالوضوء **ان ادرك الصلوة الاولى ركعة من الثانية**
قبل غروب الوقت **بعد الوضوء** وان لا يبقى من الوقت ما يسع ذلك **والاخرى** من
الصلواتين يعيد بها بالوضوء **ان ادرك ركعة** كاملة منها اي ان غلبت طمأنينة
بذكر ذلك لزم منه الاعادة واللام يلزم فعلى هذا يعتبر في التيمم ان يبقى له من الصلاة
لخمسة ركعات فيعيد الظهر والعصر من المسافر ما يتسع لثلاث ركعات من المغرب
والعشاء وما يتسع لاربعة ركعات كان او مسافرا وان لم يتبق الا ما يتسع لثلاث فقط
فان كان مقيما صلى العشاء فقط وان كان مسافرا فانه يصلي المغرب ويصلي العشاء
لان الترتيب واجب وانما قلنا يصلي المغرب في هذه الصلوة **وقصارى الوقت** **للعشاء** **لان**
لهذا الوقت لم يتحضر للعشاء بسبب الفقه لان الوقت ليس له ثلاث ركعات والعشاء انما
هو ركعتين فدخل في المغرب جاز لان وقتها والجهاد ركعة كاملة كما فعله
ونحوه **الوقت** يعني وقت الصلوة التي تيمم لها الساعات قوله **ونحوه** **الوقت**
وقد تقدمت ولا كلام انه ينتقض بها التيمم **للمحدث** الاضغرافات او اما المحدث الاكثري
لخلات المذهب انه ينتقض بها ايضا ويقال غالب اعترازا من المرات اذا تيمم للوطئ

وقت اسكانه وهو ما عدا الاحالات الاربع **فحيض** يعني تعذر فيه باحكام الحيض من ترك الصلوة ونحوها مما بقى الدم مستمرا **وان القطع** لدون ثلاث **صلت** بالوضوء لا بالغسل وعملت باحكام الطاهر **فان** تم ذلك الانقطاع **طهرا** بان استمر عشرة ايام كمال بل يكون ولو نسي او ناسيا غير اليقين الذي رآه **فصل الثالث** من الصلوة التي تركها حال رؤية الدم ولا يجتمع عليها القضاء الا بعد مجاوزة العشر لجواز ان يعود عليها وان لا يتم ذلك الانقطاع طهرا بل عاكاة الدم قبل مضى عشرة ايام **تحيضت** اي عملت باحكام الحيض غالبا احتراز عما عداها توسط النفاذ فانها تحيض فيه على حسب اعتقاد ويعرف بمرتين الى العشر **فان** استمر بعضه يتردد وحده التردد ان لا يبلغ طهرا كما لا يحق جاوزها اي العشر فالمرات لا تخلو **فان** ان تكون **مستداه** او معتادة ان كانت مستداه **علمت** بمرات فرائدها من قبل ايها ما يعجز ولو فوق البريد كطلب العلم لانه يحضرها مرة واحدة في وقتها وتعلم بعادتهن سواء كن حيات او ميتات فان تغيرت عادتهن جبر اليها كذا حينه كانت او ميتة وانما قلنا من قبل ايها لان الحيض من صفات الابدان وهي ابنة ايها ويحيط بالترتيب لا بين الاضوات فالاختلاف لا يدرى او الاختلاف لا يدرى الى الاقرب فالاقرب **فان** اختلفت فكانت احدها هي اكثر من غيرها كذا ان كانت اربع وكانت احدها هي تحيض عشر ايام والثلاث الاخر تحيض ثلثا ثلاثا علمت بالعشر ولذا اعطيت السلام **فما** اكثرهن **حيضا** اي اذا اختلفت علمت بعادة اكثرهن **حيضا** وانما اذا كان بعضنا لها اكثر من غيرها وغيرها اكثر طهرا وان كان يكون احدها سننا ياتيها في الشهر مرة وبعض الاخرى ثلاثا ياتيها في الشهر مرتين فانها تأخذ بحيض اكثرهن **حيضا** وهي ذات الست **وطهرا** اقلهن **طهرا** وهي ذات الثلاث فتعتبر ايام حيضها سننا واما طهرا انتي عشر وانما علمت الاشهر فانه لا يفرق لعلها **فان** عرفت اي سننا او ادركت موجودات وهي مستحاضا او صغارا او لم تعرف عادتهن لغيبه او موت

فما اقل الطهر واكثر الحيض وهو ان تعتبر عشرة ايام **حيضا** وسلبها طهرا **واذا** اذا كانت معتادة يعني قد ثبتت لها عادة وقتا وعددا آخره التي اناها مرة ثم احتضت في الثانية او تغيرت عادتها واحتضت حال تغيرها في حكمها حكم المبتداه كما مر وانما التي قد ثبتت عادتها ثم احتضت قبل تغيرها **فجعل** قدر عادتها **حيضا** فيكون حكمها حكم المبتداه في ذلك القدر **وتجعل الزايد** على ذلك القدر **طهرا** فيكون لها احكام الطاهر فتقضي ما تركت من الصلوة في الايام الزائدة على العادة وانما يفعل ذلك في ثلاث صور الاولى قوله ان اناها **حيضا** العادة لها نحو ان يكون عادتها اول الشهر مثلا فانها اوله ثم استمر الثانية قوله او اناها **غيرها** اي غير عادتها نحو ان ياتيها في نصف الشهر وعادتها في اوله وقد عطلها فيها لم يكن اناها في وقت عادتها الصورة الثالثة قوله او اناها **غير عادتها** ولم يعطل بحسبه في وقت عادتها بل كان قد اناها العادة **ولكن عادتها تنقل** فانها في هذه الصور الثلاث تجعل قدر عادتها **حيضا** والزايد طهرا اما في الصورة الاولى فيستقيم في الوقت والعدد وانما في صورتين الاخرتين فالمراد العدد فقط واما الوقت فيرجع الى عادة نساها **والا** تثبت احدي هذه الصور بل ياتيها في غير عادتها وقد جاءتها في وقت عادتها وعادتها لا تنقل وجاز العشر **فما** احدها من اول العشر فيكون حكمها حكم الطاهر في جميع العشر فتقضي ما تركت من الصلوات المدة عادتها ثم تجعل قدر عادتها **حيضا** والزايد **استحاضة** **فصل** في جرم ما يحيض ما يحرم من اجنبية غالبا احتراز من التيمم للمبش المسجد ومن المصحف فانه يحرم عليه الا على كسب الا ان حدها بان بخلاف كسب فلم يبق عليه الا الاعتناء بالانسان في الصور والتسبب بالصائم الثالث الطلاق والاعتداء بالاشهر ويختص الحيض بتجريم حكم زايده وهو **الوطء** فانه يحرم على الزوجه وطؤها ويحرم عليها تركه ولها قتله ان لم يبدع الا بالقتل فان وطئها هتولا كفر وان كان غير مستحل لم كفر ولم يفسق ولا كفارة عليه ويجب عليه التوبة وانما يحرم الوطء في باطن الفرج لان غيرهما

الفروج من الأثام وبين الالبين ويجوز إرسال المني في مخاطف سمها والاستمتاع ضربا
احدها جمع على جوارحه والاخر مختلف فيه فالأول هو الاستمتاع فيما فوق السرة وماتت
مما يلي الثاني والثالث هو الاستمتاع فيما بين السرة والركبة ما خلا باطن الفروج فعند الهاد
عليه السلام ومالك ومحمد أن ذلك حلال وهو الذي في الأزهار ويجوز التلذذ بها هو الفروج من
الإلاج اذا غلته او كانت الدم مقصرا لأن العلة في التحريم الأذى فاذا اختلفت عن ههنا ما
كانت من ههنا زوج يجوز ذباغت الأثر ومذهبها عدم يجوز فانه لا يلزمها اجتهاده إلا
بحكم لأن ذلك حكم لأذى ويحرم وطؤها حتى **تظهر اجامعا** وهي تظهر باحد ثلاثة اشياء اما
بالقطع والدم على مقدار العادة او برؤية النقاء وهو شئ يخرج من فرجها كاجصه البيضاء
او بكمال العروان لم ينقطع الدم واذا انقطع الدم لم يحل شئ من المحرمات باكتفاء قبل الغسل
ولا الصوم اجامعا قوله **وحتى تقش** فاذا امتنعت المزدوجة من الغسل والتمتع لزوجها
عند انقطاع الدم فلا يجوز له وطؤها للضرورة بل لا بد من الغسل حتى ينقش في غير الصوم او **يتم**
للعد المبيح لترك الغسل من خشية ضرر الماء او عدمه كما مر فان لم يجد ماء في الليل
ولا ترايا جازله وطؤها من دون نيم ولا اعتبار ولا يضر كون الوقت الوطئ متعاضدا
مخلوفا للصلوة لأن وقتها مضى ووقت الوطئ موح **وتدبيل** متعاضدا **فقرها**
بالتصنيف ويدخل في ذلك مسطح الشعر وحض الدم وحده ما ينفتح عند الضرر والدم
والترين فهو مندوب لذوات البعول وغيرهن **وتدبيلها ايضا في اوقات الصلوة**
توضا ولا يتم ههنا **وتوجه القبلة** **وتذكر الله سبحانه** لوجهين احدهما انه قد ورد
به ذلك الثاني التعود كما يومر الصبيان لئلا يستقلوا العبادة فان لم يجد ماء توجهت
القبلة من غير نيم **وعليها قضاء الصيام** الذي ذكرته جار عيضا بعد طهرها لأن الرسول
صلى الله عليه واله سلم امرهن بقضائه دون الصلوة للحرية ولذا ان **لاقضا الصلوة** فلا
ولم يندبره ولا يلزمها كفاية لغوات نذرها غالبا احتراز من ركعتي الطواف فانه يحل عليها

قضاؤها ولا دقت لها معين **فصل في المسحاضة** المستودعها احوال الارواح
فيها **كالخائض** فيما يحرم ويحيد ويجوز ويندب ذلك **فيما علمه** **حيضا** من ذلك الدم المستمر
وذلك حيث تكون ذاك لوقتها متى حضر الوقت الذي تعتد به الحيض فيه قبل استمرار الدم والحالة
الثانية تكون فيها **كالطاهر** فيما يحيد ويجوز ويحرم ويندب ذلك **فيما علمه** في اوقاتها **طهرا**
اي علمت انه ليس بوقت للحيض وان دقت امتناع بالنظر الى العادة لالاجتزاء بغيرها فلو دقت
وذلك بان يكون قد مضى عليها الايام التي اعتادها ايضا فان ما بعد ههنا وقت امتناع فكل
حكمها حكم الطاهر وصلى وتصوم وان كانت الدم جاريا ولا يجب عليها الاغتسال ولا الاحتشاش
لمنها الدم بالقطن ونحوه الحالة الثالثة يكون لها حكم بين الحكمين فلا يحضها حكم الطاهر ولا حكم
الحيض وقد بينه عليه السلام بقوله **ولا توطأ فيما حورت به حيضا وطهرا** فاستواء طهرا والحيض فيه
بحيث لا امان في ترجيح احدهما بينين ولا يجب عليها قضاء والصلوة وذلك في ثلاث صور الصورة الاولى
الاولى حيث تكون ناسية لوقتها وعددها او الوقت فقط فبأيتها الدم وههنا لا يندبر ذلك
وقت نجاسة ام لا فانها بعد مجاوزة العترة تجوز في كل يوم من وقت ابتداء الدم ان طهر وان حيضت فاما
العترة الادل فتحيض لانها وقتها كانت لان الشهر المستقبلي فلا تحيض في مجوز وطهر ههنا في هذه
ولو كانت لها قرايب لانها نزلت في نفسها الصورة الثانية التي انا ههنا في غير وقت عاداتها عيضا
على ما تعاد وكما تم فلم تتغير عاداتها به فالههنا تقطع بالطهر لانها ذاك لوقتها وعددها **ولا**
لصلى في الصورة الاولى لان الصورة الثانية تفصل وتصوم وكان القياس ان لا تصوم ايضا
كالصلوة الا انه قد ورد ان صوم يوم الشك ادلى من افطاره فقلنا **بل تصوم** وجوباً بنية
مستوطنة وقد تقدم بيانه بقوله والافاق ضد كذا اي من ذرية الدم الى وقت عاداتها ولما
الصورة الثالثة فقد اوضحها عليه السلام بقوله **ادعوا ربكم فاحضوا** **واستأذنها** **طهرا** وذلك
بان تكون ذاك لوقتها ناسية لعدد ههنا فانه اذا جاء وقت حيضها المعتاد فانه **طهرا**
في ثلاثة ايام ابتداء ههنا من ذلك الوقت انها حيض ثم تجوز في كل وقت مما زاد على الثلاثة

انه حيض وانته طهر وانته اشهرها وابتد آظهرها الجواز ان يكون ثلاثا فقط او اربع فقط
او خمس فقط ثم كذلك في سبعة ايام بعد الثلاث وبعد الثلاث والربع تعمل على ان ما بعد لها
طهرا فيحتكم عليها الاغتسال بعد العشر والصلوة وتدخل تحت قوله كالطاهر فيما عليه حكمها
في هذه السبع من الشهر المستقبل حكم الناس بوقتها وعددها بالحاكم بين اكلين لا نوطاء
ولا نصلي بل يصوم **اكن تغسل** في هذه السبعة الايام التي جوزتها انتها حيض ابتداء
طهر بعد مضي الشهر الاول لان السبع منه اذهنت وقت امكان والظاهر ان ما راها غيرا من
قوله **لكل صلوة ان صلت** اي ان كان مذهبها وجوب الصلوة وانما مذهبنا فلا صلوة
ولا اعتال **وحديث المستحاضة** **تغسل** وقد تقدم بيان الحال التي تصلي فيها فانه
يلزمها ان **توضا الوقت كل صلوة** ان انت بكل صلوة بوقتها لان وضوءها ينقضي
وقت الثانية **كسلس البول ونحوه** وهو الذي به جراحه استمرارها وكذا سلس
البرص والغايظ فان كل من هؤلاء يتوضا لوقت كل صلوة **ويجوز لها جمع التقديم**
والتاخير والمشاركة بوضوء واحد اما جمع التقديم والتاخير فافهم واما وقت
المشاركة فانه يكون او العصر او دل العشاء اما يتبع الوضوء واربع ركعات على الصحيح
المذهب بخبر جابر بن عبد السلام وليس يجمع حقيقة وانما هو لهم على سبيل البدل فقط الا ان
قاصرا فاذا خرج وقت المشاركة فقد دخل الوقت المتخصص لاختيار العصر وبه خوله ينقضي
وضوء من التسلسل الاطراء **وينقضي وضوءهم باعدا الدم والبول والطرأ** **اخره المطلق**
اي المستمر من التواضع نحو ان يجد ثوبا يخرج من سائر جسدها دم ناقصا ونحوه فانه
وضوءه لا يان ينقضي **يدخل كل وقت اختيارا** لا في صلوة والدم سائلا بالنظر
الى الموقت ولو قضا او اتا عليه السلام بكله ليدخل في ذلك كل وقت ضرب للصلوة اختيارا
من احره غيرها للصلوة العبدية والضا فانه لا ينقضي بوقت غير سائلا فله كصلوة
الكسوف لانه ليس بوقت محدد واد وقت **مشاركة** فان وضوءهم ينقضي بدخوله

فاذا توضت فيه ثم دخل الوقت المتخصص ينقضي وضوءها اذ وقت المشاركة من الاخر
كما تقدم في المسئلة الاولى والفرق بين هذه وبين الاولى انه في هذه المسئلة توضا قبل
دخول وقت المشاركة فانه ينقضي بدخول الوقت بخلاف الاولى فتوضا بعد دخول المشاركة
كما بيناه **تغسل اذا انقطع** الدم والبول ونحوها فانقطاعه ان **بعد الفراغ** من
الصلوة لم **تعد** ما قد صلت ولو كان الوقت باقيا متصفا **واما لو انقطع قبل ان**
يقبل الفراغ من الصلوة وهو قبل التسليم على اليسار وجب ان **تعيد** اي تستأنف الصلوة
بوضوء اخر وتخرجها من دخلت فيها **ان طنت** ودام **القطاعة حتى توضا** **او يغسل** **او يغسل**
الفرد الواحد من الوضوء والصلوة وهو لا يسيل خلال ذلك فمضى حصل لها طهرا في ذلك الزمان
فما هي فيه والاستئناف ولو بعد الوقت كمن خشي خروجه الوقت باستعمال الماء وتأنف
توبط طاهر ومكان طاهر الا مكان فانه لم تحرم واستمر الاقطاع ذلك الوقت المقدر
بطلت صلاحها تستأنف بوضوء اخر ولو عاد الدم بعد الوقت المقدر وان رجع الدم قبل
ذلك الوقت المقدر والعبرة بالحقيقة اي بالابتداء فنقض صلواتها هذا حكمها اذا طنت **دام**
القطاعة فاما لو طنت خلافا ذلك او البس لم يلزمها الخروج من الصلوة ولا يجوز تسليم
وهذا انه دخل في الارزها بمفهوم الشرط حيث قال ان طنت القطاعة حتى توضا او يغسل
يفهم منه لو طنت خلافا ذلك او لم يحصل لها طهرا **راى** انه لا يلزمها الاعادة واما اذا
طنت وجوعد من قول اي قبل ان يمضي عليها الوقت المقدر واستمرت في صلواتها فان وجب
فلا كلام في صحتها ولو طنت وان استمر القطاعة فلهذه الصلة الضياء واي على قول الا ابتداء
والانتهاء فاذا حصل الطهرا بدام القطاعة وهي لا تدركه الصلوة كاملة في وقتها **قال**
انه يلزمها الوضوء والصلوة ولو قضا كما لم يكن معها عذر **قال** طنت ودام القطاعة فخرجت
لا تستأنف الوضوء فلما اخذت فيه **عاد** عليها الدم وكذبها فمضى تميم **راى** **راى**
فطنت عاد فخرج من الصلوة فلا يجيد التيميم **يقبل الفراغ** من الوضوء المستأنف **كفي** الوضوء

الأول لأنه انكشف انه لم يزل العذر **و** المستحاضة ليس البول ونحوها يجب عليها
الحفظ **مما عدا** الدم والبول **المطبق** من الجنات فلا يجب عليها الاستنقاء وتصلها
نوبطاً هرة من سائر الأوقات **مما خلا** المطبق **فلا يجب غسل الأثواب منه لكل صلوة**
بل يغسلها حسب الأماكن كالأثواب فالثلاثة الأيام معفو عنها وبعد ذلك
ان كان من الغسل لم تجز الصلوة وفاقا بين الهادي والمؤيد بأنه وان لم يتمكن من
الغسل فلا يجب عند المؤيد بأنه وهو الصحيح لذهب الهادي ويجب عنه ان يطالب **مما خلا**
المذهب فعلى هذا يلزم غسل الأثواب لثلاثة أيام فان عجز ذلك كانت الثلاثة كالمؤيد **والأثواب**
كالثلاث لأنه بعد ذلك ان يتمكن فان عجز من استل البول او سيلان الدم بوطا
يعزله للصلوة عزله وجوباً فاذا صلى فيه غسل ما اصابه من ثيابا سوا ذلك فانه ان يركن من
الصلوة قبل ان يتجسس ام لا فالحكم واحد بدور فون اما لو تمكنت المستحاضة من غسل الأثواب
بعد ثلاثة أيام لو وجدت الماء لم غيرة منه فلا يكون حكمها كالوشق عليها بل تصلى قاعدة غاربه **فلا يجب**
الدم يجمع فيها البول لم يقع صلوة لأنه جمل نجس ولا يجب عليه الربط ولا اكسوتها المراكه
فصل في النفاس في اللغة عبارة عما تنفس به المرأه من الدم عقيب الولادة وفي الشرع
الدم الخارج من قبل المرأه بعد الولادة وقبل اقبل الطهر ويخزن في ذلك الصفرة والكدر
فالنفاس **كما يحض في جميع** ما مر من الاحكام الشرعية مما يحرم ويبيح يجوز وينيب
ويكره **وانما يكون** النفاس حاصلًا **بوضع** المرأه **كل الحمل** لا بعضه فانها لا تصير
نفساً ولو خرج دم ولا بد ان يكون الوضع من الفرج والام تكن نفساً ومهما خرج
من الفرج فهي نفساً ولو خرج بجنابة او علاج اقامتها فتتقضى بخروج الجنابة
ولو من غير الفرج ويصدق عليه وضع لانفساً ولا عبارة بخروج الحميمه فاذا انقضى البول
في الفرج اياماً فالصلوة واجبة عليها ما لم يخرج جميع الحمل وتصل بالوضوء ولا يكفي في غسلها
نفساً او وضع الحمل بل لا بد من كونه **متحلقاً** اي بدخول فيه ارضاء خلقة وهي المصغرة والام

تكن نفساً **نعم** ولا يكفي كونه متحلقاً ايضا بل لا بد من ان يكون **عقبه دم** والام تكن
نفساً فلا يجب عليها غسل بل تصل عقيب الولادة بالوضوء والعقب عالم يتخلله
صحيح فلو لم تر الدم الا بعد خمس مثلاً فان الأيام المتقدمة تنكشف انها نفساً بل يكفي النظر
الى النفاس ولو قطرة وبالنظر الى التخييس ما يركن بالطرف لأنه ما خرج من السيلين **و**
النفاس **لا حد لا قلة** فلو رأت الدم لحظه او ساعة ثم رأت النقاء اعتلت **و**
بالطهر حيث لم تكن عادتها توسط النقاء في العشر **والكراهة** **اربعون يوماً** بلباسها
يوم الوضع من الوقت الى الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم **تستظرون نفاس اربعين يوماً**
رواية اربعين ليلة فكما رأت في الاربعين فهو نفاس ما لم يتخلل طهر صحيح وهو عشرون
قائماً اذا تخللت مواليه لم تر فيها دماً فان ما انى بعدها يكون حيثما اذ اقبلت ثلاثاً
واذا انقطع فيكره وطهرها قبل عشرة أيام كراهة تنزيه اذا كانت مبتدأه او ناسية ولما
معناه للنقاء والذكر فيحرم وطؤها **فان حاد** **اربعين يوماً** **كما يحض**
الحا والعرن ان المبتدأه ترجع الى عادة نسائها فان اختلفت فاقبلت **تفاسد**
وترجع المعتكاه الى عادتها فان حاد زرعها الاربعين وكان ما بعد الاربعين وقتاً
حيضها فهو استحاضة الى وقت العادة ولا يقار بتغير عادتها عند ناء **ولا يعذر**
الدم في القضا العدة بما بالنفاس وهذا الحكم مجمع عليه لهذا يقال اي برأه
وطهرها رجلان في ليلة واحدة وهي هذه المراكه اذا طهرها زوجاً الاول قبل
الوضع ثم طلقها ووضعتم تزوجت ووضعها الزوج الثاني ويحرم الطلاق ويصح
في النفاس كما يحض وانما علم **بكتاب الصلوة**
هي في اللغة الدعاء ان يقال صلى الله عليه وسلم له في الشرع عبادة ذات اركان
تحررها التكبير وتليها التسليم والتسليم على وجهها قوله تعالى اقم الصلوة لذكر الله عز وجل
حافظ على العبادات والصلوة الوسط وقوله صلى الله عليه وسلم **بني الاسلام على اربعة** **والشفا**

لأن اجتناب المحذور له فيه المضرة وفعل الواجب مصلحة ودفعها لمفسدة أهم من تفصيل
المصالح وأما الزوجة فلا يلزم الزوجه الا كما يلزم سائر المسلمين ولا يجب عليه هجرها ان لم تفعل
بدونه ولا يجوز للزوج ضرب زوجته على الوجه الذي لا ينوز والنوز لا يكون الا من الكبرية
لا ينوز في حق الصغيرة لقوله تعالى فاجتنبوا هذه في المصاحم واضربوهن **نصل**
وبشرط في صحتها ستة بل سبعة شروط **الأول** دخول الوقت المضروب لها وبشرط
تفصيله في علي التلهم وهو في لسان الأصوليين سبب ليس بشرط الا في الجملة والجملة
لكن عندنا هذه الأصحاب لهذا لم يفرده بل ادخلناه في جميع غير الوقت **وطرأ الله**
من حديث ونحوه وقد تقدم الكلام في تفاصيل الحديث والخبر كيفية ازالتهما وهذا
هو الشرط في التحقيق والوقت سبب ان كان حكمه حكم الشرط نعم الظهارة من احداث
والجنس لا تكون شرطاً الا اذا كانا **عكس الأزاله من غير ضرر** وقد دخل في هذا
لم يجده ماء ولا تراثاً فانه يصل على الحالة التي هو عليها لانه اذا لم يجده ماء ولا ماء يقوم
مقامه من استباحة الصلوة به فلم يمكن ازالته ومهما لم يمكن ازالتهما لعدم الماء
ونحو ذلك او تعذر الاضرار كالمستحاضة او كانت ممكنة لكن نجس من ازالتهما **الضرر**
فليس بشرط لازم فلو طرأ عليه حدث حال الصلوة فامتنع عاداتها كما مر لا يلزم طرأ
حكم الطرأ ودية دخل في تعذر الاضرار من غير سبب نجس وهو يتغير من قلعه وصلاته
اصليه ولو لم يمسسه لايمنع هو اكله منه ويكون ريقه كالمستحاضة بالنظر الى وضعه لا لونه
في ثوبه او ثوب غيره او يبدن او بدن غيره فينجس لا يفيطر اذا ابتلع الريق وهو اتم تحييره
بالنجس لانه فعلاً لا يجوز اذا التفت عليه على النجس لم يلزم قلعه للحرج ولا يلزم قطع الشعر
المتنجس ليعذر غسله ولو لم يضر قطعه لانه له حرمة سواء كان من شعر الحية او من شعر
الرأس الشرط الثاني **جميع العورة** ويجب طلبستر في المبدأ والواجب سترها
في جميعها اي في جميع الصلاة بحيث لو انكشف عنها شيء في اي حال الصلاة نظلت

ولو سترها فوراً وقد بين عليه السلام كيفية سترها بقوله سترها حتى لا يرى الاكف **سبب**
تحقيقاً او تقديرأ اي ليس الثوب لبسة سترها جميع عورتها حتى لو اراد الرائي سترها
لم يراها ولو بنفسه لا يتكلف فعل هذا الوالتحفظ ثوبا وصل في مكانه من ثوبه على صفة
لو سترت تحتها برأى عورتها من دون تكلف لم يقع صلاته كذا لو كان في محل خفض
ومر بها من فوقه ورأى عورتها من دون تكلف كبرقوة او ثوبها لم يقع صلاته ولو كان
تقديرأ بل ولو كان هو الرائي بنفسه والستره الظلمه ولا الماء الكدر ومن هو على صفة **المتكلف**
المستلحق هل يقاه فلا يضر لو بدت له نحو ان يرفع رأسه لردية ستر عورة المصلي في عورة
ثان ذلك لا يضر ويجب ستر العورة من الشيا **بما لا يصف** لون البشرة من غير تكلف
لو قد فيه ثياب كان يصف لون البشرة من حمرة او سواد او بياض فانه لا يكون لباساً
ولا تجزى الصلاة **واما الكحل** فلا يضر وتجزى فاذا كان الثوب الرقيق لينة **بشرط** يدها
اللباس لم يجز لانه وان لم يصف حقيقة فانه يصف تقديرأ بحيث لو لبسه غيره **كوصف**
البشرة **وانما تجزى ثوب صفيق** اي غليظ غير خشن وقد قدر واحد الصفاة **ان لا**
من حجب المصلي السورة بنفسها ولا فرق بين سحر الرأس والعانة او غيرها اذا حجب
نقدت في ذلك الثوب بنفسها فان كانت تنفذ بنفسها تحقيقاً او تقديرأ به دون
معاجلة لم تجز الصلاة به وحده **والعورة بالنظر الى الصلاة** دون سائر الأحوال
اماً سائر الأحوال فالرجل مع المرأة الأجنبية عورة كذا والمرأة مع الرجل الأجنبية
كلاهما الآج الزوجين فلا عورة بينهما وقد بين العورة في الصلاة بقوله **في الرجل**
ومن لم ينفذ عتقه من المالكين المذكور في الآيات فيه خلاف ذلك كما لم يذكر المكاتب ولم
الولد في الرجل الكافر ومنه من **الركبة الى تحت السرة** بمقدار الشفة فلو بدت شفة
من هذه القدر فسدت الصلاة ولوق عليه السلام لم ينفذ عتقها لكان بارئاً لان **المالك**
الذكر كالرجل الكافر قطعاً فيما يجب ستره وانما الغرض بيان حاله المالك في هذه المسئلة

فلو غشي بعضها فحكم الحاكم الآفة لأن الترتيب لا يتحقق فلو لم يعلم الغش فصلت حاشية ثم علمت
اعادت لا بعده فلو فصلت كاشفة الرأس وعقبت في الصلاة بطلت صلاة ما دأبت في
أن السرة ليست عورة في حق الرجل قوله صلى الله عليه وسلم كل من كشف رأسه إلى الركبة عور
وما روي أن أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الرجل الذي كان يقبل منك يور السرة إلى الركبة
جلم فكشفه سرتة أما الركبة فمن ينفسها عورته والعورة من الحكة بالنظر إلى الصلاة
جسمها وشعرها غير الوجه والكفين وما يزداد من ذوات المرائي الصدغين فلا يضر لأنه
الوجه فيجب عليها ستر ما عدا هذه فلو ظهرت شعرة من راسها غير الصدغين فسدت الصلاة
وكذا أسائر جسمها عورة كغشي المشرك عورة المرائي ترجيحاً للجانبين فلو بدت من الخشبي
حالا يجب ستره من الرجل لم تقصد إلا بما تقصد به صلاة الرجل لأن الأصل الصحة وكما قيل
المصلي أن يستر من العورة ما لا يستر العورة الأستره كيعض الساق ليكمل سرة الركبة
ونذير في الصلوة لأن غيرها فلا يلزم الأستر العورة ولا يندب وإنما يلزم الزيادة في
الصلوة إذا كان لم يفعل أدنى إلى سقوط جأهه ولا تقصد الصلوة بتركه وإن كان أثماً
والمنعوب هو الترتيب والصدور أيضاً ولو يأتى في ذلك ولكن الأغلب أن ما يستر الظهر سرة الصدر
فاستغنى عليه السلام بذكر الظهر والهيبة المراد الستران وهما الوجه والطن السابق
يندب ستره وعبر به عن المنكبين أيضاً الشرط الثالث طهارتها فكل محمول أي محمول المصلي
وطهاؤه كل ملبوسه في حاله صلواته وإنما عبر عليه السلام بكل زقوله كل محموله ملبوسه
إشارة إلى خلاف الأزرار بشرط أيضاً **باب حجب الملبوس** أي ملبوس المصلي حال الصلاة
وقد انطوى ذلك على أن الصلوة لا تقص فيها بجرم لبس ما يوجب من غصبه غيره كالقميص
حق المحرم وكذا المزعفر من المحرم فلو لبس خاتئ مغطوا بالم قميص صلواته لأنه لا بأس بالعمامة
والقلنسوة والمنخل وحلقة المرائي من اللبس كما في التمام وما روي على المنكب من السراويل كان
مرتبة يأها فلبسته والافحولة والجنبيه والمخرمة محمولة والفرق بين من حمل تحتها وبين من حمل فوقها

أنه الشرع ورد بأنه لا صلاة لمن يترك الغش بتركه أو يتصل بشئ من جلبوسه بخلاف الغضب
فلم يرد أن يترك على خاد صلاة خا عليه بل تقصد بعض الأحوال الأخر وهو أن يتخفف من الغضب
والصلوة إذا ارتدتها ولجب يوسع فلتاقت صلاة الغاصبة الوقت ولو كان اللبس شرطاً في صحة
الصلوة يحصل الفرق بينه وبين المحمولى باللباس للغضب يكون غاصباً بنفسه فإنه اطاع فلتاقت الصلاة
به بخلاف المحمولى فيكون غاصباً بغيره فإنه اطاع ولذا اقتصر عليه السلام على قوله وأباحه عليه فلو كان
من الدراهم أو غيرها من المحمولا المغطوبه ما هو غاصب غيبته لا يمكنه رده على ما يمكنه وقت الصلاة
فإن صلواته تصح سواء عزم على الرد أم لا والامتنع وهو عدم التكليف ولو زاد الوقت ثم نكح
عليه السلام أن ما كان بعضه حراماً حكمه حكم ما هو حرام كله فقال **وحيط** فلو كان في ملبوسه
ملبوسه خيط حرام لم تقص الصلاة فيه سواء كان منسوجاً فيه أم خيطاً به وقد ذكر الأئمة على ذلك
تقبلاً لأن ذلك يقال لهذا الخيط المغطوب لا يخلو أحالاً يمكن نزعه بعد الصلاة إلا أن
ترعه سأل المحال فإن كان ملكه مرجو الوجود وجب نزعه وحفظه حتى يظهر بالكد وبوده وإن
لم يكن له قيمة أو يسهل منه في تصدق به وبما نقص من قيمة أن يسهل من معرفته وإن يسهل
حياته لردده لورثته إن كان له ورثته وإن كان ما يورس الوجود فإن لم يكن غيبته مغطوة عامة أو خاصة
لم تقص صلواته فيه ولزمت نزعه والتصدق به وإن كان غيبته مغطوة عامة أو خاصة كالقميص
له بعد التوبه صرفه في نفسه فتصح صلواته به بعد الصرف بالنية لتتفرق حالة الغضب بغيره
إذا أمكن نزعه وأما إذا لم يمكن نزعه الآيات فلا بد من التستر بخيط غيره فإن كان ملبوسه
لم يقص الصلوة به حتى يرضى المالك أن كان مبرجاً أو كان مأبوساً لم تجزه الصلاة حتى يرضى
لقيمة إن كان حراً وإن كان مملوكاً كان مملوكاً من نفسه صلواته به حتى يسير بكن تلوته
والاستحلال للأساندة لأن القيمة مخالفة العينة فلهذا الحكم كاسياتي وإن لم تكن له
قيمة تعني أنه يتسامح بمثلته حتى صلواته به ولم تجب التمسك بالملك لأن الغضب إذا لم
تكن له قيمة تلف فلا عوض له كاسياتي في الغضب ويستتر طان ملبوسه بأباحت **عنه** المرفوع

فلو كانت ثلث المحدثين او بعضه غصب المصلي الصلاة فيه لخاص بالغيره فتصح ان ظن الرضا
من مالك النكاح فان لم يكن معينا بان استراه الى الذمة صلى الصلاة فيه ولو قضا غصبا وهكذا
ليترط ابا حنيفة من الماء والدار المحدثين كالنوب لا يترط ان يكون للبايع غير عالم بغصبه بل اراهم
ولا يفيق له النوب لم يخرج عن ملكه البايع لان هذه القنونه مخصوصه باكثر وهو تولى صلى عليه
والدرك لم يخرج منه نكحه دراهم خلا لا يفتح اليها درهما فاشترى بالحقه نوب بالم قبل الصلاة
فيه صلى عليه السلام وثا كان في اللبس ما اتفق على المذهب على تحريم لبسه في غير الصلاة و
في حال الصلوة فيه فاشترى اليه يقولون **وفي الحبر اختلاف** وان كان قد دخل في ابا حنيفة وكذا
الذهب الفضة والذو لور وخرج وكذا المصوغ صفرة وحمرة وحلوة الرجل في خاتم ذهب او فضة
كالحرير لا يقيم فاما حنيفة لم يوجد غيره في الميل حتى خوت الصلاة صلى الصلاة فيه وثا فان لم
يجزه الوقت بطلت فان زال الوجه المبيع للبسه قد صلى فلا عارة عليه ولو كان الوقت باقيا
واختلف اهل المذهب في صحة الصلاة في ذلك الموضع من غير ما لا يجوز له لبسه صلى عليه
ان الصلاة به لا يقيم واكتفى كالرجل تعليل الجانب الاخر فاما اذا كان المصلي على حال يجوز له
نحو ارباب او ضرر من صحة صلاته فيه وكذا اكتفى للضرورة كما يجوز في النوب المتنجس لحسية
الضرر وثا ولو وجد غيره وله ان يترجم به نه لانه ايم له **فان تعذر النوب الطاهر جميعه**
والمبايع كذا وكذا حتى المصلي خذبه وقت الصلاة **فما راى في فعل المصل ان يصلي قاريا**
قاعدا مترجعا كما سياتي **مومنا** لو كوعه وسجوده وكبر للنفق عقب القسمة الا لو طرد ولا
سجد للشمس غير مستكمل للركوع والسجود بل يكفي من الأيماء **ادناه** اي اقله لكن يزبد في
السمجد وجوبا فاذا كان النوب مضمونا فان يصلي قاريا قاعدا وجوبا كما تقدم سواء كان
في خلعة او ملاء وان منجتها فكذلك ليست فيه الطهارة ويجب على العار ان يطلب
الميل ما يترعورته او بعضها ان تعذر سترها فسترها بما يمكن من شجر او طين او آ
ويصلي قاريا وراكعا وسكجدا اذا امكنه من انك في العورة والاصلي قاعدا مترجعا

مومنا ونعز اذا امكنه والا فالحاجب على الغير ان يغطي بصره وانما الماء الكدر فلا يستر لانه
الشعره تنفذه فان كانت السرة على سافة والماء على سافة فهو لا يدر كذا في الوقت الا ان
فالا قربت السرة الى وجوب الماء لان الماء له به لا وهو التيمم والستر لا يدر له حيث تعذر بالكلية
فلو تعارض طلب الماء والقبلة قدم طلب الكعبة فان وجد ما يستره قال الصلاة اربع ركعات
كالمتيمم اذا وجد الماء **فان حشي المصلي الذي لا يجد الا المتنجس في صلاة عاريا بضرر** ان كان
اد الماء من برد او غيره او كان عليه نه نجاسة من غير نجاسة النوب **تعذر عليه الا حذر**
من تلك النجاسة كالمستحاضة ومن سلس البول رخواه او اطراد الجود **عنه** صلاته حينئذ
بالنوب النجس يعني المتنجس لكنه طهره باخذ الصلاة الاخرى فترجعا حتى يصل به لحسية الضرر
لانه عاد الى به لفيجب عليه الطلب الاخر الوقت لا يصلح بالانما بمرقاها ويستعمل من المتنجس
ياخرقة الضرر ولو كثر فان صلى عاريا مع حشية الضرر لم يجزه لانه لم يكن على عاريا حتى عليه
الستر هذه ان تعذر والاحياء على قول الاستبراء والانتها **لا ان الغصب** وكذا افراس
المسجد لانه كالغير فلا يقيم الصلاة به **الا حشية التلف** او ضرر من التعري ليرد انجوه
فتصح وتجب لآية مع ذلك من ان لا ينجس على ما كذا التلف فان حشي لم يفسد صلاته ولو حشي تلف
نفسه لان حال الغير لا يتبعه من الضرورات الا حشية التلف النفس او بعضه مما كان
على ما كذا وحشي بها له ذلك به ان ولو بالصلوة وتلوته الاخره ان كان لمصلحة اجرة من تلك
المدة واذا حشي على ما كذا الضرر وكان بعضه يكفيه البعض الاخر ينجس الى ما كذا جاز له
ولصحيح الأئمة لا يملكه به في القيمة بل برودة وسيل الأئمة **اذا التمس النوب**
الطاهر بغيره صلاها من التمس عليه **فيها** اي ان كل واحد من النوبين مرة نحو ان يري
صلاة الطهر ومعه نوبان احدهما طاهر والاخر متنجس التمس عليه بهما الطاهر فانه
يصل الطهر في هذه امرة وفي هذه امرة ثانية حيث لا يجد غيرهما ان الميل فلو صلاها فيهما
مع وجود غيرهما صحته الاثم فان كان الشيا بثلثة صلاها ثلاث ركعات كذا

واذا كان التيسر النوبيا محررا والمغفر في الحرم ولو امرته كان يكون في ظلمة او غم فانه يجزي
ولو لم يتبع الوفاء لا يصليها فيها لانه يؤدي الى ارتكاب محذور فان لم يحصل له ظن صلاته
ايها شاء لانه كالعادم فان التيسر عليه حله ميتة بحله مذكاه فيصليها مرتين **كذا**
ما آلت في انما بين احداهما غير مستعمل والاخر **مستعمل** في حقه فالمستعمل واضح ونحوه جاء
الورد وقاء الكرم الذي قد ذهب دجيه وهو كراما يطاهر غير مطهر فانه يتوضا بها ويصلي
صلى واحدة ان شاء او اكثر واحدة صلاة فان غلطها اعتبر الاغلب كما مر فان كثرت
الانبياء واحدة مستعمل فكالسياب فان كان المستعمل اثنان صلاتها ثلاث مرات كل صلاة
به وضوء وما زاد فذلك كذلك كما تقدم في السياب **ثالث صفات الصلاة** بان لا يتعمد من قتها
ما يتبع لفعلها مرتين في التوبين او اكثر حسب الحال **كذا** ان المأثور ان اذ لم يتعمد ما سحرها
والوضوء مرتين او اكثر حسب الحال **تحرى** بان يرجع بين الامارات التي يتعمد بها الطاهر
من السياب والمطهر من المياه من غيره ويعلم بما غلب في ظنه فان لم يحصل له ظن في تحريمه او في
ذات الوقت بنفس التحريم صلى ما راي ان احلها او في الملاذ كما مر في المأثور وتبين بعد اراقة
الماء وحكم اراقة الماء الذيل لا الوجوب واذا التيسر المكان الطاهر بالمكان المتنجس
فالقياس يقتضي باز حله حكم السياب فمن يتعمد نجاسة في موضع من المسجد والسيب
لزمه ان يصليها مرتين في الحقيقة كما ذكرنا في التوبين ولا يلزم ذلك الا ان المكان
المقتصر كالمسجد والمنزلة وما ليس اثينا اما لا يتحصر او يتقصر حصره فلا يلزم كما
لا يلزم تحريم نساء غير محرمات او سبق انحصارهن وهذا اخا من الارض لانها
لا تجوز عن النجاسة بخلاف البسط وانحصرت في حوائضها كاليابسة المأثورة في مرتين
وهذا احسن لم يحكم مكانا محكوما بطهارته فان وجد اجنب في ذلك المكان المتيقن كما
قدن في السياب والماء **وتكره** الصلاة تنزهها في ثوب كثير الدون كثر العاص
واجترار وما كثر فيه لبن الرائدة والوجدان ذلك قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد

وقوله صلى الله عليه واله وسلم انه لعن ان يتزين لدنيا روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
راى رجلا على حمار ياتى في صلاة فقال لا تأخذ هذه احاء فيسلبه ثوبه وهذا على وجه الانكار
والكراهة وما كرهه لبسه كرهت للصلاة فيه **وتكره** ايضا حضور **النوب** **المستعمل** صبا
صفرة و**حمرة** ولو خلقت حكمة حكم المحرم في حق الرجل فقط قوله صلى الله عليه واله وسلم من لبس
شتر في الدنيا البسه الله ثوب خذل في الاخرة وفي حجب اخر الشيطان تحت الحمرة قوله
صلى الله عليه واله وسلم من لبس اخضره والزرقة ولو كان فيها زينة ولو ادا كما ان الله المستعمل هو
ظاهره الزينة والنهي ورد في كل موضع في ظن ذلك المبتقع والمفوض مع المعصية **وتكره** الصلاة
في **الستر** **الاول** وحدها تنزهها لما فيها من الشناعة وسقوط المروءة لان الرسول صلى الله عليه
واله وسلم نهى عن الصلاة في الروابي من غير رداء والوجه فيه انه يري شجعة العورة **وتكره** ايضا
القرء **وحده** من دون تميل اذا رخصته لانه لا يأمن من انكس في العورة وان جه بين
المراد بل والفرد زالت الكراهة فان شد الفرج ونجس زلت الكراهة بالصلاة فيه وحده
ايضا **وتكره** كراهة حضور **في جلد** **الحجر** وهو دابة في حجم السانير ذات اربع قوائم
الى الخفرة لانه لا يؤكل وما دبره فظاهر الشرط **الراية** **اباحة** المكان الذي يصلي فيه
ولا يلزم اباحة جميعه بل تكفي اباحة **ما يقبل** **مستأجده** اي يحلها **وليس** **المستعمل** **المصلي** حال
صلاته قراره وهو اه بيده فلا يجب ان يكون بين جبهته وركبته عتقا اذ كان في المكان
لانه يستعمل هو اه ويكره تنزهها اذ لم يكن من المكان كثوب طوي او خشي او كثر
لانه لا يستعمله وهذا قد تدار الاخذ ان كل مكان لا يباح للمصلي حال صلاته ثم نصرت
السلام هذه الجملة بقوله **فلا تجزى** **المصلي** اربعة اشياء الا در لم يرد في قائلها
لا تجزى الصلاة على القبور ولا تجوز لكراهة اهلها ان كانوا مؤمنين ونجاستها ان كانوا
كافرين ولتقديمهم ان كانوا فاسقين وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم لا تصلوا على القبور
وقوله صلى الله عليه واله وسلم لعن الله اليهود ائخذوا قبور انبيائهم مستجد الى يوم القيامة

ان ينقص من اعضائه حالاً يكن ان يعين بدونه وانما كرهت عليه اذا لم يكن من
خلق الله تعالى اذ اذ كانت من خلق الله تعالى كات يكون محرراً على حقيقة حيوان فلا
وتحصل الكراهة سواء كان القتال رفاً او نجاً او موحها او مطبوعاً او طرزا او ثماراً
الصلوة عليه لانه فلا كراهة وهذا اذا لم تكن الصلوة ذات جرم كالذي يتجده الصباغ
وتحررها فاما اذا كانت ذات جرم مستقلة من شئ او فنية او غير ذلك فان لم تكن للمصلي
ازالته في المبل لم تقع صلاته حتى يزولها وان لم يتك من ازالته كان حكمها حكم طلاق
له الا ان يكون القتال تحت المقد فانه لا كراهة حينئذ او يكون القتال على
مترجاً فوق القامة لم تكره ونقد القامة من موضع قدم المصلي من كعبته او كراهة
وليعبر كل بقا منه والناس انكره الصلاة فيه قوله **وبين المقابر** لا يقرب الواحدة فلا كراهة
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بين المقابر فان تلك حسرة لا حنة لها وتعتبر القامة
بين القبرين فان كانت مزدرة وصلاً بينها فيفقا الطريق لا تقع **والثالث من اجماع**
نحو من جدار مطبقين بنحو لا ينتج فظها رنة بالانصب واجفان او مزاحمة رجل
لباسه مستجس وانما تكره بشروط ثلاثة الاول ان تكون المزاخرة على وجه لا يكون المستجس
حائلاً لاى اعضاء المصلي او شئ من محموله في صلاته فان ذلك يفسد فلا يطلق عليه
الكراهة لا يراها صحيحة وان كان تكرر فيها وزياده الشرط الثالث ان لا يتحرك
المتجس حال الصلوة **يتحرك** اي يتحرك ذلك المصلي فان ذلك يفسد ايضا والراجح
ما تكره الصلاة فيه قوله **وفي الحمامات** والعلة في ذلك كونها مواضع للشيء
ورضعها لا مائة النجاسات ولو كانت طاهرة مائة الخلع ونحو الصلاة وتكره
في البيوت والناس اذا كانت طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم حينئذ ادركت الصلاة
اذا قرأ القرآن فلا تكره **انما** اي من تكرر الصلاة عليه **على البود** والاصح
لا يراها لانه كان له صلى الله عليه وسلم سبعة عمير يصلي بها والمكره ان يكون الصلوة

على اديم الارض او على ما يثبت فيها اذ كان صلى الله عليه وسلم يصلي على شجرة وهو يجاده
على مقدار ما يضع عليه باخر وجهه في سجوده من حصير كاره او انما سائر سبعة من الذي يعظم
من هذه انه صلى الله عليه وسلم جعلها بالوقاية من غير اذ يرتد فلا يقال للمعتبر اكبرها وانما
الحكم ما ذكره الا ان المعتبر جميع الاعضاء السبعة **وتحررها** اي تحرر اللبث للمسوء وهو
الشعر لان فيه مخالفة للمذهب من السجود على الارض او على ما يثبت كحصير او نحو ذلك
القطن وتحررها الشرط الخامس من شروط صحة الصلوة **طهارة ما بين يديه** المصلي حال
اويبا شرسياً اي محمول حال صلاته والمراد بالمبصرة ان يلامسه احد من دون حائل
فاما ما كانت من النجاسة فطهرتها يصلي عليه وليس للامس فان ذلك لا يفسد ولو بينا
حيته وركبته اذا لم يمس من حينئذ وانما يشترط ذلك اي عدم الملامسة في صحة
الصلوة حيث تكون الملامسة **حائلاً** للمصلي او لبعض اعضاءه او لأطرافه في نيايه
او شئ مما يحمله حال صلاته او محمولاً للمصلي فلو وضع من يده نجاسة على يده المصلي
فسدت صلاته ومن رأى في يده نجاسة ولم يعلم من دونه وقعت فيه فلا شئ عليه
لان الاصل الطهارة وان علم وقوعها اعداها بقدرتها من الصلاة مطلقاً سواء
كانت مجمعة عليها ام متفرقة فسادت فساداً فان كانت نجاسة مجمعة عليها **لا يراها**
له حال قيامه وسجوده وسجوده فان مزاحمة الخرج لا تفسد وان كانت النجاسة طاهرة
محاذية لاجزاء المصلي او محمولة متصلة بما بين يديه فانها لا تفسد لانها غير مبصرة فعلي
هذا لو كانت نوب عليه في احد وجهيه نجاسة ليست بآفة صحة الصلوة على الوجه الثالث
حالم يتحرك النجاسة يتحركه واختلف في حد الغلظ التي يقع الصلوة فوقها اعني للذهب
ان لا تنفذ النجاسة الى الجانب الاخر من شروط صحة الصلوة **طهارة ما بين يديه**
يتحرك حال الصلوة سواء كان مباشر اعم مباشرة حائلاً او مزاحمة قريباً اعم
قال عليه السلام وانما قلنا **طهارة** اي طهارة ما بين يديه من الأثام والنجاسات

لا يمكن الاعتراض هذه كسقف المنزل لا يجوز وهو خلاف المذهب وكذا القول في الأثر
اليسير في الفرس الطاهر إذا انزعج على النجاسة فإنها تقصد الصلاة كحركة السقف المتحرك
كان فيه جرح وهو طاهر الأثر في الكثرة فكذلك لو ترك طاهر من جرح أو جرح أو نحوها لم يكن
المصلح ثم تحرك به ذلك الطاهر نجس أو تركه بغيره بحركة المصلح لم يكن نجسا أو متنجسا فإنها
تقصد فلا تحرك بغيره مع أن ذلك الصلاة الضيقة أو ما تقصد إذا حصل التحرك
وهو في الصلاة أو ما لو تحركت النفس بعد خروجه من الصلاة فلا تقصد بغيره ما كان له
بالتحرك كالكلب أو نحوها بغيره بحركة نفسه ولو بسبب المصلح فلا تقصد فإن تحركت كغيره
بحركة المصلح أو حركة حادثة المصلح من الطاهر فتد صلواته فإن التمس صحة العلم
تقديمه إذا وقعت على موضع سجوده نجاسة جازة فربما جهل من دون أن يعلم بل إذا أزالها
بأصبعه ليعلم سيرة الأقرب أن تحركها به ذلك لا يضر والوجه أن لم يتحرك بالتحرك في الصلاة فلم
يكن كالمستعمل لها بخلاف ما يتحرك بغيره كالمستعمل هذه الصورة فاستعملها
الأثر إذا في الأثر يغالبها **لا** يمكن المصلح في المبدأ من موضع طاهر أو غير مخصص
بصلح عليه بل يكون مستقلا على نجاسة أو مخصص **أما** **السجدة** من سجود ولم يسكن
النفس بغيره وصفة الأثر من سجود أن يستقل على فوجبه تقليدا للنجاسة عالم
بشيء أن يتحرك شيء من النجاسة يتحركه أن أو ما سجوده من سجود فانه يوم من قيام
أن لكن إذا لو كانت النجاسة بجهة وجه عليه أن يسجد عليها لم ينحس المكان ولا
الركوع فيستوفى من قيامه والواجب في المكان المخصص أن يفعل ما كان أو لا
لذا إذا لو أنه فلا يقوم بل يوم من سجود على قدمه ركوعا وسجودا لأنه إذا استعلا
بخلاف الفرائض في قياسه يوم للشيء وانخفض الأثر لأنه لا هو أوله سوى كان متنجسا
أو قضا كالأثر المتنجس لجواز استعمالها الشرط **السادس** **يقين** المصلح
استقبال الكعبة أو جزء منها أي جزء كان إذا تقصد عنه سجوده ولو قل

على أي صفة كان متنجسا أم لا والعبرة بالوجه أو بعضه مع بعض البدن **و** **أول** **اليمين**
من استقبال غيرها لا يقطع مسافة بعيدة نحو أن يحتاج إلى صعود جبل أو حتى يتمكن
من اليقين **طلب** **اليقين** لا يجوز التحرك إلى أن يلزمه **آخر الوقت** ويكون الطلب آخر
الوقت كان التيمم سواء سواء فيجزئ التحرك حينئذ فاما لو غلب في ظنه أنه لا يدركه اليقين
الآن بعد خروجه الوقت اجزأه التحرك في أوله ولا يقال إن هذه الآية في التيمم أول
الوقت لأنه لم يعد إلى يد لأنه قد تحرك وهو فرضه بخلاف التيمم لا يجب المصباح
الكعبة إلا إذا كان بينه وبين الموضع الذي يجازيه الكعبة مثلاً فادون ولا يجب في الكعبة
من ذلك والمذهب أن يحرم البيت حيث أوجب الطواف من خارجه فيجوز استقباله
لأنه كان عليه أسير برهيم عليه السلام لقوله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لو لا تركها
حدثني لعهد بالاسلام لأشئت البيت على أقدام برهيم **و** **البغية** الاستقبال
أما **لهو** فرض **المعاين** لها القادر للجزء المجوس في بعض بيوت مكة ففرضه التحرك
هو الذي في الغرب منها على وجه ليس بينها حائل الأثر لا الخائف ويقدر القرب بالبر
من محل رؤيتها **و** أيضا فرض على **من** **في حكمه** أي من في حكم المعايير وهو الذي يكون في بعض
بيوت مكة الداخل من مخرج المعايير التي لا يشاهد منها الكعبة أو يكون بينه وبينها
حائل يمنع من النظر إليها فان هذه فرضه اليقين كالمعاين إلا أن يعلم لوزال ذلك
أما بل بينه وبين الكعبة شاهدة أو جزء منها اجزأه صلواته وإن شاهدها
ولا يجوز المعايير التقليد قياسا على الأذان لأن الأذان خصه الأجر وفي عدم تقليد
المؤذن من الحرم ما ليس في هذه التكرار **و** **يجب** **على غيره** أي غير المعايير ومن حكمه
وهو الذي لا يمكن من شاهدة الكعبة كان يكون خارجا عن سائر المعايير للكعبة
يجب لا يمكن من معانيتها إلا بعد خروجه الوقت لا الكونه أي لأن فرضه الأثر الصور لها
وهو لم يسجد جزء الكعبة المصلح **غيره** **أما** **الرسول** **صلى الله عليه وسلم** **البيان**

استأمر على ما وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك تقديم أو تأخير أو تسليق
 إذا كان معينا لمحراب الرسول صلى الله عليه وسلم أو حكم المعينة بأن يكون في المدينة
 حكم حكم المعين للمكعبين أنه لا يجوز التحرك بل يلزمه تقبل استقبال جهة ذلك المحراب
 ثم كانت غير معارفين للمكعبين ولأن حكمه ولأنه دين الرسول صلى الله عليه وسلم كالمفروضه **التحرى**
لجهةها لا غيرها والمحرى كالمجتهد فان غشي وقت الوقت بالتحري على ما جرت به
 والعلم بخبر العدل المعين اذ لم يتحرى اذا استدل بالعلم لعدم التحري كونه **بالظن**
 في الأمارات المفيدة للظن بان قد صار ماثلا للقبلة ومن الأمارات المشتهرة **بالظن**
 لأهل اليمن لقوله صلى الله عليه وسلم قال بين الشرق والغرب قبله لأهل اليمن ومضاهيا **بالظن**
 الى جهات سبيل فانه عند انقضاء طلوعه يكون في القفاة وعند ابتداء طلوعه يعرف
 بتوسط الزايف فوق الرأس ومضاهيات غرض الكبري وسبيل السادس من اجازة ثبوتها
 للزوب فانها تغرب على الحجر والقطب يياسر المصلين منه قليلا ومنها الشمس في الشتاء فانها
 في اقصر يوم منه تغرب في اذن المستقبل من بعد دخول وقت العصر الى الغروب وان غير
 المعين اذ لم يكن التحري كالاعمى والمجاهل ففرضه **تقليد ابي** العدل العارف بما كان
 ذكر آدائه احرار او عبدا الى اذ اوجده وكان ممن يمكنه التحري ولا يرجع الى المحارب
 المنصوبه لان تقليد ابي اولى من تقليد الحديث ولو سأل جماعة حين يروح الى قبلته **الحياة**
 فاختلغوا فانه يعلم بقول من عرف انه ارجح فان استودوا فالذهب بها نظره او قولهم
 ويصل الى حيث يشاء آخر الوقت حيث لم يكن ثم محراب ولا قبر يعرف موضع رآه
 والارجح اليها فان علم بقول احد لم يمتدح غير ان غيره ارجح منه في كمال الصلاة بحجة
 غيرها انحرى اليها ولا يعيد صلاته **ثم** ان لم يمكنه التحري ولا وجد شيئا من المسبل يمكنه التحري
 لبقوله ففرضه الرجوع الى **المحراب** وكذا قبور المسلمين اذا عرف موضع الرأس وعرف
 انه من اهل العدل وانما يصح الرجوع اليه بشرطين احدهما ان لا يجد من المسبل شيئا يبقده
 الثاني

كرار
عليه

الثاني ان يعلم او يظن انه نصيب ذو معرفة ودين او صلى فيه من هو كذا **ثم** ان لم يجد
 شيئا من ذلك بل التبس عليه حاله من كل جهة فان فرضه ان يصل الى **حيث يشاء** من جهات
آخر الوقت فلو حصل له ظن بعد ان صلى في الوقت بقية اعتاد الصلوة لانه الظن فرض من كان في
 جهتها الا ان يصل بالتحري فلا اعاده عليه وانما في آخر الوقت لانه صلاة ناقصة واصل اليهودية
 وجوب التخيير فان كان فرض الاستقبال ساكنا عند نحو ان يكون مسافرا او موطئا لا
 الاضراف الى الجهة او راكب غنينة او غيرها على وجه يتبعه عليه الخروج والاستقبال اذ كان
 مرضيا لم يجد من وجهه اليها بالايحيف من الجهة فان فرضه ان يصل الى حيث يمكنه آخر الوقت
ويصح استقبال القبلة **لمستقل** **اكر** في غير المحل لقوله صلى الله عليه وسلم كالمفروضه **حيث**
 بكه بعير كذا الا المكتوبه فالقرار بالقرار وتكون صلاته ايماء لقوله صلى الله عليه وسلم **حيث**
 ايماء ذلك ليجوز ذلك لفرض من ركوعك وانما تقع للمستقل لا المفترض للمركب كذا **حيث**
 فلا يقع من الماشي ولأن الركب في المحل كاللورد وكما سفيته لانه يمكنه استقبال القبلة بدون
 انقطاع التبر ولا يسجد على المحل بل يركع في النقلة للمركب ولو كانت من ذوات الجماعه
 موكله ويعبر خروج الركب من بلده مسافرا كان ام حاضرا **وكفي مقدم التحري** وكذا **حيث**
 احيى والمحراب حيث هو فرضه ولو في اول الوقت في طلب القبلة **على التكبير** التي للأمرام **حيث**
ان ظن الاضاب في تحريه فدخل في الصلوة بالتكبيره **ثم شكك** **لها** وقبل الفرائض من الصلوة
ان تحري ثانيا بان ينظر **امامه** لطلب الأمانة ولا يلتفت للاسير كالتفات التسليم قد را
 وفعلوا فلما زاد شدت الآلا تيقن الاضاب وانما من لم يحصل له الظن في جهة القبلة الا
 بتلفظ كثير فالأقرب ان يلزمه الاستئذان انما يتحرى أمارة ان لم يكن قد غلب في ظنه خطأ
 فاما اذا تحري بعينه فغلب في ظنه ان الأول خطأ وجب عليه ان يتم في صلاته **وتحريف**
 المصلي الاضاب ولو كان انحرافا كثيرا نحو من قد أم الى ورا **ويصح** على ما قد جعله من الصلوة
 ويغفر ذلك كذا ظن خطأ التحري لا وراوى الى ان يصل في الظن في كل ركعة الى جهته **حيث**

وسما ليرقد ام دور لا يجوز له الخروج من الصلوة والاستسنان الا ان يعلم على
يقين خطأ الادب بالنظر الى جهة وانما الخرافة سير افلا بعد مفه افا فلو لم يكن قد جرى
قبل التكبير الزمة الاستسنان للصلوة من ادائها الا ان يعلم الاصابة لان المعبر كصحة عندها
ولا يعيد المحرم المحل وكذا اقله كحج المحراب **الآتي الوقت ان يعين الخطأ** فلو لم يكن
احترار من صلى بغير تحريه فانه يعيد في الوقت بعده الا ان يعلم الاصابة فانها تحريه عندها
الاستسنان وهو المذهب قوله المحل احترار من المصيب فانه لا يعيد وان صلى الى غير محرابه ان يعيد
الاصابة بدو قوله الا ان الوقت احترار من ان ينكس فله خطأ بعد خروجه الوقت فانه لا يقضى وان
سبقنا خطأ وجا الامم عليه السلام ثم لما كانت مخالفة جهة الامم حكمها حكم مخالفة القبلة
فلا يجب الاعادة في الوقت لا بعده عندنا ذكرنا ذلك بقولنا **كما لا تجزئ امامة** في هذه
ولوصل الى القبلة دون الامم لانه اذا وجه على الامم في الاعادة فضلات الموضع متعلقة به
فيعيد ان في الوقت وانما يتصور ذلك في ظلمة او ما في حكمها كالاعمى واليه ان اراد ان كان المحل
حاهلا فانه يعيد في الوقت لا بعده ان سبق الخطأ بقوله جاهلا احترار من ان يخالف جهة
امامة ثم ان صلى جماعة الى جهة ثم تغير تحريه حال الصلاة فانه يجب عليه الاخراف الى ما شرع له من
صلاته وتيمم صلاته فردى ولا تبطل الجماعة عند **او يكره تركها استقبالا بامم** وحديث
ومتى تغير وجه حيوان لمسا وغيره لهنية صلى الله عليه وسلم لم يكره من الصلاة خلفا وتزول
الكرهية بان يكون بين المصلين وبين هذه الاشياء حائل لا يجرم من قبله فيصلي فيها **مسألة**
في غير الصلاة ولو بالقراءة للابن خلف قلب المصل **فاسق** لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجلوا
الفاسق قبل ولا ستره وذكره الصلاة جنب الفاسق **وسرا** ج فاسق ياربنا ايضا لما ذكره من
التشبه بعبدة النار **وحبس** او تنجس ولا يكره استقبال هذه الاشياء الا اذا كانت من
المصل **في قدر القامة** والمراد ههنا ما في البعد لا الارتفاع ولا الانخفاض فاذا كان
من المصلين دبره في القامة فادركه **ولو كانت مخفضة** اي مخفضة في الثرى

القامة وانما لو كانت مرتفعة فوق القامة فليس يستقبل لها ولو قرب الشئ من وجهه عليه
وذلك ان اراد الصلوة في **الفضاء** **اتخاذ ستر** بين يديه بناءا او غيره وستره الامام
ستره لمن بعده اذ لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم لمن صلى بعده ولو لم يكن له ستره فانه لا يندب
للمؤمن اتخاذها ويكون بينه وبينها قدر ذراع **عن** محل سجده او ثلاثة اذ من قدمه من كعب
السرايك والتجاذبة يقوم مقام كعب ويجوز ان يجعل بغير ستره لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يصلى المعبود ولا يستقبل وجهه **ثم** اذ الم يحس ستره كذلك ندب له نصب **عود** بغيره كما
التقوى يكون في تلك العود مواجها للخاصة الايمن او اليسر لا مقابلا **ثم** اذ الم يمكن من عود
ندب اتخاذ **خط** بخطه في موضع الستر ويكون اما عرضا او كالهلال ويستقبل قفاه او
كالجواب يستقبل وجهه **فصل** **افضل اسكنها المساجد** لقوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ولا فضيلة له ان صلى في غير المسجد الا العبد في غير مكة
وهذا احببانه افضل فعلى هذا فالمساجد افضل امكنة **الصلوات** الخمس وغيرها من النوافل
وهي تتفاوت في الفضل **افضلها المسجد الحرام** وهو المسجد وما زينه فيه المحرم المحيط
بالكعبة والرسول على ان المسجد الحرام افضل المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى في المسجد الحرام
بالباء اذ صلاة في مسجدي هذه افضل صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام ولا
في المسجد الحرام بعد امانة الف صلاة في غيره من المساجد وافضل هذه اكله صلاة **بطلها**
الرجل في بيت عظم حسب لا يراه احد الا ان غر دخل يطلب بها وجهه الله تعالى **ثم** ان افضل
المساجد بعد المسجد الحرام **مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم** في مقدم فيه من الاثر **ثم**
ان افضل المساجد بعد المسجد الحرام **مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم** **مسجد** **مسجد** **مسجد**
افضل لبعده من مكة اذ بينهما اربعين نبوا وهو غير ايمان الكعبة لانه لحد القبليتين **لان**
استقباله صفة بالبركة فقال الذي باركنا حوله وغير ذلك **ثم** بعد هذه النبوة
مسجد **الكوفة** لا ورد للملائكة صلى فيه سبعون **مسجدا** **ثم** بعد هذه الاربعة مسجدا

لقول تعالى المسجد المستقر على التقوى ولأنه من عمارات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورؤيته
أن ركعتين فيه كعمرة ثم بعد هذا الفصل **أحوال** وهي التي قلنا فيها إجماعاً أن الوقت
أو فيما مضى يعني تكرارها الصلوة ليس للمراد جماعة بعد جماعة ثم بعد هذه المذكرة **سنة**
عامه بأن يكون ذات فضل مشهور في دين وعلم لا يشرق الدنيا فلا عبرة به وهذا
هو الترتيب الصحيح **ولا يجوز في المساجد** من أنعال الجوار **إلا الطاعة** وأنواعها
كالذكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستعارة بما بعد وتفعّل على المسلمين إذا لم يستندم
على الجوز فيها من رهن في مباح أو نحو ذلك وأما منفعة خاصة به أو بما يكتسبها طهارة
فانها إن لم تكن تبعاً لطهارة فلا يجوز له فعلها في المسجد وإن كانت قريبة فليس المسجد موضعاً
لكل قرية بل لقوة مخصوصة من عبادة ونحوها إلى آخر ما ذكره عليه السلام ونحو ذلك للعلماء
الذين يفتونه لكن بشرط أن القرآن وغيره أن لا يشغل قلوب المصلين ويؤثر عليهم لأن حقيقة
أقدم فإن حصل لم يجز ولا يجوز ما عدا ذلك إلا ما خصه دليل شرعي وقد استدلوا بذلك
غالباً احترازاً من ثلاثة أمور الأول ما يخرجه عن طاعة دينية بغيرها عام أو خاص كسنة
حالة الفقير وعقد النكاح فانه ربما حصى الكلام فيها كلام لا يحتاج إليه في تلك الحالة فانه
ذلك معفو الثاني ما ليس مقصوداً دخول المسجد من أجله وإنما دخل للطاعة وعرض جليل فخلها
نحو ما يقع من المنكر للطاعة من اضطجاع أو استعجال فيما بعد وتفعّل عليه من مباح كغسله ونحو
فإن ذلك معفو أيضاً الثالث ما عدا الضرر واليه من استعجال بالمباحة نحو زور جدران المسلمين
فيه لانه لا يجد مكاناً في القعود لحاجة خفيفة ومن قد أتى الحاجة ومعه بهيمة من ثياب أو غيرها
وهو غني عن نفسه أو ماله ولم يجد مرضاً يقف فيه ولا بهيمة ولا حاجة فله أن يدخل المسجد
ولو تجسس عليه الأجرة وأمره بالنقصان حصل ويجوز النوم في المسجد لمن لم يجد غيره مكاناً
يلتجئ به من قبل زوجه ولا يجب عليه الشر أو الكراه مطلقاً فإن حصل الملك أو المباح له
وجب الخروج **وحرم البصق** وهو الرمي بالريق **فيها** أي في المسجد والأصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم

أن المسجد ليتقوا أي يفتنبض من الخناس كما تنزى الجملدة من النار **وحرم البصق**
فيها وكذا أنقطع الجصاة ونحوها أي لا يجوز في هو المسجد ولو لم يقع عليها بل نقضها إلا
حرمه للمسجد من الثرى إلى الثرى بما حرم في قراره حرم في هواه غالباً احترازاً من الثرى فانه
ولو حصلت الشهوة وهو يلبس خاص بقر عينه في رد الألفاظ عليه غيره **وحرم أيضاً استعماله**
أي استعمال اليد أو ما يجر من اليد أو من يد ياب على طمحه وحيفته فلا يجوز من استعمال **أشياء**
أي ما ارتفع وما انخفض أيضاً ثم لما كانت بعض الصلوات قد تكون في هذا المساجد فانه كان
حرم كلامه عليه السلام أنفاً لا يغيب ذلك كما سار إليه بقوله **وإذا لمصلها فله** وكذا سائر
الطاعات كالصلاة والقراءة والصيام وغيرها **ففي مظان الرأى** وهي حيث يجمع الناس من
المساجد وغيرها لما تقدم من الأثر في الصلاة في البيت المظلم حيث لا يراه أحد إلا استجابه
هذه أن التواضع وأما الفرائض فالتواضع هو بها أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا غنى في فرائض
ولثلاثتهم ودفع النعمة عن النفس واجب في نفسه من الرأى وعليه من هذه التقدير
لأن الظاهر الفرائض مشروع وكذا أدلة الأسباب من الله أن لا يندب فيها البهيم وعلم أنه
لا يخلو ما أن يجد المستقر مسجداً خالياً أو مكاناً فيه خالياً أو لا يجد إن وجد في المسجد الذي
هو كذلك أفضل للاختلاف ذات المسجد الأصغر أحد جزأين حال استقلاله واختلاف فيه على الأول
أربعة أصحها الرابع وهو أن المستقر إذا لم يأمن على نفسه الرأى فهو في كل واحد أفضل وإن
ففي المسجد أفضل سيما إذا كان يقتهى به وقد لا الأمان على السلام إن لم يكن يقتهى
فأخذه أرحم لأن النفس طوى ثم قال **وهذا قلنا** **الآن** أي من الرأى **وبه يفتى** قال
الأرجح له الأظهر رد على هذا الجمل ما ورد من الأمر من أن صلاة الجاهل إلى الطهارة تزيد على
السبعين ضعفاً وذلك لأنه يشاء على الصلاة وتصدق له أية لغيرة وتغريه عن
محبط العمل وحقيقة الأخلاص هو أن يفعل الطاعة عدا وبترك المعصية للوجه المبرور غير
مريد للنساء على ذلك فانه هو المخلص وإن لم يكره النساء والرجال وهو يرد النساء في فعل الطاعة

او تركه معصية او مكروه نال الله التلاوة **باب الاوقات**
اختيار الظهور تقدم الاسم على التمام الظهور على ثلث العلوات لأن الله تعالى آبرها بقوله
 تعالى لا تقم الصلاة لدنواك الشمس الآية ويكون الدليل على الأدق معلوم حجة من ضرورة الدين
 استغناء عن إيرادها هنا معصية أو فوله اختيار الظهور في الوقت الذي ضرب لتمام صلاة
 الظهور منه **بعد الزوال** أي إذا زالت الشمس وهو انحطاط الشمس بعد ارتفاعها من جهة الشرق إلى
 جهة الغرب وعلاوة زيادة ظل كل من نصيب من ناحية الشرق بعد تناهي نقصانه من جهة الغرب
 وهذه العلامة تعني كل مصلح هو إذا كانت الشمس في الشمال والشرق أو في الغرب لا إذا انقلبنا
 ظل المصلي فخطوط الكلام لا اختلاف الوجهة **وأخوه** **مصدر ظل الشمس** **النصب** **عند**
 سوا أن الزوال واقعه اختيار إجمار أو الكثرة خمسة أقدام ونصف ويعرف مصدر ظل الشمس
 من باب إضافة الزوال المعهارة القائمة فإذا كانت في الزوال خمسة أقدام ونصف فانه
 الرجل سنة أقدام ونصف فانه على استأثره ما وهو قامة سبعة أقدام فهو على استأثره ما
 ولما كانت الأقدام تختلف وقد يوجد منها عدة طويلة واقدمه قصار أو العكس اعتبر تقريبا
 لا تحديدا واعتبر المثل وهو المذهب من اعتبر المثل فخط في المائدة وهو الأصح **ومصدر ظل الشمس**
عند سوى في الزوال غير وقت المشاهدة **هو** **اول وقت اختيار العصر** **أما وقت المشاهدة**
 فهو وقت لها على جهة البهارة **وأخوه** **المثلان** أي مثلا المنصب سوى في الزوال **وقت اختيار**
المغرب **ابتدأ** **من روية كوكب** **دليل** **قوله** **تعالى** **فلما جرح عليه الليل** **راى كوكبا** **فوق** **كلمة**
 عليه ولم يحسم لاصل من طلع الشهاب فغنى ظهروا **الكوكب** **الليل** **يقطع** **به** **غوار** **وقت المغرب** **قربا**
 كانت أو غير مرفوعة قوله **دليل** **أخر** **أرض** **النهار** **و** **الكوكب** **النهار** **ب** **أربعة** **الاتفاق** **وان** **اختلفوا**
 في تعيين الرابع منها الزهرة والشمس والجمع عليها وأما الرابع فاختلفوا في تعيينه فمنهم
 من قال إنه السالك ومنهم من قال إنه الريح **الالاتفاق** **أنه** **أحد** **هما** **والذان** **الاجم** **المذهب**
 أنه يتيقن بدخول الليل خمسة نجوم لأن الخامس عند دليل طعاه هذا المثل يعرف النجوم

والنهارية **أما** **من** **غيرها** **فدروية كوكب** **دليل** **قوله** **تعالى** **فلما جرح عليه الليل** **راى كوكبا** **فوق** **كلمة**
 في حكم الروية والذي حكم الروية تعلية الموضع والحد ويصح لجميع الأوقات فلا يختص به وقت
 المغرب فقط وكذا آخر الخبر العدد الظهوره والآخر في الغيم **وأخوه** **ذهب** **الشق** **الأحمر**
 معطيه فإذا ذهب فقد كان آخر اختيار المغرب فان لم يكن ثم شفق بقدر من روية الكوكب إلى
 ذهب الشق الأحمر بقدر صلاة ركعتين المرفقات بعد نافله المغرب في الرواية المعتادة
 ودرس سورة يس مرة مرتلا **وذهب** **عظم الشق** **الأحمر** **هو** **اول وقت اختيار العصر**
الأخوه **وأخوه** **ذهب** **بذلك الليل** **و** **الأختيار** **للغروب** **من** **طلع** **النور** **المشرق**
 ناحية المشرق من الجنوب إلى الشمال لا النور الأدرا المستطيل من الشرق إلى الغرب وهو الأول
 قبل نور الفجر وهو محمد **اليسيرة** **سبع** **ركعة** **كاملة** **و** **كفى** **في** **الحصا** **القدر** **الواجب**
 ولو لم يقرأ أحد في المتوخى وأما المتبهم فلا بد من وقت أربع للركعتين كاملتين وحسب
 لمن أدركه من الفجر ركعة ولم يقرأ فيها صلاة صحيحة إذا كان قرأ في الثانية ولا يفرض
 الوقت لأن القراءة لا تتعين هذه **أما** **قائمة** **قد** **والفاجدة** **بذلك** **أما** **كان** **في** **مدا**
 الأول دون ذلك فلا يصح لا إذا ولا قضاء لأنه ركني الأول وهو في طبع الليل **وأما**
الواجب **من** **القراءة** **و** **وقت اضطرار الظهور** **أي** **الوقت** **الذي** **ضرب** **للمضطر** **أن** **يصل**
الظهر **وسا** **تعيين** **للمضطر** **أن** **تدعى** **إلى** **دأ** **ابتدأ** **ذلك** **الوقت** **من** **أخر** **اختياره**
 غير وقت المشاهدة ولو قارب بعد وقت المشاهدة كان أدل لأن وقت المشاهدة ركعتين
 اختيارها وهو مصدر ظل الشمس عليه **ويبدأ** **اليقظة** **من** **النهار** **سبع** **العصر** **بعد** **ظلم**
الظهر **هذه** **أن** **المستبهم** **وأما** **المتوخى** **فيكون** **ما** **يسب** **ركعة** **بعد** **فعل** **الظهر** **فأما** **هذه** **للإتقان**
 فلا بد من أحد في المحدث ولأنه لم يبق إلا ما يسب أربع ركعات فقط فخرج وقت الظهر فخرج
 الوقت للعصر هذه أن اكفر وأما أن السفر فالأربع تكفي المستبهم والثلث تكفي المتوخى لأن
 فوضه ركعتان **العصر** **وقتا** **اضطرار** **بان** **الأدرا** **اختيار** **الظهر** **جميعه** **الإمام**

أي شيء الظاهر ففعله لوجوب الترتيب **عقيب الزوال** فإنه يختص بالظهور إذا لم
العصر الأبعد أو صلاة الظهر ووجوب الترتيب لا ينافي كون الوقت اضطراراً للصبر
والثاني من وقت اضطرار العصر ابتداءه من **آخر اختياره** وهو صير ظر الشيء عليه
حتى لا يبقى من النهار ما يصح ركعة والمعنى أن هذه الركعة أخر وقت الاضطرار فإذا
لم يسعها الوقت المتبقى من النهار فقد خرج وقت الاضطرار ووجب القضاء **وكذا المغرب**
والعشاء أي هاتين الاضطرابين ظهر الظاهر والعصر في التقدير وتحقيق ذلك أن وقت
الاضطرار للمغرب من آخر اختياره إلى بقية سنة ركعة كاملة بعد فعل المغرب من قال
إلى بقية سنة العشاء فالمراد أنه ركعتان ثلاث للمغرب وركعة من العشاء فلا إلهام
وللعشاء وقتان اضطراراً بالاول وقت اختيار المغرب جميعه الآخر **وأيضا**
وعقيب غروب الشمس ففعله فانه يختص بالمغرب كما تقدم في الظاهر لوجوب الترتيب
الوقت الثاني من اضطرار العشاء ابتداءه من آخر اختياره وآخره بقية من الليل
سعة دون ركعة كقولنا في العصر وقت الاضطرار **الفجر هو أدركه ركعة** ففعله
قبل طلوع الشمس وعرفه طلوع الشمس بحصول ظهور الحمرة على رؤس الجبال ولما فرغ من
من ذكر الصلوات الخمسة كروفتها وقتها **وروايتها** مشروعة بأدلتها **في أوقاف**
في الأداء والقضاء فأوقافها أوقات المفروض ولا يقع في أوقافها إلا **بعد فعلها** لا قبله
الركعتان الفجر فأنهما مشروعتان قبل فعله لقوله صلى الله عليه وسلم **كامل** وهو هاتين
الليلتين **بغير زمن** بغير صلاة الفجر حتى خشي فوتها أو بعضها أو فوات الجماعة
أو بعضها فوجب تأخير السنة عنه خشية فوتها أو بعضها **وتقدم** الفريضة والآثم وينبغي
إذا خرج وقت الجماعة أو بعضها نذراً لفصل الجماعة وحكم سنة الفجر إذا كان الوقت طاقياً
وقضاء أن كان الوقت قد خرج وحكم سنة الظهر إذا أخرها إلى بعد العصر وإذا وقت
مرتبة على وقت العشاء مع الفعل حقيقاً فلا يقع إلا بعد صلاة العشاء **وكل وقت يصح**

المفروض قضاء في غير العبيد ويقال غالباً أحتمل أن من صور الأول أن يمتنع الوقت
بأن لا يبقى إلا ما يصح المؤداة التي أن يكون بالوضوء لا بالتميم التي لا صلاة العبد
لا تقضى إلا في ثمانية فقط كما سياتي الرابع وقت خطبة الجمعة فانه لا يجوز فيها القضاء
وإنما صفة أن يجزى واجباً لهم منها ومعنى هذه الآية لا وقت مكرره في قضاء المفروض **وتكرره** صلاة
الجمعة لا الغسل والتكفين فلا يكره جبراً بل بسبب الصلاة كسجود السجود لأنها فريضة وكذلك
دفن الأجر بها والطواف إذا لا وقت له معين فأنسب لها فله التي تكرر في كل صلاة
عن الصلاة فيها وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع أي يتغير ويصفون لها والمقدار في كل صلاة
قائمة الظهيرة أي سنة الحرة عند غروبها حتى يقطع شاعها والمذهب أن الكراهية للجمعة
ولا فرق في كراهية الصلاة في هذه الأوقات بين كراهية غيرها وبين الجمعة وغيرها ولا كراهية
فيما سوى هذه الأوقات **وأفضل الوقت** المضروب للصلوة **أول** في كل الصلوات غنة
أما المغرب فذلك إجماع ولا ينافي التخييل الاستغفار بقضاء الحاجة والصلوة الطاهرة
والاستغفار المحمدي قبل الفريضة وانتظار الجماعة إلى الضغنة والاحتياط بالان المغرب
ويقال هنا غالباً أحتمل أن من عصر يوم عرفه قد تأوفاً عن شهر ذلقة تأخيراً
مسئلة والصلاة الوسطى هي الجمعة في يومها والظهر في سائر الأيام **فصل** **ويجب على**
ناقص الصلوة وهو من يصلي بقاعدة أو لا يتم ركوعه أو سجوده أو اعتداله أو قرأه
للاعتذار مانعة من ذلك فبذلك الأسمى في وجوب المتأخراً أو مسجده له في السرعة كالغيباء أو الحائض
المعصوب **أو** ليس بنافعة للصلوة ولكنه ناقص **الطهارة** بخوان يكون جنباً أو منقلاً
حكمه كمن صلاها على كماله كالحج وهو الجوس في موضع عتيق فأن صلاته به لبيد
ملتبساً بنجاسة وكذا الأسس النوب المتنجس يجب أيضاً قاعدة الوجوب طلب التيمم
غير المستحاضة ونحوها من به سلس البول أو نحوه ومن به جراحه مستمر أطرافها ومن
أعضاء التيمم فاصليته فمن كان كذلك فالواجب عليه التحري في تأدية الصلاة النافضة

او طهرها رتبا اخر وقت **الاضطرار** فلا يؤذيها الا فيه وقد تقدم بيان وقت
الاضطرار وايضا فان هو لا اذا زال عذرهم وفي الوقت بقبية وجبت عليهم الاغارة
كالتيهم اذا وجبه الماء وصلاته المفقة ايضا به ليه ولا فرق بين الاغارة الاصل والارادة
الطاهرة في ان صلاتها به ليه لنقصانها عالم بحيث الاتعاذ في حال الصلاة فينبغي
كاسياني **و يجوز لمن عذرهم** اي من عذرهم يلزمه التأخير جمع **المشارك**
لا جمع التقديم والتأخير غالبا احتراز من يوم عرفه كاسياني فانه يجمع كاجاء العصر
تقدما والمشاركة تأخيرا او يكتفى بجمع المشاركة اذا ان ولحد واحدتين وسواء
كان مرضا او نحوه كالاخي والجمي او صحيا وسواء كان متذرا او مقبلا الصحيح ان
وقته بعد صير ظل الشيء مثله لانه يؤخذ من صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم في
فيه العصر في اليوم الاول والظهر في اليوم الثاني وقد رآه من الوقت ما يشي الظاهر
الطهارة الكاملة وانما يكون وقتا للصلاة من الوضوء لا على سبيل اليه او محلي
المشاركة انك اذا صليت فيه الظهر كان وقتا اختياريا لها وان صليت العصر
و يجوز للمريض الموقوف المستعمل الاذكار والاركان من قيام وركوع وسجود
واقائتيه او القاعدا والمقصود الاذكار بفضلانه به ليه يجب تأخيرها وكذا **المشارك**
ايضا **ولو لمعصية** وعينته من جازله الاظهار جازل الجمع **والخاف** على نفسه
ماله افعال غيره وان قل **والسقوط لطاعة** كالكاتب على ما يبدية فاته
عائلا ويقضي به دينه او نحوه ذلك والتوقيت ينقصها **و يجوز** اي **ينبغي**
وينقص التوقيت ايضا جمع التقديم والتأخير فالقديم هو ان يصلها
وقت اختيارا الاول والتأخير بخلافه ويجوز بينهما الكبير والجمع لغرضه راسخة
التوقيت ولا يمكن ان يفاسر عليه لتاكيد التوقيت في غير الشيخ الكبير ومن جمع تقدما
او تأخيرا اجزاه في الأثم والافترس في حد المرض الذي يجوز معجمه ان يقال هو

٢٧
حصول الأثم في الجسم اي الأثم كانت يستحقه التوقيت وسواء يسمى مرضا مطلقا كالحما
ونحوها ام لم يسمى مرضا الا مقيدا كالنحو والتم الانسان واجراجات الموالمة
الضرر الذي يسوغ معه الجمع فهو خفية مضرة في نفسها او مالي اي مضرة كانت وان قلت
ومسا الاطاعة التي يسوغ لاجلها الجمع نحو ان يكون قد عطف او تذكر من رغبته
ونجس في اول الوقت ان قام للصلاة ان يتفادى السامعون ولو لم ينقص منهم الا
واحد فلا بأس بجمع التأخير حينئذ ولو كان في صنعه او علم يعود فقهها على من
عليه او يندب له اتفاقا اذا المراد قصد القربة او انما هو مسجد او غيره والتوقيت
ينقص ذلك العمل من تسهيل يقع من الاجبار او مخالفة عرض راعا المباح فلو
ان يكون في حرج او نحوه ولم يقصد به وجه قربة ولا قصد المكاثرة والتوقيت ينقص
ما يجره من تفعة او تماضي ذلك الوقت فله الجمع حينئذ والجمع في هذا مباح
والتوقيت افضل من الافضل المسافر النازل ان يصل في اول الوقت والتأخير اخره اذا
اراد الجمع والاف التوقيت افضل والمراد بالمسافر النازل هو من يقف عند الزمان
وهو مقدار الوضوء والصلاة ويغفل الأبرار والمراد باخر الوقت اخرا اختيار الصلاة
الثانية فيجوز للمرضى نحوه من تقدم ذكره جمع التقديم والتأخير وكيفية الاذا
الواحدة لها ولا يجتبه الى نية فعلها **واما** الاقامة الواحدة فلا تكفي لهما
لايه من **اقامتين** لكل صلاة اقامة **ولا يسقط الترتيب** بين الصلوات **المعتمدين**
الا ان لا يقع من الوقت الا ما يشي للثانية قدمت الثانية وجوبا فيخصص الوقت
للتأخير خروج وقت الاول في المغرب والعشاء اذا بقى في الوقت ما يتسع
اربعة ركعات فمغرب ادركه ركعة من العشاء بشرط ان يكون موقفا لا
متنهما فعلى هذا لا يسقط الترتيب **وان شئ** تقدم الثانية فاسيافانه
ليتنا في الاخرى فيصير الاول ان كان قد صلاها والاصلا لهما على الترتيب

الصحيح **باب النفل بينهما** لو كذا الفرض كصلاة مقضية أو عند ذلك أو غيره
غالباً اعتبر أن من لا يقيم من الوقت إلا ما يتبع للصلواتين فلا يصح النفل قبل
المغرب أو وقت العشاء أو حتى العشاء آخر لصياغة فقد صدق عليه أنه يجب تأخير
فيجوز النفل بينهما **باب الأذان والإقامة** **باب الأذان والإقامة**
الأذان من شأني الدين فإذا اطبق أهل بلد من المسلمين على تركه فإنهم لا يقيمون على
كأبقائهم عليه كركن الصلاة أو الزكاة أو الصوم وهو في اللغة بمعنى الإعلام في الدين
وإذا كان من أشد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج الأكبر وفي الشرع هو الإصلاص بدخول الأذان
أحسب بالفاظ مخصوصة على الصفة المشروعة بمعنى النية والترتيب والأعراب والبيان
الإقامة هي في اللغة عبارة عما يصير به الشيء مستتباً ثابتاً لا يتغير قال تعالى يريد أن ينقضي
فأقامه وعبارته من الاستقرار يقال أقام في البلد إقامة أي استقر فيها مدة أو
في الشريعة هي إعلام المنانين للصلاة بالقيام إليها بالفاظ الأذان وزيادة
على الصفة المشروعة والدليل على الأذان الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب
فقوله تعالى وإذا ناديتكم إلى الصلاة أخذوها هؤلاء أدركه أن أهل الكتاب كانوا إذا
أذن المؤذن في لواذ نوا الأذان أو إذا قام المسلمون قالوا أقاموا أو إذا نادى
قالوا صلوا أو ابتضا حكوت بينهم تفسير لغز الصلاة واستمرز أو بالدين
فنهى الله عن موالاتهم وما يدعون إلى الأذان قوله تعالى إذا نادى للصلاة من بين
فأسمعوا الذكارة وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعلم الأمم صام من المؤذن
مؤتمن وما فعله صلى الله عليه وسلم والإمام والشيخ وأما الإجماع فلا خلاف أنه
مشروع وجعله معلوماً من الدين ضرورة وأما الدليل على الإقامة ففعله صلى الله عليه وسلم
وإخلاف من بعده وإخلاف في كونها مشروعة وإن اختلفوا في الوجوب وإما حكمها
عندنا فواجب كالأذان عليه السلام بقوله **والأذان والإقامة واجبان** ونير كان

لصيق الوقت وجوباً وإنا يجبان **باب الأذان والإقامة** **باب الأذان والإقامة**
عليه (إجماعاً) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على النساء جمع ولا إجماع ولا إذا كان
فيكون مكرهاً كركن الصلاة لا يجب للأذان لكل صلاة وإنما يجب **باب الأذان والإقامة**
فقط وهو أن الصلوات الخمس على ضربين أحدهما يكون فيها **وجوباً** فلا بد من ذلك في
الأذان والإقامة الثاني يكون **فقط** وذلك في **الفصل** والصلوات الخمس لا
بدخول الوقت فإن لم يفتت فوالت أذن للوقت الذي أذن القضاة فيه إذا أدى القضاة
كلها في وقت واحد وأقام لكل صلاة **ويكفي السامع** تفصيلاً مرتباً ولو جنب أو كان
في غير البلد وسواء كان في البلد أم لا كفي أذان واحد ولو سمع بعض الأذان من مؤذن
وبعضه من مؤذن سمع التمام من مؤذن آخر فإنه لا يجزئ لأنه من البناء وهو لا يجرى
إلا للحد إذا سمعه الكافر أو المسلم في الوقت اجزأه وكذا الصبي إذا سمعه ثم بلغ في الوقت
اجزأه **ويكفي من كان في البلد** وميلها إذا كان من غير سائر أقطاب سوى كان في
أصلها وسوى سمع الأذان أم لا **باب الأذان والإقامة** **باب الأذان والإقامة**
الأذان أن يكون في تلك الأوقات **باب الأذان والإقامة** **باب الأذان والإقامة**
اختيارها أم اضطرارها تأخير أو إضا فانه إذا حصل الأذان في وقت اختيار
الأول كفي لها إلى آخر اضطرارها ولا يصح الأذان في وقت الاضطرار فقد يقال
أذن للعصر وقت الظهر لم يصح إلا إذا أصلي فيه ولا بد أن يعلم لو بطن أنه غيره قد
أذن والسامع الموقر الذي لا يعرف حال المؤذن في اجتماع الشرط فيه عدم حكمه
حكم المصلحة أنه إن كان في بلد أو كونه لا يملك حين لا يصح حتى إذا كان من لم يجمع تلك
اجتزأ به والأفلا الشرط الثاني أن يكون **باب الأذان والإقامة** **باب الأذان والإقامة**
أذان الصغير الشرط الثالث أن يكون من ذكر ولو عبداً لكنه يستحب أن يكون
حرراً لقوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم فيها لكم ولعله أراد بها أن يربى في

الذين فيكون العبد وغيره سواء قوله ذكر فلا يجزئ من الموائد ولا من الخشوع
لقولهم كما في ولا يصح ما يجرى من الخشوع من زينة من واذا ورد في النكاح
الخشوع ليس فالنهي عن الصوت اولى واخرى اذ لا يجرى من الغشوة فهو محذور والشر
الرايهان يقع من **معرب** فلا يجزئ من اللاحق ولا يجزئ **العجمي** والمراد بالخشوع
المعنى اولاده لمدى العرس لا صلا آما الذي يعبر المعنى فهو ان يكسر الباء من البلاد
بضمها ونحو الله اكبار اذ هو جمع كبير واما الذي لا يوجد له وجه في العربية فهو
الياء من جئ على الصلوة او يكسرهما الشرط الخامس ان يقع من **عد** كعدالة
امم الصلوة فلا يجزئ اذان الفاسق بقصر كاذن اذ نادى بعنه نا واما تقليده
الوقت فلا خلاف انه لا يجوز ولا يصح كما لا يقبل خبره ان كان فاسق جاحدا ولا يحسن
باذان الفاسق مطلقا مع معرفة الوقت لا لنفسه ومن في حكمه كاياندا الجماعة
واذا اخبر المؤذن بدخول الوقت ثم بان خلافه وجعل على عقله الاعادة في الوقت
لانها لا تجوز الصلوة قبل دخول الوقت لجماع والشرط السادس ان يقع من **طهر**
اكتنا حقيقة ارحم كالمستقيم المتوضي مرتين ولا يجوز منه عدم الاجزاء وان قصد
الدعاء الى الصلوة فان قصد الله كبريا زرع ففقد لا يجزئ من واجب عنده
فلو اذن سائعي جنب اجزاء من بخلافه لكن يجب على المردد ان يتم على طهر
وما بعده لاجل الترتيب وكذا الواذان من لا يجزئه وهو جنب اجزاء السائعي واما
اذان المحدث فيقع عنده وعند الاكثر وكفى الاذان اجماع للشرط السابع
في حكمه وهو من صلى في البلد ولو كان ذلك المؤذن **واضيا** ان اذن لقضاء صلوة
فانته عليه لا المؤداه فانه يسقط به اذان المؤداه اذا كان بعد قضاها ولا يجزئ
اقامة الفاسق اذ هي للصلوة لا للوقت بخلاف الاذان فانه شرع للوقت او كان
المؤذن **قاعدا** او قاريا العذر فانه يصح ويكره وكذا الركبة في اخر اذن

لكن يكره في المصل لان شبه النفي الا العذر واما في السفر فينبى على التحفيف فلا كراهة **اولا**
غير مستعمل في اذانه للقبلة فان اذانه يصح ويكره **ويحذف** المؤذن **الصغير** في معرفة
الاذان في ان **الوقت** قد دخل وانما يقبله بطريق احدهما ان يكون ذلك في حال
الصحو بحيث لا يستر علاما الوقت من النوم وغيرها ولا يجوز تقليده مع الغيم **الصغير**
هو العارف بغير الزوال في ايام الزيادة والنقصان والاستواء وعينوبة الشفوة
بين الفجر وبين دخول المؤذن في الغيم ان يجبر اذا عرف ان لا يقبله احد الا لم يجز الا ان يعلم
له علم بدخول الوقت **الشرط الثاني** ان يكون موافقا في المذهب لاذن قد ثبت عليه
او كان مذهب السني **فصل في الاصحح الاول وهو منظار** اكلها ان اكلها في الويليم
هو فرضه لمن على صفة فلا يجزئ قاعة المحدث هذا ان اراد الصلوة جماعة والاول
انهم كل واحد لنفسه ويقع الاقامة من قعود على الرحلة ولا تجزئ اقامة من قعد على ركعة
الفاسق ولو اراد التسفل معهم بخلاف الاذان لان الاذان للوقت والاقامة للصلوة لا
لوقت ولا يقبل المتبهم الا اخر الوقت والاقام من بعد المأذون والرتاب التام هو كل
اما المتبهم فتجزئ به لمن هو دون المان هو اكل من عند من كانت الاقامة من **منظار**
الاقامة الصحيحة من **احد من صلى في المسجد** لا غيره من المتاح **تلك الصلوة**
فقط لا غيرها من الصلوات نحو ان يقبل للظفر فكفى من صلى الظهر لا العصر وسواء
حضر تلك الصلوة ام كان غائبا عن المسجد ثم جاء الجماعة بعد فراغ الصلوة فانها
تجزئ اذ كانت الاقامة وصلوة الجماعة الصغرى اذ لا يثبت قانها تجزئ كما في
الداخلين في الجماعة لا من بعدهم من اقام للصلاة في الظفر نحو من جمع بعد اقامتها
لا تجزئ الاقامة من يصلي العصر وقتها كالأذان ولو تشرها عليه ايضا **والاخر احدا**
ولا ردت ولا فسق ولا مرتبة **بعد ذلك** يعني انه لو اذن احد بعد الاقامة اذن
فقد اجزت اقامته اهل المسجد ولا يلزمهم الاعادة لانهما تجزئ للامانة الا لاقامة

وقعت صحيحة فكما ان لو اقام غير الكفية ولو تضرع بعد اقامته لم يقم فأولى له من اذا
 اقام هو بنفسه اقامة صحيحة ثم احداث بعد هاد لا يفتر الفصل وان طال اذا العزف
 بكرة الفصل ولم يفتر اباين طوله وقصره وان خرب وقت الاختيار فانها تجزى من صلى
 ذلك المسجد تلك الصلاة الى العزف منها فاذا انقضى العصر مثلاً في اول وقتها اجزا من صلى العصر
 وقت الاضطراب ذلك المسجد فلا يجزى الى العبادة الاقامة لنفسه كما تجزى الاذان واذا
 عرض للمؤذن ان المقيم ياتي من الاتمام للأذان او الاقامة او استكمل الاذان ونحوها الا
 فانها تصح من غيره **النسابة** عند ما بقي نقيم ذلك الغير ويقع **النسابة** على ما قد فعل
 فيتم غيره الاذان او الاقامة ويبنى على ما قد فعل الاول لا يجزى الاستئناف ولا يجزى
 كله الا **للعدو** خوات يؤذن المؤذن بعض الاذان او يقيم المقيم بعض الاقامة ثم
 او يعرض له غايضه عن تمام الاذان او الاقامة وقتا يتضرر بالمستطوره للصلاة
 والمراد بالضرر كخرج والمسقة وضيق الصدر ولو حصل الضرر من واحد لا تأمل
 بتخفيف الصلاة بالاضعاف فانها تقع النسابة ويبنى على ما قد فعل الاول ويسقط
 الاول بالنسابة ولو حضر قبل الاحرام بالصلاة **والأذن** بالنسابة من المؤذن كالعدو فكما
 النسابة للعدو عند نطقه للأذن فاذا اذن وامر غيره بالاقامة صحى اقامة الغير وان
 لم يكن ثمرة من المؤذن ويكون في الاذن ظن الرضا وان لم يحصل لفظ وهذا جائز في
 النسابة في الاقامة بعد الاذان وانما البناء فلا يجوز الا للعدو فقط فاذا اذن جماعة
 فاكتم في الاقامة للراتب سواء سبق ام سبق ثم لمن سبق بالاذان ثم يقرعون اذا
 استوفوا بعد ذلك فلو سبق بعضهم الاول وانواعاً او بالآخرى شرعاً معاً فله قول في
 في اذان الجماعة ان ينطقوا **فصل** **وهي** متى **الا** **التهليل** في اخرها فانه مرة
 واحدة فاذا اكبر الهمد ولديها كان مستدعاً واذا اذن الهمد وجزأ لم يقول
 التكبير اربعاً لأنه فرض كفاية فاذا سقط عن الهمد وسقط عن غيره **وسنجد**

غير العمل يعني من جملة الفاظ الأذان والأقامة حتى على غير العمل للمادة الواردة
المشهوره عندائمة العترة وسعيهم ومحبهم واتباعهم وكثير من الأمة المحمدية
الأئمة الهادى يحيى بن الحسين فى الأحكام وقد صرح لنا ان حتى على غير العمل كما نرى على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنون بها ولم تطرأ الا فى خلافه عمر بن الخطاب
فانه امر بطرحها وقال الى اخاف ان يترك الناس على ذلك ولا يتركون الجهاد وهو خير العمل
ثم قال فى نه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليه جبريل ليلة الأشرار الا كما يقول بعض الجهالة رؤيا
راها بعض الأتضا فلا يقبله العقل ويستحب ان يرسل الأذان اى يركله ويجعل الأذان
والتثويب بدعة وهو قول الموزن الصلاة خير من النوم وقد روى انه تركه الصحابة
الصيا **وحج نيتها** يعنى نية الأذان والأقامة والواجب من النية ان يركله فعلها
وتكون النية مقارنه او متقدمه بسير كالصلاة ويستحب للمؤذن بهذه نية التقرب
الى الله تعالى والتأهب للصلاة ان كان وحده والزعامة اليها والاعلام ركعت على المذبح
ان كانت له شفيره فلما قام للصلاة ناسبا للأذان وجب له يؤذنه ولجبة الأقامة **نقص**
بالنقص منها عدا او سهوا ان لم يجد من حيث نقص لا الزيادة فتلقوا ذلك بالنقص
نحو ان يترك الفاظها المعروفة ونفى بقية غيرها ان ما فعله لا يصح فبفرضها ما لم يحصل
التمام منها ومن غيره للعذر **وليفيدها** **التعكيس** وهو ان لا ياتي بها على الترتيب
المعروف بل يقيد ويؤخر نية اذا اتي بها كذا لم يسقط فرضها الا بخلاف المرسوم
التعكيس تقديم الأقامة على الأذان فانه لو قدمها على الأذان لزمه اعادة الأذان لاجل
الترتيب **لا** انها يفيدان **تركها** **الحج** بها لان الواجب فى الأذان التلقظ **الافعال**
الصوت مستحب **لا** لقد الصلاة بنسبها حتى لا يخلو الصلاة وكذا الزيادة
عدا انها تبطل لأنها فرض مستقل لا يخلو الصلاة بتركها مطلقا ولو كان هذا **الغرض**
شرطا لكانت الصلاة لكاه فرضا على الأعيان وبما ثم تاركها عدا الغير عند **حشيت**

فوت الوقت بالاذان والاقامة تركها وجوباً كما تقدم وبكره **الكلام على ما هو في ذلك**
المؤذن والناظر والكلام على ما من المؤذن تحليل كلامه بين الفاظ الاذان والاقامة
ان لا يتأتى ان ينطق باللفظين معاً من التام مطلقاً والكرامة للمؤذن في قول
بالفردية الى الكلام بخلافه في قول المسلم عن مجمل قوله ان يؤذن المسلم
ليفرغ فانه يجب تحليل قول المسلم وبكره الكلام بين الاذان والاقامة لان كل واحد منهما
فرض مستقل وبكره المسلم على المؤذن والمقيم المصلي والقاري وقاضى الحاجة ومنع
اخطيه واخطيب المذكرين في العلم والكل الطعم والمؤذن والنائم وغير ذلك ويجب على المؤذن
التردد الامر من سماع الخطبة والمصل في نفسه **وبكره الكلام ايضا بعد كل ما** اي بعد مجموع الازان
والاقامة وكانت كيفية ان يقول بعد الاقامة لانها سرعت للصلاة للوقت الا ان كان
غير متعلقاً بالصلاة كالوجه عندنا والدعاء وكذا ان يقول للجماعة **ادعوا**
او يعطس فيجد الله فلا بعد اعراضاً **وبكره ايضا النفل في صلاة المغرب** اي بين
واقامتها وكذا الدعاء المأثور وانما اختص ذلك بالمغرب لان السنة فيه المبادنة في
الدعاء بعد صلاة المغرب قبل سنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى ركعتين بعد المغرب
قبل ان ينكح حلت في اعلاليه واما في غيرها فينبغي التسفل من الاذان والاقامة
غالباً **الحديث** بخبر من فوت الجماعة او وقت للفضيلة وهو ايضا الاختيار فان
مكرهه وبكره متى شرب للمقيم ويستحب ان يكون المؤذن صبيها وان يؤذن على وضوء
وان يجعل المسجدين في الصلوات اي بقية الدنيا وان يفت برأسه لا يبدنه في قوله
عن علي الصلاة بينه وبين قوله حي على الفلاح وسيره وكذا في الاقامة لا يفت
للحضور اهلها ولا فرق بين ان يكون المؤذن في المأذنة او في القرائن لا يجاب
باب حصة الصلاة اي حصتها وكيفية احوالها
كالفرد والجمعة وركعتي الطلوع والعشاء **وبكره** كاعتدالها في

اكثر لان السرفتها فيه عندنا وثلاثية فحب **فصل في نيتها عشرة الاصل**
يتعين بها الفرض والمراد تعيين الفرض الذي يريد فعله بخلاف نية غيره
او نية غيره يريد المحرم وهو الذي قام لادائه ونحو ذلك ولا يجب بها ذكر عدد الركعات
فلو نوى ان يصلي الظهر ركعتاً واقتصر على اربع حتى صلاته وان نوى ان يصلي الظهر ركعتين
ونما اربعاً صحت الا ان يذكر العدد المستحب في النية ان نوى الواجب يؤديه لوجهين
وهو كونه واجباً لطفاً او شكراً تعظيماً لله تعالى وتقرّباً اليه وامتناناً لآثاره **وتعين** اي
تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله علم فله النية يستحب بها التواتر الكامل على الصلوة فلو
بالصلوة الربا وحسن السمعة والذكر لم ينه وان اراد بها استحقاق الثواب والسمعة **العقاب**
صحت ومحل النية **مع التكبير** اي تكبيرة الاحرام وذلك ان حال التكبيرة بعد الصلاة
التكبير لها لان النية محلها القلب والتلفظ بها مكرهه **او نوى** اي نية تكبيرة
الاخر **يسير** اي يسهلها بوقت يسير وقد قد روي عن ابي بصير ان نوى تكبيرة
فقط فها اذها راها تبطل فلو كان حال النية متلباً بخامسة فانه لا يجوز **ولا**
نية **للأذى** اي حيث يصل اداء **ولا** **للقضاء** اي حيث يصل قضاء **الا اليسر** وذلك ان نوى
ان يقضى فانه يتصل بالأذى فانه يلزمه حينئذ تعيين ما يريد فعله من اداء وقضاء
ومن اليسر عليه بقا الوقت نوى صلاة وقته واجزاه ذلك لانها مقسمة للأداء والقضاء
والقضاء مع الاقضاء فمما عطل اليسر في النية سرعت التكبير فاذا كان الوقت لا يصلح
الا للقضاء فانه لا يجزى الى نية القضاء وان كان لا يصلح الا للأداء لم يجز الى نية
الأداء وذلك نحو آخر الوقت يكون لا بد ان ينوي الظهر او العصر او نحو ذلك وان كان الوقت
يصلح للأداء والقضاء فلا بد من التمييز **والسبب** اي ما كان من الصلاة
له سبب لم يقم نيته الاقضاء الى سببه ومن قال ذلك صلاة العبد في صلاة الجمعة
الكسوف فلا بد ان ينوي ان يصلي صلاة العبد وصلاة الجمعة او صلاة الكسوف ونحو ذلك من

ذوات الأسباب كصلاة الفرائض وكونها مما ليس بسبب لذات
الأسباب ولها صفة مخصوصة وذوات الأسباب كثيرة كصلاة الجنازة ورواتب الغنائم
وغير ذلك والمذهب انه لا يجب تعيين العبد بالاعتق أو الفطر كما لا يجب في الظاهر ان يقولوا
ون **الموید بان** تكفي من جاز والامم من صلاة ولم يرد بان صلاة ان يقول صلى **صلاة**
اسما هذا وانما يجوز به ذلك **حسب التيسر** عليه صلاة الامم **اظهر امر** **صحة** فقط فاذا
عند الموید بانها صحتها او ظهر صحتها النية واقا اذا التيسر الظاهر بالعصر فلا يصح عند الموید
وعندنا ايضا وانما يجوز الموید بانها صحتها الصورة لانه بشرط استماع الخطبة **الخطبة**
وتكفي كصور والمذهب انه لا يصح هذه النية من صلاته اجمعه وانما يصح ظاهرا الا ان حكمه
الموحد والاثبات لله وبه لا يتوكل في صحتها للجمعة استماع من ترك خطبة الا من على صلوات
ينوي صلاة الظهر فمما وقيم ركعتين كما سبقت اننا انكروا واقا اذا التيسر الظاهر
فينوي انهما ظهر فجزئ ان كلفا الاتقان والافلا واحسن من هذا ان ينوي الظاهر بغير شرط
ان كان ظاهرا لا تفلا الا القطع في موضع الشك لا يجوز **ويكفي الاحتياط** وهو الذي
صلاة فيمكن في صحتها وان ارد ان يعيد لها احتياطا وعليه فائسة من جنسها الذي
اصل **اخر ما على** من صلاة كذا ان يكون في صلاة الظهر ولا يجب بعد الركعة الاولى
من فرائضه في الاعادة لخرقا على صلاة الظهر فانه اذا لم يكن الا في صحتها في اخر
ما عليه وان كانت صحيحة كانت من خروقات عليه من جنسها هذا هو اصل الموید بانها
وكذا عند الهداية الا انه لا يجب ان يعيد ويقول اخروا على كذا ان غير هذه الصورة
والاخر من المستقيمة الا بيقين ولكنها في هذه الصورة يصح لانها نية شرطه لان
اخر ما على من كذا احتياطية على ارادة القائل ان يحتمل المودة فلا يحتمل ان نية تضاق
الموید بانها **ويكفي القاض** اذا اراد ان يقضي صلاة ثلاثين وهو المغرب ولوفات
عليه ثلاثيات كثيرة ان يقصر على نية اصل **ولا** ركعتين **عما على** هذا اذا لم يكن

منذرة ثلاثين والاوجب التعيين وفاقا ولا يحتاج الى تعيين فيقول عما على من صلاة
المغرب وذلك لاثلاثين لا يكون الا خروبا فكانت في الصلوة المغرب فاقا
فصحة هذه النية **مطلقا** اي سواء كانت عليه صلاة خربة واحدة او اكثر وهذه النية **النية**
في الموید بانها **ويكفي القاض** ايضا اذا اراد ان يقضي خروا فاقا نية عليه ان يقول **ركعتين**
اي اصلي ركعتين فاعلى هذه النية لا يصح مطلقا بشرط ان تقع **عن اصله** **قصر** عليه
ولا منذرة فاما اذا كانت عليه قصر **و** منذرة لم تكفي هذه النية من صلاة الجهر **الغزاة**
تردد بين الجهر وغيرهما من المقصورة الفائسة او المندرة لان النية المنزلة الاصح
انفا فاقا ما عرفت فان عليه ركعتان والتيسر الجهر المقصورة فتكفي عند الهداية
لا اذا استيقنا التيقن مقصوره ونسأله فلا بد من التحيز وكذا في الراعية عند الموید بانها
ولذا قال **لا** نية **الأربع** فانها لا يصح عند الموید بانها عند الهداية فالمذهب انها
لصحة النية المجمله لها وهي ان تقول رباعية فيقول اصلها رباعية على جهر فيكون **النية**
اخرى ووجه صحتها بانها رباعية اخرى لانها مجمله قوله **عما على** **المجهر** **النية**
ظاهر واحد او اكثر ولا ليس رباعية اخرى فانها نية والمذهب مطلقا فما عليه
م ذكر عليه التيمم العرض الثاني وهو **الكبير** واحدة فقط والمراد بكبيره الاجرام
وهي من الصلاة فان كان اخوس فيدخلها امكنة من تكبيره وغيره ومن شرطه ان يكون
المكبر **قائما** حاله فلا يخفى من فاعيد لا يخفى الظاهر الا العذر واما مجرد اطوارا
فلا يصح والتكبير هو قول القائل الله اكبر ويستحب تكبير الاربعة من اكبر فان حركها
بالضم لم يتطاول لانها التكبير ويستحب ان يكون التكبير للمنفرد والمؤتم ويحتمل
الامم ويحب تقسيم اجلا له ومدها فلو قفها لم يقم وكذا الوكسر الباء من اكبر
او ضمها لم يقم ولا يصح اذا قال اكبار ولا الله اكبر ولا اعظم ونحوها وله ان قال
لا غيره اي لا غير لفظ الله اكبر ويجب ايضا قطع الهمزة وقسمها الفاصلة من لم يحسن العز

وكذا سائر اذكار الصلاة سواء القرائة والآية ان يطهر قاعاً بعد التكبير
 ان لم يقرأ وجوباً والاصح ان ينهي في الركوع لان محل التكبير محل القيام فلو
 انما منحنياً لم يعد مصلحاً فرضاً او نفلاً **وهو اي التكبير منها من الصلاة في الآية**
 من قول الهادي عليه السلام ويكون داخلية بنهاها حينئذ لا وضوء المصلح عليه فوق كما
 جاء في حاشية التكبير وضعها قبل كالالتكبير لم يقه لانها من الصلاة كذلك الوضوء على
 او كبر بعضاً وهو مخوف من القبلة او دخل فعلاً كثيراً لم يقه والواجب من الاطمئنان قد روي
 لان القيام يجب بعد تكبيرة الاحرام **ومنهى** التكبير الى الاذان او خروج بعد ان تكبيرة
 الاحرام فانه يكبر تكبيرة ثانية **للخروج** من صلاة قد دخل فيها واراد تركها **والخروج**
في الصلاة اخرى ما روي ان يدخل في صلاة ثم يذكر ان غيرها اقدم منها فيدخل
 فيها هو اقدم والخروج مما قد دخل فيها فان تكبيرة ثانية يكون بها من التنية فليحذر
 ودخل لا يجزئ الى تكبيرة للخروج وتكبيرة للدخول وانما خرج ودخل تكبيرة للدخول
 العمل الاورقان كان الفرض واحد او اعادة التكبيرة فلا يكون خارجاً فلو كبر تكبيرة
 الاحرام لم يصح حيث لم ينو الركن ولا يجزئ لغيره **لكن** بعد التكبير لا يرد
 الفرض الثالث وهو القيام **قد روي الفاتحة وثلاث ايات** اي ذلك القيام بقدر
 بقدر يتسع لقراءة الفاتحة وثلاث ايات وهذا الفرض مستقر به لئلا يكون
 لا يحسن القراءة للرس او غيره لزم القيام هذا القدر ولو فرضه التسبيح والتهليل
 الرجلين ان يقوم على كتيبه ولا يجب القيام بهذا القدر في كل واحدة من الركعات
 ولا في ركعة واحدة بعينها بل يكفي ان يضعه في **اي ركعة** احاداً او اثنى او ثلثاً
 بعدها **او هفتاً** العضة في ركعة وبعضه في ركعة اخرى ولو قسمت على الاربع ركعات
 ما لم يخس فزت الصلاة بخروج الوقت فيتعين القيام في الركعة الاولى والقراءة
 ثم ذكر عليه السلام الفرض الرابع وهو **قراءة ذلك** القدر وهو الفاتحة وثلاث ايات

مع البسملة وثلاث ايات الاولى لو كرر البسملة ثلاث مرات ونوى من ثلاث مرور
 اجزاً لان البسملة اية من كل سورة الاسورة برائة وسوى كان عازفاً لسورة او لا
 اذا قصد بها من ثلاث سور فاقراءة من وسط سورة بسملة في اوله ثانياً الفاتحة ثانياً
 لوقراءة الفاتحة والثلاث ايات بنية الفاتحة اجزاء اي يقرأ اولها ثانياً في الركعة
 او مفرداً كان القيام وثم ثانياً ليست للترتيب وانما هي مجرد التذكير وضعت موضع
 ويجب ان يقرأ القدر الواجب **سراً في العصرين** ولها الظهر والعصر **وجهر في غيرها**
 لا يحسب ان يكون ذلك جهراً في غير العصرين وهي الموحدة العشاء والفجر صلاة الجهر **العصر**
 وركنها الطواف في النوافل غير الا في الوتر فالمشروع الجهر في جميعها وكذا الجهر في المنيعة
 حاله بعين صفها فان جهراً بنية وخافت باخرى في الركعة الاولى وفي الركعة الثانية
 خافت بما جهره وجهر بما خافت اجزاه اذا حصل الترتيب في الجهر والافلا هذا هو
 الصحيح عندنا اما ان يجهر فاجب القدر الواجب للاختلاف ثم ذكر عليه السلام حكماً
 يختص بالجهر **وهو انه يحمله الامام** يعني انه اذا قرأ الامام في موضعها جهر سقط فرض
 الجمهور به **عن الموتى السامع** لقضيلاً لا اذا لم يسمع لصم او بعد او تأخر فلا يسقط
 عنه فاذا نسي الامم القرائة او الجهر او الخافضة رمة هي الواجب جهر فانه لا يخاف
 الامم بل يتابعه الى الركوع الاخر ثم يعرض عنه ويأني بالواجب ويتم الصلاة بمفرداً
 وانما سقط عن الموتى يحمله الامم لقوله تعالى ولذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 وهي نزلت في شأن الصلاة وانما يحمله حيث لم يسمع اي يجب الجهر او ليس وكبره
 التطيط واقرأ طالمه الخارج عن اكد واسباع الحركات لانها تصير بالاشباع **وهو**
 زائدة لانها تصير الضمة والفتحة الفاء والكسرة بازدياد ان يكون الموتى حال
 القدر الواجب حيث لو كان هو الفارس للقدر الواجب لاجزاءه فعلى هذا التاخر
 بعد قيام الامم حتى يقرأ بعض الفاتحة لم يحمله عند الفاتحة ويحمله الامم حيث يصلي

عن المؤتم حيث يصل جبهه الذي يصل ظهره ولو كان فرضه السر وهذه الصورة مستثناة مما تقدم
فلو أدركه المؤتم الركعة الأولى من صلوة الفجر ولم يدركه قرأتها ثم تأخر ساجدة أحق قام إلى
وقرأ بعض الصلوات فانه لا يجوز له ان يقرأ الا في سبيل الله ولا يجزئ عنه الاثم ما كان في الصلاة
ان يجزئ اذا قرأ الاثم للركوع ويقرأ لنفسه ويقرأ لغيره **و يجب على المرأة** ان تقرأ ام آمنة
اكثر من اقل من الرجل **والجمل** اقله من الرجل هو ان يسجد مائة سجدة **من يجنبه** هذه الاقل
والركعة لا حركه فلو جازت كبر الرجل فانها تجزئها صلواتها الا ان لم لو كانت امامه فلا
عليها الا اسماء من مجنبها عن يمينها ويسارها ولا تجزئ غيرها بل يقرأ كل واحد لنفسه
هذه الاقل اجزئها اما اقل الحائضه فلو ان سجد الانسان نفسه الفرض كما سجد قوله
ركوع وانما يجزئ اذا وقع **بعد اعتدال** في القيام الذي يليه الركوع الفرض الثاني **فصل**
ثم بعد ذلك الركوع يلزمه **اعتدال** وهو ان ينصب بجمده قائما ولا يجوز ان يسجد الركوع ولا
الذي وقع قبله والاعتدال الذي بعده الا اذا وقعت من المصلح القادر عليه **فصل** في الاعتدال
اعا القيام التام قبل الركوع وقواضيه ولما الركوع التام فله شرطان احدهما ان يجنب من قيام
تام حتى يكتفي ان يقضي على كعبه فلا يجوز ان يقصر وتكرار زيادة السوط الثاني ان يستقر
قد سبحان الله **والاعتدال** التام فله شرطان احدهما ان ينصب بجمده تمام ركوعه لقوله
صلى الله عليه وسلم ان ارجع راسك حتى تهتد لرؤسك **فصل** في الاعتدال **فصل** في الاعتدال
يقوم عليه الثاني ان يطمئن ثانيا **وان** لا يقع الاعتدال الا في الركوع والاعتدال بعده
المصلي تاما اي كل واحد على ما وصفناه **فصل** في هذه الأركان الناصية فان نقصها عما
بطلت بطلانها صلواته فيستأنف **الاعتدال** بخلافه من استيفاد الأركان نحو ان يجزئ
عليه ان يزدادتها الزيادة ويجب عليه التأخير حيث كان عذره قبل الدخول في الصلاة واما
بعد الدخول فلا يجب عليه التأخير الا ان يظن ان علة سقوله في الوقت انما لو لم يسجد غير
المتعذر رجح قبل السجود ولم يكن مخطئا فخللا كثيرا فانها لا تقدر والاعتدال وان عاد

قبله يسجد فاما اذا كان عدم تمامها ففرضه **او خوف خلل طهارة فانه يجوز له**
تركه الاعتدال الفرض الثاني قوله **ثم السجود** وشرطه ان يسجد على سبعة اعضاء منها **الوجه**
ويكفي من اجبته مقدار حبه ذره وانما يتم السجود عليها بشرطين احدهما ان يكون **مستقرا** على
سجوده فلو رقعها قبل الاستقرار لم يقع وعده الاستقرار ما تقدم من الركوع السوط الثاني ان
اجبته على المكاف **بلا حائل** بينها وبينه وانما لا يفرض السجود الا في حالين وهما ان يكون
احا لم من حي نحو ان يسجد على كعبه او كعبه او على صلبه او فاف ذلك **فصل** في السجود
احا لم ولو كان ذلك للمصلي **فصل** في السجود على كعبه او كعبه او على صلبه او فاف ذلك **فصل**
قائما اذا وقعت اجبته على شيء من ذلك ولم يمس المكات منها شيء في الطرفين معا فان لم
لا يصح الا اذا كان احا لم احد لانه اشياء **وهي الناصية** من الذكر والمذكر في سجدتين
مقدح الرأس ما بين الرقبتين الى قمة الرأس واما شعر القفا فمقدح حسب الاثر من غير ذلك
وعصا كرهه المعتادة في الخلط ولو حلقه او لونه وعصا به السجدة فمقدح اجاعا فلو زادت
بعدت جبهته من الارض فانها لا يقع الا لمصفا لم يحكم الرجل فمقدح اجاعا لان لا يفرضها
التسجود **مطلقا** اي سجد على الناصية او كرهه على العصابة لعذر او غير ذلك فان ذلك
اجاعا **فصل** الثالث من الاعتدال هو **الحمل** كالعمامة والكلم والنوب في بعض الأحوال
يسجد عليها المصلي **فصل** في السجود في الضرر من ذلك ينقض كعبه جبهته فان
لا يفرض العذر ولا يلزمه الانتفا ولو تروى المكاتبه لا يلزمه التأخير ولا يجب ان يقصر
لثوبه ما يسجد عليه ولو كان ذابوا على سعة العورة فان لم يجد الا كعبه او جبهته فانه يكتفي
بالأشياء ولا يؤثم الا بمسكه ويجب عليه التأخير لانه عاد الى السجود على كعبه فانه لا يجزئ من ذلك
السلام بقية اعضاء التسجود بقوله **وعلى الركبتين** فلو لم يضع ركبتيه حال التسجود لم يصح **وعلى**
باطن الكفين والكف الزاوي حيث يجب عليه وضعه في الصلاة حيث يمكن كالاصلي
وباطن الكفين هما الركبتان فلو لم يضعهما او وضعهما على ظاهرهما او حرهما او جوفهما

لم يصب سجوده **وعلى باطن القدمين** اي باطن اصابعهما وهذا يختص بالرجل فلو نفضها الى
ظاهر الاصابع لم يصب سجوده فانما لو كان بعضها على البطن وبعضها على ظهره فان العبرة بالأكبر
متاحه مطلقا لا عددا فلا يعتبر **وان لا يسجد على هذه السبعة الاغصان** التي هي اجزاء من
بعد ها بل يصب بعضها ولم يصب على الارض ورضعته ولكن لا على الصفة المذكورة **بطلت**
سجدة وصلاته ان فعل ذلك عمد او ان كان سهوا بطلت السجدة فقط فيعود لها
وبرفض ما تخطى على ما سياتي ان الله تعالى فان كان مؤثما فانه يعود لها ويجزى اداء ذلك
قبل ان ياتي بركنين من رجب اليد والاثم تنقذ او الواجب جهته ان تنقذ ولو على درجة الذرة
واما اليد ان لا تقدر ما ينبغي من الاكتمال حتى كما تقدم انما فلو رخص احد هذه الاغصان
ثم رخصه فان كان فعلا يغير المفسد وان فعلا كثير اخذت لا فرق بين جهته وغيرها
فعلى هذا يجوز رخص الجهته لأصلا موضع سجده الفرض الشاس قول **ثم اعتدل** وهو
التمحيط بقية الاغصان بعضها على بعض وذلك واجب **بين كل سجدة** ويجوز ان
يكون القاعد في هذه الحالة **ناصبا للقدم اليمنى** على باطن الراس بغير متاحة
فارسا اليسرى اي فترسا لها **وان لا يستكمل القعود بين السجدين على الصفة**
من الاعتدال ونصب اليمنى وفرض اليسرى **بطلت** صلاته ان تمه وتعدته فقط ان يراها
ومن لم يمكنه فتراس اليسرى في قعوده فانه يندب له ان **يعزل** رجله ويجزىها من
اجانب اليمين واليسار فاما امكنه فتراس اليمين من غير عكس والمقرانه لا ينعكس
غيره **ولا يعكس** فتراس اليمنى ونصب اليسرى الا العذر وهو علة تممكنه من العز
للعذر المانع من فتراس اليسرى فقط فلا يجوز بل يعزل كما تقدم **ولا يجوز**
فاسق الا ان يستر راسه بغيره **فان لم يجد** فليست له سجدة **وان لم يجد**
في الصلاة وكذا ناس الصلاة فلو كان من غير طهر من ثوبه لم يجز له سجدة
التي هو فيها سجدة فلو كان من غير طهر من ثوبه لم يجز له سجدة

فان اخرجهما من اجاب الابر صحت صلاته عالم يخرج عن القبلة فان فترس
اليمنى ونصب اليسرى صحت للعذر وكذا الوافر شيئا او نفضها
فانه يصب للعذر ولا يندب له ان يفتي الامل العكس والتكليف للعد
الفرض الشاس قوله **ثم الشهادتان** وهما ان يقول اشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله فانما
فرض عندنا القول صلى الله عليه واله وسلم لا صلوة الا يشهد قال
ابن حجر رد اعلى الراغب لما قال قال المشهور عنه انه كان يقول ان
رسول الله هذه الاصل له بل الفاعله متواتره انه كان يقول في
الفرض قوله تشهد واشهد ان محمدا رسول الله او عبده ورسوله ومن
هذه الفرض قوله **والصلوة على النبي وآله** وهي ان يقول بعد الشهادتين
اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد فلو حذف على وقال وآل محمد اوقى وآله
فقدت عمدا او سهوا لانه ليس من اذكارها ولا يوجد في القرآن
والآل هم على وفاطمة واكن وحسين عليهم السلام ومن تامل من اولاد الحسين
اليوم القيامة فلو زاد المشهد سيدنا وزادنا بعد السلام من على بطلت صلاته عما
او ناسها او جاهدلا لاختلاف المعنى وكذا الفقه مطلقا لو قال والحمد لله
ثم يفتي عليه السلام ان القدر الواجب من التشهد لا يجزى الا ان يقول **قاعدا**
بعد اخر سجدة من صلاته ويكون قعوده كالاعتدال بين السجدين ناصبا للقدم
اليمنى **فارسا اليسرى** الا انه ليس بواجب ولذا قال **والنفس والقرن** **والنفس**
فان عكس فنصب اليسرى فلا يجوز نقضه وليس بكنه الفرض
العشر قوله **ثم بعد القدر المشروع من التشهد**
يجب التحليم **التسليم على اليمين واليسار** واحده على

اليمين وواحدة على اليسار فاذا اكر المصلي التسليم على اليمين
ثلاث مرات متواليات فسدت صلاته لانه لم يسلم على اليمين في غير
مرصعهما كما لو سلمها تلقا وجهه وحده التواي ان لا يجمل بينهما
تسليم ثم ذكر عليه السلام ان الواجب من التسلمين ان يكونا
باخراف الى الجانبين والاخراف فرض مستقل فلم يحسن التسليم اخرافا
وحده الاخراف ان يرى من خلفه بياض حذو فان تركه بطلت صلاة
عندنا ولا بد في الاخراف ان يكون مرتين فيقدم تسليم اليمين وجوبا
فلم عكس عمدا اطلت سائر اعماء التسليم على اليسار ولا بد ايضا ان
يكون التسليم **محرقا** بالالف واللام فيقول السلام عليكم
ورحمته فلوراد وبركاته ونحياته ان كان عمدا اوسهوا ولم يعد
صحبا وكذا التوكيد التعريف عمدا اوسهوا ولم يعد صحبا وكذا
ترك رحمة الله فسدت عمدا اوسهوا او اعتد به ولا بد ان يكون المصلي
في تسليم **قاصدا للملكين** الموكلين به ملكي اليمين حين يسلم على الملك
وملكي اليسار حين يسلم على اليسار فلو قصد هاتهما معا حين
يسلم على اليمين لم يفسد لان التسلمين كالركن الواحد ولا ان
قصد هاتما التسليم شروع فيها فلو نوى ملكا غيره فسدت اذا المشرع
ان ينوي السلام على حفظه وكذا ايجزى قصد الملكين عند التسليم
الاخيرة لانها كالركن الواحد بقصد التسليم على من كان في ناحيتهما
اي في ناحية كل الملكين **المسلمين** بشرط ان يكونا داخلين في صلاة الجماعة التي يجملها فان لم يكن في
قصد حفظ المشرع قصد الداخلين في الجماعة لا يخلو في ناحية ولو كان في ناحية من الجماعة لم يفسد لان المشرع قد
مطلقا واما القبي ففسد اذا قصد الاخر غير داخل في الصلاة وكذا ان الصلاة فلو كان من ناحية او من شاة
سلم عبر داخل في الصلاة التي هو فيها وجماعته وقصد هم مع ذلك فسدت صلاته قياسا على من قصد الخطاب

في غير استراذكبيره على سباني وكذا النوى الاخر من تقدم في الصلاة بطلت فانما
لنوى المتقدم الاخر لم يفسد ان لم يكن الاخر قد عزرا الا قدت وعلى هذا فانما
الاول في صلاة الكوف لا بقصد والاعماد والباقيين لانهم قد افردوا تسليما قالوا
لا تسلموا وروى الامام في تسليمه ثلاثا سيات السلام على كفتيه ومن على يمينه من المؤمنين
وجوبا واخرى من الصلوة تدبوا في الثاني السلام على كفتيه والمؤمنين الذين على اليسار
وجوبا فان كانت مأموفا فتكون الكف يربو الرد على الامم في التسليم الى جهته فان كان
في سعة نوى الرد في ايها شاء وان كان مفردا نوى في الاول الخروج من الصلاة وعلى كفتيه ومن
الثاني على كفتيه ولا يجب فيه الخروج بل من دبره **كل ذكر** من اذا كان الصلاة اذا **العذر** على
ان ياتي به **باللغة العربية** **تغيرها** ولو بالفارسية او الهندية او العبرانية او السريانية او
البربرية ونحوها وجب عليه ان يتعلم العربية في الملل قوله **الا القرآن** يعني فلا يجوز
ان ينطق بغير العربية فاذا عذر باللسان العربي لم يعزاه على لغة **فيسج** مكان القراءة
للعذر بالعربية فان عذرت الفاتحة والاشياء عجزا جميعا فلا فان عذرت الفاتحة
فقط سج عجزا فلا وان عذرت الايات فقط سج عجزا فلا وان عذرت النصف الاول
من الفاتحة والايات سج بعد قراءة النصف الاول من الفاتحة عجزا فلا ولا ايضا ان
عذرت النصف الاول من الفاتحة والايات ايضا سج عجزا نصف الفاتحة عجزا وعجز الايات فلا
بعد قراءة النصف الاخير لاجل الترتيب وان عذرت النصف الاول من الفاتحة رده الا بالسج عجزا
مرتين هذه ان عذرت طلبة القرآن عجزا بعضه ففرضه التسليم مع قرأته ما احسنه من القرآن
اذا غير القرآن فيقرأ **كيف يمكن** من عجزا او عجزا ويلزمه ان يخبر لان صلاة بطلت وهذا
التسليم الذي هو مكان القراءة هو سجان منه واخذ منه ولا اله الا الله واسمك يا ذا الجلال
في العصرين عجزا في غيرهما ولا يجمل الامم عن التسليم سواء كان قارئا او ساجدا وكذا
مكان الفاتحة والايات كما تقدم انفا ولا تزداد انكول فاذ زادها وقال لا حول ولا قوة

الا بانه العظم عند فصلاته ولا يتجزأ الا في الامور في الكبرية لانه المعلوم غير ما
بالقراءة والواجب فيها التعليل والتعليل في المبدأ من الواجب وان كان على السلام
ويجب على الامور وهو الذي لا يتجزأ القرائن لما عرفنا وهو الاصل الذي لا يتجزأ المكتوب
ولا يكتب المفرد ما يمكنه من القرائن والآب على الاخر الوقت كما لم يمتنع ان يقرأ في قرائنه
من القدر الواجب لانه صلاته حينئذ ناقصة فاذا لم يحسن القرائن سيجب ان يقرأ
مرات عن الفاتحة والآيات كما تقدم انفا **ويصح الاستحالة** من المصنف حال الفصل
اذا امكن به دون عمل المصنف وتعليب الورع والالام فيه لانه فعل كثير ولا يجزئه **المتعين**
ولو اعدروا وهو ان يلقنه غيره بل يقرأ ما يمكنه كما مر من قرائن صلاته معلما لغيره فان
لا يجزئه المعلم ولا المتعلم **ولا يصح التعكيس** في القراءة نحو ان يقرأ آياها في آخر الفاتحة
ويختم بآياتها وكذا لو عكس الآيات او اورد في فاتحها بقدر اذا اجتزأ به في القدر الثاني
والا فلا فلو لم يحسن الا النصف الاخير من الفاتحة وجب له ان يقرأ بالنصف الاول **التيسير**
وان كان فوق النصف ثلثا ثم ياتي بهذه النصف من الفاتحة ربه لان الترتيب اوجب
فلو قدم النصف الاخير على التيسير الذي هو بدل النصف الاول عند فصلاته فلا عكس
القبيل يجب هو بعد عن القرائن الواجب بطلا ولا يعتد به **ويحظر** فرض القرائن
عن الاخرى وهو الذي يجمع بين العمود العجيب فلا يصح ولا يمكنه من الكلام فان كان
الخير عارضا وقد عرف الشرعيات سواء كان يحسن القرائن او لم يحسنها فلو اوجب
ان يثبت قرائن القرائن الواجب لان فرضه القيام ولا يلزمه التأخير ولا يلزمه ان يقرأ
القراءة على قلبه ولا القيام للوقوف وان كان اكثر من صليقا فالله تعالى لا يصلاه عليه لانه
غير ما مر به بالشرعية البديهة الا ان يمكنه التفهم بالرائية وجب له ان يحسنها كما يمكنه التفهم
مرنوعه عند انقراض الاصل ما كان من اصل خلقه او قبل العلم بالواجب الشرعيات وهو ما
بالعقليات اذا فكر عقله لانه قد فاته بل يربو عن احكام ادماوره ولا تسقط

الالتفات هو بشاء مسئلة له هو الذي يجعل الراد لاحقا والسبب شأؤا ولا يغيره ويصل اليه
ولا تسقط القراءة من نحوه او نحو الالتفات وذلك من جهة نفسه وهو الذي يتردد في التنا
ونافاه يتردد بالفاء والارث وهو الذي يجب له بحرفي الحرف وهو لا يغيره حكاية
اما من به خذ وهو من لرب بحرف صوت انفسوم ومن به خذ واكنه اشده منها فانها
لانها لا تقص الا بزيادة ولا اريد اللفظ لانه من هذه الالفات قراءته كانه قد رآها
كما يمكنه **وان غير** اللفظ لم يغير ولم يقصد صلاته ويجب عليه اللفظ بالالفاظ التي يتغير بها
في القدر الواجب لو غيرها ولا يجب عليه التأخير ولا يؤم بمسئلة الامن به خذ او غنة فيؤم
من شأؤا والالتفات ونحوه ترك الالفاظ التي يتغير بها في الزيادة على القدر الواجب **الامور**
الممكنة هذه المفردة نحوها ما لم يمكنه تأديتها باجتهاده ان يتخذ اجتهادا **وتعذر**
اجتهادا ولو اجتهاد من قلده وذلك نحو ان يتخذ وعليه السجود على كبريته لعلها ضرر فلا
السجود على الالف عملا بقول الغير بل يكفيه الالباء ويستحب له عند اهل المذهب ان يقرأ
الخير ما يستجيزه المنقول ويرى انه من غير مسئلة كبريته فيستحب السجود على الالف
لان الاستجيزه نحو ان يجدها او قليلا او قف فيه نجاسته لم تغيره ولم يغيره سواء ومنه هيبة
القليل ينحس به كانه فانه بعدد الالتميم ولا يجوز له استعمال الماء لعلها يقرأها كونه لا
عنده ان يجزئه استعمال النجس لا يجوز وكذا النجس الجس اذا ظهر عليه امارات الغسل وانما
الظن لم يجز له العمل بالاجتهاد **فصل** **سننها** بالامانة عشر نوعا **السنة** وصفتها
السمع العليم من الشيطان الرجيم ويكون سر امطافا في السرية وكبريه ومجمل قبل الشيطان
وحكمه سنون لقوله تعالى فاستخذ باقة من الشيطان الرجيم وقوله تعالى فاستخذ باقة
هو السبع العليم **وتأثيرها** **الوجوب** وهو كبريه وصغيره والكبير رجس وجوهه الذي يظن ان
والارض خيفاً مائلاً وما انما من الشركين ان صلاته في سكرته ومجابه في سكرته العالم
لا شريك له وبه كنه اعرف واما من المسلمين والتوجه الصغير وهو الكهنية الذي لم يتخذ ولا

ولم يكن له شركاء في الملك ولم يكن له ولي من الدار وهما منوات في الغرض والنقل
 وصلاح اجنارته وسيدار المصلي بالكبير ثم الصغير وحملها **فصل التكبير** يعني تكبير **الركعة**
 وصورتها ترتيب عندها ان يبدأ بالسجدة ثم التوجه للكبير ثم التوجه للصغير ثم تكبير **الركعة** الاخرى
 ناديا بقلبه كما في التكبير ثم يقرأ فإذا كان في السجدة ثم توجه للصغير ثم تكبير **الركعة** الاخرى
 فكل تكبير فان توجهه وتعود فانه يكون حجابين لقلبين متباينين هذا ان قصد قارا اجعل
 محلا للآيات فان قرا وان آمن المسلمين فصدت وان قلنا اننا اول المسلمين لم يفسد لهم
 اجمع بين المتباينين **وانما قرأ الحمد والسورة في كل واحدة من الركعتين الاولى**
 ويكره من السور الطال في الفرائض كالاتي الامم **الركعة** الثانية من الركعتين **الاولى**
 في كل صلاة المكتوبة ولا يسجد عليه وكذا الآيات ورابعها ان تكون هذه القراءة في
 جميعا **سرا في العصرين وجهرًا في غيرهما** والمنون في صلاة العدة والواجب فيها فيه قوله
 واجب كالتقدم وخامسها **الترتيب** في تقدم الفاتحة على السورة فلو قدم السورة اجزاء **السجدة**
 او اجزائان ويكره ان يقرأ في الركعة الثانية السورة التي قبل السورة التي قرأها في الركعة الاولى
 ويستحب العكس وهي ان يقرأ في الركعة الاولى والسجدة والسلامة منه ويكره خفيضة مقدار التنفس
 فلا يؤصل القراءة بالتكبير ولا الفاتحة بالسورة بعد ها ولا السورة بالركوع **سادسها**
الاول هو الموالاة **بينهما** اي بين الفاتحة والآية بعد ها فلا يتخلل كونها في غير موضع
 والتنفس فان تخطت سجدة السجدة والمذهب انه غير مبطر مطلقا **وسابعها** قرائته **الحمد**
او التسبيح في الركعتين الاخيرتين من الرابعة من السنة المحروبة وانما السنة التي تقرأ
 فيها الحمد والقراءة فلو تركها اولها سجدة السجدة والمنون انه يقرأ او يسبح فيها ما شاء
 قرا الفاتحة في ركعة وسبح في ركعة سجدة السجدة وكذا الوجه بينهما والمسمى ان يكون ذلك
الاجزاء او ان يكون **كذلك** اي مثل قرائته الاولى في ترتيب الآيات او التسبيح فاما
 ترتيب **الآيات** في الفاتحة فيفسد بها الفسدة ان كان التكبير في آخرها فلا يغير للحسن وان كان



التكبير في الآيات لم يفسد ان كان في غير القدر الواجب ان كان في القدر الواجب فان
 لم يعبه عجزا فسد في الآيات في التكبير فسادا العجز فسد في التسبيح فسادا
 هو ان يقرأ سبحان الله واكبره ولا اله الا الله والله اكبر ثلاثا في كل واحدة من الركعتين
 الاخيرتين والمذهب ان التسبيح فيما بعد الاولتين من الغرض ان يحفظ اما التواضع والرباعية
 فالشروع ان يقرأ في الاخيرتين مثل خاترا في الاولتين وهو الفاتحة وثلاث ليالت **و**
 ثامنها **تكبير النقل** فلا تكبير ولا يجيء الصلاة الا تكبيرة الاحرام اما تكبير النقل
 فمسنون في تكبير النقل عقبة التشهد الاوسط والاسجد للسر **وتاسعها تسبيح الركوع**
والسجود فانه مسنون هذه احكامها واما صفة سجدة السجدة في الركوع وسبحان
 الاعلا وسجدة في السجود واما صفة سجدة السجدة في الركوع فانه مسنون في الركوع وسبحان
 تسب فلو نقص على المثال او زاد على التسبح او ان يقرأ تسبحة السجدة **وعاشرها التسبيح**
 وهو قول المصلي عند رفع رأسه من الركوع تسبيح الله من حمده وهو مشروع **للاهم** **النقل**
 وهو انه يصلي وحده من دون جماعة **الحمد** مشروع **للهم** وهو ان يقول بعد قول الام
 سبح الله من حمده ربنا لك الحمد فلو حذفت الامم والمنفرد باللام من امر حمده او قال الحمد
 ربنا ذلك الحمد بزيادة الواو فسدت الصلاة **لأنه** **الحسن** **واحد عشر تشهد الاوسط** فانه
 انه مسنون وصفتها ان يقول بسم الله واكبره والاسماء الحسنى كلها في تشهد ان تشهد الله
 الا انه وحده لا شريك له وان شهد ان محمد عبده ورسوله فلو زاد الخبائث في تشهد الصلوات
 والطيبات سجدة السجدة او سجدوا **ثالثا** في تشهد **الخير** وصفتها ان يقول
 الاقل وهو سبح الله واكبره والاسماء الحسنى كلها في تشهد **الخير** **والاوسط** فانه مسنون
 وان شهد ان محمد عبده ورسوله اللهم صلى على محمد وعلى آله وسلم بان الطرفة الاخرى باركة على
 النبي كاصليته باركت على ربه على النبي صلى الله عليه وسلم في تشهد **الخير** **والاوسط**
 وما بعد هاتين الطرفتين الاول او على ما قبلها فقط لان كل تشهدان من بين النفل والصلوات

ما لم يكن المشهد ملة من المذهب بعض الفقهاء فان لا يجوز العذر والى المشهد الذي يختاره
 امامه ومنه من سواه وعندنا ان اجمع بينهما ان لا يستدعي وجوب التمام من كل ما فيه خلل
 او كسره او فساد في احد الانه جميع بين اثنين من بينا يتعين احد القولين تعالى وحكم ادم الاسماكل
 بالنصب والاخرى قوله تعالى كذا في اياتنا كلها باجروا في السليم عقيب المشهد وانما الدعاء
 الذي اختاره المؤيد بالله بعد التشهد قبل التسليم فان اذا الى بالهدوء قبل التسليم عند
 الانفاط من بينا بينه وهو سجد من الهادي بعد التسليم **والثالث عشر القنوت في صلاة الفجر**
والوتر فقط والى الذي يقتضيه ان كان اية من الغزاة فما فيه دعاء وتحميد لله تعالى
 مثل لا يلف اسرفنا الى الخواص والى غيرها وبكره بالادعاء من الايات في سجدة واحدة
 بغيره وموضع القنوت عندنا **عقبة اخر ركوع** من صلاة الفجر والوتر الى عند اخر ركوع
 من الصلاة ثم يسجد بعده ولا يقتضي الا **الفجر والوتر** وانما تعين من هو الذي
 يقتضي فالأهم والفرد يقتضيان وانما الموضع فيكون فاذا اقتضت صلاة ركعة واحدة
 مشروع اجاعا واذا لم يجز سجدة واحدة **والثاني** القنوت ثلاث ايات واكثره سبعة واكثره
 الزيادة في السجدة وثلاثا كانت فدا القدر الواجب في الصلاة على ضربين من
 يستحق سجدة السهر ان ترك وضرب عند رب الاوجه كذا عندنا وادفعنا من الضيق الاول
 ذكرنا الضرب الثاني في قولنا **وذهب** فعل **الماء** **وورع** سوا الله على من عليه السلام في الصلاة
من هيات القيم وهو تلاوة اية قيم قبل الركوع وقيم بعده وقيم من سجدة واحدة
 قمرها وهيات تختص كل واحد فاما التي قمرها فهو ان يكون فيها القيم ضاربا بصره
 موضع سجدة واحدة انما عند القيم من التجر قبل الانتصاب الى الاول من سجدة واحدة
 يقتضي خشوع ويرسل يديه عندنا وفيها لا يفرضها الا في موضع خشوع وانما التي تقتضي
 واحدا اما القيم قبل الركوع فهو من الانتصاب لا فيهم جليلة حتى يتصل بالكعبين ولا
 يفرضها اقرا فانها وهو ما زاد على العامة وكذا غيره من سائر القيم

اي حش (الانتصاب) في ما يليه من الهيات العامة وانما بعد القيم فهو ان لا يخلو من
 الذكر وذلك بان يستدعي الأهم والمنفرد بسبح الله من سجدة واحدة والمؤمن بربنا كذا كذا قبل ركوع
 راسه ويمد يديه حتى يستوي معنوا وانما القيم بعد السجدة فيجب فيها ان لا يخلو من
 يخلو من الذي قد يفقد بالتكبير قبل ركوع راسه ويطول بها حتى تستوي بها قائما والساني ان
 يكون من القامة القيم مقدما في ركبة مكثا على يديه **واما الفجر** فهو نوعان بين
 السجدة بين والتشهد وله هيئة تقدر بهيئة شخص اما التي أهم فلا يخلو من الذي يقتضيه
 بالتكبير قبل ركوع الراس ويترها معنوا لا يضرب بصره بحره اي حشته لا يتعداها كذا في
 من يجنبه وانما التي تختص فاما تعود التشهد فامران احدهما ان يضع يديه على فخذه عند
 على اصل الخلفه اليد اليمنى اليسرى سواهما من غير ضم ولا تقرب هذا هو المذهب الذي
 ما عداه من الأقوال الا ان فيها ما هو فعل كثير فيضد وما هو فعل يسير يجب سجدة واحدة
 الامر الثاني انها تكون الاشارة بسجدة اليمنى اليسرى اذا ادلى عنقنا التكبير فانما
 اشار بسجدة السهر اذا افايده بالتركيب بجار وانما ما يختص الفجر بين السجدة بين فهو ان
 يضع كفيه على فخذه وصفة الوجه لم يرد في أثر مخصوص والمذهب هنا يكونان على باطن
 الكفين اذ لا دليل على خلاف ذلك **واما المأثور من هيئة الركوع** فهو خمسة الاول ان
 يستدعي القليل قبل الانتحاب ونحوه راعيا فاذا لم يفعل فكبير ركوع فهو وضع التكبير
 لمن لم يكن قد كبر الثاني ان يضرب بصره قدميه لا يتعداها ويفرق اباطه الا ان
 يكون في جنبه وحصل الرابع ان يضع يديه على كتيبيه معرق على الاصاب مواجها لهما نحو
 القبلة الخامس ان يعير راسه فلا يكبر ولا يرفع **واما المأثور من هيات**
السجدة فهي ثمانية الاول ان يضع يديه عند الفخذ الثاني ان يركع في سجدة واحدة
 بطنه عن فخذه وهو يتشهد بالواد وفيه انحاء والثالث ان يسجد من قيم ان
 يستدعي بالتكبير له قائما ويمد ساجدا وكذا الوسيط من تعود والراعي ان يفكر

والرجل يفتي بتلاوة الآية التي احضر فيها ان احضر في الفاتحة مطلقا لا انه لا يمكن الانتفا
عن أي الفاتحة الى غيرها وان القدر الواجب من الآيات ان لم يكن قد انتقل من الآيات التي
احضر فيها الى غيرها لانه جاز الانتفا فيما عدا الفاتحة فاذا انتقل عن الآية التي احضر
فيها فسقط كما سيأتي في مفردات الصلاة في قولنا وبغير ما احضر فيه لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا استطعتم الا اقم فاطمحوه فالمراد بهذا اذا كان الرجل في النية والانتفاضة الفقه **فصل**
وتسقط الصلاة اذا رخصت من العليل بما عجز عنه امر واحد **بذل العقل** **فصل** حال
مرضه سواء زال بالعلاج ام بغيره بنية ولو انخرط احد علوم العقل فقط اذا زال العقل **فصل**
عند استكمال القدر **الواجب** منه وسواء كان زوال العقل جديا اذا اصابه فقط او مطلقا
فلو كان يقدر على الفاتحة ولا يقدر على الآيات الا وقد ذهب عقله سقطت عنه الصلاة
اذا لو كان يزول عقله لاجل مناسه الماء فان الصلاة لا تسقط بل تجب بالتميز اذ كان
منها الاثنان حكم من تعذر عليه استعمال الماء فاما اذا كان يحصل زوال عقله بما سبه
والتراب فانها تسقط عنه الصلاة وان حصل من استعمالها مضر فقط صلى على
والامر الثاني بحجته عن الأيما والرأس مضطجعا ولو كانت ثابت العقل فاذا ابلغ اليه
الي انه لم يقدر على الأيما برأسه للركن والسجود لاجل الضعف سقطت عنه الصلاة
عنه نا ولا قضاء عليه ولا يجب الأيما والآبار الرأس لأن اليه الخفض من المبه (كالتميز في
بعض اعضاء الرضوخ فلو كان يمكنه القعود ولكن لا يمكنه الأيما برأسه لعرض في
رقبته من يسره غيره فلا تسقط بل يفعل ممكنه ويجب عليه الأيما بالظهر فاعدا
او قائما اذا اعلمه القيام فيجب عليه القيام وان تعذر عليه الأيما اذ كان العجز
لمجرد الوها فتسقط بخلاف من تعذر عليه الأيما وهو مضطجعا فالأصطحاح ليس بركن
اركان الصلاة الثالث انفس فانه يسقط الأداء والقضاء والرابع خشيته القدر
يسقط الأداء لا القضاء والخامس غلظ طهرهارة لسعد الأيما كذلك ولا يسقط

بالقائه لم يوضع به بقدر كبتية كما مر ان يضع اقنابا بعد مواجتها بها القبله ضامًا
لها الفعله صلى الله عليه وسلم لم يسم وان يضرب بغيره انفسه لا يتعد اها السائر الى جاذي
بيديه خديهما ان يكون خذاه بينهما التماسان به ظهروه وليوتى اربعة اعضاء السبعة التي
يسجد عليها ويقره اباطه ويدين عضديه ومرتفعيه من جنبيه الا ان يكون جنبيه على التماس له
لا يكتفى كبتية على الأرض والعكر في بيده ولا يصح قدميه الى السجود لانه اقرب الى السجود بخبر
كفيه على الارض **وحكم المرأة كالرجل في جميع ذلك** **وختني والامه** **واكرهه** في هذه الاحكام
الا ان تزويجهما فان اكرهه خالف الامه قوله في جميع ذلك يعني الولي المسنون في الصلاة
لا تخالف **غالب** احراز من امر حكمها فيها في الفاتحة الرجل وهي اشر وجها الاول انها
لا تؤذن ولا تقم لانها لا يكون لها حق في ركوعها كركوعه وترننه والساكن توافق فيه الرجل عنه نادوها
تقول حنيفا مسلما لا تخالف القرآن ولأن الضمير يعود الى الوجه وهو مذكور الثاني انها تخالف
به الرجل **الثاني** جميع جهته بها وجوب ثبات اكرهه الوجه والكفين الرابع لا ترفع يديها نه باعل القول **الثالث**
واختلافها من جهة بين عليهما حال القيام نه بالسار من انهما في جهه كما تقدم وجوب ثباتها
من جنبيهما الثاني انهما يتصعب حال الركوع نه باو حار الانتفاض بان تصل أطراف اليدين الى
ركبتيهما فان لم تصل أطراف اليدين لم يقع صلاتها وان زاد ركوع اليدين انما اذا اراد السجود
انتصبته جالس الى الجانب الايمن وعزلته عليهما ثم سجدت ويؤخذ من هذا انه لا يجب عليهما ان
تسجد باطن القدمين ولا انتصبته الفرس وكذا حال التسديد بين السجدين بقعود ركبيهما
الثاني انهما اذا سجدت كان قعرها عند ركبتيها نه باو كان ذراعها جنب فخذيها نه باو
غيره فتعبر من الأرض العسرة اما من يركبها ويؤذيها فيفسد صفاء واحد لوجوب ثباتها
احاد عسرة ان صفين نه باو الاخر وجوب ثباتها كانت لحدته تاخرت حوثا لو لم تحرم
الثاني عسرتها الا ان لم الرجل وجوب ثباته في الجماعه ولو لم ينوها الا اقم ويجب **الثالث** ثلثتها
التسليم مثل الرجل والابطلت وثقة كفيه الرجل لا بالتصفيق لانه مفتر اذا كان كبيراً

الأدوية كالمستحاضة **الأ** يحصل واحد من زوال العقل والعجز ونحوهما المتفق
ذكرها **فصل** العليل من فرض الصلاة **ممكنه** ولم تقط عنه وان عجز عن تكاليفها كان
الصفة المشروعة فلو كان يمكنه القراءة دون الأركان سقطت لأن الأدكار تابعة للأركان
لا العكس فان عجزها مع عدم المسقطين المذكورين ونحوها وقع إمكانها لظاهرها بين أن
عليه القضاء واعلم أن العليل في حالات الأولى أن يمكنه أن يأتي بالصلاة كما عليه خلا
نما لم يفت حكمه لا تسقط عنه الصلاة لعدم التام مما لم يخش الضرر أما إذا خشي الضرر
وجب عليه القضاء وكذا لو كان عليلًا وإذا أصلى اختلت طهارته وجب عليه القضاء ولا يسقط
عنه الأداء بل يصلي ما استطاع من الصلاة كالمستحاضة **و** الحالة الثانية أن يكون **مستعذراً**
فقط والقيام والقعود ممكنان وحكم هذا أن **يروي** كذا في سجده من **تعود** وبأن بقية
الأركان تأخر كمن قدام ويقدر ونحوها النصيب من تعوده والحالة الثالثة أن
يتعذر عليه الركوع فيسبب كونه القيام والقعود فحكمه عندنا أن **يروي** **للكوع** **في قيام** وسجد
الحالة الرابعة أن يتعذر عليه الركوع والسجود جميعاً ويكون القيام والقعود أو في الركوع
قيام ولا سجود من تعوده الحالة الخامسة حينئذ رخص في القعود والسجود كلاهما فانه
لها من قيام وبزوجه حفظ السجود الحالة السادسة أن يتعذر القيام والسجود فيصلي
قاعداً موباً للركعة وسجده في عليه السلام ومن ثم قلنا **فان** **يعذر** يعني القيام
تعود ولا يقرب من أداء السجدة عليه الصلاة والسلام لأنه إذا كان جامعاً لما يسجد عليه لم
يصح والآن يكون جامعاً لما يسجد عليه من غير خلاف أن تعوده للتشهد وبين السجدة
كقعود الصحيح لهما وكل على الصلاة وأما تعوده حال القراءة فالله أعلم بقدره
وجوباً وأما ما عليه من كونه نداءً بصفة التبرم أن يخلف عليه كالقعود **و**
في خفض السجود يعني خفض رأسه لسجده ابلج من خفضه ركوعه وجوباً باليقين بين
الحالين ولو لم يسجد بعد افتراء السجدة الثانية ونحوها ما يمكنه ثم ذكر عليه

الحالة السابعة بقوله **ثم** إذا تعذر من القيام والقعود وهو يقدر على القيام برأسه
فالواجب عليه أن يصلي ولو لم يسجد وسجده **مضطجاً** يعني غير قاعد وحكم القادر على القيام
إذا أصابه عذر دون أن يطيب جوفه بان صلت مستلقياً **مضطجاً** أي مضطجاً أي مضطجاً
حاز الاضطجاع والاستلقاء على الأصح الأصح عندنا أنه **لو حذر مستلقياً** على ظهره وجوباً
وحسب لا يجزئ من يوجهه يصلي حيث يمكن بالأيدي آخر الوقت ويجزئ أخذ الأجرة على التوجه
كالوضوء ثم يترك عليه السلام حكم وضوء العليل فقال **ووضوءه غير** من جنبه فقط أو
أي يغسل أعضاءه وضوءه غير ما إذا صعب عليه غسلها بنفسه فأنه يصح ولو لم يصح
غسل المندوب وتزول الكراهة بحصول العذر وانما يوضوئها غيره حيث يمكنه التيمم **و**
سقطت الصلاة ولا يجب على الغير سوا ذلك كانت منكوبة أم لا ما لم يكن ملوكاً **وتجزيه**
أي لا يغسل عورتها لأن يجوز له ولطوؤها والاستمتاع منها نفسه من أكلها في المنبر
من زوجة واحدة فارغة فانه لم يكن له لحدوها وجب عليه أن يترجم للمأثم إذا ظن
أنها تساعده ولو بزوجه لم يفتقر إلى التيمم بغيره أو بغيره ولو بغيره لم يفتقر
فان عجزاً عنه له الأصح وإذا اشتد عليه الأصح فقد ملكها فلا يجب عليه ردّها إلا
صرف والمروءة الأصح لأنه لا يلزمها خدعة إلا على سبيل المعروف ولا يجب عليها أن
وتستحي المحرم والمطاهرة فلا يجوز لها غسل فرجه لعدم جواز الرؤية **و** إذا تعذر
توضيئه بنفسه ولم يكن له زوجة ولا أخته فارغة وضاه شخصاً **جنب** أي
أن كان رجلاً وامرأة أن كانت امرأة ولا يسجد فرجه بل يغسله **تجزيه** وإنما يجب التيمم
بين المنكوحين وكسح دون الكفاية لحكم الاستمتاع هنا وانقطاعه هناك ولا يجب
أن يمسح بخروجه إذا تعذر وجوده كمن كان الميت لأنه مع هذا يجوز الشهادة بخلاف الميت
وأما الخشوع فلا تجزيه فيه ولا غيره تعليلها الجائز لغيره إذا كان في الخشوع
وأما يجب له أن يستتر لمرأته ويجزئ غسل الخروقة على يديه لغيره وبين يديه وبين يديه

لم يغزو ان كان كثيراً افسد وقد حذر السير بقدر التسليم فازاد على الثقات تسليماً
واحدة افسد **سائطه** فاعلم في الصلاة **لاحقاً** اي بالفعل الكثير **فانه** كثير فانه
الصلاة سواء الحق بالكثير **منفرداً** او مستقلاً بنفسه في حضور الكثير فيه نحو ان يشب
رئيسه او نحوها كاللحظة والضرب **ولا** يلحق بالكثير **الا** **الضم** نحو ان يفعل فعله يسيراً
ويكون حق يصير يصنع بعضه الى بعض كئلا في الفعل افسد والمذهب ان كل من فعل اجزاء
والرقي ككثير ولو بالاجزاء والارسل الفعل واحد فلا يفسد اذا كان في وقت واحد
اما نحو ان يفتي القاتل يسيراً ويخطي خطوه واحده ويحك جسمه يسيراً او كذا **حاصل**
في وقت واحد فانه اذا غلب في الظن انه لو كان من جنس واحد كان كثيراً فانه يكون
ولا بد من التوالي وحد التوالي ان لا يتخلل بينهما قدر يسيره قوله **او التيسر** اي يحصل
كونه قليلاً ولا ظن كونه كثيراً فان هذا يلحق بالكثير فيكون مفسداً الا ان الأصل في الصلاة
تحريم الأفعال لقوله تعالى وقوموا فيه فاسقين اي خاشعين ساكنين وقوله صلى الله عليه وسلم
استكنوا في الصلاة وقوله صلى الله عليه وسلم علم تحريم التكبير قلما يترابا خشوعاً وكثرة
عن غيرهما من الأفعال كانت الأصل هو التحريم فيما التيسر له لأن الأمر بالسجدة في غير وقتها
يبدل على فساده الممنوع عنه فالاحتجاج بشدة التحول للقليل فضلاً عما فوقه فيكون كل
الامانة حصه لليل وهو ما علم اذ ظن انه قليل انما التيسر اليه بعد الدليل على التحريم
الى الصلاة فان وضع المصلية على اليسر او العكس فانها تفسد ان كان الفعل
كثيراً بحيث يكون الوضع اكثر من الاشكال في ركن واحد اما لو اضطرب بدنه المصل
من شدة البرد وعجز عن السكون فانها لا تفسد ولا يجب عليه التأخير كما رجحه الفخري
ولم يخل بسبب من الواجب في الصلاة **ومنه** ان من الفعل المفسد للصلاة **العود** **فمن**
فعلي الى **مسنون** تركه المصل في حاله ان يسير عن الشبهة الاوطح حتى ينقضي قائماً
قد رتب عليه ثم يذكر فيعود له اذ يسير عن القنوت فيسجد قد رتب عليه ثم يذكر

ترك القنوت فيعود قائماً فانه مفسد عندنا اما اذا لم يستقر جهرته قد رتب عليه ثم يذكر
العود وكذا الرجوع من الركوع الى القنوت في الركعة الأولى فانه يفسد لأنه عائد من مفرد ضلي
مسنون ولا يفسد بكنهه ان ياتي بالقنوت في الركعة الثانية والثالثة ولا فرق بين الاعمال المنفردة
اذا كان من جهةها الفساد اما الموضع اذا قام من سجوده والاعم قاعدة للشبهة الاوطح فانه
يجب عليه العود ومما تبعه الأمام حين لم يترك القنوت اذ يسجد اذ الواجبين **حينئذ**
اذا اتى الأمام الشبهة الاوطح وتبته ثم رجع فان كان بعد انصا به وانصا بهم فبطلت
صلواتهم كلها فان بعد رابعة وقبل انصا بهم فما يقعدون معه وجوباً وبعد انصا بهم
تفسد صلاته فيعزلون عنه وجوباً والاشد ان لا يترك القنوت في سجده وبعد انصا بهم
لا هو المختار وجوب المتابعة هذه لان كانت الأمام هدى يا اما ليس الأمام الشبهة الاوطح
ثم فاد اليه ومذهبه انه لا يفسد ومذهبه الموضع الفساد فانه لا يجوز له القعود ومما تبعه
الأمام وانما القياس الاضطراب وهو قيس قوله الا في سجده وكذا لو كان خذله الأمام
السر قبل التسليم فانه يجب على الموضع الرجوع الى الاضطراب حتى يسلم ويكتم معه ثم يسجد
امامه منفرداً ولا يقال الأمام حاكم في جميع هذه الصور هذه اذا عاد من ركن كخطي
الأذكار فانه اذا عاد من مفرد ضلي الى مسنونا نحو ان يسجد او الشبهة ثم يذكر بعد
تسليمه فانه اذا عاد للشبهة من اذ لم تفسد صلاته ويجب عليه سجود الشبهة وانما كان
الى مسنون تركه احتراز من ان يعود من ركن مفرد ضلي الى ركن مفرد تركه فان ذلك لا
يلزم كما سياتي **ويجوز** عن الفعل **اليسير** مرة او مرتين متواليين او متفرقين
متواليين في الصلاة فلا تفسد به وهذا الفعل اليسير قد يكون واجباً ومندوباً ومباحاً
ومكروهاً وقد عدهم المصنفون الأفعال كلها **فمن** **يجب** عن الفعل اليسير وذلك كما
تفسد الصلاة تركه نحو ان يخل ازاره او نحو ذلك هو اذا لم يعلم ذلك انكسفت عورته
وهو يكت بفعل يسير فانه ذلك بجمعه نحوه اذارة الموضع ليوقف عن طيئه لفعله على

لا ينبغي ان يكون **فعلها** حيث يمكنه استكمال الركعات الصلاة وفروضها على الوجه المشروع فانما
اذا ادى بعد ائتمار ذلك الى الاخلال بشئ من الواجب فيها كان محضه اذكرة الصلاة عنه **النكاح**
وبكره الصفه وهو ان يقع احد جلبيه على صاحبها ويعتد على الاخرى وبكره الصفه وهو ان
يلاقي كعبه عليه حال قيامه وتكره الصلاة عنه وضع الطعام خبز وورقة ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم
اذا اتممت الصلاة وحضر العشاء فقمه العشاء وحاصل الكلام انه كان ان يقال ان عرض له
قبل الدخول في الصلاة نظرفان قلبه فيظنه انه لا يمكن من اتمامها لم يحمله الدخول فيها بل يزول
ثم يتوضأ ثم يصلي وان غلب في ظنه انه يمكن من اتمامها لم يحمله الدخول فيها بل يزول
موسعا والمهاجرة يمكنه كرهه الدخول بل يزول ذلك ثم يتوضأ ويصلي وان كان مضيقا فمجي
الوقت التي التكره بل يتعين وجوب الدخول في الصلاة وانما اذا عرض له ذلك بعد الدخول
الصلاة نظرفان كان لا يمكن من اتمامها وجب له وجوبها وان كان يمكنه ان يداخيه فانه لا يجوز
ان اخرج قبا على سائر العواض التي لا تقصد بها الصلاة وما بكره **المبيت** في الصلاة
كل فعل يسير ليس من الصلاة ولا من اصلاها وذلك نحو ان يبيت بالحيتة او يحل في جسده حال
او يضع يده على نية عند التماس اذا قرأ عند التماس في القدر الواجب لم يثبت حين القراءة
ولم يعبه صحيحا فانه يصلاته من هذه النوع ان يمس جبهته من التراب التي تعلق بها عند
وهو لا يمنع ايضا الجبهة في السجدة وانما اذا كان كثير يمس من اتصالها فان حكم ازالة
واجب لانه حينئذ يخرج عن جوار العصاة للرجوع وما زاد على العصاة الاحتادة للامتناع على
الامتناع ازالة التراب لما به كذلك اذ ليس من جنس العصاة فان كان لا يمنع كرهه ازالة التراب
لا بعدها ومن ذلك ان يمس عينية او يمس يديه او يمس اذنيه او يمس الصلاة او يمس
عينية من اذ الصلاة الى غيرها ولو عدا او اشاره لا رشاد الضان ورد السلام وخرج
ونحو ذلك بفعل يسير لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم انما
الصلاة مقبس عليه والكلمة يسير وبكره **حسب النكاح** في الفهم لان ذلك يخل بالاداء فانما

الابن عباس والوجه في ذلك ان قد دهاج امكان التذكر في حضورها فوجب اذ كان
عيبا كانت اخر الوقت وفيه ليس لما لم يترهونه او تذكروا الا بفعل كثير فتقيد
وقد ثبت بفعل يسير في الصلوة **كعبه المثل** **الأدكار** ان بعد أي لفاحة
او الأيات بعد **الأدكار** وهو الركوع والسجود ونحوها يعني تكبير العبد في سجدة
بالأصابع نحو ان يقبض عند كل ركعة اصبعين او برسلها عند قبض الأخرى فان تركها
قد زلات بسببها ان لا يمكنه معرفة قدر الصلاة الا بالاستقرار لم يصر ذلك
عنه ولا يلزمه التأخير ونحو ذلك فقل انما من اصبع المصباح **الوكشي** نحو ان يتخذ خصا
بالقرب منه بعد كل ركعة خاصة اما لو عمل الكشي كفة وجعل يديه عند كل ركعة خاصة
او نحو ذلك فهو فعل كثير فسد من المذهب بسببه الرداء او الكشي لموضع سجده وقد
يأبى **الفعل** **اليسير** **كسكين** **المصلي** **ما يؤذيه** من جسمه وذلك نحو ان يكون في جسده
وهو يمكن ان غمره او تصيبه حكة في بعض جسمه وهي تسكن بالحكة فانه يجوز له الغمر بها
اذا كان يسيرا لكن ذلك على وجهين احدهما ان يكون هذا الذي يؤذيه يسيرا فليكن
الصلاة فاذا سكتة سنت صلاة فانه حينئذ يلحق بالمندوب فانما اذا كان يسيرا
لا يخلو ان تسكنه قباحا ومن هذه الضرب الا تكاؤه عند النهوض للقيام على حال
او تحركه اذا كان في ضعف يقتضي ذلك ولا يجب ان كان لا يمكنه الا بغيره منه وادراك
يستقل بنفسه حال قيامه عند الا تكاؤه وانما الا تكاؤه اعانة على القيام لا لو كان لا
الا على حال طرفة الصلاة ويجب عليه ان يصلي من يعود وقد بكره **الفعل** **اليسير** **كالحق**
وهو ان يصلي خائفا من لغا ليل او غايط او شغل فيجد في جسده ذلك في الصلاة
صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم لا زاعن ومما بكره التفكير في امر الدنيا ولا
تفكير الصلاة ولا في شئ من الدنيا بكره ترك الدعاء عقب الصلاة لقوله تعالى فاذا قرعته
ربح الدعاء سر الاجهر اذا ان عرض له الاحتقان وهو في الصلاة فلا يجوز الا ان يشي

حق منعت من القراءة تحقيقا وتقديرا ان لم تمنع من القراءة فقد خلوها
فيلحقها اذا كان في غير المسجد عند حليته ان كان في جماعة وان كان وحده فغن يساره
كانت في مسجد فخر في غيره فان كان في غيره فغن جسده فان كان محترقا او متنجسا
ازدودها فان كان صائما خرج من الصلاة وجوبا ان كان الوقت متصفا وان كان الوقت
مضيقا فيخير بين الخروج من الصلاة او الاذدرا ولتعارضه وجوبين الصوم والصلاة في
وقت ضيق ولتضييقا انفسه منها وبكره **قلم الظفر** ولا يفسد الصلاة بالسبح او بالنية **الفعل**
لا بالمقراض فيفسد وبكره **قتل القتل** في الصلاة ولا يفسد لانه يحصل بفعل ليس قطع **الالقاء**
ان القاء القتل حال الصلاة فانه لا يكره شيئا له الا لقاء الانا المسجد وسلك الخبر وكذا
المحرم فانه لا يجوز له القتل ولا الالقاء لان المسجد ولان ملكه الخبر وكذا المحرم فانه لا يجوز له القتل
ولا الالقاء والنوع الثالث من المفردات قوله عليه السلام **وتفسد الصلوة بكلام فيها**
ليس هو من القرآن ولا من اذكارها الدخلة فيها او كلام منها لكن المشكك في صفة خطايا
للخير فخر ان يقول يا عيسى ويريده نداء او جوابا كنعم او نحو ذلك فانه يفسد وانما يفسد الكلام
اذا تكلم بحرفين فصاعدا سواء كان عمدا او سهوا فاما اذا كان حرفا واحدا لم يفسد
عمدا او التامين ففسد في الصلاة عندنا والفرق بين الفعل القليل والكلام القليل ان القليل
لا يمكن الاحتراز عنه والكلام يمكن الاحتراز عنه واكثر الواحد قد يفسدها اذا اخلت في القطة
فاخرجها من معناها فانها تفسد للاجل اللقطة لا للاجل الحرف نحو ان يريدها بعد اللام من
الصائتين فيقول الصائتين **ومنه** اي ما اتي بالكلام في الاذان وان لم يصح كلاما استيا
الاداء للقراءة **الشاذة** وهي ما عدا ابي السبع القرآت المشهورة فانها تفسد صلاة
من قرأها عندها والقرآت المشهورة هي قراءة نافع وابن كثير وابن عمر وابن عباس والكنوز
وهي ما عدا حمزة والكسائي وما عدا هؤلاء فقرأتهم شاذة ومن القراءة الشاذة تسعة
الدال المنقولة تعالى وما قدرها الله حق قدره وفيه الفاذن قوله تعالى رسول من انفسكم وانه

5

الباقية تشابه علينا وتسد بالسبح من قوله تعالى فكانت له كمين ففسد القصد
فان السبح هل شاذة ام لا فالجواب الصحة **والثاني** ما اتي بالكلام المفرد **قلم الظفر**
من وسطها بدون عذر سواء عادها ام لا فذلك مفسد لانه لحن اتمام العذر ففسد
عليه السلام بقوله **الآلة** كما نقطاه ونفس نحو ان يقطع نفسه في السبح فيستعين بالله
من سبيل لا فانها اذا قطرها العذر ثم عادها فالجواب انها لا تفسد مع الاعادة وله
لم يكن عذرا فلا يجوز له ان يقطع عليه اما ان لم يوجد في القرآن اراد كمال الصلاة اولى
وعبد لم يفسد ولو عادها لم يفسد الخطا به ان لم يوجد نحو ان يقول الحمد لله كبرياء او التسلى
السلام فانها تفسد صلاته مع العذر ونحوه التهوديقا لان محرق الميم في السلام نظير ونحوه
كايضا في غيره الكلمة ليس بنظير **الثالث** ما اتي بالكلام المفرد **تختص** عن المصلي فيه
حرفان فصاعدا ولو سهوا فانه مفسد فاذا لم يمكن القراءة الا بتخفيف صار كما المستعطي
وكالتعال العطار الخالب لقوله صلى الله عليه وسلم انكم اذا ارتمتم بامر فانوا منه ما قطعتم من شتم
راحتة لحيته فاستطاع نفسه لم يفسد صلاته لانه فخل قليل **الرابع** الاخير فانه اذا وقع **الشيء**
من المصلي في حال الصلاة وكان بحرفين فصاعدا من اي مصيبة كانت فانه مفسد ومثله المحاط
والنختم اذا كان بحرفين **عالي** احتراز ان يكون الاخير من خوف الله تعالى فان ذلك الكلام يفسد
ولو امكنه دفعه ولا يسجد عليه للسرور مما كانت الاخير مفسدا فقل خلو رحمة الشاذة لانه لا
منه وكذا لم يذكره في الاذكار استغناء عنه بالآخرين وظاهر كلام اهل المذهب ان السجدة السابعة
لا يفسد ان الصلاة ولا يسجد للسرور سواء امكن دفعه ام لا عالم بتمجدها او بتمجدها في حال الصلاة
فانها تفسد ومن غلط من يترى ان لم يفسد صلاته ويسجد للسرور فاذا كان في جماعة والامم فيها الامم
فانها تفسد صلاته باجماعه لانه يكون منازعا للامم بخلاف الترجيع ونحوه فانه مفسد **والخامس**
ما اتي بالكلام المفرد **الحرف** واجبة في الصلوة اما في القرآن او في سائر اذكارها بعد تكبيرة الاحرام
سواء كان سهوا او عمدا فاما لا يوجد له مثل فانه مفسد وحققة الحق في الاستطالة وهو تغيير الكلام

عن وجهه بزيادة أو نقصان أو تعكيس أو إبدال ومن النقص ترك الأعراب نحو الجحيم الميم
الرحيم في البسملة نحو الوصل عند الأسير أو فلا ومن النقص أن يعطى الهمزة في غير
النون والزيادة نحو أن يزيحاً من الضالين فيقول الضالين والتعكيس نحو أن يقول الجحيم
رب العالمين والإبدال أن يبدل العين غيناً في كعصف فيقول كعصفداً كما في كع
والطائر صاداً والصاد طائراً فان الكرم ضد إلا أن يوجد في القرآن كظنين في الآية
ورصل الهمزة المقطوعة ضد لا العكس لأن قطع الهمزة الوصل من الميم الذي له نظير في الظاهر هو
تلك اللفظة على تقدير الوقف عليها وأما وصل المقطوع فهو ليس بالنظير له في نفسه مطلقاً وإنما
يكون اللحن مضداً في حالين أحدهما الأول إذا كان **لاسل الوجه فيها** وقد خالف في هذا القيد
السادة أي الذي لا يوجد له نظير في القرآن والآتي سأذكر إذا كان الضلالة من أركان
البيان قوله النجيب أن قبض النون في سجادة فانه لا يوجد له نظير في القرآن ولأن
إذا كان الضلالة فاستبد ذلك كان مضداً فان التيسر في الأصل الصحة بحال الثاني قوله
أو كان لحناً في نظير في القرآن أو إذا كان الضلالة لكنه وقع في **الفقر الواجب من القرآن** والآية
ولم يجد المصلح صحيحاً حتى خرج من الصلاة فان ذلك فيه فاسد فاما الورد في ذلك في الزيادة
على الفقر الواجب من القرآن وإعادة صحيحة لم يفسد سألته أن يقرأ أو نادى نوحاً سرّاً فانه
قرأ ذلك عند الفساده وحاصله أن اللحن غير مؤثر في فساد ولا في صحة صورته الأولى
منها أن كان عند الفساده سواء أعاده صحيحاً أم لا له نظير في الزيادة على الفقر الواجب أم لا
والثاني لحن لا نظير له فيها استمطافاً سواء أعاده صحيحاً أم لا عند لامه سواء أوالى له إذا
كان في الفقر الواجب لم يجد صحيحاً استمطافاً سواء كان له نظير أم لا عند امه سواء أوالى الراجحة
إذا كان في الفقر الواجب هو سرراً أو له نظير فيها وأعاده صحيحاً لم يفسد وإنما سألته إذا كان
الفقر الزايد على الفقر الواجب هو سرراً أو له نظير فيها لم يفسد ولو لم يجد وكيفية الأعادة إذا
كانت الفاعلة فيعيد المكون بنفسه وما بعده لأجل الترتيب وأما الآيات فانها غير متعينة

فلا تفرق بين أن يعيده بنفسه أو ياتي بغيرها لأن المقصود الأتيان بالواجب صحيحاً بنفسه
في حكم القول مع لحنهم الظاهر على التسليم لا يخلو هذا إلا أن يكون قد التزم من جهة
أولاً أن لم يكن قد التزم فضلاً صحيحاً لأنه قد راقى بعض الأجهل أن قد التزم من جهة
يقول من أسلم على النكاح الموافق لبعض الأجهل أن قد التزم من جهة العقد لم يكن مريداً للعلم بذلك
المذهب أن كانت التزم من جهة هذا وعرف شرط صحة العقد ثم راقى من جهة هذا
كلامه وان لم يوافق فان كان عالماً بما لحنه في الصلاة فيعيد في الوقت ويقضي بغيره
كان جاهلاً أعاد في الوقت لا بعده وهذا مع عدم مخالفة الإجماع **والسؤال الثاني** بالواجب
المضد **الحج بين القطعين متباينين** نحو يا عيسى بن مريم أو يا موسى بن عمران فان هذه
أفراد هان في القول لا تتركبها فإذا جمع القاري بين الأفراد المتباينة وركبها فان كان ذلك
عمر استندت صلاته سواء وقع في الفقر الواجب في الزيادة عليه وسواء أعاده صحيحاً أم لا
ما لو كان سهواً إذا كان في الزيادة على الفقر الواجب فيه وإعادة صحيحاً أو كذا الوجه بين آيات
متفرقة نقلها بتركيبها وجمع آية إلى آية فان ذلك يقع ولا يفسد الصلاة ولا يؤخذ من حكم
بفساد الصلاة بالحج بين القطعين المتباينين وجوب الملاءمة بين الفقر الواجب الثاني
على الصحيح أما لو قل قل بنية الفصد ثم جعلها في الفلق أو الناس أو قالوا فابنية ميم
ثم جعلها السماء أو الفطرة أو النصر أو لربك الذي بنية الملك ثم جعلها الفراق
فان ذلك لا يفسد ولا يعتبر النية مخيرة كالوقصد بالقراءة **والسؤال الثالث**
بالمضد من الكلام **الفتح على إمام** أي على العامة وسأله أن يحصر الإمام في بعض الصور
بمعنى الآية التي بعد فاتحة قراءة من السورة فان الموضع إذا قرأ تلك الآية لينبذ الإمام
على ما التمس عليه فاستندت صلاته أن يقرأ سورة حمزة الأولى فان يكون ذلك الإمام **قوله**
الفقر الواجب من القرائة وحصل التمس بعد ذلك فانه حينئذ لا ضرورة على باقي الفصح
فتفسد لأنه لا يجوز إلا للضرورة أما في الفقر الواجب فله أن يفسد فان لم يبتدئ عزلاً

في آخر ركعة وهو طاهر قوله الثاني في غير الركعة اذا لم يتبعه قبل الفسوخ فالتحقق الفسخ
والانتقال لم يقصد فان التمسك بركعة الاصل تحريم المنفعة الامر الثاني قوله
او يكون ذلك الامم قد **انتقل** في غير الركعة لانه اياها مرتبة وانما المراد من تلك الآية
او السورة التي قد احصى فيها لا سيما اذا انتقل استغنى عن الفسخ كان مقصد الامر الثالث
قوله او يحصر الامم ويقع الموتر عليه **في غير الركعة** من اذكار الصلوة او اذكارها نحو ان
يقصر على الامم قد **تكرر** فيقوم الموتر بعده ويرفع صوته بالتكبير ليعلمه لان ذلك
مجرى الخطاب لو فرضه التبيين لا سيما لا يخل عنه كان الترية فاما لو لم يرفع صوته لكان
وقصد بالقيام تنبيه الامم فلا يقصد لانه لا خطاب الامر الرابع قوله **او يحصر**
ويقع عليه الموتر **في القراءة** فان الفسخ حينئذ مقصد لانه غير متحمل عند القراءة
فكانه غير امامه انما من قوله **او يقع عليه غير ما احصى فيه** نحو ان يتلو عليه غير الآية التي
ارسم او يخرج فالحق يقصد فاذا اخلت شروط الفسخ على الامم فالحكم فيه انه مستحب الفسخ
وفي القدر الرابع من الآيات لا يربط على ما يترك الامم فان زاد فقد كان في عليه غير ما احصى فيه
فان احصرها لفاحة فسه وان احصرها بالآية لم يقصد فان كان لا يحسن الا بعض السور فله عليه
بغير ما يحسن فسه لانه غير ما احصر واذا اتم جماعة في صلاة واحدة لم يقصد صلواتهم
على استحباب الفسخ على الامم قوله صلى الله عليه وسلم اذا استطعتم الامم فاطعموا اي اذا
احياء الى السلقين فلقوه فاذا اخر الموتر الفسخ الى آخر ركعة فانه لا يكره الفسخ فيها
بل يجوز ولا يقال ان الواجب لا يتعين الا في الركعة الأخيرة بل كل ركعة يقصد له بانما يقول
الموتر في الركعة الأخيرة متى انتهى الامم للركعة ويتم صلاته منفردا فان خشي خواتم
عزل صلاته ولا ينتظر **والسنة** مما أوجب بالكلام المقصد **صحيح** وهو من المصلحة حتى
منع من استمراره على **القراءة** فانه مقصد اذ ابلغ هذا الحد وحصل هذه **المسئلة**
انه انما ان يبدد صوته اولى والادراك ان يختار الضحك او سببه اولى فالأول

ويقتض الوضوء حسب بركاته والساني وهو حسب الاختيار الضحك ولا سببه ثم بدو وضوء
يفسد ولا ينفقض الوضوء كما تقدم في الوضوء انه لا ينفقضه الا عند الفقهه وان لم يكن
معه صوت فان كان يتسما ولم يسمع القراءة لم يفسد بالاجماع وان تلاها فانه حتى في القراءة
تحقيقا او تقديرأ فالله هب الضحك **والسنة** مما أوجب بالكلام المقصد **رفع الصوت** يشترط
من اذكار الصلوة اذ ان قصد الرفع **اعلاما** لغيره ان في الصلوة وكذا من قرأ أو قرأه **بعض**
لترافيع الغير بمعرفة لها لم يقصد صلاة لانه رياء **الا** ان يقصد الاعلان **للمار** خوفا منه
او عليه او على غيره او اختلا الصلوة بفعل مكره في غير ما كرمه ربه في سجدة وقصد **الرفع**
اعلام **المؤمنين** به بخوفهم الصوت بتكبير النقل او بلفظ التسميع او بالقراءة ليعلم الموتر
به ذلك فان قراء المصلي فاقصد الاستسقاء او الاحتفاظ اذا لم تعثره القراءة فان التسمية
لا تقصد ولم يقصد بالقراءة للصلوة وكذلك الموتر فانه يجوز ان يرفع بعض المؤمنين صوته
بالتكبير للتعريف اذ الموتر بالنظر الى من بعده كالامم فلا يقصد لان قصد الاعلان
ولوزاد على الاحتياط من رفع الصوت او فعله اثبات ولو لموضع صغير لا يجنب الى الا
لجواز عطفه على الموتر المأخوذ هذا هو الصحيح للذهب اليه الاعلام بالصوت فسه بما
عدا المستثنى لو قصد مجموع الاعلام والقراءة ولا يجوز الدعاء في الصلاة بغير القراءة
بخير الدنيا والاخرة من غير الزيادة است ان كان في القراءات خيرا اجماعا لا كما في قوله
انما لصاوي يفتح من ذلك كما ان القوت بالقراءة اذ قصد به الدعاء لم يقصد **والنوع**
من المقصدات قوله وقف الصلاة **بتوجه** **واجب** على المصلي غير الصلاة لا هي فسه
في قوله قد تم فخشى فونه ثم الهم **ما خشي فونه** **كانت** **غروب** ادى او غيره محتمر حيث
غلب على غمده انه يمكنه والاحتياط وانقاد لظفر خشي ترديه هذا اذا كان لا يمكنه التخلص
ولا يمكن غيره انقاده فانه يلزمه ترك من الصلاة لفعل الواجب فلم يفعل فسه
ولف انتم حال الغروب والاحتياط الى الصلاة لانه انما لزمه وقد وجبت عليه معصية وسواء عرض

هذا الواجب في اول الوقت لم في اخره فانه يجب تقديمه ولو فات الوقت لم ينقض
 الغرض والظن ان الزمان منكر كالقصر ونحوه تنسيق مطالبه لم يرد في رديع شي
 صاحبها **او** عرض واجب لم يخش فوته لكنه قد **نقص** وجوبه يعني انه لا يجوز تأخيرها
 تلك الحال **وهي** اي الصلاة التي دخل فيها **هو** معنى انه لا يتبين وجوبها
 ذلك انه قد دخل في الصلاة في اول الوقت فلما اتممت انما غورك بالدين او من علمه
 وديعة نظا ليدك بالدين او الوديعة ولو لم يخرج عليك في التاخير حتى تتم الصلاة فانه
 حينئذ يجب الخروج من الصلاة عند ما فات لم يخرج فندت الصلاة عند ناسخ الامكان
 يتبين بالطلب لعم الاجير اذا طوبى لعم فلا تنقض صلاته ان كانت واجبة ولو في اول
 الوقت فان طوبى للصالح بنية وبين حاله انما افان كان يمكنه التوضؤ قبل غروب الوقت
 فسلا ووجب التبر وان كانت المسافة زائدة عجل الصلاة وسار بعدها لقضا
 وانما تنقض حيث كانت الغريم مؤسرا عليك الغلص قبل غروب الوقت والام القدر لم
 يلزمه تأخيرها لارتفاع العلة هذه اذا كان الوقت موسعا وانما لو كانت الصلاة
 تضيق وقتها اختيارا في حق من يجب عليه التوقيت ويقول بعدم صحة الجمع فقد عارضا
 واضطرارا في غيره فانه لا يجب الخروج بل يلزمه الاتمام **فيل** يعني على خيل وكيفية ذلك
 انه لا رما معناه **او** اذا عرض للصلي واجب لم يتبين لكنه **الهم** من اي من الصلاة
 ولو كانت بخشي فوته اذا صلى فانه يجب تقديمه على الصلاة ولو كان جميعا موسعين وهو
 اذا **عرض** هذا الواجب الا **فيل** **الحوار** **فيل** اي في الصلاة فقد وقع في الصلاة
 على ذلك الواجب فندت المزمع انه يخرج منها وجوب الا ان وجوبه منكر ان الاتمام
 وسار ذلك لصعب تحقيقه وقد مثله بعض المذاهب انما الواجب ثوبان له ولو هاز لا
 وعرف ان الاخذ لا يمتنع في اي الهم هذا فيه نظر لان نفس القبض قبضه من يتبين وكلما
 وجب انكاره مضيق كالأقارن وغيره اما اذا كان وجوب الصلاة موسعا كالمكان

للمصلح عبد الرحمن في جواز المسقط لجواز اذعان فان في هذه التوبة واجب
 تقديم الانكار على الصلاة حيث المنكر لا يخشى فوته لانها واجبة لم يتبين احداهما فلا
 ترجح لاحدهما على الآخر وهذا السار الضعف المسئلة بقول **الصلوة**
وفي الزيادة عليها من جنسها نحو زيادة ذكر اركان او ركعة فقد **سألت** في باب
 صلاة الجماعة في باب سجود التواش الله تعالى **باب**
وصلاة الجماعة الجماعة حصة من الاجتماع وفي اقل الجمع خلاف الاضافات فان
 انما انما لقوله صلى الله عليه وسلم انما الجماعة لا يحل صلاة الجماعة بمجملها ويجوز
 تأديب من اعتاد التحلف من صلاة الجماعة اذا كان غير عذر **وما** يد له فضلها قوله
 صلى الله عليه وسلم من صلى في جماعة فقد صلاها البع والبر عبادة وفي اصل الصلاة
 ما من ثلاثة في بدو ولا حصر ولم تقم فيه الجماعة الا قد استحوذ عليهم الشيطان فعدوا
 الصلاة الواحدة جماعة بعد ان جعل سبحانه كجهرين الفصل من اكد ربه صلى
 اربعين يوما في جماعة يد ركعة كبيرة الاولى كتب له برائة من النار وبرائة من النار
 ادراك المراكحة الاولى في تكبيرة الاحرام على الصحيح للمذهب كان للسكون يحلونه في النجاسة
 عليه ولم يحل من الاطعم وعنده صلى الله عليه وسلم صلاة واحدة خلف عالم انصهر من الجماعة
 الآف صلاة واربعائة صلاة واربع واربعين صلاة وعنده صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة على
 الفرادى مثل الجمع على سائر الايام ويجب للمصلين في جماعة ثم راى غيره يصلي وحده وهو
 للامانة ان يصعد على الصلاة معه فافلت لما رااه ابو سعيد انه صلى عليه **وما** نظر
 رجلا يصلي وحده فقال لا ينبغي ان يصلي وحده واذا اطلق المصلي عليه على ان لا يصلي
 خوفا او اقلا فاستغفرت به انما الامم وراى غيره صلى وحده وقد استغفرتا عن ذلك
 في الأثرها بقولنا ولتقف المومنون الواحد بين ايمانهم فيؤخذ من ذلك انها تعقد بائنين والاول
 في كونها شرعية المكن بطلانها والاجماع اما الكتب بقولنا في اركانها الواجب لا

السنه فاما ذكره من الاحاديث وقوله صلى الله عليه وسلم في صلاة الرجل في جماعة تربية
على صلاته وصدقه اربعه عشر جزءا ادى الى رتبة وهي خاصة واما فعله فلهذا
الاطلاع فلا خلاف في كونها شرعية والمذهب فيها **سنة مؤكدة** لما تقدم من الاحاديث النبوية
الاربع وقد عرفت عليه السلام من لم يشرع خلفه الصلاة في احد عشرها الاوتى عداها فانما
مشرور وفي غير ركعتي الطواف لشرعية ما هو مخصص وكذلك الجمعة كالموضع هذا المطر
الغبار وكذا اذا كان الامم يلحون وكل من غلب او ما في اديهم عظمى او توقات النفس في
او خذله ثم قال الخاصة بكونه **الآتي** لغيرها لا بعضها على الاطلاق وبعضها مقيد
الحالة للاداء حيث يكون **الامم** **وامسى** **او في حكمه** ولو مبسطة فالناس ظاهروا في ذلك
بغيره على المعصية لا يفعلها في الاغلب الا الفاسق ولو لم يعلم انها فاسقة ككشف العورة
بين الناس عند غير الموضع ان لم يتخذ ذلك خلفا وعادة **والشم** الفاسق غير الفاسق
في التكبير والوزن في الفضة لقوله صلى الله عليه وسلم لم يلم الا بؤسكم في جوارته فادنيه ولا يصح
خلف الظلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تؤمن رجلا امرأة ولا فاجر امرؤا الا ان يخاف من
او ينفذ فان لم ينفذ الامم ان قد ارتد لم يجد اذا لا يصح في خلاف ما لو لم ينفذ
لعدالة اقراره بصلية حكم محمد بن ابي الجهم من صلجه ولا يؤتم ببابه الخمر ولا مجالس شارب
وان لم يقطع بفسقه لعموم حديث لا يؤمنكم في جوارته فادنيه ولولا انه على الفسق وكذا من اجد
والغيبه خلفا وعادة اقام من كان غاليا جوارته الخمر منها ولا يصح رجوعها الا بالانكار او
الاظهار الخفية فتصح خلفه لانه لم يكن ذابرا له ويتوضا ان كان مذهبها انها ناقضات
في رتبة السلام واقرت بصلية القبلة على الاطلاق ما ذكرناه وهو من جميع بين الصلوات
ومذهبهم انهم يخرجون من جوارضهم الا تمام به ولو اتخذ ذلك خلفا وعادة ولا يصح الصلاة
فاسق اجماعه ولا يجوز له كالا يصح عنه الا تمام بغيره من الذي دل على الامن بفسق الصحابة الذين
تقدموا على علي عليه السلام **واما** الذي يذهب بكون الامم **صبي** فانه قاطعه لا يصح

اما امانة المجتوف فانها لا تصح بالاخلاق ومجتنبا في ذلك ان الفهم مرفوع عنه كالمجمل **واما**
الذي ليس فيه يكون الامم قد دخل في تلك الصلاة **موتما** بغيره فان امانة عبيد لا يصح عنها
هذا اذا كانت **غير** **موتما** فاما اذا دخل موتما فتختلف الامم او الموتون فان امانة
عبيد ولا يعمل المستخلف بكونه تابعيا متبوعا لانه قد لزم المستخلف احكام الامم والانه ورد على
القبسما في رتبة السلام واما انهم يعملون بخلافه ذلك فينظر فيه في اول الصلاة وفيها
والصبي والموتى غير المستخلف والراي اجمعي لا يصح ان يصلي **بغير** **شهم** من الناس سواء كان
منهم ام ادى **واما** الاربعة ان فصل **امراه** **رجل** فان ذلك لا يصح مطلقا ولا يصح امانة
مطلقا لا بجلد ولا بامرأة ولا بجنس جوارته ذكرها او كونها انثى ولو جوب افراد صغار الرجال والنساء
والدليل على تحريم امانة الامرات بالرجل قوله صلى الله عليه وسلم لا تؤمن امرأة رجلا فلو فعلتم
انه ذكر فالمدحبة الصفة او العبرة عندنا بالانثى واما المرأة فانها اذا امنت للنساء فذلك جائز
عندنا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل على ام سلمة ونساء يصليهن مفردات **فقال** **الا**
يا ام سلمة فقلت لا يصح ذلك قال نعم تقضي سطرهن وهن عن يمينك وعن يسارك لا
امامتك ولا يصح ان يصلي رجل مكان واحد فيه امرأتان اجنبية اما من زل اخر جنبته لاني
وكذا اذا كانتا امرأتين لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخيرون رجل بامرأة الا انهما السطاة **واما**
انثى من **العكس** وهو حيث يصلي الرجل بالمرأة فان ذلك لا يصح عندنا ايضا سواء كانت مفردة
املا **الا** **الا** يكون المرأة الموتى **رجل** **موتما** بامرأها فانها حينئذ تقصد بها نص عبد الله
تقف خلف الرجل في الصلاة ما اذا كان الموتى معه رجلا واحدا وسواء كان الرجل موتا ام لا فان ذلك
الرجال وقفت خلفهم فان امنت على الموتى الواحد فلا تصح لهما ان عزلت ولا تصح الامم **مطلقا**
لانه غير عامر بالنسبة في الابد الا بجدية النسبة للامم بالامانة فتقف عليه **واما** المرأة النكاح
ان يصلي **المقيم** **بالنكاح** في الصلاة **الاربعة** **الآتي** **الرجعية** **الاخرى** ان الصلاة في
قصر فيها فلا خلاف بان كلاهما يصلي بالآخر فعلى هذا لو دخل المسافر الصلاة وهو

ان صلاة تاربه ونسب كونه من فراغ في ثم لثلاث ركنات ذكر ان صلاة تاربه كان فانها لا
زاد ركعة عمدا ولا يكون كزيادة التي هي ركن العكس وهو ان يصلي المسافر بالمقيم فلا خلاف
ان للمسافر ان يؤم المقيم ويتبع المقيم صلاة بعد صلاة المسافر من الركعتين الاولتين بخلاف
المقيم فلا يصح ان يصلي بعد المسافر الا الركعة الثالثة والرابعة لان الاولتين ركنان في الوضوء
واما الثالثة والرابعة فلهما صلاتان في جميع الركعتين في الرابعة ثم تسجد على السجدة الثانية
وتختلف مقبالتهم بهما هل يجزئ عليه متابعتهم في جميع الصلاة ام لا تجزئ عليهم الا في الركعة الاولى
فقط اجاب المتوكل على الله سبحانه انه ليس للناجسين ان يتابعوا في الركعتين الاخيرتين بل
في الركعة الثانية فقط ويعزلون ان ليس للامام الا وحدها بل قد انقطع في الركعة الثانية
حقه والمؤمن ان يفران يصلي خلف المقيم في الركعتين الاولتين خلفا وفي الاخيرتين
مستقلين بخلاف الركعة الاولى في الرابعة وفيها **احكام** التبع حيث
المتفعل بغيره فان ذلك لا يصح سواء اتفقت صلاة الامم والمؤمن ام اختلفت فلا يصح
عنه **غالبا** احراز من صلاة الكسوف والاستسقاء والعديد من على اختلافها فانها
تصلي جماعة لا النبي صلى الله عليه وسلم وحده فمن خصاصة صحت صلاة المفتر خلفه ولو كان
مستقلا في ركنه السلام الا الرواية فانها لا تصح خلف مفتر في صلاة الاستسقاء وكذا في ركعتي الطواف
واما الصلاة المخصوصة كالسجدة والفرات في الرواية اما مكملات الخمسين فليجوز
لا يصح يعني خلف المفترض **احكام** التاربه حيث يصلي من هو **أقصى الطهارة** او ناقص الصلاة
لصنعه اما ناقص الطهارة كالمتيم ومنه يسر البول وكذا من تيمم بعض أعضاء التيمم
لو تيمم احداهما عن عمد او غرور الاخر عن عمد الكبري ان يؤم احدهما الاخر واما ناقص
الصلاة فكل يوم او يصلي جماعة او نحو ذلك كالامم والعاري وكذا من يده او حلقه
لوجوب السجود على الأضواء السبعة وكذا ان يقطع الرجلين لوجوب وضوءهما ونحو ذلك
وكذا المنذر من الهيئة الركوع ليجوز ختمه او نحوها وكذا الاصل كان لا يستكمل وصية

اكثر باطن الراحة فانها لا تصح الصلاة خلفهم وكذا الاصم ان يصلي بعده منهم بغيره
اي كاحل الطهارة والصلاة ولا يؤمن الامم بغيره فان دون ان اذا استوى حال الامم
والمؤمن او كانت حالة المؤمن في جميع صورها قصر الطهارة او الصلاة بشرط ان يختلف
حالاتهما ان لو حضر متيمم لم يبول فالأرجح ان لا يؤم احدهما صاحبه وكذا امر المؤمنين
القرآن بغيره وقص الصلاة خلف المقيم اذا كانت يات بالصلاة تأمه **احكام** التاربه
حيث يصلي احد **المختلفين فرضا** وذلك نحو ان يكون فرضا احدهما الطهارة وفرض الآخر الصلاة
فلا يصح ان يصلي احدهما خلف الآخر وكذا المنزوعة بعد الفرضين العكس **احكام** التاربه
قولنا **او** اذا اختلف الشخصان لم يكون فرضهما ذلك **اداء** من احدهما **وقضا** من الآخر
فانه لا يصح ان يصلي احدهما بالآخر ذلك لفرض الذي اختلفا فيه مستلزم فاذ اختلف
الامم الصلاة في الوقت بركعة وجاء المؤمن اتبع بها في الصلاة لا يصح صلاة الامم
فرضا وصلاة الامم اداء فقد اختلفا اداء وقضا فاما اذا كانا جميعا فاضيق الفرض
واحد فانه يسكن ان يؤم كل واحد صاحبه ليعمله صلى الله عليه وسلم يومهم في الوادي
ويوم الاثنين قضا الصلاةين جماعة ووجهها انهما فرض قضا في جميع الاحكام ولو اختلفا
في الايام فلا يفركون الايام فتفرق في ذكر علي السلام **احكام** التاربه **او** اذا اختلف
الامم والمؤمن في **الحكم** فانه لا يصح ان يؤم احدهما صاحبه سواء اختلفا في
وقتا فقال احدهما قد دخل الوقت في الاخر لما يجر **او** صلاة فقال احدهما
هنا وفي الاخر بل هنا **او** طهارة نحو ان تقع نجاسة في عابره ولم يتغير فيقول
احدهما هو كغيره فيطهر به وفي الاخر بقليل او نحو ذلك نحو ان تقع نجاسة في عابره لم يزل
واللبس ثم توضع كل واحد بالحنطة طهرا وهذا امر اتفاق للذهب ايما اختلفا في الامم
حاكمي ذلك ان **لا** اذا اختلف الشخصان في **المذهب** في مسائل الاجتهاد نحو ان يرى
ان التيمم في الصلاة شروع والآخر يرى انه غير وارد في الرقاق لا يتحقق الوضوء والآخر

يرى انه ينقض او نحو ذلك كالمعنى في قول الشيخ ويعتبر به ههنا الموضع ان كان يرى ان الامام
حاكم حتى في الاندلا والمذهب في الامام حاكم فيصير ان يصلي كل واحد منها بصلته
ان يفعل ما تركه ويترك ما فعله ولا يستعمل الا ما لا يسيء للمؤمن ان يسيء للمسلمة بل
انما يفرض اما ما حاد والمذهب فلا يصح احدهما الصلاة بالآخر الا اذا اظلمت فيه صدق سواء
في القبلة او في الطهارة او في الوقت فانه يجوز له ان يخرج من ولو قد ادى بعض الصلاة **تقصير** صلاة
اجامعة في هذه الحالة الا الاصل في ذلك انما هو على الموضع يحصل بالنسبة الى نية الاثم بالحق
او الصبي نحوها ممن تقدم ذكره **ولا تصد على الاثم** في هذه الحالة لا يجوز نية الاثم
الا **حيث يكون بها** اي بالصلاة مع الامامة وادائها **خاصة** وذلك نحو ان يؤام
رجلا او رجلا امراته منفردة او يؤام قاعدا قاعدا فاما اذا لم يفسق مؤامرا او فسقا
فان كان مذهب المؤمن هو ان الصلاة خلفه او لا يصح له لم يلزم الاثم التكليف عليه وصحت
فراذله كذا صلاة الاثم حيث لا تغري ولا تلبس به فمما فراد ايضا وان كان مذهبها
او مذهب المؤمن ان هذا لا يصح فان كان المؤمن عارفا بفسق هذا الاثم او تفقها
طهارته او نحوها وان الصلاة خلفه لا يصح كانت نية الاثم في الاثم صحيحة وقد اختلف
صلاة فراذله لان يكون لغوا اذ لو اثم به من مذهب صحة الصلاة خلفه فافسدت
وانما تنقذ حيث لا يمكن من الاثم عليه وكان جاهلا لمذهب المؤمن وان لا يصح
على الاثم وانما المؤمن فلا يصح صلاته لانه عارف بما بين الاثم الصلاة خلفه وان كان المؤمن
جاهلا بفسق هذا الاثم فان كان الوقت موسعا ولا يخشى فوات تعريفها
المؤمن ان صلاته غير صحيحة صحت صلاة الاثم فراذا القول في الشر ان الصلاة على
الذي لا يصح مع عدم الاعتداد بها ليست مكروا ان نصربا والا قرب منها انما يكون
منكر او علم المصلي في التكلم من الاثم ولا يصح له وان كان في اخر الوقت
فوات تعريفه المؤمنين بطلانها فالاقرب للصلاة الاثم الاثم من غير ضرورة ولا يبرأ

اضيق منها وهو تعريف المؤمنين فان سبه من صلى او لم يصلي فواته **وتكره الصلوة خلف**
من عليه صلاة فائته والكراهة للترتيب وتكره ايضا خلف من عليه دين وهو مطا
به وان لم يضيق لا خلف من عليه صوم فلا كراهة ولا تترك خلف الاعمال لانه اكثر خشوعا
لم تكن عليه فائته وهو مستكمل الشروط صحت الاثم لكن **كره** اي كره الصلاة خلفه **الا**
من يخفي الصلاة فان الصلاة خلفه تترك حينئذ تغير الكاره كالعاره بشرط ان يكون
الكارهون **صلحا** لانهم ان لم يكونوا صلحا ولا يؤمن ان تكون كراهتهم لذلك غير با
وحدة او نحو ذلك والوجه في الكراهة قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل من الصلاة رجل اثم
وهم له كارهون وغير ذلك مما رواه كانت الكراهة للخطيئة او نحوها او للشحناء اذا اظهر
انهم لا يخشون عليه الاثم باطل لا يخرج من حد العذر وان كان الكلام على ما يكره شرعيا في العلم
فمن يستحق الاولوية باقار **والا** من الجماعة **المستوفين** في كل **القدر** **والواجب**
سررطحة الامامة في كل واحد منهم اذا اجتمعوا هو **الراي** ادنا سبه فانه قدم منه غيره
وكذا صاحب البيت او الامن غيره والمساخر ولو عباد المستعبر او ولي من الجور والمعصية
فهو لا اولي وان حصل الاثم العظيم اذ لم يخط رتبته والاكاف اولي **ثم** **الافق** **اي**
الصلاة **ثم** اذا استود ان الفقه قدم **الاول** والمراد من المؤمنين في الجملة وفقرها الا
بالواجب واجتناب المعصية **ثم** اذا استود في الفقه والورع قدم **الاشد** يعني الاشد
ثم اذا استود فقرها وورعها وقرائة قدم **الاسن** يعني الاكبر سن **ثم** اذا استود فقرها
وقرائة وسن **واختلفوا** في الرتبة **الاسن** فلا يقدّم العبد على السيد والعجمي على
العربي والعربي على الفرس والفرس على الارمني والارمني على الفاطمي الا برضا الادب على الترتيب
ومعناه انه اذا قدم غير الاول كره وصحت الصلاة مع نقصان الفضيلة ولا تقام الشدة على
صلاة الجبارة لانه ههنا مندوب على جهة الاولوية في الجبارة الوجوب **ويكفي** في معرفة
الشخص الذي يؤتم به وكذا المؤذن والمقيم في خطبة غا سلا المستدث هذه النكاح **ههنا**

المعدلة بمعنى انه يظهر من حاله ولا يحتاج الى اعتبار كالتسليم هذا القبيح اما الامم
فتعذر عند النية المجردة التوبة ولو ظهرت عند الله من قسب نوازل يكون فاسق فيظهر التوبة
فانه يصفى الامم به وتكونه تنزيها عما لم يعلم او لم يكن كذب **فصل** **يجب** اي ليس شرط
ان الجماعة على الامم **نية الامامة** وعلى الموتى **الاستقام** لقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
بالتبليغ والكل امرئ فانزى ذكره اما ما من جملة الاعمال فيشرط النية فيه لقوله صلى الله عليه وسلم
وله قال الامم ضامن ولا ضمان الا بنية لان الضمان محال لا يمكن تصويره من غير نية واذا
اختلفت نية الامم والموتى في وجوب نية الامم والموتى من جهة عدم الوجوب فالعبارة بنية
الموتى لان صلاة الامم حيث لا يتولى الامامة حتى لنفسه والموتى بوجه الامم من جهة
الامامة بغير صلاة الامم جماعة والامم فرادى فان على السلام اما الموتى فلا ضمان في
حقه واما الامم فالضمان بوجوب النية وكونها شرطا والنية نعم ان عين انسانا فاختار
ان النية نعمهم غيرهم فهو كجميع لان النية قد حصلت **وان** لا يتولى الامم الامامة
والموتى **الاستقام** اي لم يتفقد الجماعة لا الصلاة على ايها وذلك حينئذ يتفقون بها
وسجودها من دون انتظار وانما **الصلوة على الموتى** فيجب بنوي الامم
ولم ينوي الامم **ان** فان **لولا الامامة** اي لا يكون احد منهما اماما للآخر **حيث**
فرادى لان كل واحد منهما لم يجعل صلاة الغير فتلغو نية الامامة لا كالوئى المقود
ان يوفى **ان** نوى كل واحد منهما **الاستقام** اي صاحب **طلبت** صلاة لهما لا كل واحد منهما على
صلاة من لا نية امامة فانما لو نوى الموتى **الاستقام** باحد امامين كان ياتى باحد اثنين
التخيير فالأقرب بانها نية فرادى لان التخيير نصيرها كمالا نية واحدا بلا تخيير فلفظ
البيان مشكك ومن نوى **الاستقام** باحد حليل لا يعينه لم ينع صلاة وكذا **الا**
اذ نوى بعد لم يعلم انه موثقه بان صلاة **طلبت** عليه الجماعة رغم فرادى كالتخيير حينئذ
نصوا على انه ينبغي ان يعبد ان يصل لهما ما ان ينوي الامامة ولو كان حده لولا ان يلى **الا**

في مجرد الاشياء تردد اي يجب تباين المصلى مصليا اخر من دونه نية الاستقام هل تقبل
بداهة لا وحقا بعد الكلام في ذلك ان الشك في ان يكون غير الام لا ان كان غير الام في نفسه
لما به لكونه وان اشترطت عند ما حاله يحصل تعذر او ليس في حصوله الاصل ان الصلاة في جميع
الصور الا حيث المعقد غير عدل وحصل تعذر او ليس في حيث كانت تعزير الموتى في ذلك اولى
الوقت لم ينع صلاة ايها والا فرب على المذهب لانه لا حكم للفظ النية فيها خالف ما في الفصح
اشاره لم يشركا ذكره من نية الحج التي تخالف ما اراده فان الحكم لما في القلب لانه النية هي
الارادة ومحلها القلب فحينئذ المقررة النية عالم بشرط لفظ او نية وخالف **فصل**
ويقف الموتى الواحد من امامة غير مقدم للامم **ولا** اما اخر عنه بملكية القدم فانما
لو تقدم او تاخر بعضهما او اكترهما او باحدهما فلا تقدر قوله **ولا** **فصل** اي ويكفي الموتى
الواحد غير منفصل عن امامة وقد تدرك الاقتصار المضربان يكون بينهما قد رما به **فصل**
مجلس الناس فان كان منفصلا عن امامة بقدر رما به واحد من اوسط الناس صحة الامام
جماعة وفرادى على الموتى وحكم المراتة الواحدة مع المراتة كالموتى المنفرد مع امامة في الوقت
ايمت امامتها بلا تقدم ولا اقتصار ولا تاخير ذلك **وان** لا يقف الموتى الواحد على هذه النية
بل يتقدم او يتأخر او يفضل اكثر من القدر المعفو او يقف على اليك **طلبت** صلاته **الا** **اي** يقف
الواحد على **الاحكام** او يجوز ان يكون خلفه او غير متصل به **لعد** فان صلاته نية حينئذ
ومن العذر ان يكون اذا استمر اجمالا في الوقت لا جلا في الخلاف والعذر ان لا يجزى عن يمين
الامم او الصف المنسد لا يجزى له لعد او يكون في المكان مكانه من نجاسة او غيرها كراية
كوبه نيا ذى الامم بها او الموتى او يكون عن يمين الامم من لا يدركها من صبي او ناسك
ولا يبعد الى الاقتصار يعني في صلاة لان له عفا فيكون عذرا او اما الصبي فلا حكم له
الا انه لا فرق بينه وبين ناسك الصلاة في انه اذا جنبه احد دخل مكانه حتى صلاته ولا اتم عليه ولا فرق
الصف الاول وغيره كاستباحة ما يكون عذرا خشيته من الامم قبله لا كانه فانه يجوز ان يخطى في

ان يحرم ولا يتم فان امكن الاضمار او جازبه احد بفعل بيرو والائتم مكانه قال في
اللبا قوله فان تعذر عليه الوقوف عن يمينه الا مع وقف عن يمينه وهو صحيح عندنا الا
انه يخبر بينه وبين يمينه بغير ما دخله عالم يوده الى التلبس شيئا خروجا **الآتي**
التقدم على الامم فان صلواته متقدمة على الامم سواء تقدم لعذر العجز
وبسبب انصاف الناصر عن الامم فوق القامة في الفضل في حكم التقدم عليه
يقف **الاشارة** فصلا **عدا خلفه** خلف الامم ولا يكفي كونها خلفه بل لابد ان يكونا
في سمت اي محاذيين له ولو بعضا من طوله لا يكونا يمين ولا شمالا **الا العذر** يجوز ان يكون
المكان ضيقا او يجوز ان يكون جازا في مخالفة واصل الشرا ان يكون طرفا جباها الضفلا
في اعقاب الصف الاول فاذا وقف الانسان بحسب الامم بطلت الا عذر فلو وقف وحده
ان اخر فوقف بحسب جبره لا بطلت صلاته الا انه اذا استمر اجلس الى اخر الوقت لم يحسب
لأجل اختلاف مسئلة واذا صلوا جماعة ونسبت صلاة المسامحة فلا خلاف
ان يكون فيها اصلها اوطارها فان كان طارها فان لم يخرج للمسامحة فقد
عليه كان عذرنا الامم حيث لم يمكنه التقدم ولا التخراد لم يعلموا حتى صلاتهم وان خرج
فان التخراد حتى صلاتهم لم يطلت على واحد فقط ممن عن يمينه وواحد عن يمينه
ومن علم فقط لوجوب الاضمار عليها وهي صلاة بان الصف كان السارية اذا توسطت بين
اليمين وتحتها وانما اذا كان ضاها اصليا فان علموا قبل الدخول في الصلاة انهم
صلاة لم يفسد صلاتهم وان لم يعلموا الا بعد الدخول فان امكنهم ان يتقدموا او يتأخروا فاعلوا
والا بطلت وان لم يمكنهم حتى للعذر وكذا ان جعلوا حتى خرجوا من الصلاة حتى لعذر
قوله **او** لم يكن له عذر ربي تركه المسامحة فان ذلك يجوز **للتقدم** صف **سامة**
شأنه ان يتقدم الامم ويصل خلفه انسان فصلا عدا حتى لم يمت بقاء انسان
او اكثر فيقف خلفه في الصف في غير مقابلته للامم بل يمينها او شمالا فان ذلك صحيح ولو

كان بينهم وبين الامم اكثر من قامة ان كان في المسجد ولا يشرط طمئنتن الصف الاول
وان كانوا في غير المسجد على الامم من قدر القامة لا اكثر فتقدم على من تأخر وبعيد القامة
من قدم في المؤتم الاخير المتقدمين يمينين في بقا عتد فلو اصطفا طويلا وقصيرا غير
بقا عتد القصير فاما اذا انفصل اشياء عن الصف لادار ولم يتأخر احد لم يصح لهما
لان لم يتقدمهما صف سلفه فلو اوجبه الصف لم تقدم صلاة المتقدم الا اذا تقدم على الامم
او سامة ايضا فتقدم ولا عجز بالمؤتم المسامحة للامم وحكم الشين بعد الامم حكم
للأمم وواحد متقدم لا يجوز انفصال احد هاهنا عن الآخر ولا تقدم احد هاهنا ولا يتأخر بغير
القديم الا العذر في تقدم احد هاهنا عن الآخر فلا تقدم وذلك ان الشين من صف في الصف
فان وقف الامم وسط الصف لم يصح لعذر الامم ومن عن يمينه حتى تقدم وحده بالامم
قبل حضور غيره الا لعذر في نفسه وتكره وكذا لو وقفوا جميعا عن يمين الامم لغير عذر لم
يفهموا جماعة حولي الكعبة في جوفها كاجما عتد في غيرهما من المساجد كما استرطفتنا
المساجد من الشروط المتقدمة استرطفت الكعبة فلا يصح اجما عتد حوله الكعبة لان
جوفها عندنا **ولا يصح قدر القامة ارتفاعا** من المؤتم على الامم وكذا **التخالف**
فان يكون الامم مرتقيا على المؤتم قدره ذلك فانه لا يصح ولا تقدم به الصلاة وكذا **الا**
قدر القامة فما دون **بعد** بين الامم والمؤتم وكذا **الا** يصح قدر القامة اذا وقف **حالا**
بين الامم والمؤتم في الشرا فاما لو حار بينهما في الاصطفا فان لم يهتبا في نفسه
اذا وقف قدر ما يصح واحد او تكون القامة من موضع قدم المصل للمؤتم المتقدم الامم كان
في الصف الاول ما بعده واما صلا ذلك ان قدر القامة من اى الاربع لا يصح ولا تقدم
المسجد ولا في غيره وقا فوترها ان كان في المسجد لم تقدم الا في ارتفاع الامم وان كان في غير المسجد
الآن ارتفاع للمؤتم وتوسط الطريق الشارع والسمك والنهر ان كان فوق القامة افسد
في النهر من القربة فادونها لان الطريق وادالهم في الطريق لم يفسد كجناح وادالهم في

قاعة فادون فيها كالمسجد الواحد فاذا صلى الأمام في المسجد والمؤمنون خارج المسجد **الضلالة**
منهم اعتبر بقدر القاعة فمن خارج المسجد الى الخارج لا يفاد داخله ولو كثر وهذا اجاب عن
المسجد شتير والالامعة المسجد لا الى المصنف فاقا لو كان كذا يطرد داخل المسجد لم يضر
كقوله **ولا يضر للبعث من الأمام والأضلاع ولا انخفاض** والى ما يرد لو كان **وقرأ اي فة**
القاعة في حالين لا سوى احد هاتين يكون ذلك البعد والخوانه واقفا في **المسجد** فان
فيه لم يفسد الصلاة احوال الثاني قوله **اولم يكن ذلك في المسجد** فانه يعرض من ذلك القاعة
في ارتفاع الموضع على الأمام لا لو كان المرتفع هو الأمام فانه يفسد **فيما اى** سواء كان
ام في غيره فانه اذا ارتفع فوق القاعة فسد على الموضع والفرق بينهما انه اذا كان الأمام
فوق القاعة كان المؤمنون غير موافقين بخلاف ما اذا كان الموضع هو المرتفع فانه متوجه الى الأمام
ولو كثر ارتفاعا **ولقد قرئ** صفوف الجماعة صف **الرجال** ثم اذا اتفق خنا ناسا
قدم **اكتنا** ما على النساء اذا كانت مختومة عليه ثم بعد خنا ما **النساء** ان اتفق صبيان
مع البالغين فالمسنون ان **على كل امة** الصفوف **صبيان** في الرجال الاولاد وبعدهم
الكبار ثم خنا ما للصغار ثم النساء والكبار ثم البنا الصغار فلهذا الترتيب مسنون في الصفوف
في الكبار وعلى القواربان الصبي لا يسلك كبا لانه ان يكون بين صفوف البالغين قاعة فادون
غير المسجد ولما كان الحكم في اكتنا ما الملبس بتجوز الذكر والأنثى فلا يصح اجتماعهم
ولا يلو صنف في الصفوف اما النساء في كل صفوف كصف الرجال وتصح اجتماعهم بعد الرجال ولو كان
صفوفا **ولا يخلو المرأة المكفدة** وكذا اكتنا ما سواء كانت حرة او مملوكة محررا او اجنبية فلا يخلو
صفوف الرجال في الصلاة شاركهم في الأمام في تلك الصلاة ولو صلواتها نافلة لم يضر
وقفت وحدها وانما غير مشاركة لم يضر فلهذا **ولا يخلو المكف** صفوف النساء وانما
اذا اكتنا ما صفوفا احوال اذ النساء كاد المرأة صفوفا اكتنا ما فسد بذهاب **وان لا يضر**
جميعا بل يخلو مشاركة لهم **فسد الصلاة** **عليها** وفسد ايضا عندنا **على من** خلفها

من احوال الامم تقدم عليها اذ ليس بخصصيات **وعلى من** **منهم** ايضا وانما تقدم
عليهم عندنا **ان** **علما** بتخللها وتعللها بتخللها بفسد لان جهلوا ولانهم ان يطول حال
الصلاة وسواء امكنهم بعد العلم احوالهم لا فانها تصح صلاتهم هذا في حكم الرجال بها
وحكمها معهم انما علمنا انهم في الوقت بعدد وقت الجهل المستوي بعد في الوقت لا بعد
ولا عبرة برضا الرجال بتخللها ولا بغيرهم وانما المعبر العلم وعدة في الفساد وعدة كذا
ولا يشرط ان ينويها الأمام في دخولها ولا في دخول ائمتنا بل يكفي بينة الأمام **وذكر**
يعني جناب الموضع اذا تأخر عن الأمام فانه يسجد جناحه **كل وقت** اكل من دخل في صلاة الجماعة
او لما يدخل فيها لكنه **فقط** لها نوازل يكون في حال التوجه ولما يكبر تكبيرة الإحرام او نحو ذلك
كالمسافر اذا استلم في الأدنين وتكرر التنية حتى يركب الأمام قوله **منهم** يجتزئ من وقتهم غير
نحو المرأة التي دخلت في الصلاة جناحه لانها لا تضع اليه بل هو خروفتي قد والجناب الامم وهي
متوخر عنهما ويحترز من قضاها غير منضم نحو ان يكون قبل الامم طرف المسجد فانه لا يسجد
المسافر عن الأمام ولو قد اتت الحنية الوقت حتى ينضم اليه فينضم اليه كبا ولو طاف في
اد الصلاة كلها لكن اذا عرف الذي يجنبه ان قد قامت على المشاهدة صار الجناب الامم
ان امكنه ففعل بركوله **الا الصبي** ونحو الجنون فانه لا يسجد كبا وكفى الظن بتكليفه فاذا
سجد كبا الصبي ففقه عنه من يقول ان صلاته نهي نافلة وفسد صلاة الزيدى عن الابد
الضم الى الشافعيين بعد تخلص الصبي في صفوف لان مذهبه عدم حية صلاة الصبي مطلقا
والا فاصلاة فسار اجماعا عليه اذ مذهبه علم العامة ارجاها لا وعليها الوقت
لا يسجد كبا ايضا وقد دخلت في الصلاة المجتهد عند من قال بغيره وهو المذهب لعدم
وضوئه اذا دخل بشرط طهر وطه وهو الاسلام وماعدا هذين كالفاسق والمعتد والمقتدر
الطهاره لعذر وناقض الصلاة لا اعتاد اذ غيره فانه لا يسجد كبا وبالاطاع وكذا المستلحق
كبا ولو وقف عند حلية ائمة **صحيح** **بذ** ما من كان واقفا **حسب** **الاف** **ما** **ون** **صيف**

الى لم يبق فيه شيء من الصلاة فيه فاذا كان كذلك انجذب **بلا حق** وهو الذي يأتي
 بعد استقامة الصف فانه اذا جاء وجب الاعم واحده جذبه اليه وكذا اذا جاء الصف
 منه جذب واحد منهم والاول ان يجذب من طرف الصف للايقون بين الصفين وجوباً من الصف
 الاول ونه بان الثاني فان جذب غيره صح ويكره وان جذب من طرف الصفين وجوباً من الصف
 في صحنه وحولته في الجماعه الا ان لا يبي عنه هذه الشرط لان الجماعه ان حضر ربيعه قد رايه من
 وكان في اول ركعة لان جماعه اخرى فلو جذب الحصى ولحداد دخل مكانه لم يصح صلواته لان
 اجتمع للثاني والجماعه كالتصديق فاستقامت الصلاة اذ لم يجز لها اصلها من الصفين
 اذ لا يجرى لها المسجد لان المسجد وجه للعباده ولا عباده للصلاة لا يستحقوا ان يجزوا بها
 حكمه فان لم يجذب له احد صلى وحده مؤتمراً وسيأتي للمخبر ان ينظر احوال الصفين اذ
 فيه فان استوفى فالأول والآخر واصفاً ثانياً وفي الاول سعة ثم كذا في الصفين فان
 منها فوافضل الا في صلاة الجماعة فالأخير من اجنس افضل وكذا صفوف النساء بعد الرجال
 اذ ان صفوفنا فالأخير من اجنس افضل على القول بصحة صلاة النساء خلف الرجال صفوفنا
 وهو المذهب فان كان الصفين صبياناً او مجنوناً او ساجداً لم يجز للمؤتمراً ان يجذب له
 جذبه فان انجذب له فسد صلواته مع العلم وجهاً لا يميز ان يجزى بفعل سائر الاعيان والآ
 صلى مكانه وكان هذا **فصل واما يعتد باللاحق بركة** اذكرها في الاعم يعني
 المروعة لا المنسية اذا اذكرها الاعم وهو في **ركوعها** بتسبيح اي قبل ان يركع
 من الركوع ويحمل الاعم جميع مسنوناتها ولا يجز للسهر في الجمهرية لان الترية فيجوز اذا
 اذكر الاعم في الركوع في الركعة الثانية في الفجر وهو اذا انتظر الاعم للوقوف طلعت
 الشمس فانه يكون هذا او يعجز وجوباً **والركعة** التي يركعها معه ويصح ان يعتد بها
اول صلواته في الاح من المذهبين ولابنه ان يركع بقدر تسبيحه في اول ركعتي الجماعه
 ولا غيرها مطلقاً ويكره اول الاعم من تسببات ثم يكبر للركوع فان كبرها تكبيره وحده
 لم يفته

لم يفته تسبكية بين الفرض والنفل فلو ركع بعد رفع الاعم ركعاً واحداً لم يفته لا في
 ايضاً لان الاعم سبقه ركعتين متواليين قال المؤيد بانه في الزيادة لا يجزى الى ان
 ينوي ان الذي يركع اول صلاته **والاشهاد** التسديد **الاسطمن** **فان** **الركعة الاولى**
اربع لان الاعم يقعد له ولما يصلي المؤتمراً لا ركعة وليس للمؤتمراً ان يقعد له في الثانية لانه
 ثالثة للاعم فاذا اعتد ولم يقم بقيام الاعم فقد اخل بالمطابقة فتعين تركه فتقدم
 لم يترك لانه بخلافه يفعل كثير من زيادة ركعتين من الاعم **وتابعه** بعد ما ذكره
 فيقعد حيث يقعد ولو كان غير موضع لصوره ويقوم بصلاته ولو فاته سنون لم يتابعه
 للتسديد فلو تعد الاعم في الثانية سراً او اختار ان يتسديد عازلاً لا اعتباراً لقوله الثاني فيصير
 فيقول في السقط عنه سجوداً لانه تسديد في غير موضع تسديد له ومن اذكر الاعم ركعتين
 الاولى من الفجر فدخل معه ثم قام الى الثانية فركع الاعم **فصل** ان يقرأ آذانه بعد ركعتيه عن
 للعدو ويقرأ لنفسه وكذا المسافر اذا اذكر الاعم في ركوع الثالثة من الظهر والعصر ثم رجع
 الاعم في الركعة الرابعة قبل ان يقرأ المؤتمراً الوحي عليه فانه يعز عنه **وتابعه** **فان**
 من الصلاة مع الاعم **بعد التسليم** اي بعد تسليم الاعم على اليسار ولا يجوز للمؤتمراً ان يقوم
 قبل فراغ الاعم التسليم على اليسار فان قام تسديت مع العدو او السهر او لم يرجع او رجع ولم
 يركع في التسليم ويندب له تكبير الفخر للقيام اذا اذكر الاعم بالمطابقة ولا يجزى الى ائنة الفخر
 ما لم ينو انه مؤتمراً في الباقي فتقدم هذه احكام الاعم في التسديد الاخير واما التسديد
 فان قام قبل الاعم بركعة ان يركع في الصف وقدر تسبيحه فينظر قائماً فان عاد الى الصف
 وان لم يركع في الصف وقدر تسبيحه عاد وجوباً الوجوب بما بعة الاعم كما تقدم وكذا ان
 الفجر سوا سوا فاعلى هذه الوجوب ساجداً حق است بقيام الاعم في التسديد ثم قام بعده
 عليه اذ العلة وجوب المطابقة في فخر التسديد وهو المقرر المذهب **فان** **اذا ركع ركعة واحدة** في
 السجودين او في تسديد لم يكبر ذلك **اللاحق** تكبيرة الفخر **حتى يقوم** الاعم وينصب قائماً

يكون الخليفة من صلح **للأئمة** بالامامة بحيث لو تقدم من اول الامر صلح
هو لا رالمؤمن خلفه فلو قدم من لا يصلح مطلقا كالصبي والفاوق قبل التوبة ويعبر
فصلاتهم اما لو تاج الفاسق عازب المستخلفه صحت لانه لو تقدم على هذا
الحال صحت من ادراك الصلاة خلفه واكمل في المستخلف لو اختلف الامم وجوب المتابعة
على المؤمنين فان لم يتابعوه بطلت صلاتهم بخلاف ما اذا اختلف غير الامم فلا يجب
ويقتد المستخلف عن الامم لتشهد الامم لتشهد الاوسط وان لم يكن موضع تعذر له
واما تشهد نفسه فلا والابطال فلو تقدم الامم المؤمن من يصلح للبعض دون البعض
على متوضيين وتبين صحت المؤمنين دون المتوضيين فاذا قدم المقيم مقبلا بغير
وقا من صحت لان المسافر لا يخرج المقيم الا في الركعتين الاخيرة واما اذا كانت
المستخلف مسافرا وقدم مقبلا فان كانت الركعة الثانية في تلك الركعة متباعدة
ويعزول في الركعتين الاخيرتين اذ ليس للاداء حق فيها فلو قدم من لا يحسن القراءة على
ومن لا يحسنها فانه هبها بطل على القراءة لوتابعوه ان نودوا الاستماع به ولا بطل على
الاخيرين **وحجب عليهم** ان يخل الخليفة والمؤمنين **بحد الدينين** فاختلiffe بحديث
الامامة والمؤمنون الا انما سمع به وانما يجب على المؤمنين ان يعلموا الا انما جملوا في الصلاة
الامم والاختلاف صحت صلاتهم ان اتموا قبل ان يفر الوقت **ويستمر** خلفه **المسبوق**
وهو الذي قد سبقه المؤمنون بحض الصلاة مع الامم الاول فاذا اعتقدوا للشهادة الاخير
انتظر قاعة **التسليم** فاذا سلموا قام الامم صلاة لكن لا يقعد الا من كان يقعد لم
الامم الاول فلو دخل مع الامم الاول في الركعة الاولى طاعة في كل ركعة متابعها
طاعة لركعة لا يقعد لتسليم الطاعة الاول لمن بعدهم بل من اتم صلاة عزل فان قام
قبل تسليم الاولين عمد بطلت صلاته لاسيما ان يعزول اليهم ولعل هذه حيث لم يقعد لها
بركعة وذلك حيث لم يستقر قد رافا كونه ذلك ايات لانه حينئذ لم تتم له ركعة

كامله وحجب وهو متوضي فلو سدت على الخليفة المسبوق لم يعطف المصطفى عليهم لانهم لم
يتابعوه في ركن بعد الف وقوله **الا ان يستمر** **التسليم** يعني اذا تشهد الجماعة ثم لم يسلموا
انتظر الامم الامم صلاة ليكون تسليمهم جميعا فانه حينئذ يوزله القيام قبل تسليمهم اذ عرف انهم
منتظرون فان لم ينتظروا التسليم بطلت صلاتهم وانما صلاته فلا تقصد لانه يستبعد بطلته وكالتيه
ليقعد لقعود الامم الاول في تشهد يقف لقعودهم ويقعدون لانفسهم وهو ساكت حيث لم يركع
يجهر في موضع سرهم لانه لا يجب له ان يركع الا اذا كان ركع صلاة الظهر خلف من صلا الجماعة فاذا اقام الخليفة
المسبوق لانهم صلاته صمان فلو سدد لغيره لانه حاكم في حالتيه قال الربيع وقد منعه فان لم يقم
المستقدم كم صلاة الامم الاول قدم غيره **والقصد الصلاة عليه** اي على الامم **نحو اصحاب**
حاضر **يوس** اي لا يرجع ذاله قبل خروجه وقت تلك الصلاة التي هو فيها فان كان يركع ذالك
وحيث كانت الاعتقاد ما يوشى **فقد** على ما قد مضى من ادائها فتقصد ان لم يتخلف او يؤمن
استخلفهم ولا يؤمن الا بئس من هو على صفته **والمؤمنون** **يعزولون** صلاتهم لانهم هم على صفته
لان صلاة القائم خلف القاعد لا يضره اذا زال عذره والوقت باق فسد صلاته ومن عجز الا
لو احصر عن القراءة قبل ان يات بالقدرة الواجب كذا الواعز فان حكمها كالاعتقاد **واذا لم**
صلاة الامم في هذه الصورة فليس له ان يستخلف الا بغير سير فان لم يتمكن الا بغير كبر جاز له
الاختلاف حيث شرع يعني يجوز للمؤمنين ان يقعدوا احد هم يتم بهم ان يتمكنوا من ذلك **فيلزم**
يسير كما يجوز لهم **لوحات** الامم ان يستخلفوا فيه **فالمثبت** ولكن لم **يستخلف** عليهم
منه فان لم ان يستخلفوا فان عذره قبل الاستخلاف حجب عنهم متابعته وان كان **الاعتقاد**
وعين متابعه الخليفة لانهم قد خرجوا عن الامم الاول فلو استخلف بعض المؤمنين واحدا بعضهم واحدا
اخره حيث لم يركع واحد الامم لم يمتد خلفه ولا يجوز له الا بغير كبر جاز له
اولم يستخلف الا بجمعة فله ان يستخلف من شهد خطبة مطلقا وخليفة الامم اول من خلفه اذا خطبها
معا فان صلا خلفه خليفته لم يضره لان الامم واذ كان الذي يستخلفه الامم في الصف الثاني

مَشَا لِيهِ الْأَمَامُ الْقَائِمُ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ الْفَعْلُ الْكثير
لَا صَلَاحَ لِقَوْلِهِ تَلَوَّكَ أَنْ تَخْلُفَهُ الَّذِي يَصِحُّ فِي آخِرِ الصَّفُوفِ فَإِنْ أَكْبَدَ الْقَدَمُ يَفْعَلُ الْقَدَمُ
وَالْأَيْمَنُ الْقَدَمُ لَا يَفْعَلُ كَثِيرًا كَانَ عِزُّ الْأَمَامِ وَيَأْتِي فِي صَفِّهِ وَمِنْ خَلْفِهِ لَا يَمُنُّ قَدَمَهُ
فَيَعِزُّ وَوَصِيْلُ خِرَادِي وَهُوَ الْمُخْتَارُ **فصل** ومن أَمَرَ بِأَمَامٍ فَإِنَّهَا تَحِبُّ عَلَيْهِ **مَتَابِعَتِي**
الْأَرْكَانُ الْأَذْكَارُ وَمَعْنَى الْمَتَابِعَةِ تَرْكُ الْمُخَالَفَةِ فِي ذَلِكَ **الْآتِي** أَمْرٌ **بِفَسْدِ** الصَّلَاةِ
مِنْ هَيْبَتِهِ أَوْ مِنْ هَيْبَةِ الْأَمَامِ لَوْ تَعَدَّ مِنْ فَعْلٍ أَوْ تَرَكَ نَحْوَانُ بَرِيدٍ رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ تَرَكَ إِيَّاهَا أَوْ خَرَجَ
فَإِذَا فَعَلَ الْأَمَامُ ذَلِكَ لَمْ يَحِبُّ مَتَابِعَتَهُ بَلْ يَحُجُّزُ **فَيَعِزُّ** الْمُؤْتِمُّ حِينَئِذٍ صَلَاتَهُ وَيَتِمُّ فَرْدِي فَلَوْ أَنَّهُ غَيْرُ
عَزْلٍ فَسَدَتْ فَذَا قَامَ الْمُؤْتِمُّ ثُمَّ تَبَتَّ الْأَمَامُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ وَقَبْلَ أَنْ يَعِزُّ رُكْعَةً فَقِي مَوْتًا بِهِ رُبْعُ
الْعِزِّ كَذَلِكَ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُوعُ وَالْإِسْتِمَاءُ بِهِ عَالِمٌ يَفْعَلُ كَثِيرِينَ مَوَالِيَيْنَ فَإِنْ كَانَ تَرَكَّ الْمُؤْتِمُّ فَلَا يَحِبُّ لَهُ
الْإِسْتِمَاءُ بِهِ فَإِنْ فَعَلَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ الْمُؤْتِمُّ بِرُكْنَيْنِ فَعَلِيَيْنِ مَوَالِيَيْنِ وَهِيَ الْقِيَامُ
وَالرُّكُوعُ فَلَا يَتَابَعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَابَعَهُ فَسَدَتْ وَالْعِزُّ عَلَى الْفُورِ قَوْلُهُ **أَوْ** فِي قِرَائَتِهِ **جَهْرًا** فَإِنَّهَا
لَا تَحِبُّ الْمَتَابِعَةَ هُنَا بَلْ يَحِبُّ الْفَسْدَ **فِي سَكْتٍ** فِي جَهْرِ الْأَمَامِ إِذَا الْأَمَامُ يَخْلُجُ جُودَ الْقِرَاءَةِ عَنِ
الْمُؤْتِمِّ فِي الْجَهْرِ تَبَعًا إِذَا سَمِعَهُ تَفْصِيلًا لِأَنِّي السَّرِيَّةَ وَظَاهِرَ الْأَدْلَةِ يَقَعْقِي أَنْ لَوْ جَهْرًا يَخْلُجُ جُودَ الْأَمَامِ
وَهُوَ سَاكِتٌ لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا تَقْدِرُ إِذَا تَرَكَ أَنْ يَخْلُجَ جَهْرَ الْأَمَامِ وَلَوْ سَرًّا لِأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ
قَائِمٌ فَإِنْ قَرَأَ فَانصَبُوا فَلَاحِظُ الْأَمَامِ كَثِيرٌ مِنَ الْعَشَاءِ إِلَى الرُّكْعَتَيْنِ الْخَيْرَتَيْنِ وَنَارُ عِزِّ الْمُؤْتِمِّ فِيهَا
فَإِنْ نَارُ عِزِّ الْقَدْرِ الرَّابِعَةِ فَسَدَتْ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ الْقَدْرِ الرَّابِعَةِ لَمْ تَقْدِرْ وَكَانَ مِنْ مَتَابِعَتِهِ فِي أَيْمَنِ الْعِزِّ
أَمِيَّةٌ رُبَّ صَلَاةٍ مِنْ قَرَأَ فِي جَهْرِ الْأَمَامِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْقَدْرِ الرَّابِعَةِ الْأَدْنَى وَلَوْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُ
نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا لِأَنَّهُ نَسِيَ بِلَا عِلَّةٍ أَوْ نَسِيَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فَاسْتَمْعُوا لَهُ وَانصَبُوا وَذَلِكَ مَحْمُولٌ
عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا لَاحِظُ السَّمَاعِ فِي غَيْرِهَا **إِلَّا أَنْ يَفُوتَ** سَمَاعُ ذَلِكَ جَهْرًا لِيُحَدِّثَ عَنِ الْأَمَامِ أَوْ يَحْبِلُ
لَمْ يَسْمَعْ صَوْتَهُ **أَوْ** لَمْ يَسْمَعْ صَوْتَهُ لِأَجْلِ صَمَمٍ أَوْ خَرَفَةٍ كَأَنَّهُ سَيِّدٌ أَوْ نَبِيٌّ يَقْبَلُ **أَوْ** لِأَجْلِ تَأَخُّرٍ عَنِ الدُّخُولِ
مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يَرْكَبَ رُكْعَةً أَوْ كَثْرَةً فَإِنَّهُ تَمَّ الْجَهْرَ لِأَنَّهُ هُوَ الْجُودُ لَمْ يَحْزَلْ السَّكُوتُ حِينَئِذٍ

فَيَعِزُّ **أَوْ** جَهْرًا عَالِمٌ لِيَسْمَعَهُ مِنْهُ وَمَتَابِعُهُ لِأَجْلِ التَّيَبُّغِ إِنْ كَانَ فِي الْفَاتِحَةِ لَمْ يَحْبِلْ عَنِ
الْفَاتِحَةِ فَلَوْ سَمِعَ الْمُؤْتِمُّ جَلَّةَ الْقِرَاءَةِ دُونَ التَّفْصِيلِ فَلَمْ يَهْبِطْ لَمْ يَحْبِلْ تَبَعًا لَكِنَّهُ فَا مَالُ لَمْ يَسْمَعْ جَهْرَ
الْأَمَامِ لَكِنَّهُ الْأَصْوَاتُ فَلَا يَفْعَلُ رَأْيُهُ كَالْبَعْدِ الْعَصِيمُ فَلَا يَحْجُزُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْمُخْتَارِ وَحُكْمُ الرَّجُلِ
وَكَثْرَةُ الْأَصْوَاتِ عَلَى سَوَاءٍ فَيَحْبِلُ تَبَعًا لِقِرَاءَةِ الْأَمَامِ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ مَا يَسْمَعُ فَلَوْ بَسَّ عَلَى الرَّجُلِ أَوْ بَعْدَ
فَالْمَتَابِعَةُ يَقْرَأُ لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ جَوَّ الْقِرَاءَةِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ السَّمَاعِ **فصل** ومن سَأَلَ **بِأَمَامٍ**
فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ الْأَحْرَامَ وَالْمُتَابِعَةَ رُكْعَةً فِي جِهَتِهَا أَنْ يَفْتَحَهَا مَعَ رُكْعَتِهَا هَذَا الْمَشَارَكَةُ
صَلَاةُ الْمُؤْتِمِّ **أَوْ** يَشَارِكُهُ فِي غَيْرِهَا فَإِنْ صَلَّاتُهُ تَقْدِرُ لِيُطْرُقَ أَنْ يَكُونَ **سَابِقًا** لِلْأَمَامِ **بِأَوَّلِهَا** لِأَنَّهُ إِذَا
سَبَقَهُ الْأَمَامُ بِأَوَّلِهَا فَإِنَّ الْمَشَارَكَةَ لِلْأَمَامِ بِأَخْرِهَا لَا تَقْدِرُ حِينَئِذٍ **أَوْ** إِذَا سَبَقَ الْمُؤْتِمُّ بِهَا
جَمِيعًا فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَقْدِرُ **أَوْ** سَبَقَ الْمُؤْتِمُّ لِعَامِدٍ **بِأَخْرِهَا** فَإِنْ صَلَّاتُهُ تَقْدِرُ وَكَوَسَبَقَهُ الْأَمَامُ بِأَوَّلِهَا
فَلَوْ سَبَقَهُ الْأَمَامُ بِأَخْرِهَا لَمْ يَبْطُلْ عَلَى الْمُؤْتِمِّ دَسُوسُ سَبَقِهِ الْمُؤْتِمُّ بِأَوَّلِهَا أَوْ هَوَاتِ بِأَوَّلِهَا كَانَتْ أَوَّلُهَا
وَقَدْ تَخَصَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ جَلَّةَ ذَلِكَ نَحْوُ صَوْرِ الْأَوَّلِ أَنْ يَسْبِقَ الْأَمَامُ الْمُؤْتِمُّ بِجَمِيعِهَا فَهَذَا هُوَ الْمَسْرُوعُ السَّابِقُ
أَنْ يَسْبِقَهُ الْمُؤْتِمُّ بِجَمِيعِهَا فَإِنَّهَا تَبْطُلُ النَّاسِلَةُ أَنْ يَشْرَكَ فِي أَوَّلِهَا وَأَخْرِهَا فَالْمَتَابِعَةُ تَبْطُلُ الرَّابِعَةُ
أَنْ يَشْرَكَ فِي أَوَّلِهَا وَيَسْبِقُ أَحَدَهُمَا فِي أَخْرِهَا فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ فِي أَخْرِهَا هُوَ الْأَمَامُ صَحَّتْ وَالْآخِرَةُ السَّابِقَةُ
وَالسَّابِقَةُ أَنْ يَسْبِقَ أَحَدَهُمَا فِي أَوَّلِهَا وَالْآخِرَةُ فِي أَخْرِهَا فَإِنْ كَانَ السَّابِقُ فِي أَخْرِهَا هُوَ الْأَمَامُ صَحَّتْ وَالْأَمَامُ
السَّابِقُ أَنْ يَشْرَكَ فِي أَخْرِهَا وَيَسْبِقَ الْمُؤْتِمُّ فِي أَوَّلِهَا فَصَحَّتْ النَّاسِلَةُ أَنْ يَشْرَكَ فِي أَخْرِهَا وَيَسْبِقَ الْأَمَامُ
فِي أَوَّلِهَا فَإِنَّهَا تَقْدِرُ وَتَقِي صُورَتَانِ الْأَوَّلُ حِينَئِذٍ طَوَّلَ الْأَمَامُ وَطَوَّلَ الْمُؤْتِمُّ حَتَّى سَبَقَهُ الْأَمَامُ فِي أَوَّلِهَا
وَأَخْرِهَا صَحَّتْ النَّاسِلَةُ حِينَئِذٍ طَوَّلَ الْأَمَامُ حَتَّى سَبَقَهُ الْمُؤْتِمُّ بِأَخْرِهَا لَمْ يَقْعُدْ وَكَانَ مِنَ الْعَسَاوَةِ وَالْقِيَامِ
الصُّورَةُ يَبْعُدُ إِلَى الْمُؤْتِمِّ لِأَنَّ الْأَمَامَ لَعَدَمَ تَعْلُوقِ صَلَاةِ الْأَمَامِ بِصَلَاةِ الْمُؤْتِمِّ لِأَنَّ الْمُؤْتِمَّ غَيْرُ ضَامِنٍ هَذَا هُوَ
فِي الْمُتَابِعَةِ كَثِيرَةً الْأَحْرَامَ وَإِنَّمَا الْمَشَارَكَةُ فِي السَّلَامِ فَلَا يَفْعَلُ وَلَقَطَ الْبَيِّنَاتِ الْوُجُوهَ الرَّابِعَةَ
الْمُؤْتِمُّ إِذَا مَعَهُ أَرْكَانُ الصَّلَاةِ يَحِبُّ لِيَقْدِرَ عَلَيْهِ لَا يَتَأَخَّرُ وَلَا يَخْزِرُ ذَلِكَ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا لِأَنَّهُ
تَكْبِيرَةُ الْأَحْرَامِ فَإِذَا شَارَكَ فِي التَّكْبِيرِ فَسَدَتْ **أَوْ** إِذَا سَبَقَ الْمُؤْتِمُّ لِعَامِدٍ **بِرُكْنَيْنِ** وَلَوْ سَبَقَهُ أَحَدُ

تقدم في مفردات الصلاة من ان يجزئ الظن في العدة والكثرة **أو يكون الذكر**
المفعول لا غير موضع **تسليمين مطلقا** ولا بد من التوالي وحده التوالي لا يجزئ بينهما
تسليمين والالتزام بقوله مطلقا سواء كان بعد التمام أو الخوف من ان يكون ركعة واحدة
فنفذ الصلاة السبب الرابع الفعل السبب وقد مر تحقيقه في فصل ما قبل الصلاة
فالصلاة السبب والحد الذي في المكروه والمباح والمذهب في الواجب والمندوب ايضا
يجوز ان لا يدخل في الصلاة نفس السبب في الملاحظة حيث الواجب منه وندب المندوب ومنه
فقد مر من المنون او زاد عليه فلا يجزئ بنية مشروط بغير مشروط بغير المشروط
بشرع الا لا يشهد ولا بد ان يكون في الزاوية على ما هو من طبيعة الحيوان كونه نظره ونحوه لتعذر
اذ تكتفي بالأعضاء من اليدين فلا تجزئ بغير السبب ولا التعارض ولا الرخصة اما تجزئ
الأنملة فيجب التسليم **أو منه** أي من الفعل السبب **أو منه** أي من إذا كان الصلاة **حيث لم يكن تركه** أي
ترك الجهر من غير القراءة في الركعة من السبب **الخامس زيادة ركعة أو ركعتين** أو أكثر من ذلك
إذا وقعت زيادة **سواء** كان وقع بعد الفصد ولو جهل ما قبله أو بعد الركعة الأولى ولو جهل ما قبله
ركعة أو ركعتين بعد الأمام لأجل ما بعده الأمام لم يفسد وقوله في الركعة فان وقع بعد الفصد
بقا لأجلها احتراز من زاد ركعتين لأجل ما بعده الأمام في غير الفصد على الأمام بخلاف بقائه الأمام
في التسليم وهو غير موضع تعود لركعة التمام فانها لا تفسد ولو تعدد لوجوب المتابعة والركعة
لأجل المتابعة اما زيادة بعض الركعة فلا تفسد ولو زيد بعد التسليم لانه فعل يسير في
السلام وهذا اصل متفق عليه في الزيادة ولو كثر في ركعة التسليم لا تفسد لكن يسجد للسهو
كزيادة ركعة خامسة من المقيم أو لائتية من المسافر أو نحو ذلك كما تقدم ثم ذكر على السلام شيئا
زيادة الركعة فقال **كسليم** ولعله فعلت في غير موضعها فاعلم هذا السلام على اليسار أو لا
أعاد على اليمين ثم على اليسار لم يفسد وسجد للسهو ومن لم يسلمه واحد أو اثنان أخرجا
فسدت لأنه زيادة لركعة أو ان لم يخرج في غير فصل **ولا يحكم للشك بعد الفراق** من

71 الصلاة أي لا يجزئ إعادتها ولا يجوز سببها إذا كانت مجرد شك أو لو حصل له ظن بالنقص
فعلية الأعادة ولو في النية إذا لاقى بين شك وشك فان ظن نقصان فرض أعاد الصلاة
وأما المنون فلا يكفي الظن بل لا بد من اليقين **فأما** إذا عرض للشك **فقد** أي قبل الفراق
فالمذهب المتفصل المذكور في الأزهار حيث **أو ففقد ركعة** أي إذا كانت الشك في ركعة واحدة
قيامها وركوعها وتعودها وتجودها نحو أن يشك في صلاة الظهر هل قد صلى ثلاثا أم أربعاً
يعيد المبتدئ وإن لم يكن ذلك الشك مبتدئاً بل مستمرا فان الواجب **أن يجزئ المستمري**
إذا كانت يمكنه التجزئ والمبتدئ هو من يكون الغالب في حالة السلامة من الشك وإن عرض له
وهو نادرو المستمري خلافاً عما في كون الغالب عليه الشك أو استوى حاله أو تلبس بها المبتدئ
فيعيد وسواء كان عرض هذه الشك لما لو الوقت في آخره حتى ولو خشي فوت الصلاة وهو خائف
ان شاء أمتها ففلا وإن شاء خرج إلا ان يكون إماماً فيخرج للملاقعة على المؤمنين وكذا إذا
فوت الوقت يحتم عليه تجزئها فإذا أتمها المبتدئ بالشك أقل بناءً منه على ما فيه صحة
الصحة فانها تقيم أذهي كالمشروطة وأما المبتدئ فانه تجزئ على الفور إلا ان يحصل علم بصحة فانه
إلى الثانية يطلب لا ينبغي على الثاني حتى يصح **وما حكم من لا يمكنه التجزئ فانه يدعى على الأقل** يعني
إذا شك هل صلى أم لا أم أربعاً يعني على أنه قد صلى ثلاثاً والذي لا يمكنه التجزئ هو أنه قد عرفت نفسه أنه
لا يقيد النظر في الأمارات فلهذا عند عرض الشك له ذلك الجوابان تجزئ عند عرض الشك **فصل**
له ظن ويتفوق له ذلك مرة بعد مرة فيثبت بغيره من السنين فانه حينئذ يعلم أنه لا يمكنه التجزئ **أما**
من يمكنه التجزئ العادة العادة الماضية وهو الذي يعلم أنه في شك فخرج فصله بالتجزئ تحليله الأثرين
الذين شك فيهما ولكن تجزئ عاده فهذه الحال **أو المتيقن** التجزئ في هذه الحال **أو المتيقن**
أو كمن لا يحكم له إلا ان يتيقن الصحة فانه **يعيد** الصلاة أي يسألتها فان لم يتيقن حاله
فتارة يفيده ظن وتارة لا يفيده العبرة بوقت الذي هو فيه فاذ لم يفيده في الحالين أعاد **وأما**
إذا كان الشك في ركعة أو أكثر ما لم يبلغ حد الركعة أو تكبير العبد إذا كان ذلك من ركعة الصلاة

كركوه او قرأه او تكبيرة الافتتاح او نية الصلاة **فكما يستلزم** انما حكم الشك في
الركن سواء كان مبتدئا او مبتدئا حكم المبتدئ بالشك اذا شك في ركعة فاقدم حكم
تكبيره فاجازة حكم الركعة اذا قضى بها لم يجز لها الركعة مع كونها كالمبتدئ هو انه
يعمل بظنه ان حصل الا اعادة **ويكره كركوه** من الصلاة **فورا** الاجل الشك العارض بهذا ان
كان الوقت متسعا اما لو مضى خروجه الوقت لم يقيد الصلاة بركعة او كان متيما فيكون
فيخرجه ولا كراهة بركعة كركوه اذا كان الشك **عمن** **يمكنه التحري** يعني فانما يكره كركوه اذا
كان مبتدئا يمكنه التحري فلو كان مطلقا مبتدئا او مبتدئا فاما المبتدئ اذا شك في ركعة لا يجز
فيخرجه ويستأنف الذي لا يمكنه التحري يعني على الاقل اذا كان مبتدئا واذا كان فرض التحري فاما
كرهه فخر اذا كان ذلك في فرضه لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **فيلزم العادة** **بما قلنا**
الفاعل هو المؤيد بانه يعني اذا كانت عبادة هذا الشخص الايمان بالصلاة تامة في حاله
وعرضه الشك في بعض الاعمال لم يحصل عبادة امانة على كونه لم يغلب الا كركوه عادية التحفظ وعادة
الشهوفان ذلك فيفيد الظن فيعمل به وكذا لو كان عبادة كركوه الشهادة الشك على العادة
الاضا فيفيد الظن وهذه الراجحة عند اهل المذهب الا اذا حصل الظن وقدره الا اعم على ذلك
هذه اصحها اذا حصل الظن في الركعة المبتدئ في ركعة مطلقا فاما اذا حصل الظن
فلان تأخير العادة ولا يستعمل كما في انها فيفيد الظن ولهذا الشك في الصلاة الى ضعف
بقوله قيل في المؤيد بانه **ويجوز العذر في الصحة** كونه يعرض له الشك في الصلاة
هي كاملة صحيحة ام لا فيجوز به بعد تمامها عدا او عدله عدا وعنده انما هي تامة فيكون
مطلقا سوى كان ساكنا في حالها ام غائبا في ظننا فاسده مبتدئا او شك
فاما خبر الفاسق فحكمه حكم الامارة اتم اليه اه حصل له ظن بصدق فيما يعمل فيه الظن والآن
فلا **واما في الفاسق** فلا يعمل بخبر العذر **الامع الشك** في صحته الا لو غلب في ظننا انها
صحيحة لم يجب العمل بها بل يعمل بما عند نفسه الا ان يخبر عن علم فانه يعمل بخبره ولو وثقه

ظن بجهتها **والاجل المصلح** **لظنه** او **شكه** **فما يخالف** **احمد** من امر صلاته بل بالعمل اذا
حصل غالب الاحتمال من القبلة فانه يعمل بظنه ولكن هذا يعني عدم العمل بالظن في الشك
فيما يتابع فيه الا اعم لو يوجب عنه كركوه فاما تكبيره ولا يجزى فيجوز في نفسه ولحقه
مسئلة اذا شك المومع في قيام او ركوع او سجود لم يخالف اعمامه الظن بل بالعمل اذا حصل له
وليس بعد متطابق وهو الذي عرض للشك في صلاته فيجوز في ظن النقصان فيني على الاقل
لما بين على الاقل ارتفع اللبس **وتيقن الزيادة** اي علم على يقين وسوي كانت الزيادة
في ركعة او ركن هذا انما يفرضه الظن كالمبتدئ مطلقا والمبتدئ في الاركان فحكمه بعد هذا
البقيت حكم المعتد للزيادة لا للوطن فلا اعادة عليه لان الظن لا ينقص الظن هذا حيث
تيقن الزيادة والوقت باق فاما لو تيقنها وقد خرج الوقت فالأقرب انه لا يعيد الصلاة
فاما حيث تيقن النقصان فيجوز الاعادة مطلقا في الوقت وبعده اذا كان قطعيا ولا يقا
هذا اعلم ما تقدم في الطهارة في قوله ولا يرتفع يقين الطهارة الى اخره اذا قاموا خبره بعد
البقيت واما خبرنا فلم يعتبر به والا لزم ان يعمل به في الفاسق والصحة سواء حصل المصلح
او شك في الطرفين الا واما في الصحة فهو محمول به وفي الفاسق ان كان خبره عن علم يقين ولو وثق
ظن المصلح الصحة فائدة لو سلم على يمينه المصلح ثم نسي ظن انه لم يعلم فاعاد التسليم ثم
تيقن ان تسليمه الثاني فانه لا يلزم الاعادة فلو زاد على الثاني بطلت ولو هو مخوف
وهو معتبره الا زها بقوله او تسليمه مطلقا **وكفى الظن في اداء التي** يعني اوجب بطريق
من خبره تياس ظن بغير مثل غسل الرجلين يعني هل عند اذنه فيكفي الظن انه فعل الحمد لها او
اجماع ظن وهو ما نقله الامام كالصلاة بالمسبح صفه وجمعه كفي للمكلف كركوه عن عبادة
الاثر به ان يغلب لظنه انه قد اداه ولا يلزمه تيقن اداه ذلك كنية الوضوء وتريبيه وتسمية
والمضمضة وقراءة الصلاة والاعتدال ونحو ذلك **ومن الواجب العلم** وهو الذي طريق دليل
وجوبه قطعيا ما يجزى اذ اوضح بالظن وذلك في **ايضا** عند لان جملة ولا بد في هذه الاعمال

ان تكون ما اذا اعيدت **لا يومين** عود الشك فيها وذلك كانباعض الصلاة والعبادة
الحج لان كل طرف فيه بمنزلة ركعة كاملة والشوط كالركن والحج كالصلاة فكما لا يمتنع العباد
في جملة الصلاة لا يمتنع اليقين في جملة الحج قوله لا يومين عود الشك فيها احتراز من ابعاضها
عود الشك فيها وذلك نحو ان يشك في جملة اي ركعات الحج نحو ان يشك في الوقوف على
املا وهل هذه احكامه املا واما الوقت فيجعل بالظن او يشك في انفسه او في الزيادة
لا ابعاضه بل في املا فيجعل بالظن وان اخبره عدله لانه يعلم ببل العباد او شك
الاصرام فان هذا ابعاض اذا شك فيها الزمان فادتها ولم يكف الظن في ادائها **فصل**
والمسجد من التجرده هو سجدتان اتفاقا ووجه لان تبعاً للتسليم اما خرج فعلها فانه
انها مشروعتان بعد كل التسليم اي بعد تسليم الصلوات التسليمة جميعاً وحجتنا جارية
ثوبان لكل سجدتان بعد ان سلم وهذا انما ذهبنا اليه فرغ فلو على اليد خلف
الثانيتين والاضحية وسجد الامم قبل التسليم فانه لا يجتمع مع التسليم في تسليم واحدة
وتفهم صلاته وسجد له والامم بعد تسليمه فلو سجد بطلت صلاته لانه زيادة ركن عدا واما
العكس فيكون الامم بعد ركنها والمؤمن شافعياً او ناصرياً فانه يؤخر السجود حتى يسلم الامم
وسجد يسلم ويكون عزراً له في التأخير حيث هما مشروعتان بعد كل التسليم فغنى الامم
لها محذور واما الوقت فوقيتها وقت الصلاة وانما يسجد لها **حيث ذكر** سواء كان في ذلك
المصلي او قد انقضى وقتها بعد ان مضى وقت الصلاة لعل عليه السلام انه صلى العصر حياً
فعاذ الى الصلاة وسجد وحينئذ كوفاه بسجدها **اداء** اذا كان وقت الصلاة التي يجزئها
باتياً ولو في وقت الكراهة **او قضاء** وذلك حيث خرو وقت الصلاة المجبورة به سواء
في ذلك في خمس الصلوات صلاة العيدين لا جمعة ولا يحكي قضاء السجود الا ان تركه **فعله**
خروج الوقت **عند** اذا سلم العلم الى خروج الوقت لا اذا ترك سجدته او اجبره لا يجوز حتى خرو
الوقت فانه لا يلزمه قضاءها لانه واجب تلف فيه **وفروضها خمسة** الاول **النسبة**

اي لغير ان صلاته التي انقص لا تجزئ بركة او نقصان او فعل غير سجد فان كان مؤثماً غير
لاحق لزمنه نية الانتماء ويلزم الامم نية الامانة فيها ولو على جهة الاختلاف فان الفرد الموثم
صحت ادائه ليقضي تحت الانتماء بل يقع فيها انهما كالفرصة المستقلة بعد الخروج من الصلاة
والنية لا تكون الا للغيران عنه ان تركه المسنون عمداً فلو تركه عمد او نوى التهاون بجزءه انفاً
واما حب ترك المسنون سهواً فهو غير من نية التهاون كجبر ان فعل هذه الجزئية لغيره انفاً
والفرض الثاني الكبير للاهرام قاعدة معتد لا فلا تجزئ من قيام ولا تجزئ لهما نية وكفى
المؤمن ادراكه الامم ساجداً اذا تسجده كالركوع واذا سبق الامم سجده وحضر المأمون
السجدة الثانية ثم الاخر بعد تسليم امامه عن سجده لا قبل ان يسلم الامم **والفرض الثالث**
التجود وهو سجدتان انسان واما افروده هنا استغناء بقوله الاول وهو سجدتان **والفرض**
الرابع **الاعتدال** بين السجدين كان في الصلاة **والفرض الخامس** **التسليم** ونية الملكين بالتسليم
عليهما والاستقبال قاعدة معتد لا كان في الصلاة **وسننها ثلاثة** **تكبير** **التكبير** **وسننها**
كما ترى الصلاة **والثالث** **التشهد** قبل التسليم اي الشهادتان فقط وهو المذهب
على الموثم اذا انتهى امامه الى سجده **لله الامم** **اولاً** وان لم يسجد الامم حيث علم وجوبه
منه حيث الامم وكذا الواسع ولو انتهى قبل دخوله معه ولا يجب عليه ان يشأ الامم زلاته
عليه اذا غلبت طمأنينة سجود الامم فان انتهى الامم بعد خروجه الموثم في صلاة كوفى ذلك
اخلفه المسبوق فانه يلزمه التجرد على المذهب انقص حتى الكمال لا يقاس على هذه الوقيت
الامم بعد خروجه الموثم لعدم نساها اليه ان عزراً فوراً فاذا انتهى الامم ثم خليفته
الموثم الترتيب الاول فالاول ونوى بسجده جبراً من صلاة لما خففها من النفس من جهة امامه
ثم اذا فرغ من سجده امامه سجد **لنفسه** وهذه الترتيب عنه ناوجب فلو شرع
سجود نفسه ثم سجداً امامه لم يجز من سجده لنفسه وسجد ثم امامه فان امر لم يجز وكذا
ان سجده لنفسه ثم سجداً امامه بعد فراغه من سجده لنفسه اعاد سجده نفسه **فصل** **واما**

المؤمن ليس هو نفسه بعد سجوده ليس هو اعم من السهو **المخالف** ليس هو اما عند ان كان قسما
مخالفا فاما لو كان موافقا ليس هو اما عند فانه يكفي سجود واحد اتفاقا ذكره الفقيه حسن
ق لا يولانا عليه السلام وحكاية الاطاع كتابا والى نصيبه لان عموم الحجاء الهدية يقضي بعدم
الفرقة بين المتفق والمختلف فلهذا الشرا الى ضعف المسئلة يقولون قيل فالصحيح للمذهب
ما تقدم اتفاقا وهو انه يجب عليه السجود نفسه بعد سجوده ليس هو اما عند مطلقا سوى وان
سهو الاثم اعلا سواء سهاى الاثم قبل دخوله معه اعلا والمجدد بالتبقيتة لم يسجد الى
جنب الاثم ان امكن والا تسجد مكانه حيث اعمم الاثم وليس له ان يسجد لضعف الالعدم الامكان
فلا فعل الاثم ما يجب السجود من ذهبه ولم يسجد وجب على المؤمن حيث علم وجوبه على نفسه
اما عند فان كان من ذهبه ان ذلك لا يوجب السجود فالعبادة بمنزلة ما به **ولا يتعد**
للتعد السهو اي موجب فلو سهاى المصلي في صلاة من اراد الكفاه لكان ذلك كله سجدة وان عندنا
ولو اجنا شافلو سهاى في الظهر والعصر قد تم ايها شأ ويؤخذ من هذا انه يصح ان يصلي العصر
قبل جيران الظهر وحكم المسافر لو صلى مع الامم في الاولتين تغلاد وتعد وموجبه فيندب في
الاوليتين ويجب في الاخرتين لانها من ضد **الا** ان السجود قد يتعد ولعارض ذلك **للتعد**
استخلف بعضهم بعضا وسهاى كل واحد من المختلفين فانه يتعد السجود عليهم وعلى المؤمنين
بشرط ان يكون الاثم **سهو** قيل **الاستخلاف** ولا ترتيب ليس هو الاثم فاما لو سهاى بعد
كفلاهم سجود واحد **والتجود ليس هو** هو في النقل **نقل** وسواء صلى جماعة او فردا اذا سهاى
سهو يستدعي سجود السهو فانه ينوبه السجود ولا يجب **لاسهو** **لاسهو** ولا لعمده ايضا
اي اذا ترك شيئا من سنن سجود السهو لم يلزم سجود السهو لان السجود لا يؤدي الى التسليم
تعد عليه السجود او ما آله من تعود ولما كانت في السجود ما سجد انه مفردة بغيرها عليه السلام
وليس **سجوده** في غير وقت كراهة غير سجود الصلاة وله صفة واسباب اما صفة فمن
ان يكون **بنية** من الشاهد نوى بالنية الذي فعله له من شكر او استغفار او تلاوة ويكبر

سجوده **تكبيره** للافتتاح ولا بد ان يكون قاعدا **لا تسلم** ولا طائفة ولا تشهد ولا
اعند الله يقول في سجوده كما يقول في سجود الصلاة فانه صفة وانما اسبابه فلهذا لا بد
ولو سجد سجدة واحدة بنية الثلاثة الاسباب اجزاء كغسل الاسباب يكفي تيمم واحد للثلاث
السجدة واحدة **شكرا** لله تعالى على نعمته حدث وكذا الوراى فاجزائى سجدة لله تعالى عليه السلام
مكلا والمضرة فانه ثبت او ذكر نعم الله تعالى الخاصة عليه فاراد شكره فان السجود مشروع مستحب
عندنا **و** السبيل الثاني ان يذكر المكلف بنبأ اجترعه او ذنبا فاراد التبرع بالخير فانه
له السجود **استغفار** **ار** من ذلك الذنب يعرض للمغفرة بالسجود **و** السبيل الثالث **للتلاوة**
الحكمة **عشر** **ايد** **ولسماعها** وسواء سجد القاري على اذنه روى عنه صلى الله عليه وسلم انه سجد
يقول في سجوده اللهم لك تسجدت ذلك املت بك امنت سجد وجهي الذي خلقه وصوره وشم
سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك انت احسن الخالقين اللهم كتب لي بها اجرا واجعلها لي عنة
ذخرا وارض عني بها وزرا واقبلها مني كاقبلتها من عبدك واراد ويوفى سجود التلاوة بالآراء
من المجلس **الاستغفار** بما بعد اعراضا لانه متعلق بسببه فاذا فات سببه سقط فلو سمع وهو يركع
ثم توضع اليها لا يتم لم يعب تعرضا ولو خرج من المسجد او مجلس التلاوة او السماع ولا بد من السماع **لغض**
لاجله ولو من مضيق او صبي او كافرو كيفية السجود ان يسجد **وهو** على حالين احدهما ان يكون
المصلي حال السجود لا حاله السماع اي طاهر من اذى الاكبر والاصغر بالماء او التراب او على
احالة من عدمها ولو باسبب مصلاة طهران وهو مستقبل القبلة فلو كان محدثا محدثا اكبر
او اصغروا فعذر عليه التطهير **سجد** حاله احالة الثانية ان يكون في حاله سجود التلاوة
او الشكر غير **مضيق** صلاة **فرضا** ولو سجد في غير وقت فانه لا بد من ذلك في الصلاة ولم يأت
بالمسنون في سجود التلاوة فاما اذا كانت نافذة جاز السجود فيها وقصد في الصلاة ولم يأت
الناخير هي افرغ **الا** اذا عوضت التلاوة وهو في حال صلاة فرض سجدة التلاوة **بعد** **الافراغ** من
الفريضة لان اتمامه للفريضة لا بعد اعراضا **ولا تكرار** **للتكرار** اي اذا كررت التلاوة

فتكروا التجر غير مشروع عندنا فان تلا اية وشيخ اخر يفتي بالتجود لها كغير العبد
وانما منع التكرار للتكرار اذا كان في المجلس الذي تلي فيه اولاً واحداً اذا كررت في المجلس
مختلفة تكو التجر والاقرب ان العبرة بالمجلس من اداء التجر من مستمع وقاري وان المراد بالمجلس
الذي يبايع فيه كبر المتوسط في الفضاء والمحيط وهو ما عوته كيطان وان طالت
باب القضاء **في القضاء** يجب على من ترك احدى الصلوات الخمس المبرورة
وكلفه المنع ووقع سجود السهو او تركه ما لا تتم تلك الصلاة الاية من شرط او فرض الا
ان ذلك الشرط او الفرض لا يجب على من اخل به ان يقضى الا ان يكون مما لا تتم الصلاة الاية
قطعا اي لا دليل على ان الصلاة لا تتم الاية قطعي وذلك نحو ان يترك الوضوء ويصلي او ترك غسل
اعضاء الوضوء القطعية او ترك ركعة من الصلاة او سجدة فانه يجب على من اخل به ترك القضاء
سواء كان عالماً بوجوبه ام جاهلاً ام ناسياً وان علم ان العبادات تختلف فلهذا منعها عما
اداه ولا يجب قضاءه وهي صلاة اجبازة كسجدة منها ما يجب قضاؤه ولا يصح ادائه وهو
الحائض والنفساء ومنها ما يجب ادائه وقضاؤه وهو الحج الفاسد ومنها ما لا يجب ادائه
ولا قضاؤه وهي صلاة الحائض والنفساء المغمى عليه ومنها ما يجب ادائه مرتين وهي صلاة التيمم
اذا وجب المأكل الوقت ومنها ما يجب ادائه في وقت فان فات وجب قضاؤه غالباً وهي
الخمس على ما تقدم وتولنا غالباً احترازاً من المرنه فانه لا قضاء عليه وان وجب الاداء او تركه مالا
تم الصلاة الاية في هذا المذهب او منه هب من قلده ولو كان دليله ظاهراً فانه اذا اخل به
القضاء بالخطا ان يكون تركه في حاكم كونه **عالمياً** بان مذهبنا ان الصلاة لا تتم الاية
فاما لو تركه جاهلاً لم يلزمه القضاء سواء ترجم له بعد خروج الوقت او في الوقت او ناسياً
واسم النسيان عن خرو الوقت فلا اعادة عليه عند الربا عليه السلام اي لا قضاء له عليه
نعم وانما يجب القضاء على من ترك احدى الصلوات الخمس اذا تركها في حال التيقن عليه في الاداء
فاما اذا تركها قبل ان يتيقن عليه الاداء نحو ان تحيض المرأة قبل تيقن صلاة وقتها كما

وقت صلاة الظهر او العصر او المغرب او الفجر او اقره مع عدم التيقن فانه لا يلزمها قضاء تلك الصلاة
ونحو من عرض له اجنود او الاغمى في الوقت سبعة فانه لا يلزم قضاء ما بينه عنده تلك العذر العارض
وحده عدم التيقن ان ياتى بها كيف قبل الغروب يابح الوضوء وحسن ركعاً وبردتها تقضى الظهرية **وبعد**
ركعة تضاهيها وكذا اصابه الصلوات واحداً اذا كان فرضها التيمم فاذا بقي من الرباعية صلاتها
يبح الصلواتين قضيت الظهر وكذا اصابه الصلوات فان حاض آخر الليل ولم يبق ثلاث ركعات وكانت
قصرافاً فانها تقضى العشاء ومن نام عن صلاة او سهاى عن قضاها فليس عليه تعجيل قضاها في
الوقت الذي ذكره هاهنا ولا يجب فلو زال العذر نحو ان يبلغ الصبح يسلم الكافر ويؤمن المجنون والمغني عليه
ويقدر المريض على الأيمان برأسه وتطهر الحائض والنفساء وفي الوقت يقضى تسع الصلوات اذ ركعة
منها كاملة مع الوضوء والصلاة كاملة مع التيمم حسب هو فرضه وجبت تاديه الصلاة فان لم يقض
وجب عليه القضاء ولانه تركها في حال تيقن عليه في الاداء قوله **عالمياً** احترازاً من ظهورين طردوس
فالطرد الكافر والمرنه فانه لا قضاء عليها اذا اسلام من ان الصلاة متيقنة عليها فيكون العمل
للذين كفروا ان ينتموا يعفوا لهم ما قد سبق والعكس الذي يتم التيمم والكفارة من المرنه
بوجود الصلاة سواء اسلامه في دار الاسلام ام في دار الكفر فان هو لا لم يتيقن عليه الاداء وجب عليه القضاء
اما التيمم والتمسك بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او سهاى عنها فمعه عني تركها
اتامع العهد فان تركها مستحلاً كفروا ان كان غير مستحلاً فعليه القضاء واحداً ان كان في الليل
في القرآن في اتي في الاقرب الصلاة وانتم سكارى فلا تفقهوا ولا قضاؤه عليه وكذا
لو تركها بالركعة الحسية الضرر وجب القضاء **وهي صلاة العبد** تقضى في وقت حضوره وهو
ناسية فقط اي التي لم يعبد الى الزوال فلا تجوز قضاؤها يوم العيد نفسه ولا من بعد الزوال
في اليوم الثاني اي لا يصح ان تقضى في الوقت المذكور وكذا الوعد ان يوم العيد وفيه يقضى
لانسع الصلاة كاملة فحكمه حكم تاركها الى خرو الوقت المتيقن فيقضى وجهاً بقى الشك
فان صلاة العيد لا تصح باعادة نية مشروطه ولا شره الصلاة في يوم الشك اذ الأصل بقاء

الشهر ونه الغسل وتصير الجمعة رخصة بعد هاتين ولا تؤخر إذا كان الأيام الأربعة واثنا
يقضي في التحقيق تكبير يوم عرفته في إبراهيم التبريق فقط وجب لنا ان صلاة العبد تقضي
يوم نال العبد فلاح ذلك الا بطول بينهما عليه السلام قوله والاقرب ان لا يقضي في اليوم الثاني
الا في شروقها والشروط الثلاثة ولا يقضي صلاة العبد الا ان تركت لليل فقط
مخلوق التحية فانه ان ضحي في اليوم الاول بعد الزوال الجزاء لا قبله فلا يجوز له الحى انه اذا التمس
الصلاة فطن انه لو تركت الصلاة في اليوم الاول ثم انكفاه في اليوم الاول هو يوم الصلاة
فانه يجب قضاءها في ذلك الوقت المخصوص فاما لو تركت عند الدنيا ناول عذر لم يكن قضاءها
مستوعبا ويمكن في النية ان ينوي صلاة العبد تغني عن ذكر الاداء والقضاء ويقضي الفاتحة كما
فات فان فات وكان الواجب فيه ان يؤديه فقرأ قضاءه **فقرأ** ولو كان في حال قضاءه
مقبيا وهكذا الوفاة عليه صلاة جهرية واراد ان يقضيها في النهار فانه يقضيها **جهرًا** كما
فات وهكذا **عكسها** اي عكس القصر وجهره التمام والاسرار فلو فاتت عليه صلاة في
رابعية صار اقامته واراد ان يقضيها في التفرقة فها تمامًا واذا فاتت عليه ربه واراد قضاء
في الليل قضاها سرًا فيقضها كافات **وان تعجز اجبرها** او اجتهاد من قلده فانه
يرى البرية فانه توجب القصر وتقف على صلاة في ذلك التفرقة غير اجبرها وصار عليه
ان البرية ليس فاقصر واراد ان يقضي تلك الفاتحة فانه لا يقضيها على اجهاه الا ان لم
يقضيها على اجهاه يوم السفر فيقضي كعتين وهكذا على القول بان الاجتهاد الاول غير
الحكم وهو المذهب واما اذا تعجز اجبرها وهون الصلاة الى وجوبه فانه اراد ان
او نحو ذلك فانه يعمل بما بقي الاجتهاد الثاني لا بما مضى فاولا لعل الفارق ان حاله
يمكن فعله الا بانكره من الصلاة فانه يخرج منها ولو بعد التسليم على اليدين وما كان يمكن
فيه كنهه الصورة ونحوها فالاول بالاول والثاني بالثاني فلو ناسه وهو قوله
يجوز للجهل ارجو التورع الفاتحة ثم تعجز اجبرها الى انه لا يجب فانه يعمل بالاول
لا اذا فات عليه وهو على حاله لا يجب بعد القيام فانه لا يقضي من **تورع** لانها صفة كارهة

لعذر فاذا زال العذر زال الجواز فاذا اراد قضاءه **وقد امكنه القيام** وجب له
يقضيه قائمًا وكذا القراءة والاعتدال اذا كان لا يرى وجهها ثم تعجز اجبرها الى انها
يجب ان فانه يجب عليه القراءة والاعتدال **واما المعذور** عن القيام ونحوه فيقضي
كيف امكن فيصم ان يقضي في فوضه ما فانه في الصحة ولو قضاها **نافصًا** وكذا ان يقضي
بالتييم مع تعذر الوضوء ما فانه بالوضوء واذا زال عذره قبل خروجه من المقعد وهو
يعملها قائمًا او بالتييم فيجوز عليه الاعاكة فاما لو زال عذره بعد فراغه من الصلاة
عليه ولو كان الوقت باقيا اذ وقتها غير حقيقي **وفوه** ان يقضي **ح كل فرض فرضًا**
بمعنى انها الواجب عليه من تعجيل القضاء وان يصلي كل يوم خمس صلوات قضاء وواجب عليه
باني بهذه الخمس فترد على اوقات الفروض المؤداة بل ان شاء ونحوها كذا هو ان شاء وجب
بهاد تعذر في ساعات نهاره او ليله لكنه لو اقصا بحكم فرض فرضًا كان **الصلوة** عليه
لان ذلك حكم ولا يلزمه اكثر من خمسة لو خشي في الموت فان زادنا حسن فانه زاد على
الخمسة ونوى لليوم الثاني لم يسقط عنه من حق اليوم الثاني شيء **ولا يجب الترتيب** بين
الصلوات المؤداة والمقضية اذا اقصا ثم الفروض فرضًا بل يبدى آياتها ما يمكن
يستحب عنده تقديم الفاتحة اذا كان متوضيًا لفعله صلى الله عليه وسلم يوم كنهه عالم
يخشى فوت الكافرة وقت الاختيار ان كان فنه هبة التوقيت والاضطرار من مطلقا
فلو قدرها حشية نوت الكافرة لم يجزه **ولا يجب الترتيب ايضا** بين الصلوات **المقضية**
عندنا بل يبدى آياتها من شاء وحجتنا ان استوائها في وقت القضاء قوله صلى الله عليه وسلم
فوقها حين يذكرها **ولا يجب ايضا التعيين** عندنا **والامام** اي ويجب على الامام
على جهته **قتل** قاطع الصلاة **المستند** لقطعها غير عذر لا اياها هرا الناس ولا الصلاة الا
بعد استئذان فلو قتل الاستئذان غير اذن الامام احتمل ان لا يلزمه القود وهو
المذهب للتسليم عليه لترك العبادة في غير من الامام كما يجد قوله بعد استئذنه

أما بعد أن طلبت التوبة عن قطعها **ثلاثاً** أي ثلاثة أيام **فأبى** أن يتوب والواجب
الثلاث ولعله ويكره ثلاثاً بآو يقتل عنه خروجه وقت الاختيار يعني وقت الاضطراب
ورقت الاستتابة من حين تركه لا في رخصة ذلك لا يقتل الأثم آدم من يلبس تركه طهارة
أو صوماً إذا كان المفروض واجباً قطعياً أو مذهبه عالمياً أن تركه عبداً تتردأ وإنما يقتل
بعد الاستتابة كما مضى ما ألكوة واجبة لا يقتل لأجلها اتفاقاً بل يكره عليها **فصل** من
فانت عليه صلوات كثيرة فانه **يسرى** في ما كان **مكتسباً** لو نحوها من الرضا كالزكاة
والصوم والكفارة ونحوها يعني فيما لم يعلم عدده ونعني بالسرى أنه يقضي حتى يخلو
أنه قضائي بكلاً فانت عليه فاعلمت علمية الفوائت فيجب عليه أن يقضها حتى يتيقن
أنه قد استكملها لكن ذلك يستحب في الأثم على الزام ولا يقال إن الواجب القطعي يجب
العلم فيه لأننا نقول إن وجوب القضاء ظني غير قطعي بل يقطع بالنسبة مع الظن بشرط
الشك واليقين في التعليل إن يقال علم الظن لما عذر علم الظن **ومسرح** **فإن الله**
من فانت عليه صلاة والتسليم للصلوات الخمس هي فالذهب المنطوق بكثيرين ولا بد
ينوي بالاربع ما فانت عليه من الرباعية فإن كانت الفائت صلواتين في يوم واحد
قضاء كعتين وثلاثاً وأربعاً وأربعاً وإن تركه ثلاثاً زاد أربعاً والله وهذا هو
المراد بقوله **فإن الله** ويقنت **وثلاثاً** **ورباعية** لكنه في الرباعية
خاصة بجمهر في ركنية واحدة منها لرأته **وسرى** ركنية أخرى لأن الرباعية
تتردد بين الظهر والعصر والعشاء فإذا جهر في ركنية واحدة سرت في ركنية أخرى ففقدت الرباعية
من الجهر إن كانت الفائت العشاء ومن الأثر إن كان بعد العصر من الأثم
والأقرب سحر السهر للقطع بأحد صبيحين السجود ووجهاً أجهز حيث لم يتركه العكس
وإنما أوجبتنا سحر السهر بالنظر إلى اتفاقنا أوجبتنا عليه رباعية والآفة لنا فأن
بالرباعية فضلاً عن وجوب سحر السهر وحيث أنه الفائت من المكتسب واحدة فإذا كان

فرضه التيمم فيكفي للثلاث الصلوات تيمم واحد **ونذير قضاء** السنة **المؤكد** الثاني
للمكتوبة كونه سنة فجز في غير وقت كراهة لغيره صلى الله عليه وسلم وهو أنه قضى سنة
الغفر لما نام في الوردى يستحب لمن أيسر منه من القضاء كفارة كالصيام وذلك نصف
من أي وقت عن كل خمس صلوات لا تسب في ما دون الخمس ولو من أيام متفرقة وليست بكفارة
حقيقة كفارة الصوم فلا يجب الأضمار بها ويجوز صرفها في بني هاشم لأجل إخراجها
عن واجب يتعلق بالذمة بخلاف كفارة الصوم **باب**
وصلاة الجمعة واجبة على تكاملت شروطها اتفاقاً والمذهب أنها من فروع الأيمان
والأصل فيها من الكتب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا للذكر كونه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم من كان يومه من بانه واليوم الآخر
فعلية الجمعة وهي **تجب على كل مكلف** ولو أجهزها خاصة ويكون وقت الصلاة كالمستحب
الاجابة ولا يسقط شيء من الأجره أذهي من المستثناء حيث حركت العادة بخبرها
من الأجر آذو الأسقط من الأجرة بقدرها احترازاً من الصلوات الخمس فلا يجب عليها
ذلك المكلف **ذكر** فلا يجب على الأثم ولا على الكفائي لكن يستحب للجائز ذلك الشواهد فيه
فالم تجز الفسنة فيجر **حرف** فلا يتبعين على العبد وكذا المكاتب والمدبر والموقوف بغيره
الجمعة والظهر وليس لسيده منعه إلا أن الجماعة لا في جمعة من الجماعة في الأصل إلا أنه يكون
العبد وجوب الجماعة فليس لسيده منعه منها **سليم** فلا يصح من الكافر **صحيح** فلا يصح من الكافر
وعد المرض هو الذي يقدر بالوقوف عند الأثم وإن وجد ناله أجهزها خضعت حقها
كالعبد وكذا المقعد وإن وجد من يحمله وكذا الخائف على نفسه أو خاله أو غيرها خضعت حقها
السلم نحوه وأعدار الجماعة أعدارها عالم بخس تجب المسيرة قوله **نازل** أي واقفاً
تقيد على المسافر وأثر حقيقة النازل من وقف مقدار الوضوء والصلاة والخطبة
فلو وقف المسافر في مسطر من المسلمين وتكاملت الشروط في حال مسافره فيهم

وجبت عليهم وتجزأ المسافرة بعد دخول وقت الجمعة حال سماع النداء فلا يجوز له الخروج من المبلد ان يحضر النداء وقد خرج من المبلد ولا تغيب على النازل الا ان يكون نزوله في موضع **اقامتها** يعني المبلد ويلها وان لم يسمع النداء او لم يزل في موضع اقامتها بل خارجا عنه **ليسمع نداءها** تفصيلا بعد صعود الامم على المنبر وامكن الوصول اليها وادركها وانما اذا سمع النداء وهو لا يدرك الصلاة فلا يجب عليه المشي من ادراك الوقت فلو سمع النداء اول غير بلده واجمعه بتمام بلده لم يلزمه النذر فان كان موضع نزوله قريباً من مقام اجمعه يجب سماع النداء بصوت الصب لا بوجدها في الزمنة اجمعه والاداء بالنداء هو الثاني الذي كان يفعل من يري رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجمع خرج وحل على المنبر فانه حينئذ يردد بين يديه وهو مستمع الى الان وهم القريب القريب التي حال بينها وبين محل اجمعه حائل من سمع النداء امكن سماع النداء ولو اذ ذلك كما يراى لسموعه فانه يحل عليه حضور الان العبرة بالمسافة التي يسمع اليها النداء **وتجوز صندهم** اي اذا اصلاها صند هو لا الاربع فانه تجوزهم من الطهر والمراد بالصند الموضع لهم وهم الناس والعبد المرفق والاعي المقعد والمساخر **وتجوز صلاة اجمعه** **بالحكم** اي هو لا الاربع يعني لو لم يحضر من الجماعة في صلاة اجمعه الا من هو معه ورعاها كما لم يدرك في بعض اجزائها فان كانوا قد صلوا ظهر واجامعة لم يسمع بهم اجمعه لانها يكون كالتفريق في حقهم وان صلوا الطهر فزاد في حقهم اذ انوار فضل الظاهر قوله **غالبها** احتراز من الصبيان ونحوهم المجانين وناسد الصلاة ومن النساء اذ لم يكن معهن ذكر غير الامم فانه لا تجزئ من ولا تجزئ من دخلوا ولو كان الامم ذكر **اوسرطها** خمسة وهي شروط في الصحة والوجوب الاول الوقت ودقتها وقت اختيار الظاهر ويكره السجدة والاربع من سجد بعد النداء او في وقت السجدة كما ذكره في السجدة وهو في التحقيق داخل في وقت الاختيار وان جعلناه من وقت السجدة لانه المنفردة بالذكور فلو على ظن الامم انه قد خرج وقت اجمعه وظهور العصر ولو لم يكن غلب على ظنهم انه لم يخرج وقت العصر فانه يلزمهم ان يستخفوا حيث فهم من يصح له الاختلاف فيكون جهم والامم يسمع ظنهم والامم يسمع

5

فلا يرون لان شرطها الجماعة في كل الركعتين والاحيد وان يصح له الاختلاف في غيرها فظهر ان الامم عن الامم الاول لان اجمعه لا تصح خلف من يصلي ظهراً او جوباً **الشروط الثاني وجوده** **عاده** وهو شرط في الصحة والوجوب حجة اهل البيت عليهم السلام في شرط الامم في اجمعه قوله عليه السلام عليه السلام اربعة الى الولاية وروى الى الامم اجمعه الحنفية والصنفين لا يكفي وجود الامم بل لا بد من وجوده وهو صحيح من العطل التي لا يصح الامم حقها ومطلوبها ان يكون امراً او مستقلاً لكنه **غيرها** **بوس** يعني انه يجب من ذلك ولم يجعل اليقين من ارتفاع اهلها وجبت اقامة اجمعه وتجوز توليد وغيرها مع عدم التمكن من اخذ الولاية بعد دخول الوقت وحقيقة اليقين عليه الظن بما يحصل من الامارات المتضمنة لذلك ويعرف بالامر من جهة تغلب الامر وقوة شوكته وعدم العبرة بالاياس اهل النظر الصحيح من التمسك بالاياس المأمور وغيره في العليل من جهة اهل الخبرة حصل الاياس بطلت لانيه فاذا قام امم بعد حضور الامم من الاول في زل العرضان كان اطلاق من الاسرافانه لا يلزمه الثاني تسليم الامر للاداء قبله لانه يتجمله اعباء الارضات افضل هذه الحق عندنا ولا يكفي وجود الامم بل لا بد من وجوده من **قوله** اي اخذ الولاية منه على اقامة اجمعه ان امكن الطلب والاصلية عالم يورد في التماس اهلها الاضغ في حق الامم وقت الطلب بعد زوال الحاجة اذ لم يعين الامم لها قضياً مستمراً وانما تطلب الولاية اذا كانت اقامتها في جهته **ولا** وهي اجمعة التي تغذ فيها او امره الا ان لا يمكن من اخذ الولاية بعد حضور اجمعه فانها تقع ويجب في غير توليد عندنا قوله **والاعتناء والسيد في غيرها** اي لاتبية لقيم اجمعه من احد الطرفين اما التولية الامم في اجمعة التي تغذ فيها او امره ولو كان الامم حاضراً في موضع اقامتها او انه اعزاد اليه **ومعنى الاعتناء** هو ان يكون ممن يقول باجمعه ووجوب اتباعه واستئثار امره ولو لم يسل ولا يملك المولية في بلده الا اعزاد ولو امكنه **الشروط الثالث حضور جماعة** **مقتصرها** **وطوائفها** اجماعه وخليفها ولا يشترط ان يكون خطيب غير الامم بل يكفي ان يكون واحداً ولا بد ان يكون من يعقدون احامدة الامم الاظم كاشاً في الصلاة والامم لقيم ولا بد ان يكون هؤلاء السكاة

78

ممن تجزى الجعة من الظهر ولو كانت خضف خضف فيجب ان يكونوا عبيدا لهم او رجلا او امرا
او نحو ذلك كما مر **و** الشرط الرابع **مسجد** تقام فيه وهذه الاربعه شروط في الوجوب والفتحة
فلو عدم واحد لها لم تجزى ولا تجزى في المكان وهو المسجد شرط فيها وانما المستوطن في الوجوب اما
الاجزأ او تجزى عند المصالحى ولو لم يجد مستبلا فيستل مسجد الى اذ اذ جعة المستوطن حصل وجوب
الاجعة ولكنها لا تجزى الا في مسجد يستل مسجد الصلوة الجمعة يستل مسجد كما كان يفعل
عليه السلام اي بشرط ان يكون ذلك المسجد في مكان **مستوطن** للمسلمين او في بلدة فلا تجزى في غير
مسجد ولا في مسجد في غير وطن ومهما وجد الوطن وجب بسبل مسجد كما كان يفعل الامم الربانية عليهم
والمصرا كما جع غير شرط فيها عند المحدثين وهو المذهب في الفرق بين كونه عصر او قرية او املا
اي من الاول ولو واحد **و** الشرط الخامس ان تقع **خطبتان** في وقتها والآخر للجمعة فيها على ذلك
انها تقع بالفارسية فلو وقف خارج المسجد الا انما فلا تجزى كما لا تجزى الصلوة وكذا الواك
من مسجد اخر فانها لا تجزى الا اذا كان بينه وبين مسجد الخطبة دون القامة كالصلوة في خطبتين
مسجد او مسجد من مقدار بين بينهما دون قامة ولو وقعت الخطبة في مسجد والصلوة في مسجد لم
تجزى خطبتين **قيل** اي قبل الصلوة فلو صلى ثم خطب لم تقع الصلوة ولا الخطبة فيعيد هاهنا ولو سرائر
فيها اجزى في الوقت فاذا شرع الخطيب بالخطبة قبل الزوال لم تقع الا ان باقى بالقدرة الواجب فيها
بعد الزوال اجزاه ونجيب الغيبة للخطبة تكفى ارادة الصلوة ولا يقع الخطبة الا مع حضور عدد **ها** في القد
الواجب من الخطبتين ولا بد ان يكونوا **متظاهرين** بالمال او بالقيم بالتراب للعدو او بالمال
عدوها اذ لا فرق بين الجمعة وترا الصلوات من احدث من العدد بعد شماع القد الواجب من
توضا او صلى جمعة وقد انعقدت فلو سمر قبل التظلم ثم ظهر والصلوة لم يقع بها غدا من شرط
الخطبتين ان يقع من رجل فلا يصح ان من امرائه ولا حتى **عدا** فلا تجزى خطبة الفارسى ولا
مختل العداء **متظلم** من احد الاكبر والاصغر اما بالمال او بالتراب للعدو ولو كان لا يصلى بهم
بنو ضيعة والعدو ونحو ذلك فلا يقع من المحدث وتقع من المظهر ولو ليس هو باحتياج اولى به

نجاسة طهارته ولا يشترط ستر النجاسة الا ان يكون كسفا قد خان عد الذل لانها ليست بالصلوة
من كل وجه فاما الواجب في الجعة عليه ليس بغيره في الخطبة خطبتين لعدم عد الله في الخطبة
منكره التمكن من الانكار شيئا من شرط لم يقع كالصلوة ولا بد ان يقع من **مسجد** للفتحة
مواجهتها لهم فلو كانت مستندرا لهم مواجهتها للفتحة حال الخطبتين لم يقع ايا المستوطنين
ان يستقبل الصلوة من شفعه بهم كجعة وتجزى باقى المستعدين ولو لم يواجهوا الصلوة ولا بد من
مواجهته للعدد الواجب في خطبتين **اشتملت** الى اشتملت كل واحدة منها على امرين
ذكرها **ولو** كان لفظها **بالفارسية** او سائر اللغات الجمية لم يضر حتى ولو كانا واجعا
لا يفهمون الفارسية او غيرها والاصح ان لا يخطب الا بالالفهم الناس فان كان معقدا في
اللغة غير لغته وقع ولو اقرع من الخطيب بعض الصفوف لم يجزى عادة كغيره من الامة والفضل لا يرفع
عليه السلام ذينك الامرين الذي لا بد منهما في كل واحدة من الخطبتين بقوله **اشتملتا على حمد الله**
وهذا الحد الامر **و** الثاني **الصلوة على النبي وعلى الله** صلى الله عليه واله وسلم فلا بد من هذين
الامرين في كل واحدة من الخطبتين **وجوبا** فيها وقعت عليه في الاخير القد الواجب لقوله صلى الله
وله وسلم فلا بد من عليه فحينئذ تنعقد بهما الصلوة وان نقص لم تنعقد في الايام على السلام
ولا يجب اكثر من ذلك فلو خطب الخطيب في المسجد الخطبة فوضع ثم اراد ان يصلى في موضع اخر
قد خطبوا ولم يسمع خطبتهم فظاهر المذهب الصلوة ولا يشترط الترتيب بين الحمد والصلوة ولا بين الحمد
ولو حدثت على من قوله وعلى الله **ونذبت** في الخطبة الاولى شيئا منها **الوعظ** وقراءة
سورة من القرآن من الفصل او ثلاث ايات فصاعدا **ونذبت** في الخطبة الثانية الدعاء
للامم **اذا صرحا** وذلك حيث يقع امره فلا تجزى بقعة **او كناية** وذلك حيث لا يقع امره
ونجى العقوبة بالصرح ثم يدعو **المسلمين** بعد دعائه للامم فلو قدر المسلمين على الايام ثم
وكلمه وسبح الدعاء بطن الكفا لقوله صلى الله عليه وسلم لا بأسوا الله بيطون الكفا **ونذبت**
فيها جميعا او بعضها **الصلى** من خطيب حال شكها فلو خطب بعد اجازة عنه ذكره تنزيها

مع الفصل بين الخطبتين مضمومة يسكنه **و منها الفصل بين الخطبتين لقعود يقعد**
بينهما فليلا قد ر سورة الاطلس والتكثير ليقولها المستمعون كذا كذا **الفصل في**
بين الخطبتين وهي كالقعود واذا اختلفت في الامام المستمعين كان الامام حاكما ومنها
انها اذا كانت ثمرة من كثرة نذب **لر ان لا يبعدى المذموم** لان منبره صلى الله عليه وآله
كان ثلاث درج واما زاد مردان بن الحكم ستة درج في ايام معاوية ولها سبب في
قوله **الا لبعده ساج** يعني اذ اكثر الناس حتى بحد بعضهم حسن الخطيب ان يرتفع على المنبر
المراقى لا يسمعون في اعلى النعم والاقرب انه ان يرتفع اعلاها القصد **السمع** ان
بدونه **وهنا الاعتماد على سيف** ونحوه من عسا او عكاز او قوس او غيره في رقبته
بالسيف ونحوه لانهم في الظلم والوجع في الاعتماد ان لا يغفل برة عن الجيب فيكون
لجأه ويكون السيف في اليد اليسرى واليمين على المنبر **وهنا التسليم على الناس**
التي هي يجب عليها الرد ويكفي واحد منهم لانه فرض كفاية والمذموم **قبل الاذان** قبل
قعوده لا ينتظر روافع المؤذن فلو خطب ثم اذن فانه مطلقا سواء كان عمدا او سهوا
لان لم يبعد ذلك في الارهاق من شروط الخطبة **ومن المندوبات فعل المأثور وهو قعود**
في الارض عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنديه وهو ثلاث انواع الاول ينكب فخذه **قبلها**
اي قبل الخطبتين في ذلك امرها الناس الخطيب بعد النظر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من خطب
وليس احسن الباب ثم اني الى الجمعة ولم يبلغ ولم يفرق بين اثنين غفر الله له فابن الجمعة الى
الجمعة ومنها مجيها من الامم وغيره ايجلا مرة بعد مرة يعني جبهه جبهه وخافيا
انضا ومنها ان الخطيب يقيم صلاة ركعتين قبل صعود المنبر كذا اعلم الخطيب ومنها انه
صعود المنبر يقف بكل رجليه وقصر يده كراسته تعالى لو كان يقول على عهد السلام بسلم الله
السلام على محمد وعلى آله السلام ارفع درجتها عند كذا بالكرم الاكرمين **والنوع الثاني ينكب**
بعد اي بعد الخطبتين وهو امر ان احدهما ان ينزل في حال اقامة المؤذن وان يصلي بعد الصلاة

8
ركعتين وكذا المأثور وقد لقن من هذه لان سنة الظهور سقطت لسقوط الظهور في هذه
اليوم والسنة تابعة له ولا يثبت لانه لا سنة للجمعة اذ لا دليل وانما كان على من عليه ولا يعلم
ينطوع بركعتين بعد الجمعة مرة باري وهو لا يقتضي بانها سنة كان الركعتين قبل الصلاة
التي ان كان نقرأ في الركعة الاولى بسورة الجمعة او سبح من الثانية المنافقين او التي تليها
يقرا اجرا او يخير ان يقرأ غير هذه السورة **والنوع الثاني ينكب بفخذه في جملة اليوم** وهو
المنظية الفاخرة من الثياب وكل الطيب من الطعام والترقية على النفوس والآداب والآداب
والارقاء والبهائم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم تقربوا الى الله بالكوامل اليها ثم ومنها ان التوا
امرنا بازالة النجس من الثياب والارقاء والكسوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقراءة سورة
يؤمن بركعة لوليتها **والنوع الثالث** الذي رواه ابن عسلة عن ابي بكر بن ابي عمير عن ابي هريرة
منه وبانما رواه زرارة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم **الكلام** على الكلام الذي لا يجوز له ان يقرأ في الصلاة
او تنصبت العاطس وانما يحرم **حاله** اي حال الخطبتين لا ينهاه وسواء كان الكلام في الصلاة
سما ع الخطبة ام لا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم لا جمعة تكلم ولا فرق عندنا بين التثنية
وغيره لعموم الحديث فائدة اذا اذن الامام حال الخطبة جاز له ان يقول لم تكلم كالخطبة حالها
كالخطبة بينهما وتكره الصلاة حال الخطبة كراهة حضر عندها ويجب الخروج ما دخل فيه من صلاة
او نقل قصدا او عن ذنوب فان استوفى ولم يخرج منها لم يضر ولو حضره الجمعة وهو في ان
الخطيب **واحد** وهو فيها اي قبل الفراق **استوفى** حيث لم يكن قد انى بالقدر الواجب
فاما لو كان قد انى بالقدر الواجب فلا استئناف حيث تستأنف لم يجز البناء على
فائدة فعل وهذا حيث يكون الخطيب غير الامام الاظم فاما اذا كان الخطيب هو الامام
الذي مات حال الخطبة بطلت له لم يكن قد انى بالقدر الواجب سباني اما اذا احدث الخطيب
بعد الفراق من الخطبتين جاز له الاحتفاظ للصلاة وقد صحت الخطبة ولا يخلط الامر **والنوع**
النواجب الجزئية من الخطبة ولو قد رآه في اليومين الاختلاف عند حشنة فون الوقت **عوار**
ان يصلي غيره اي غير الخطبة بان لا يغير عن حيث كان ما ذكرنا بالاختلاف او يكون

ولا ينبغي بحضرة فعلها ولم تكن من أخذ الولاية أو للعدو من لم يسمع قرائن
 الأمم ليعرفه ونسب القرائن إلى قبل التسليم فيصير قوله ونسب قبل قرائنها
 شرط فيقيم ظهراً **فصل في اختلاف قرائنها** أي اختلاف قبل الفراغ من الصلاة
 وهو التسليم على اليسار **شرط** من الشروط الخمسة المتقدمة ولم يتمكن أصلاً من قرائنها
 ذلك الشرط أتم أن يكون هو الأتم الأعظم بأن مات أو فسق أو ارتد أو نحو ذلك كالجواز أو كعدمه
 والبصر والسمع أو غيره ذلك نحو أن يخرج وقتها أو يخرج العدد المعتبر بوقت واحد أو نحو ذلك أن كان المختل
 هو الأتم لم يضر ذلك حيث قد اتوا بالعدو للجب من خطبتين بزمانهم في الجملة ولا خلاف فيه وإن كان
 المختل شرطاً غير الأتم ولم يدرك **اللازم من أي الخطبة قد رايته** ولو صغيرة كقوله
 تعالى ثم انظروا إلى قولنا قد في مدتها من أن لا تكون **مستظاهرة** أو يعجز عنه ثم الاستقبال إذا
 اتفق أي هذين الأمرين **امتتظرا** عندنا ولو كان المختل وقد دخلوا في الصلاة وأنزلوا
 مثلاً ثم انجز العدد أو خرج الوقت ففرض ما بها جماعة من يؤمهم فمتما لها ظهراً أي ما على قائه
 وكذا الجماعة ومصلحها إذا جاء وقد فرغت الخطبة الثانية دخل مع الجماعة مؤتماً بأمامهم أو
 صلاة الظهر ثم يتبعه تسليم الأتم وإذا سمع قرائن الأتم كان مختلاً عنه فلا يقرأ أن لم يسمع قرائن
 لنفسه إلا أن فرضه السور وما إذا أدركها لا يقرأ بقراءة من الخطبة ما يعتاد مثله من الخطبة
 الدعاء أو فقد أدركها بجمعة فصلى بجمعة فان بطلت أو تواتر ظهراً فإن كان الأتم معيماً والمؤمن معيماً
 لزوم المؤمن أن يسلم ويستأنف الفريضة مؤتماً لأنه يعتبر بالانتهى وإن كان الأتم معيماً أو وحده حصل
 حال الشبهة أي بركعة واحدة حيث لم يقرأها فلا يفتيها إلى نية الظهر بل يكفي البناء على نية الأتم
 في الصلاة فلو كانت بالتميم وانت ظهراً فإنها تبطل بوجوب تأخير الصلاة وحيث هو بالوضوء فلا يخرج
 بالقرآن جهراً بل يقرأ لنفسه سرّاً ويسجد للركعة الأولى فلو صلى المسافر في جماعة
 ثم دخل وقت العصر بين المحدثين الأخيرين فالقياس أن يخرجوا ويعيدون الصلاة ظهراً لأنهم تركوا
 الواجب من الأتم وهذا **والظاهر هو الأصل** والجمعة عند الوقت لم يوجب جمعة غيرها
 وهو الذي

وهو الذي فرض ليلة الأتم أو لم يجمع على التسليم والظاهر أن الأتم لا يجزئ في الأتم من الأول والثاني
 الأول لو صلى المحدث والظاهر قبل أن يجمع الأتم ثم زال عذره وقاعة الجمعة فالظاهر أن الأتم لا يجزئ
 جمعة لأن الأصل الظاهر الفريضة الثاني لو صلى المحدث من ليس بجمعة ومن كان في الأصل المحدث
 المذهب عنده من قرائن الأتم لا يقرأها المحدث لم يجزه الظاهر لعدم العذر وتجب عليه جمعة (وهو أن عليه السلام) وهو
 الأقرب عنده والفريضة الثالثة لو أنك غلبت على الجماعة بأمر يختلف فيه وقد خرج وقت اختيار المحدث
 فالمدح بجمعة ظهر الجعل للظاهر أصلاً وإن كان إذا بان اختلافها في وقتها فإنه يلزم ما عادت بها جمعة
 الفريضة الرابع لو أنك غلبت على الجماعة في وقتها على طهر أو غير طهر أي في وقت الجمعة فالمدح بجمعة لا يجزئ في الأتم إلا
 الظاهر هو الأصل **والمعتبر الاجتماع** الخطبة وهو كضرورة الأتم أن يكون الاجتماع بكتبة يدين
 المسجد ولا يلزم تسوية الصفوف إذ ليست كالصلاة من كونه واحد إذا حضر فليكتبه الاجتماع وإن لم
 يسمع ذلك إذا **لا الاجتماع** يعني فإنه ليس بشرط بل إذا حضر في قراءته منها فصاعداً الجماعات
 ولو كانت أصح لا يجمع أو قد تعد بغيره من الخطبة فليجزيه ولو لم يقرأ في الأتم لا يقرأ في الجماعة
ليس جازماً لمن قد حضر الخطبة أو سمع قرائنها **نحوها** أي لا يجوز المسافرة ولا الأضراف للجمعة بعد
 حضور الخطبة لا قبله فيجوز **إلا المحدثين** الذين تقدم ذكرهم فإنه يجوز لهم الأضراف بعد
 ولا يؤخذ من هذا المفهوم أن من لم يحضر الجمعة جازاً التوكيد ولو لم يكن عذراً إذ قد تقدم على الباب
 ذكر من يجب عليه الجمعة ومن لا يجب عليه ما عدا ذلك من غير جواز الأضراف ولو أعزهم العدد
 ظهر ما لم يدخلوا في الصلاة **غالباً** احتراز من المحدث الذي لا يتضرر بالوقوف ذكر الأتم المحدث
 يتضرر أو ممن عذره المظهر فقط فإنه لا يجوز لهم الأضراف بجمعة حضورهم لو جاز لهم تركها قبل حضور
ومنى أقيم جمعتان في بلد ولعله كبير أو ليس وبين جمعيتين **دون المبل** فإن لم يعلم **تقدر**
أحد بل على وقوعها في حالة واحدة لو التمس الحال **أعيدت** الجمعة ويوم بعضهم بعضاً فإن
 في أحدهما الأتم الأتم ووقع في حالة واحدة جمعة في يوم الأتم الأتم ومهما كانت المسافة
 المبل بين المسجدين فالمدح بجمعة الأتم ولا يجوز جمعتان مطلقاً العذر ولو لم يقرأ في وقتها

ام لا داخل البلد يعني ام اعد هاتي البلد والاخرى خارج البلد فلا بد ان يكون بينهما ميل
فما عدا ذلك ان يكون كل منهما خارج عن المبل ولكن العبرة بالحرف صغيرا كجاءت فلو كان
المسجد الذي اقيمت فيه احد الجنتين بعضه داخل البلد وبعضه خارج عن المبل فان دخل
المبل فصلاته باطله ومن كان خارج المبل فصلاته صحيحة ان كان الامم معهم وان كان اخلا
في المبل بطلت صلاتهم جميعا **فان علم نية واحد هاد لم يتيسر للتقدم اعادة الاخره ظاهرا**
لا ان صلاتهم غرضية ولو فهم الامم الاظم فان التيسر الى التيسر المتقدرون بالمستغني
بعد ان علم ان اعدا الفرضين متماثر في جميعا اي اعادة احدهما ظاهرا بنية ضرورية لا اعادة
جميعه ولا ولو لم يضر بعضهم بعضا ولا ياتهم غيرهم الا انه يرد انهم لم يضر الصلواتين بان يكونوا في
صوت ومن غنية التحويلات في كل وقتية اتمها الرتبة جميعا شخص غيرهم ويعتبر التقدم بالسبق
يعني الفراغ من القدر الرابع من التجهيز لا بالصلوة **وتصير صلاة الجمعة بعد حضورها**
صلاة العيد في خطبتيها رخصة اي اذا كان يوم العيد يوم الجمعة فاقبض صلاة العيد في
فان وجوب صلاة الجمعة سقط عن حضر صلاة العيد لا الظاهر فلا يقط لأنه معلوم من الدين
ضرورة وهذا الصريح بان الجمعة لا تصير رخصة الا بعد الاجل يصل العيد جماعة الخطيبين
ظاهرا او لا لكن رخصة الامم حضر صلاة العيد الخطيبين وانما تصير رخصة **لغير الامم** اي
الامم فتعين عليه ولذا ان يأمرون بجمع الجمعة ولو لم يجمعوا اذا كان في صلاة العيد خطيبان
وقوله **ولا انه** يعني من هذا ان البلد والامم يعني اسم الصلاة ان يجتمعهم ويجب عليهم وانما
عن اجد حضور رضاءها لا بل الارهاق فانه يتعين وان اجمع من غيرهم ولو ممن هم
واجبة عليه كالامم على السلام وهذا ان التحقيق يزول الى انها بعد ضرورة العبد فرض كفاية
لحصول كل شرط فرض الكفاية في ذلك البلد من حيث كان قد حضر صلاة العيد فاذا قام بالجمعة
الواجبة بين عند الجمعة لا يات مع مقبها منهم او من غيرهم سقطت غرضية التي ضرر في صلاة العيد
هذا تحقيق من ههنا **وانفق صلوات في وقت واحد** فرض غير صلاة الجمعة وفرض كفاية

كصلاة الجنازة وسنة صلاة الكسوف وسنة صلاة الاستسقاء **قد مر ما يخص قوته من هذا اذا كان**
مما يخص قوته وكان آتيا من فوات الباقيات ثم اذا لم يكن فيمن ما يخص قوته كانت كالأحاد
منه يخص قوته فانها فانها في حالها انما هي بقية الفرض على المحذور وهو باق فيكون
على المستحب بان انفق فرضه في سنة أو باجته كصلاة نفسه صلاة الجنازة ولو تعينت عليه ولا
بين صلاة العيد وسائر الصلوات الخمس فلو قدم ما لا يخبر نفسه كان بقية الجنازة على صلاة نفسه
اجنازة لأنه لم يكن صلى في وقتها فان اجمع على فرضه في وقت الوضوء وتعين عليه بغيره في وقت
السبحان قدم الوضوء فان لم يكن على الميت الموضع الوضوء او اللعان والافاضة الوضوء وجوبا لأنه يخص
بقوته واسد اعلم **باب وصلاة التجر** الاصل في هذا الكتاب والسنة **باب**
اما الكتاب فقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة والاحتياج بهذه الآية وان كان
رفع اجنازة فقط فقد بين انه ليس من السنة وجوب القصص وانما السنة قوله صلى الله عليه وسلم ان
وضع عن المسافر نصف الصلاة وروى سطر الصلاة وانما فعله فذلك انه صلى عليه السلام انما كان
عمر يومه متردد في السفر وكانت يقصر الصلاة ويقول انما ابا اهل مكة فانا قوم مسفر وانما الاجماع
في ذلك على الجملة في الامم على السلام وقد ثبت حكم القصر عنه باقونا **ويجب قصر الراعي** يعني الاداء
لا المندوة والقضاء **الى التيسر** فقوله الراعي قصره من المغرب والفرقة لا قصره من الجاهل
الى التيسر يتيان بعد ما يصل في السفر وهذا القصر من ان لا يكون يومه ان كان اربعا فتقص الى ان
وليس كذلك عند اهل البلد بل في غايته فرضت الصلاة **على** يعني في حضر وغرفة وقت في السفر
فما كسروا عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم كسروا قصر كعتاه وعن عمر بن الخطاب
الجمعة ركعتاه غير قصر على لسان نبيكم وانما المراد ان يجزي القصر على التيسر لا يراى عليه كعتاه
على الجواز الذي عني في عبارات اهل المذهب ثم يتبين عليه السلام ضرورة القصر عند ادائه في السفر
يجب القصر **على من تعدي جبل البلد** او بلدة فاقبض قبل التيسر فلا يصح القصر من اداء السفر حتى يخرج من
بلده **وهذا** هو الشرط الاول فلو غر على ذلك المسافة غر منه على مسافة كذا لم يقصر ولو كذا الا ان

في موضع سنة او اكثر على ان يخرج في كل عشرة ايام الى موضع خارج من ميل البلد لزيارة رحله او
لقضاء حوائج من سوق او غيره وخرج طبق عزمه فلا يزال يقصر لانه لم يخرج في عشرة ايام متصلة
فان لم يخرج فلا يقصر الامر الرابع فما يصير به فيما رفض السفر قوله **ولو** عرض له الغرض على الاقامة
بعد دخول في الصلاة **وقد نوى القصر** فانه يترها اربعاً ويبقى على ما قد فعل فان كان ما لم يكن
فبطل الوقت المسافر في الايام ويصل بعده الاخرين فان عجز الصلوات لغيره وجب له الاقامة
ولا يصح العكس من هذه الصورة وهو ان يدخل في الصلاة تماماً بعد ان نوى الاقامة ثم عرض له
بعد الدخول العزم على السفر في ركعة الاقامة فانه لا تأثير لنية ههنا فلا يقصر بل يبقى على ما قد نوى
اولاً لانه لا بد من الخروج من البلد في عشرة ايام فاحتمل البريد غالباً احترازاً عما لو عرض له السفر في
الصلاة وهو في غير فسارت به حتى غرقت في الميل وهو في الصلاة فانه يقصر وهكذا في نوى
التمام باهلاً فانه يقصر على كعبين فان كان قد صلى ثلاثاً اقتصر على السلاوة وسلم ولا تكون الثانية
كزيادة السابعة ولا كالنافلة بل تكون كالفرصة لانه ان جهل حاله وهو لم يقصر عليه ايضا فانه يصح
الانتمام به فيها ويختلف حكم الحائض والصبي المجنون لو خرجوا الى جهة البريد ثم لما توسطوا الى
الحائض بلغ الصبي وعقل المجنون فاما الحائض فتقصر لانها عازمة على سفر البرية وتبطل حجتها
الصبي ولو عجز ذلك المجنون فبطلت صلاتهما لانه لا حائض بينهما قوله **ولو** دخله او تردد هل يخرج
منه قبل مضي العشرة الايام او بعد فانه يقصر الى شهر سواء كان شتمى غرضه المزمع درام لا
وهو الذي اختاره عليه السلام وائتمده في الارهاق لان قوله او لو تردد عطف على قوله غالباً انما
لو تردد في الابواب المجاوزة قصر بالاتفاق ومن قصر الى الهم او غيره لقضاء حاجة من
منه تقضى فله ان يسأل ليم تقضى حتى يعجز كسبه والاول ان يعجز فانه **فصل** **واذا**
المسافر الى المسافة تقضى القصر في قاصراً ثم **الكسوف** له يعلم او خبره بعد الجوع **فصل**
التمام وقد قصر وهو ان يكسوف فاما المندبرين انهم دون بريد فاذا علم ذلك او اخرجه به عدل
العتلاء **تاما** **سواء** كان الوقت باقياً ام قد خرج لكنه اذا خرج الوقت لم يقصر في قضاء هذه اذا

كان سفره من دار الوطن الى دار الاقامة فيعيد في الوقت فقط لان فيه خلاف لا الوطن او
البيتين مقتضى التمام فلا يقصر لان الظن لا ينقض الظن وهذا احكم بعد الفراغ لا قبل الفراغ من الصلاة
التي هو فيها وكذا المستقبله فيصلي بالظن الثاني يعني تماماً قوله **لا العكس** وهو حيز ظن ان
المسافة دون بريد فيصلي تماماً ثم انكسافها بريد فانه لا يعيد قاصراً **الا** اذا انكسف في كسوف
الوقت وقد بقي منه ما يتسع للأعادة فانه يعيد قاصراً اذا خرج الوقت فلا قضاء ولا عمل
اختلف في ان القصر قصر **ومن قصر** الصلاة عند خروجه من ميل وطنه او اقامته بريد المسافة
بريد ثم انه بعد الفراغ من الصلاة **رفض السفر** لم يعيد ما قد فعل **ومن تردد في البرية** ثم انكسف
ولم يقصر والفرق بين هذه الصورة وبين من ظن ان المسافة بريد يقصر ثم انكسف انها دون بريد
حيث قصر ثم رفض السفر قصر وقد قصر بريد القصر وهو الغرض على البريد فيصلي صلاة بخلاف من
المسافة بريداً فانكسف لم يقصر في عزمه متعلق بدون البريد في نفس الامر فلزم منه الاعادة تماماً
رفض بعد مجاوزة البريد فلا حكم لرفضه عالم بنو الاقامة ويعلم من قوله بعد الفراغ من الصلاة انه
اذا رفضه لم يكن قد صلى تماماً لان من رفض السفر قبل البريد اتم ما هو فيه فبالاولى عالم
واعلم ان التردد على وجهين احدهما ان يري السفر الى جهة معينة ولم يحصل له علم لا ظن هل هو في
بريد ام اقل بل يتردد في ذلك والوجه الثاني ان يخرج من بلدته في طلب حاجة ولا يدري هل هو في
في البريد ام لا اكثر وليس لها جهة معينة فيعلم قد راى المسافة فحكمه في هذين الوجهين ان يتم صلاة
ولا يقصر فلو قدرنا الادلاء بما في الوقت بعده الا ان ينكسف له انه بريد اجزاء على قول
الاشعري وهو المذهب واما الوجه الثاني فلا يزال الهم فان قصر اقامته في الوقت بعده تنقذ
ولو دخل المسافر في صلاة وهو ظان ان صلاته اربعاً ونسي كونها ثلثاً او اتم له ثلاثاً كما كانت
ذكر ان صلاته ركعتان قصر اقامتها لنفسه لانه زاد ركعة عمداً ولا تكسر كزيادة السابعة قوله
وان عرف انه قد **تعدا** ما يتعدى البريد الا في جوعه **كالإمام** وطى لب الصلاة وغيرها والاشعري
هو المذهب لغير مقصود معين فانه لا يزال الهم صلاته في حال الجوع عالم يعزم على قطعها

البريد وكذا اني جوعه برب ان يقصر واحدا من السنين في الارض فان كان بنية المعاش ما حصل حيا
التم الا ان يخلب في نفسه حافة قصر قصر وان كان بنية السباحة في الارض وجب عليه القصر برب
عالم فيوافاقه عشرة ايام **فصل في الوطن وهو ما نوى اي ما نوى المالك لافره ولو كان**
مسافرا استيطانه ان نوى ان يتخذ وطنه وانما يصير وطنه بشرط ان يعزم على اللبس فيه ليا
غير مقصد الا انتهى لو بالموت فلا يصح مع القيد فاذ نوى استيطانه بعد حصول شرط فان كان الشرط
لم يصح وان كان للشرط وقتا معلوما فان كان قد رست فادونها صار وطنه كحال وان
اكثر من سنة لم يصير وطنه حتى تكون المدة سنة فادونها وهو باق على بنية والافلان الا انهم عليه السلام
وقولنا المالك لافره اعتراف من العبد للصبي لوما ذنبن وكذا المكاتب المجنون فانه لا حكم لاستيطانهم ولو
نوى لانهم غير مالكين لانهم وكذا الاصير وطن السيد للعبد وطنه وانما الزوجية فانه يصح استيطانها
لانها مالكة لافرها وبعد بنية الاستيطان يصير وطنه **ولو نوى انه يستوطنه في زمن**
نحو ان يقول عزمت على ان استوطن بلدة فلان بعد مضي شهرين من وقتي هذا او اكثر فانه يصير وطنه هذا
العزم وتنبه لحكام الوطن يعني بشرط ان يكون ذلك الزمان الذي وقت بنية مقدر **ابن**
ويكون وطنه من كمال ولا عبرة بمضي ما قبله فاما لو عزم على ان يستوطنه بعد مضي سنة فصاعدا لم يصح
العزم وطنه حتى يفي بمسند في سنة وهو باق على بنية **وان تعدد الوطن بان يريد استيطانه**
منها بنية فانه ذلك يصح وتصير كلها اوطن تامة القكن من ذلك عادة وحكم صاحب بنية الشيا
في اقامة حكم دار الوطن نعم ولبنية الوطن فانه وهو انه لو نوى استيطان بلد فرب من مكنه
في الاجرة منه وقد اوصى بحجة حج عنه من الوجه الذي نوى ان لا يخله ويكرهه **واعلم ان دار الوطن**
تختلف دار الاقامة من ثلاثة وجوه ردار الاقامة هي ما كانت مدة اللبس فيها مقيدة **الانتهى**
ولو بالموت الوجه الاداري **ان يصير وطنه بالنية** ولو لم يحصل دخوله وذلك حينئذ ان
يستوطن مدة مستقبله فانه قد صار وطنه بمجرد النية قبل دخوله ودار الاقامة لا يثبت حكمه
نية الاقامة فيها بل الالبه النية من الدخول فيها اي قبلها فاصد الاقامة فيها عسرا وفاقا

هذا الاختلاف انه لو تم بالمكان الذي نوى استيطانه في وقت مستقبله وقد انقضى ما نوى
وهو قاصدا الى جهة خلفه فدار الوطن فيتم صلاته فيه بخلاف دار الاقامة فيقصر الوجه **للشأن**
وتختلف ايضا من خرج من وطنه الى جهة فانه لا يقصر صلاته اذا خرج منه الا ان تكون المسافة
التي يريد قطعها مسافة **لبريد** فاصا عما فان كان دون ذلك لم يقصر وكذا دار الاقامة عندنا فان
اذا خرج منها الى جهة اخرى خارجة من البلد فانه يقصر ان كان بينه وبينها برب الكا الوطن سواء عسرا
في الاقامة عليه السلام وهو الذي اخبرنا ما لا يخرج بذلك من كونه مقبلا ومهاجريا ومهاجريا ومهاجريا
وقد اسرنا الى ضعف هذا الفرق بقولنا قيل الوجه الثالث قوله **وتوسطه** اي بنية
الصلح لا يكون الا بعد جوب القصر يعني توسط الوطن بقطع حكم السفر صورة ذلك ان يريد الانسان
جهة بينه وبينها برب كونه في توسط بينه وبين جهة المقصود وبينه وبين الوطن دون برب
عازم على البرز بوطنة او جيلة فان توسط الوطن بقطع حكم السفر فلا يقصر وسواء عسرا بوطنة العزم
استدار وانتهى بخلاف دار الاقامة وصورة ان يخرج الى مكان دون برب فاعلم ان وجهه اليه ارا القصر
وبينه وبينه برب ودار الاقامة توسط فانها لا تقطع حكم السفر لانها قد خرجت لمقصوده وتساويان حكم
والانتهى فميسر في سفر البرز الى خلف دار الاقامة ابنة ان يقصر ولما انتهى اذ كان بينه وبين دار الاقامة
مقصوده برب قصره والافلا وانما يكون هذا الاختلاف ان الميزان لما اذا اخرج برب مطلقا **وتحققا**
بالتحليلات يعني دار الاقامة بدار الوطن في امرين احدهما ان **تطهر بالحكم** السفر دخولا وتوسطا معنى ذلك
انه اذا سار الى جهة من غير وطنه قاصدا الى جهة خلفه وعزم بوطنة او جيلة فانه يتم صلاته عاداه
حتى يخرج من مبله ليم سفره فاذا اخرج منه قصر ان كان بينه وبين مقصده برب اما دار الاقامة فيقال
ان قصره ابتدا برب فاصا بعد ان يقصر ابتدا لانه عازم على سفر البرز ولم يصير المكان دارا لم قيل
دخوله برب لا لا ينفصا الا بشرط وهو ان يدار الاقامة ونوى اقامة عسرا وبقا هذه اقامة ثانية فلا
لينة ولا يحل الارهاق غير هذا التفسير وكان الدليل على ان في خلاف ان تطهر بالحكم السفر **وتحققا**
في الامر الثاني وهو قوله **ولطالما يخرج** منها **مع الاضراب** لا بد ان يكون الاضراب غير مقيدة **الانتهى**

أما لو خرج منها ولم يضرب فدار الوطن لا يخرج عن كونها وطناً كذلك دار الأقامة عند من قال
أنه لا يقصر ولو خرج من قبلها إلا أنه يربيه مكانه بريد وهو المذهب فحكم بأنها لا تبطر بخروج
المدون البرية بل الأثر في جنة غير مقيدة بالانتهاء فإذا خرج من سبل دار الوطن أو سبل دار الأقامة
ثم وقف بعد خروج جنة من قبل أن يركب لأنه ليس به إلا أن حكم المضرب بها يصير حكمه كمن خرج من جنة
كالهائم ولا فرق بين دار الوطن والأقامة في هذه العترة إلا أن دار الأقامة يخرج من قبلها صورة جنة
مبيلها مضرراً أو خروج جنة من قبلها غير مضرب ثم يضرب بخروج جنة منها إلى البرية وإن لم يضرب في
تخرج ما في هذه الثلاث أمدار الوطن فلا بد من الأضراب مطلقاً كخروج ٦
باب صلاة الكوف هذه الصلاة فضلها زائد على غيرها كونها مملوكة
وهي من أفضل القرب العبادات والأصل فيها الكفاة والسنة ولجاء العترة لها الكفاة بقوله تعالى
وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الأية واما السنة فلا تليق عليه وهو من صلواتها ما أراد منها
أنها جائزته بعد السور صلى الله عليه وسلم وهو قول الأئمة وقد دل في مقام الأمر بحسب السلم الأنواع
وسر وطاعة صلاة جماعة كوف المذكورة في الأية الكريمة أربعة فمكتوبة هذه الصلاة ولو
كوف من أي أمر أي هواد كان أمثلاً سبعاً أم سبلاً جزاراً أم ناراً أم غير الأمر سبلاً عترة
السعيان في كنية تطلق على كسبه وغيره فمكتوبة منها الزواج أم بخود كنه نعمتج الإسلام والكف
مجرد كوف من أي كنه هذه الأمور هي هذه الصلاة الأحب إلى كوف **صالح** أي طالب له كنه
كالعدو وإن حكم الطالب كالتار فإذا حصل كوف على هذه الصفة هي الصلاة قالنا أنصاراً
كان كوف على النفس أو المال أو قل إنما هي هذه الصلاة للصورة بهذه الصفة بشرط أربعة
أن يكون في كنه كافي **في السفر** الموجب للصلاة كان كنه لم يحصل قوله تعالى وإذا حضرتم الصلاة
والأصل عليه ولو كان لم يصلها إلا أن التفرقة في أصل الصلاة لم يفسد ما كان يتوكل على الصلاة
التي أن لا يصلها ذلك كنه كافي لا عند ضيق فورها وذلك في **آخر الوقت** المضروب لها الأثر
بدل عن صلاة الأمن والانتقال إلى البدل لا يجوز إلا عند الأيسر من البدل والأيسر من البدل

لا يكون إلا آخر الوقت فإن زال العذر وفي الوقت بقيت فالأولون كالمستمع إذا وجد الماء **والأول**
الذي **كوف** ثم يخرج الجماعة **مختصر** فلو كانوا مبطلين لم يصح حيث كان الأهم عدلاً أو كان يكون
وبالأولى إذا كان الأهم منهم إذا أصبح الأتمام بياغ فان صلواتها وجبت على الطائفة الأولى للأعاد
بناء على أن الأهم محض والأهم يصح الأتمام به أصلاً الشرط الرابع أن يكونوا **مطلوبين غير طائفة** إلا
أن يطلبوا العدد **لحسنة الكفر** ولو بعد زمان طويل أو لم الأهم وهو أن يخافوا إذا تركوه أن يعزل
في الحال المال فيمنع دفعه صلواتهم وصفتها أن يقسم المسلمون للأصغر فتعقد طائفة بأثر الله
مستلمين نهياً ونقص الأهم الصلاة بالطائفة الأولى في عليه السلام وهو الذي قصدنا **مختصراً**
الأهم نهياً ببعض من كنه الذي بعد **ركعة** والبعض الآخر من بارز أو العدد ثم يقسم **ويطول**
الأهم القيام بقراسته لو يغير قراسته في الركعة **الأخرى** حتى يتم الطائفة الأولى التي جنة صلواتها وهي
بنية العزائم الأتمام بعد القيام إلى الركعة الثانية فينبغي قائماً **مخرجاً** ولا يجب أن يخرجوا
أي يخرجوا من الصلاة بأن سجدوا ويغفروا يقولون مواضع أحبابهم **ويدخل الساقون** أي إذا أرادوا
في الركعة الثانية هو قائم فإذا سلم فقاموا أو صلواتهم هذا إذا استوا غير المغرب فاما إذا سلم في المغرب
فانه يصلي بالطائفة الأولى ركعة من الأهم وهو الذي قصدنا بقولنا **ويستقر في صلاة المغرب** في حال
قاعد **استشهد** التمسد الأوسط مسئلة لو صلى كل طائفة جازة لكن السنة أن يصلوا **في صلاة**
كما ذكرنا الصلاة على النبي عليه السلام مسئلة أخرى وإذا أصلاً من الأولين من هو في سطر الأهم قائم
ونحن سلم الأهم قائم صلواتهم هذه الحكم في الأربعة وأما المغرب والمغرب فافكهم لصدر قوله **والأصل**
الأولى فانه **يقوم ليجوز الساقين** وهم الذين وقفوا بأثر الله بعد قيام الركعة
السابعة فإذا سلم قاموا أو صلواتهم فلم يتشهد الأوسط ولم ينظر لم يجز لهم العزائم وكذا لو لم ينظر
الركعة الثانية من الثانية وجبت عليهم المتابعة ولم يجز لهم العزائم فان عزوا في الركعة لا تجز
النسبة فاما لو نود العزائم في غير موضع العزائم عادوا إليه بنية الأتمام لم تقصد ولا حكم النسبة قائم
الرباض **لنفسد** صلاة الكوف على المؤمنين بأحد من بعد ما بالعزائم **لنفسد** وذلك

ثلاثا بعد الغنم لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقمتم بأجر فأقروا به وعند رواية أخرى ما تخرج
والفرق بين هذا وبين المبرور العليل إذا جرح من الأبناء بالركب أو بالأسنة لا يفيدها بانيه قضاء إلا
قادر ولا يخاف من العطل وكذا غيره قادر فلا يلزمه القضاء ولا الذكر **ويصح** أن يصل هذه الصلاة
كانه فردا أو سوأ كانوا رجالا أو ركبا فإن اختلفوا في بعضهم راجل وبعضهم راكب **فإنه يوم الرجل**
الفارس وكان الأول الراكب ليعم الراكب على كل واحد وهو المراد بقوله الفارس أي يكون الرجل راجلا
والراكب موقفا ويعني ما تقدمه الآتي التقدم قوله **لا العكس** وهو أن يكون الراكب راكبا والرجل راجلا
فلا يصح فاما لو أقم من قبله فيهم أما الراجل ولو وقع فيه لكان الركب مستعجلا **فإنه يوم**
باب صلاة العبد العبد مأخوذ من عود المرفوع لعوده من بعد مرة والأصل في الكفاية
والسنة والأطباع أما الكفاية فيقول لكل فضل ركبة ونحوها راد صلاة العبد ونحو الأهمية وأما
فعله صلى الله عليه وسلم ففعله أما قوله فاروي أنه صلى الله عليه وسلم لم يدم المدينة وله يومان
فيهما نفا صلى الله عليه وسلم ففعله أن يومان لو أنما تلعب فيها في كفاهلية كان صلى الله عليه وسلم
قد أتته لكي الله يومين غير أنهما يوم الفطر ويوم الأضحية وأما فعله فوافقه صلى الله عليه وسلم على
وأما الأجل فلا خلاف أنها سرودة على الجملة نعم **في وجود صلاة العبد خلاف** المذهب
وجوبها على المقيم والمكفر واليهما في الأقيان على الرجال والنساء ولا يشترط فيها إجماع
لصحة فساد إجماعه سنة كتاب الصلاة ونحوه ناهيا لا يفيده خلاف من يقول أنها سنة صلاة
المفترض خلف المستقل **وهي موقفة** وقتها أوله **بعد انبساط الشمس** يوم الإفطار ويوم
الزوال فيها يعني بانسباط الشمس يزوال الوقت المذكور ويصح تأخير صلاة الفطر القدر الذي
فيه ولو سرت من مأد وقد روي خبره فكانت الفطر ويصح تأجيل صلاة الأضحية لقوله صلى الله عليه وسلم
الأفطار في عيد الأضحية من صلاة كتب لرب عبادة سبيل الفسنة وإذا استل فلا يصح
المساعة في الفطر فلا يضر لأنه أفضل له فلو خرج وقت صلاة العبد وقد بقي ركعة فالله أعلم
ولا ينها كسائر الصلوات إذا زال وهو هو الوقت المذكور عقب عود وقتها نعم صلاة العبد

صفحتها واحدة لا تختلف وهي **ركعتان** لقوله صلى الله عليه وسلم هي ركعتان مع صلاة الأضحية ركعتان صلاة
الفطر ركعتان صلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان من غير قصر على النيات نبيكم
غاب من أقرى والركعتان بأربع سجرات ونسبه وتسلم كأي غيرهما تكون الركعتان
جهر أو لصلاها **أحد فرادى** وهو واجب لكل ركعة بالفاتحة وثلاث آيات لقوله صلى
عليه وسلم ويكبر المصلى **بعد قراءة الركعة الأولى سبع تكبيرات** **فرضا** لازما لقوله صلى
عليه وسلم التكبيرات وتكرار بعضها لأنها شرط في الصلاة عندنا ولا فرق بين الجهر والسر
عامدا أو قصد بالركوع أو ناسيا أو نسيانها من الصلاة فلوزاد على السبع عند المفسر فإذا ناسيا
سعى عنها فيجوز تكبير الفصل انهم يقصدونه فلو قدم التكبير على القراءة أعاده بعد القراءة والآحاد
الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ويكون التكبير جهر أو سرا كان طاعة فرادى
بلا فرق فلو ترك القراءة في الركعتين هو التي يركعتين قبيل الزوال بقراءتها وجوبا ولا يشترط
الطائفة بين كل تكبيرتين **في فصل بينهما** أي بين كل تكبيرتين من هذه السبع بأن يقول **لله الحمد**
الله أكبر كبير إلى آخره وهو الله أكبر كبير أو الحمد لله كبير أو سبحان الله بكثرة وأصيلا وفيه التنوين
مع الوصل **وإذا فرغ من التكبيرات** السبع إلى الله أكبر **فإنه يكبر** أي بتكبيره تامه وهي تكبير
النقل وعبادة الأئمة وينقل بها عنه لئلا يتوهم أنها واجبة في الركعة **الثانية** **فإنه يكبر**
بينهن فصل **كذلك** **وبركته** **يساوي** وهي تكبير الفطر ونحوه من هذه الصلاة والقراءة واجبة لكل ركعة
ولت التكبير واجب كذلك وإن الفصل منه وبين كل تكبيرتين في الركعتين وإذا جاء المؤتمرون
الأمام بعض التكبيرات فإنه يكبر مرة واحدة ركعتين التكبيرات **وتجمل الأمام** ما فعله من التكبير
والقراءة **فإنه يكبر** **اللاحق** ويسقط ذلك الفاتحة من اللاحق وهذا إذا أدركها الركعة
الأول لها معافا ما لو كانت ثانية للأمام في الأولى لم يجز عنه الأمام إلا ما فعله وكبره فلو كان
وراء تكبيرتين بعد فراغ الأمام من التكبيرات وجوبا ولو لم يركعها وكذا الوالد كبر العتقان
لأنه يرفع رأسه عز صلاة لا تمامها لأنها فرض كالقراءة الواجبة وهكذا الوكان الأمام مزيدا

ولا يبل سجد والتلاوة والشكر **مسألة** وقع الصلاة النافذة من تعود ولو انتم من
 فيم الآن التواب ناقص لا فرق بين نوافل الصلاة وغيرها والورد غيره انه يجوز من تعود
أقله شئ فافضله الأربع قبل الظهر بعد الزوال للورد والآخر فيها فلا تجزئ الركعة الواحدة
 أكثره فهو الأربع فاذا زاد على الأربع في النهار أو في الليل بطلت والمقرر للمذهب الصحة بالسنة
 من صفة الصلاة وتجوز الزيادة فلا يجرى منها إلا ما كان من غير علة أو ان شئها أربعاً **ورده**
 المنفل من الصلوات في ذلك **كالرواية** التي مع الفرائض هي للورد سنة الفجر وسنة المغرب وسنة
 الظهر وكسولة الكسوف والاستسقاء فانه مستحب وكذلك سنة العشاء فانه كان صلى الله
 تارة يصليها وتارة يتركها وهي كسولة لا تقبل في الافضل من السنن المؤكدة والمذهب
 من ذلك جماعة وكان سنة الكسوف فيهما افضل كما ان التي ليست مضافة اليها المضافة الى
 الفرائض كالسوفين وافضل الروايات عندنا للورد ثم ركعتا الفجر ثم سنة الظهر لأن النبي صلى الله
 صلاتها بعد العصر مما قطعهما فمن ذلك سنة المغرب لما قرأ عليه عليه السلام لا تتركها
 المغرب في سفر ولا حضر فالمراد بالمسألة فلا تتركها على افضليتها على سنة الظهر بجانب مخالفة
 عليه وله من لم يمتحى بعد صلاة العصر وتسمى بالمسألة سنة المغرب بعد الفجر من صلاة المغرب
 فيها بقولها الكافرون والصدق **تنبية** في كل صلاة الزور وعددها ففقدنا المصنفين
 وان عددها ثلاث ركعات والجمهور فيها سنة في الركعات فان تركها المصلي سجد لله واثنى تسليماً
 فلا يشهد الذي يقرأها وعندها المغرب والواجب لبعض واحد وان الوتر ليس بفرض ولا واجب
 تأخيرها الى غير الليل والجمهور فيها جماعة **نعم** وقد يخفى بعض النحويين بانها من غير ذلك
التسبيح وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه من تركها في يوم لم يمتحى في يومه ولو كان في يوم من صلواتها
 عدد يومه السماوي وقد روي في السماء وقد ايام وعددها تسعة وعشرون وعددها تسعة وعشرون
 في العباس بالي ان شئ من طين ذلك في الاعمال في كل سنة مرة في ايام من طين ذلك في الاعمال
 في كل سنة مرة في ايام من طين ذلك في الاعمال في كل سنة مرة وصدقها اربع ركعات

بتسليم ارجو صولة ويشهد الاوسط ويقول بعد ذلك الحمد وسورة سبحان الله وحده لا اله الا الله
 الا انه والله أكبر عشر مرة ثم ركعتا الفجر والجمهور فيها سنة الفجر وسنة المغرب وسنة
 ثم اجتمع فيقولها عشر مرة ثم ركعتا الفجر والجمهور فيها سنة الفجر وسنة المغرب وسنة
 بتسبيح الركعة ويجوز فاذا التزم سجدة واحدة التسبيح وتكبير التقليل في زيادة الاول من صفة
 وليست لها التوراة التوراة ويقرأ في الاول الزلزلة وفي الثانية الحالم وفي الثالثة النور في الزلزلة
 قل هو الله احد واذا زاد انقص عن العشر او خمس او نقص في الزيادة سجد لله وسبح بحمده
 التسبيح التسبيح المعروف والمشرع لا ينزل يرد فيه الاطمانه وانما في النقص المقرر للمذهب انه يعود الى الركعتين
 الذي تركه بعض التسبيح عند بلوغه فاختلجوا ان يكون قد صار سجدة او سجدة او تسبيحاً ثم يركع
 عادة تغلظ لفظ التجزئة اعطيه السلام الفاضل في ذلك فانه ان يعود كالصلاة الواجب عليها من
 من القراءة وغيرهما في تخليق الشرح على الحج فكل ركعة التسبيح ما وثق فيها عند فان تركها
 عماد اليه وان تركه عامداً لم تكن صلاة التسبيح بل تسطر **وما** ورد فيه اربع ركعات **الفرد**
 وصفها ان يقرأ في الاول تبارك الذي جبر السما برحما الى اخر التوبة ويسمى بان في الثانية
 عن اول سورة المؤمن الى اخرها الميعين ولا وقت لها معية لكن تجزئ العادة بفعلها بعد المغرب
 لفضيلة ذلك الوقت **تنبيه** فلو قرأنا شيئاً خلافاً لما نزل في التواتر والمصنفين في ذلك
 قل هو الله احد في الفوقات وذكره كذا او سجدة او تسبيحاً في صلاة التسبيح ركعتاً او بعضه كل علم
 الفاضل يرجع لفضل المأثور كما يرجع للقدرة الواجب من الفروض الا ان يركع بطلان ذلك ورد علاناً
 قد بطلت **وما** ورد فيه اربع ركعات **مسألة** في صلاة اليوم والليله حق سبعة ركعات
 اليوم والليله **الحسين** ركعة ويستحب ركعتان بعد كل وضوء فالفرد اربع ركعات وركعتا الفجر
 ومات قبل الظهر وهي صلاة الاوابين واربع بعد الظهر بسنة واربع قبل العصر بغيره واربع بعد
 المغرب بسنة والورد سنة الفجر **فاما** صلاة **التراب** جماعة فبعدة واما فزادى مستحب
و صلاة الضحى وهي من ركعتين الى ثمان وقتها من زوال الوقت المكون الى قبل الزوال اذا

صدقها المصل **بغيرها** أي بنية كوفها سنة **فبدعة** وحقيقة البدعة هي الظاهر التي
 يؤتى بها انتهى عنه ليدخل في ذلك ما زاد على المشروع وعلى أعضاء الوضوء أو نحوها فأنه قد
 تنفصا عند أن لا الأصل للتوجه بعبادة الجبال والسموات فحسم لا وجوب اليقاض النائم لصليته
 أن لم يكن عليه قضاء إجماع لأن النائم لم يزد من غير مكلف الصلاة فكيف يلزم أمر من هو غير مكلف
 ولا يقا له كما يلزم أمر الصغير وإن كان غير مكلف لأننا نقول إنه جازم القبي يكون فيه وجوب
 وليس كذلك النائم المذهب لا إيقاض وأما أعلم **كاد الجنازة** **المكمل**
 قال في الضيافة الجنازة بالفتحة لما نقل على الألسنة واعتم به واجتاز به بالفتحة أيضا
 الميت وبالكسر النفس والأصل في الكتاب والسنة الإجماع أما الكتاب فقول الله تعالى
 وإنهم يتوبون وقوله تعالى كل شيء هاكك إلا وجهه وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم
 أكثر ما من ذكرها دم الله أن كان ذكره في ضيق وسعة عليكم فرضيته مع أن ذكره في غنى
 تغصه عليكم فجدتم الله فأنتم وأما الإجماع فلا خلاف أن كل حيوان ميت **فصل في المرض**
بالنوبة والتخلص عليه وهذه الأمور يكون واجباً حيث تحقق منه الإخلال بالواجب أو فعله
 وإن لم يبلغ حد الفسق وهو فرض كفاية لا إذا لم يحضر غيره ففرضه حيث وهو بقوله عالم الغيب
 بالموت لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغفر بالموت وإنما يجزئ
 تكامل شرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد يستحيى كونه المريض من العالم الصنف الأول
 المعذور وقد أصابه زهول وغفل ولم يتحقق منه الإخلال بالواجب وقد يكون قبيحاً أو ذكراً عيباً
 إلى قبيحاً كأن حصل بالمرض عظم المصلحة بأن يتبع من واجب أو يتأذى من غير خصوصاً
 وقد يكون مكرراً صاحب لم تحصل فأنه ولا يصلي وصية يؤد إلى مكروه ويستحيى كونه المريض لقوله
 صلى الله عليه وسلم من زار مريضاً أو زار أخاً في أسبوعين شفي مرضه وطاب ثوابه
 وبوئس الحجة من أن يعلم أن التوبة هي التندم على ما أغتر به من الواجب لوجوبه وعلى ما
 من البقية بقية الغرم على أن العبد إلى شيء من ذلك فأنما لو تاب من بعض المعاصي دون

فقد لا يراه عليه التندم المصحح واختلاف فيما إذا ندب وعرضه فأنما من عذاب الله فالله تعالى لا يهدي القوم
 عندهم لئلا يتوبوا نعمتاً أما الأمر بالتخلص فمبين لمن أراد تذكير المريض به بأهل عليه من لا يرضى له
 ودفعه وأهل عليه من يتبعه لئلا يكون له حظرة أو عسر أو مغلظة أو نذر أو كفارات أو أهل عليه صيام أو حج أو غيره
 عن طرقي بعينه ليكون اقرب للمعاد يذكرها إذا كان عليه شيء من هذه أمره بالتخلص عنه **فوزر** أي شأ
 فلكه وحده لا يضر إن لا يستغل بشيء غيره فإذا كان في تركها لا يضر إلا الله في الضرر لئلا يبدد رصده
 ولا يجوز التراخي مع المريض سواء كان عمره يقول بالغير أو بالراضى لأنه كان من أهل الضرر فقد ازداد
 تأكيداً وإن كان من أهل التراخي فهذا شيئاً به جواز التراخي **و** وإن كان لا يمكنه التخلص في مكان أو غير
 الواجب من الوصية وأما البراءة فلا يبرأ ولا يجادل من جهة الله تعالى ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا شيء منكم
 بهذا **العجز** عن تنفيذها إنما إذا لم يجد من غيره بالتأخير ولو أدى ذلك إلى إهماله أو إهماله أو إهماله أو إهماله
 لأنها إذا عرفت ما هو لا يفعل ذلك بحيث يعرف أنه يتم فحقه التنفيذ وهذا إذا كان له مال فإن كان
 ضياعاً بيانه أن الله تعالى **و** إذا استأجر المريض حتى يشفي عليه دين الموت فينبغي له **بلفظ الشهادة**
 وينبغي أن يكون الملقن غير وارث وغير حاسد وفيه فساد يكون بلا أمر وحكم القاضي لأنه منزه عن
 من أهل الشهادة وإن وجوباً إذا لم يكن منهم ولعله حيث لم تأخر ولا فائدة إذا أقالها امرئ بغير الإله
 حتى يخرج من ذلك ويستحب للمريض ذكر الموت وإن عيباً لقوله تعالى إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء
 إن الطبيب يضره ويبره بالعافية إذا كانت تجلي له **و** **بوجوبه مختص القبل** والمختص هو الذي قد حضرته
 الموت وأما إذا كان لا يطيق بصره وللا بد حضرته الموت إذا طرقت لها إلى معرفة حضور الملائكة أو
 الموت فأنما رأت حضوره معروفة نعمت مني لمختص المريض وجهد إلى القبلة **مستلقياً** على ظهره وصفتها
 إلى القبلة ليكون وجهه إليها كالمقام هذه أمته الجهادي عليه السلام **وقد** عرف الله تعالى **عقبا**
والن كل مفضل منه بالتعريف والقبض والمذكور بذلك **فوق** عقبة الموت ويستحب له وضع يده على الجنب
 النقي من جده أو غيره ليعلم أن الله لا يمكن تحميلة ذلك الخاضع **و** إذا وقع موته **ربط**
وقد إلى فقهه **بعض** ويكون ذلك عقبة الموت لئلا يتغير قوله في رعية السلام والأقرب إلى القبلة

والتعريض والتفويض والربط والتفويض من جهة الاليل على وجهه واذا كان الميت امرأة فاسمها فانه
ليس بطنها من **اسمه** اي من الجانب اليسرى ويؤاخذ من يجوز النظر اليها **استخراج** **حمله** **عنه** **قوله**
تحرك بعد الموت لو علم انه ميت وذلك حين يبلغ ستة اشهر لان الحي حرمه ولو ساعدوا
ولا انه يخرج حياً يرثه ولو كان ميتاً ماتت اجنته وامه حية استعمل في اخر الجسد ولو تقطعت
الامم ولا يخرج اجرة الشئ لانه كافق العروق في كنيته واجرة اجنته طمس مال الميت لانه من كنيته
ولا يخرج الزوج من الكفر وكذا سائر اجنات المحتمة وغير المحتمة اذا علم انه ميت بعد خروجه من
في خروجه اجنته حياً بخبر عدله في الامم عليه السلام ولا به من الميت حتى يلبس في الظن موت اجنته هذا
خبرهنا ان مقتضى كلام المخرج فلو دنت المرأة والولد تحرك فمات فالله ايه الذي في قوله
اذا عرف خروجه به او نحوها والا فلا شئ الا الاصل رتبة الذمة وان تغيرت اجنته في ذمة وجبت
وتكون للوارث نسيب ولا لانكاح **اويش** **استخراج** **مال علم** **قوله** في بطنه وانما في العلم
مقتضى العلم تتعارض حرمات حرمته الميتة حرمته المال فلا تنكح حرمته الميتة في ذمة
المال فباعدة اكمل المخرج قوله **عائلاً** اعتراف من ان يكون له مال فادون ابتلاء باختياره
انه ميت وهو بطنه فاما لو ابتلعه حرمه فاعليه فيش ولو قدر لادرس عليه يسترق ماله لا انقضا
زوجاته فانه في هذه لا يخرجها وانما مال الغير بغير رضا فخرج من غير تفصيل **في** **مخاطبة** **قوله**
بخطبته في الامم عليه السلام وظاهر كلامه في كنيته ودعيه المحاطة على الظاهر وفي
يكون الشئ قبل الفصل لذلك فانه في الجسد فلا يخلو الموضع هنا قياساً على ما في قوله
قوله بل او فابطانه لا يجب من الموضع **وعجل** **التجهيز** **للميت** من غير تكفين وصلاحه ورجوع
مولا على السلام والعياض وجوب التعجيل لانه واجب في غير موت فلا وجوب لوارثه انفق
الا عذار **الا** **التجهيز** **للعروق** **قوله** كصاحب الدم والمبرم وصاحب الكنة والبرم نوع
اجنوت وصاحب الكنة هو المستعجم فان هو لا يجب التثنية ارفعهم والناس في تجهيزهم من
تغيرت او نحوها انفق بغير علم بمال الموت ثم يضيرون فلو لم يثبت في امرهم فلا ضمان في انفق

وعلاوة الموت من قبل انفق فاصدق وانما دجلة الوجه وانقضاء الكف وانقضاء
المضم بان يصب فلا يقبض وظاهر هذا ان حصول هذه الامارات تقتضي تغير موته ويجوز ان
ولذا في ان يجوز لادرس من غير طهارة العلام **ويجوز** **البكاء** **على** **الميت** **فعله** **في** **النداء** **عليه** **في** **موت**
مات ولده ابراهيم مع العيينة وما لا يمكن دفعه من الصوت ويجوز قبيل الميت لفعله في قوله عليه السلام
ويجوز **الاباء** **قوله** وهو الاعلام وكما يوجب شهيد لا يمكن الاعلام لمن قصه لانه ان كان ميتاً
رحم الله من حضر الصلاة على فلان **ولا** **يجوز** **النعي** **للميت** **في** **الاعلام** **بالصوت** **شبه** **الوداع** **بأن** **يقل** **على**
الميت **ولا** **يجوز** **تواجد** **في** **ايه** **النعي** **هو** **النواج** **بالصوت** **والنعي** **في** **الظلم** **في** **موت** **في** **الظلم** **في** **موت** **في** **الظلم**
والنعي هو يكون العين وتكفي في الميتة وبكسر العين مع تشديد الياء اي عند الموت عليه السلام في قوله
اجا عليه والعروق بين الاية وبين النعي ان الاية ان مجرد الاعلام بالموت لا يصح به وخرائه ومخارجه
هو الذي يفعله الناس من الصياح للجنائزة بوقت الميتة والنعي الاوافق والطرق كما كانت تفعل
ولا يجوز النعي الا لاهل الفضل لانه في اعزاز الدين وانما البطل السواد وتركه الزينة فلا يجوز الا لاهل
ونالنا **قوله** **فصل** **في** **حجب** **عمل** **الميت** **في** **غير** **الغسل** **والكافر** **ولو** **كان** **محروراً** **والجدة** **تغير** **الحق** **قوله**
يجب غسله ولا يجب غسل الشهيد على أي صفة كان موته ولو غرق فانه كان في المعركة وغسل من حكم
الشهيد وهو العون في غير المعركة ونفساً وبغيره اذا اهدم ولو شتم هو لا يهدم او هلك آمن تاب
من الزنا ثم رجع كذا من قبل قصاصاً بعد التوبة والفرق بين ان يثبت الزنا والصاحح بالزنا او بالبيعة
فان كان الميت من اهل العاقبة فالواجب على العاقل ان يهدم او لا كان على سائر المسلمين بالقبض فقط
ولا يفيق للواجب لغيره ولا ضرر قوله **ولو** **كان** **الميت** **سقطاً** **فانه** **يجب** **غسله** **اذا** **استل** **قوله**
يجب غسله ولو اهل العلم امره وتقبل غيرها في جهل الاستطاعة في التكفين وصلاحه لا فاجر حاليها
الارثه ونحوه والاشهاد لال باجده امور ارجا بغيرها ولا خلاف في هذه ولا يجرى في كل حال
حيثما جيعده او بعضه ولما في الرعدة فلا ترفع على الحياة من هذه اخلات المذهب ان كره استللال ولا
ان يكون الاستللال اجده خروجه وبعضه ولو قدر لخرج باقية فمات نعم فاذا استلح جيعده

وتكفيه الصلاة عليه ودفنه جوبا ورجب ايضا ان يرد في يومه الذي كان غروجه
بجنايته وتسمى ذبا **او** اذا وجد لم يستقر **اقول** بان الكفة السباع او خذ ذلك فانه اذا كان
الاقل وهو دون النصف وجب غسل الباقي ولو ذهب الكفر ونصفه يغسل ولو بقي ما تسمى الرأس نصف
ولا يغسل عليه واما دفنه وتكفنه فيمينا فانا انما الوقع نصفين او ان لا اوله يذهب شيء يغسل على
عالم يتبع بالفسل فيترك غسلا والعبارة في القبر الباقي بالمتابعة لا بالوزن فيجب على الأثر
في لزوم الغسل وعدمه ولا يعتبر بكثرة الأعضاء البيضاء من قطع يده قصاصا لا يغسل في القبر
فغسل البعض النصف فمادون والنقط الذي لم يستعمل في طهور الا يغسل التيمم بها بالترطيبا
بكر يجوز ولو لم يحصل ترطيب **و** **حكم** الغسل للكافر وولده **والفاسق** لا دلالة ولا يغسل القاتل
نفسه لا فاسقا ولا يلقى الكافر ولا الفاسق كالملقى للمسلم سائر احواله ولو وجد في القبر احكام
الفاسق انه لا يغسل ولا يغسل غيره ولا سيما كونه لا يتولى على نفسه ودفنه في قضاة ووصية ولا يؤخذ
ولا يقع في الأيوان ولا يغسله استباحه للموت وذلك ولهم احكام العدة ان يغسل الذوات على علمه
يصح ان يغسل في الركعة والظرة والافاسق الكفار انما يطهر انما خفف فيه من الاحكام
فيما حكم العدة وما عطف فيه من الاحكام كالصلاة وتحمل الاعانة كانت حكمه في حكم الفاسق فاعلم السالك
وقلنا **مطلقا** لا يغسل في العدة ولا الكفار واما اولاد الفاسق فالمدح في وجوب له ولو دخل الكفار
وفاسقة ولو دخل الكافرة التي في طهرها طهر مسلم لانه لا حكم للطفل قبل الفصاله **و** **حكم** الغسل
لشهادة مكلف ذكره **اقول** في سبيل الله ولو بالتميم في الامم على السلام وقيلنا مكلف احراز
الصبي المجنون فانه يغسل وان قتل مع اهل الكفر فيقولنا ذكر احراز من الاثنى كنه الغنى فانه
يغسل وان قتل لا يجهل او قولنا في الشرع عدا احراز من الفاسق فانه ذكره غسله ليس الا حله
بل لا يغسل عداه وقولنا في سبيل الله احراز من سبيل الله الا اجل القتل كالغزو وصاحب الدين
فانه يغسل ولو سمي شهيدا نعم فاذ كانت الشهادة جاعلا لهذه القيود حرر غسله عندنا و
والعبارة بالتكليف كالجناية والعدا والموت والمراد بالقتل انما هو في الرد على أي صفة كانت

ولو برزهم او عظمهم يمنع تقية بان يرمى العدة فيصيب نفسه وهذه اصبغ حيث كانت الحركة
او شهيد لم يمت في موضع القتال لكنه ذهب منه قد جرح في موضع **المحرك** كما يعرف من طريق
العلماء فانه **يقتل** **بصحة** نحو رمية لوصية ينفذ عضا او خنجر او طعنه في قتل ولم يمت بها
في اكلها فان هذا لا يغسل ولو مات في بيته على فراشه طاهره ولو كان بجرحه لم يجهل به
خطاه ولو مات بالتراب ولو غير مقاتل كذا لا يغسل اذا وجد فيه اثر القتل كدم في عصبه
او جوفه لان الغالب ان الدم لا يخرج من هذه المواضع الا لما وقع فيه من الضرب بحرف كونه
كونه حربة او اذا كان الدم من الفم او الانف او الفرج فيغسل ويغسل ايضا اذا قتل في
وكذا قتل الصبي المجنون فيغسل قوله **او** شهيد قتل او جرحه كما مر وكان ذلك في **المصر** يعني
دول قتل لا يقتل البغاة **ظلم** فانه لا يغسل **او** شهيد قتل او جرحه كما مر في حال كونه **مردفا**
عن نفس **او** حال او جرحه ولو قتل فانه لا يغسل **او** جرح **او** جرح **او** جرح **او** جرح **او** جرح
بالنقط **و** **حكمه** ان يكون في سفينة فغرق زلقا او رمى بنفسه فجوز التسليم وهو في القتال
او رمى بحجر فمات جرحه فانه شهيد لا يغسل وكذا اذا وطئته دراب العدة او غيره فمات
الأردن وهو **مذنب** من اختلف العلماء اذا استشهد المسلم وهو جنب هل يغسل الا لاجل الجنابة
ام لا المذهب ان لا يغسل وهذا هو الذي اقتضاه كلام الأزهاري وفيه خلاف المسجد لانه قد
مفقوا حكم الجنابة بالموت وكذا سقط حكم الجنابة بالنساء بالموت **ويكف** الشهيد
بما فعل وهو **قيد** من الدباس اذا كان عليه وطأ هو كلام اهل المذهب ان الجنابة لا يبرأ من
زادت على التبعه لان كفن حمله فاقبل فيه ولو زادت على الثلث اصحابها دمر احكامه كان غير
مستغرق واما اذا كان مستغرقا كفن بغيره فلهذا ولو احصاها دمر **الا** **الاجور** كالردة
والاجور فانها يترعان عنه **مطلقا** اي سواء اصابها دمر ام لا وهكذا الاجور
غيره واما كان للغير المستغنى بغيره فيغسل ويكفنه **واما** **السراويل** والفرو فانها
يترعان **ان** لم يسلما **دق** من جرحها الشهيد واما اذا اصابها دمر فانها لا ترعان وكذا
القلنسوة **و** **جوز الزيادة** على ما يابى التي ترفنها عالم يجاوز التبعه فيكونه تزيها واما

النقصان على كفن المني فلا يجوز كفن المني قبل فيه واما الزيادة على السبعة فيجوز فصل
وليكون الغاسل للميت المسلم عدلا وكذا الميم لم فلا يجوز الغسل الفاسد لا لثبوت
العدالة اذا ذهب الى العدالة شرط من شرطه ولا بد ان يكون ذلك الغاسل من جنس
من جنس الميت ان كان رجلا فرجل وان كانت امي فامني او جاني الوطى او الاستمتاع كالمرأة
مع زوجها والمملوكة التي هي غير مزروجة ولا في العدة ولا احرام غيره ولا محمول ولا حرة كبر
عائلا فيجوز ان يغسل كل واحد منهما صاحبه وهل الزوجة ولو من الرجال والزوجة ولو من النساء
عليه السلام لا كلام لهما سواءا في جواز الصلوة الاثني عشر في جوازها والاولوية للزوجة لولا كذا
الزوج اولى بالزوجة بينهما اذ لا يحرم الميت الا الوطى فقط وهذا ان لم يكن مطلقة طلاقا
واما الرجعي اذ لم تنقض عدتها فيجوز لجوار وطئها قبل الموت ولما لا يلازم الا حرام وطئها فلا
من جوار الغسل سواء الامة والوام ولولد والزوجة ويجوز في حق الامة الزوجة ان تغسل سبعة
وزوجها والعكس ان يغسلها ان لم يكن قد وطئ اخوها اما اذا عطف الزوج اذ لم يات به وجبة
اذا ختمت بعد موتها ولم يدخلها فان ذلك لا يمنع من جوار غسلها ولها وكذا الوعدة بارت
بعد موت زوجة فان ذلك لا يمنع فلومات زوجة غير المرحلة جاز له غسلها وتكافئها
هكذا واما اخفى المشكل فانها تغسل واحدة مع كون الوطى غير جائز **لا يجد بد عقد نكاح**
هذا اعانته الى المطلقة رجعيًا تأكيدًا لما تقدم في الاقل اعني عند قوله ارجا نكاح الوطى لان المطلقة
رجعيًا يجوز وطؤها قبل انقضاء عدتها قبل موتها وتكون رجعة كاسيات في النكاح انما
واما المملوكة المزروجة فلا يجوز لسيدها ولا يجوز لها غسل احد جوار النظر سنها قبل طلاقها
وخروج عدتها لانه لا يجوز له وطؤها والاستمتاع بها اذ لا يجوز غسل احداهما الاخر الا بمجرور
الوطى يعني قبل الموت لان حكمها حكم الاجنبية واما الامة الرضيعة فحكمها حكم الميم ويجوز له
غسل مبرته اما بنته فلا تغسل ولا يغسلها لان الوطى بينهما غير جائز خالما تغسل
كاسيات انما الله تعالى خلوع عجز الحائض تغسلها بعد صب الماء عليها ففتح المبيضة فغسلت

للماء لفضاء دينه فالمرء يجب له الايعاد الغسل بوضوء سقط غلى الغسل بها اذ قد خلوا
الى الحب لانه الغزاة ما لا وقت له لخروج وقت الموت ومثلها الغسل في باب التيمم حيث
انما جاز الغسل مبرته فلا يجوز العكس الا ان تكون لم ولد ولذا في الامم على السلام **لا المبرة**
فلا يجوز لها ان تغسل لانها قد عتقت بالموت لا عتق عليها بخلاف ام الولد فانها اذ عتقت
بعد موتها فانها ان تغسل لانه عليها عتق كاسيات انما الله تعالى ولا يجوز ايضا للموتة ان
تغسل سيدة مملوكة **ثم** اذا ماتت ميتة فغسل حضور جنة او من له وطؤه كرجل من جنس
او امرأة بين رجال فانها تغسل هذا الميت **محمية** ان امكن كالأمة في حق المرائة والافتقار حق
الرجل هذه اية الا يجوز له نظره واما ما يجوز له نظره فيجوز ولو وجد من جنس ميتة فيجوز له الغسل **بالك**
بيده **لما** يجوز له ان ينظره من المحرم في الاغتسال من الجنس بجسده الا ما بين السرة والركبة مقبلا
ومدبرا والا فله ان ينظره في بطنها وظهرها والعورة المغطاة وحده الطهر مكافئ في الصدر الى جوار
السرة وفي حاشية السرة الى الفخذ وما حاذى الصدر والبطن من المحرم من النظر لم يجوز له ان يكون
بالصبي كسائر العورة ويدخل في المحرم الربيبة بعد النكاح او نكحها واما امرأته فمطلقا لانه قد خسر
دليل قطعي **ويكفي الصب للماء على العورة** التي لا يجوز لها اوله لمسها هذا نص كان الصبي يقيد من
النجاسة الواسعة فان كان الواسع يمنع الماء يمنع الميت فقطة يجب ان تكون العورة حلالا **مسند** من رتبة
المحرمات الغسل بخوفه او غيرها كالطهر والتقيض والعجم يستري للميت حيث عتق منه ذلك حيث
كان الميت خفي شكلا لانه جوار غسله من الرجال والنساء جميعا ويكون النكاح من قبله ان كان
من بيت المال لم يكن ويستري له وان لم يوص للضرورة وتصير بعد ذلك للموتة حيث الغنم من كنفه وكذا
حيث هو من بيت المال تكون للورثة كوقف انقطع مصر **ثم** اذا لم يجد محرم لمذلك الميتة فغسله في موضع
وجبات يغسله **اجنبى** يغسل الرجل امرأته اجنبية والمرأة رجلا اجنبيا ويكون هذا الغسل
بالصب للماء على جميعه ولا يجوز ذلك لسبع من الميتة انما الاجايل والغير خائل ولا بد ان يكون
عالم الصب للماء **مسند** اجميعه عن رؤيته هذه الذي يصيب الماء اما نوب بل على يد غيره كالطهارة



والمرحون القبول تحت الثوب **كالخني المسك** الذي لم يتغير بالذكورة ولا بالانوثة
 بولته ذكره وخرجه امرأته بخبره بولته منها جميعا ولا يستباح احد هاتين فاحدهما قد لم يكن له
 الذكر كالبهائم والرجال ولا التكاثر النساء فان حكم غسله حكم غسل الرجل غسل امرأته
 اجنبية وهوان يغسله مستر او هذا الحكم انما يثبت للخنثى **غير امه ومحمرة** فانما اذا كان له
 فانما تغسله ولا ينظر الى ما بين الركبتين من العورة ولغاية ما غسل عورته بخبره كالجنس من جهة
 محرمه كاخيه واخته كما مر في غسل المحرم لمحمرة فان كانت امة خنثى فلا يغسل احد هاتين الاخرى في الغسل
 فان كانت امة خنثى غسلا من بين الركبتين وان كان العكس غسل ما عدا الجن والظفر والعورة
 المخلطة وان كان خنثى غسلا من بين الركبتين وان كان العكس غسل ما عدا الجن والظفر والعورة **فان كان عليه**
 نجاسة غليظة او دس من مخرج الماء بحيث **لا ينقصه** جميعه ولم يحضر من يجزئ له ذلك كالماء في
 الرجل مع الاجنبيه واكتفى بغير امه ومحمرة تركه صلبا عليه **ويحرم** بان يلبس الاجنبية
 بخبره ولا يضرب على التراب بما لم يلبس من اعضاء التيمم ولا يكف شيئا من عوره وبينه وكذا لو
 اتقى البخر دون البعض عد الى التيمم **فاما** لو مات **طفل او طفلة لا تستحق** جماع ايها
فكل مسلم يعم ان يغسله ولو كان اجنبيا منه وكسراه او امة الكبيرة كما لا تجانب وان
 زالت الشهوة **ويكره** ان يغسل الميت **كما يغسل الحي** لانها ممنوعة عن كثير من القرب
 ولان اشتغال الجنب بطهارته اول وانما يغسل لا يتيمم ان يبدو عليها الدم فتستغفر عن غسل الميت
 وكذا النفاء والكره للترتبه **فصل** في صفة غسل الميت اعلم انه اذا اراد غسله وضعت
 مغسله شيئا يبعثه ويلقى على ظهره مستقبلا بوجه القبلة ثم ياتم تنقيته شيئا به ثم يارو جوارحه
 لم يمكن غسله الا بزعها **ولست عورته وجوبا** ولو اغسل العواء وجب له **الف** التي سر اذا
 من اجس يد **لغسلها بخبره** ونعني بالجنس الرجل يغسل الرجل والمرأة تغسل المرأة ويكره حضور
 من لا يحتاج اليه فاما اذا لم يكن من الجنس نظر فلان كانت الزوجية زوجته او امة لم يجب له
 لكل واحد منهما ان يغسل العورة بغيرها وان كان غير ذلك كالاخيه اخته لم يجز له غسل العورة بخبره

كرار
عقيد

كما تقدم في الاثم على الدم ونفثه فان كل واحد من الزوجين ان غسلا العورة كما تقدم في الحياة
 في الاثم على الدم ولعل ذلك في الشبهة الا فلا فرق بينه وبين سائر العورة فانما غسلا العورة
 فالمدح هو ان لا يترك في العورة الوطاف فقط ويستحب الخروج والزوجية وكذا السيد وافته بخبره
 للعورة ليغسله مظنة الشهوة **ونذره** لانه انما يغسله **مسح** بطن الميت قبل فراغه الى ارضه
 ونذره لانه ومنه يصعد الفجرة للنجاسة التي لا يؤمن ان يخرج بعد الغسل فيطهر الخلد ويكره
 ذلك سيما ان يبقا السلا ينقطع شي من البطن وانما يندب في بطن **غير احكام** احكامه لا يجب
 فانما اذا كان الميت امرأته حيا لم يمسح بطنها **والثاني** ان يجلس **ترتيب** غسله كالترتيب
 غسل **احي** فيبدأ بآبار النجاسة من فحبه ثم ياتى على صلبه ثم قدم في جوارحه كما اذا كان
 النجاسة وضاه كوضوء الصلاة الا الرأس والرجلين فيغسلها وينقص شعرها كالذي بين وكذا الرجل
 فان كان لا يمكن نقص الشعر لم يجز طبعه وينقى ما تحت لفافه **والثالث** ان يغسل **لانا** اي لا
 غسلا وصفة هذه الثلاث ان يوضئه او لا كما تقدم ثم يجلد رأسه وجبهه **الحوض** وهو الذي
 فان لم يجده فالسدر ثم الصابون ثم الكافور فاذا استكمل غسله بالماء ودفعه عنه ثم يلقى
بالسدر حضرا با كاطلاه بالحوض فاذا استكمل غسله بالماء ودفعه عنه الغسل **الثاني** ثم يلقى
الكافور بين الماء ويخرج به ولو تغير لون دوا ليجتمع واحدة بعد ازالة النجاسة او قبل ازالة
 سواء كانت طارئة ام اصلية وهذه الغسلات **الثالثة** وانما يغسل الكافور عنه اذا لم يكن حيا
 فاذا مات وهو حرم غسل بالماء والقراح لان حكم الاخر لما بق عنه فان فعلت من الغسل في القبر
فان خرج من فحبه ولو من احد قبلي الخنثى وكذا النقب الذي تحت الشرة **قبل التكفين بول**
او غاطها انتقص الغسل عندنا فلو كان فرض الميت التيمم خرج من فحبه فاذا ذكر في القبر **الثالث**
 كذلك ولو واحد اقامت نقص التكفين عيه وجوبا وانما يجزئ ذلك بشرط واحد هاتين يكون
 بولا او غاطها فلا يخرج من فحبه او من فحبه فغسل على الدم انه لا يوجب غسله ولا يغسل
 المحل والسرط **الثاني** ان يخرج من قبل التكفين فلو خرج بعد ازالة جفن التكفين لم يغسل لكن

يحتال في استنساخه الشوط الثالث لا يكون خروجه بعد ان قد خرج من غير غسل للفترة
حتى استكمل الغسلات سبعا فانه اذا خرج بعد ذلك لم يجز اعادة الغسل كاستنساخ ان الله تعالى لا
نعم فاذ اخرج هذه الحاديات ثلاثا **كل الغسلات** في اذ اخرج خروجه اكدت
فكل احدا بالثلاث الاول ثم اذ احدث بعد خمس ثم كل خمس **سبعا** بان يرا عثلاثا
الخامسة ثم اذا خرج بعد سابع لم يجب اعادة الغسل لغيره بان **يرد** في دبره ويحتمل **بالكر**
اخره لان الواجب ثلاث غسلات فقط ونحو الكفر في القطر لا يجب غسل الموضع اى خروجه اكدت من
قبل او دبر واعلم ان هذه الغسلات ليست كلها واجبة وانما الواجب **ثلاث** فقط وهي
الاولى والرابعة والسادسة اما الاولى فظاهر واما الرابعة فلان الاولى قد بطلت باكدت في
استنساخ غسلة اخرى فوجب الرابعة وندب الخامسة بعدها ثم لما احدث بعد الخامسة بطلت
الاولى ووجب استنساخ فترة فلزم السادسة وندب السابعة بعدها فان خرج بعد التيمم **كل الغسل**
وتحرر الاجرة على غسل الميت سواء كان كافرا او فاسقا او مؤمنا وسواء تعين له غسل على الفاسق
املا على المختار في الكتاب وانما تحرر الاجرة على الغسل الواجب وانما الندب ازالة النجاسة فيجوز الاجرة
انصرطها اذ اعتادها وتحرر الاجرة ايضا في حق الفاسق والكافر مطلقا لانها اجرة على تحمور
الاجرة على التيمم **واجب التيمم** على الغسل ان يوشى الغسل وكذا الميمم لا يوشى التيمم
الميت في هذه الحكمين وهما تحرر اجرة على الفاسق والميمم وسقوط نفقة وجوب الغسل والتيمم **عكس**
فصل احيى فان احيى اعدله غيره بالاجرة جاز للغسل اخذها لان الوجوه على غيره وهذه الاجرة
اخذ الاجرة على غسل احيى الم يحصل من الغسل حضور من لم يغيره وهذا مع عقد الاجارة على المحصور
والاجارة وجب الميتة من غسل احيى لكن وجوبها على الغسل **الا الغسل** اذا لم يوجد ماء يغسل به
فانه **ييمم بالتراب** **المعذر** كما ييمم للصلاة فان وجد ما يكفي بعضه غسل به بعضه في الايام التي
والا تربت على لانه يغسل بالماء البير كما قد سئلنا باب التيمم ولا ييمم حتى يغسل بعضه ولا يجب
الايجار ولا يجب اغراضه التيمم لانها لا ييمم اذا وجد الماء قبل ازالة النجاسة اكره التراب الميت اعيد

91
الغسل والصلاة واذا لم يوجد الماء لغسل الميت في الجبل الا بالتراب فقيمة نظاهر الطلاق
المذهب انه لا يشرى ولو زاد على من المثل ولو استغفر بالدين **ويترك** الميت لا يغسل ولا ييمم
اذا غسل او ييمم **تفصيلا** ما حمله او بعضه يعني يغسل لبعضه الذي لم يتغير وذلك لان
محررا بالنار او بالقناعة ونحو ذلك كما كبرى واكد امر يجب تفصيلا ان ليس فاما الواجب
الماء عليه والافرة وجب له بالقبض المصح او الاتفاق على ما لا يجازى من الماء والتراب
مسئلة واذا ابيع الماء للآخر من ثلاثة جنبين وميت كان **اولى** **فصل**
ثم يكف الميت وجوبا ويكون كفنه من **رأسه** الى **الرجل** ان كان له حال **ولو كان** المال **مستغورا**
اي على الميتة من يستغرق جميع حاله فان الكفن مستثنى للميت ولو لم يبق له من اهل الدارين شي ما لم
تد تعلق كالرهن والعبد اكد ما لم يزر للعبد الا دون ذلك والوكان له زوجا يحجب المال الا ان
فان الكفن بقية على الاتفاق ويجب كفن المشرك والعجف بقية الزوجان في حكم الكفن سواء القيد
من الاجار وغيرهما كالبقعة والماء او امراسه من النجاس واجرة كفو وحمل الميتة كذا اعمان القيد
كله من رأسه الى ارجله يوصى وانما المقدما المندوبه كالخيط ونحوه من الثلث في الرصية حيث
ينقد الكفن وكذا سائر المقدما على الدين والاتفاق على الزوجان بقدر ما يبره نفقة عتق
اذا اطلبين المستقبل ولست الا لما خفيك من الدين لكن لا يفي عن عليه من استغفر لغيره **الا**
شرب واحد **ظاهر** **والجديد** **ما يجوز له** **لنفسه** في حال كونه حيا على الاطلاق لغيره ما يجوز
الصدقة فلا يجوز تكفين الرجل باكرير ونحوه مما يجوز عليه لغيره كالمصنع حرة وصدقة والمرأة تزور
ببر بالثياب المصوفة والبياض لعل بالرجال وبالنساء وبقدر ما يبرر المصوغ على الجمله **فصل**
الا ان يكون ذلك ما يقع عليه من غسل لا يبرر تعديت الجانب الاخر فلا يفي بجزءه وطهارة الكفن
ليست شرط في الصلاة وكذا اطهار مكان الميت وتره فلو لم يجد الا ثوبا استحب اول ما يجد ما
اولم يلف للثوب نجاسة به من المذهب انه يكفى به وبقدره غسل نجاسة الميت كما في الميتة
الكفن في اكمال لقوله صلى الله عليه وسلم انه اذا كفن احدكم فاحذوا فليس كفنه **ويجب له** **بقصر الكفن** **ان** **سرق**

و سوا سر قبله من اوبعه بان ينسب ويكون المعوض من رأس المال ايضا ولو كانت
مستغنى بالدين ولو سرق مرارا فان كان الغرماء كلهم لا بعضهم قد استوفوا ديونهم قبل ذلك
لم ينقص وكانوا اولي به وكذا الموصى له اذا قبضه في الايام على الدوام ونقص وجوب التكفير الى
الغرامة او بيت المال على ما سياتي بخلاف ما اذا سرق وقد قسم الورثة فانه يكفر ثانيا والثالث لا
القسمة كالشرط بان لا يسرق الكفن فان بيع الميت او جرة التبريد في الكفن فالذهب
يرجع الى الورثة مطلقا لا الى بيت المال ولا الى الغرماء ولو كان في بيت المال لان الميت قد ملكه قبل
انه يقطع سارقته **ويكفر عن المستغرق بكفن مثله** فان لم يكن له مثل فيعمل بالادوية
السائلة فان كان في الورثة صغير او غائب لا يرسله لم تجز الزيادة عليه فاذا اراد الكفن
الزائد على الكفن المستريح هو الافر فان كان الافر غيره فان علم حين راجع لم يفرق لفرار عن
غرة والمكفن ما دون من جهة الشرع فلا يضمن الا الزاوية على السلسلة فخل هذا اذا كان حاله غير واراد
والورثة صغار كفن بكفن مثله ولو كان مثله بكفن بسبعة فانه يكفن بسبعة واذا كان للميت مال
احد تكفينه من غير تركته لم يلزم الورثة قبول ذلك لما فيه من المنفعة عليهم هذا احكم الزيادة على
المثل وحكم كفن المثل ولما انقض فلا يجوز **المشروع** وهذا الكفن من واحد كالفعل النبي صلى الله عليه
لعمركم على السلام فانه كفن في برد اذا اعطى رأسه يرف حلاه وان اعطى حليته يرف لباسه فخطب
وجعل على حليته **الكسعة** ولو كان الميت صغيرا فلا يقيدها هذه عند الحكماء على السلام
واجتهاد ذلك في احد الروايتين انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ازايا يربح بانيين احدها
سبي وتقيص كان يجر فيه راسه صلى الله عليه وسلم كفن ام كلثوم رتبته رخصا عنها في غنة كفن ابا
واجتهاد على السبعة فاردى ابن ابي سبيبه واحد والبراز ان صلى الله عليه وسلم كفن في سبعة ازايا يربح
على السلام والمردع في الكفن ايضا ان يكون **وترا** اما واحدا او ثلثة او خمسة او سبعة وكبره خلاف
قار على النهم ثم انما ذكر كيفية التكفين فتقولا اما اذا كان واحدا فانه يستحق الاستغناء عنه في الظاهر
ظاهرا فان طار من ناحية الرأس ردت الفضلة على الوجه وان كان من ناحية الجبين ردت الناحية

عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في جانب الرأس لما من حرمه الجليل فان ضحك الكفن
قد تمت العروة ثم قبلها فافضل على العروة كان عاقبة السرة او على ما تحت الركبة نه باوسنة الرأس اقدم
من سرة الجليل كما فعل صل الله عليه وسلم لعمركم فاما اذا كفن سبلانه ازر لم يزد وادرجه في السبلان
فيمر ولا عام في السبلان لاجتماعها وانما الخمسة يكون مضمنا غير مخطوط والمقرر ان الخمسة تقيص وازاد
للجمل او حمار للرأس ودرجها مع الازاد ومن شرط القيص ان يكون الوقت الركبتين وكذا الميزر وكيفية
الادراج ان يعد الى العراض السبع فيفرض ثم يفرش بعضا على بعض ويترك الذريرة على ما يريها ويجوز
ثم يوضع عليها الميت ويلف فيها ويجز رأسه من القيص ويضم صحنها ان يلف بها من قبة الى قبة
وتكون للقيص على اربعة اللبنة السابعة تكون تحت الدريج ويعطف عليه القوي الذي يليه من الجنب
ثم من جنبه الاثر فيفعل كذا في سائر الشيا وبضم على وجهه فاعنه رأسه ويضم على ظهره سبعة
ويكون الرد الى الوجه والظهر بجمعة فان كان الميت حرا فلا يعطى رأسه ولا تقيص حجب
عما به لم يزد وادرجه ان كان حرا ولا يعطى وجهه ان كان امرأته فان لم يزل في وجهه سادة
خشي تخلفه ان لا يعطى رأسه ولا وجهه فاذا اعطى وجهه فالحذية على الكفن ثم سدة الاكفان بخزنية ان
ذلك **ويجب** ان يوضع الميتان بكفن باكر من كفن المثل او يفرش من الشيا ان يتسلف له ويزاد
اذا كان في ذلك الزاوية العدد او في المصفة ان يخرج **ما زاد** من الشيا مكان له ورثته والآخر رأس
المال رجا زاد على الثلث في الاجازة من الورثة وانما في الثلث لان له ان يضمن الثلث بما ساء
ويجب امتثال الا ان يكون محضورا او الزيادة ليست محضورة وانما هي مكرهة لانها من افعال الجاهل
ولا يتسلف ما اوصى به **الم الورثة** اذا كانوا اهل المتعدين **ولا كونه** بعد الدفن ولو كان معينا وكذا
اذا عينها القبره وما القوه فانهم يملكونها بعد دفنهم اياه كما يمكن ذلك الزاوية وكفن المرائة
يلزم الزوج ولو كانت حرة هذه آخره للمالك على السلام فان ما كان حاله واحده فلا كفن ولا
ميراث فان التيسر كان الكفن على الزوج ويضيء على الزوج وتقيص كفن زوجته ولحمها سائر
وما لا سمح الواجب الاية يجب كونه وكذا ازايا الكفن وسواء كان حرا او مملوكا القرض والقبض له الحكم

وسواء كانت باقية تحت أم ناسخ أم مطلقه رجعيه وهي باقية في العدة فاما لو كانت قد انقضت
عده بها امكن الطلاق بانها فلا يترتب شيء وحديثه يترتب ولو كانت أمه وسواء سلمت عده أم
املا ذلك لو كانت كسبية والواجب كسبها من قبله وحصل المسئلة انها ان كانا غنيين
والمراد بالغن هنا وجود الكفن لا الخبز الرعي من غير ما ينشئ للفكس على الزوج وان كانا
مساكين فعلى زوجها ان ينفق الكفن الا ان كانا فقرا فلا يمكن انظار كسب الزوج وان كانا
فقرا فعلى الزوج ولو يفتقر لهما كما في الامكان فكفى كفن واحد ولا يراد عليه وهو لا يترتب
واذا وجب الاثر فمما لا بد ان كان الزوج غنيا ولو كانت غنية واذا اوصت المرأة ان يكفن
فانها سقط الوجوب على الزوج **وهو منفق الفقير** فكفنه ثوب واحد على حسب النفقة والزوج
ان يكون الفقير مرميا لا فاسقا وكذا فكفن الذي والحاحده وكذا المانق لاظهاره السلام
كما انه يرث المسلمين ويرثونه واما الكافر امكن له الباعى على امم اثنى والموتد والموجف فان
يجب ستر العورة فيهم من غير تكفين وانما يكفن للمانق حسب ظاهر الاسلام ولم يكفها موه الا
اما اذا اظهر ثقافته قبل موته فكما في حره فلا يكفن ولو من حاله ويكون حكمه حكم المرحف فان
العورة لا غير **اذا لم يكن الفقير ثوبا يترتب نفقته** او كانت ولكنه معسر فكفنه **المال**
ولو من الزكاة فتصرف فيه لولها شيئا وكفى ثوب واحد في الميراث اذا لم يتغير بالانظار والالا
من حضر **اذا لم يكن ثمة بيت** على وجه تكفين الفقير **على المسلمين** يترتب له دفن كفاية
على من حضر وتعين على الاقرب فالأقرب من خالصها هو المولى فان كان معه فأنها
اذا اعتذر الجاهل وجب اراة **بما امكن** وتعين بتعيين ما امكن **من سحر** طاهر اذا لم يتغير
تعددهم بالنفس كالكفن **اذا لم يوجد ما امكن** **اذا اعتذر الغلب** الذي يترتب عليه
ويجوز ان يرث القبر ويصل عليه في القبر ربه من مستقبلا كغيره فان امكن ان يكتب وترجعه
وجب تنبيهه في ان القبر ربه وكفن المكاتب كسباني كان وان لم يعل الى له لم يرد
شيئا فان ادعى شيئا ولو تخلف الولي او اولى عنه فغلب السيد والافعل الزينة او النفس كالقصد

في الامم على السلام العيان من كفن الموتون ان يتبع النفقة فيكون على الموتى عليه **ونكره**
المحالة في الاكفان اقل العدد بان يراد على سبعة لو في الصفة بان يراد على السبب وانما
والكراهة للفترة عالم يقصد المفارقة فحضر **ونكره** للاكفان لغيره في حاله مستغرق لا
الميتة وانما يتخير بوضع الميت عليها والندوب ان يجبر بالعود ونحوه ما غلب من انواع النجس **ونكره**
لطييبه اي لطيب الميت الكفانه بانواع الطيب ولو سكا او غير الا زبادا غالبا احذر
من الورس والزعفران في حاله ولا يجوز مطلقا والمرأة المحرمه الطيب من غير **لا سيما**
وهي الاعضاء السبعة فانه يستحب له ولطفلا ان يوضع عليها الطيب لانها تترك على الاعضاء بالاد
عليها في عبادة الله تعالى يستحب ان يكون ذلك الذي تحت به كافر الله شدة حب الميت الا
يكون الميت محرما لم يحيط بهيب **اذا نزع** من تجهيز الميت فانه **نكره** لحمله الى القبر وهذا امر
الصلاة ليست من تجهيز الميت بجره جنازة للشتم على هيئته لا يحمل عليها الميت كمن
او نزع ذلك الا الضرورة ونذكر ان يكون الرفق **مرتب** يعني اول مرة لا اذا وضع ثم رفع من بعد فبدا
من يحمله يرفع مقدم الميامن من التبرير ثم يرفعها ثم يقدم الميسر ثم يرفعها ويقدم رأس الميت
عند ابداء رفع الميت وعلمه وكذا بعد ان يرفع **واذا نزعوه** واحذروا السير فالمستحب ان يمشي
خلفه اي يكون من المشيعين للميت خلفه لا امامه وهو جازر الا ان الله هب له خلفا جنازة
ويكره الركوب الا بعد الرحمة بنو بات فالجرحان رسول الله صلى الله عليه واله يمشي جنازة فزار
اناسا ركبنا فصاروا عليه فلهما الاستحيون ان ملائكة الله تعالى على انهم انتم على
التدابير المستحب ان يكون المشي لا خلفه **قسطا** ليس بكثيف المرسى ولا انكصاف المبط
ويستحب ان يمشي حافيا وعن علي عليه السلام انه كان يمشي حافيا في حنة موطن ويقول هذه رطل
انه عز وجل اذا عاد مرثيا اذ يمشي جنازة في العبد يزد الجعة ويمشي خلفا جنازة ويقول اما
ان فضل المشي خلفا جنازة على المشي امامها كفضل الصلاة المكتوبة على المناقلة ذلك كذا عند
صلى الله عليه واله لم انه لا يرضى خلفا جنازة حافيا كان له بكل قدم يرفع ويضع ستارة العنة

ويجوز عنه ستمائة الف سيئة ويرفع الله له ستمائة الف حسنة **وسرد الناس** عن خروجهم من الجماعة
 للتباعد اذا اتفقوا من ذلك فليست من زيارة القبور لقوله صلى الله عليه وسلم لا علم لعن الله زواجا
 القبور والمراد بمنهم الزهيب عليهم صلوات الله عليهم من النبا صمد التبرج ويكره الصيام قبل
 الجنائز لمن لا يجملها والقبور على الأرض قبل وضعها وكذا الحوق بها بالمجاسم لأن ذلك من عمل
 المشرك والله اعلم **فصل في الصلاة على الميت** وهي فرض **كفائية** اذا قام بها البعض
 وجوبها على الباقيين وانما يصلى على **المؤمن** دون الكافر والفاسق وكذا اولاد الكفار ولما اراد
 الفتاوى في الصلاة عليهم وكذا المجموع العلة في صحة جماعة وفردى فردة واحدة على جنازة واحدة
 ولو تم المفرد قبل الجماعة او العكس وهكذا اذا اذنت جماعة على جنازة واحدة فانها صحيحة وهذا
 اجاب اليه اهل الحديث بالحق في جميع الاطراف في الامام على السلام وفيه خلاف قولنا المؤمن كل مؤمن صغير
 ام كبير والسقط الذي اتى اخرج بعضه شيئا ثم خرج باقية زلات وخبر فيصالح **فصل**
 من الميت على التفصيل الذي تقدم وفيه خبر فيمنه من اولاد الكفار من جبرائيل عليه السلام
 كما سئلنا ان الله تعالى فان هؤلاء مؤمنون فيصلى عليهم **واذا وجد ميت مجهول الحال**
 الاثم وعنده لم تجب الصلاة عليه الا ان **شهدت قريته** **باسلامه** واتوا القرائن
 اختص به الاثم كالميت في يجوز النظر الى العورة للضرورة وينظره عدلان وكذا اخصاب
 الشيب في السراية فوق الراس فان لم يظهر فيه شيء من هذه اخصال نحو انه يكون امرأته
 او رجلا لم يتبين فيه شيء من ذلك او اشتركا في المزية يرجع الى الله التي مات فيها فان كانت
 دار الاسلام فليصلى عليه عالم يوجد فيه شعرا والكفر وان كانت في دار الكفر فكانت فلا يصلى
 عالم يوجد فيه شعرا الاسلام المدة كونه انما وان وجد في صلاة لا يحكم عليها بانها دار كفر ولا
 دار اسلام ولا يظهر فيه شيئا اي للفرقيين فصار الامام عليه السلام انه يحكم له بان يترك كنهين اليه
 فان استويا او التيسر للاسلام لان كل واحد يولد على الفطرة **فان التيسر** **المسلم بكافر** اذا ساق
 الى غلبت مثل المسلمين والكفار والفتاوى **فعلينا** **تصريح** الصلاة ولا يكره الغسل طهرا وان

كثر الكافر فانها تجب الصلاة عليهم ولو كان الكفار اكثر وكذا الفتاة اكثر من المسلمين لكن بالصل
بنية شرط فيسوي ان يصل دفعة واحدة ان صلاته ودعائه على المسلم منهم وان سئل كل واحد منهم
 وعده نوى ان صلاته ودعائه له ان كان مسلما فان قطع اثم وجزا وكفى الكفن الرعي يكون
 بيت المال ويكون من الصلوات في غير ذلك جنازة فامة فادون الجواز ان يكون المتوسط جباة الكفار
 البعد لا يضر ولو في غير المسجد لاجل الضرورة وتعتبر الغلبة في المقبرة فان استوفوا فيكون في مقابر
 الكفار بعد الصلاة بنية شرط **وتصح** صلاة كجنازة **فراوى** ولو اذنت جماعة الصلاة دفعة فردى
 بشرط ان يصح الاخر قبل تسليم الاخر ويكون من آخر كاللاحق فيتم ولو كان المصلين ليراه او حتى
 او مقعد فانها تصح منهم هذه هو الصحيح من المذهب **واما الاولى بالامامة** يعني بالصلاة
 سواء كانت جماعة او فردى فهو **الامم** **الاظم** **وولاية** ولو عصبه اكادى كمن رجع الامم الى
 جهة الصلاة فيه فانها اولى من قرابة الميت عنه فان لم يفسد صلاة الامم الذي هو اول من يركع
 مطلقا من الوقت ام اتسح لانه قد ثبت لهم حق باله خول في الصلاة ثم اذا لم يكن له يوم اول
 القبور فالاولى بالقدم **الاقرب نسبه** الى الميت يعني قربة النسب كالتكاثر اذ هي لا ينفكون
 اولى من الاخر بمن له حظ في الصلاة **واما** الممرات فلا يصح تقدمها وان دخلها في الصلاة فيغير ذلك
احمر الصالح للامامة في الصلاة فلا يقدم المقدم **من العصبية** اي عصبية الميت فيقدم الاقرب
 على حسب رتبته من القرب فان استودان القرب فالأكبر سنا اولى بالقدم والعصبية اولى من الزوجة
 ونائب العصبية القريب الى من العصبية البعيدة ولا يحسن لعصبية السبب كالحق اذ لا تراه فان عصبية العصبية
 فلا حق له في الارحام ولا لولد في التراب لان الولاية هنا كولاية النكاح في الامم على السلام
 والاقرب لا يترتب عليه اذنة القريب الفاسق وكذا الله فلا يحسن الصلاة اذ لا ينفك عنه **ويجب** **الصلوة**
 الصلاة اذ اصلى بالناس غير الاصل **ان لم يأت** **ان** **له بالقدم** من هو **الاولى** بها اذ لو ارضى الميت ان
 يصلى عليه فلا يكون اذلى من سواه بل القريب اذلى واخوه من غير ذلك المذهب وكذا ان الغسل
 والادلاء والتجهيز والكفن والدفن نذبا وليست كولاية الصلاة **وفروضها** اربعة الاولى **التي**

استئناف الصلاة من بعد الجنازة التي أتت في الصلاة بل يكفي **تجدد ركنية** كل جنازة
استحلالها أي خلال الصلاة وهي صلاة واحدة تقع بجميع أجزائها بعد ركعة الأولى انقطاع
على الأولى لأن أكبر تكبير الأول في تكبير الثانية فسدت الأولى والأخرى كذلك الوجاهة الأولى
وتكبير الأمام بعض التكبير لم يجزارة لغيره فلهذه الجنازة بعد الصلاة ولما انفصل على الأمام في الأخرى فمضطر
الأولى على القدم وركعتي على جنازة بعض التكبير ثم استعجلا لغيره فأنه يقرأ على حاله الأولى ثم أضاف
لم يترك المؤتم مع الأمام فسد صلاته لما انفصل الأمام وركعتي قبله وكذلك الوتر في المؤتم ولم يتركه الأمام ولا تركه
خلالها يعني خلال الصلاة ولو قبل التسليم **وتكمل** التكبير أي صلاة الجنازة **مسما** في بعض الأحوال فلو كان ذلك
نظرا لو أتم الصلاة على جنازة لو جاز ثم أتت جنازة أخرى فوضعت الأولى على ركني التكبير في هذه
الاستئناف الصلاة فإذا أتم التكبير استخف فسدت الصلاة على الأولى وهذه الأخرى لم تكبر عليها بعد بها إلا
أربعين فبزيديها راحة لكل على من تكبيرا **وترفع** الجنازة الأولى على كل على من تكبيرا أو وضوفا
بينه وبين الثانية كمن قام وكان الصفوف باقية من يد يد تكبير الصلاة لكونه قد تكبيرا أو باقية
ولا بد من نية العزلة **أو تعزلا بالنية** يعني إذا تعذر رفعها الأمام فقلبه أن التكبير الثاني
هو على الأرض وحدها فإن العزلة عليه وعلى الثانية لأن العزلة شرع لم يفعل للصلي **كذلك** في كل جنازة
حيث من بعد ولو بعد التكبير الخامسة فله التبرك قبل التسليم فلو جازت بعد تكبيرين كل التكبيرين سبعا
فإن جازت بعد ثلاث كانت ثمانية ثم كذلك هذه أمدها ولا حاجة إلى نية الإمامة والائتمام لأنها صلاة واحدة
فإن زاد الصلي على تكبيرات فسدت إذا فعل ذلك **عمدا** فإن فعله سهوا لم يفسد ولا يجوز التسبب في حال
طهارة التيمم ولعل الزيادة على الخمس لا تفسد إذا لم يزد لها نطقا فلو زادها نطقا فسدت فمطلقة إذا سبق
الزيادة أعاد على التفصيل المقدر لأن أعاد الركعة واحدة **أو إذا نقص** من الخمس التكبيرات فسدت أيضا
مطلقا أي سواء نقص عمدا أو سهوا أو نقص عن أربع تكبيرا أو نقص أربع أيضا فيجوز أن يقرأ قبل
الذين فلو نقص الأمام سهوا فأنتم المؤتم خمس صلاة المؤتم مع العزلة سقطت عن الأمام فلا صلاة ولا
فسدت بزيادة **أو فعل كبير أعاد** الأصل الصلاة على الجنازة إذا انكف ساكنا **أو قبل** الأرض إذا انكف

بعد قائم لا يفتش للأعانة ولا يصلي على الصبر عندنا والمراد بالدفن هنا ما يجب من العناية **أو**
أخرى وصلى عليه وكذا لو كان غائبا إذا كان القبور والقاعة أو دفن القاعة لأن حكمها حكم الأمام إذا انخفض
عن المؤتم والآخرة وضو البصائر هم في البيات مشددة وإذا دفن الميت بالتراب قبل غسله
عليه لم يفتش لذلك وإن وضعت عليه الجنازة لم يفتشها فقط أو في التراب يسير لا يحتاج إلى عناية لغيره للميت لأنه
صلى عليه قبل غسله أعيد بعده **تقريب** لصلو من يرى التكبيرات أربع خلفه في الأثر خمس فالمختار أنه
يتمطر وهو بائني كبير الخامسة **والأفست** لأنهما بمثابة ركعة وفي العكس يعني حيث
يرى الأمام أنها أربع والمؤتم يرى أنها خمس يكبر الخامسة لنفسه بعد التسليم **الأمام** وإذا جاء **الأمام**
وقد كبر الأمام بعض التكبيرات فالواجب عليه أن **يفتح** التكبير **الأمام** الذي يريد أن يكبره ولو كانت الجنازة
ولا فرق بين تكبيرة الأمام وغيرها من تكبيرة الأمام فصرها فالاستظهار بالنظر إلى المؤتم وعقد يده
إلى الأمام ثم **يكبر** معه تكبيرة الأمام فاما الواجب فليس الأمام وتأخرت تكبيرة الأمام من تكبيرة غيره
يعني قدر نصف ما بين التكبيرين من فراغ أو دعا أو خفي أو بعد ترا تقبيل **واللأن** هو من
الأمام ببعض التكبيرات بعد تكبيرة الأمام لا المسبق بتكبيرة الأمام فيحفظه لو كان أدركها الأمام في
الركعة الأولى فلا يجب عليه الاستظهار **الأمام** عليه السلام وهكذا أحكم اللحن من المؤتم يعني إذا تأخر
في أحد التكبير أصغى عن نصف ما بين التكبيرين لا أكثر فنقصه **وسمى** اللحن **قائما** من التكبير **العدد** أي بعد
لتسليم الأمام فأتى اللحن فصرها أو أتم لأنه لو كبره أو رقص لم يكن التكبير على ما قاله إن يكون **أو**
قبل الرفع للجنازة لأخاله **ورب الصفوف** صلاة الجنازة وجوب باقي الكبار وندب باقي الصفوف **أو**
في صلاة الجماعة فيقدم الرجال ثم النساء ثم على الأصبيانه ولا تحلل للمكفة صفوف الرجال كافة
الآن الصف الآخر **افضل** في صلاة الجنازة للمؤتم وأما الأمام فهو افضل الإمامة بفضل الصف
الأخر بالنظر إلى الجرح فيكون الصف الآخر من الرجال افضل وكذلك النساء إذا تعددت صفوفهن في الصف
هنا فذهب تكبير الصفوف على الجنازة لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى عليه في صلاة فمضت رجليه إلى الجنة
وهكذا إذا كان عمن سائر الصفوف **أو** من صفرة الصلاة على الجنازة في جماعة لو فرادى **أو** **يستقبل** **الأمام**

المقبر فيها عبادة والميت بها حياحة بخلاف المتاع فليس من جوار الميت ولا يقاس به وجوده
الطارق وكذا ان طلق طلاق زوجته بكل كان يقول ان كان ذكر ايا فلا بد فان طلقها
اننى فانه ينشئ **نحوه** اي في المتاع وهو ان يشك فيه الميت كان قبيل جوهرة لغيره اوله
مستغرة بالدين او غير مستغرة وزاد على الثلث لم يحز الرتبة فانه ينشئ فيسقط عنه ذلك كما انما
وكذا ان ينشئ الميت لغيره ايا الضل كما قلنا ينشئ المتاع لانه فيه تقوية حتى لا يغير نصيبه
واجرة البشر الدفن على صاحب المتاع ان سقط باختياره مطلقا وان سقط به دون ذلك اختار
من جهل الميت فان علم الميت بسقوط المتاع فالاجرة عليه ومن جهل اجرة الميت فاجرة الميت على من
يحيى من الورثة او اهل الدين **وهي** ان السبعة في البحر **خشي** بغيره بالريح او غيره كان يتغير اذا
تركه حتى يرفق في البحر **وكيف** وصل عليه **واسب** من قبل السلاطيف على ايمته وجوابا عما
مستقبلا في البحر **وهو** حرمة **سفرة المسكن** الذي تأسس من التراب الى التراب فلا يجوز ان يتر
ولا يستعمل نواها كما ان ذكره الميت في مقبرة المسلمين في الصلاة فيها وبناء مسجد فيها فقله
عليه ولم يتم لا يتخذ قبري وثنا والكرهه تعم القبر صبيحة لانه المتعارف الاضحية الميت فقط وهو قوله
من التراب الى التراب ان حرمة المقبرة كحرمة المسجدة في غير الاحوال وتحرر التراب عليها والبصير فيها اياها
كاذكر ان المسجد لا يجوز ان يده عليها عيب ولا يتخذ فيها سقف ولا يخل في الارض والروابي
وتما قبل الدفن او قد قبر في بعضها فترد للصحة ويحذر ان لا يتناول فيها ما يكون قد قبر فيها اما قد قبر
فلا يجوز دفن غيرها ولا استعمالها ولا استعمالها ولا رعى بناها لانها لا تدفن لها وانما اخذ النجس يجوز على
لا يستعمل نعم ولا تزال هذه حرمة ثابتة للمقبرة **حتى يذهب قوارها** بان تحرقه السبل وتنهضها
فيمن العظام والعبدة باجزاء الميت لا بالقرار فاذا صار كذلك زالت حرمة **ومن فعل المولى**
الاجرة وتكون لها **الملك المملوك** حيث يكره معروفا فمحصرا او لم يستلها القبر لارعاها او غصبت
ولم تكن مملوكه بل مملوكه صرفت الاجرة في **مصالح المسئلة** بان يحرق ما غرقت بها جملته كان يعمرها
عليها او تقضيها لغير القبر ويسد بها ويترك بعضها من بعض ففعل ما يمنعها من السبل وتكون ذلك

ودلالة الميت هو عليه **فان** استغنت بان تكون عامرة **فلمصالح** الاحياء من المسلمين والذين
لكن تكون لمصالح **دين المسلمين** كالساجد والمدارس ونحوها ولمصالح دنياهم ودلائلهم الى
من لدن الولاية واجرة مقابر الذين لمصالح **دين** الاحياء من **الذين** كالطريق والمساكن والعب
لا للتطهير وروى الشيخ والفتاوى فاذا استغنت فلمصالح المسلمين وتكون ولا بد ذلك الى الامم
يقال ان الواقع على اهل الذمة مسلم لرفع اذية عنهم والافلاحة للتبديل من الذين **ذكر**
اقتعاد القبر وهو العقود فوجه هذا من هبنا والكرهه للحضر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه لا يلاق يجلس احدكم على جمرة فيحرق ثيابه حتى يصل الى جلدته خير له من ان يجلس على قبر وكذا لا يجوز
وطول القبر للضرورة الزيادة اذ لم يمكن من الزيادة الا بطي بعض الالة الزيادة منه وبه
محذور لذات الامم **ويكره ايضا وطوه** المستحى عليه ولو كان القبر في الطريق فلا يجوز وطوه لانه
استهلاك فيجوز الطريق ان امكن الا ينشئ للضرورة **ويكره ايضا نحوها** اي نحو القصور والاراضي
يوضع عليه كما من الاحمال او يفرش عليه ثوب او يتكأ عليه او نحو ذلك **وحجز الدفن** في القبر الذي قد
فيه مع اتفاق الملذات واتفاق الصفة بان يكون نحو من معا او ناسقين معا ولو اختلف اثنان
لا يشترط حرمة ولا ينجز **مضى** **ترب الميت الاول** اي من صار ترابا ويكفي الظن في انه الاول قد ترب
والعبدة بالانكشاف فاذا وجد عظاما فلا يجوز ان يفتح غيره اذ لا يقال انه قد ترب لان حنا ترب
ترابا ولا يجوز النظر الى العظام تغليب الجانب **فلا يجوز الزرع** على القبر ولو صار المدفون فيه ترابا
لان حرمة اجزائه باقية لو قد البست التراب **والاحرم من القبر** كافر **مضى** مطلقا ذكر ان الميت الذي كان
ام غير مكلف كذا المردة حكم حكم الكافر كحري فيجوز ان يزرع واستعماله بجميع وجوه الاستعمال فاعده الصلاة
كما تقدم في الصلاة على القبر **وبدلت المقبرة** لعله صلى الله عليه وسلم من غرضه ان كان طاهر من العبد وتكون
التعزية لاهل الميت باقية وعظمت كبر ودعاء وحش على القبر وترك الكبرع وينبغي ان يعزى **الكل**
فيقول اذا غزى المسلم فيسلم عظم اميرك وحسن عزالك وغفر لبيك فان كان الميت كافر او ناسقا
فيقول وغفر لبيك فان كان الميت مؤمنا والغزى اليه ناسقا او كافرا فاق وغفر لبيك وحسن عزالك فان

وقفت ولم يكن الاستقلال اذ هي تجب في غيرها وانما من غيرها والعبء الوقف عند انقضاء
حكم التمسك عن غيره في جبة الزكاة في الوقف وهو المذهب في جبة الزكاة من الغلة ان كانت في الاصل بيت المال
حيث كان بيت المال مصلحة بان يكون فيه فضلا عما اعم الوصية فان كانت لادى غير بيت
المال فلهذا وجوبها عليه سواء كان التمسك قبل قبضها اربعة ايام وان رد الوصية وحالت في اليد هي جبة
المردود عليه راجيا للرد لزوم اخراج زكاتها والا فلا لأن شرطه ان يكون متمكنا او رجوعا او الرد
من اصله فاذا ارد لزوم الوصي لبعض من التمسك وسياق انك انما تاتي في باب الفطرة ان الرد في العقد
من اصله لمن يشترط الرجاء فيها قبل الرد من الراد يعني ان حالت قبل الرد وانما لو حالت بعد الرد
فلا خلاف انها من الوصي اما اذا كانت لغيره من الفقهاء جلة او لم يجز في الرد فانه يجزى على
اخراج زكاتها من الميت اذا كانت في يده والمصبر عنه أهل المذهب جاز الرد لا يجوز كما هو المذهب
فاذا لم يرجع الرد فانه يلزم الوصي تركها وبعدهم الرد نكف انه مالك لها من يوم الاصل وانما مال
الحج فلا يملكه الا بعد العقد وانما بيت المال الذي يحجب الامم وكونه المحتسب وهو اخراج والمحالفة
بواحدة من اهل الذمة وقال المصنف خمس كذا الزكاة على الصحيح للمذهب هو شرط هو الا انها راجية
وفائه بواجب النية وتوحيها على بني هاشم بخلاف سائر بيت المال هذه اكلها الفقهاء في السواحل
في الطعام ولا في المعاش فلا يجزى **لا تجزى كاه** فاما عداها من الاضافات فلا تجزى في كابل
والحمير والعبيد والدرور والضياع والحدية والوصايا والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة
وانما البيوت الا ان يكون شيء من هذه **للجاء او استغلال** وجب فيه الزكاة يعني المستغل
وجوبه القياس على ما وصفت في الاقيان **فصل في انما يلزم** اي يجب بوط
حملة الاول ان يكون صاحب المال **سما** فلا يصح ادائها من الكافر لانها طهارة ولا طهارة لها
فان سلمنا على عدم جزمها فنكون اياها جزءا من اقل وجوبها بالكافر فالصحيح للمذهب انه
مخاطب بها كسائر الوجبة الا انه مخالف باحوالهم وهو الاسم الذي هو شرط في صحة النية
ثبت اسلام المالك لزومه الزكاة عما فلا كان ام غير ما قلنا فيجب على دار المال الصبي والمجور

اخراجها من مالها هذه اهو من يكتسبها كمال للصبي والبيان يعني لانه لا يملكه وهو مختلف
في المذهب فانه يبعه بلوغه بغير نصيبها ما شاء كالمقلد لا مامون واحتمل البلوغ فيهما كان
الى الحكم فما حكمه به لزوم الاخر ويعمل الولي في الوجود وال سقوط والمصرف بده نفسه ولو بلغ الصبي
قبلا اخراجه الولي كان الاخراج اليه وعمل بده نفسه لانه فيما مضى قبل البلوغ لان اجتهاد الاول بغيره
احكم واجتهاده في حال صغره كوليته وسياق في كونه كافي الوصايا انك انما تاتي في الشرط الثاني
ان يكون ذلك المسلم قد **كل النصاب في ملكه** ملكا مستقرا حقيقة كالمالك ومجازا كبيت المال
ولو ملك في حصة محض كاجرة البقية مع الاضمار لا يجب كذا شرطه فلا يملكه بل يد لمن هو عنه
المعصية لانفسه ملكه ولو لم يملكه بغيره لم يملكه في نفسه الزكاة وهو ملكه مستقر الملك
لستخص لم يملكه الزكاة في حال كماله كاتبعه عتقه لانه لا يملك الا بعد العتق لان الزكاة دأما يلزم
عتقه قد كان حاله في يده بعد عتقه وكذا ازرعه لا يجب الا قبل حصده بعد العتق الشرط الثالث ان
يتم ملكه للنصاب **في طريق كحل** فلا تجزى الزكاة حتى يتم على ذلك النصاب كحل والعبارة في
طريق كحل ولا يضر نقصان سنة سطا كحل الا ان ينقطع عينا او نية كسبا ان يغيرها اخر
الاوض فانه لا يشرط ان يتم وانما يشرط ان يفيض حصة كحل ولو في احد الطرفين او دفعا كسبا
ومثله العسل وحجتها قوله صلى الله عليه واله لم لا توفى ما اخرجت من كحل الشرط الرابع
يكون ذلك النصاب **متمكنا** متمكنا كماله طريق كحل سواء كان بيده ما لا يملك
عاد في الموضع او لا يملكه منه او في غيره باذنه ذلك الغير مضاد في غير تغلب او في حكم المملوك
وذلك حيث يكون **مردوا** غير ما يجوز في الفكن شرط من شروط الوجود في الاذي من اذها طرفا
فحيث كان راجيا يركب في ما مضى والقبض شرط اداء وجب يكون ايت لا يركب في ما مضى
شرط في الوجود للمالك المنسب كالمالك لا يركب في الزكاة لما مضى لو عاد ومن شرط الوجود في الزكاة
منه كحل في الغرة ويرجع المال للوجود والا فلا يركب في ذلك حيث يكون في الاول ما مضى من حده
مع الرجاء او مضى باولم يباين من رده مع الرجاء ايضا فان ليس لبعضه من الرجاء ولو

يكون اما تجرد عنه الا بالسر فلا ينفذ التجار على ظاهره بل يخرج عما كان تردد
التجارة والسر كذا اذا رجا ببدل وكان البدل ما يبنى هو البعض على بعض الدراهم لئلا يتجلى
وكان الأصل دراهم او من التجارة الا اذا كان من غيرها كان تكون سائما او غيرها فانه لا يبنى
هو لها على الأصل بل يستأنفله التاجر بل من لم ينفذ كان في اجبا والاخر هو طرقاتا ومنه الورد
اذا جحد الورد بعد والمالك يتبينه اعلم انكم يرجحون المال باثباتها اذ تكون الورد فان هذه اذ كانت
مرجوا فمهما لم يكن المال متكاملا ولا امر حوالا في الزكاة لو عاد لما مضى من السنة التي كان فيها
ماتيا من يد نيتا نف التاجر بل بعد بغيره ارجائه وصا بطه انه يعتبر التجارة ونحوه كالمالك
وان نقص المال عن النصف اي بين طرقاتا كقول لم يقطر وهو ان كان بهذه النقصان هذا
عام فيما يجب فيه الزكاة من الماشي وغيرها **الم ينقطع النصف** بالكلية والباقي كالاقطاع
وكذا الكسار اذا لم يتولد قيمة فاما لو انقطع من طرقاتا كقول سقطت الزكاة من كل النصف
واستأنف التاجر بل للنصف الذي حصله انقطاع الأول هذه من ههنا في غيرها اخذت
اذ وقتة وقت انقطاع الشرط انما هو من الأنعام سائما في ملكها ولو لم يكن في غير قوله
على الله عليه وسلم ثم في سائمة الغنم اذا كانت اربعين سائمة وسائر الأنعام بالقياس عليها
احد زوجة البلاء معينة سائمة وحال عليها كقولنا في زكيتها متى قبضتها لا اذا كانت
معينة ولو كان من الي هذه فزكاتها عليه حتى يعينها لها **حول الفروع حول اصله** في ملك
نصا بامن السوائم ثم نتجت فاعدا كقولنا في ذلك النساء والأهيات صبيعا وكان حوله من
اهياتها ولا يستأنفها بل من يوم ولادته وسواء كان في الأهيات باقية ام انفق قوله
عليه السلام عند عليهم صفارها وكبارها وهي سائمة سواء انفق بين اهياتها ام انفق
غيرها ولا يعتبر رسوم الفروع هنا لأن الذين قائم مقام السوم لا مؤنة فيصل المالك فيقال
الفروع سائما لان يقام من حوله حيا وفيها الى السوم في العادة فاما لو كانت الماشي
ناقصة عن النصف بحيث كان النساء غير سائما فانه لا يضم الا قبل اكل العلف فيضم اكله

و جحد كقولنا يضم مطلقا **حول البدر حول احد له** وذلك نحو ان يشتري سلعة للتجارة
بفضة وذهب فانه يعتبر حول السلعة حول النعم المدفوع فيها لا حول شراؤها وهكذا الواشترية
بفضة والعكس فان حول البدر حول المبدل واعلم انه لا يكون حول البدر والمبدل منه واحدا **الا ان اختلفا**
في الصفة وذلك بان يكون كل واحد منهما نجيبا في الزكاة والصفة واحدة الا ان يبدل ذهبا بفضة فالصفة
ليس بل صفة انه يبنى حول البعض على بعض النصف فان قدر الاخراج ويتفق للخرجه منها نحو ان يبدل
بنقد ولو اختلفا في بعض النصف او بعض التجارة بنقد او سائمة بسائمة من جنسها يعتبر
اسما منها في المستقبل وان لم تكن سائمة في الأول ولو سائما بلفظ واحد لئلا ينقطع في السائمة او
الشرا لان امر التجارة اذ لا انقطاع وصا بطه اتفاق الصفة الذي هو حجة في البناء وان يتفق في
احد الأول ان تجب فيها الزكاة الثاني ان يتفق في النصف المعدد ولو اختلفا في نصيب اخر لاجل صفة
اخرى الثالث اتفاق المخرجه فلو اختلفا في احد هما لم يجب البناء سائما في ذلك ان يشتري بفضة طعاما بالكيلو
بيع الطعام الذي ليس للتجارة بنقد فانه يجوز للنقد والوجيل هذه ان الباطن لم يتفق في كونه وهكذا لو
في النصاب لم يجب البناء سائما لانه يشتري بالبلاء سائمة بغيره فان الزكاة وان جيب فيهما فالنصاب
فلو اشتري سائمة للتجارة بجنسها او غيره وكانت في ذلك التجارة فانه لا يفرق اختلاف اجزائها الا ان يطهر
نصاب السوم ونصاب التجارة فقد اتفقا في نصاب التجارة وان اختلفا في نصاب السوم سائما لانه
ان يتفق في قدر المخرجه فاذا اختلفا لم يجب البناء وان حصل له من عمل سائما بقيمة سائمة فيهما
بدراهم فانه يستأنفها كقول الدرهم لاختلاف القدر من المخرجه منه مثلا **و يعتبر حول الزيادة** انما
في المال بان يجعل حولها **حول جنسها** ولا يلزم اخراجه زكاة المستفاد الا بعد قبضه كسائر الذر
وذلك نحو ان يستفيد غنما الى غنمه او بقرة الى بقرة او ابلا الى ابلة او ذهبا الى ذهب او فضة الى
فكل واحد من جنسها كان صفة منه نصاب كانت حول الزيادة هو ذلك النصاب ولو لم يجر
على تلك الزيادة الا يوم او سائما ولكن الزيادة على سائمين منها ما يترك مطلقا في النصف الأول
بلغت الزيادة نصابا ام قلت ذلك كالنقد وجرها ما يترك بشرط ان يكون الزيادة نصابا كاملا كالسوم

لأن المال راى على يدك فلو التمس هو نوى قبل تسليمه أو بعده فيجوز أن الأصل عدم التسليم فتجوز عنه الزكاة
أخره وهو أنه لو كان على اليد لم يعتبر عدم التسليم وهو الأصل في تجزئه عن الثاني فإن اتفق لم يعتبر ما لم يكن
أجزء العشر فلا يصح التخيير ولكن التجزئة لا يما إلا الزكاة إلا أن تجزئته الزكاة قبل الإخراج أجزائه **فصل**
مشروط إذا لو خير بين الزكاة أو الدين فإنه لا يقع عن واحد ولا يمكن المدفع اليد كذا لو حال على اليد
ويقع للطرح ولا يرجع لأحد غير من يجوز زكاة أو دين بل لا يمكن التقرب فلا يقع على واحد ولا يمكن المدفع
اليدين فلو نوى على القطع أجزائه ولا أنتم إذا الأصل البقاء وأما لو خير بين الزكاة ونظره لم تجزئه من أجزائه
العقير فإذا كان للرجل مال غائب فخرج من الزكاة بغيره كونه زكاة إن كان المال سالماً وإن كان غير سالماً
نظره فلو لم يسلح هو طوع وهو باق على ملكه فخرج ولو لم يسلح فخرج من الزكاة إن كان المال سالماً وإن كان غير سالماً
في السوط الذي يقيد به أن يكون حالياً نحو أن يقول إن قد خرجت المال فلو لم يخرج وأذا فذل المال
فمنه ما ضاع لا مستقبل فلو لم يصر في اليد هذه أمكن أن كان أجزائه أو ان دخلت في اليد
تملكه والتملك على شرط لا يصح لأنه يعتبر في الزكاة حقيقة التملك قوله **فلا يسقط** **المستحق**
وذلك يجوز أن يملكه على دين فقير فاعطاه ما لا عين تدين إن كان والافضل الزكاة والزكاة
لزمها فزكاة النية تقع لكن إن اكتشف لزم الدين بطلان شرطه فخرج عن الزكاة ما لا أخره وإن اكتشف
بطلان الدين سقط الزكاة والافضل كافي فخرجها عن الزكاة وإن التمس عليه الدين هل يملك المال
ولم يكتشف لم يسقط عنه التمس وهو الزكاة فيلزمه أن يخرج عن الزكاة ما لا أخره بغيره مشروط ولا يلزم
ببردها الفقير إلى الخروج **مع الأشكال** في الدين يخرج من التمس قد راع عليه من الزكاة ويعمل بالظن
كأنه الأحكام وضابطه أنه إن كان أصل البيوت فخرج عنه ومن واجب الخروج عن الزكاة
المتيقن والأصل برأيه الدقة عما شكك في وجوبه وإن كان متيقناً بوجوبه وشك في السقوط فخرج
فالأصل ببقائه فإن اكتشف أنها الرعي لزم عليه وجوبه وإن التمس على المال كان يسلم دين الفقير
لأنه متيقن لزومه لكن ليس الفقير يطالب بدنيه لأنه لا يأمن أن يكون ما أخذه هو الدين في الزكاة
ساقطه **فصل** **لا تسقط الزكاة ونحوها** كالطهر والكفارة وما كان من أجزائه فأنه

كله لا تسقط فإذا أرتد المسلم وقد وجب عليه شيء من هذه الحقوق فصار الإسلام لم تسقط عنه الزكاة
بل يلزمه بها برغم القاضى عامراتها تؤخذ من مال الدين يطالب بها لها ردت لأنها تسمى الدين فإن
اسلم بعد أخذها عنه فالتجارات لا يرد على شيء ولو كان باقياً وبأخذ ذلك من كماله ولا يرد عليه الفدية كما
أخذ من نحو وبيع وإنما يلزم بها **المسلم** بعد ردتها فإن أسلم سقطت عنه لأن الإسلام
ما قبله سواء كانت عينه أرضه وعينه وهو الضحية الكفارة الطهارة والإبراء حقاً لا دمي وكذا
التمسك للمطالم قال الأئمة على الإسلام وهو القوي عندنا **ولا تسقط الزكاة** أيضاً ونحوها **بالموت** بل تجزئ
من تركته قوله **أو الدين** يعني الدين لا يسقط الزكاة وسواء كان **الدمي** كالقرض ونحوه المظنة
المستغنى عنها **أو الدين** كالكفارات ونحوها فإن الزكاة لا تسقط بوزن الدين قبلها أو بعد
لزومها أي دين كان هذه أمدها **وجب الزكاة في العين** أي تجب في عين المال للموكل ولا
تنقل إلى لزمه مما بقيت عين المال هذه أقول الهادي على السلام ولا يستثنى وصفه لا غير فحقاً
لصاحب من المستغلات وأموال التجارة وركبة الأنعم فإنها طهيها العين وإنما أخر في الخمس
على سبيل البذر من الزكاة ولا يصح إخراج منفعة عن الزكاة إجماعاً قوله **فيمنع حبوب الزكاة**
حب تحرم النصاب فإذا كان إجماعاً ما نادرهم فلم ينكحها حتى حالته عليها كسوة فأنه لا يجب عليه
أن يخرج الزكاة السنة الأولى حب تحرم النصاب وأما لو حال على خمس من الأبل جردت فإن قلنا
شأنات على الأصح لأن زكاتها تحرم غيرها **وقد تجب زكاة ما كان من حبوب الزكاة** **على مالكه**
وإن هو واحد وما رزقه أنه يمكن حبس التجارة فيبذر براضاً وهو غير مضرب
التجارة ولا يبال إليه راسداً لأنه حكم المرحوم فإذا حصده وجب عليه العشر لأجل كسبه
وحتى تم عليه كونه مملوكه بنية التجارة زكاه به العشر لأجل كونه أحد الأتباع أو قبل حكمه
ويقوم زرعاً وتضم قيمته للموكل التجارة إذا جاء رأس كوله هو زرع ومنه حصده أخرجه
للصداق أو لم يوجبه كسبه فكذا تجب زكاته فإن التوقفت كسبه وتبع كوله الاتفاق في
واليوم المظنة لم يكره زكاة لحدها لكن يعين الأنف الأصلية مستقلة ولو كانت التجارة لم الزكاة

زكوة واحدة لأنها كانت من الغنم وكانت زكاة العشر من حوله على حوله بعض الكفاية
فائدة وهي أن كان زكاه دون مائة درهم ونحوها مائة درهم وجبت فيه الزكاة على قول الجاهليين
وما تجب فيه زكاته لو استوفى التجارة فاستأجرها فأنصف من التجارة وهو الأصل
الفقير من التجار وهو التوكل لم تجب زكاته أن يجمع السبيل **باب زكاة**
الذهب والفضة الذهب على وجوبها أنه امرئ الله إلى رسول الله عليه وسلم ومعه ما ينفعها
في بيوتها مسكنات على كثرة من ذهبها على ما علم من العظمى زكاة هذا
لأنه صلى الله عليه وسلم ليس هو أن يسود كناته بها بل القيمة توارى من نافعها والقيمة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجبه الله تعالى رسوله **و يجب في نصاب الذهب والفضة**
فصاع **أربع عشر** ونصابها **عشرون مثقالاً** من الذهب وما زاد درهم من الفضة ولا
يكون النصاب **كلاً** فلو نقص وزر حبة خرد لم تجب زكته وكذا لو نقص في بعض الأجزاء
بعض فلا تجب وهو المختار ويعبر في كل بلد بوزنها عند اليدوية فاعلم إذا زاد على النصاب
زكته مع النصاب قليلاً كانت الزكاة كغيرها من هذا أم ذهباً فزكاة **كيف كانت** أي سواء كان
درهم أو دينار أو فضة أو غير ذلك وسواء كانت حلية أو غير ذلك وسواء
كانت حلية أو نصاباً لغيرها أم كانت نصاباً للذهب والفضة فاعلم إذا صار
مؤخر في غير جنس من الذهب فليس عليه الزكاة لأنه في حكم المستهلكة أما الحلية
الفضة المطلوبة به فتجب فيه غير مطلوبة ولا الإمام على ذلك وكذا تجب فيه الزكاة
والأنفة الشئ الأنا على مقتضى عموم كلام أهل المذهب لا تجب الزكاة في الذهب والفضة
يكون نصابها كما يلي **ملاك الص غير عشرون** بنحوه إذا كان لا يكمل الأربعين
فإذا كان في الص منها نصاباً كاملاً لم يضره أحلة للجنس بل تجب الزكاة **ولو كان من جنس**
زدي يعني أنه جنس فإنها تجب فيه الزكاة كما تجب في الكعبة ثم بين على الدم قدر النصاب
والدرهم الذي فيها النصاب فقال **وزن النصاب** **سنة** معتاده **والدرهم** **المعشرون**

الآن **في الناحية** أي ليست مخالفة لما اعتاد في الناحية في النقل الكفة قال في النصاب
والمقال والدينار يعني واحد قال الله تعالى ومنهم من أنفق من ثروته يوقل أصلاً عليه السلام
لأن زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً **والدرهم ثمانون مثقالاً** صغيرة فإذا كان في الناحية أعلاً
وإذا أخذ نصف من هذا وأنصف من هذا فإن كان أعلاً أو وسطاً وإذا في العبرة بالوسط وهو الوسط
فإن كان للوسطين أعلاً وإذا أخذ نصف كل واحد منهما فإن لم يكن إلا أعلاً اعتبر به وإذا في غير النصاب
الشئ من الناحية فوشت أربع عشرة قرشاً الأربع قرش وهذا المقدار ما بالفتنة درهم درهم عشرة
قرشاً ونصف صنفاً في النصاب بالقرش الذي هو قرش ومائة مثقالاً في الأمانة فقله واحد الأربعين
وربعه فقله عشرة مثقالاً أي أواقاً لا عشرة أوقية من أوقية وكل أوقية عشرة مثقالاً فقله عشرة مثقالاً
الأربعين وكل قرش ثمان مثقالاً ذلك خلاصه الزكاة لا يعتبر به فعل هذا أنما في الدين من هذا القوم والناس
لها الآن سبعون قرشاً وسبعون مثقالاً وربع قرش ويكون النصاب من الذهب خمسة عشر مثقالاً
حرف **لا تجب الزكاة فيما دون النصاب** من كل واحد من جنس **طريق** ملكي وهو النصاب
قوم نصاب من الجنس الآخر أو من جنس لأجل الصنعة فإن ذلك لا يوجب الزكاة فلو كان ملك
سبعة عشر مثقالاً خالصة قيمتها مائة درهم فقله وكذا لو ملكه دون مائة درهم فقله خالصة قيمته مائة درهم
الأعلى العير أي يثبت صيرها بغيره وهو الذي يثري بالذهب والفضة ليس بهما فإنه لا يملك من الذهب
ما قيمته مائة درهم وجبت فيه الزكاة ولو كان دون عشرين مثقالاً وكذا العكس لأن القوم الصناديق
التجارة وكذا أموال حلية كالمات فان ملك الصير نصاباً من الذهب والفضة ما قيمته من الجنس الآخر دون
النصاب فالمختار وجوب الزكاة **فصل** إذا ملك دوراً من نصاب من جنس واحد أو من نصاب من الأفراس
مجموعهما يفي نصاباً فإنه **يجب على المالك** **تكميل الجنس الآخر** تقوم الفضة بالذهب والذهب
بالفضة ليكمل نصاباً وتجره زكوة **ولو** كان من جنس **مصرفاً** أو مصنوعين جميعاً أو حلية
أو غيرها والأفراس مصنوعة لم ينجح ذلك من ضم الجنس لأجل التركيبة **ويجب** أيضاً تكميل نصاب
الذهب والفضة بالمال **المقوم** إذا كان مما تجب فيه الزكاة وهو من **غير المعشر** وغير ذلك

استحقاقه على غيره من المائتين الروبية أربعة جديده تساو حصة رديئة فان ذلك لا يجوز عندنا
ولا تجزى ويجب على الفقير الرضا مطلقا ولا يقال قد تقرب بها فلا يرد لأن هذا ربا حرام بل على القوة
تأني المحصنة عالم بنوع الواجب فلو أجزأه ولا يبقى عليه شيء عندنا وإنما ذلك حصته في الزكاة
فيبقى عليه درهم وان كان من الحصة التي عليه فانه لا تجزى من شيء منها فان أجزأه لأربعة كبدية ونحوها
على الواجب فالحتم أنها تجزى هذه إذا كانت الرديئة كبدية فمما جعل الأربعة كبدية من ذهب
حصة رديئة جاز ذلك اتفاق بين السادة وهو المذهب وكذا إذا أجزأه من الذهب كبدية
أخرى وان تجزى الذهب عند زكاة الفضة والعكس ان كان الأجزاء من العين مملكتا وانما يصح
أخرجه **قويا** يعني يقوم الذهب بالفضة حين أخرجه من الفضة ويقوم الفضة بالذهب حين أخرجه
عن الذهب فمما أخرجه عن الذهب الفضة شيئا من السلع أو الطعام لم تجز ذلك عندنا لأنها
تجب من العين لا لعدم إلا ان يكون ذلك للتجارة **ومن اشتراها دينا مخرجا** وأما التاجر ولم
يسأله بل بقي غيره أو لو كان من النقد وأموال التجارة **أو أبرأه** من دين كذا قال في
وكذا لو وهب له نذر فمما أبرأ بعد ان كان نذره للغير وذلك في قوله تعالى عليه بما آتاه الله
ثم بعد ذلك أبرأه عمر أفان قلت المذهب لا يصح البراءة وجب الفرق ان الزكاة غير مستعينة في الدين
بل انه يخرجها منه او من غيره مما تجزى وانما يصح البراءة ههنا من قدر الزكاة على قدر المذهب
كون من الفقير قد تعلق بها ولا فاعلا لا يخرج عن ملكي ربال الأبال أخرجه ولم يصح البراءة عندهم
بعد النذر على الفقير أي ما كان مخرجه عن ملكي بالنذر وإذا صح البراءة **زكاة ما مضى** من الدين
بعد قبضه حتى ينقص من النصيب **ولو كان ذلك الدين عوضا لا يركب** يجوز ان يبيع فربما أودا
به ربه او ما يبيعها باقتضا عدا فإذا حال على هذه الدراهم لو أنه نذر ما يبيع فربما أودا
فقبضها البايع زكاة ومن ذلك عوض كل المهر فان جهلت المراهة وجب الزكاة في كل كبدية
واعتقد انه لا يجوز ثم صلت بعد نذر ان وجب فيها مهرها وكانت مائة وجب عليها الزكاة
لأنه لا وقت للأجزاء حيث لا مذهب لها فلا يلزمها لأزها فوافقت قولنا في كل المسئلة

110
وسئل المهر بما قاله احوضها ما لا يركب كاهن إذا كانت من النقد أو سائمة معينة فان قبضت
غير سائمة في رعية السلم الأقرب لانه لا يركب ما مضى لا رسوم الآله يكون كغيره ان عوضا عن النقد **الاحتياط**
يكون للمقبوض **عوضا عن حبه ونحوه** من العوض للمسلمة او القيمة حيث يصح شراؤها في الزكاة كالمهر فانها إذا
كانت دينا قبض عوضا من المهر لم يجب عليه إخراج زكاة لأن المقبوض لا يجب فيه زكاة إذا كان **ليس**
للتجارة وعلى الجملة إذا كان الذي في الزكاة يجب فيه الزكاة وجبت زكاته ولو قبض عوضا عما لا يجب
وان كان مما لا يجب فيه لم يجب ولو قبضت ما يجب فيه لكن ليسا نف التحويل فاما إذا كان معطويا أو نحوه
للتجارة أو عوضا للغير من ذلك أخرجه عن التجارة به لزومه زكاته بعد قبضه عوضا عن النقد من قبضه
التحويل لله بن إذا كان دينه من يوم القبل سوا ذلك عهد الخطأ لأن القود والدينه أصله هذا إذا
قبضه ذهبا أو فضة أو غيرها عوضا عنها وان قبضه غير الأصناف فلا شيء فيه لما مضى فلما مضى
قبضه جوا ما قال الأمام عليه السلام الأقرب لانه لا زكاة لما مضى إلا رسوم حين قبضه ولو قبضت الدين بالمال
ونحوها لم تجب الزكاة **فصل في ما قبضه** قد رددت كل النصيب الذي تقدم ذكره والحيوة بقيمة البلية فان
لم يعرف فأقرب بلبه اليه وهو من أحد ثلاثة اجناس الأول **الاجاهر** وقد دخل تحتها الباقوت
والمرجان والصدرة والزمرد وما كان فيه نقاسة كالعقيق وكل حجر نفيس كالفصوص ونحوها ولو من
والثاني احوال التجارة ولو نقد أمر أي مال كان **والثالث المستغلا** وحقيقة
المستغل ما تجددت منفعة مع بقاء عينه وهي كرايا أو جرم من حلية وكان رزقا دون ما يبيع
والأفقه وجبت في عينها أو دار أو غيرها كارض حيوان دخل حيزه وبغال فلور زرع ارض التجارة
ورزقي ثمرها وانما التقى كصا وتمام قول هنا أيضا لأن زكاة الأرض غير زكاة حيا بخلاف ما تقدمت الا ان
حليته مستغلة فزكاة واحدة مسئلة ومن أخرى فربما يبيع نتاجها حتى يحصل فانه يفر من الزكاة في
فيمتها بقيمة اولادها وكذا من أخرى دود القز ليس ما يحصل منها وكذا من أخرى النخلة ليس ما يحصل
منها من الثمرة وكذا من أخرى بقرة لم يبيع ما يحصل من اللبن او شاة لم يبيع ما يحصل من اللحم والتمن
والاولاد فاذ بلغت في هذه الثلاثة أو مجموعها نصيبا نصيبا ففصل **طريق اول** الذي

فيه **فصلين** **خافيه** اي في كل واحد من تلك الثلاثة اذا اكل نصيبه طر في اكل لم ينقطع منها
 مثل ما في نصيب الذهب الفضة وهو ربع العشر ويكمل نصيبها بالذهب الفضة كما يكمل نصيب الذهب
 والفضة بها ونحو ذلك هذه الثلاثة **من العين والقيمة** لكن تكون تلك القيمة فيها او من اقلها
 لا غير صاحبها من التجارة واعلم ان هذه التجار ثابتة في احوال التجارة لكن عند ان اكل
 العين والقيمة بدل واذا قلنا ان القيمة بدل لا تنتقل الزكاة من العين الى القيمة بالخراج كافي
 الزكاة المستوفى بالعين فحينئذ تنقل الزكاة بالعين القيمة بدل هذه الزكاة ههنا فاذا اشترى
 المعدن الى القيمة بدل الى قيمتها **حال الصرف** اي يوم اخرج الزكاة لكن اذا كانت قيمة باقية في
 نصيب قيمتها حال الصرف وان كانت الفضة او من القيمة من وقت نصيب الجوز الى التلف فاذا اكل
 ما في نصيبه من قيمتها ما تادد درهم في اكله ثم كان في اكل الثاني وقيمتها مائة او اربع مائة ثم اراد
 اخرج زكاة اكل الاول فان اخرج من العين اخرج خمسة اقضه بالاشفاق وان احبب والى القيمة
 اخرج درهمين ونصفا كانت قيمتها مائة حيث كانت قيمتها اربع مائة عشرة ولا يزيد على ذلك
 لانه لا يضمن السحر وقوى هذا الامم عليه السلام فان قوط ثم تلف لزم او من القيمة **ويكفي التقوم**
 واحوال التجارة والمستغلات **بما جمعه** الزكاة فان كانت السلعة تباين ما في درهم اذا قوت
 بالدرهم ولا تباين ما في درهمين مثقالا اذا قوت بالذهب اقل من درهمين قيمتها بالدرهم لئلا يكل النصيب
 ففي الزكاة فان اختلفت القيمة زكاة على قيمة بلبه ولا يباشر آو به **وا** اذا كانت السلعة تبلغ
 النصيب سواء قوت بالذهب او بالفضة لكن تقويمها باحد النفع الفقراء وجب التقوم **بالنفع**
 وهو الاثني نحو ان يكون قيمتها من الذهب ربع مثقالا لئلا يكل مثقال قيمتها اي عشر درهما وقيمتها
 من الفضة مائة درهم فينبذ قيمتها بالذهب الا حسن ان يمثلي ويقال اذا كان
 قيمتها مائة درهم او عشر دراهم مثقالا ولكن لا ينفق للفقراء في هذه البلد الا احسنين فانه
 يجب التقوم باحسن الذي ينفق للفقراء اذ هو النفع لا المم لو كان عاقبة به غير غالب البلد **فصل**
وانما يصير المال للتجارة بنيتها عند ابتداء ملكه بالاختيار وتكون النية مقابلة

او مقصود به بيعه وحده **المصير** ان لا يجد مقصودا الا مقصودا وحده حكم الفوائد حكم الاصل في كل من
 الغنم وسمورها ولبنها سواء نوى بيعه عند الاكل او املا فلونوى بيعه من غير تعيين او عازا على
 الكفاية فالله نصيبه لصيرته للتجارة كما لو شرأ فرسا يبيع ناسجها ولو شرى الدار للسكنى الا ان
 والفرس للركوب والتأجير والغنم ونحوها للاستفاد بصورتها وبيع لبسها او اولادها والعكس او بعض
 كانت في كل الاغلال ولا حكم لنية الاستفاد لنفسه فوجب الزكاة عند اكلها على ما علم قال في الشرح
 ذلك ان يشرى السلعة بنية التجارة فقد صار للتجارة لا اجل يبيتها عند ابتداء اكلها فلونوى
 للتجارة لا عند ابتداء الملك فانها لا تملك لنية البيع فوجب بيعها على الشرف فان لم يكن
 لا يصير مسافرا الا بالنية والخروج ويكفي نية الاضراب عن التجارة قياسا على الاقامة فانه يكتفي بنية
 الاقامة لان كل واحد منهما ترك وكذا الواهب للعتة والصدقة والاحتيا قوله بالاختيار اختاره
 مما دخل في ملكه غير اختياره كالميراث اذا كان الوارث واحدا او اكثر والترك من المثلث ولو نوى
 كونه للتجارة عند ابتداء ملكه لم يصير للتجارة وكذا اكلها وحبها لغيره جناية اكلها او عمد الاقصا
 والندم والوصية حيث لم يكن اذا نال القول واحدا اذا كانت التركة من الغنم او المثلث فلا فرق فانه
 ان يبيع ما صار اليه من نصيب شركه بغير القسمة لا يملكها كالباع في بعض الاحكام قال الامام عليه السلام هو يملك
 اذ القسمة ليست كالبيع في جميع الاحكام الا ما دل عليه دليل كالأربعة التي في القسمة وهي الرد باختيار او الرجوع
 ولحقن الاجازة وتحرير مقتضى الرد فلا بد من المعاوضة في الكل **للاختلال** باحد امرين
 احدهما **لكي** الذي تقدم ذكره وهو ان يبيع للاختلال عند ابتداء الملك فانه يصير للاختلال
 اخرو وهو ان يكرى الدار ونحوها مريدا الاستدأ واستغلا لها فلو حصل الاكل او من ذنبه الاختلال فلا
 شيء عليه ولو طالت مدة الاكل او كالحصان في السفر وان قد صيرها لذلك ولا بد من النية والامم سما
ولو كانت النية مقيدة بالانتهاء فيها اي في التجارة ولا اختلال مثال ذلك ان يبيع ان يبيع كونه
 للتجارة او للاختلال سنة ثم يصير للنسيئة فان هذه النسيئة لا تقيد بالنسيئة بل يصير
 للتجارة او للاختلال حتى تنقضي السنة وصار للنسيئة بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالانتهاء فان النسيئة

في قوله بالاختيار اختاره
 في قوله بالانتهاء فيها
 في قوله بالانتهاء فيها

لا يصح بل يفتقر وضع القيمة ذلك نحو ان يشرى للتجارة او للاحتلال بعد سنة
او نحو ذلك فان هذه القيمة لا يصير لها من يوم الشراء او من يوم العقد مكان صحيحا ومن يوم
القبض ان كان فاسدا الا ان الشراء كان من يوم الشراء او من يوم العقد فان الانسان
يصير مسافرا في حاله او اما الموقوف على التجارة فمن يوم العقد لانها كالشفعة وجهد ذلك
من لازم القيمة بنية تاييد استيفائها الا مانع فقد بطل كونه للقيمة المستقيمة لانه فاذ اطلت هذه
بنيت كونه للتجارة من حين ابتداء الملك وكذا المعالف للتجارة بنية اذا كانت من غيرة لا كونه عليه
وان شترها بنية العلف حتى تمن ويصح لزكوة الزكاة وانما حكم الأرض التي يخرس فيها الفوه والاشجار
التي للتجارة لو ازرع للتجارة فالذي يرجح انه لا زكاة فيها لان حكمها حكم حوائط التجارة الا ان يشرى
الأرض لغيرها ويصح صارت للتجارة كالغير التي شترها بالبيع شترها بنية **فقول** من يبيع
حولها للتجارة والاحتلال من الوقت الذي يبيع فيه كونه له ذلك وهو يوم شترها بنية التجارة والاحتلال
ففي كل ذلك حول وجبت فيه الزكاة واذا صار في حول نصيبه الميراث ولو لم يخرجه تصرف من بعده
ويخرج المال عن كونه للتجارة والاحتلال **بالأضراب** عن ذلك فاذا كانت معه بنية للتجارة
او للاكراه فاضرب عن جعله له كونه للتجارة ولو للاحتلال بغيره الاضراب بشرط ان يكون
الاضراب مطلقا **غير مقيد** الا بنية او اما الاشد او ما يصح بعد كمال المدة فاما لو كانت للتجارة
ففي ترك التجارة بامدة سنة او اكثر لم تبطل كونه للتجارة بذلك وكذا الاحتلال **ولا**
يجب من الزكاة **في موعدها** اي في موعدها للتجارة والاحتلال ولو بلغت قيمتها نصيبا او
كالات التجارة كالموقوف العبد الذي يعرف وله بنية التي يستعان بها في اكله والركوب الا انها
والموازين غير الهبة والفضة فان الزكاة في عينها ما في ثمنها على تحصيلها انما كان
لنفع حال التجارة لا لخلوها ان يكون مما يضمن الربا ام لا ان كان مما لا يضمن الربا نحو الدار والكنيسة
والسفن العبيد لم تجب الزكاة في ذلك وان كان يضمن الى التجارة فاما ان كان بالاحتلال لا بغيره
ان كان بغيره نحو الاجور والذين يشترون فيه الزكاة اذا حال الكول عليها قبل ضمها وان كان بعد

ضمها فوعد من الاصل وان كان الضم بالاحتلال فان كان قايما لم يضمن له بعد شترها كونه للزكاة
اذ حال عليه كحل قبل ضمها لان البيع ينطوي على عين الضم مع المصروف وان كان مما لا يضمن له بعد
الاحتلال كالحق والسرود وحسبك لتجلب لم تجب فيه الزكاة ولو حال عليه كحل وضمها باقية لان البيع لا يضمن
شئ من العين وكذا الاجور وهي الخواص والنفقات والتجارة ونفقة العبد الذي يراعيه فيهم وهو انما يضمن
نحوه ولم يكن في ضمانه ولا نفقة ولا اوجب فيها وما يرضى به العبد والبيعة كمنفق لا الضمان والتجارة او
والاحتلال تجب في ذلك الزكاة اذ ليس بوعده ولا بنية وله عقد المعاوضة **وما** شتره المشتري بخيار **فصل**
مدونة خياره **لا فاعلى من شتره الملك** من البايع او المشتري مع الرجاء للضم والاضراب ان يخرجه
زكوة له الكول لانه نكف عنه كان ملكه من اول الكول سواء كان خيارا له ام خيارا او لغيره فان تلف
البيع قبل القبض جعل كحل فالأقرب ان لا زكاة على احد هاهنا هو المذهب لا تجب الضمان زكاة الثمن على البايع في هذه
المدة ولو قبضه لانه تلف البيع انكف عنه غير ما كان للثمن بل ولو تلفه البايع او تلفه بغيره ففرض الثمن
لا تجب هو المذهب في الزكاة على المشتري لانه انكف عنه الثمن ملكه العبرة بالانكف فلو اشترى بغيره
بختيار او اختيارا لهما لم يخرجه المشتري عنها سنة شتره كحل زكاة ثم جمع البايع فانه لا يرجع للمشتري على البايع
بل يرجع على الفقراء لانه انكف عنها بغيره واجبة عليه ولا ملك له الا ان لا تسقط الزكاة على البايع فاذا
باع نافذ ان لم يقبض حتى تلف فقد حال عليه كحل وهو في البايع لم تجب الزكاة على المشتري لاطلاق البيع وتسقط
البايع لان كحل حاله في غير ملكه وكذا الثمن اذ لم يكن قد قبضه البايع لم يلزمه الزكاة وبعد قبضه لم
البيع في يده يلزم المشتري كحل حال زكاة الثمن اذ تلف البيع قبل قبضه **وما** شترى ثم **رد** على البايع **برؤية**
او حكم حكمه لأجل عيب خيار شرط او فساد عقد **مطلقا** اي سوى ردّها قبل القبض لم بعده **او**
بغير رؤية وحكمه بل لأجل عيب في البيع مجمع عليه **او** لأجل **فساد** في عقد البيع وكان الرد **قبل القبض**
للبيع **فصل البايع** ان يركب في ذلك البيع المردود في هذه الوجوه كلها حيث كان راجعا للعودة كالرد
برؤية او عيب او شرط لفساد فلا يجبر الرجاء او لا يجب على المشتري والمقال يستأنف كحل من يوم
الاقالة لان عدم البيع ملك تجدد الا فاسخ للعقد من حينه فاما لو ردّه بالعييب او فساد العقد بعده

قبض المبيع وكان الرد بالمواضعة لا باكم كانت الزكاة واجبت للمترى ولو تقابل بالباب **باب الزكاة**
الأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في الأبل صدقها وقوله صلى الله عليه وسلم في الخمس من الأبل
شاة في غير ذلك **ولا يجب شيء من الزكاة فيما دون النصاب** النصيب منها هو **خمس من الأبل** متى
بلغت خمس ولو شرار أو عجاف أو صغار أو جيب **فيما شاة تلك الشاة جزء من صغار** وهو الذي
أتى عليه جواز واحد وظاهر كلام أهل المذهب أن الجزء مائة من الجوز ولو اجتمع أي سقطت شاة قبل تمام
الكل فلا بد من تمامه كقولنا واحدة منها وان سقطت عن قيمة الشاة ولا تجزئ به من عشر من الأبل لأن
الواجب فيها شاة من **معد** وهو الذي أتى عليه جواز سواء كان الجزء من الصغار أو الشاة
المعد ذكر الأبل ولا يزال هذا واجباً في الخمس من الأبل **وما تكرر حولها** وهي كاطلة تحت فتور
الزكاة إذا تكرر حولها وهي خمس سوائم ولو اختلفت في كثير من الجوز في كل عام شاة فإذا اجتمع من
الأبل شاة في آخر حول وقد تلفت الأبل ومعد أربعون من الغنم فالله لها تجزئها لأنها لم تخرج من
ملكه والشاة بدل بدليل أنه تجزئ أخراج أحدها ولو كانت قيمتها دون قيمة الشاة **ثم يجب كذلك**
أي شاة في كل خمس من الأبل **والخمس وعشرين** متى بلغت خمس وعشرين وجب **فيها بنت** من
وهي **ذات حول** أي لها سنة ولدت حول كامل ومتى بلغت خمس وعشرين ولم يخرج ركبها
لم تكرر بنت فخاضت تلفت قبل التملك فلا شيء وإن تلفت بعضها وجب من الشاة حصتها ما بقي
وتجب بنت الخاض **الستة ثلاثين** ومتى بلغت ستاً وثلاثين وجب **فيها بنت لبون** وهي **ذات**
حولين إلى **الستة أربعين** ومتى بلغت في ذلك وجب **فيها حقة** وهي **ذات ثلاثة أعوام**
فيها حتى تنتهي إلى **الحدى ستين** ومتى بلغت في ذلك وجب **فيها جذعة** ذات **أربعة أعوام**
حتى ينتهي العدد إلى **الستة سبعين** ومتى بلغت في ذلك وجب **فيها بنت لبون** وهما **ذاتان**
أي لكل واحدة منهما منذ ولدت حولان وهما في الستين حتى تنتهي إلى **الحدى ثمانين**
حتى تنتهي إلى ذلك وجب **فيها حقتان** وهما **ذاتان ثلاثة أعوام** أي لكل واحدة منهما ثلاث
أعوام وهما في ثمانين حتى ينتهي العدد إلى **مائة وعشرين** في المائة والعشرين الإحصان وثمانين

أحد وسعين إلى مائة وعشرين ليس بوقص لأن الوقص بين الخريصتين وهذه فريضة أخرى
ثم إذا بلغت مائة وعشرين فالذي هو أنك بعد بلوغ المائة العشرين **تستأنف** الخريصة تجعل
للخمس الزكاة على المائة والعشرين شاة ثم كذا كذا في كل خمس وعشرين وفيها ذوات حول على
الترتيب الذي تقدم **ولا تجزئ أخراج الذكر من الأبل عن الأنثى** ولو هو أفضل ولا تجزئ
كان النفع للفقر أو هذه أخص في الأبل فلا تجزئ من غيرها ولا إبلان من بنت فخاضت بنت
لبون وكذا أساورها وكذا أختها من أختها لا تجزئ لعلها لو كانت خضاً تاكل فيجزيها الذكر عنها
الآن تجزئ الذكر عن الأنثى **أحد مائة في الملك أو لأجل عدمه مائة في الملك** ولو بعد أخراؤه
كانت موجودة في ملكه لكن خارج البرية فلا تجزئ من حولين من بنت حول لأنه خلاف ما في الأبل
الآن لا يملك المصدق أصله براهها جازعاً ذكر قول الأئمة عليه السلام وإنما تستغنى بقولنا الإجماع
لنرفع وهم من يتوهم أنها إذا أعدت في الملك تجزئ رأيت بنت من خبيث هي الولجينة ليس كذلك
بل يسترى أيها فتشأ بقوله صلى الله عليه وسلم فإن لم يجد بنت فخاضت بنت لبون ذكرنا **حولين**
يجزئ من **بنت حول** فيجزي ابن لبون عن بنت فخاضت قوله **ونحوه** أي ونحو ذلك فيجزي هو عن بنت
لبون وجذع عن حقة ويجزئ من عن جذع وهو القيس لأن فرق بين أن يكون الذكر قيمة فدية الأبل
أو أقل إذا المختار أن يخرج القيس لأعلى من دون القويم **باب زكاة البقر** والأصل فيه أنه
صلى الله عليه وسلم قال لا شيء فيما دون ثلاثين من البقر صدقة وقال صلى الله عليه وسلم لم يعاد
خذ من ثلاثين بقرة بئقاً وتبيعة ومن كل أربعين حسنة **ولا يجب شيء من الزكاة فيما**
دون ثلاثين من البقر ومتى بلغت ثلاثين وجب **فيها ذوات حول** ذكرنا **وانثى** ولو كانت
البقر جو أميس لأن في بقرة الوحش عند أئمة العدة نعم ولا يزال الواجب فيها بئق أو تبعة
إلى أن تبلغ **الأربعين** والوقص تسع ومتى بلغت الأربعين وجب **فيها مسنة** وهي **ذات**
حولين قبل ذلك أي ذكر أو أنثى أو ثمة المذقة لا تجزئ المذكور هنا عن الأنثى قال في البقرة
والله والزرع مسنة ولم يذكر المسنة في الأئمة عليه السلام وقلنا ذات حولين أيهما ما بالأنثى

وتبينها على الاعتراض الوارد من الشرع ولا يزال الواجب **الى ان يبلغ سبعين** والوقت عشرة
ومنى يبلغ عدد لها سبعة وجب **فيها تسعين** لكل واحد منها حول في كل سنة او تبعيا
لان التسعين والتسعة عشرة واحد ولا يزال الواجب **سبعين** الى ان يبلغ عدد لها **سبعين** والوقت
تس **وبعد ان يبلغ سبعين** لا يستقيم الوقت عشرة ومنى يبلغ عدد لها **سبعين** وجب **فيها تسعين** ومضى
فالتسعين له حول والسنة لها حولان ثم بعد السبعين في كل ثلاثين تسعين او تسعة وفي كل اربعين
او من وهذه العبارة توهم الاشتقاق وليس مقصود وانما المراد في كل اربعين تسعة وفي كل ثلاثين
تسعين بالاضافة الى التسعين فانهم يحكيون في كل ثلاثين تسعين او تسعة وفي كل اربعين تسعة
ففي ثمانين تسعة وفي تسعين ثلاثين تسعين ثم كذلك **ومضى** كثر عدد لها حتى **وجب تسعين مائة**
فالمائة هي الواجب عندنا لانها انما للفقر او بغير حيث كانت اذا اخرجت وقت واذا اخرجت التسعين
وقت وانما اذا كانت مائة عشر او مائة وخمسين فلا بد من التسعين المائة جميعا صورة المسئلة
ان يبلغ البقر مائة وعشرين فان الواجب فيها ثلاث مائة الاربع تسعين عند اهل المذهب شيئا
باب زكاة الغنم واجبة في زكاة الغنم قوله صلى الله عليه وسلم من كان له اربعين من الغنم لم يزلها
الا وضعت الله يوم القيمة في قاع قرقور والقرقور هو الذي لا يلبس فيه مستوى فتدوسه بالرجل او تخطه
بقدرها على نعلها عمار عليه غيرها **ولا يجب شي** من الزكاة **فيما دون اربعين من الغنم**
ومنى بلغت اربعين وجب **فيها جدي** من صان او انثى من معز ذكر او انثى وانما يجوز اخراج المعز
عن الضأن والعكس لان لفظ الغنم يعبر باللفظ الشاة يتناول واحدتها وقد قال صلى الله عليه وسلم
في كل اربعين من الغنم شاة ولا يزال ذلك هو الواجب في الاربعين فصاعدا حتى ينتهي العدد **الى اربعين**
واحد عشر ومضى يبلغ العدد الى ذلك وجب **فيها اثنتان** اي شاتان فرجة ولو كان
بينهما مائة واحد منها خيساها والساكن في ثلاثين من هذه المصدق منها اثنتان عن كل واحد منها
وتضمن صاحب الغنم في شاة وكذا لو كانت مائة وخمسين من ثمانين اثنتان اخذ المصدق
اثنتين ومن صاحب الثلث لثمة ثمة ذلك واحد وهذا حيث استوفى قيمتهما فان اختلف

فان عين كل واحد ما اخرج عن نفسه من صاحب الثلث ما زاد من ثمة ثمة على ثمة ثمة
صاحب الثلثين وان اختلفت القيمة ولم يعين كل واحد من نفسه فقد استهلك من النصفين
ولا يخبر اذن الشريك حيث اخرج الى المصدق للجزء وهو قوله صلى الله عليه وسلم وما كان بين اثنين
فانما يتراجعا بينهما بالسوية وهذا خاص في المصدق ولا حاجة الى اخراج الى المصدق خلا
من هو اذن الشريك نعم في الشاتان **الى ان ينتهي العدد واحد ومائة** ومضى بلغت
وجب **فيها ثلاث** شبات كما تقدم ذكره او اناث ولا يزال الواجب ثلاثا حتى ينتهي العدد
الى اربعمائة ومضى بلغت اربعمائة وجب **فيها اربع** شبات كما تقدم ذكره اذا زاد على الاربع
وكثرت وجب **في كل مائة شاة** ولا شيء فيما دون المائة من هذه الحالة **والعبارة بالام**
وهذا ايعم جميع المرام وكان العيص اخبره الى اخر الفصل العام وكذا اني اعتبر السن كلوة
لحق الشاة من ليس لجزء ارجع المتولد منها من العكس الشيء فحينئذ يعتبر بالام فيما تولد من
وحش واهل بيوت ان يبلغ العنز من الضبي والوعل فان العبارة بالام **في الزكاة ونحوها** كالاشياء التي
وكذا اصل الاكل وطهارة الخارج ولو كانت على صورة لا يحيل كله ومضى ذلك الرقعة انما
تصير ام ولد بعد وقت هذه الولد وان كان غير خلفة آدمي والكتابة والتدوير ايضا الاول
المعز ويطحن باميه وكذا الثمان الاماء ودوله الخالط ويعبر في الف والنفاس بالتحلق
ولو كانت على غير خلفة الاذي اما ما تولد من كمار والغرس فيمى بخلاد وما تولد من الذئب الضبع يسمى
فلا يلحق البغل بالفرس ولا بالحمار ولا يلحق السمك بالذئب ولا بالضبع لانا لو احقنا البغل بالفرس سمي فرسا
او بالبغل سمي بخلاد وكذا حكم السمك فاذا كانت الام اهلية وجبت الزكاة في اولادها وجزء اخرجها
زكاة للاهلية ولغيره افيحمة تؤخذ ذلك **ويعبر في الشاة** التي تخرج زكاة ادهد بان تكون **بسن الاحبة**
ولا يلزم ان يكون صفة الاحبة فلا يخفى دون الجدي من الضأن ولا دون الشيء من المعز والام عليه السلام
ولا يعتبر ذلك في البقر والابل كما تقدم **ويعبر بالادب في النسي** لا بالام في الاربعين فلو تزوج
فاطمي امه غير فاطمية فولدت كراصلح اما ما لا يكون كفوا كما سياتي في السير ان شاء الله تعالى

فصل اعلم ان هذه المسئلة الاضافه شرط تقتضي بها من بين سائر الاصول التي تتركب وجوبها
 ايضا تقتضي مجازا من غيرها ولذا كان في هذه المسئلة انما ذكرها هذا الفصل بعد ان قد قدم الكلام على كل
 يكون هذا الفصل عاميا لجميعها فتكمل بها الفائدة فقال **ويشترط** وجوب هذه الزكوة في هذه
 الاصله **نوم اكثر اكل الحرفين** فان لم تكن سائمة في طريق اكله واكثر وسطه لم تجز الزكوة على
 هذه الواسطه ما احسنه شهر اثم طهره شهر اثم من بعد ذلك الشر فلا يبطل اكل الاول كما
 بل بلغ شهر اثم من اول اكل الاول وهكذا في مسئلة الزرع اذ الزرع في اول اكله يصاب وفي اخره نصف
 نصاب وفي اول الثاني نصف نصاب فالله هبانه لا يقيم الثلث الاول الى النصف لاسقاط الزكوة وانما يلزم
 يقيم النصف الاول الى النصف الثاني فيجب اخراجه الزكوة وانما لو اتى المحاجر موضع السوم فانه يفرده
 انما سائمة والسوم كلها ينضمها من نبات الارض بغير عناية من صاحبها ولا غرامة فاذا اكلت زرع غنم
 فانه هب النصاب في الزكوة وان عني بفعله كذا يجب ان كانت في يد غيره ما كرها فلو غصب سائمة غاصبها
 الى اخر اكله وجبته كوترا على ما كرها من قبضها وان غلبها الغاصب الى اخر اكله ثم قبضها المالك فلا يلزم
 وان غصب المملوكه ثم اسامها الغاصب لا فلا زكوة فيها على المالك بل على الغاصب ولو غصب المملوكه
 غاصب اسامها وجب على المالك تركها على قولنا ان نية السوم ليس بشرط وجوبها على الغاصب لا يلزم
 لحقه بسببه في شره الفقه اذ اكلها بغيرها في طريق اكله فقط كما تقدم فلهذا لا نصاب في ملكه في اكله
 ينقطع فلو غلب بغير النصاب اكثر وسطه اكل ثم سامة اخر اكله مع بقا النصاب وجبته الزكوة لانه لم ينقطع
 بالكلية فان اتى الرعي لعلف لم تجب له جمع موجب سقط حكمه للسقط في حوائج تعالى بخلاف
 باليه والسما اذا استويا لان كل واحد من السقيين حكمه وتجب الضمان في السائمة العاملة الزكوة جميعا لوجوب
 ويعتبر اكله في طريق اكله ولو سعة والذهب ان السوم لا يقتصر الى النية ولو سامة بنفسه في الشرع
 الرعي غير معتبر والذهب ايضا ان لو المالك بالسوم غير شرط **فمن ابل عينا سائمة**
بن له تجوزل سوم الثاني على الاول ولا بد ان يقول بعت عني هذه بهذه بعت واحد
 ان يبيع غنما كانت سائمة عنده بغيره بعت واحد والاشنانف تقدم الشراء على البيع ثم يسلم هذه

الغنم التي هي من غنمه فانه يبيى سوم الاخرى على سوم الاول **والاشنانف التجوزل** يعني اذا ابل الجنب بغير
 جنسه نحو ان يبذل غنما بغير او ابل او العكس لا يبذل ابل معلومة بسائمة او سائمة معلومة فانه يستأنف
 التجوزل للبدل والابنى **وانما يخذل وسط** من المواشي الا فضلها ولا اسيرتها ولا ياخذ الضياء الا غير العيب **المعيب**
 الذي ينقص القيمة لا عيوب الضمايا فاما المعيب لم يخرجوه فقد ورده ليل بغير حيث ورد في المنصوص عليه عيب
 لا يخرج ولو لم تنقص قيمته وغير المنصوص عليه وهو الشراء فقط تجزى ان لم ينقص القيمة وقد ذكر من اخبارنا من
 الشراء است اما اخبارنا فلو قلنا على ما عليه علمنا ان اياك ذكر انتم اموالهم واما الشراء فلو قلنا على ما عليه علمنا
 لا ياخذ المصدق فحلا ولا هروما ولا ذات عور ولو قلنا تعالى ولا يبيعوا الخبيث منه تنفقون الآية اما البيع
 فهي الحرة والرقا والاكولة والفاكهم والمأخض وطروقة الغنم فالحرة ما يكثر لفظ صاحبها اليها
 اعجابا بآنها والرقا في التي في الجنب او له في غيرها وله الا انها شقت نفسها او شقت له الاول بالآخر والرقا
 حديثة العمد بالساج فليزها غنمها الاكولة بغيرهم الغنمة التسمية التي اعطى للاكل والمأخض كما مل وطروقة الغنم
 مالم يبين حملها لان الغالب على الرها ثم اكمل مع طرق الغنم والفاكهم التي تقدم في المساج والمراج واما الشراء
 اجبراء والحقا يعني اصابة الانسان لكثير لا غير ذلك فيجوز وكسورة القون الذي تحمله كسرة اذ انقصت
 والاعرجة العجفاء والمرصدة وكذا العوراء والعجفاء ولما الغنم فالقبح انه ان كان وقت الاثر اقر
 الشراء وان كان في غير وقت الاثر اقر فهو من اخبارنا روى الامام عليه السلام ولا ينقص به الحكم الغنم بل يعمم
 وان لم يذكره اهل الله هبانه لان زكوة الغنم في له هذه الحرة اياه في الارها وجعلناه مع الحكم الفاء
 للمواشي **ويجوز** للمالك اخراجه **اجنبي الافضل** ولو غير سائمة مع **امكان العين** فانها تجزى عنه
 لا تضار زيادة صفة لازية قد وردت زيادة الصفة تجزى وفاقا في صورتين جميعا مثال الجراح اجنبي
 يجب عليه بنت مخاض وهو موجود في ابله فانه لا يجب عليه اخراجه هذه الموجودة في ابله بعينها بل تجزى
 بنت مخاض اخرى وتخرجها واما الافضل فمثال ان يجب عليه بنت مخاض وهو موجود في ابله فتجوز بنت
 فانه ذلك جازل الافضل **واذا جيب على المالك من اسير وجوده في ملكه** وانما يجزى غيره جازل اخراجه
الموجود في ملكه ولو بعد او قبله لا يبيع الاخر اجماعا لا تجزى القيمة وجوده في ملكه الا او الاول بل

يجب لأخراج مع الترادف والمخارج إلى الملك عن ذلك السن الذي ليس له وجود على جهة القيمة سواء كان الموجد
اعلاماً أم أدنى **ويترادف الفضل** أي إذا كان الموجد أفضل من المصدق أو الفقيه فذلك الفضل
وإن كان دون ذلك المالك عليه شيء لا يجزى ما لا يتم له سنة وإن جبره أو لم يرد تقديره في الزكوة مثال
ذلك أن يجب على المالك بيتاً فخاضه ولا يجد في البلية لا ينتهون فانه يخرجها ويرد له الفضل وهو ما بين
وقته بيتاً فخاضه يعني ما بين القيمة من الوسط من كل واحد من السنين وبذلك الوكان الواجب ينتهون ولا يجد
حكمة لا ينتهون فخاضه فانه يخرج بيتاً فخاضه يعني ما بين القيمة ينتهون أو يخرج كقصة ياخي
وهو ما بين قيمته ينتهون وهو ما يخرج من المخرج الأخرى أو الأولى أو الأخرى لك أو ما لو كان
السن الواجب موجوده في ملكه فليس له أن يخرج الأعمى أو الأدنى ويطلب الترادف لكنه في الأعمى إذا رضى الفقير الترادف
أجره أو أدنى الأدنى فلا يجزى إلا مع عدم ولو رضى الفقير مع عدم الواجب أخرجه في الملك يخرج أيضاً ان يصرفها
بنته للقبول بقدر بيتاً فخاضه ويقع الزايد في ملكه لصرف المشاع ولا يخرج ان يصرف إلى الفقير نصف سنة
ونصف سنة أخرى مضله بهم وبهم وبهم لأنهم صرف المشاع في الموضع حيث لم يكن على الزكاة إلا
ذلك القدر المصروف ولا يجوز أخرجه القيمة مع وجوده أو أدنى قال عليه السلام الأقرب للذهب الفضة الأخرى
لقوله صلى الله عليه وسلم من أخذ من الذهب والفضة من غير ما كان عليه من الذهب والفضة فهو كمن أخذ من
المنجية ولا يجب شيء من الزكاة في الأوقاص جمع وقصص الوقص ما بين الفقيرين من الأبل والبقير
والغنم ولا يتعلق بها الوجوب ومجتبى لقوله صلى الله عليه وسلم من غنم من الغنم شاة وليس في الزكاة ولا في الصدقة
شيء حتى يبلغ عشر أو قوله صلى الله عليه وسلم من غنم من الغنم شاة وليس في الزكاة شيء حتى يبلغ عشرين
وعشرين وقوله صلى الله عليه وسلم من غنم من الغنم شاة وليس في الزكاة شيء حتى يبلغ عشرين
صلى الله عليه وسلم من غنم من الغنم شاة لا يتعلق الوجوب بالأوقاص بل بالنصاب فقط فعلى
لو تلفت واحدة من ست أبل بعد كونها الأوقاص ففقدت الأوقاص لا يسقط من الزكاة ما يتلف
في الباقي لأنه النصاب فاما لو تلفت واحدة من خمس بعد كونها قبل كان الأوقاص فيجب أربعة أخماس
فلم تلف من أربعين من الأبل عشرة بعد كونها قبل كان الأوقاص ففقدت الأوقاص لا يسقط من الزكاة ما يتلف



سنة وتطير جزاً من بيت ليهون ذلك خسر استعانت بليون وصل هذا فقص **ويجوز**
في الصغار ولا فرق بين صغار الأبل والبقير والغنم إذا الظاهر في شرح الأرها وغيره إطلاق
وكذا في الترادف العجاف المذكور من الأبل والغنم عن الأناث من المواشي **أحداهما يعني إذا**
انفردت عن الكبار في الملك وأتوت فلو تضافت لخرجت من الوسط وكذا الترادف هو ما
إذا كان معاً واحدة من الكبار فإنها لا تجزى الصغيرة إن لم تكن مما استثنى في الأخيرين إن
يخرجها وبين أن يتدرى غير مستثناة وتدرى الوسط فإن لم يوجد أحد المصدق الأعلى والأدنى
ويترادف الفضل وذلك كأن تكون السحلة بعشرة والشاة بثلثين تأخذ المصدق الشاة ودر
عشرة أو السحلة واخذ عشرة فإن لم يوجد وسط بل علماً أو أدنى فاطناراً تأخذ نصف الأعمى
ونصف الأدنى **باب زكوة ما أخرجت الأرض** ولو حطاً أو حشاً يعني
أبنتا لكن كطبا جناس فلا يجب حتى يكون كل جنس نصاباً وكذلك الأكثيس وغيره ونصاب القيمة
تجب الزكوة على الزارع لأعلى ما كان للأرض **في نصابها عدا ما أخرجت الأرض من ماء**
أول ويعتبر أكل في أول حصده ولا عبرة بيوم البذر وما زاد في زكوة ولو قل يعني إذا كان هذا
النصاب حصداً حول واحد ولو كان دفعات أو مواضع متقاربة أو متباعدة وحيث فيه الزكاة
فاما لو لم يجمع حصاه أو لم يجمع فيه الزكاة فالعبرة بما كسبه عنده ثابتاً أما لو قصد في
أول أكل تلك النصاب في آخره نضفاً في أول النضف فاما ذهب النصف النصف إلى النضف
وتجب الزكاة فلو قصد نضفاً في أول أكل ثم نضفاً في آخره ثم تليين في أول أكل في الثانية بعد
النصف الآخر فوجب الزكاة ولا حيلة إلى انتظار التليين أقب راباً الأنضف إذا المراد نضفاً
أكل فوجب فيه الزكاة **والنصاب هو الكيل خمسة أوسق** لقوله صلى الله عليه وسلم من
لا زكوة في شيء مما أخرجت الأرض حتى يبلغ خمسة أوسق **الوسق** بفتح الواو وهو متون **حاشا**
في القاموس الصاع أربعة أمداد الملعون الكفاي الكعبين وهي كقصة من الرجل المتوسط يعني
حفن من حفات الرجل المتوسط في الدار من حشا الصاع لا يختلف به حفات كيف الرجل

الذي ليس بعظيم الكسب ولا صغيرها الذي ليس في كل مكان تجد فيه صاع النبي صلى الله عليه وسلم
وجوبه في كل فوجده صحيحا ويكون الصاع عندنا **كيلا** مثلا من غير فوجده لا وزم لا وزم ولا
سنة احسن حجة الله قوله واحق ذلك الصاع في شهر ربيع الثاني سنة اربع مئتين والفا في حضور جماعة من
العلم فوجدهم الا اربع كفتات نصف من قدح ووزن ذلك الصاع يبلغ ثلثه اطلال وثلثه اوقا اطلال
ست عشرة اوقية في القدح احد خمسين طلا تحقيقا وهو صحيح الا ان الذي نرى عليه الهادي في الامام
ورواه عن حجة القاسم ان الاعتبار بالكيل يعتبر في كل شيء مكيلا او غير مكيلا او موزنا بالعاكة
بلده ومن الملا سيدنا حسن حجة الله قوله ان النصاب من الكيل ثلاثة ارباب وهو ياتي صنعا في كل بلد
ستة اوقية حكا كل قدح سنة اصواع كل صاع ثلاثة اطلال كل طل سنة اوقية ونصف كل اوقية عشرة دراهم
كل قنطار ستة اوقية لطل كل قنطار اربع عيارات فمقرر ثمانية عشرة دراهم ونصف ارباع بالميزان الصاع احد
رطلا اطلال ستة اوقية ويجب التفرع بما يجي معه ان تقدر بما يجي معه الزكاة فينبغي ان تجب الزكاة الا ان
من بلغ ما حصده نصابا بقوله صلى الله عليه وسلم لم يسجدوا لله سجدة او سجدوا لله سجدة واما قوله صلى الله عليه وسلم
من لم يعلم فاما استأخر او اقلت الخبر العشر فهو عام مخصوص بالاجم اهل المذهب الخاص والى من
والنصاب من غيره اي من غير الكيل مما اخذت الارض هو ما يبلغ **قيمة نصاب نية** في بلد المال لا
في بلد المالك وهو ما تدارهم او شروا منها لاوي في ارضها في كل ارض في القصب الفارسي اذا ملك
قطرها فان ملك فيها اتمس كذا اني سائر الاجار الملوكة اذا قطع في ارض الواحد في حوله واحد
نصاب هذا اذا كان لما انبت الارض قيمة يوم الحصاد فاما اذا لم يكن له قيمة يوم الحصاد فحين
الزكاة ولو كان واقعة من بعد حكم الاصل انه يجب زكاة العشر ولو قبل قطعه فان خرج زكاة قبل
فانه لا يلزم بعد ذلك شيء ولو كثرت خشبة وزادت فروعها واما اذا قدره انما حصر نصابا ولم يخرج
زكاة وقت الحصر بقي خشبة حتى زادت وجبت فيه يوم الاخراج انما باقية غيبته نحو غنمه وهو في
الاخراج من العين او القيمة فخرج فلو كانت هذه القيمة وقت الادراك ثم زادت من بعد الى وقت التلف
اعتبر بالقيمة وقت الادراك انما النصاب وقت التلف اجل فاما ما وجب انما حكم الغيب فاذ كان

لا يصح زكاة فيكون زكاة القيمة زكاة العشر او انما الذي يصح زكاة في النية في الغيب عن الحكم
انه يقدر بالكيل ومن كان يريد اكله او بيعه جدارا كدفعه في الاكل والموتية بانه ابو طالب
يقدر باخره من النقد او ايسر هل ياتي قدره نصابا كدفعه ام لا فمضى بل ما اخذت الارض النصاب للقيمة
وجبت فيه **عشره** اي جزء من عشرة اجزاء ويجب اخراجه العشر من المال **قبل اخراجه الموان** التي انقضت
القيمة بالزمن نحو حفر بئر او من ذلك او غيرها فيقدم اخراجه الزكاة من اشر المال ويحبب اخراجه في الموان
يعني النصاب الزكاة في اجمع **وان لم يدر** اي ولو ثبت نفسه ولم يدر عذرا في فانه يجب العشر على
ماله وسواء انبت في ارضه او ارض غيره وكان بذره لا يباع به او مباح وعليه الاجرة للملك الغير
بعد المطالبة واما قبل المطالبة فيقال عليه انما يظهر عدم الجواب يستحق البقايا بجره المثل او **اذا لم يدر**
الحاصل من الزرع **على يدر قدرتي** او لم يرك فان الزكاة تجب فيه كوان يزرع ارضا فيحصل له من طعام
فيخرج منه العشر ويخرج الباقي يدر اقليم يحصل منه الا قدر البذر الذي طرح فانه يجب عليه ان يخرج عشره
ايضا اذا كان في ذلك ياتي نصابا فاصا عدا او دونه يرضى الى ما يوفيه ذلك القول **لو** اذا وجد المسلم
مباحا فيخوزه قبل ان يبلغ حصة كصا ثم **احصده** في ملكه **بعد حوزة** يتحل الارض من بناء او غيره
او غيرها من مكان **مباح** فانه يلزم العشر والخمس يوم غنمه ويخرج الخمس قيمة لارضا حوزة القسمة فان لم
يخرج الخمس فالمحتار انه اذا بقي حتى احصده فانه يخرج خمس قيمة التي وجبت وقت حوزة العشر بعد حوزة واما
اذا حوزة بعد ان قد احصده في الايام عليه السلام فالأثر انه يلزمه الخمس او العشر عليه كالحطب والخشب عند اليد
هذه اذا انبت مباحا فاما اذا انبت في ملكه كان لرب الملك وعليه الزكاة والخمس عليه لان من فوائد ارضه
يكن اغنيته ان يخرجه واعلم ان الزرع لا يكون مباحا الا حيث يكون البذر مما يباع به في العادة او
تركه مالك رغبة والا كان لرب البذر ان يعرف والا فليقتل المال فان التمس لعل كان مما يباع به
اولا فالأصل بقاء الملك فيكون لرب البذر ان يعرف وان لم يعرف فليقتل المال **الا** الذي يسقيه
المسني وكذا اما غنمه او رعيه **فمنصة** اي قالوا يجب فيه نصف العشر لقوله صلى الله عليه وسلم
فيما قلت السماء العشر من الارز والعشر من ما سقت العرا نصف العشر **فان اختلف** سقى الزرع

فأمره يسقى بالعوالمة تارة بالمطر أو النهر **ففي المنيحة** والعبرة عندنا بالمؤنة لا بالاداء ولا
بالمدة ولا بالنفع يعني فكونه يقتطج المنيحة هي الغرامة فان نقصت غرامة المنيحة لأجل النقص
أخرج من نصف الزرع نصف عشر من النصف الآخر عشر وهكذا إذا التمس أهل النصف أو أهل
أو أكثر نصفان أو أكثر من نصف عندنا إذا كان أحد السقيين دون الآخر وعرف **يعني**
عن البيرة لزوما وهو الذي لا يجتهد بزيادة المؤنة أو لو اشترى الماء فاشتراه من النهر وجب العشر
ومأثره من منى نصف العشر العبرة عندنا فيما شراه بأصله في الأهم إليه السلام شيء على قوله وفي
عن البيرة واقرب ما يقدر ونصف العشر لأنه قد غنى عنه في الغالب بين العبد ورببه وكذا فيما بين العبد ورببه
سحب الأرض يعني حتى لم يغرم عليها إلا نصف عشر كما كان يغرم لو سقيت منى فيجب العشر ونفعه من
المؤنة البيرة وكذا العكس **ويخرج من الربط** كالمعبر وكذا الزرع وإذا أخرج الزكاة من الغنم العشر
والزرع في سبيله جائز علما بالظن ولا يجوز خضه إلا **بعد صلاحه** ويجوز للأمام خضه لو لم يكره
وصلاحه هو أن لا يسقى في التمر والبلح ولا في الغنم وهو الكعب في لغة صنعاء فمى كان كذلك جاز خضه
وكذا **أما يخرج دقعا** ولا يمكن حبس له على أخذه كالقصب بعد صلاحه فانه يجوز خضه **ففي جعله**
أي وإذا خضه لخاصة فله أن يكل أيضا بأجزاء تجعل الزكاة في كمال فباخه زكاة العبد أو قبل
وزكاة العصب من غلب في ظن أي جاز له أن يكل منه في مكانه من أول قول إلى غيره ما يقع ما يشاء فله
أخذه من العين ثم أن يجعل من دفعه الأولى ما يشاء من دفعه الثانية ما يشاء من دفعه الثالثة ما يشاء
فألف في دفعه للمذهب أن يبيع لغيره فلا يربح خضه وقبضها مع السلف لأن المجموع كالشيء الواحد وهو ظاهر
وأما جعله من كذا خضه المنيحة لا من دفعه المستقبل إذا جعله مع شريك أو أكثر ويكون الجعل من المنيحة
ربيب أو غيرهما ما يبيع من العين أو يجعل من المنيحة أو رطب أو الوادي أو الوحي فلا يجعل كالمسألة
والعبرة بالأنكشاف فإذا انكشف في كمال فهو ما خضه فصار جيبه للمالك غير المنيحة
عن جمع المال أن لم يكن قد خضه شيئا وإن كان قد خضه في ذلك الزمان وإن انكشف في كمال دون
النصاب وجب على الأمام أو المصدق دقا فبعضه أن لم يشترط الرد يعني أن الأمام أو المصدق أو المصدق

فالأمام يعني من يتبع المال المصدق فيض من ماله إذا كان بالأجرة والآمن يتبع المال وأما الفقهاء فلا
يلزمه الرد إلا إذا شرط عليه أو جرى عرف أو هو كالمسوق ببيع البقاء ومع التلفان جنى أو فوطه أو قال
هذه أملكك فخلق على شرط وسبكه بيل أو قال صرفت لك إن دخلت المداود فذلك لأن ذلك شرط
حالي كأنه قال إن كانت الزكاة وجبت في كمال فأنه لو خض نصف المالك والفقير وصيانة المالك
أما انتفاع المالك فلا والله لا يجوز له أن يبيع المال حتى يخرجه من كونه فإذا أراد الانتفاع بالحب أو الغنم أو
رطوبة فخرصه وأخرج زكاة من قدره نصيبا أو لم يخرج من قدره دون نصيبه جاز له الانتفاع حينئذ
ولا يخرج ولما انتفع الفقير فله أن يبيع من الجبل وأما صيانة المال فالمراد بالصيانة أن لا يبيع
على الشجر وهو المراد بالضرر لأنه إذا تركه حتى يهلكه ومنه العشر كمن يتركه حتى يهلكه في الأرض فلا يبيع
الصيانة للأرض فإذا خضه كان خضه فاحلها قدره نصيبا أو لا يخرج من نصيبه فالله أعلم
فولم يرق إلى الزكاة سقط لأن الله تعالى أحل الغنم وإذا اجتمع في حق الله تعالى موجب سقط
للمسقط والمذهب أن الغنم المالك أن تلف المال لا بعد إمكان الاداء وعندنا أنه يكفي خضه واحد
ولو امرأته أو عبد من أهل الخبرة والعرفه بفقد ما يخرض بحيث يعرف أن الكوم الذي يخرضه أو النخل
عنده إذا صار زبيبا أو رطبه إذا صار تمر أخضر أو سقى وإذا التمس على أي أرض الأمر جعل النقص
في حق الله تعالى قال في البيان يجب أن يكون من أهل الديانة ولا بد أن يكون عدلا على المختار
لعدالة الشاهد وأن يكون من أهل الحرفة ولو مرة **ويجب** أخراجه زكاة ما انبثت الأرض **من العين** أي
من عين المال الذي يبيعه بخرجهما ما جبه لכול من الأتوى أو أخرج الأقطار وهذا هو الصحيح عبارة الأ
ويخرج من عين كل جنس جبه المالك فيخرجه عن كل جنس جبه لכול من أي جنس من أي جنس ومن المنيحة
من المتأخر والعكس إذا جبه المالك ويكسب بقصد أو العين بما لا يحجب ويجب في الرهن بعد كونه
بالشياء الطاري كالمسقط وتقدم على الدين لعلها بالعين **ثم** إذا انفرد الأخر من العين أو
من **أجنس** نحو أن يلف ضخم خير بعد إمكان الاداء فإن المالك يخرجه من جنس ذلك الذي يخرجه من
شعير أخضر أو العنب عليه فإن لم يجد الأولون لخرجه منه يكون على جنسه القيمة وإذا كان لخرجه من الجنس

فيكون ان يخرج من مائة الرمان فصار ان يخرج القيمة من الدراهم والدينار والفقير والفقيرة
سرعن لرفع الفقير وسخلة وما حصل اباي مال دفع اليه خلاف دفع القيمة في دفع السجائر وقول
بغير النقد ولان الدراهم الدينار في حيلنا جميع الاشياء ثم اذا تعد عليه الحي في ملكه وحسن
الميل بان تعد راحا بان لا يجد هناك من ملكه ولا ان الميل جاز اخراج القيمة ويصير بالقيمة **الحق**
اي يوم الاخراج ما لم ترد القيمة قبل زيادة مضمونه فبأخر القيمة لا اعتبره بالقيمة يوم وجوب الزكاة **والميل**
نصاب جنين جنين بخلاف النوع اى اذا حصل للزراع دون نصاب من جنس كالبرود ودون نصاب من جنس
اخر كالشعير واذا ضم هذا الى هذا اكل خمسة اوسق فانه لا يلزم الضم وكذا ان سائر الاجناس المختلفة
بجلاء النوع وان بعضها بكل بعضها اما ما زكوة نصف العشر فيضج كما لو اقله اختلف فيسبب الميزان
العليل من البر والشعير فان حصل نصابا وجب عليه تركيتهما من غيرهما وانه من ان احدهما اكثر من
تركيبة النصاب منها ويكون من جنسه كتعدرا الاخراج من جميعها واما العسل فله نصاب من جنس
غير البر ولا يضم اليه والسلب جنس براسه وهي استة فلا يضم اليه غيره وفي القاموس السلب
الشعب او ضرب منه يعتبر العسل في الفطرة **مسألة** **يعتبر نصاب التمر ولو في الفطرة فضيلة**
وكذا التورم فضلة وهي اوه خمسة اوسق وجب فيه العشر فان ميزت الفضلة عنه نقص النصاب
وكذلك الارز والعسل يعتبر نصابا بغيره ففي كل مع قشرة خمسة اوسق وجب فيه العشر **الاخر**
الارز او العسل في **الفطر والكفارة** فانه في هذين لا يخرج بغير بقشره بل يخرج الصالح من
العسل ومن الارز منسلا قال الامام **وفي العسل خلاف** هل يعتبر نصاب الزكاة بقشره او منسلا
المذهب جنس براسه يعتبر بقشره كالارز في الزكاة لان الفطرة والكفارة فلا يخرج الصالح
البر فيخرج منه كفارة نصف صاع كما يأتي **وفي الذرة والعصفور وكوهها** كالشمس والروم **ثلاثة**
اجناس تلزم الزكاة في كل واحد من هذه اذا اكل نصابا فان اجناس التي في الذرة هي كسب
خمسة اوسق والحماط بالقيمة كاللبن وكذا اسود الذرة وهو اجد بالقيمة وهو الصحيح **والنصاب**
بالقيمة ايضا ما ساد درهم والشراف من القصب ان لم يفصل فانه فصل ثم وعده لانه يكون بعد

جنس وعده واجناس العصفور والبر ونصابا بالقيمة وجبته ونصابا بالكيل والصول ونصابا
بالقيمة واجناس الشمس حمة ونواه ونصابا بالقيمة ونوهمة بالقيمة ايضا قال في حجب
نصابا بالقيمة الكيل في اللحم والنوى والنوى وكذا ان اخذوا القمح فباعوه فباعوا بالكيل
فيه خل فيه لبنه ونواه ولا يبيد اخذوا الشمس الزكاة واحدة لانها يتوهمان بما فيها من النوى
فيه فان بلغ نصابا اخرج عثر الكيل والا فلا ونصابا بالكيل والدم كالمشمس البن جنس حمة
والصافي جنس لانه لا يتفق به الا بغير الفصل بخلاف التمر ويعتبر نصابا بالكيل وهو خمسة اوسق كما
تقدم ونصاب القمح بالقيمة فلا تجب الزكاة في اللبن الا اذا بلغ خمسة اوسق ولان القمح اذا بلغ خمسة
نصاب نفيه عن بعد الفصل وقبل انقضاء جنس واحد **ويشترط** في وجوب الزكاة فيها ان يثبت
حضور وقت اكصا في الملك بحيث لا يبقى من العذب حصرم ولا في الرطب لم ولا في الزرع **ويشترط**
الا ما لا يعتد بمثل في عكارة الزرع وهو الذي لا يؤخر اكصا ولا قبله كاطراف اجوب السواني في كل
به النصاب ان لم يكمل وما انتفع به قبل ادراكه كالصعيق وقبل طيب العنب الرطب وما يؤكل في
اول طيبه فلا شيء فيه فان فاد الزرع اى جعل خمسة اوسق وكان ذلك بعد ان قد حصر اكصا فلا
اكمال يعني في وجوب الزكاة لا تجب القيمة فليس كذلك فاما اذا كان قبل اكصا فلا يلزم الزرع شيء كالبوا
قبل اكصا **فلا تجب الزكاة قبله** اى قبل حضور وقت اكصا وما لم يحصل البيع وقت الحذر **ولان**
بيع بنصاب من الدراهم ما لم يعد له وجب فيه لان الوجوب متى جال اكصا ويتحقق اهل
المذهب جنس زرع البيع ان عليه عشر قيمته اذا بيع بنصابا وعلى المستوي عشر زكاة الزرع فيجب على
زكاة الزرع اذا حصد عنده وكان نصابا **وقضن** الزكاة بعده اى بعد اكصا بضم المالك ولا
يبعد الضمان كالغصب يعني بعد الامكان **والمصرف** ولو كان الا انه تصرف في حق الغير وهو الفقراء
فمن قبل ضمان كبنية لامن القربى لم ينفذ من الكفار في جميعه ولا بد في ضمان المصروف ان يصرف
في وجه من يبعد من الجاهل وهو ما ضمن حصاره كقول الا فلا ضمان عنه ويرجع على المالك ان اودعه الا
لان غرم لحصر سببه اى في جميع ذلك الزرع ولو كان المال درهم او دنانير **وفي بعض** منه قد عيّن لها

أي الزكاة وذلك بان يكون قد كسبت أو حلت أو جاز من المال وعلى الجزء الخاص
أو بعضه فانه قد تعين الزكاة وتصرفها بان ينقل من مكان الى مكان فخرج لو طخت الزوجة أو غيرها
الذي لم يخرج غيره وغيره من ذلك الغير ضمن الفقهاء حيث كان جميعه أو بعضه معين لها
وكذا لو كان الأكل الغني ما لم يكن في مصلحة لا الفقير لأنه مصرف في هذه الحال ثم ان سبق المالك
بأخراج العشر برأى من الزوجة والأكل لأن أصل الوجوب عليه فإذا سقط عنه سقط عن غيره
سبق الزوجة بالضم للفقراء أو برأى من الأكل لا المالك ان لم يأذن لها بالضم وان سبق الأكل
بالضمان برأى لا المالك لأن حقوق الله تعالى كذا إذا كان بأذن المالك وكذا أهل البيت
مبنى الضمان لا يجب الزكاة في كل جرة وهذا شرط ان يصرف في جميع أو بعض معين لها وهي لا تحين إلا
تلف السعة الأغنياء لا يتعين المالك وعزله وإنما يصح القايض **ان لم يخرج المالك الزكاة**
ويعتبر بالعلم لا بالظن فان أخرجه المالك سقط الضمان عن القايض والفرق بين هذه وبين العين
المغضوب ان العين المغضوبه اذا تيسر مالها انفصلت عنه وصارت لله تعالى بعد ان كانت
لعين فتبعد الضمان والزكاة تضاعف في أصلها للفقراء وفي شبه العين المغضوبه التي لم يمتنع مالها
بل معروف فان حكمها بان يبرأ الفاضل من حقها من حيثهم ولا يتعد الضمان إلا بعد العلم
فتبعد الضمان بعد التصرف ولا يبرأ المالك بأخراج القايض إلا ان يخرج بامرهم وعلمه بذلك
أو المصدق علمها ويقرها ولو كان المالك حاضراً ولا يبرأ القايض بالبرء الى المالك ويبرأ القايض
بالتصرف الى غير الأعم أو المصدق لا المالك فاذا أخرجه القايض الى الأعم أو المصدق برأى ما إذا
علم الأعم والمصدق لأجل التوبة قوله لبعض تعين لها يعني فلو قبض ما لم يتعين الزكاة لم يضمن
بعده أي بعد كسبه وفي هذه العبارة ابره ان اذا مات قبل مكان الأداة أو جاز كسبه
وفيه ما يقتضيه لما تقدم وهو قبله كالوديعة أي قبل طلبها والمعلوم ان الوديعة قبل طلبها لا يجوز
الوديعة منها وعبارة الفقه ومن مات بعد وجوبها فان مات عليه خراج أو حاله فان أخرجه كالمدين
فلا يقدّم على الكف والمانع كالمدين فقدم على الكف قوله **وامكن الأداة قدمت** الزكاة

على الكف ودينه المستغرق لجميع تركته فالماله هبة أو مكان الأداة ليس شرط في الوجوب
فان الزكاة تجب على الميت بعد كسبه وتكون في يده قبل مكان الأداة أو أمانه وجده فلو
تلف منها مطلقاً مستقلة من كسبه عليه الإيجاب حتى استغرق ما لم يمنع جواز الأكل من الذي
غير المعشرك وفيها لا يجوز إلا إذا بقي قدر الوجوب **والعسل** أي صل من الملك تجب الزكاة لا
أي صل من المباح فقيمة الخمس كما سيأتي وكذا لو كان الخل غير مملوك ووضع العسل في مكان مملوك
الخمس أيضاً اذا لم يعل له حائزاً أو ان أعده له حائزاً أو جفت العشر يعني ان ما لم يعل له قبل ان يعل حائزاً
فبإذن ومالك بعد الأداة فملك لصاحبه نعم نص بالعسل زكاة **كقوله المعشر** فخل
نصاً به ياتية ما سادهم إلا ان يكون في بلد يكال فنصاً به خمسة أسوق والواجب فيه العشر عند مالك
الخل ياكل من شجر المسنى في الأعم إلى السلم وقد دخل في عموم النص ان زكاة تجب من العين ثم انفسى
القيمة وتقويم العسل بالمسنى الذي هم يكون ثمعه ويكرى ترك الخل لأول مرة فقط ان لم ياكل من بعد
والقول قول المالك في قدره وبعد ان أكله فلو انفرد الشيخ لم يجب فيه شيء ولو بلغ النص فان كان يقوم
بشعه نصاً بأم فصل عنه وقصر عن قيمة النص فلا تسقط الزكاة ولا زكاة في الحر **باب** من تصرف فيه
الزكاة اعلم ان مصرف الزكاة ثمانية أصناف وقد استرا إلى اربعة اقسام **مصرفها من ثمانية**
الآية الكريمة وهي قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلوهم في الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله وارب سبيل الآية فان لم يوجد وانى المجلس **وجده البعض** منهم فقيمة
نذر الرب المال وجوباً على الأعم مع الإجماع لأن الآية عندنا للفقيرين فبمى تصرف فيه الزكاة لا القيمة بل
ما روي في صل عليه وهو علم امر به زكاة في رزق إلى سلمة بن يحيى لما ظاهراً امرأته فدل على انما يتصدق
فتصرف فيمن وجد في المجلس ان لا يوجد عام ولا كتاب فالحق تصرف في السنة الباقيين وعلى هذا **الفقر**
من ليس بغني غنى أشرف غنى والغنى في الشرع **هو من يملك ما ينفق** أي جنس شرط ان يكون
ذلك النص **بمكناً** كالمدين في يده أو في يد غيره بأذنه **أو مخرجاً** كالصالح الذي ينفق مكانه وجنسه
ولم يأم منه والمغضوب الذي يظن المالك وجوعه اليه وجبه من الوجوه واعلم انما كان النص

عينة بغيره كالمسألة فانه غير رضا بنفسه فلا يمنع الا اذا ملك ايضا بالواضع المغيره بالاحتمال
وكما كان من العوض نحوها اما الاصل له في نفسه فانه يضم جميع اكنز في كسبه باليقين فان كان قيمته رضا
حرم عليه بغيره اذا كانت رضا بغيره من الوفا بغيره كالمعنى في الزكوة قوله في حوائج
كان له مال مضمون في ناسيا له حتى اخذ عليه البيع وكوه حلت له الزكوة حيث ليس من رده والا فلا ينبغي ان
ذلك النصاب بمثلها او مخرجها كما كان ذلك النصاب غير زكوي اي ولو كان ما لا يجزئ
الزكوة فانه يصير بغيره في عرف الشرع فنحرم عليه الزكوة وذلك نحو ان يكون له عرض بل عوامل بغيره
قد يوجد في عوامل فحجب فيها الزكوة متى كانت معلومة او كان له دور او ضياع فمن مخرج وقدر النصاب
من العوض انما اعل ما استغنى له فالذي صح له الذهب ان يمنع من اخذ الزكوة فاما لو ملكه في ذلك النصاب
غير الذهب والفضة وما ذكره في العشر فالأقرب للذهب ان يحل له الزكوة ولا يكون غيبا ولا عبرة بذلك
حيث كان له نصاب في عينه او ما يجب فيه من العشر او اضم بعضه الى بعض وقد استثنى في المختصر
لا يصير بها غيبا ولا يخرج من احتياق الزكوة اذا ملكها ولو كانت قيمته فوق النصاب او انصبا كغيره
وهي كسوة له لمن اجول وهي كسوة مثله في الأعم عليه السلام والمعتبر بكسوة مثله اعيانها لا امثاله
مثله في بلدة او في بلدته **والثاني منزل** وكذا بيت آخر في الحب اذا كان عتيقه لا الحب بيت المكية
ان كان من اهل المدينة والعكس **والثالث اثباته** وللمرء بالاثبات الغرض من الأنسية التي يعاينها
من الفقر او في جريته وكلما اصبحت المعيشة وليس المراد مفرلا واحدا بل يستغنى له دار كاملة على حاله
ان كان ذاعيا في محبة وان كان فردا في محبة وهو خلاف الحال في ذلك وكذا في الأثاث بحال
استؤنه والنفقة **والرابع حاد** هذا اذا كان لا يجزم نفسه بغيره او نحوه فان كان يطمع نفسه
لم يستغنى له وان كان معناه الا في الزوجة واذا استغنى له لخدمته من عبدا او مائة او مجموعها للجهل
فيستغنى له كسوته بحال ايضا **والخامس الحب** اعيانها لا امثاله وذلك كالقوس في حبالها
من الحلية لبوسه والدرع والسيف والرمح وما عظم من اكله من دون فوق بين الذهب والفضة والفضة
ونحوها على حاله ايضا وكذا الجيب اذا احتج به لم يفتقر الى ما في الجيب كالقوس ويستغنى ايضا

فيه ارهاق من حربه ونحوه كالحلية اذا كان فيها ارهاق وسواها على الجاهل الامم او من دون عليه
او ماله هذه الخمسة اذا كان **محتاجا** استغنى له وان لم يحتج الى شيء منها كالحاكم من يخدم نفسه
وكالة الحرب حتى من لا يجاد كالمراة والغنى والمقعد الامم صاروا غنيا فتمم هذه الزكوة ان يبلغ النصاب
هذه الخمسة كل ما استغنى الفقير لا يصير فجا غنيا حيث يحتاجها **الزيادة النفس** في زيادة النصاب
الزكوة وكانت الزيادة نصابا ولو كانت نفاستها لا أجل حلية فانه لا يستغنى له بصورة ذلك ان يكون خافضا
نفاسته بحيث تكون قيمته انصبا وكثيرة لا أجل نصابا فلو اختلف او غير ذلك كالعلم والديانة والشجاعة فان
يصير بهذه الزيادة في القيمة غنيا اذا كانت نصابا او موفية النصاب فلا يحل له الزيادة اذا كان يمكن بيعه
واحدة من يخدمه بدون قيمته ويغيا نصابا وكذا لو لم تكن من يبعه لعارض كانت الزيادة في حكم المالك
الموجود ولو كان معه التحريم في حال هدمه وهو لا يؤمل في المستقبل فيما كرهه بل يستغنى له وان كان
في حال هدمه او كان معه كسوة لثيابه وكسوة للضيعة كذا لو كان فردا او معددا او كاملة في غير ذلك
فكذلك كسوة الزوج في المستقبل القريب له او اذا كان حلية موجودة لا يبعد ان يستغنى له كالسورة في الامم
الأقرب في ذلك لانه لا يترط ان استأثره التحريم الا في الاثبات لا ملاحظة كسوة كذا اما ثبته **والصف الثاني**
مصرف الزكوة هو **المسكين** وهو من لا يملك ما يستغنى له الفقراء كادري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال النبي
هذه اهل الطواف عليكم زدة العزائم والفقراء والفقراء قالوا من المسكين قال الذي لا يملك شيئا
ولا يطمع له فيفضل عليه ولا يقوم في الشراء فانه ذهب حينئذ ان المسكين **رواه** في ضعف حاله
سألى او مسكينا وامتربة الآية قبل في تفسيرها الصواب في الآية ثمة حرية واعلم ان كل ما جاء في
احدها من الزكوة جاز في الاخرى هو الا جميعا واما من غير الزكوة نحو ان يبيع بوسية او يذروا وقفا لغيرها
فالمذهب ان يتبع الحرف فيستلزم ان لا يبيع بوسية او يذروا وقفا لغيرها
الى المسكين عنه نالانه فقير وزيادته في الامم ثم وهذا أقوى عندنا واد اخذ الفقير والمسكين شيئا
فانه لا يجوز لهما ان يستكملان **باب من جنى احد** اما الامم فيجوز لهما انصبا كغيره ولو علموا
زكوة ولعل الوجه ان الامم قد جعل للفقير وغيره كالتكليف الواجب له على الامم ولا ينعى ان يستغنى البني

من الزكاة ويقتضي ما سبقه من النقصان في القيمة اما من غير الامم فلا يجوز له ان يخرج
ولا يدفع فيجب عليها الاقتصار على ذلك النقصان من اجنس **ان** لا يقتصر ابل اخذ انصافا **بالحرم** النصيب
كله حيث اخذه دفعة واحدة **او** بعضه وذلك حيث اخذ دفعة واحدة بحرم بعضه وهو الذي يكون **موقفة**
انصافا نصا عدا فاما الدفعات التي لم يكمل بها النصيب فطلب له وهذا اذا كانت الدفعات الاول
باقية فاما لو لم يات دفعه فنية النصيب الا وقد تلف بعضه الاول او حرقا ولم تبلغ قيمته نصيبا **بالحرم** الباقي
في هذه النقصان لم تحرم الدفعه الأخيرة على الجملة فالمقصود ان لا يكمل في ملكه نصيب باق فان كان قد استكمل
حس فلا اكل **الاخي** الفقير **بغنا** **منفقة** فيل للفقير اخذ الزكاة ولو كان منفقة التي تلزمه **نفسه**
الا **الطفل** الفقير وكذا الطفلة وحده **الطوف** له **بالجمع** **ما لا** **باب** فانه يكون غنيا بغنا الاب فلا ياكل الزكاة
مسئلة ويجوز للامانة ان يقتضي الاداء الكبار وزوجاته وغيرهم اذا هم مستحقون لموجوده به ولو لم يكون
بأنهم لا يكتفي بنسبه جودها لأن المخرج فصله دفعه اليه الا في هذه الامم الاضافة الى الموقوف وله ان يقتضي الاداء
الصغار ان كان فقيرا او يصر في مصاكنهم لا يحتاج الى الاضافة هنا لأن له ولاية ويصير تولى القصر من الولي
من الزكاة كما انه يصح ان يوصي له وينذر عليه ويكون موقفا فان خرج حيا فله والا بطل القصر اعتبارا بالان
واذا **دفع** **الزكاة** **الى** **فقير** **لا** **يحل** **فقره** **فان** **العبر** **بالحال** **الفقير** **وقت** **الأخذ** **للمزكاة** **عند** **ان** **كان** **غنيا**
التمليك ان كان تليكا وانما حر القصر الى الامم بحال الجواب لان تعجيل المصلحة في ذلك المصدق **والعبرة**
بحال الامم **الفقير** **وقت** **الأخذ** **فان** **الزكاة** **فان** **كان** **وقت** **تعجيلها** **فقير** **اخر** **ق** **لو** **غنى** **بعد** **ذلك** **قبل** **جودها**
او حاله وبعده او ما اوردت وكذا افسق الامم بعد صحتها فيستحقها فقد اجزته وكذا قبل الوضع **المسئلة**
على وجوه اربعة تعبر المخرج والمخرج عليه المخرج اليه والمخرج نفسه الاول ان اخذها انفقها **الجواب**
الاصل والاخران قد اجزاء القصر **والصف** **الثالث** **البال** **وهو** **من** **بالجمع** **من** **ارباب** **الأموال** **ولو**
فاسقا اذا كان امينا ولو امرأته ايضا وكان علمه ذلك **بالحرم** **امام** **او** **مجتبى** **او** **مجتبى** **او** **مجتبى** **او** **مجتبى**
والقائم **والمحاصر** **والعرف** **المجتبى** **في** **اخذها** **لا** **القبال** **والوزان** **والنقد** **فاجوز** **على** **المالك** **لان** **هذه** **الأوز**
لتمكين الاستيفاء ولا فرق بين الامم وغيره فانها تاكل الاجرة مما كمل له ويشترط في المحب اربابا

لأنه وكيل له وليس له الاجبار عليها **وله** **اي** **العمل** **من** **الزكاة** **التي** **يعمل** **عليها** **فان** **له** **الزكاة** **سواء**
كانت الامم وغيره فائدة اذا اتم العمل ما طاعل به فيها اعطى الدم حتى بعد عمله **مجتبى**
او اطلاق غيرها **وله** **الاستيفاء** **لكن** **من** **التمتع** **الذي** **فرض** **له** **الامم** **فقط** **الا** **ان** **يفرض** **جائز** **له** **الزيادة** **و**
الحال **تحت** **الامم** **ولا** **يحب** **عليه** **نقص** **او** **افرض** **له** **الامم** **شيئا** **قليل** **يستحق** **مخرج** **الفرض** **او** **انما** **يجب** **منه** **حسب**
العمل **فقط** **فيستحق** **اجرة** **المثل** **مطلقا** **سواء** **كان** **اقل** **الفرض** **ام** **اكثر** **فله** **فرض** **له** **الامم** **فرضا** **واحدة**
مثل عمله وذلك الذي فرض الامم لم يحل له ان يأخذ ما فرض الامم وانما يأخذ قدر اجرة عمله **العمل**
بغيره **الا** **اجارة** **الفاسدة** **والاجارة** **الفاسدة** **في** **عمل** **المثل** **يجب** **بالعمل** **والصف** **المثل** **المؤلف**
قلوبهم **المائلون** **الى** **الشيء** **الذي** **لا** **يجوز** **المحرم** **الاعل** **ما** **يعطونه** **منها** **ولا** **يستحق** **الامم** **عقوب** **وقد** **بين** **ذلك**
بقوله **وتليف** **كل** **احد** **من** **يخرج** **نفسه** **ويجاف** **ضرة** **والمكان** **او** **كافرا** **غنيا** **او** **فقيرا** **اسرهم** **من** **الزكاة**
جائز **للأمم** **فقط** **ولو** **توق** **النصاب** **يجوز** **للمحسب** **بعد** **بعض** **اربابها** **ولا** **يجوز** **ذلك** **للأصلح** **بشيء**
عام او خاصه **وان** **بنا** **الفلسف** **ويحسب** **الامم** **او** **ليصره** **او** **ليقعه** **من** **ضرة** **عدائه** **وطيب** **السر** **المؤلف**
قلوبهم **ان** **كان** **مقا** **بله** **ويجب** **عليهم** **بعض** **الامم** **والاجماع** **وان** **كان** **القباس** **تحميه** **قوله** **للأمم** **فقط** **بغنى** **وما**
لغيره **يجوز** **فاذا** **حات** **الامم** **قبل** **ان** **يفعل** **المؤلف** **ما** **الف** **له** **وجب** **عليه** **ان** **يردها** **الى** **الولاية** **ان** **كان**
والاصر **فيها** **في** **مصر** **فان** **الولاية** **يجب** **عليه** **في** **مصر** **منه** **من** **الامم** **سهم** **فاحذه** **ثم** **خالف** **الامم**
فيما **احذه** **اجله** **رد** **على** **الامم** **ما** **احذه** **فان** **كان** **الامم** **قد** **مات** **ردده** **الى** **الولاية** **ممن** **يعمل** **الامم** **خروج**
عن كون زكاة فان مات المؤلف فان الوارث يرد ان اعطاه ليصره فان قبل ان يصره رد الوارث **الا**
اعطاه **على** **ان** **يقعه** **من** **ضرة** **عدائه** **فلا** **يرد** **الوارث** **لان** **الموت** **يعود** **وزيادة** **فان** **فعل** **بعض** **الفلاسفة** **ان** **يجب**
بقدره **والصف** **الخامس** **الرقاب** **وهو** **المكاتبون** **الفقراء** **احراز** **امن** **الاغنياء** **منهم** **لا** **يقتضي**
في الزكاة وذلك من زكاة نصيبه **ولا** **يه** **ان** **يكون** **غير** **هاشمي** **يعني** **المكاتب** **المكاتب** **لا** **يجوز** **للمكاتب** **ان** **يأخذ** **من** **الامم**
اخذ الزكاة **ولا** **يجوز** **للمكاتب** **ان** **يدفع** **للمكاتب** **من** **زكاة** **ولما** **مكاتب** **الغنى** **والفاسق** **والخالف** **وقد** **ظاهر** **الحرم**
انه يعطى **قال** **في** **الانصاف** **ومن** **في** **يده** **قد** **عالمية** **ما** **كسبه** **المستقبل** **لما** **احذه** **من** **الامم** **سيرة** **خفيفة** **قوله**

المؤمنون احتراز من الفسخ فانه لا يحل ان يبيع ما يملكه من ماله على غيره من
 الزكاة **على تنفيذ الكسب** وهو المولد بالآية فاذا اخذت من المكاتب الزكاة من مال المكاتب ثم اخرجته
 فانه لا يبيع بطريقه فانه اخذه حيث اعتقه **والصف الثاني الغارم** وهو كل مؤمن جتيا كان او متبا
 احتراز من الفسخ فانه لو غرم لم يعط منها وكذا الوصي لغيره او دين فلا يعطى منها فلا يملك من ماله
 ابراء الغريم او بيعه عند فلا يرد وهو يؤخذ من ماله قوله ويرى المضرب المفضل من المفضلين
 بحال الاخذ قوله **فقير** احتراز من الغنى فانه لا يعطى من ماله لو كان غارما قوله **لزمه دين في غير محضية**
 من الزم دين لاجل سرف في انفاق وهو الاتفاق في محضية الكسب في غيرها او ادان دينيا تحصيل
 محضية به فانه لا يعطى فانه لا يعطى الزكاة لاجل الدين لو كان غارما بل لاجل الكسوة والنفقة بعد التوبة
 فان قضاء به دينه جاز ويجوز ان يعطى نفقة اخرى لم يقصد كسبه او ما خسر الذي امر الله في ماله وهو
 حاتم فاعانه على ماله وهو ستم فليس فيه ما به كسبه او ما خسر الذي امر الله في ماله وهو
 هذا اذا كان العصيان بنفس الدين لا اذا كان العصبية بغيره ثم لزمه لاجل كسبه المباح وكفارة
 والمطهر **والصف الثاني في سبل امتعالي** وهو المجاهد مع الأمام فاما المجاهد من دون المولى
 في الأمام لم يملك فالاقر بان لا يحط له في قوله **المؤمن** احتراز من الغنى فانه لا يعطى منها وان كان غارما
 الا ان يبيع كان من جهة التالى لا من جهة الجهاد **الفقير** احتراز من الغنى فانه لا يعطى منها وان كان غارما
 المجاهد المؤمن الفقير من الزكاة على الجهاد **باحتياج اليه** من سلاح وكره ونفقة له ولدا ابنة وعبيده
 احتياج الزكاة للجهاد وفي ذلك جرحا ان احدهما ان الامم لا يرى الاية ويسلها اليهم لا يملكها بل يستلها
 في سبل امتعالي الثاني ان الامم يعطى المجاهد لا يسترى به ذلك فيملكه فان كان مؤمنا من ماله ثم فلا يعطى
 من ماله الا السلاح والكره ويجاهدون ويردونه واما اولاد المجاهد فلا يعطون الا من ماله الفقراء ويردونه
 لا المفضلين يجوز في هذا الصنفان **تقرن فضله بضميه** من الزكاة **لا فضل نصيب غيره** من ماله
الاوصاف في المصالح اي في مصالح المسلمين العامة الا الغنى اذا كان في مصلحة فلا يعطى منها بالاجماع
 قال المأجور يجوز العتق والوقف عن دين المظلمة اجماعا وهي في المصالح في الجهاد على المظلم وكذا غير ذلك

ادخله

ادخله من ماله عنده ومصالح العامة كحقوقهم وبنائهم مساجدهم وغيره الأبار والسمات لهم وكفوتهم
 وحيت صرف المصالح كعمارة المساجد ونحوها من سبل امتعالي فالاظهر ان يبيع ان يكون الاجراء فسخا
 واعتبا به هاتين مطلقا لان المصلحة في ملكه فلا يبيع في هذا الا صرف في المسجد جاز ان يبايع من ماله
 والأصول والقصور كذا غلة الأرض الموقوفة عن ماله يبيع صرفها الى من لا يملك الزكاة على القول بغيره
 ويكفي الحبس بها ولو كان هاتين مطلقا على كل الجهاد على المظلم في الأمام السلام معناه فانه اذا صرف من
 المصروف قسطا من الزكاة بعملة في الترم الموقوف على سبل امتعالي لا من الموقوف غيره وليس في ذلك
 وانما يبيع في هذه المصالح **مع غنى الفقراء** والمراد بالغنى هنا عدم الحاجة الى الصرف لكونه
 اغنىه في ذلك اليوم يكون غنى مقبدا والمراد بكسبه يومهم فاما لو كان فقيرا فحقه ان كان غنيا
 فانه صرفها حاصلا من ماله في الأمام السلام لعل ابطاله بغير وجود الفقير في البلد فقط الى
 لأنه لا ينقطع الفقير في الدنيا وظاهر كلامه ان ابطاله لوجوبه هو المذهب **الصف الثاني**
ابن السبل هو من كان في غير بينه وبين وطنه يعني مقصده او ماله **ما فوق قسطنطين**
 اي يعطى من الزكاة اذا انقطع زاده ما ينفق الى وطنه ابن السبل مطلق على كل مؤمن ولا بد ان يكون غنيا
 هاتين لا يعطى الا دون نصيبه ويكون الزكاة معه امانه ان كفى الماعية فلا يأخذ منها شيئا والا فلا
 من الباقى دون نصيبه دخل الزكاة لا يقطع عنه ولو ترك التورود عامدا او الكسوة كالنفقة في ذلك
 ما فضل من الكسوة وكذا الموكب الا ان يعطى على جهة العارية او للمقروضها الا ان كان في الفقر
 وصوله ولا يعطى في سفر المحضية لأنه امانه وكذا في شرط عدم المانع ومما كانت هذه حاله فيعطى
 ذلك ما فوق غنيا لكن **لم يحضر ماله** في حال السفر اي من نفقة فانه يجوز له اخذ الزكاة في حال
ولو امكنه القرض لم يمنع من اخذها من الزكاة ولو كان مكنه مع ماله مع غنى وجده عنه
 القيمة لم يعط شيئا من الزكاة ولو بغيرها حتى لم يحضر **ويرد الموقوف** ويعتبر الاضداد المطلق اما اذا
 اضرب عن السفر عشرة ايام فقال الامم عليه السلام اذا كان غارما على السفر في وطنه انه لا يبيع لغيره الا
 فانه لا يملك الرد ولا يجوز له اهلاكه قبل السير في سفره ثم عرض له الإقامة مع غرم السفر فله ان يبيع

بعض المسافة التي اعطى فيها ثم اضرب فانه يزول الزاوية على قدر المسافة التي قطعها اذا لم يحل له
سبب محله فاما المتفضل فقد حصل السبب وهو بلوغ الغاية فلوان اشترى من بلد خروجه
مسافة القصر فانه يعان ايضا ولو الى منتهى سفره فاصدا الى بلده او موضع اقامته واذا عاق او غنى في
حال سفره فكلما مضى اقبلت حصة ما قبل السفر فالعلة هي الحاجة وقد زالت او فاق من الضرورة على
قدرها ولا يجب على المتفضل من زاده ومن حكمه وهو من مات او غنى قبل بلوغ وطنه او سبق له ان
يجال الاخذ ان يرد الفضل الى تيسر ان وصل الى بلده خو ان يأخذ من الزكاة عشرة اصواع فيفضل
وقد بقي بها ثلاثة فان الثلاثة تطيب له سواء رقيت لأجل التقدير او لكثرة ما اخذ ويجوز للأمام **تفضل**
وايضا لبعض الاضناف بالاحتجاف حيث لا حاجة للبائسين ويجوز للمال ولو احتجف له الصنف الواحد
والتفضل على جبهتين احدهما ان يعطى ضحا واحدا جميع الصدقة ولا يعطى غيره او يعطى لعدد من الضعفاء
غيره من ذلك الصنف ومن سائر الاضناف فربما ان الصور ان جاز بان عندنا ولا يجوز للأمام **التفضل**
الا اذا كان **غير محجوف** بالاضناف الباقية فاما اذا كان محجوف لم يجز الا ان ذلك حيف وسيل عن حق محجوف
فما هو ان يعطى احد الغنيين فوق ما يقضى فيه والاخرون ما يفي به بينه او يعطى احد البائسين سبيل ما لا يملكه
وطنه والاخرون ذلك او يعطى فقيرا ما يكفيه وعوله في يومه والاخرون دون ما يكفيه وعوله من غير سبب
كان يكون المتفضل مؤلفا او نحو ذلك ويجوز للأمام ان يفضل بعض الأشخاص فيعطيه اكثر مما اعطى غيره **تعد**
السبب في موجب الاحتفاظ الزكاة وذلك ان يكون لهذه الشخص فقيرا عاجزا لا عاقل او سافرا
يعطى اكثر من غيره لاجتماع هذه الوجوه ويجوز للأمام ان يرد الزكاة فيصونها في الشخص **المخرج** لها
ان يوجه من الوجوه ان ياتي بركوة الى الامم وهو ممن ينبغي تلبية فيجوز للأمام ان يفضل منه وتخليته
القبض ثم يعطيه اياها بالقبض او ان يكون الفقير عليه زكاة من قديم فخرج من حال فقره سببا الى الامم
تلك ان لو عجزه يجوز للأمام ان يفضل منه ويصرفها اليه هذه الحال فقره ونحو ذلك للأمام ان ياذن للمخرج ان يصرفها
في ولده وذلك بعد ان يقضى بامر الامم عن الزكاة فتخرج عن كونها زكاة المولى وبكفي التحلية هو لا الاضناف **تفضل**
فلا يمن ولا هم **الفقر** لاخذ الزكاة فلا يحتاجون الى عامة بنية على انهم فقراء او لا يمين عليهم لاجل **تفضل**

ولان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل قول المجامع والمطهر ما لم يحصل من الغنى منهم فان كان فيه قرينة الغنى
طوبوا بالبينة وكذا سائر الاضناف من كغيره وهو مطهر الزهارة **وجرم السؤال** للزكاة وغيرها ولو
لبتابة او سالة او شارة او لعل الا لالتصق فلا يجوز الا في طاعة الله تعالى ولان الرسول صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن ذلك لئلا يفتقر على الفقير غيره من هذه الاضناف عندنا **قال** احذر ان يسأل عن
نفسه وزوجاته وابويه العاجزين واولاده الصغار فان السؤال من الزكاة له كذا يجوز قدر ما يسألهم من الخلة ما لم
غنىا والكسوة في ذلك كالنفقة واما من غير الزكاة فلا يجوز الا في دفعه ليوصله ويصرفه وابويه العاجزين
واولاده الصغار هذه ان يسأل نفسه ما للغير فيجوز ويحكم ايضا العارضة الغنى عن المستعار الا ان
فيجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم سلم استعارة من صوفان ابن امية دروعا واما القرض فخصه الله لئلا يسأل
السائل حيا ولا يجوز ذلك ما اعطى ان عصى السؤال لا خلاف في جواز سؤال الامم ولا يجوز للمعسر ايضا
يقول اهل علمكم واجبا ليدون معذرة اذا سأل القضاة منه **فصل في ائخذ الزكاة للكافرون له حكمه** ولا
يجوز ان يكون الكافر عاملا على القول تعالى ولما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والذين كفروا
وان لم يكن كافرا في الحقيقة وهم افعال الكفار حيث لم يحكم لهم بالالام اذ لو حكم بالالام جاز صرف الزكاة
وذلك حيث يكون الطفل في دار الالام دون ابويه او يكون احد ابويه ميتا ويكون الى وليهم كالامم الحكم
الا ان يكون ذلك الكافر **مؤثقا** جاز ما فيه الزكاة عندنا ولا يجوز له بوجه من الوجوه سواء هذا الوجه **والذي**
والفاسق لا تاكل لهما الزكاة واما اذا التمس الفسوق الايمان وحيد جموع الى طاهر الالام ولا يجب ان
ان يكون عليه قرائن الفسوق فيبغى الجحش فاما اذا كان طاهره الفسوق وطهر التوبة عنه عفا عنه ولم يكن قد
من قبل فيجمل الى المعطى بغير لظنة حيث ما يظهر له من القرائن فان النفس الاولى المسح رجوعا الى الاصل انه
اهل النار فلا يجوز صرف الزكاة اليه واما اطفال الفساق فيجوز صرف الزكاة اليهم ويكون القبول اليهم شرعا بط
الفقر واما مجرده العدة فيجوز صرفها الى الغنى والفايق **الا** ان حاله انما حيث يكون الغنى الفاسق **قال**
على الزكاة حيث يكون الفاسق غنيا لانه يتصرف في اموال الفقراء فوجب ان يكون غنيا لانه اذا اذن فيها
لم يؤمن من الفقر في اموال الفقراء **او** يكون الغنى والفايق **مؤثقا** فانه يجوز صرف الزكاة اليها ليدبر الجاهل

عندنا ولا تحل في **الحاشية** من **مواويلهم** ومواليهم **عائده** **القول** على علمه **مواويلهم**
القوم منهم وكذا انفق بها منهم والمواويل الحاق لا موالى الموالاة فتصرف فيهم وحسبهم قوم صدقة
مواويل بني هاشم لبني هاشم لا لغيرهم لان العلة تميزهم عن غيرهم ولا ان الزكاة او سائر اموال الناس
الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله للحسن كحلج **ويجوز العمل والموت** ونحوها كالموت في سائر اموال الناس
اذا كانوا غير هاشميين ومنه **مواويلهم** من غير الزكاة لانها لا تجوز لهم كمال **المضطر** من بني هاشم
وهو الذي في التلف من اموالهم والعطش اذا وجب للميت والزكاة فانه **يقدم** **الكل الميتة** ولا ياكل الزكاة
منها وجب للميت والمضطر يحل كل من حرم عليه الزكاة من غنى وفاسق وهاشمي فلا وجه لخصايتها
كاستيائها في باب الاطعمة الاثرية فان كانت وللميتة تصرفها في ثمنها ولو لم يكن له سبيل الاكل
ويرد ذلك متى امكنه في الامم عليه السلام وظاهر كلامها في ما يقتضي بان يقدم الميتة وجب الزكاة
العبود وهو يقدم الميتة على مال الغير فان جددت الزكاة ومال الغنيمة من الزكاة لا تحل للمصالح في حال
فكانت اخص هذا اذا خشي تلف او تلف عضو لا يجوز الضرر لانه مشبه بمن يضطر الى طعم الغير وهو لا يباح
الا في هذه اكل ولا ياكل المضطر من الزكاة الا ما يدرى منه وكذا الغنى والفاسق لا ياكل من الزكاة فضل القيمة
فلم يجد الاخر اشرف الضرورة ولا لزوم التوبة بل بينهما فرق لان الثالث في الفعل متصل بخلاف هذا انجب
التوبة اما على سبيل الاتقراض القبول ان يجوز من غير اشتراط ضرورة وحل كلام الشرح مبني حيث اخذ بغير
اذن المولى واما لو اخذه باذنه فهو يجوز من غير ضرورة ايضا وقد بينا في غير هذا الامم وقد نزل الامم بغيره
وذلك ان يجوز ان يستهلك المالك في سائر امواله من الطعام وفي الجوز والعائدية الزكاة فانه قد عين
قبل اخراجه نفقة صار زكاة واصح ان في المالك ذلك والزم للمالك التسعين كونه زكاة لا للاخراج
فلا بد من التوبة **ويجوز لهم ما عدا الزكاة والقطرة والكفارات** اما الزكاة والقطرة فواضح واما
الكفارات فقد دخلت في كفارة اليمين والظهار وكفارة النكاح وكفارة الصوم ودعا الحج الا
النفل ولم يوافق الجمع لان ما عدا هذه الثلاثة تسمى كفارة ولو دخلت على بعضها بيمينه فبغيره وجب اداء
في التحسين كفارة لما ارتكبت محضرات الاحرام واما اذا اوصى احد كفارة الصلاة ففي البستان

انها لا تحرم لانها غير واجبة وانما وجبت بالامتنان **ويجوز للميت ما عدا الزكاة** اي اذ اعطاهم
احد شيئا او التمس عليهم احوال هل هو زكاة ام صدقة جاز لهم اخذها من الاصل عدم الزكاة ولم يخل في النكاح
الامام اعلم ان من حرمه ولذا ان الامم **سالم بطريقها** اي ما لم يظن الكون ذلك زكاة او قطرة وكفا
وسواء كان المعطى على كونه هاشميا ام غير هاشمي فلا عبرة الا بغير المستعطي فاذ التمس على الميت في
زكاة ردّها ان كانت باقية مطلقا وان كانت بالقدر فانه لم يمسها اليه وهو عالم انه هاشمي وانما يصح
اليه فلا عوض عليه ان كان جاهلا لزم العوض اما حيث يكون هذا هو الجوز والعطش لا ان الضمان
للمالك فيجب الرد لانه ممنوع من التصرف فيه كما ياتي في قوله ولا يبيع لحد لم يعشرا وحسب هذا ايضا اذا
كان للمعطي المال فلو كان هو الامم جاز لهم ولو علموا انه زكاة لانه يصح من الامم ان يعترض بيني هاشم
من الزكاة ويقضي ما يوسع لهم وكيفية القضاء تحريف القيمة وكذا الغنى والفاسق اذا اعطى احد شيئا
فهو كالحكم **ولا يجوز اخذ زكاة صرفها في غير الميتة حال الاخراج** فلو ان يصرف الزوجه الى غيره
وكذا ذلك كل من لم ينفقه كالقريب المعسر فان اوصى بالزكاة ونحوها جاز صرفها الى من لم ينفقه لا لقوله
ونفوقه مطلقا ولو كان الوارث قريبا وهو طاهر الا زهرا واميلته في القريب ان يجعل اليه نفقة غيره
ثم يصرف زكاة الميتة الى الزوج فلا يجوز مطلقا وان عجل لان نفقة ما تبته بالاصالة وكذا المصلحة فلا
يجوز حيث لم ينفقه وكذا النافذة لان ما عطلت النفقة عليها الا العارضة واما الموصوف في مملوك فبها
او صبر او اوم وله لم تجز بل اختلاف في صرفها في ما تبته فالله ذهب لا يجوز مطلقا وكذا الاخرى لا ماله للفقير
في مدة استوارها من المال في عوده اما لو كانت نفقة القريب ما تبته بين اثنين فانه يجوز صرفها في غيرها
في توبة الاخر وهو طاهر الا زهرا **ولا يجوز اخذ زكاة صرفها في غيرها** وهم ابادة ولجده وولادته
وجدة ما عدا ذلك **فصول** من نسب وهم اولاده ولولاد اولاده ما نسلوا او دخل في ذلك اولاد البنا
قوله **مطلقا** اي سواء كانت نفقة نفقة ام لا نفقة لعجزه او غيره ولا يجوز صرفها في ولده من الزنا ما عدا
والا فلا بد له الزنا في مثل مسائل صرف الزكاة اليه في جوار نكاحها اذا كانت ثمة والعقود اتمامه
وهو المختار وهو في الموطأ ما تبته والى حنيفة والى العباس هو انه يصح صرف الميتة ولا يصح لغيرها وتعلق في الزنا

الأحكام ما عدا هذه الثلاثة حكمه كالأجنبي **وتجوز له من غيره** أي وتجوز الزكاة للفقير الذي ينفق
قريبه الغني إذا احتجبت من غير قريبه وتجوز للأب أبجد من غير الأب وابن الأب وابن الأب من
غير الأب أبجد وكذلك تجوز للزوجة أن تصرف الزكاة في زوجها الفقير إذا لم يكن قريبا لها تصرفها لنفسه
يجوز صرف الزكاة في **مسلم فقير** ولو كان العبد شتميا أو كافرا أو فاسقا أو كان أصلا أو فرعيا لم يخرج
كان العبد شتميا أو كافرا أو فاسقا أو كان أصلا أو فرعيا لم يخرج
كانت له ذرية أو غيره وإن لم يكن له ذرية وإن أطلق الصارف كان لمن تحل له النصف والثلث
أن النصف الآخر كذا في اليد في حصة المحرم حتى تجوز أخذها وتملك للعبد لا للسيّد فلو لم يملك
يمنع من الصفة ومن أعطى زكاة غير مستحقها **أجاءا أو غير مستحقها في هذه** أي في هذه
ولو وقع منه خلاف وأعطاه في حال كونه **عالمًا** أن من هبه له لا تجزى **أعاده** أي لم يرد له زكاة
ثانية ولا يعتد بالأولى فليست زكاة والذين لا يجوزون هم الكفار والأصنام والفجور والغني عن اجتماع
قال في الزهور وهو أن يكون مستحقا بغيره كقول من لا إذا دفع إليهم لزكاة الأعاده سواء دفع إليهم
بالتحريم أم جاهدوا سواء دفع إليهم طنا منه أن الكافر مسلم والولد والوالد الأجنبية والغني فقير لم
يفرض زكاة فانه يعتد بكل حال لكن يجب أن يكونا جاهلين لعدم الإجزاء أو المرافع جاهلا أو الغصب
جمع وجوهه التي سقوط الأثم ويجب أن يكونا عالمين أو المرافع يكون باطلا عالمين بغير الجزاء والعادوان كالغني
مختلفا فيه علمهما أو المرافع لا يجزيه وجه جهلها أو المرافع تجزى وإن اختلفت جهلها فالعبرة بالجهل
حيث يعلم القابض التحريم ويلزمه الرد ولا يلزم المرافع الإيجام حاكم وإذا جهل القابض وعلم المرافع في
المختلف فيه فالقابض يملك والمرافع لا يجزيه والإجماع القابض الإيجام وفي العكس تجزى ولا يملك
القابض ولا يلزم القابض الإيجام وأما الذين هم مختلفا فيه فهو القابض الذي يلزمه نقصه والرد
والغني عن مختلف فيه فانه إذا دفع إليهم وهبه له لا تجوز ودفع إليهم عالمًا بأنهم العاربة وإن هبه
الأجزاء لزكاة الأعاده كالجحيم عليه السلام جاهدًا بالتحريم أو جاهلا بكونه مستحقا أو طنا منه
أجانب إن الغني فقير لم يلزم الأعاده لأن الجاهل كالمجهول في الأصح يعني كالتاسي وإنما يكون المجتهد لأن المرافع

لا وقت له كإفضاء وقت الوقت **فصل ولايتها إلى الأمام ظاهرة وباطنة والمراد بالأمام**
الذي لا يتيه صحته من هبه له من أطراف كونه مجتهدا أو على قياس صحيح من أحكام التي إن حقيقة
من له ولاية صحته من هبه له أي مثله في أن الأمام إذا كان من هبه صحته أمانة المطلقة فالولاية
فإن وجبت على الموكي زكاة قبل دعوة الأمام فإن كانت الزكاة باقية ولم يكن يخرجها صار وجوبها
إلى الأمام فإن كان المال في يده ولاية الأمام ولما كان ليس من أصل يده ولا يتيه فالعبرة بالمال لا بالملك
فإن أخرجها بطلب الأمام إلى غيره من المقتضى الظاهر لزوم التسليم إليه بطلبه لا بغيره من عموم قوله في
الأزهار من أخيه بطلب لم يجز فانه كان المال في يده وجوبها والأمام يرى سقوطها فلا ولاية
نعم ولا ولاية للمالك في وجوده العام العادل فالظاهر زكاة الموقوف الثابت في الفطرة وكذا
والجس المجزئة والقسم ونحوها المعاملة والباطنة زكاة الصدقات وقمان حكمها كالتي لا ولاية
واحكمي ونحو ذلك من الهبة المقصدة وأموال التجارة والأصل في كون ولايتها إلى الأمام قوله تعالى قوله
صلى الله عليه وسلم من هبه من أموالهم صدقة الآية وقابض الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبق للأمام
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم ادفعوا صدقاتكم إلى من آتاه الله تعالى أمركم ليعطيه صلى الله عليه وسلم
للسعاة وفعل الأئمة من بعده تخمس وإنما يفتى لبيتها إليه **حيث تقدر أمره** وهو الهبة
بطل المال لا يملكه الموكي إذا كان من يده غير يده ولا يتيه ولا يبر من طلبها كما يأتي في معنى ذلك أن يكون الزكاة
في الموضع الذي استحق عليه وطائفة وأما الموضع الذي لا تقدر فيه أمره فلا ولاية له ولو طلبها قال
الباقوة والأفضل دفعها إلى الأمام وإذا ثبت أن أمر الزكاة إلى الأمام **فمن أخذه** زكاة إلى غير
بعد أي دفع الطلب من الأمام لم يجز التي أخزها وزعمها أو ربا ولو كان حال الإخراج جاهلا
لأن الأمام أو جاهلا بمطالبة لئلا يجزى بالواجب لا يكون عذر أني الإضلال به ولا يبر من الطلب
في كل مرة وما ياتي بلفظ الضيق العموم فانه ذلك يكفي كأن يقول من حيث عليه زكاة أو صلها النبي
الطلب مجزى بوجبة السعاة أو نحوهم إلى الناحيتين كل مرة ولا يكفي مجرد الدعوة بل لا يبر من الطلب
صلنا إذا أمرها مع مطالبة البيت بالإجماع حيث تقدر أمره أو مجزى ظهور دعوتها فليست قائمة

ورقبته وروينا قوله صلى الله عليه وسلم انما يتحل رجل من الاذن بقال المسببة في آ فقال
هذا كله هذا الى مقام صلى الله عليه وسلم على المنبر فهدى الله تعالى وانتم على ما علمتم
كان في الاول الى قوله فيظهر ان هذا المليم لا لا باق احد منكم شي الا جاء يوم القيمة ان كان غير آفله
رعاؤه وان كان بقر آفله حوا او ساءه يتعور ورفعه حيا حتى يدا عقرة البقرة فبالله لم ينجب الا غير ذلك
من الاخبار ولقولنا صلى الله عليه وسلم انما كانت فقد كثر ما كوك وقيل كوك فاما انت عدلت لما
اعتزلت قوله صلى الله عليه وسلم هذا ايا الاثر اخلول اي حيا نية تبيته ولما لم اجد ان يصير
الحديث لمن رآه لانه صلى الله عليه وسلم اذن لمعاذ في قول الالهية واهدي لحاله فلا يكون في الدنيا
في اول امر اخذها ليقال فقال هذا طعمة الطمينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اقول
يصلون فقال لمن يصلون فقالوا لا يصلي فقال قد يصوم لمن يصلي له ولا يجوز ايضا ان يصلي
فيما زلهم لانهم ان كرهوا كان ذلك عسبا وهو محرم اذا كانوا يصومون الزكاة طوعا او اطرعا
حيلا لا يملكون الا بئزولة **وان يجوز** بئزولة عليهم لم يحرم ايضا لانه يورث التهمة **ولا يبيع احدكم**
بعترا ونجس اي ولا يجوز ان يشتري شيئا من الاموال التي يجب فيها العشر او الخمس او الغلب في نفسه ان لم
يعثر ولم يجس لم يحرم فيها فيه وكذا اسائر الاموال لانها تجب في العين فلا يجوز العبرة بئز
البيع في العشر او الخمس او الغلب طوعا **وقيل** ذلك اي اشترى عاقبة العشر او الخمس في الشراء الا قدر
الزكاة او الخمس فيكون لو اقدر الزكاة فاسد لعدم ملكه ولا يقال هو من مال الغير يكون موقفا لانه لا
التصرف من الامم الفقير الا بعد القبض ثم ان كان باقيا في المشتري اخذ للصدق الزكاة او الخمس وانه
تالف اخير المصدق بين ان يطالب البائع او المشتري لكن الاولى ان يطالب البائع لكفاية التراجع وهذا
كان البيع جميع المال او بعضه وقد تعين للزكاة او الخمس فاما اذا لم يتعين في البيع فلهذا فلا
على المشتري نعم اذا اخرج المشتري ما وجب عليه **رجع على البائع بما اخذ المصدق فقط** و
ما اخرج الى الفقير اذا اخرج غير اذن البائع فان اذن له بربا ورجع على البائع ولا يرجع ايضا على
البائع الا حيث ثبتت الزكاة باذن البائع او احكم بالبيعة او علم انما كان التسليم بالاذن والافلام

ولا يخلو اما ان يكون البيع بجزء المتعين او غيره ان كان غيره صح البيع بطل حال وان كان بجزء المتعين
المتعين فالف كانت العين باقية اخذها المصدق فمن هي حصة باقيا او مشتريا وان نصت العين
فله انجا وبين الرجوع على البائع او المشتري فان كان قبل قبض الثمن رجع على البائع عليه اخذ منه
وان كان بعد قبض الثمن فان كانت القيمة من جنس الثمن واستوياسا فقط او تراو الزاوية وان
كانت القيمة من جنس الثمن راد فان رجع على المشتري فان قرار الضمان عليه لم يرجع على البائع الا الثمن
فان كانت في او الضمان على البائع رجع بالثمن وبما رجع عليه المصدق وهذا يحصل هذه المسئلة قوله
قيمة المصدق والامم اذا انما يكون ما باخذه زكاة المال فانها **تكفي** ويجوز للمالك ما اخذ
فادفع عليه ثم ان الامم المصدق في ذلك ولا تكفي الى كفاية غيرهما لعدم الولاية **فصل فان لم**
يكن في الزمان احام او كان موجودا الكثر في المال في غير جهة ولا يسه اولم يطالب العبرة سلم الى
فوقها المالك المرشد في تحقها غير المؤلفه العالم بسبل الله تعالى والغير هم خمسة الاضافات
واثر السبل والمساكين والغارم في الرقاب وترك الباقين اذا احتجهم متوقف على وجوب الامم
والمرشد هو البائع العاقل ويعرفها **ولي خبره** اي الى المالك غير المرشد كالصبي المجنون ومن في
حكمهما ولي المجدد ولي الوقف والمخمس عليه المفقود ويبق المال فاذا اخرجها التي اخرجها بالنية اي
ينوي كونها زكاة عن مال الصغير ونحوه والامم البيع ضمن ويضمن الفقير هذا اذا صار الفقير الى
حيث صار فقيرا ان المال للصبي لعدم النية من الولي اذا لا تعرف الامم جهته **ولو** صرح بالزكاة
ونحوه **في نفسه** حيث يصح الصرف لزمه النية ايضا ولا يجوز ان يخرجها غيرهما اي غير المالك المرشد
وولي مال الصغير ونحوه لانه لا ولاية لغيرهما **فيضمن** ذلك الغير قد رعا اخرج وصحانه يكون للمالك
اخرج من ماله فلا رجوع له على المالك الا ان يكون **وكيل** للمالك المرشد ولا يبيع الى الاضافات التي
وكله او ولي الصغير فانه يجوز له ان يصرفها بالوكالة ولا يجوز للوكيل ان يصرف زكاة الموكل **فصل**
ان يكون **مفوضا** من الموكل جاز وكذا الوكيل اثنين لكل منهما ان يصرف في الاضداد اما اصوله
فيجوز ولو غير مفوض والمفوض بان يقول فوضت او جعلت حكمه اليك او صعدت فمشت عوف من

قصده او العرف **والوكيل لا يجزئ عليه** اي لا يلزمه ان ينوي كون ما يخرج عن المولى زكوة قبل
التبجي ولو نوى الوكيل عن زكوة نفسه اجزاء من الامر قلنا هذا صحيح اذ لا ياتر لنية الوكيل
الموكل لعدم الحاجة اليها الا ان يكون المخرج من مال الوكيل فانها تلزمه النية بنية المولى
الافادة واخراج المالك بنفسه افضل حيث لم يحصل ترقي ولا امتناع **والزكوة لا تلحقها الاجارة**
ولو كان ضررها على كمالها لانها عبادة والعبادة لا تلحقها الاجارة ولو عقد اي اذا اخرجها تفوضي
ولاية له ولا وكالة الى الفقير عن المالك **لكن الاجارة تسقط القمان** عن الفضولي والفقير مع التلف
اما لو كان باقيا رده ولو قد اتى حكمه واما مع التلف فيسقط القمان ولو اجازها لادخله
الشرايع مع التلف لانه قد سقط حقه وان جبرل وقد جعلته الاجارة كالابراء وهذا اجازها علما
بعد الاجراء ويجب على المالك اخراجه زكوة لانها لم تسقط بما اخرج به الفضولي اما لو كان باقيا
اي في الفقر فانه يصح من المالك ان يملكه ذلك لكن بشرط تجديده في بعض احوال **وذو الولاية**
اذا تصرف عن غيره في صرف الحقوق فيصرف الزمان **يعمل** في التصرف والقبض **باجتهاده** واجتهاد
من قلده لا باجتهاد من تصرف عنه والذي تصرف بالوكالة لا جمل باجتهاد نفسه بل باجتهاد من قلده
ولو فوضه هذا اخص بغيره واما في اجازة فلا بد من اتفاق مذهبهما فلا يصرف الا فيما يجيزانه
واعلم ان الذي تصرف عن الغير على ثلاثة اضراب تصرف بالولاية اتفاقا وهو الامام والحاكم
ومضوبهما جليل وصي والوارث والواقف المحتسب وقوف عليه والابايج وصرف بالوكالة
اتفاقا وهو الوكيل والسرير في المكاتب والمصارف العبد المأذون وصرف بمختلف فيه وهو الوصي
اما الوصي فمذهبنا انه تصرف بالولاية واما المصدق فمذهبنا ايضا انه تصرف بالوكالة فمن تصرف
بالولاية بأكمل وبدون قيد من تصرف عليه وتصرف في نفسه بخلاف من تصرف بالوكالة وضمان المصدق
فلا تصرف في نفسه اجماعا ولا تصرف بالوكالة الا ان يفوض الا في المضاربة كاستا في فانه
يتصرف وان لم يفوض للعرف وعمل من تصرف بالولاية بالخوض وان خالف اللفظ ان يقول
اصرفها في فلان لا يتحقق كان له ان يصرفها في غيره ممن هو شئ مثله وكذا في الحج اذا اوصى بالاج

فلا ان بعد الله فله ان يحج غيره لموافقة غيره الموصي ويصح تصرفه قبل العلم ويعمل باجتهاده بخلاف
من يتصرف بالوكالة الا اذا فوض فله ان يوكّل وبدون قيد ويصح في نفسه واما التصرف قبل
العلم فلا ولو فوض ولا يعمل باجتهاد نفسه لو فوض ولا يعمل باجتهاد نفسه لو فوض نعم فيعمل بالولاية
باجتهاد نفسه **الا فيما عين له** وعلمه من جهته من آله وضابطه ان يقول الوصي يعمل بمذهبه
المستقبل له وما وسقط ولو عين له المبيت مصرفا بمذهبه الموصي في الماضي لزوما وسقط لا
مصرفا الا فيما عين له وان يقول له الموصي التصرف كوني الى الناسي فانه يعمل على الوصي مثلك
وفاقا بين من قال تصرف بالولاية او بالوكالة ولو كان مذهبه حواضره في الناسي فلو قال الموصي
اصرف زكوتي في فلان فمات المعين له فلا تنقل الى ورثته فاذا كان مذهبه الموصي ان لا زكوة
في انصر اوقات مذهب الموصي وجوب الزكوة فان الوصي لا يخرج زكوة ما مضى في حق الموصي ولو لم
اذ لا تجزئ عليه وجوب اجب المستقبل فيعمل فيه باجتهاد نفسه اتفاقا واما اختلاف حيث
اختلف في المصروف كالفاسق والكافرة في واحد واما المصدق فالمذهب في المصنف في الفقيه
محمد بن يحيى انه اذا الزم الامم عمل على مذهب الامم ولو خالف مذهبهم وذلك ان يرى سقوط الزكوة
في انصر اوقات الامم يرى وجوبها فاما لو لم يلزمه ولم يكرهه اما ولا اجماعا فالمذهب ان يعمل
باجتهاد الامم لانه تصرف بالوكالة في اخذها واما العكس فهو ان يرى وجوب الزكوة في انصر اوقات الامم
يرى سقوطها ولم يلزمه الامم اليه كذلك لا جمل باجتهاد نفسه بل اجتهاد الامم لانه تصرف بالوكالة
ايضا هنا ولانه يريد تسليم الامم وهو لا يجيزه وليس للمصدق ايضا ان يأخذ من الاقارب كان
مذهبه ومذهب عامة لانه لا تصرف له بالوكالة على الصحيح **ولا يجوز التحيل لاشغالها** وفي ذلك
صورتان احد هما قبل الوجوب الثانية بعده احاقبل الوجوب فتحو ان يملك ايضا ثامن فقد قلنا
ترب حول حول عليه اخرى بغيره لا تجزئ الزكوة كالطعام لا طعمه قصد المحيلة لاشغالها فانه
لا يجوز ان يخل اثم وسقطت فاما الزرع قبل حصاده فيجوز حصده اتفاقا ولو قصد اكمله ولا ياتي
واما الصورة الثانية فتحو ان يصرف الى الفقير بشرط عليه الزكاة والية وتجاره الشرط العقد وان يقول

هـ ليكن هذا عن زكوة على ان ترده على فان هذه الصورة لا يجوز ولا تجزى او يدبان جرحها
اما لو قال صرفت اليك هذا على ان ترده ان شئت فان هذا يجوز ويجزى حيث لا يجوز ولا تجزى
فيقال ان كان الصارف عالما بعمد الاجزاء او هو ما لا يجب عليه او منه لم يتعين الزكوة
فانه يكون باحة يرجع بها مع البقاء لا مع التلف وان كان الخارج جاهلا كان كالصبي في جميع
وجوهه الا في الاثم في القاض فلا يابح الا حيث علم ان الخارج جاهلا ولو كان كجربا لكان لان
الضمان للمالك فلما لو تقدم الشرط وان وقع موافاة قبل الصرف على الرد ثم صرفها اليه من غير شرط مما
قواطيا عليه فالله هذا لا يجوز ولا تجزى فان كان المصروف هو القاض وحده جاز ذلك ولا
اذا كان الخارج وكيل الخبير لا يخرج فلا حكم لما اضممه لان التينة تبة الموكل ويقال ايضا لو قال
للفقير يا هذا اطلبني الطل زكوة قد عرفت ان صرفها فيك فان تفضلت بعينها او اجزها
فالواجب حاصل لان الاعادة بحسب ما يجوز ذلك ثم ان الفقير فعل له ذلك وعانه با طلبها
او مجازاة له على احساننا الى آمنة فانها تجوز هذه وهو المذهب لا يجوز بل لا حل له الزكوة ان
يحمل له **اخذها ونحوها** كالنفارات وما آتاهها والتحمل لاخذها له صوران احدهما ان
يقبض الفقير الزكوة تحيلا في تحليلها للراعي الغني او الغني غير الهاشمي او غيرهما من اهل الكرام في الكلام في
هذه الصورة كالكلام في صورة التحيل لا سقاطها بغير وجهها سواء او فلا يجوز ولا تجزى في
الرد ويدبان اذا قواطيا الصورة الثانية تخص من لا حل له الزكوة لأجل عناه وهو ان يحمل
باخرجه ما يملكه الى ملك غيره ليعير فقيرا فيحمل له اخذها فالله هذا لا يجوز ولا تجزى في الكلام في
قال زحواشي الافادة هذا اذا فعل ذلك للمكاشرة لا لياخذها بكيفية الى الحل ان كان له حل
فالتنة او لقصا دينه في ذلك جاز في اعلم انهم دفعوا الذي احترزنا منه يقولون **عنه** وكذلك
احترزنا من التحيل لا سقاطا في مسئلة الفقيرين خو ان يكون على فقير حق فقير او ان يلقه بينهما
ليقط كل واحد منهما ما عليه الصرف الى صاحبه في ذلك جاز حيث لا اثم لهما او قد اذن قبل الصرف
ولو قارر الشرط حالبا وكذا لو قارر الشرط مستقبلا ولعل هذا ابلل جاز حيث انما يتبين او

محتاطين وانما اذا كان احدهما محتاطا والاخر متيقنا فيجوز فليكن المقتطبا بالانخراج
والمحتاط يقول صرفت اليك من اجزها ان كان على الاخر ملكك وكذا احترزنا من الهاشمي الفقير
فان ذلك جاز وان تقدم موافاة وتولنا غالبنا عائد الى الاخذ والاحتاط **ولا تجزى الاثر**
للفقير عن دين عليه لرب المال بنية جعل ذلك الدين عليه زكوة المبرى بل يقبض المال من الفقير
ثم يصرفها فيه فانه وان كان الاثر او جاز الاثر اوله هو موافاة الاثر او لم يحصل لان بره
عالم بعدم الاجزاء مع البر او اما اذا قبضه منه ثم صرفه فيه مطلقا سوى كان المقصود من حيث
الدين او من غير حبه وبيع ان يملكه يقبضه من نفسه ثم يصرفه في نفسه او يملك الفقير من المال يقبض له
زكوة من نفسه ثم يقبضه عن غيره ويحبها الى فقير من الاول للموكل والثاني للفقير ولا يثبت الاثر
ولا يجوز ولا تجزى ايضا الصباغة للفقير بنيتها اي بنية ما جعل ما اكله زكوة لانه لا يثبت ملك
والاطعام ليس بملك وانما هو باحة وسواء نوى الزكوة ام لا وسواء كانت العين باقية كالتمر والرويب
او ستملكه كالحب لانه لا يثبت لفظ التمليك في الاخبار فاما التينة وحدها فلا تملك في صورة الاثر
مالم يلق الخبير للتجارة خو ان يكون حيازا فيجوز من غيره ولا يبر من الصرف **ولا يجوز ولا تجزى ايضا الاثر**
بما اخذ الظالم غصبيا اي اذا اخذ الظالم الزكوة من ربه المال كونه لم يحرم للزراع ان يحيد بها
فلو نوى مع الاثره عند الاخر او فانها لا تجوز اذ لم يخرج باختياره بانه يتبعه عند اخراجه الظالم
الا جازة وقد تقدم ان الاجازة لا تجزى فاما لو رضي بعد ان صار سيد الظالم ان يصرفها الى فلان
وهو مستحق علم الظالم انه وكيل فالله هذا لا يجوز اذ التينة صيرت المالكه كلا الكراه واما في الصورة
الاولى فلا يثبت بما اخذه بل يخرج زكوة ولا يكتب اخذه الظالم **وان حصة في موضعه** اي وهو رزق
الظالم في مستحقها وعلم ذلك ربه المال فانه لا تجزى فاما لو اخذها برب المال وصرفها في مستحقها
ونوى ربه المال كالحب زكوة جاز ذلك واجزاء وكان الظالم وكيل لا يثبت من علم الظالم لانه لا يملك له
وعلم ربه المال انه يصرفها في مستحقها ولا يثبت في الظالم انه صرفها في مستحقها الا بيقينه وكفى خبر عدل
ولا يجوز للزراع ان يحيد **بخمس** اخذ الفقير زكوة **وطنة الفرض** الذي فرض الله تعالى في المال بل يلزم اخراجه

العشر ولا يجب في ذلك ان يحسن فان لم يظن الفرض بل السبق عليه فبأنه لا يرضى جوازه لجهة النسبة المحل
عند الهدية فاما الواجب في العشر عما فيه نصف العشر او عن العشر ونحوه في جازي اجزائه ذلك وكذا العشر
نصف العشر ونصف العشر ونحوه ونحوه فان كانا انما الواجب عليه الواجب عليه في كل واحد
في هذه الصورة الاخر او كما لو خرج عنه من جيبه من خمسة او من دية ظن ان الواجب عليه
او نحو ذلك فانما ان الواجب الواجب ما لم يعتقد الزائد على الفرض ليس له ان يجامع حيث دفعه اليه
فان كان الى المصدق جازا الاربعاء والقول على الفاضل حتى اعلم فان كان الراجح وصحيا كان للاربع
وساودف الى الفقير او المصدق والمسئلة على وجه ثلاثة اجزاء ان يخرجها منه ان الواجب
فلا يجوز ان يخرج بنية الزكاة من حيث الظاهر معتقدا ان العشر الثاني ان يخرجها بنية ما وجب عليه من
اكثر الثالث ان يخرج بنية العشر ويعرف الواجب عليه العشر فيخرجها قد العشر في الثاني والثالث الباق
نظوما ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل على الصحيح **فصل في غير الوصي والولي التعجيل** للزكاة والوكيل
بالاولوية فلا يصح منه التعجيل واعلم انما كان وجوبه خلقا بسبب كمال الزكاة وكفارة الفصل الفقرة
تعجيلها بعد وجود الاول منها والتسوية في الزكاة النص واقول في الفصل اجره الوقت في الفقرة
التخصيص وقت عشرة ايام وان خلق وجوبه بسبب عدم تعجيله كالصلاة قبل دخول وقتها وزكوة
الارض قبل اخصاها فيجوز للمالك التعجيل للزكاة الى الفقير او الام قبل دخول وقتها **بنيتها** ان يسهل
زكاة قاله اذا اكل اكل وهي اجبة عليه جواز الا وجوبها لانه صلى عليه وسلم تعجيل عن عهده العباد
عامين فاما الوصي والوكيل ليس لهم ان يجابوا الزكاة عن مال الصغير ومن في حكمة والوكيل
الا ان يكون في التعجيل مصلحة او يظلم بالام **الا** ان يكون التعجيل على احد في الاصل فانه لا يضر في الاول
ان تعجل **عالم** ان تعجيل زكاة نصاب وهو لا يمكن النصاب في حال كماله ان هذا التعجيل
ولا يخرج ايضا عالم سيقم السبب وهو ان يمكن في اول اكل نصابا ثم ينقص في وسط اكل وتعجيل
حال نقصه اني اخر اكل هو يمكن النصاب فانه يصح ولا مانع فلو ملك نصابا فجعل عن نصابين
فانه لا يخرج الا ان يخرج ما هو من الواجب وما هو عن غير الواجب فيفضل بعضا عن بعض فانه يخرج

157
الذي عن الواجب يكون الذي عن غير الواجب تطوعا ان كان الى الفقير وكذا اذا اخرج منه درهم دفعة
واحدة ونحوه نصفها عما يمكن ونصفها عالم يمكن في الصحيح انه يخرج ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل
فاما لو نوى العشر عما يمكن له عالم يمكن ولا يميز بالفعل ولا يقدرفان هذا الاخرى ايضا فاقول في المسئلة
اربع صور هي تزكوة هذه الخمسة عما يمكن وهذه عما سأل عن فضلها عن بعض او قدر من دون
لهذه العشر خمسة فما امكن وخمسة عما سأل عن هذه العشر نصفها عما سأل عن فضلها عما سأل عن
في حكم صورة واحدة او يخرج من دون تقدير كأن يقول هذه عما امكن وهذه عما سأل عن فضلها عن
بعض هذه الصور يخرج من الذي هو عن الواجب يكون الواجب طوعا والصورة التي لا يصح حبها لا يقدرفان
نحو هذه العشر عما سأل عن فضلها عما سأل عن فضلها عما سأل عن فضلها عما سأل عن فضلها
ولم يقدرفان مع النية لا يقدرفان لم يصح **الصورة** الثانية ان تعجل **عن** عشرين عشرين
او نصفه يكون التعجيل **قبل ادراكه** للخصا فان ذلك لا يصح وكذا ان ادراكه لثقل مسئلة تعجل
فلا يصح التعجيل عن مالها من المستقبل من الرقعة الاولى وانما يخرج من مالها فقط الصورة الثالثة
ان تعجل الزكاة **عن سائمة وعملها** فان ذلك لا يصح يعني لا يخرج عن الكل الا ان يخرج كما مر قبل
احمل الا يمكن ملكا كاملا لانه كالعضود لا تكفي النية لانه قيمي بخلاف المثل فانه لا يقتصر الى تعيين
اذا هو افرار اذا تعجل شاة عن خمس ابل ثم جاء اخر اكل وقد تلفت ابل معه اربعون من الغنم
جعل الشاة المحملة عن الغنم ان كانت باقية مع المصدق الا ان كانت بالفدا ومع الفقير الامر السوط
وكذا الوعيل عن اربعين من الغنم شاة ثم اتت الكبار اربعين ثم تلفت الكبار شاة المحملة
عن الصغار حيث تجدد قبض عليك ولا يصح التعجيل عن سائمة ومعلومه الا ان يخرج ذلك لفظا لا
فاذا تعجل عن نصاب سائمة موجود عن نصاب لا يمكن فلا يخرج الا اذا عين التي يمكن بلوغ النصاب
فيصح تحييره فذا فقط كونه افرارا بخلاف هذا افرع من عجل شاة عن سائمة وعشرين او سائمة عن
ماتين ثم جاء اخر اكل قد حصل شاة زائده او ولدته منهن شاة فان كان التعجيل الى الفقير
اجزاه ما تعجل لم يلزمه سواه وان كان الى المصدق تلفت كان الى الفقير وشرط الرد لزمه شاة

أخرى والتعجيل هو **الفقير يتكبد** له وكذا سائر الأصناف **فلا يصح أن يكمل بها النقص**
مما لا يمكن أن يكمل إلى الفقير خمسة دراهم عن مائة درهم في آخره كونه في الميزان ما تدرهم
خمس فلا يصح أن يتخير ما مائة كامله بأخمس التي تجلبها إلى الفقير لأنها خرجت عن ملكه
التعجيل فلا يكمل بها النقص الذي نقصه الخالي بكونه لأن لم يكمل النقص في كل حال إلا
بشرط على الفقير الرد إن لم ينقصه كان خمسة زكوة هذا أو يقال هذا الشرط حلالا لأنه قال
الملك هذه الخمسة إن كانت زكوة فلا يبطل التملك **ولا يلزم الفقير إذا عجلت إليه الزكوة أن يردّها**
أن أنقصه فأقول **النقص** في المال الذي عجلت كونه عن النقص ويخرج زكوة أي خمسة محملة
الأولى للمدعي في كل الصورة التي تقدم ذكرها **الشرط** وقع من الملك عند التعجيل وهو الشرط
على الفقير أن يرد ما عجل إليه إذا كان أخرا كونه هو لا يملك النقص فإنه يلزم الفقير الرد حينئذ
إن كان باقيا أو عوضه لأنها في يد المودعة لا ضمن إلا إذا جنى أو فوط وإن تلفت على وجه
لم تكن زكوة لأنها تلفت من ملكه وبالمال لأنها باقية على ملكه والمذهب أنه لا يرد ولو علم ولا يرد
بغير شيء يفتح الملك دون مائة خمسة وسبعين فينفذ في الرد ما جنى أخرا كونه حاشية
وعنه وسبعين درهما لم يلزم الرد لأنها قد صارت خمسة زكوة كالصورة الأولى والعبارة بحال النقص
والوجوب مع الشرط كما تقدم على قولنا في الأذهار والعبارة بحال النقص فلو مات الملك قبل أن يكمل
فالمذهب أنه لا يرد إلا بالشرط والأفلا لأنه عدم الشرط فملكه عن النقص **العكس في المصدق**
والتعجيل إلى المصدق عكس التعجيل إلى الفقير لأنه ليس بملك فيعكس مكان الله أن قد مضى الفقير
فيكمل بها النقص هذا ويردّها إن أنقص النقص عن مائة خمسة وسبعين أو ارتد ثم أسلم سوا شرط
المالك الرد أم لا وإذا عجل الزكوة عن الموائى ففتحت السنة أو البقرة التي تجلبها زكوة وهي في يد الفقير
أو المصدق ثم حال كونه وهي بقيتها فإما أن لم يرد أن يتبعها **الفقير** فيكون زكوة حيث تكون له زكوة
وكما قلنا في الدرهم أنه لا يكمل النقص بالدرهم فكذلك الموائى إن كان التعجيل إلى الفقير فقد ملك
مادفع إليه فلا يكون زكوة إلا إذا جاء أخرا كونه قد زاد أو قلته أو أكثر فلا فرق ولا يكون الفقير زكوة

بل هو تبع لأمره في الاحتفاظ بقوله **فيها** يعني في التعجيل إلى الفقير والمصدق لأنه لا يخفى أن
أمره خارجة عن ملكه وبالمال من أوله كونه يتبعها فورها وأما يتبعها فورها **أن لا يتخير**
النقص في أخرا كونه فإما إذا تم به النقص في أخرا كونه كانت زكوة وهو غير زكوة وصورة
أن يكمل إلى المصدق خمسة عن أربعين من البقرة فتحت السنة يتبعها ثم يأتي أخرا كونه البقرة
فأما ثلاثون والمستهة يتبعها فإما أن ما عيناها فإن المصدق يرد النقص لو لم يكمل النقص
ويأخذ منه التي عجلت فقط ورجع الفقير عن الفسخ الشرط والمصدق مطلقا ففي هذه الصورة لم
يتبع الفسخ أمره وكذا لو عجل إلى الفقير بشرط الرد إن أنقص النقصان ولا يشرط الرد
إساقها ولا يشرط أن يكون البيع سائما في المصدق أو هو يملك خاصا إلخ إن عجل يتبعه
فلا يرد من البقرة في أخرا كونه وهي تحوّل فإما لا يكمل بها النقص إلا أربعين يخرج منه إلا
مع الشرط فيكمل النقص أربعين ويخرج منه فإما جاء أخرا كونه البقرة يعود أخر خمسة عنها
جميعا ولم يرد ما قد صار مع الفقير إلا الشرط **ذكر** صدقة زكوة ببلد **في غير بلد** وغيره
البلد ليحل سائر الأصناف حتى يملك المال مع وجود الفقر أو في بلد الأولى فقر أو البلد المطهر
للا مقصدين أو وجودا وسوا ذلك وبالمال الأمام والكراهة عندنا عندنا لا تخفى فلو
في غير فقر أو البلد اجزا أو كونه **غالبا** احتراز أن من عجل إلى غير فقر أو ببلد لغرض أفضل أو
يحبها قريبا لم يستحق أو طالب علم أو من هو أرحم من فقر أو ببلد فان ذلك لا يكره بل يكون
أفضل فلو تلفت في الطريق بغير جناية ولا شرط فلا ضمن زكوة الشاهد ضمن زكوة الباقي ولا
يقال أنه متعبد ببلد المال لأن الشرح قد أذن له **باب الفطرة** **باب الفصل في جوابها**
قوله صلى الله عليه وسلم صيام الرجل معلق بين السماء والأرض حتى يعطي صدقة الفطر وقوله صلى الله عليه وسلم
صدقة الفطر طهارة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلوة فهي زكوة مقبولة
ومن أداها بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقة وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يصم فليطعم عشرة مساكين
نفسه وعن عيال صغير أو كبير أو ذكر أو أنثى حرا أو عبدا أو غلاما أو جارية أو مسكينا أو مسكينة أو مسكينة أو مسكينة

فرض عين ووقت وجوبها قد عرفت عليه السلام بقوله **تجب من فرائد** يوم من شهر **شوال** وهو يوم
 عيد الاقطار ويمتد عندنا **الى الغروب** في ذلك اليوم هذه هي وجوبها فلو لم يسم
 ووقت الصلوة في اليوم الثاني فلاحكم له ذلك في قد خرج وقت وجوب الفطرة ولا تؤخر الايام فاحق
 الا في الحج فقط فان خرج الطفل قبل غروب الشمس لم تنقض الفطرة عنه وكذا اذا خرج نصفه حيا
 ونصفه ميتا لزومه الفطرة فان تعار عن غروب الشمس وحدوث الولد فلا فطرة فرع وليس يوم الفطر كله
 شرط والاسقط عن مات في وسطه ولا آخره كذلك ولا اوله والاسقط عن ولد فيه او لم يل
 الشرط جزء من اجزائه كالاخذ للارواح **تجب من مال كل مسلم** يعني في ذمة كل مسلم قد ملك
 وسواء كان صغيرا ام كبيرا اذكر الام اني لا انها تجب في الذمة بشرط وجود المال فاذا انفق المال قبل ان
 الاداء فلا تسقط ولو قلنا في المال سقطت فوجب على المسلم اخراجها عنه اي عن نفقة **وعلى كل مسلم**
لزمته نفقة وتلزم عنه المسجد في مال المسجد كافر في الزكاة انها تلزم في مال المسجد فمن نفقة في مال
 الاقطار وهو مسلم لزمه اخراج الفطرة عنه فاما الكافر فلا يخرج عنه ولو لزمته نفقة كالاب والابن
 الكافرين والعبد الكافر لا يراها طاهرة للمخرج عنه ولا طاهرة للكافر قال عليه السلام ظاهر كلام اصحابنا يعني
 ان يكون المخرج مسلما والمخرج عنه مسلما فلو كان ابا لصبي كافر او هو مسلم باسلا امته لم يخرج عنه الاب الكافر
 ولو لزمته نفقة وان يكن للصبي مال فلا شيء عليه في الاب تجب في مال الصغير ويخرجها عنه كي كم فلو كان الاب
 معسرا وله ولد صغير غنيا فالنكاح في مال الصغير الاظهر وجوبها اي فطرة الولد من مال
 فطرة المولد فان كان الاب عاجزا عن التكسب لزمته نفقة وفطرة من مال ولد الصغير واعلم انه لا
 اخراج الفطرة عن لزمته نفقة الا حيث يكون لزمها **بالقرابة او الزوجية او الرق** اما لو لم
 لغیر هذه الثلاثة الوجوه لم يتبعها الفطرة في الوجوب كاللقبط والمبيع قبل التسليم وسواء كان القرية
 اللازم نفقة وله اولاد او غيرها صغيرا كان ام كبيرا اذكر الام اني وسواء كانت الزوجية باقية او
 مطلقة رجعا ام بائنا عند ام مفوض من حينه عالم تنقض عدته المعتدة وتلزم فطرة المتوفى عنها
 نفقة فانها اذا كانت احدى زوجية مطلقة بائنا والبتت بعد انقضاء العدة وجب على الزوج

فلم يحد واحدة وعلى كل واحدة منهن فطرة اما لو خالها على مثل ما يلزمه بالزوجية فالنكاح
 الفطرة عليها مع الشوز قوله او الرق ويقال ايضا غايبا احراز من صورتين طرد عكس الطرد
 المكاتب فان لم يملك نفقة اولاده ولا يلزمهم فطرتهم والعكس الموصى بخدمته للعين فان نفقته يلزم الموصى له
 الاب الرق قال الامام عليه السلام وقد دخل تحت قولنا او الرق وجوب فطرة المبرور وام الولد وعبيد تجارة ورو
 العبد ولو كانت حرة او امه الا في صورة واحدة فان نفقة لا تجب عليه ولا تلزمه فطرتها وذلك حيث
 شرط على سيدتها انفاقا فبغيره على سيدتها انفاقا والفطرة على سيد العبد لا تلزم لانها ليس لها
 فاما اولادها ففطرتهم على مالكم فان كانوا احرارا فاعلى بنفقهم وانما دخلت فطرة زوجة العبد لانه
 لا يلزم نفقة الا لجل ريق العبد **او** لم يلزم نفقة يوم الفطر لكن **تلك** نفقة ملكه فيه مع الرجاء
 او الامضاء وذلك كالعبد الذي اشترى بخيار رهاها او لعهدها وبقي في يد البائع وكان يوم الفطر من حلة
 مدة فاختار ثم نفذ الرأ فانه يلزم المشتري فطرتة ولو لم يلزمه نفقة يوم الفطر فاما لو وقع المثل قبل
 مدة فاختار ونحوه فلعله تجب على من هو فيه وله الرجوع على من انكساره هذا اذا كانت المطلقة من
 والمصدق واما لو اخبرها من لم يتقر له الملك الى غير الامم والمصدق فلا يصح وانما وجبت النفقة على
 البائع لتسليم المبيع على ما اقتضاه العقد والفطرة لا تتبع النفقة الا اذا كانت لجل ملكا او زوجية
 فاما لو اشترى العبد بغيره فاسد ونقضه بعد يوم الفطر فانها تجب البائع ولا تلزم المشتري لانه انما ملك
 بالصبي لا يملك بالعقد الا اذا كان العقد صحيحا **ولو** كان الشخص الذي تجب نفقة عليه غائبا برؤا
 ان يجيب العبد عن يديه وكان رجوا او عا يوم العبد فاذا كان من تجب نفقة غائبا يوم الفطر فانه يجب
 من يلزم اتقاة لوجوب اخراج الفطرة عنه في الامم عليه السلام وقد دخل في هذه العدة وجوب الفطرة عن
 القرية المعسر الغائب عن العبد الموجد والمعار والهن والغيب الا في وظاهر المذهب مطلقا يعني ان
 ادلست الفطرة ملازمة لوجوب النفقة بل قد سقط النفقة وجب الفطرة كالعبد الا في وجود ذلك
 امير البعثة لا الكفار لانهم يكونون غائبا ولو كان رجوعه رجوا اذا اسرده على جيبه يكون **وانما يقتضي**
مصلحة العبد الى يديه والقرية الى الميل والزوجية الى بيت زوجها ولا تسقط ان غنى او قد لزمته

الدية معني ان فطرة الغائب تصير في ذمة من تلزم نفقة ولا يتصدق بوجوب اخراجها الا اذا خرج سواء
غاب المخرج او المخرج عنه ولو عاد الغائب بعد موت المخرج ولو اخذ من ذمة ولا فرق بين المخصوم وغيره
كالجار والمهرج والمؤجر في عدم وجوب اخراج الا اذا خرج مستقلة من اذنه يوم الفطر سقطت عنه الفطرة
اذا اتم بعدده وانه اتم في ذلك اليوم الذي وجبت عليه ولو كان قد اخرجها قبل ان يرد وكذا ان يخرج على اذنه
ثم اسلم في وقت تلك الصلوة قوله **الا شخص المأثوم** في جميع يوم الفطر كالعبد الاقرب والمخصوم القريب
الذي ليس من جوعهم فانه لا يخرج فطرهم عنهم ولو جوعوا ما لم يجوعوا يوم الفطر واذا كان العبد
او كان الفقير يجب نفقته على اثنين من قرابته فصاعدا **وجوب المهرج** والشرك الا اتفاق **حصص**
من الفطرة يجب ما عليه من النفقة ولو كان العبد في ذمة احد الشركاء فان كان العبد كائنا من
اولى نفقة الفقير اثنين استثنى لكل واحد من صاحب الفطرة بقدر ما تلزم من النفقة فاذا كان يلزم من
النفقة نصفها استثنى له قوت خمسة ايام غير نصف صاع ونحو ذلك ولا يلزم المهرج حصصه بل كل العبد
غير تركه بخلاف القريب فلم يرد بقبيل قال في الواقي ولو استرى المصاريب صار بغيره عبد النجاة
ثم جاء يوم الفطر نظر فان كان للمصاريب ثمن من الرخ مقدار ما يلزمه عنده في العبد وجب عليه اخراجه
هذا حيث كانت المصاريب صحيحة لافاسدة لان له عليها اجرة المثل فلو لم يفرم الفطرة وبالمال والماله
تصير قوله مقدار ما يلزمه عنده في العبد هو ان يفي اذا كان لخصته الثابتة في العبدية كان لخصته
الفطرة قيمة في القريب اما المثل فيلزم الكل ولو كان يتباح لها تلبية اخر لو كان للولد ابنة
من طريق الدعوة فانه هذا فلو لم يفرم فطرة واحدة فتم جميعا على حصصهم كالنفقة فلو كان احد
ابائهم من الدعوة كافرا او جب على المسلم منهم حصصه فقط كعبد تركت في كونه وكافرا وهذا لصحت الحق على
بان يكونوا مستصادين على طي الشريعة فكان الولد لهم جميعا **وانما تلزم الفطرة من** جاء يوم الفطر وقد
فيه له ولكل واحد من تلزم نفقته **قوت عشر** وموتته كالادام ونحوه فان كان صبي اطعم
يكفيه مائة عشرة ايام من دهن واجر حضانة ونحو ذلك وان كان باكل فاما يكفيه والما لم يرض
بقوته صحها لان المرض عارض للمسا كل ما يكفيه والمراض المنتهى ما يكفيه بعد الرضا فخرج فان

عبد اذا ائتم على ما استثنى نفسه وعبيده وهذا اجنب على المصاريب فلو سجد حيث يقف لم يجر
صاعا او ما يقفنه ذلك غير ما استثنى للفطر الذي هو قوت يوم له ولطفه فلا يستثنى من هذا
تحت العشر ويجوز ما يجب مع النفقة من غير الفطرة وهو طهر الا اذا كان كان يملك ما يدرهمه
قوت عشرة ايام بخلاف الطعام فانه هذا لا يجب عليه الفطرة ومن لم يملك طهرا لعدم شهوة الطعام
فانه هذا كالمريض الذي عارضه لا يوم فقير نفقة في حال الصحة هذا هو المذهب الا انهم عليه السلام
والصحيح انما لا يجب الا اذا كان كذلك قوت العشر كما لا من غيرها اي يكون الفطرة راض على صاحبها **فان**
النصاب هو قوت العشر له دون عياله وجب عليه اخراجه بالنفقة قال الامام عليه السلام وقد دخل خنثيا
في محرم بكلامنا فلم يخرجه الى عيسته بل احتجنا بقولنا فالولد لم الزوجية الى اخره وهذا الصبي لم يفرم
كما يقدر ولده مع البقاء فان ملك النصاب **لصنف** لاجد من الاضاف الذين تلزم نفقتهم من
له ولهم زوجة وعبد في يوم الفطر وقعه من النفقة ما يكفيه هو واحد من هؤلاء قوت عشرة ايام ولا يفرم
جميعهم **فالولد الصغير** والمجنون اقدم ولو حدث بعد ان قد تلزم الزوج للزوجية فانها تنقل الى
الولد ما لم يكن قد اخرج عن الزوجية واما اذا كان الاب عسرا وابنه الطفل موصرا فان كان لا يمكن
التكسب فنفقة على مال الطفل ان كان عليه التكسب ليس على الطفل شيء واما فطرة الطفل فمن ماله
وتسقط عن الباقيين ثم اذا لم يكن له ولد او كان لكنه عليه ما يكفيه هو اثنين كانت **الزوجة** اتم
من العبد فخرج له ولولده وللزوجة وتسقط عن العبد ثم اذا لم يكن له زوجة وله وعبد وقريب
تلزمه نفقته كان **العبد** اقدم من القريب لو ابا فخرج له ولولده وعبيده هذا اذا كان العبد مستثنى له
واما اذا لم يكن مستثنى له فانه يتباع ويكون نصيبا له وسيد فلو كان للعبد زوجة فانها تقدم على
فطرة القريب اذ هي في مرتبة العبد وتسقط عن القريب ثم اذا كان القريب قريبا فلا ترتب بينهم كالولد الا اذا
فرغ من اخراجه عبد عن فطرة ذلك العبد وهكذا الواعقة عن فطرة نفسه ولو كان قريبا دون صناع
اذ هي في مقابلة من اخراجه احد من الاول ولو كان قريبا دون قيمة الشاة حب لا يلزم القيمة للعبد
اذا ملك **لبعض صنف** من تلزم نفقته **تسقط** الفطرة عن ذلك الصنف كله ولا تنقل الى

ما بعد ذلك الصنف لو كان ذلك بنفسه وصورة المسئلة ان عند وقت عشرة ايام الغيبة
وله اولاد وخوهم لا يمكن لهم زانه اقل وقت نفسه ما يكفي جميعهم بل يكفي احدا او اذ وقت
عشر فانه يخرجها عن نفسه ولا يلزم الاخراج عن احد من الاولاد **ولا يجب على المشتري للعبدة**
وخوهم وهو المترب للعبدة الغائم والوارث والمزوج اذا اشترى او اتى او غنم او ورث او تزوج
يوم الفطر **من الزكاة** الفطرة على وجهين منه الاخراج لخبره الكافر فلا يلزم الاخراج منه فيلزم
المشتري وحيث قد لزم البائع وخوهم لذلك المبيع او الموهوب او المعنوم او الموروث او المورثة
المزوجة فانه اذا اشترى العبد يوم الفطر من مالك وهو مسلم مؤمن فقد كانت لزمت البائع قبل ذلك
فلا يلزم المشتري وهكذا الواهب او ورث او غنم عبدا المتصلا من البغاة يعني في الصلابة
اجلبوا به وكان الغائم الامام او ابا ذر وهكذا المورث امرأته مؤمنة يوم الفطر فقد كانت لزمها
او معصية ولا قريب من ذلك لغيره كالاعتق مثلا فيفقها مؤمنة فانه لا فطرة على النكاح في هذه
الصور كلها ثم ذكر الامام عليه السلام قدر الفطرة فقال **وهي صاع من اي ثروت على ما ينبغي**
الناس في البلدة وميلها والعبرة بما يقبضه المدفع البينة لا ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم غنما
فقر انكم في ذلك اليوم واذا كان لا يقبضه المصروف البينة ليس برغنى وسواء كان يقبضه المولى
في البلدة او لا وسواء كان اعلا ما ياكل او ادنى فانه يخرج من ان يكره له تربيته العبد والى الاكل
ولو من ذرة ويخرج لخراج الدقيق كان البرق الى الامام عليه السلام وظاهر ذلك يقتضي انه يخرج ولو
كان حبة قل من الصاع الخبز وهو قوله صلى الله عليه وسلم علم او صاع من دقيق ولا فرق بين ان يكون
برا او غيره مما يقبضه الناس مسئلة ولا يخرج من اكل الجلول والمقلود والموز والذيق او
المغبر الذي فيه نقصا عن قدر الواجب المرتضى وصاع النبي صلى الله عليه وسلم اربعة احفاه
بعض الرجل المتوسط ويخرج الصاع ولو من العنب والبطيخ ولم يتر العنب يعني بان يقدروا
بشما حجة كالتبريد او نعم الصاع يخرج **عن كل واحد** فلا يخرج عن الواحد اقل من صاع الا
حيث لا يمكن زانه اقل من صاع بها الا اقل من صاع وحيث عليه لخراج ذلك ويخبره ولا يجيبه

تمامه لانه لم يجب اليه فطرة كاعلة الا الزوجة الغيبة فتوفي الصاع وكذا الولد الصغير يخرج
يومئذ منه من مال فان لم يكونا غنيين فيبقى الزايد منه الا ان يجد ذلك اليوم حيث يجب
يكون الصاع **من جبر احده** لو من انواع فلا يخرج من احد من اجناس لقوله صلى الله عليه وسلم
صاع من براوصاع من خير فلا يخرج من جبرين خلافا للوقفة فتوفي على الجديين ولا
يتألف الفطرة ولو مخلوطا اذا عرف قبل الخلط مع الوقفة احد الجبرين **الا ان كان**
او تقويم فانه في هاتين الحالتين يجوز اخراج صاع من جبرين اما الاثر ان يقبضه ان
يكون عبدا بين اثنين فانه يجوز ان يخرج احدهما نصف الصاع خيرا او الاخر نصفه برا واما
صورة التقويم فتكون لاجل المخرج في الميل للفطرة صاعا من جبرين احد فانه يجوز له اخراج
الصاع من جبرين على جهة القيمة فيجعل احدهما في اليد والآخر صاعا على
هذه اخرى نصف صاع من جبرين صاع من برا اذا كان الزوج يقوم بنصف صاع من جبرين
ان يخرج صاعين من جبرين فله طين ونوى كل جبرين عن شخص كان اخلط من كل جبرين صاع من
شخصين الى شخص واحد او شخصين وقبضه شركا والغليل فيمنع عدم العلم بالقدر ومثل ذلك
التفاوت فيه لمعرفة الصدر اذ قد علم معرفة كل واحد منهما **واما تجزى القيمة للعبدة** من العذر
طلب الامم القيمة ويجب عليه ولو دفع المالك الطعام لم يجب قوله ومعنى ذلك انها لا تجزى عنه ما
اخراج قيمة الفطرة مع تمكن من اخراجها طحا ما ويكفي اذا الطعام بالاحف كالماء واما تجزى
للعبدة وهو ان لا يجد الطعام في الليل فيجوز تجزى اخراج القيمة من نقد او غيره والعبرة بنقد
في البلدة وميله **والفطرة هي الزكاة في الولاية والقرن** والنية والتقصي العبر اما الولاية
فولايتها الى الامم حيث تنفذ او امره من اخرج بعد طلبه لم تجزى على حسب تقدم في الزكاة واما
المصرف فمصرفها الاضاف التي تقدمت في الزكاة **غالب** احرازها من التاليف الذي يخرج في
الباقية ولا يجوز للامام ان يتألفها لقوله صلى الله عليه وسلم لم اغنوهم في ذلك اليوم الا العامل
فيعطى على عماله منها الا ان غنما الفقراء في ذلك اليوم في البلدة وميل فانه يجوز له التاليف منها

وصرف في ضمان المصالح او لادوية للفرق الا احياها الفقراء للجهل المقدم ايضا **فجزى** فطرة
واحدة في جماعة بشرط ان يصير الى كل واحد منهم ما له قيمة في القيمة والايام في بني القلي انه عليك
ولا يصح عليك ما يتيسر به لكن الا في خلاف ذلك الا مع سدة الحاجة اليها لكثرة الفقر او
او لصيق الطعام **وحجز العكس** وهو خراج فطرة كثيرة في فقير واحد لم يبلغ النصاب من جنس واحد الا في
خلاف ذلك اذا كان من جنس واحد سواء هذا الفقير **وحجز التجمل** في غير الوصي والولي ولو لا احوال
كثيرة فيها كما يحجز في الزكاة فيجعلها قبل يوم الفطر ولو بعدة طويلة لكنه لا يحجز الا **بعده يوم** الشخص
الذي يحجزه عند وجوده فلو عجزها عن يومه او عن سبيلها او سبيلها لم يصح التجمل ولا يحجز التجمل
عن اكمل فلو حجزه بعض يوم العيد ثم حجزه باقية بعد يوم الفطر انكشاف الفطرة عليه فيكون كمن عجز قبل
وجود الشخص اما لو عجز الاب عن الاولاد ثم مات فالأقرب عدم التسقط اما لو عجز عن القريب المحرم
الزوجة او العبد ثم جاء يوم الفطر وقد عجز العبد خلقت الزوجة عن الفقير لزومها فطرة اخرى **لظلال**
السبب اما اسلام المحرم عند خروجه من السبب فلو عجز عن ابويه الكافرين قبل يوم الفطر او في اوله لم يلزم
في اخره وجبت الاعادة نعم وانما يحجز التجمل بعد حدوث الولد وحكمك العبد فكما الزوجية فاذا
حدث لك جاز التجمل ولو كان في ذلك حال فقير ثم ايسر يوم الفطر **وتسقط الفطرة عن المكاتب**
بكل حال ما لم يرق او يعيق في ذلك اليوم او رقب بعده لزومته الفطرة حتى اذا رقب الفطر او بعد
فقط دخل في قوله او انكشف ملكه فيه فاشبه المشتري بخيار او عقد موقوف ثم نقد للمشتري **وقيل**
بل يبقى موقوف حتى يرق فتكون على سيده او حتى فتكون عليه والمذهب في الامم عليه السلام والقياس
انها تسقط بكل حال ولذا زوجة ولادة الا ان تكون حرة مؤمنة فليس كذلك اذا كانت
غير مسلمة تسليمًا منه اما فعلي بها ان كان مؤمن او في البيان مسئلة ولا يلزم المكاتب فطرة
زوجية واولاده ولا فطرة نفسه او عبده لأنه غير مالك لنفسه لا يحبس عليه لأن نقصه
وتسقط الفطرة ايضا عن الشخص المنفق من بيت المال وذلك كعبيدكم بالزوجة الفقيرة الذي
لا قريب له لزومته نفقة وكما للضيف والعبد الموقوف على الفقراء اجملة والذي هو بيت المال واما

الموقوف على فقير معين او مسجد معين في كل من لم يرد نفقته من الواقف والموقوف عليه يحمل
انه كالعبد الموصى بخدمة الفقير في كل النصارى صاحب النفقة كانت على الموقوف عليه وتسقط فطرة
الزوجة ايضا الواجبة على الزوج **باخراج الزوجة المكنت عن نفسها** فاذا اخرجت فطرتها
سقطت عن الزوج وسواء اخرجت وهي مؤمنة او عسيرة وذلك لأن اصل الوجوب عليها وانما الزوج
في عقد الايجور ان يخرج الزوج الى ابائها وابنائها ولا ان يخرجها الى ابائها وابنائها لأن ذلك من شأنها
واجبا عليها فالزوج لا يصرف في اصولها وفضولها وهي لا تصرف في اصوله وفضوله فلو عجزت الزوجة عن
قبل الزواج بل عوام فلعلمها تسقط من الزوج مدة التجمل لكنه ان القريب المنفق فلو عجز عن نفسه فطرة
اعوام سقطت عن نفقته بذلك ولا يحتاج المؤدى عند الاذن من المؤدى على المكنت والمكنت لا اثم
عليه السلام في القريب المنفق عليه الاقرب انه كالأزوجة في ذلك وتسقط ايضا عن الزوج فطرة الزوجة **بنشور**
عنه **اول النهار** يوم الاظفار وان لم يكن له فسط اذا كانت **موسرة** حال النشور لأن نقصها سقطت
بالنشور فتبعضها الفطرة في التسقط ولو جعت في ان النهار لانها قد جئت عليها في اولها
لنشرت في اول النهار وهي مسرة ورجعت في يوم الفطر فعليه لو كان لها ثياب موسرة فالتحارارها
لا يلزمهم لا الفطرة ولا النفقة لأنها سقطت بسبب ما هو النشور وهو عليها التوبة والاولاد والنهار
اخر جوع من الليل اذا قارن نشورها اطلع الفجر خرج التسقط واذا عجز له وله العبد بالانفصال فان
نشورها عجز التسقط فان النشور في الاصح الا وهو جوعا الى الاصل فاذا نشرت في النهار تسقط مطلقا
موسرة كانت مسرة **وتلزم فطرة ان غير** الزوج وهي مسرة تجب عليها في ملكها يعني ان عجز عن طاعة الزوج الى اخرها
الفطر فعلى هذه انصرفنا **وقيل** او اذا **مرد** الزوج عن اخرجها لفسقته اجماع قال الامم عليه السلام وفي هذه
نظر لأن الوجوب على المؤدى على ما ذكره في الانتصار لا على المؤدى عنه فلا يلزمها لأنه لما توجه الوجوب على الزوج
ولم يحمل السقط عنه ثمرة وتبقى له منه ان لم يكن اجبارا ولا تسمى على ابائها ولا غيرها **ونذ التكليف** باخراج
الفطرة لمن عجزت اول شيء من الطعام ونذ ثلاث ثمرات او كبريت تكون وترأفان اخرجها الى اخر يوم
جاز لأن اليوم جميع وقت الاخراج لا الى عبده لا بعد زوجه ثم يسحقها ونحو ذلك ونذ ايضا **الغزل**

ولا يلزم ضياعها ذلك فلا يصطاد حيوان الزباد وجميع ما يقع في الشئ عليه بعد ذلك فيها
كان يخرج من الزباد الا ان يصيد اصطيد به للجماعة او الاقلال فذلك **الصف الثاني** من
الغنم التي تجوز في الحرب من الكفار والجاهل **ولو كان** **مقتولا** وهذه اعانته الى
الكفار والاراضي الدور واليول ارضها ومعارها والماء جيل بها وتكون في الجاهل وانما تجوز في الحرب
فمن بين الغنم فاما اذا اكل الامم ودشني الى اهلها ووضعها فيهم على خراج يودونه فلا غنى فيه
ولا خلاف في وجوب الغنم في قتال اهل الحرب **الا** في شئ واحد وهو ان غنم المجاهد سبأ **ما كواله** **لله**
ولو حيوانا ما كواله في ايام الحرب لا يطلب فانما لا يملكه الا كواله في ايام الحرب فيكون ذلك بطريقين الاول ان يكون ذلك
الغانم له **لم يفتقر** من اى لم يأخذ ذلك المالك عوضا من احدى ارجاءه او نحوه بل يتقاع به في الاكل في ارضه عليه
عوضا وجب في نفسه ولا يفتقر البيع يعني اذا اجاز الامم سبعة الاقصى بغيره وروى في نفسه لا يفتقر
هذه اخصا في الشئ قبل بضعه واذا ربح ما ذكرنا فيقسم بين الغنمين **والشرط الثاني** ان لا يكون المالك
سبأ وكثيرا يجب **بعد** قدره **كفايتهما** اية او على كفاية المجاهد ودايته **اي** **الحرب** فليس لهم ان يترهبوا
منه الى دار الاسلام وما يبيع قبل قدر كفاية المجاهد ودايته وجميعه في حمله الغنم لان حكم ما كان رائدا
كفايتهم مدة ملازمة القتال ان يبيع عليه في اية قاله انه لا يجب بيعه الى الغنم لم يملكه تحية الا ان يترهبوا
الامم ان من غنم سبأ فهو له **الصف الثالث** من الاموال التي تجوز في الحرب هو ثلاثة اشياء وهما مال **الزوجه**
واللعالة **والثالث** ما يؤخذ من **اهل الذمة** وسيا في تفصيل هذه الثلاثة **فصل** **ومصرف**
في الآية الكريمة وهي قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان تبوءوا دينكم لا يزال القتال بين المسلمين
وابن السيل **فمنهم** **الله** تعالى الذي سمع عز وجل بقوله تعالى فان تبوءوا دينكم لا يزال القتال بين المسلمين
في اصلاح طوفهم وخصم الكون الى المسلمين وسبأ مساجدهم وخبر آبارهم ونحو الرقاب والنفوس فبما الى
تأليفه من المسلمين والكفار وواجب في هذا كالمسلمين من اهل العلم والمصنفين والحكام **واما**
صلى الله عليه وسلم يكون بعد الرسول **للامم** **الكان** في الزمان امام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اطعم الله نبيه سبأ
كان ذلك في يوم بعده ولو كان الغنم والامم او اباله او هو الغنم لانه لخصه بخصمها وانما يكون

تفقدوا امره ورواه **ابن** **لا** يكون في الزمان امام **فمنهم** **الله** تعالى ان يصرق به حصة يعرف الغنم
واولو القرى الذين كرههم الله تعالى ان يكرههم **الحاكم** **شعبان** وهم اولادها من بني عبد مناف لا يكرههم
ويحل الامم معهم ومعهم المحققين من الاولاد المحب منهم ايضا فيعطون من غنمهم في هاتم لا يكرههم
عنه **الا المحققون** دون المبطلين كالفاخر الباغى على امام الحق اما الباغى في الاجتماع واما الفاسق فانه
ان يمنع لان حصره في المصالح ولا مصلحة فيه ويؤخذ من هذا انه اذا اجاز صر في الغنم جاز ان يأخذ
الرضا بغير من الغنم في ذمة او دفعا واعلم ان اولاد عبد مناف خمسة هاشم ونوفل وعبد شمس والمطلب وغيرهم
ولا يحل لغيرهم الا حرم الصدقة الا على اولادها **والسهم** الذي يتجوز في القرى **هم فيه** **البوينة** **والا**
وانشئ غنيا **وقهرا** **فولادهم** فيعمل سوا ولا يفضل له كقولنا لا الفقيه على الغنم **فمنهم**
وجوبا **ان** **انحصر** في الميل لا فرق بين الامم وغيره في الامم الى السلام وذلك انما كان في الزمان الاقدم
فاما في وقتنا فلا انحصار لهم وقد قلنا **وان** لا يمكن انحصارهم كوقتنا **فمنهم** **الحرب** اي يوضع غنمهم
فيعطى رجل منهم او امرائه لكن اذا كانوا في جهة واحدة وحدها جهة الميل هم محققون فلا حصة لغيرهم
مع حضورهم استوائهم في وجه الاتحاق فاما لو كان في احدى اقصية من جهتي قصبة الاشكال
فان يكون احدهم مشغولا بطلب العلم دون الاخرين وحكم الغنم في حوزة الفضيل المتعدد له
اينار وفضل لرجح كاهروان يرد من المخرج المسحق **وبقية الاصناف** المذكورة في الآية بعد ذلك القرى
وهي البساتي والمسكنين وابن السيل يجب ان يكونوا **منهم** اي الهاشميين من كان قريبا وعيلا وابن السيل
وسكنيا صرف اليهم سبأ هو لآء الاربعة فاذا وجد البقيع والمسكنين وابن السيل من الهاشميين ومن غيرهم
في الميل وجب بعد الباقي ومن غيره ثم اذا لم يوجد بقيع في الميل لا سكنين ولا ابن سيل من بني هاشم صرف
الى هو لآء الاصناف من اولاد **المهاجرين** ثم اذا لم يوجد من اولاد المهاجرين غنم ولا سكنين ولا ابن سيل
صرف الى هو لآء من اولاد **الانصار** ثم اذا لم يوجد من اولاد الانصار من هو كذا صرف الى من هو كذا
من سائر المسلمين قال بطلان وظاهره اطلاق على علم يقتضي لغيره هذه الآية في آل الرسول من سبأ
واجب واختلفا في انما هو في الترتيب بين آل الرسول من بعدهم المذهب انما بين المهاجرين ومن بعدهم



133

من الأدات والمعامل كالزكاة فلو اطلب رب المال ان يسلم من غير الغلة فليس له ذلك او المسلم يشترط ان
الغلة الايضاً من اليد والاية ذلك عالم يدل على خلاف ذلك واذا فعل الامر المكافاة من الرضيم
ابن هذين الوجهين جاز **لهم** في تلك الارض **كل نصيب** وهي ملك لهم عند انقيادها لسيدهم او لهم
واجازتهم ودفعهم جعلها بحجة او طريقاً وقبيرة فاما اذا وقف على سبيل طريق فلا يقطح جراه
هذه حسب العلم اهلها او صار للمسلم لم وهو معنى ذلك ان الرعية حيث هم الوقف اليه الوصية نحو
ذلك لكن الجراه لا يقط بملك بل يترجم من الارض فيه **ولا يرد الاثم على ما وضعه السلف**
جراه او معاليه ولو لمصلحة اذ هو كالاجل لتسفل الوضع من له حكم اذا كانت الارض بيد المسلمين لم
يغلب عليها الكفار بعد ذلك فان عليه اعليها ثم انقصوا الاثم فله ان يضع عليها ما شاء اما المعاملة
فوضوح الرسول عليه السلام لم نأخذ من الارض خبير وهي نصف الغلة واما الجراه فوضوحه في حق
الصحابه في الشافعي وروى في الصحابة وضوح الجراه بانفاقه منهم لاجل ما هو مشهور على علمهم وهو
طول نفوس على كل جريح لغيره المأورها وقبيرة احفظه وعلى طوبى من الكرم عشرة دراهم وعشرة مخاض
حنطه والمراد بالكرم ما مضى عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة يبلغ في المدة المذكورة اقل من ثلثه
وقبل ما غنطه حكم الارض كما يكون يدورها وقبيرة احفظه وهذه ايضا من سبله او فاما ما ذكر في
المدة المذكورة فيوقف كل سنة مرة فلا يحياها المالك ثلاث سنين ثم يوزع على كل جريح ما اقتضا
اي التي بها قضيت كرمته ودرهم خمسة فماتهم حنطه على كل جريح من اصل الزرع ودرهما وخمسة
زرعت لهم الا المحنوم بمسدي صاع والجرب سنون ذراعاً طولاً وسون ذراعاً عرضاً والفقير المراد به
قضا هو صاع وقوله لغيره المأور ما مضى عليه ثلثه فانه في المدة المذكورة الزيادة عند الاثم
واجمعوا على انه يجوز له النقص من ذلك الموصيف الا حط المصلحة فان كانت الارض قد وضع عليها
السلفيات ولكن **النقص** قدر ما وضوحوا **اقول** اي وضعه عليه اقل الاقل **ما على مثلها** وصفتها في
ناجيتها وهي البرية فان لم يكن في البرية او جوف لم يوضع عليها شيء فظاهر الارهاق يضع عليها
ما شاء وانما وجب العلم بالاقول لانه لا يأمن الزيادة وهي عشرة دراهم واذا البس المال اهل كانه او

عليها شيئا أم لا فالأصل عدم الوضع فيضع ثباته **فإن لم يكن** السقف وضوا عليها شيئا
فما شاء الأمام وضع عليها من قبل ولا يقدّر له ذلك ولو وضع عليها من الأمام **أو** من الخلف
باجبار خيال لا يجوز من القنم كالتدوير والأرضي نحوها فيجب فيها بين الوجوه الأربعة وهي أن تكون
بغير الخمس من المجاهد في جعلها وتوارثها ويجب عليها عشر وان شئت تركها في أهلها
على خراج يؤدونه ولا يفسد الميراث على من لم يرضى خيرة وان شئت تركها في أهلها
على ما يؤيد من غير من نصف أو أقل أو أكثر ولا خمس وان شئت تركها لأهلها كما فعل رسول الله
عليه وسلم في أرض مكة فأنه من جبا عليها فالأمام عند خيرة في هذه الوجوه والاحتياج إلى إرضاء المسلمين
في ذلك أما ما ينقل قال الإمام عليه السلام فالأقرب وجوب خمسة بين الغنيتين **فصل في الأجر**
أرض من يدرك غلتها أي حتى يدرك كالحصاد خضبة أن تصرف بأجرة سخاوية توجبها ولا يجوز منه
وذلك حكم الحاملة ويصح التجمل في الأجر لأن الحاملة فالقصر عدم التجمل أو أمانات التجمل في الأجر
ما تجمل حيث بقيت تحت يد ورثة فإذا غصبت الأرض بخارجية جيب الأجر على الغاصب بحسب القيمة
لأن غصبت عليه الأرض وإذا تلف الزرع في الجور قبل أن يُلخّذ الخراج فقال عليه السلام يسقط إذا لم ينوط
ولم يزد على المدة المعتادة **ولا يؤخذ** الخراج أيضا حتى **تسلم** ثمرة الأرض من الأجر **السالب** كالضرب والجر
ذلك ويعفى عن السير وهو نصف العشر لزوم وقوطي فائدة إكراه للزرع من القوة والجر من القوة
بل لا يعيد وجوبها لأن فيها حفظ المال والحفاظ على المال محظور ولا يقال في الحقيقة من استغنى
لأنه لا يفرق ما بين زلة الأثم ومعها بمنزلة الداء وقد أمرنا بالهلافة لأن المصلحة بالحلية حاصل وهي
اللطيفة فإن أصابها شيء من ذلك فالتلف الثمرة سقط الخراج قال الإمام عليه السلام فإن أصح
الزرع سقط بحسب من الخراج قال الإمام عليه السلام إن القاصر ذلك وأجره لا يسقط **فصل في الموت**
والقوت أي أمانات على الخراج قبل ما يؤيد من ركة كالزكاة وكذا الحاملة فإن مات على
الخروج والمعلقة فالذهب الخراج كالتدوير فيقدم عليه الكسب والمعلقة كالزكاة فتقدم على الكسب
حالة الأرض الحية إلى الأرض موروثة فأنه لا عبادة بالماء فيجب العسر عندنا وكذا أيضا إذا لم يؤخذ منه

سنة حتى دخلت الثانية فأنه لا يسقط خراج الأولى معلقة إذا ذكر القاصد في المدة هي أن الخراج لا يسقط الموت
والقوت **وسببها إلى السلم** وكذا أصلها كأن يملك سلم يارب أو غيره **والسلم من يده** أي الأرض
الخارجية إذا باعها من يده إلى سلم أو سلم من يده لم يسقط الخراج ولا المعلقة **فصل في الأجر**
أي لو وجب مع الخراج العشر في الأجر جميعا أعني التماسها لم يمسها من يده فأنه يجب
الخروج العشر جميعا ويكون الخراج العشر قبل الخراج لأن قبل الخراج المورث وكذا الحاملة لا يسقط
والمعلقة أيضا **ترك الزرع** في الأرض الخراجية والمعلقة إذا تركه **فقط** منه فأنه لا يترك الزرع في الأرض
فأنه ذهب إلى الأجر ولا يؤخذ منه شيء لعدم القوطي وترك التجمل ليس يربطها الأسكان كما عطلوا
أرض القيمة قال الإمام عليه السلام بل بطل لأنه لا يملكه **فصل في النصف الثالث** وهو الذي يؤخذ من أهل
الزعة هو **النوع الأول الجزية** وهي ما يؤخذ من رؤس أهل الزعة لا من أهلهم ولا من أهلهم ولا من أهلهم
فقط لا غيره وتؤخذ من الأغنياء والفقراء ويصح تجملها ولو للأموال والأكابر الشبهة الجزية ولا تؤخذ من أهل
المدينة الخراج كالأجرة ولو تجمل الغني جزية ثم فقرا وبالعكس فبالعبادة بحال التجمل على السيرة عليه
فلا عبادة بشروطه وإذا تجمل الذي الجزية للأموال ثم أسلم أو ما فلا ترد بل العبادة بحال التجمل أخلف في
تقديره فعندنا **هو من الفقير إلى غنى** بقوله السلام مسئلة وإنما يؤخذ من فقير قبله
هي أنه الصل لو فقير إلى كسب فإن لم يكن كسبه بشرط الأداء أو أدائه ولا يستحق له شيء لأن
الأمان وقد حصل وإذا أخذت من الغني **وهو من يملك الفديا** رقة أحالة **وسببها**
ديار مودنا ويركب البراد من وهي نوع من الخيل وتجنم الذهب يعني أنه يمكن من ذلك أن شاء
لأنه لا بد من الركوب والتجنم ولا عبادة أموال الغني في قول بل العبادة بحال الأخذ أو لم تجب لأجل المال
فيؤخذ من الغني **ثاني واربعون مقوله** وإذا التزم الزم من الجزية قبل منه ولو أنه يؤخذ من
المتوسط بين الغني والفقير وهو من يملك ما لا دون ما يملكه الغني إلى أن ينقص النصف استأثر بقوله
فإذا كان يملك دون هذا القدر الذي يملكه الغني فيؤخذ منه **أربعة عشر مقوله** وإنما يؤخذ من
يجوز مقوله إذا ظفر به المسلمون في كسبه لا يصلح كاليه الغني والمجمل عن التمسك بالعبادة والمقدور الغني

والمرأة ونفسه والعبد الا ان يكون احد هؤلاء السبعة مائلا او اراي يرفع الجواز اخذ اخذ منه
 لا يجوز فله كما سياتي **واعلم** ان اخذ اجزية **قبل تمام احوال** اي يحول لهم من يوم عقد الصلح وضرب اجزية
 عليهم ثم يؤخذ اجزية منهم كل حول قبل تمامه فان ما خرد اوها حتى لم يحول سقطت هذه اجزية على
 انها سقطت بالوفاء بخول المطالبين او احوال فادامات اتم قبل تمام احوال المطالبين فله المولى
 ولو شرط ردة لانه عوض عن الامان وقد حصل هذا اذا عجل عن السنة التي هو فيها لا حب على عجل عن
 المستقبل فلا يطبق في حقه حول الصبي المحزون حول امه فاذا بلغ الصبي او افاق المحزون استأنف
 التحول من اوله فان تقارن خروج احوال وقبض اجزية فلا تسقط عنه الا انها اخذت احوالا
 تمامه فائدة مع تقدير اجزية بعد تحقيق اتمامه ان على الصغير في السنة اثنتي عشرة فله عشرين
 اشعور درهما فيأتي على هذا التقدير نصف قوس وربع قوس وقوس ونصف قوس وربع قوس والاشعور
 احوال بقية وعلى المتوسط قوس ونصف قوس وربع قوس وقوس ونصف قوس ونصف قوس ونصف قوس
 وعلى الغني ضعف ما على المتوسط والغني ثلثة قوس ونصف قوس وربع قوس وقوس ونصف قوس وقوس
 وان اخذت اجزية من الصغير في كل شهر كان على الصغير نصف ما على غيره في السنة وذلك ما سبق
 وربع وعلى الصغير الاخير على الصغير قوس واربعة قوسين وقوسين وقوسين وقوسين وقوسين وقوسين
 قوسان وثمان قوسين تجارية وعلى الغني اربعة قوسين وثمان عشرة بقية تجارية وبقية التجارة
 نصف بقية مما تعامل بها الا ان سنة احد وعشرين وثمان مائة الف صلح القوس بما بين بقية تجارية والاعظم
النوع الثاني نصف عتق تجرون به من الأموال غير الذهب والفضة فاما هاهنا فلا يؤخذ منها
 شيء الا ان يخرج منها وهو ظاهر الارهاق وكان يخرجون فيه الصبي وامرأته ولو خروا او خسرنا
 فيؤخذ من ثمنه او ابيع العبرة بانقال المال ولو كان المستقر مسليا ولا تسقط اجزية بل يؤخذ
 مع اجزئته وانما يؤخذ هذا النوع بربط اربعة الاول له يكون ذلك المال **النصاب** مائة وثلثمائة
 احوال من اول السنة وخذ البريد من هذا المال فان كان ذلك النصاب فلا حاجة الى الربط الثاني ان يكون
 في تجارته **مستقلين** به من جهة الى جهة فلو اجروا بين من اتقال فلا يفي فيه ولو كان نصاب الربط

ان يكون سفرهم بائنا في حامية المسلمين الشرط الرابع ان تكون مائة سفرهم **ربما** نصابا ولا يؤخذ
 هذه النوع الا في السنة مرة واحدة ولو انتقلوا بالمال مرارا النوع **الثالث** ما يؤخذ من بعض اهل الذمة
 وهو مال الصلح **دسنة** ما يؤخذ من بني تغلب وهم قوم من اهل الكتاب بنو امية وبنو ثعلبة وبنو النضير
 الى دار الحرب فكلهم عمر على حال وهو ان يكون عليهم في اموالهم **ضعف ما على المسلمين من النصاب**
 فيكون عليهم كغيرهم من اهل الذمة في العشر والعشر فيا على المسلمين نصف العشر فيا على المسلمين نصف العشر
 ونصابهم نصاب المسلمين ويؤخذ من صبياتهم ونسائهم الا انهم لا يضاعف عليهم واما الفطرية فلا تؤخذ
 عنهم لانها نظرة لهم ولا نظرة للكافرة ويؤخذ من سائمتهم لامن المحلوقة ولا تؤخذ من حقهم وبعضهم يوجب
 عن المسلمين ومن مال الصلح ما يؤخذ من اهل بخان وهم قوم كانوا في مائة فصا لم يسموا في اموالهم
 في النقص على ما في اوقية من الفضة وعشرين اوقية من الذهب ما في حلة كل حلة ثوبان فتمت كل ثوب عشرة
 درهما وعشرة ثيابين فربا وثلاثين درهما وثلاثين ثيابا الى اليمين ونزل الرسل الى اعمال اليمين
 عشرين يوما ولما ضعفوا اصحابهم الى السلام على التسع فيا على المسلمين في العشر على نصف التسع فيا على
 المسلمين في نصف العشر واقره المنصور بالله والنوع **الرابع** ما يؤخذ من اهل الذمة هو ما يؤخذ من اهل
حرثي لكن اعماء او ماله دخل في بلادنا قل عليه السلام والمستامن في الاحكام كالذمي وله اعدا
 ما يؤخذ عنه فيا يؤخذ من اهل الذمة **واعلم** ان اخذ من تجارنا الذين يصلون الى بلادهم
 شيئا ولو كانوا تجارنا فيبين فان كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئا لم يؤخذ من تجارهم شيء وحينئذ
 من تجارنا اخذ من تجارهم ويكون الذي اخذ **حسب ما يؤخذون** من تجارنا وقتا وقدرا ولو لم يرد
 اذا كانوا يأخذون من ذلك فان كانوا لا يأخذون العشر من تجارهم ونحو ذلك **فان التيسر** حال اهل
 يأخذون من تجارنا شيئا لم لا التيسر قدرا يأخذون من تجارنا او كانوا في بلاد لا تبلغهم تجارنا قال
 ناخذة منهم في هذه الأحوال الثلاثة هو **العشر من النصاب** في كل مائة قولي في السنة مرارا لانه يدل على الاعانة و
النوع الاول من هذه الاربعة وهو اجزية **بالموت والوفات** ويجوز ايضا والحق بدار الحرب دون الانواع الثلاثة
 المستأجرة وتسقط هذه الاربعة الانواع **كلها بالاسلام** اي العلم الذي سقط عنه ما يؤخذ على ائمة وهو اجزية

وما يؤخذ من حاله وهي الأنواع الثلاثة الأخيرة ما يمكن من قبض قبل الألام **فصل في الإجماع** ذكره الذي
تقدم ذكره وهو من إخراج المعاملة وما يؤخذ من أهل الذمة **مع العلم** في طلبه ولا يتبعه أي ليس له
عليه إخراجها إلا مصرفها إلا بأمر الإمام أو من يولي من جهة الإمام في إتيان ما كان على أو كافر أو
بإخراج جبر ويجوز هذه الوجوه **عند** أي بحسب المسلمين أن يأخذوها متى وجبت عليه إذا لم يكن
في الزمان إمام أو لم يتخذ أو لم يكون ذلك إلى من صلح من المسلمين كسر الأمور ويصرفها في كثرها وأما أخذ
إذا كان من حياة الإمام المسلم حيث لا إمام فلو حاربها أحد المسلمين وأخذها طابت له وأما ما أخذ
فلا يؤخذ به بشئ عليهم من غير كونه **مخرج** الأنواع الثلاثة التي هي إخراج المعاملة والإجارية التي تؤخذ من أهل الذمة
العامية والخاصة أي مصداق المسلمين بغير إخراجهم لا تصرف في أصوله فصوله كالزكاة فإن أخذت من غيره
أخفى فقد تقدم تفصيل مصرفه والمصداق العامة هي الطرق والمساجد والعبود والضيافة والتجارة والبيع
وتجوز ذلك كالحملاء المرتسين والمترسين لأن مصداقهم قول إلى العامة وكذا المقتضين بالحكم والخاصة سبعة
الفقير منها ولو كان الشخص الذي تصرف إليه هذه الأنواع الثلاثة غيب **وهو** بأدبها لم تمنع هذه الأنواع
من استحقاقه لذلك حيث فيه مصلحة عامة أو خاصة وأما إذا كان فاسقا أو غيبا فالأقرب أنه لا يؤخذ بها
أن يصير أهل الحق والبلد من غير قسري وكل أرض أسلم أهلها طوعا أو أجبارا **سنة** فغيرية أي إلى
فيها الزكاة عشر ونصف عشر وإخراج عليا **سنة** العشر من الأرض العشرية الإخراج والمعاملة فلا يسطر
بأن يمكنه ذي بيع ونحوه وإن كان على عشران أو ستاخرها ذي أيضا حيث البذر منه **وبكرها** أي
البيع والأجارة كراهة تنزيه **وينعقد** أي يكون العقد صحيحا قال الإمام عليه السلام وقول **في الأجر** الإشارة
إلى خلاف أبي العباس خلاف الحكماء عليه السلام والراجح من هذه الأقوال هو أن لا شيء فيها إذا صار إلى الذمة
وما كان من الأرض قد اجلي من أهلها **بأن** إيجاب عليهم تحمل الأجر وأما من يتقل من أهل الذمة إلى
أكرهين فما له في الأجر لأنه بالذمة نقض الذمة وعاد إلى الأصل بأرض فذلك وارضى الحوالم وهو صحيح
مقتضى اجلي وصات ملكا للمسلمين عليه السلام وقد كان جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم صدقة فلهما عليه السلام
وأخفها قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بربع سنين وأخذها أبو بكر عليه السلام وأعطى أبا بكر وعمر وأعطى

وحكم حكمه به لنفسه والأقوة الآبادة والوقوف بين يديه ونفسه الأجياف هو التبع للجنود وعدم الإخفاف هو
التسليم بهيئة الأهم من دون خيبر وأخبر عليهم فيها وما كان كذلك **فصل في الأجر** عندنا فإن لم يكن
في الزمان عام من بني المسلمين **وتورث** عن أي عن الإمام كثر أبا به **في كتاب الصيام**
هو في اللغة عبادة عن الأمتك أي أي كسك كان عليه قول الشارح **خيل** صيام خيل غير مائة
تحت الجراح خيل تحلك النجاء **والكر** ما يستعمل في اللغة عن الأمتك أي عن الكلام فقط ومنه قوله تعالى فقل
الذين ذرنا للرحمن صوما الآية أي ما كان من الكلام وفي الشراء الأمتك أي عن الفطرات من طهره الفجر إلى غروب
الشمس مع الفية وهو معلوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يلائم حاجه إلى بناء من بني النبي صلى الله عليه وسلم
بالكتب والسنن والأطباء كما يفعلها الأمتك. وأعلم أن الصيام المشروع **عشرة** أنواع تسعة
منها واجبة والعاشرة مستحب وقد جرحها الشيخ صارم الدين في قوله شعرا **عشرة**
الصوم تسعة أنواع وعكها **شهر** الصيام الذي فيه افطار **نذر** تطوعهم كفارة وقد آ **تمتع** وجزاء إحصاء
وهذه العشرة منها تسعة أنواع **سنة** في أثنائها الكفارة هي النذر وكفارة الظهار وكفارة الفحل
وصوم التمتع وصوم الإحصاء وصوم إكراه عن قتل الصيد وصوم الحرم فدية لما يمنعه من الأحرار ومنه الصدقة
وهذه الثمانية واجبة والتاسع صوم التطوع وسيا لا تفصيل **منها** أي من أنواع الصوم العشرة صوم **مضان**
وهو واجب **فصل في وجوب الكفارة** أي وجوب كل مكلف مسلم فادفعه لم يخسر على نفسه أو غيره
ولا ضرر أتم طهارة من حيف ونفاس من الصوم وغير لروية الحلال والمكلف البالغ العقل قوله **سليم**
أحرار من الكفر فانه لا يجب عليه شيء من غير ما فعله وهو على غيره وإن كان محاطا بالشرعية في الإجماع
ويجوز أطعام الذم في هذا رمضان مطلقا إذا هم مقرون على الفطرية ولا تحريم علينا في أطعامهم وأما الفدية
فلا تجوز أطعامه بشئ كان الشخص مكلفا مسلمًا وجب عليه الصوم أي صوم رمضان **والأمة** في قوله تعالى ولا
شرعية صوم أول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ينكحوا مظهر أو يكون ذلك منه حصصا من سنة أسبب الأول قوله
لروية الحلال أي هلال رمضان في الصوم وهلال أول الأظفار فإذ رأى الشخص منقبة الهلال وجب عليه
الصوم والأظفار أربعة بأكس وغيره من الأمور المستندة إلى الجبر بقراره بعد الزوال وهو اختيار الظاهر

١٢٧

في حق الممنوع ما لم يجز به محذور او بعد له عند التمس فيه لم يره واحاطت السماء مصححة ولم يمنع مانع ولم ير
الهلال فانه يتيقن انه من حبان فلا يكون اليوم يوم شك وانما استدلاله لاف اجله على عليه السلام من صام يوم
الشك فقد عصى الله فامنع فقد قيل لا كذب فيه غير موع وانما كلامه عما فلا يلزم ما اورد على فرض صحة يقال
معناه وقوع العصية القطع بالنسبة القطع في موضع الشك لا يجوز ان يقع في صوم يوم الشك بالشرط وضع النسبة المبررة
بمسئلة انما يقع في اذ هو ثابت وقطعاً وانما يجزى به او نحو ذلك فلا يصح اذ شرط النسبة الحزم ولا يجوز اذ افعال
نحو ايام الاثنين فانكشاف الاربعاء صح اجزاء عند الشرط في النسبة واجبت في من اراد صوم يوم الشك ان ينوي في صومه
انه اذا فرض ان كانت اليوم من شهر رمضان والافق قطع فانه ان بان من رمضان فصح وان بان من شعبان صح
فان نوى على القطع في الفرض والنقل ووافى ما نواه اتم مع القطع واجزأه وهذا معنى العصية في خبره عما رافقه في ذلك
من رمضان ان كان اليوم منه او طوع لم يجزه للتحريم ولا يكسر لظلال النسبة بالتحريم يعني اذا اتم على النسبة لا اذا حول
عما نواه كان ينوي في ان اذ كان اليوم على القطع اجزأه لكانه **فان انكسر** ان يوم الشك كان **عنه** اي من رمضان
وذلك لا يخبر من يصح العمل به على رتبة الهلال في تلك الليلة او نحو ذلك من حصل له ذلك في يوم الشك **اشك**
المفطرات في بقية يومه وجوزا بخبري النسبة مع الشرط وان لم يقطع **كان قد افطر بها** على انه يوم شك وانما يجب
ولو قد افطر لانه بمنزلة من افطر ناسياً في وسط الشهر واحاد لم يكن قد افطر فانه يوم اتم الصيام وينوي ان يصوم
مما بقي جزء من الشهر ويجزى به ذلك عن رمضان عندنا ولو كان قد نوى في غيره **وجب** على من صام رمضان **النسبة**
لكل يوم اي لو نوى الصوم شهره لم يكف بل لابد من النسبة لكل يوم هذا عندنا وفي الفقه ما لفظه ترك
ترك النسبة في رمضان في كل يوم بمن هو منه هبة قد نوى ذلك في اوله بعد صومه يعني قضاء ولا يفتحه قول قائل ان
ينبغي له من هبة لا من لا هبة له فلفظ النسبة الاولى وهذه الاختلاف في هذا القول الذي لا هبة له قال الامام
والله والكافي من النسبة ان صوم ذلك اليوم من رمضان ولا يحتاج الى نية الا اذا كان في الاصل الا انها لا
غيره فيه وظاهر كلامهم فيما تقدم ايضا انه يجوز نية الا اذا كان في الاصل الا اذا كان في الاصل
من رمضان فقد صحر جماعة واجبت ان رمضان في النوع الاول واجب **النسبة** **وقرأ من الغروب** اليه سائر
ان الحد لا يدخل في المحذور يعني ان الوقت محذور من بعد غروب شمس اليوم الاول فلو نوى قبل غروب شمس اليوم الاول لم

169
يجزى به اليوم الثاني فالنسبة تجزى من الغروب الى ان يبقى بقية من النهار الذي يريد صوم النسبة
فمما نوى قبل غروب شمس اليوم الذي يصومه تحت نية **ان** صوم القضاء وصوم النذر المطبق
نحو ان ينذر صوم يوم من الايام او شهر من الشهور او جمعة من اجمع وصوم الكفارات اي كمال
اليامين والطهارة ونحوها **فتبينت** النسبة بهذه الصلوات الثلاثة وجوزا اجزاء وانما نية صوم
والنذر المحيّن والنقل فانه صام احتياطاً لا مأمراً فان كانت بمنها تجزى من الغروب الى بقية من النهار
وهو قول الصالحين عا فرغ من نوى الصيام قبل الفجر عن القضاء والنذر المحيّن فانه يصح له ان يفطر
ووقت الصوم من الغروب الى الغروب اجماعاً اي انما يجب الامسك عن المفطرات في رمضان ونحوه
من طلوع الفجر الى غروب الشمس في غير جازا الاظهار لكن يعرف غروبها عندنا بطول الكوكب الذي
تقدم من اختلاف في اوقات الصلوة **يسقط** وجوب **الاذا عمن التيسر** اي اذا كان شخص في بين
او نحوه والتيسر عليه شهر رمضان فهو لعدم ذكره الشهر الحاضري او لعدم من يجزى به ذلك في الليل ولو بالآخرة
عالم بحجف فانه يسقط عنه وجوب صوم رمضان اداءً ويلزمه قضاء ولو اهل اسير الكفار خبرهم بل يكلف
عالم بتكليف من جعله كائناً من الغلب في تلك السنة او في غير التواريخ بخلاف اسير البغاة فانه يعمل خبرهم اذا كان
فسقم بالبعي لا يابجوا **او علم** شهر رمضان **للبغاة** وكذا العترة كونه اعمى او في مكان مظلم
يتنكر في الليل من النهار ولم يجد من يجزى به في الليل ولو بالآخرة عالم بحجف فانه يسقط عنه الا اذا اصابه
القضاء **فان تميز** الشهر فخلت فخلت بغير شهر رمضان وغيره القيل من النهار باجارة **صام** وجوزا
ويكون صيامه **بالتميز** الوقت فان لم يميز بل بقي التيسر في ما لم يميزه الكفارة نفسه تجزى على وجهين
احدهما ان تجزى من شهر رمضان ولا يتيسر عليه الليل من النهار وذلك ان يكون في سجن او تحت ارضه في شهر رمضان
اول رمضان او اخره فجزى به من يخل في ظنه صدقه ان هذا الشهر الذي نحن فيه شهر حادى مثلاً وهذا
حيث خبره بان هذا الشهر حادى الاخرى لم يذكر له كم قد مضى منه او ذكر في شيء فيجب له ان يصوم ما لم يميز
ان هذا اجازى ولم يميزه هل الا في الاخرة ولم يحصل له ظن فينبغي ان الاول ثم يجب له ان يصوم بقية
شروطه الا اذا او القضاء فان التيسر عليه اول جرح الى كبره لاله صغره طوعه غزوه ولفظ التيسر

عنت عليه شهر رمضان بالتحرى كغيره من الشهور في أوله وفي الثاني البصر حتى يغلب الظن في ذلك
فيها ما هو واقع ان لم يحصل ذلك الظن فإنه ينبغي على الكمال وبعد من اقرب شهر عرف أوله وعلمها كمالها
نفسه عن التمايز إذا جاز الحلال للفقهاء المحرمين وروى في ذلك خبر أو هو قول
إذا غلب الحلال قبل الشك في الشهر ليلته وإن غلب بعد الشك فهو الشهرين المختار لمذهب الشافعي
والوجه الثاني في التمسك من الشهر ثم حصل به تميز بينه ما من روى في أنه تجزئ حينئذ ويصوم حرمًا وإذا
صام بالتحرى من الشهر أو التمسك ليلته بآراء مع التمسك شهره وحصل له تميز **فصل في التمسك بالشهر**
أنه يترتب قبل الفجر في ظنه لأنه لا يأم أن يكون ذلك اليوم من غير رمضان فيكون قضاء **و** يندب القضاء
الشرط في التمسك أن كان من رمضان فإدراكه والآفتاء أن كان قد مضى رمضان والاعتقاد أن لم يكن
قد مضى هذا حيث التمسك شهره وأما حيث التمسك ليلته بآراء وقد حصل الظن بالتميز فإنه يترتب الصوم أن كان
للشهر والأقل فيقول إذا اضطرر إلى التمسك في يوم القيامة أن كان يراقى عليه السلام وإنما لم يثبت التمسك لأن
غالب الظن باليقين في وجوب الصوم لكن الشرط التمسك حوط ولأن الأصل عدمه **و** إذا صام بالتحرى **فصل في**
بعد كشاف اللبس عما **الكشف** يعلم أو ظن أنه من رمضان فإذا انكشف ذلك في ذلك اليوم الذي صام من
اعتد به ولم يلزم القضاء **و** إذا انكشف أن اليوم الذي صامه بالتحرى مع تيسير التمسك بشرطها بالاداء والقضاء
بعد أي بعد شهر رمضان فإنه لم يجز به ويكون قضاء إذا كان **فصل في** ما يجوز له **فصل في** ما لو انكشف أنه وقع بعد
لكنه وافق الأيام التي لا يجوز صومها كالعيدين وأيام التشرع أو أيام قد نذر صيامها فإنه لا يجزئ به بل يلزم القضاء
و إذا **اللبس** عليه حال هل وافق رمضان أم جده أم قبله أو التمسك وافق ليلته أم نهار الجوز فإنه يجزئ
حكم لللبس لم يثبت بعد أن تحرى عمل غالب الظن **فصل في** ما إذا خاف صومه هذه السلامة وعلم ذلك لا
بالظن فلا لأنه جاز فيه اجتهاد فلا ينقض بطله وهي غير مخالفة موافقة لرمضان أو بعده أو التمسك بالعيدية ذلك
في صورتين أحدهما أن ينكشف جازم خبره بعد أن وقع قبل رمضان أو بطله فإنه لا يجزئ والثانية أن ينكشف
لكن صام في اليوم الذي لا يجوز صيامه أو لم يثبت أن لم يشرط فإنه لا يجزئ به **فصل في** ما يجب على الصائم **فصل في** ما إذا
أو ظن عند البدء وبطلان الصوم وعلم خبر العدل في دخول الوقت وخروجه كسائر الواجبات **فصل في الغروب**

سلك في غروب الشمس بل يؤخر حتى يتبين في الصبح أو يغلب في الغيم غروبها فإذا انقضى وقتها كان
الغروب طاهراً بدون تحرى ولم يثبت له أن افطرها كان يجزئ بها فسد صومه لأنه على يقين من النهار
نفسه الأولى للصائم تقديم الإفطار على الصلوة إذا اضطر إلى شغلها جمع أو العطر فإن لم يخش فحرم
كلام القامع عما أن تقدم الصلوة أولى قال الإمام عطاء إذا اضطر إلى شغل الإفطار شيء يسير لا يشغل عن الوضوء
فهذا صحيح بل يورد الأثر في جعل الإفطار كقول من عليه السلام أحب ما كان الله سبحانه وتعالى في الإفطار
هذه الأمور طاهرًا عما عمل الله في الإفطار وقوله لا يزال الناس بخير ما عجلوا الإفطار **فصل في التحريم في الشهر**
في طلوع الفجر يندب له أن يترك المفطرات ولو لم يبق طلع الفجر عجل بالإفطار ولو شغلته شغل طوعه أو
في الصبح ولم يثبت له أنه يحرم الطلوع كان صومه صحيحاً لأنه على يقين من الليل لعل حكم الصوم حكم الصلوة
يعمل خبر العدل في الصحة مطلقاً وفي الصائم مع الشك في عالم خبره على طلوع الفجر **فصل في** ما إذا كان
الأفطار ويكره خلاف ذلك فيكون للصائم مضاجعة أهله في نهاره رمضان أجمع سيما في الأكل والشراب
لمن لا تحرك شهوته قال الإمام عطاء وقد دخل قولنا وتوفي طاهراً الإفطار ما سأل ذكرها أهل المذاهب
ينبغي للصائم أن يحفظ نهاره لا يسهو فيصيب ما ينجس الصوم من صاحبه ومنها أنه ينبغي له أن يحرم عنه تمتع
من دخول الماء إلى خلقه وجمعه إلى حياته فأنزل إلى جوفه أو حياشيه صومه عليه الغضا وبعضه باقي
بعد الإقصاء إذا الواجب عليه دفع ما بقي حتى يتبين أنه لم يمس شيء إلا ما جف عنه وهو الذي لا يصل إلى الجوف على غيره
ولو حصل ذلك بمصيرة واحدة فلو أورد من ماء المصيرة أو شرب شيء غير اختياره فسد اختياره
ومنها أنه ينبغي له أن تجوز من دخول العباد والدياب فيه لأنه ربما اجتمع نصركم أي تكلمه أحرجه بالبدن
من فيه فيحصل مع ذلك إلى جوفه فيفسد صومه فإن خلا غير اختياره ولا اختياره لم يفسد صومه ومنه إذا
نهاراً توفي أن جاز خلقه بما جده سواء كان من خلافه فيه لأن ذلك يؤدي إلى فساد صومه ومنها أنه يكره
وهو اللبان يحرم نحوه عالم بتغير ريقه فإن تغير ريقه بما مضى وأورد في صومه يكره له مضى عالمه **فصل في**
وكذا الظاهر حيث فيه الضيق والأعمال **فصل في** ما إذا كان في شك في فساد صومه بعد انعقاد حكم الإفطار وهو
فلو شك في ناول شيء من المفطرات لم يفسد صومه لأن الأصل صحة ما لو شك في ناول شيء من المفطرات لم يفسد صومه

في اليوم الأول ان يحكم ان زال عذرهما في اخوه وكذا اكل من حصره في الافطار كالمكره ويجوز الطاري
او سبيله كالردة واما الغنى فلا يبطل الحصة ولو صار المرحض لصره منه بخلاف من اصره منه الصوم
اول اليوم كاليوم الثاني لما المرحض فيه صومها حصة الضر على الصبي اذ افسد فلا يلزمه الايام
مسئلة قال ابو طالب الصبي اذ بلغ والكافرا اذ لم والمجنون الاصل الا ان فعلنا لا يلزمهم
ولا يلزمهم قضاء اليوم لانه قد سقط عليهم لسقوط بعضه اما الكافران كان محظبا بالصوم فقد سقط عنه
وضما معنى من اليوم بالام لان الامام يجب قبله واذ اسقط بعضه سقط كله لانه لا يتبع **فصل في ترك الصوم**
كل مسلم الا انما ستر **ترك الصوم** او النية او النذر المعين **بعد تكليفه ولو عذر ان يقضي بنفسه** قوله على
كل مسلم احذر ان من الكافرا فانه لا يلزمه القضاء وكذا اوله كان سائما وافطر في رمضان قلة العذر عذر كذا
مستحفا فلا يلزمه القضاء لانه قد فرغ الاحتمال لذلك وقد خرج بقوله بعد تكليفه احذر ان من الصبي
والمجنون الاصل الذي لم يكلف فانما اذا كلفا بعض رمضان لهما لا يلزمهما القضاء وكذا الاخر من الذي
لا يمتد في وقوله ولو عذر راي لو ترك الصوم لعذر كالمسافر والمريض والمجنون الطاري كل الشهر **فصل في**
هو لا ودخولهم كالنفس **والمعنى عليه** ان المرحض من ذل عذرهم لو لم يقض القضاء وقوله بنفسه يعني
ان يقضي عنه غيره اما قبل الموت او ما في حكمه فلا خلاف في ذلك ولما عذر الموت والياس من مكان القضاء فان
الناس فيه فانه يجب لاجل يوم واحد الا ان يوافق له صوتوا عن وجوب قضاء امره كاستيصاله لانه كالمسلم
لهذا القول نعم لابد ان يكون قضاؤه **في زمان غير الزمان الذي هو ذاك فيه الصوم** فلا يقضي رمضان قضا
ولو في السفر ولا في ايام نذر رعيها بها يعني فان فعل لم يجزه الا ان ياتي في ايامه بوجه كونه في رمضان
او عن النذر المعين خرج فلو فاته اول يوم من رمضان فتوى القضاء عندنا اليوم الثاني لم يجزه عندنا اذ نوى غيره
غير ما وجب عليه **وفي غير الزمان الذي يجب الا في** كايام كيص في القضاء والعبد في ايام الترتيب فان
القضاء في هذه الايام لاجل ايام كيص العبد فلا خلاف في ايام القضاء فيها واما ايام الترتيب
فانما هي لاجل القضاء من الترتيب عذر ما فانه من الصيام فانه **يجوز ان يترك الصوم** اي لا يزال الصوم
حتى يغلب في نفسه انه قد اكل ما فاق عليه يخرج عما يكون في الزائد على المتيقن او المظنون ويقضي المتيقن

والمظنون بنية القطع والزائد المشكوك فيه بنية شروطه **ويذكر الاول** ان من المحرم ان يقضي ما فاته من رمضان
ان يقضيه في غير وقت لو كان ما فاته متوقفا لان تفرق القضاء مكره سواء فاته مجتمعا او متفرقا والنجس
الكرهية على الاطلاق الا ان لم يكن لا يتحقق المكرهية لانه التوافل والعزلة ونحوها فيكون ترك المدة
مكروهها اذا كان مخصوصا لا مندوبا على عموم معنى قوله خصوصا بان يكون مخصوصا عليه فان تركه مكره وهذا عام
الاحكام الا ان يبقى من المدة الا قدر ما فاته حيث لم يات الا فانه عام كبقية فغوره يقضي على كل عام **فصل في**
قائه من رمضان ثم لم يقض في بقية السنة حتى **حال عليه رمضان** المستقبل **منه فدية مع القضاء** **مطلبا**
سواء ترك القضاء لعذر لم يجز عذر سوء افطر لعذر او غير عذر هذا قول الحنابلة في الاحكام وهذا
فيمن فرضه القضاء واما لو لم يفرغه الكفارة لعذر ما يوجب لم يخرجها حتى حال عليه رمضان فانما لا يلزمه لحوال كقول
يلزمه تحصيل تسليم الكفارة حسب كل حرا فان كان عذر يقبض منه وكذا الفقير يكون فدية حواله من
المال لانها جبر العباد فان نسبة الفدية في الحج فعلى هذا يجب ان لم يوجبه في البس مسئلة من لم يقض في
حتى دخل عليه رمضان فعليه القضاء من بعد الكفارة وهذه العبارة اولي عبارة الا انها فائدة لو فاته رمضان
وحال عليه ثم ثم اتى اول الاول لم يصم رمضان ثم صام شهر اول بعينه الاول في الاخر حتى حال الاموال اليك فلا
انه يكون ما صامه بغيرها كما ذكره في الدين ولقط حاشية فلو كان عليه عشرة ايام حاله ايام رمضان وعشرة ايام لم
يجل عليها وقضى عشرة ايام من دون ايامها فالتصاير بعد ذلك كالتصاير عليه من كل عشرة حاشية فيجب عليه
فدية خمسة ايام وكذا حكم الشهر المعين في اليوم المعين وقد راع الفدية عندنا **نصف صاع من اي قوت من كل**
يوم ولو من خبثين ونجوى القيمة ولو امكن للطعام ونجوى صرنا الى واحد لم يصير فصاعا ويكون عليه الا ايام
قوله من اي قوت اي ما يستنفقه حال اخراجها او غيره كالقدم في الفطرة **و** اذا حال عليه عوام كثيرة فان
لا تكررت في الايام فلا تجب فيه الا فدية واحدة كل يوم ولو تحلل التكفير فان كان عليه من رمضان ولم يقضه
شوال وما بعده من الشهر المستقبل حتى **ما في شهر شعبان** يعني قبل غروب يوم من شعبان **فصل في**
ان الاحتمال فلا يلزمه الفدية لانه لم يحل عليه رمضان فالاولى ان لا فدية عليه ولعل هذه الفدية التي تقدمت فدية
وما وجب لانها جبر العباد فلو كان من ذلك المال وان لم يوص **فصل في** **يجب على من افطر او ترك المنيعة** رمضان

او النذر للمعتق **لعذر ما يوجب من زواله الى الموت** فانه شيء من رمضان لعذر من زواله الى الموت
حتى **ايسر من قضاء ما الخطه** وصاحب العذر المأبوس هو **كأنه يوم** يعني الثاني الذي قد ضعف
عن الصيام والنجوة لا يرجع الى الموت وهكذا من بطلت صفة الصوم وهو لا يرجع الى الموت
ويحل في ذلك المستعصى المستأكل المأبوس من زواله الى الموت فان كان كاهن هو لا يقطع الصوم بحسب
ان يكفر بصف صاع من اي نوع كان يعني ولو من اجنبى بخرى القيمة ويصح ان تصرف في شخص واحد لم يحل
النصيب وتكون تليها كما مر ولا يخفى الاطعم اباحة كذا في الحج والتكفير هو **عن كل يوم** هذا هو المذهب
يجزى التجيل في الصورة الاولى ولا يأتى التجيل في حق الذي ليس عن قضاء ما افطره اي لا يصح ان يخرق
الكفارة عن كل يوم قبل افطره وانما يخرقها بعد ان قد افطر اي قبل ان يتناول شيئا من الطعام والافطر
في الاصل غير شية وحاصل الكلام في ذلك انه اذا كان يكفر عن يومه عن امره او عن غيره ان كف عن يومه بعد
او عن امره اجزاه وان كف عن غيره او عن يومه قبل افطره لم يجزه وكذا في قول الزمخشري في رمضان اذا فرض عليه
صوم ولما يقضه او كفارة صوم ولما يخرقها فانه **يجب عليه الاضحية** اي بالكفارة وان لم يهرس وجب عليه الذبيحة
اخراجها لانه من ادخل الى البيت ففطر لعذر ما توس **وتحمل عليه على صوم** اي اذا قال الموصى على صوم
او خلاصوني من صوم حمل هذه القول على الاضحية باجراجه كفارة الصوم عنه ولا يحمل انه اوصى ان يشاء
يصوم عنه فاذا قال ذلك حمل على اليوم واحد فاذا قال صياما حمل على ثلاث اذ قال صياما فهو **لا** اذا قال
صوموا عني فانه قد عني ان يستأجر من يصوم عنه فلهذا كان والمراد انه ان عرفه لم يقصد عمل به الاكل
بمقتضى اللفظ فلو اوصى ان يصوم عنه شهر رمضان وصوم عنه طهر ولا اذن يوما اجزاه على كل حال من قول
بالصوم وان صوم عنه ثلاثين رجلا يوما واحدا فالمحتار انه يخفى ان يصوموا عنه يوما واحدا الا انه قد
الاشي من كعدة الايام ويحمل مذهب المذاهب التي اذا احاز مذهب الاجم لا انه لا حكم لمذهب الرعي
لتعيين الموصى وسواء كان يعرف هذه الالفاظ ام لا وليست شرط ان يكون الاجير عدلا مستمرا من ذنبه
يومين في يوم واحد لانه يوم فقط وعليه كفارة يمين لغوات نذر الاخر بخلاف المجتهد الذي قد اقام
فيكونه الكمال لانه يمكنه فعل الكل لكن الشئ من فحج في كل عام حجه فلو مات حجه عنه وصية جاعلة عليهم واد

100
فالاثر حبسه وكذا في الصوم اذا قال صلوا عني فلا يحمل الا على التكفير ويجب ان **تفقد الكفارة**
في الاول من ايام المال وان لم يجر ذلك حبس فطر لعذر ما يوجب من زواله الى الموت فانه قد ضعف
عنه **والاخرى التمسك** وصح ذلك حبس فطر لعذر من زواله الى الموت فانه قد ضعف
او حتى عرض له عذر ما يوجب من زواله الى الموت فان كان رجوزا له فان كفارة هذا يكون من المشايخ ان لم
يجب من اول الامر ما لو افطر لعذر ما يوجب من زواله الى الموت فانه قد ضعف
قبل ان يكفر فانه يجب عليه القضاء بلا شك لا لا كفارة فان ليس من ذواله عليه فكفر ثم زالت كاهن ذلك
لمن حج لعذر ما توس ثم زال عذره فانه عليه كفارة لا كفارة عن غيره من ذواله عليه فكفر ثم زالت كاهن ذلك
الا ان يبرطه عند الاخراج صحته تجدد في بعض العبرة في الايسر بالانكسار في ذلك كفارة حرم او العبرة
فان لم يقض حتى مات فانه عليه كفارة لا كفارة عن غيره من ذواله عليه فكفر ثم زالت كاهن ذلك
باب شروط النذر بالصوم نوعان احدهما **ما سياتي** ان الله تعالى في باب النذر وهو التكليف
فلا يصح من غير مكلف والكلام في ما يصح من غير المكلف فلو نذر المسلم ثم اراد بطل نذره سواء كان مطلقا او
معلقا والاختيار حال النذر لاحال الكسب فلا يصح من المكروه الا انه يبريد للقط بالايدي فلا يصح
وحدها ويصحب النية بالاشارة والكسب به وقد يكون كساية والنوع الثاني ان يخفى بالجوم دون
وهو شرطان الاول **ان لا يعلق بالصوم** وان رخص فيه كوضعه في السفر فلا يصح النذر فيه حيث
ايجاب الوجوب لكفارة يعني لانه في النذر لصيام ايام قد حجب صيامه عليه من طوبى لخره وان نذر
لصيام رمضان بعد وجوب الصوم لانه وان كان الله ذلك في غير رمضان صار واجبا بايادي يبريد
فيعذر عليه صومه عن الله لتعذر الصوم رمضان فطره فصار له ويؤديه ما سياتي في غاليا ومنه
يجب ان يقسم صوم يومه بمصراته فيقول ان بعض الفوقات ان قدم فلان على يميني في صوم يومه
مرة واحدة او مرارا فان هذا النذر لا ينفذ ولا كفارة عليه **الا ان يبريد ما وجبه ولو كان**
الا ان يبريد ما وجبه لكان اولي له من غير الارادة وذلك ان نذر صيام سنة فيصير رمضان ونذره
ان يقول الله تعالى ان صوم يوم يوم فيفهم من يوم من رمضان فان نذر هذا ينفذ لانه لا يقصد

منه زه الصيام الذي شق في رمضان وانما اوجب صوما غير الصوم الذي قد وجب في رمضان فيلزم من الصوم
ليوما بعد رمضان عن هذه النذر والاكفاره عليه وهلكه الوقوم يوم الخميس لما فرق بين غيره والمسئلة
على وجهه ثلاثة الاول انه ينذر ويريد انما اوجب هذا الاينقار او اوجب الصوم ويريد غيره فانه اوجب الصوم
على ان يتعالى الصوم رمضان ان قدم فلا بد ويريد غيره او لا اراده له انما هذا الصوم ويلزم القضاء للصوم
الاخيرتين ويقتضي الاول مسئلة من قال على ان الصوم هذه السنة وهذه السنة شهر وقضى بعضه لم
يتبق منها الا بقية لم يلزمه الا انك البقية مسئلة من قال على ان يتعالى صيام يومين في هذا اليوم لم يلزمه
ذلك اليوم بل لزمه كفارة كل يومين لانه لا يلزمه غيره وقد روي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه من ذكركم كاسياتي فلو نذرتم للمائة يا ايها المكلف ارادت غير هذا قد رهاها فطهر الارها رانها لا تقدر
اخذت من ماله فم قوله واجب الصوم الا ان يريد غير ما وجب في مفهومه لا واجب الاطعام فلا ينقذ ولا كفارة
عليها لانه من غير الشرع من الصيام ايام المكلف وقد بينه بقوله والشرط الثاني ان لا يحل التمر بها
الافطار نحو ان تنذر المائة بصيام ايام حياضها او نفاسها فان هذه النذر لا ينقذ ولا كفارة
يحين لانه محظور وانما ايام عاكها تنقذ لغيرها والافطار غير فدها وكذا الوذر النذر بصيام
الليل لم ينقذ وليس عليه كفارة يمين لانه ليس محظور لانه ليس محظور طلقا سواء كان ناهرا او حلقا
وكذا الوذر بصيام ايام يوم قد اكل فيه لانه النذر غير ممكن شرعا وعقلا ولزمه الكفارة لانه غير مفقود
الآن يكون ذلك الوقت الذي يحل فيه هو افطار العبد في يوم **الترقي** فان النذر بصيامها ينقذ
لان الصيام فيها لا يجزئ الاخرى عندنا **فيصوم** باياما غيرها قدرها ويجب التمسك بالنية متى احتج
على النذر وجود صيام **ما هو فيه** نحو ان ينذر بصيام اليوم الذي يقدم فيه فلا بد من يوم الجمعة
انما ايذاه وانما صيامه ولا يحتاج الى التمسك لانه كالمعتن **انما** صيامه عن ذلك النذر بان
لم يكن في اكله ذلك اليوم ولم يعين صيامه عن واجب غير ما نواه اداء كوضعا او نذر ما عينا فان
كان كذلك لزمه ان يتم صيامه نذره لانه قد تعين فان لم يفعل لم وجب عليه قضاءه ولا كفارة عليه
وان لا يمكنه انما بعد فدها بان يكون قد افطار او نوى صيامه عن واجب لزمه **تصا** صيامه نذره

فقط وصحة ذلك ان يقدم نذرا على اليوم قبل ان يلزمه صياما فانه يصح منه فيما شق الصوم لانه
لم يأكلف في نذره شيئا فلهذا لم يصح في هذه الحال لزمه قضاؤه فان كان قد افطار قبل وفاء لم يلزمه
قضاؤه لانه الوجوب في الايام وكذا ان كان قد قدم وقضى صيام ذلك اليوم تطوعا فانه قد انقضى
وجوبه بقدم الغائب فلزمه ان ينوي عن الوجوب في التطوع ويلزمه كفارة نية فان لم يحرمه غيره الا انما
فانه لم يفعل لزمه قضاؤه لانه كان يصح منه فيما شق ما قاله الوقوم وقضى صوم ذلك اليوم من غير
من رمضان اذ اراد غيره نذر معين فانه في هذه الحال لا يلزمه صيامه عن النذر لانه قد نذر عليه ذلك
بتعجيل وجوبه صومه اجمع ولا يمكن اجمع بين صيامه عن النذر بتعجيل عليه يوم يصح منه ان الصوم فيه
في حال فليزوم قضاؤه ومنه ان الصيام لا يفسد لم ينقذ واعلم ان هذه المسئلة على وجهه اربعة
ان تقدم الغائب هو صائم عن رمضان لونه وعين فانما هي من الصور بل يستمر في صيامه بقضى نذره
وان قدم وهو صائم عن نذر غير معين او قضاء او كفارة او تطوع فانه يحرمه بالنية عن ما نذره فان
استمر محرمه ايها وان قدم وقد افطار او قدم ليل او البس في نذره وان قدم يوم العيد لزم القضاء وان قدم
وهو حائض فلا شيء عليها فان تقدم والماء رجبون ولم يفطروا فاق وجب القضاء وقيل لا يلزمه القضاء
الا حب تقدم ليل او حب تقدم نهارا وقد اكل احب المائة حائضا ونفاسا ولا كفارة **وما احتج** بصوم
السبب **الاول** **ترتبا** وقوله لا عبرة باللفظ وسواء اذنى وعلى مثال ذلك ان اوجب
نفسه صيام يوم يقدم فلا بد من يوم يستمر فيه فيقدم يوم الاثنين وفي رواية ذلك اليه فلم يفسد فيه فاقوا
ذلك اليوم عن الشرط الذي انقضوا او لا فان صام صام عن الاخر لم يحرمه ولا يلزمه كفارة يمين ونقص النذر
في الايام عا والقياس انه يقتضي معنى صيام عن الشرط الاول الذي يجب عليه قضاء يوم اجل الشرط
كما قد عرفت من صيام يوم يقدم فلا بد من تقدم نذره مضى وهو الصحيح لانه اذا اراد غير ما وجب **وان** لا يصح
الشرطان واحد بعد واحد بل قعا جميعا في وقت واحد **فخير** مع عدم التمسك في جعل الصيام لانهما شاذ
ولا يصح صومه بها جميعا لان لكل واحد منهما صوم اليوم لا ينقذ عليه ان يقضى الاخر وجوبها
التمسك بالصيام اليوم من الاول في علم الله ان بعضهما الاخر لانه في علم الله تعالى **ولا** في الشرع

الرجل أو المروءة صبيحة من غير محبة ونوى السابح وكذا المعنية ويكون عطفاً على قوله الاستيعين كنهية ألقا
لا بد فيها من تخلص ما يجلفه ولا يمكن الاحتراز من ذلك فيجوز له البناء في هذه الحال اتفاقاً لكن يقضي
العبد في أيام التبرق ويقضي رمضان لأننا جعلنا عليه قبل الإيجاب استعجال عليه فيه فزده بالأنه يستبين
بالنية لم يلزمه وكذا المروءة يقضي أيام كذا **الذكر** في الحذر به بخلاف قوله تعالى علي أن الصوم محرم
أو تؤخذ كذا فانه يرد الصوم جمعة واحدة ولا يلزمه التكرار **الآلة** بيد لفظاً أونية وهو أن يرد الصوم
السبب له أو يرد مدة عمره والأكا كان نذره باطلاً وعليه كفارة يمين لو نذر أن يؤخذ ما دامت دائماً بانه
تكرر صوم مدة عمره كما لم يصح أن يفرض عليه كفارة نذره ولو كان نذره باطلاً عليه كفارة **أو**
أي أو نحو السابح وهو أن يأتي بلفظ عموم ثم يقول لا نذر على علي أن الصوم كل اثنين أو كل جمعة أو نحو ذلك و
التخفيف للعموم دائماً أو ستمراً فانه يلزمه التكرار **فأ** أو حين صوم يوم معين أنه أم **التبني** ذلك اليوم **الموت** أي
هو شأن ذلك أن يقول لا نذر على علي أن الصوم يوم يقدم زيارته أو حين تقدم زيارته الموضع ثم التبني عليه أي الأيام
قدومه فيه فإن التبني هل قدم ليلاً أو نهاراً فلا شيء عليه فإن قدم ليلاً بطل نذره وإن قدم نهاراً أو قد كل خط
عنه ذلك اليوم فقط لا غيره فلو نذر يوماً فانه يمين أي الأيام شأه من صامه تأب عليه صيامه وحسب التبني
قدوم زيارته في الأجر الأول من يوم يجبر بقدومه آخر الأسبوع وهو يوم علم بقدومه فيه نية بشرطه مبني
ثم يستمر على صيام ذلك اليوم في كل أسبوع أن دخل في تجزئه وإن لم يخل في تجزئه هذه إذا التبني عليه يوم
بقدومه هل هو قدم في ذلك اليوم أو قبله وإن علم قدومه قبله لكن التبني عليه في أي يوم فانه يصوم في الأسبوع الذي
اليوم الأول الذي قبل اليوم الذي علم فيه ثم يستمر على صيامه في كل أسبوع كما مر لأن كل يوم يجوز أن يقدم فيه نذره
فيه والأصل برأيه أنه قد نذر حتى يتعين الأثر أما إذا أراد أن كان هو الواجب فقضاء أن كان الواجب تقدم في
وهذه الأقوال هو الذي اخترناه على الأثر وهو أن يصحنا عليه بقولنا **صم** **معتين** عليه **صومه** **أعاداً**
وذلك حيث يقدر أنه هو الذي نذر وجب صومه **أو** **أوقضا** وذلك حيث يقدر أنه قد مضى في الأيام التي
قد مضت فيجب قضاءه فوراً ويحب التبني عليه في كل أسبوع أو في كل شهر أو في كل سنة أو في كل عدة
كأنه أراد أن يصوم في كل يوم أو في كل أسبوع أو في كل شهر أو في كل سنة أو في كل عدة أو في كل وقت

مسئلة فاذ صوم يوم الاثنين مثلاً انقدم في اسبوعه المسمى فاما من يوم لا يجوز انقدم فيه فحين
الأخذ فيصوم في المستقبل للأحد والى المسمى فلا يرد شي لأن من جاز أن نذر أنه صام في كل الايام يكون
لذلك الأسبوع صوماً واجباً لزوم قضاء يومه لأنه يصح منه الأنت وأن كان لم يندو قبل أسبوعه فزاده
قضاء أو لا يشرط أن يكون ممكناً إلا أنه في الأجر الذي قدم فيه فقط والاقضاء ما بعد الأسبوع الأول **أقل**
الفقه من ثم انه يجب في الأسبوع الثاني أن **يقهر** إليه فيصوم فيه اليوم المتقدم على ذلك اليوم الذي صامه
في الأسبوع الأول فإذا صام في الأسبوع الأول الخمس صام في الثاني الأربعة **ويستمر** بقهره **كذلك** في كل أسبوع
طوله عمره والمذهب خلاف هذه الأقوال فالأولى بقية الأثر على حاله من غير تقييد بضعف كلام الفقه من
من هذه الوجه لا يزال كل صلياً يأتي وجهاً بنية مشروطة نذراً مبينة وجوباً والربط بانه ان كان نذره
الذي وجب عليه فاداً وان كان غيره فقضاء تنبيهه قال المنصور بانسب واجب على نفسه صوم الدهر
ونوى مدة الدنيا أو لانية له كان نذره باطلاً وعليه كفارة يمين وإن نوى مدة عمره لعين بنية عمره حتى
وما افطر لعذر أو لعذر عذر كفر عنه كفارة صوم لعذر قضاءه وكذا أرمضا كفر عنه **في** **بالاعتكاف**
الاعتكاف في المعتكفة الآقمة قال الشعر **تطل** الميرة عاكفة عليه **مر** بعد وأول من عشا راء **أي** عشا
مرة أربعاً ومرة عشا ومرة عشا ومرة عشا **فمن** يعكف عليه **أعجا** **عكف** النبيط المبرور العزجا **و**
والقبة هو لعبته للنبط وهم قوم من العجم يجذون كل واحد منهم صلبه ثم يسندون رؤسهم في الشرف
لبث في المسجد ثم الأكل في غير البيت قوله تعالى أنتم عاكفون على المسجدين من السنة أنه أصل العرب
كان يعكف العزج الأول من رمضان في أحد من اعتكف فوق ناقه فكانا عكف سنة قال الأمام عكف العزج
قد عاكف على الخراف بعد حلب قال **ع** **شروط** من شروط صحة أربعة وهي مسكونة مقدرة أو فلو نوى اعتكافاً
شهر قد مضى لم يصح وعليه كفارة يمين وسواء كان عالماً بنية أو جاهلاً بها **النية** لأن الوقوف في
عادة وقد يكون عبادة فلا تجوز للعبادة الأينية ويجب النية هنا إجماعاً يعني نية الاعتكاف للصوم
إذا كان معتكفاً فيكفيه أن يرضى الصوم قبل العزج فلو كان الاعتكاف في صلاة لبدأ نهاراً أو في صلاة
للاعتكاف في صلاة أو لم يجد دينية الصوم لكل يوم فقط البيان مسئلة من عكف نذر أو نذر به يجب أن يكون

ليلة ونهاره تكفيه سنة واحدة في اوله للاعتكاف بقوى الصيام لكل يوم وحيث يكون الزمان دون الليل
من التبت كل يوم **والماني الصوم** لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بصوم فلا يصح الاعتكاف الا بصوم
ويلزمه الصوم في ايجاب الاعتكاف فلا يخرج اعتكاف العبد في الترتيق من وجوبها فضاها ولا يخرج
الا اعتكاف من اي صوم ساء حيث كان الاعتكاف فضلا لا فرضا **والثالث التبت اى مسجد كان**
بتعين ويجزى على طه اذ هو مسجد لا مسجد المسمى بسبلا ومنه زباعتكاف لم يجد مسجد احيى عليه ان
مسجد ابا الرحيم على قولنا ان المسجد شرط للصحة لا الوجوب ولا فرق بين الرجل والنساء لكن يكره للرجل
المسجد هو لا الرجل اكره للعجائز التي لا تنهى **او يلبس المعتكف** في **مسجد** في احدى هاتين اليوم في التبت
بعضه فانه يصح اذا كان **مسجدا** في كل يوم من الاول الا انه دخل في الثاني يكره منه في كل يوم وحده
لا يكون بينهما ما يمنع للرجل المعتكف قائما وهذا بناء على ان جسد المسجد الذي هو فيه المسجد الثاني مستلزام
كان اكثر منه لرجل لانه اذا كان بينهما ذلك اكثر منه لم يلزم منه الاعتكاف يخرج الى الثاني للحاجة
الوقوف في **اقله يوم** فيدخل المسجد في الغد ويجزى منه بعد الغروب لا يصح الاعتكاف دون يوم عنه لانه يتحقق
بخلاف الليل فيبقى ما في اليوم من ليلة او نحو ذلك لان الليل يتحقق اذا نهى يوم ونصف يوم وما ليس
وكذا الصلاة اذ لا بد من ركعة واحدة وكذا الحائض اذ لا بد من ركعة واحدة وكذا الوضوء في كل يوم
لعدم في الصوم اذ لا بد من نصف يوم لم ينفذ في الغد وهذا كان ان الاعتكاف كالركعة اذ يلزم باليوم والآن
الآية والرابع **ركن الوطء** للفتاوى في ركوب المرأة وقان حكمه من الماشي شدة في القطة واذا كان الاعتكاف
واجبا وجامع في الليل وجب ان يعيد يوما وليلة لأن الاعتكاف لا يصح الا بصوم هذا لعنه الله في الصوم
فلا معنى لمعاداة وان تقدم الليل في النهار ثم وطئ في الليلة الثانية لم يطل الا في نعتكاف اليوم والليله
بعضها وكذا الوجامع نهارا بطل في اليوم والليله التي قبله اذ لم يكره لها يوم بني عليه الاعتكاف والآية من دخل
في النهار مع الليل **والأيام فتره تنبئ الليالي** اى لو قال لي تعالى على ان اعتكاف لياليين لزمه يوما ولياليين
اليومين لياليين مسئلة من نهى باعتكاف عمرين يومين وسر ليلة لزمه يومين لياليين **والعكس** هو ان نهى باعتكاف يومين
ان يرد ليالي الايام لم يلزمه الاكثريين لياليين لياليين فقط **وكذا ان العكس** هو ان نهى باعتكاف يومين

فان اللياليين في خلافه تنبأ لليومين فيلزمه لياليان مع اليومين ويبدو بانها كانت اياما لياليين
بالليلة **الفرد** فان اليوم لا يدخل في الليلة وكذا الليلة لا تدخل في اليوم فلو نهى باعتكاف يوم لزمه من الغد
الغروب ولو نهى باعتكاف ليلة لم يلزمه من الغد لأن من شرط الصوم والا صوم في الليل لا كفارة عليه **ويصح اشتاء**
جميع الليالي من الايام لفظا او نية في غير المنصوص لفظا فقط في عدد مخصوص ولا فرق هنا بين الليالي
نحو ان يقول لي تعالى على اعتكاف لياليتين في الايام ليلتين فان هذا الاشتاء يصح وتلزمه الايام دون الليالي
احا لوقار على نية تعالى ان اعتكاف لياليتين في الايام ليلتين في الايام فانه يلزم ان يقسم الاشتاء بين الليالي
بالليالي يومين العشر من يومين لياليين فيجب عليه عشرة يومين لياليين واربعه ايام لياليين **والعكس** هو ان
يستثنى جميع الايام من الليالي نحو ان يقول لي تعالى على اعتكاف لياليتين في الايام لياليتين فان هذا الاشتاء
لا يصح لأن الاعتكاف اعم من الصوم فاذا استثنى جميع الايام لم يبق ما يصح منه فليس الاشتاء لأن الاعتكاف
المستغرق لا يصح ويصح منه فلو نهى اعتكاف الكثر اذ المذهب ان يطل من الاشتاء ما كان مستغرقا للمقصود سواء كان
ملغوظا به ام لا **الا ان يستثنى البعض** في هذه الصور الاخيرة فانه يصح كونه من شرط ليلة الايام
فان هذه الاشتاء يصح في لياليه اعتكاف عشرة ايام لياليين **ويجب ان يتابع** ايام الاعتكاف في لياليه
شهر فيعتكف ثلثين يوما لياليين فان نوى التقرب لم يجب التسابع **ومر** اى نحو الشهر وهو الايام
والسنة فمن اوجب يوما او سنة لزمه ذلك متتابع وان لم ينه بخلاف العشرة الايام فلا يلزم التسابع الا
مع النية وذلك لعدم الحاجة وجب التسابع اذ فرقوا بين التسابع والتتابع والتتابع هو التسابع بالنية
او باللفظ فلا يجزى وضابطه ان يتتابعان في طهر فان يتفان في العشرة ونحوها لم يلزم التسابع الا ان يوجب
وكذا الاستحاط التسابع اذ استثنى الليالي لأن التسابعة قد وجبت في الاصل بنفس اللفظ فاذا خرجت الليالي بقي
الواجب الاخر **وطبق التعريف للصوم** اى اذا نهى باعتكاف الجمعة ولم يقصد جمعة معروفة معينة بقصد
اعتكاف الجمعة فان قصد العمد نحو ان يقول لي تعالى اخر جمعة في رمضان فلهذا فضل فيقول لي تعالى على ان اعتكف
ومراده تلك الجمعة لم يلزمه الا في قلنا لعمري الا اذا نهى باعتكاف يومين لياليين في الايام ليلتين في الايام
نظر فائدة تقدم الذكر وكونه صاوقا للصوم حيث لا نية ولا الطه عليه في البستان وله ليله

قوله الثاني تقدم لما ذكرنا الأول من ان يقال حينئذ بقصد ولا حاجة الى قوله تقدم لما ذكرنا
تقدم له كذا ليس بوجوب فان كانت الجملة معتقبة وقصد به ذلك التكليف فجملة فقط ايضا وكذا الوتر جملة فلهذا
ولجوابها معروفا فالمراد بالذهب لا يلزمه الا تلك الجملة فقط مرة واحدة **ويجب قضاء معتقات**
بعد مكانة اي لا يندرج اعتكاف يوم او شهر معين نحو شهر رجبية نه ربا اعتكاف غير متلزم فان عليه ذلك
ولم يعتكف لزمه القضاء وهكذا الاكثر اعتكاف رمضان معين فلم يعتكف فان يقضى الاجم قضاءه في
في رمضان الثاني وانما في شهره او المقر للذهب لانه لا يجزئ قضاءه في شهره وجب صياحه لانه لا بد
لفعله في صوم غير مستحق اذا فات الوقت الذي اوجبه فيه الا ان يكون قد فات صوم رمضان للمنفعة
فانه اذا وقته متكلفا فصيح عنه جميع فان اوجبه في الصوم يعني رمضان ففاته فاعتكف في شهر صوم
الشهر الذي اوجبه صياحه لانه لم يجز ان ليس شهر الصوم اذ المراد به رمضان **ويجب الاقتصار به** اي بقضاء
ما فات لعلهم الاستنابة في الاعتكاف كالحج لعذر ما جوس ولا كفارة وكذا ما في الذمة من طاعة
وقت يمكن فيه الاداء قبل الموت **وهو اي الفات** يكون بالاجرة عليه يخرج **من تلك** اجرة المعتكف
الميت فان لم يوص له من ميراثه او وصى وهو تمكن من فعل ما نهى عنه فان كان ميتا فلهذا
من تمكن منه في وقته الا فلا شيء عليه وان كان التذمر مطلقا فان صح ما يمكنه فيه العمل وجب الوصية
ويكون من الثلث وان تذر وهو لا يمكن له منه كفارة يمين لا يندرج عدم تمكن في المحسوس والاولى ان
يقال ان كان لعذر ما يوجب لم يتمكن فلا شيء عليه ان لم يتمكن الا ان تكون العلة ما يوجب من الاصل فانها
تجب عليه كفارة يمين لانه تذر بما لا يقدر عليه **ويجب للزوج والتمتع ان يعنى** الزوج ولو مطلقا وجب
والمملوك من الاعتكاف ونحوه سائر التطوعات غير الواجبة لافرق بين ما يخل بها من ضائع الزوج
وغيره وسواء كان يصفها الصوم او لا يصفها ما قال في الترخي ونعني بالمملوك الرق وام الولد والمملوك
المكاتب فليس للتمتع منعتا لم يصفها عن التكليف صحتها لانه لو اوجب على نفسه ثم جرح في الرق فليس
منعه وهذا مبني على ضعف الاحتمالين في الزوجية وانما هي العبد وجه ذلك انه لو اخذ من قوله عالم اذنا
ان الزوجية لو كانت قد اوجبت قبل الزوجية انه يجوز له المتع ولا ينفك الاحتمالين الا ان ينفك

وجه ذلك

وجه ذلك انه يفهم من قوله عالم اذنا انه يجوز له منه صيده مما اوجبه عليه لغير اذنه ولا فرق اوجبه قبل
او حال التملك فان التسليم له لان له التملك مما منه منه التبع الاول فكان هذا القول والاحتمالين خروج
العبد من ملكه الى ملكه بخلاف الزوجية فيخرج من الزوج الاول الى يد نكحها وليس للميت ان ينفك ولا يجوز
للزوجه والتمتع **عالم اذنا** فان اذن لها بايجاب الاعتكاف او نحوه فادجبا دخلا فيه ولم يخلو لان
الواجب على الفور والعبدة ليدفع العبد لم يجز للزوج والتمتع ان ينفك بعد ذلك وانما اذا اوجبه من غير اذن
الزوج والتمتع فلها ان ينفك فان خلا لم ينفك منه المتع والتمتع لم ينفك من الاثم ولا يخرجها الصوم وانما
كما ياتي على ذلك فالحج ان في الاصل وانما اذا اذن بايجاب مطلق ولا اعتكاف لا وقت بعد معلومة من
اقول الصحيح وهو يوم لا سوى فلو كانت الامنة زوجية فلا بد من اذن الزوج والتمتع فان اذن احد كان كلاهما
وكذا الموصى بجمعة وانما الموقوف فبإذن الموقوف عليه والاذن المانع يكون لصاحب المدونة وصاحب القبة وكذا الا
ينفع احد الطرفين في العبد الا ان يكون في ذمة عالم بغيره الاخر فان خرف له **فيستحق ما اوجبه**
الذمة اي يستحق ذمة الزوجية حتى يخرج من الزوجية او يحصل لها اذن وفي ذمة المملوك حتى يعتق او يحصل له
وخرج للزوج ولو له اذنا **ان رجعا** عما ذكركم الاذن **قبل** له **الرجعة** من الزوجية او المملوك فانما
بعد وقوع الايجاب فلا رجوع فان وقع الايجاب في حاله واحدة فلهذا ينفك من الزوجية او المملوك فانما
المستقيم فخرج الايجاب وكذا ان علم ثم انفس فخرج الايجاب ايضا اما اذا اذنا لها بايجاب وقت معين فلا
استحالة لانه لا ينافي لرجوعه بعد ان اوجبه ولو كان اذن لها بايجابه دون ذلك وان كان غير معين فليس له ان
ينفكها من فعله بعد اوجبها وعنه من جعل الواجب على الفور وهو المذهب المعبر به لذهب العبد فانما
عمل على المرفعة وحكم فلما اذن بايجاب فلا ينفك وانما اطلق فادجبا هاتمتا بعد ذلك فانما
له المتع من المملوك الا انما صفة زانه على ما اذن له في الاثم وهو المذهب المطلق في الارهاق
ليس له الرجوع بعد الايجاب اي سوى اذن معين لم ينفك فاذ اوجبه بغير اذن فليس له ان ينفك
الرجوع ايضا على المختار اذ يقال قد سقطت وان جعل مسئلة لوزاد المعتكف على التمسك في الرجوع
بطل اعتكافه اذ كان يعلم ذلك غير ساهية وكذا اذا كان المسجد بان فدخل من العبد بطل اعتكافه

فصل

فما ضاوت وتفتت فكذا نكح المحتلم بخبره للفعل ويرجع فوراً حباً لمكنه والآستافق كذا أعذر
البوا فحكم الحكام النض **ونذير في لارزة الذكر** لله تعالى ودرس القرآن والعلم افضل من النخل لعلنا
عليه وسلم افضل من الذكر القرآن واختار الامام يحيى بن درس العلم افضل من القرآن لأن القرآن علم يعلم
وعلمنا افضل من العلم وحده ويكره للعقل الاستغال بالافقة فيسما البيع والشراء وما ورد في النكاح
المسجد الكلام المباه **فصل** في صوم التطوع عمومها خصوصاً واعلم انه لا خلاف انه يستحب التطوع بالصوم
واختلف الناس في صومه هل هو كله فخذنا ان ذلك منه وجب عليه لم وقد فرضنا فيكون **ونذير صوم** وهو
غير ايام الجود من التراتيق لورود النفي في هذه الايام وهو قوله صلى الله عليه وسلم في صوم ايامه
فانها ايام اكل وشرب وبعال البعال ملاعبة البهائم لاهله نعم وانما يستحب التطوع بالصوم **للاضعف**
عن ايجاب الامد والجمعة ولو عن قضاء أو ايجع فاما من يضيع الصوم عن القيام ببعض الواجبات
لا يندب في حقه بل يكره كراهة حطوف عليه لم وفي الهوسه وروايت مخصوصه وردت ان افضل صيامها
ولذلك قلنا **سيما جيب** لقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوماً من حيث اصابه من سنة يعني ايام
وقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوماً من غير من حيث كتب له صيام ستين شهراً وهو اول يوم
جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ما ارسله الى غيره ذلك من الاحاديث النبوية **ونذير صوم** يعني
لقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوماً من رمضان شهر امتي هو شهر الله تعالى رواه المروزي يعني جيب
والذي هو صوم جيب انما هو الى عباده صوم رمضان لوجبه **ونذير صوم** **اي البهيض** وهو الذي
وراه من زحاح من كل شهر لقوله صلى الله عليه وسلم لعل عليه السلام يقول ان جبريل عليه السلام صم كل شهر
لثلاثة ايام يكتب لك في اول يوم شريك الاق حسنة وباليوم الثاني ثلاثون الف وباليوم الثالث مائة الف
حسنه قال علي بن ابي طالب يا رسول الله اني خاصه ام للناس عامه فقال صلى الله عليه وسلم يا علي **فصل**
هذا التواب لمن عمل عملك قدت فانه في الله عليه وسلم ايام البيض وسبب تضاف
لأن ليا ليا بعضاً كل ما اذكرها لاجل القبول لا خلاف انه يستحب صومها لقوله صلى الله عليه وسلم
من صام من شهر رمضان الدهر لأن حسنة بعشر امثالها **ونذير صوم** **اربعاين عشرين** وهو ان



صوم اول عشرين من الشهر واخر عشرين منه ويصوم بينهما الا بغير بين الاربعين المتوطين
فيستحب لك في كل شهر عتدا **ونذير صوم** **الاشنين** **والخميس** مستمر المن لا يصفى ذلك لانه
صلى الله عليه وسلم لم كان يصومهما فاسئل عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم ان اعمال الناس تعرض
على الله تعالى يوم الاثنين والخميس فاحب اليه يعرض علي انما صائم مسئلة له قال فاسئل عن الله تعالى
افضل الايام صياماً لمراد من يصوم يوم الاثنين والخميس لانها افضلها صياماً فاما لوقد افضل
واطلق لمراده اجمعه **ونذير صوم** **سنة** ايام متواليه **عقب الفطر** من ثلثي شوال يستحب صومها لمن فاته صوم
لخبره وكذا المن لمع بعد رمضان لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من صام رمضان واتبه
من ثلثي شوال فكان صام الدهر **ونذير صوم** **عرفة** يستحب صومها للحجج ولسائر الامصار لما روي عنه صلى الله عليه وسلم
انه سئل عن صوم يوم عرفة فقال صلى الله عليه وسلم يكفر السنة الى خبيره والباقي **ونذير صوم** **عاشوراء** اخذ
صومعه وهو يوم عاشوراء محرم لقوله صلى الله عليه وسلم من صام عاشوراء وكفارة سنة يعني من الصغار اما
الكبار فلا يكفر الا التوبة وعنه صلى الله عليه وسلم ليس ليوم على يوم عاشوراء افضل لاشهر رمضان وغير ذلك
من الاحباب والله الله على الاحباب صومعه **ونذير صوم** **تعد اجمعه** يعني نقلاً لا اثر فيه فيما تقدمها من صوم
او بما ورد في يوم عرفة وعاشوراء فلا كراهة له ذلك فستره الشا رج بالصوم من غير ان يصوم من
او استحب بعد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم من احدكم اجمعه الا ان يصوم يوماً قبله او بعده ومن
منكم من صام من الشهر اياماً فليكن صومه يوم الخميس ولا يصوم يوم الجمعة فانه يوم طعام وثواب في كبره
تعالى له بين يومين صاماً كين يوم صامه ويوم شكرك المسلمين ومعنى شكرك اي عبده فيه **المنقضاء**
امير نفسه اي من صام تطوعاً جاز له لا نظار من غير عذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا يم لامها في
حين دخلت عليه فاطمة عرساً راجعاً من المدينة فاني لست ابرئ منه ثم نادى لها فقلت يا ربك
انته الى كنت صامته فقال صلى الله عليه وسلم الصائم المظطوع امير نفسه فان شئت فسموه ان
شئت فاطرو فوله **لا القضي** ولو قال لا المقتض لا من يجب عليه التيقظ لكان اصوب ليكون اعم
وليتخلل منه غير المعين في النذر غير المتوالي واما المعين فكم رمضان اذ آذ وقصاؤوه خيفاً كما تقدم

الصناعة ولا يجب عليه حفظ المال حتى تنقضي هذه المدة بل له ان ينفقه ولو قصد بذلك بالانفاق
اجعلا اثم عليه هذه في حكم فريضة الاثم وكذا من زنا بامرأة حرة في اثناء الطلاق غير العدة
التفصيل اما التبرع فوجب عليه في وقت الحج عند ان ملك المال واما الاصل فلا يجب الا حيث
المال في وقت الحج والعتق وهو موقوف الا زهارة **والعقد** منه فلو حصلت العقدية بطلت
قبل مضي وقت الحج والرجوع منه لم يحصل بها وجوب الحج فلو حصلت العقدية فانه انما يجب
مضي ما يعني انه لا يجوز ما فيه فان اخره كان غاصبا عند الهاء **الا ان** يخرجه
اربعة امور ردا على ما ذكره هي **جهاد او نكاح او دين** فانه يخرجها عن الحج
لاجلها اذا **تصيفت** عند وجوبه فان اجتمعت على واحدة قدم النكاح حيث لم يطالب بالتصنيف
على التفصيل اما جهاد فانه يتحقق بان يجهز الامم ذل الشخص ولو جرح بها او لا يجهز لكن فيكون
الشخص يعرف ان الامم لا يتحقق منه او من ماله حيث يجوز للامم الاستعانة فانه يخرج الحج واما **الدين**
فيتحقق حيث كان الورثة كبارا خضرين ولو غير مطالبين بجهاد فليس عليه من الحج قالوا شره
الابانة ومن قتل جلاظا او ربه المقتول صغارا او احدثهم حيلة ان يرضى فاما بالدية والحج
جميعا ويخرجه الى جهاد فان كان الورثة كبارا او امكن تسليم النفس اليهم فانه اذا كان قتل ضرر على
المسلمين جاز له ان يخرجه تسليم النفس للقصاص في كمال ويكون محذورا في ذلك وانه اذا كان قتل
ضرر على اهل ناحيته وهذا هو المذهب في القصاصين قوله ويخرجه الى جهاد وكذا الى الحج حيث لا جهاد
النكاح فيتصيق اذا خشي على نفسه العنت وهو الوقوع في المعصية ولو بالنظر الى المسألة وجب **النكاح**
لان الاخلال بالواجب هو من فعل المحذور واما الدين فيتصيق بالمطالبة وكذا في المجل اذا كان
اجل قبل عوده من الحج وهو يعرف ان صاحبه عليه فان كان عليه دين وماله يكفي فيه الحج او الدين
الحج لكن يقدم الدين ان طوبى به وكذا المظنة اذا كانت لمعين او لغير معين يتصيق وان لم يطالب
كان يثبت الدين بغير ضمان اهله وكذا الزكاة في المظنة قال الامام علي السلام وهو في عدي لانه
مطالب بها من جهة الله تعالى في كل وقت فيجب الرد فور **ان يقدم** هذه الاربعة على الحج اذا وجبت

176 على الشخص ولا يسقط بل قد لزمت في الذمة فيلزمه الايضاح وبيان سبق الموت له كان قد استمر مع الاستقامة
وقد يجب عليه الحج والافلا **والا** يفترها بل قدم الحج عليها **ان** يتقدم الحج **واجرا** كالودقة
او طاف على جبل معصوب او حج بالحرام او استاجر عن غيره فاحرم عن نفسه اثم واجزا في الامام
ثم بينا الاستطاعة فانه فقلنا **وهي** ثلاثة اركان الاول **صحة** في الجسم وكيفية الصحة ان يفتر على **التمسك**
موت على الراحلة من غير تمسك **قاعدة** ولو بضر ولو احصا في ركوبة وزول الى بيت بعينه سقط
عنه الحج به تلك والآخر اذ في ذلك شرط في الوجوب فاما لو كان لا يتمك على الراحلة او طاف الجبل
او تمسك لا على المقعدة سقط عنه الحج كالمعصوب الاصل ونفى بالاصل ما كان قبل وجوب الحج فانه
لا حج عليه فائدة فان كان لا يفتر على الراحلة وهو يفتر على الشيء فانه لا يجب عليه الحج لغيره
عليه السلام من ماله اذ اراحلة والذي لا يتطبع الركوب كالعادم وكذا المقرقة الذي لا يمكنه
على الجمل ونحوه **والثاني** **الامن** الطريق وحده الامن ان يكون بحيث لا يفسد على نفسه تلفا ولا ضررا او يفسد
الطن في حصه اذ ذلك ولا يفسد ايضا على ماله الذي هو الزاد لاما لاجل التجارة اذ هو يمكن تركه والاعتماد
على فوجده ولا يفسد ان يؤخذ منه **فوق** **معناه الرصد** من طائفة من الناس يعتبر بهم في العادة ويحكم
ولو قتل فاما ما يعتاد من ابياء فلا يسقط الوجوب اليه كالبعد ناهي الامم ولا يفسد على
الطلب الا من يخلو ما اذا كان يحيط طريقا امنا وهو بعيدة مجتاهدا الى اذ كثير وهو بعيد فانه
يجب عليه الحج **والثالث** هو الزاد وهو ان يكون عليه كفاية من المال تسده **الحج فاصلة** **علماني**
له **والعول** والذي لا يفسد له كسونه وخادمته منزله من ماله يستغن عنه ويستغنى له كفايته كسوة
ونفقة وخادما ومنزلا وانما عدة يمكن وجوب عتقه رها بعد ان قضى حجة فلو كان المال كفاية
ولعله ان سار بهم ولا يكفي ان لم يسير بهم فانه هو مفهوم الارها عدم الوجوب فائدة لو كان
ما يمنع الشرع من النقص فيه كرج المعصوب والمال المحجوز عليه النقص فيه لم يجب عليه الحج قاله
الابانة ونفى بالعول الزوجات والاولاد الصغار والكبار اذا كانت تلزمهم نفقتهم وكذا ان
تلزمه نفقة والابوين المعسرين لانهم لا يشترطان القرب الزمان بل الاعسار وانما يجب على

من كان يملك خاضعاً عن هذه المستشفيات كفاية **للذهب** المذموم النحر والكفاية المستحرة
في الحج ثلاثة أركان أيضاً الأول أن يملك **مقاماً** وأخر أن يملكه والمعتبر ما يعتاده من
النقطة في الأسفار فإن لم يملكها سقط عنه الحج **والركن الثاني** أن يجد **حلاً** دابة أو خيلاً ملكاً
أو مستكراً ولو أديماً إذا كان بينه وبين مكة رية أفصاً عند الأهل مكة أو كبل فلا يشترط أن يتقدم
الراحلة ولو رما على ظهر أهل المذهب ولا من كان قد استنبت فحقه الراحلة إذا كان بينه وبين مكة
بريد يعني بينه وبين المأبذ من مكة أو كبل أو يصير حكمه والقريب حكمه الأصل مكة في ذلك يكون الرجل لكل ما
يليق به فلو كان قتيلاً ضعيفاً لا يليق لم يحل عليه أما الوارد والماء فلا يشترط وجوده في كل رحلة
الأحيط بعد رعيه علماً ومجتناً في شروط الرحلة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى وعلى
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الآية بقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأل عنها الوارد والراحلة
ويجب على الرمي الأيضاً بالحج ولو لم يتمكن من الرحلة أو يتأخر في حاله كانت عليه فاقوته
فإن لم يجد الدابة على مسافة تزيد فضاء راحلة سقط عنه الحج ولو كان قادراً على المشي عندنا ولا
يسقط عنه الحج ولو لم يتمكن الآباء بالبرهان ثم اتعاباً زائداً على المعتاد **والركن الثالث** أن يجد **اجرة**
خادم يخدم سفره إذا كان ممن يستخدم ولا يفتى عندنا بأسرعة **واجرة قايه** للأعمى يعني
لراحلة أو وجود الخادم وجبرته وقايه للأعمى وخادمه شرط في الوجوب فلا يبيح الأيضاً وإن وجد
الأخوة وما وجدته لأن الأعمى يتعذر عليه الحج بدون قايه بخلاف تعذر الرحلة على الرمي فاقوته
وجب عليه الحج عندنا **واجرة محرم** مسلم ابنه ولو فاسقاً أو عبداً فإن رجت من غير محرم لم تجزها
وسواء كان المحرم من نسبه رضاعاً أو صهارية كالبزج وابن الزوج وزوج الأم وزوج البنت
ولا بد أن يكون حراً ذكر أو أنثى طفلاً صغيراً لا يشترط المحرم **الركن الرابع** أن يجد **اجرة** وكذا الخي
وكذا الثالث بالاختصاص على نفسه فاما العجز التي من العوائق فلا يجبر المحرم في حقها عندنا ولا يجبر المحرم **الركن**
مسافة تزيد رية فضاء إلى الأبعد لا دون ذلك فلا يجبر نعم المحرم لا يشترط التمكن من اجرة
الان استع من السير عنها **الآباء** ولا أم عليه في الاستماع بالعلمية ولا محرم عليه اجرة عندنا

مسئلة فلو حضر لها الموت وهي لا توجد اجرة المحرم وقد كان بذل السير عنها بغير اجرة فانه لا يجزى
الايضاً وان رضى بالعزم معها من غير اجرة ولا يجب عليها الدخول في منة الغير **والحرم شرط اداء** الاجرة
فشرط وجوب فلو طلب المحرم اجرة زائدة على ما يتغلب من التمسك به وهو قايه عليها ولا ايجاز لها فانه
لا يجب عليها كما قالوا لا يجب الزيادة على معتاد الرصد المذهب بحال بحيث لا يحل الفوق ان هذا التمسك بالرضا
كما لو لم يجد حلاً الا به ذلك بخلاف الرصد الزايد على المعتاد يؤخذ كرهاً فهو كالغصب **وبعتبر المحرم في كل حال**
فلا يحل لها ان تنزوي في غير الاعمال محرم سلم غير لا يحل لها نكاحه نسب رضاء أو صهارية **علماً** احترازاً
سفر الاجرة والمخافة فانه لا يجبر فيها المحرم إجماعاً ويعتبر في سفر التجارة والنفقة إجماعاً والمذهب
سفر الحج وظاهر الأثرها رايها اعتبار المحرم في الرأى حيث من قوله ويجبر في كل سفارها ولم
ذلك في غالب بخلاف سفر الاجرة فهي ضرورة خورية ولا خلاف انه يجوز للمأخرة والمهر مرة والمكاتبه والولد
ان يسافروا من غير محرم أي سفر كان عالم بخس طهرين وأما الموقوف التي عتق بعضها فيعتبر المحرم في حقها
ويجب قبول الزاد ومنه الرحلة وانما يجب ان كان **من الولد** أو له رجة فقط للاب للام ولو كان الولد
كافراً لانه لا منة منه على والده بل عليه من النعم فانه يجب عليه القبول ولو كان قبل حوجبه لكان مال
وله في حكم الملوكون فكانت الاستطاعة الموجبة للحج صلة فان قبلت ان ردت عصى والانتقاء
باق على حاله فالقبول واجب في الطرفين حيث لم يبق قبله حيث لم يبق الولد الوارد والرحلة ولو اختلف
الوجهين فالأول يتحقق الأداء والثاني لوجوبه ابتداءً يعني لو عرض عليه الحج بنفسه ولو الرمي القبول
بقال لكان بعد ان حجب فقط لا قبله لا يجب عليه الا ان يملك المال من أي جهة لفضحة
في الطرف الأخير وجودها في الطرف الأول اعني قبول الزاد ولا يجب قبول الزاد من الأم من المال
وسواء كان قد وجب عليه الحج ثم انقروا لا إذا كان له ولد إلا غير لأجل المنة أما إذا لم يكن الأم
وله أفلا يجب قبول الزاد ويجب قبول من المال ومنه للصلوة ولا يجب الحج والفوق ان الحج فرضاً على
على من استطاع فلا يجب تحصيل الشرط بخلاف الصلوة فاجبها ولم شرط الاستطاعة بالماء لأن
تحصيل شرط الوجوب لا يجب لا يجب فاما الولد فانه في حكم الملوكون لا يبيد وكذا الوعرض للولد ان يحسنه وقد

صارت حيا رخصا لزمنه لقول حبيب قد كان وجب عليه من قبل شرط ان يكون الولد امينا عدليا غنيا
قد حج نفسه ان يكون الوالد رخصا فصير المخرج حجة الاثم وكذا الويل الحرة من حج عنها فان لم
يصل فلا يجب عليه الاصل بل ياتى فقط ولا يجب على الموائد **النكاح الاجل** اي المدة التي فيها ان
تزوج من حج بها او الاجل ما لا يتزوج به **وخذه** اي ولا يجب عليها نحو النكاح من التكسب علم
بل الاقرب انه لا يجب عليها مطلقا كما لا يجب عليه قطع المفازات وطب الفقراء للزكاة ولا بد من حاله
وبكى الكسب الادب اي اذا كان الحام له صناعة يتكسب فانه يجب عليه الحج اذا امكن من الرضا
بفضله للحاج الحاج ويتكسب من الصناعة ولا يجوز على السؤل عندنا ولو كان
ولا يجب عندنا ان يبقى له بعد رجوعه حال ولا يصح **الاذا العول** فانه لا يتكسب على الكسب حرمه
ولو كان في اصناعه بل لا بد ان يجد ما يكفيه للزكاة والرجوع لئلا ينقطع عن عائله التي يلزمه
مؤنتها لقوله صلى الله عليه وسلم من كثر بالمرء اثما ان يصيح من عول **فصل وهو مرة في العرجا**
لما روى عن الأفرع ابن جابر لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت آية الحج **أحج لحيثما**
هذه او لكلام فقال صلى الله عليه وسلم بل لكل علم ولفظ احديت **أحج لكل عجم او مرة** و
فقال صلى الله عليه وسلم بل مرة واحدة فمن اراد ان يتطوع فليطوع وفي رواية اخرى صلى الله
لوقلت لكل عجم لوجبه وجبا قطعتم وغير ذلك من الروايات الدالة انه مرة واحدة في العمرة
من اراد فاسلم اي اذا كان الرجل مسلما حج ثم اراد ثم اسلم فله ذهب انه يلزمه اعادة الحج وكذا
الفطرة حب المنة المخرج لا المخرج منه والصلوة اذا كان في الوقت واسلم والوقت باقي واعاشق
فلا يبطل اجماعا وكفى الاستحالة الاولى وهذا ان حجة الاثم واحا التذر المعين فيقال قد
الوجوب كما لو اراد بعد خروج وقت الصلوة وكذا الوارد الاجير فلا يجب عليه الاعادة اما لو اراد في
نفسه وجب عليه الاعادة **ومن احرم** وهو صبي **فصل** قبل الوقوف بعرفة يعني قبل خروجه وقت الوقوف
اد اهرم وهو كافر نصراني او نادى لا اسم **اسلم** قبل الوقوف **جده** اي جده واحرامه مع كمال
الاستطاعة وابتهاه لان احرامها من قبل لم ينقض على الصلوة واحا اذا احرم وهو عبد ثم عتق

الوقوف فانه يتم فيها احرامه لا يستأنف لئلا يقع عليه السلام **ويتم من اعتق** كما لا يجبر اذا فسد احرامه
بل ولو كانه اجير المبيع فان حج لزمه الاثم وذلك لان احرامه انعقد صحيحا لانه مكلف مسلم فانه
العتق والاحرام فانه لا يجزئ عن حجة الاثم لان الحرية شرط في الصحة ومن حو الشرط ان يقدم على الشرط
فان التيسر فالاصل عدم العتق فلا يجزئ **ولكنه لا يسقط فرضه** لاجل اجبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم
ايما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة الاثم **ولا يجوز** للزوج ان يعوف زوجته فلا تمنع الزوجة كذا الا
يجوز ان يعوف عبده بان يمنع العبد من فعل **واجب ان رخص فيه كالصوم في السفر والصلوة في**
الوقت وطلوة الجمعة على الصحيح اما السن فله المنع من غير الواجب سواء كانت داخل في الصلوة
او خارجة **الآما اوجبته** اي في الحج الزوج والمهر **لا يادنه** فان للزوج ولست ان يمنع من هذا
الواجب ماله ان توجب المهر من نصها صيا ما فان هذه الايجاب اوقع بعد الزوجية خارجة للزوج
المنع وان كانت اوجبت قبل الزوجية لم يكن للمنع على الصحيح من احتمالين وانما لم يكن للزوج المنع
الخاصة لانه قد حصل لها حاله لم يكن لاجلها يبرأ حتى فلم يكن لمنعه من حقها اقامة
اذن له حاله الاخر ثم رده بما هو فقير للعقد من اصله فانه سيطر الاذن غالبا احترازاً من العبد اذا
على نفسه بغير اذن سيده ثم تحلل من وجب له العبد واذن له ما لكانه الثاني بالفعل ثم باعد الى الاصل
فليس له منعه واحتراز ايضا من الزوج اذا اوجبت على نفسها تحت الزوج ثم بان عنه ثم عادت
بعقد جديد فافها قد اوجبت على نفسها تحت لا يادنه فليس للمنع لانها قد ملكت ثوب نفسها بالبيعة
فائدة ذكر النجوى في المعيار ان الوقوف عليه اذا اذن للعبد ثم انتقل بالارث لم يكن للمواريث المنع وكذا
لو كان هو الواقف بخلاف ما انتقل بالوقف فان له المنع قال الامام عليه السلام والعبد يخالف المولى في
الزوج فانه لو اوجبت على نفسه صيا ما فمنعه حاله من ادائه اي لم يادنه له ثم باعده وذهب الى ان الثاني
ان يمنع كما منع الاول في اقر الاحتمالين عندي فان اذن له لم يكن للآخر المنع لكن له الاحتراز ذلك ان
كان ينقص القيمة بالنظر الى غرض المشتري فان باعده الاذن قبل الايجاب كان له المنع لان البيع رجوع عن
الاذن قال عليه السلام وعموم كلامها لانه يقتضي انما هو صبي على اضعف الاحتمالين في العبد فلهما

في الزوجة **الا** ان يجعل على العبد ان يؤدي **حرمًا** وجب عليه **عن الظاهر** وقضاء رمضان سواء فاته
لعذر او لغير عذر وكذلك الايلاء فانه لا يحتاج الى اذن السيد لان السيد لما اذن له بالنكاح وجب له ان يكون
حق الزوجة وهو رفق التحريم ورفع التحريم مقدم على حقه الاصول كقارة اليدين فيمنع حينئذ اختار الزوج
ناسيًا او مكرها الا ان يكون انكح قبل النكاح واذا وجب على العبد الزوج صيغ عن كفارة **القتل** وهو
اخطأ فانه لو وجب فعلهما من اذن السيد الزوج فلها ان يفعله من موأذنه ولعل قتل المهر من مثله لانه
بمنزلة اخطأ كما يأتي واما العمل في المنع **وهذه المتعدي بالأحكام** عليه اي اذا احرمت الزوجة
احراما لها مستعدا بان ينقض الزوج اذ التيه احراما كما ان يقول نقضت احرامك ولا يحتاج الى نية
الطلاق ونحوه ويفعل فعلا آخر ان يقل المراتب لشهوة بنية النقص او يحلق رأس العبد بنية النقص او يذبح
قاصد النقص الاحرام فان لم يقصد ينقض فكون العدة عليه اما لو طوى الزوجة غير قاصد للنقص فلعلة
يكون طءا فلو فتيب بعد احكامه فان طوى بعد ذلك بنية النقص كان نقض وزم هذا النقص
فاما لو طوى الزوجة منعك صار محصرة ولا ينقض احرامها ولقطة البيان فان منعها ولم ينقض احرامها
كانت محصرة حتى ينقض عليها او تنقض احرامها هي وانما كان للزوج النقص استيفا حقه والمنع لا يفسد
لكنه يقال لا يجوز مثل ذلك الاجمك كثر الحق ولعله يقال الزوج يحق قبل ذلك المنع من آخره بخلافه
وحيث وقع الاحرام مستعد في رفق المنع من المهر ولم يمكن من المهر في المنع من القوم ايضا وكذا في
احرام مطب الأم او طب صاحب البيت فان لم يمسح به وصير محررا به نكح واما النقص فلا فائدة
الذي يبرأ له النقص هو الزوج والسيد واما الامام والمستأجر وصاحب الدين فلم يمنع من النقص
ولذا قال في الزوج فانه يجوز للزوج والتيه ان يفعله ذلك قول لا او فعلا وينقض به الاحرام ويحلي الهدي
على المتعدي بالاحرام وهو العبد والزوجة لا على السيد الزوج ولو كان هو النقص للعبد مستعد بحيث
قبل موأذنه ما لكه سواء نوى برفضا ام فعلا قال عليه السلام وبوي كان عليا جيب المأذنه لاجل هذا
واما الزوجة فهي تكون مستعدة بغير صريح احكامها ان تحرم بفعله وقد رهاها الزوج عن ذلك اي
لها وكذا احرم قبل النهي لعدم الاذن لان العبرة بالاذن فكل من منع به ونايها ان تحرم عن حجة الاسلام

او نذرت لعين له المنع منها لكن ليس لها عموم في السفر او استع ولا حرمت وهي علة لعدم المحرم او استع
شروط فان جهلت اي ذلك لم تكن مستعدة واذا احرمت الزوجة قبل التكن من الحج كان للزوج من
من الحج ولا يقال بعد الاحرام قد جهلانه يلزم في النكاح كذلك ذلك الزوج ان يمنعها من الحج مقدم
كما لو عدت المحرم او كان في الطوي خوف من امك للزوجة فعلا ما احرمته اما بالاذن او بان
ولا حرمه عليها وكذا العبد الاذن وكذا امر فانه لا حرمه عليه اذ لم يكونا مستعدين بالاحرام اما العبد لا
اذا كان مستعدا واما اذا كان غير مستعد لم ينقض احرامه لم يجز منعها ولا يصير المحصر منعها ولا ينقض
احرامها بنقضها اي الزوج والسيد الا في صورة واحدة فانه يجوز للزوج نقض احرام زوجته وذلك حيث
ولا يحرم لها او هو منع وهي جاهلة بكونه شرط او لا فضا علة الا انه اذا نقض احرامها كان الهدي عليه
واجبا **على النقص** للاحرام منها فان نقض احرامها بنفسها بان فعلت شيئا من محظورات الاحرام
بنية النقص كان الهدي عليها وان كان الزوج هو الذي فعل لا ذلك كان الهدي عليه اذا كان المنقوض عليها
احرامها مكرهة والا تورد فان تقارن لهما في حالة واحدة فعليهما دعاء فان التيسر الاصل فلا الهدي عليه
اذا الاصل برأه الذمة ولانه لا يحول على من عليه اي وان التيسر بعد ان علم انفساهن والمهر ذهب عنها
احرامها وان لم يمنعها الا انها محصرة من جهة الشرع **فصل في ما سلك** المفروضة اي ما سلك الحج
المفروضة والنكاح هي العبادة والناسك هو العابد والمسك بالفتح والكسر هو الموضع الذي يذبح
وهي **عشرة** الاحرام وطواف القدوم والتمتع والوقوف والمبيت لمذلة مع جمع العتابين فيها والرفع
قبل الشروق والمرد بالمشعر والمبيت لمن وطواف الزيارة وطواف الوداع **الاول الاحرام فصل في ثلثه**
سنة **قلم الظفر** ونذرت في ما اتي من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ما اتي من اي فهو ميتة ولا يش
يدفن **ونصف الأبط** او حلقه الا ان تنقه هو السنة **حلق** ما بقا حلقه او قصه من الشعر وحلق
الثاني ولو بالنبوة ونحوها ثم بعد هذه الثلاثة **الغسل** **التيتم** للصلاة **العذر** المانع من الغسل
عدم الماء او خوف ضرره ولا يكون الا في غير الحائض لان التيمم للصلاة كما قد فهم من سائر العبادات
فلا يرجع للحائض التيمم للاحرام لان كل غسل شرج اذا عذر الماء لم يشترط له التيمم كحجته وينبغي لكل الحائض

معتبر الحج وتجزيه عن حجة الاسلام اذ قد ابتداء الاستسكان كما أنه مبتدئ للأحرام بالحج وانما يلزمه الإحرام بالحج
بعد ذلك اذا كان عليه حجة الاسلام او انه زاد بالاثبات بذلك اما انه لا يحل من احرامه الا به فلا بد ان يحل
من احرامه بقضاء ما عليه من الاحرام وهو جميع اعمال الحج فلو اذ كان في وقت يكون ذلك لا بد ان يكون **من اي مكان**
وليس شرط بل لا يخرج الى كل احرام من احرامه فلو كان في البيت مشروطة بان لم يكن قد احرم له يقول في
نية الله ان يحرم ذلك الحج ان لم يكن محرمًا به لانه لا يدخل حجة فان لم يشترط فلا شيء عليه لان الاصل براءة الذمة
وتجزيه عن حجة الاسلام **لا يستكمل المناسك** المشروعة في الحج كالمتمتع يفعل بعد استسكان النية في
يفعل المتمتع حين يحرم الحج من مكة فانه يستكمل اعمال الحج وهو الطواف والقدر من كاستسكان **ويلزمه ان يحرم**
لجواز ان يكون قارنا والمذهب لا يفرقه بينه **وشاة** ترك السواك ان كان قارنا والمذهب لا يفرقه بينه
لجواز كونه مفردا ولم يتحقق منه احرام بالحج والاصل براءة الذمة كانه لا يلزمه شاة لترك الحلق او التقصير
التكبير وجوبه ان اعمال الحج لا يجزئ به من لكن يحل مع التمسك بسقط عنه اكله والتقصير والرم **ويلزمه ايضا**
دما ونحوها من الصيام والصلوات في ايجاب الدم نظر لان الاصل براءة الذمة ومن اصله ان لا يؤجل
على من عليه الحق بالتحويل على من عليه الحق فلا يلزمه على الا الهاء في الآدم واحدا اربك من مظهر
الاحرام ما يجب دما لان التمسك بحجبة عمرة فيكمل العمرة ويحرم الحج مشروطا ولا يلزم دم لجواز كونه مفردا ولم
يتحقق منه احرام بالعمرة وللأصل براءة الذمة ولا يلزم ذلك **لا يركب** من مظهر احرامه فانه فعله
لم يجب عليه دما ان كان قد قدم وليه اكمل على الارهاق ونظر عليه وكذا ما يجب الصدقة فلا يلزم عليه دما
اذا ترك شيئا من ذلك **قبل كمال التسعة الاول** ولا بعده وليه انظر عليه لان الاصل براءة الذمة ومن
اصولهم ان لا يؤجل على من عليه الحق وتجزيه للوضوء **التبسم** فيه حيث قد فعل العمرة في شهر الحج ثم احرم
بالحج والتبسم هل يؤي العمرة فيكون تمتعا او يؤي لأفراد يعني اذا استيقن انه يؤي حجة الاسلام لكن التبسم عليه
جعلناه قارنا او تمتعا او مفردا فالتبسم فيه لا عينه فانه يفعل في اعمال الحج مما تصدق فبقي ما حرم له
وتجزيه عن حجة الاسلام **لا تجزيه عن حجة الاسلام** التبسم بالنفل والنذر حال الاكتمال بالنية ان يكون
ما ذكره الحجة فاحرم والتبسم عليه هل يؤي النذر ام حجة الاسلام يعني فانه لا يؤي به من احرامها بل يستمر في الذي

احرم به في علم الله تعالى ثم ياتي في العلم القابل بالبناء عليه في علم الله تعالى في وقت سخط عنه صيفا وشيئا الا ان لم ينقل
بان يعني ما عطف احرامه عليه هل يفرضه ام ينافيه فان ذلك لها من الصورتين لا تجزيه عن حجة الاسلام ولا عن نذر
عندنا في الشائنة وتجزيه في الأولى وذلك حيث التمسك بحجبة الاسلام والنذر اما الصورة الثانية فيأتي على
المذهب انه لا تجزيه لاثباتها ويضعه على حجة او عمرة نفلا غيرها اما لو نواه للفرقة عليه نذر حجة الاسلام فلهذا
انه لا ينصرف الى حجة الاسلام **ومن احرم حجتين** يعني يؤي احرامه حجتين او نذرا **او عمرتين** نفلا ايضا
او ادخل نسكا على نسك ولو فرضا على نفيل عوان يؤي احرامه حجة فقط ثم بعد ذلك يؤي بعمره وحجة
غيره الذي قد كان في اها او العكس هو ان يبندى الاحرام بعمره ثم يؤي حجة او عمرة غير التي نواه او اها وحجة
من هذا ان تكرر النية والتبسم مرتبة اياها الذي نواه او لا يكون من خلا نسكا على نسك في قوله **اخرى**
احراما يعني حيث احرم حجتين عا او عمرتين عا **ورفض الاخرى** اي يؤي عليه رفض واحد منها فان لم يرفض
لم يجزه لاحدهما لعدم احية لهما فيحل بالطواف والتسعة كذلك لو رفض غير الفضل كان كما لو لم يرفض
على القياس اكله فيحل بعمره ويقى الكلام اذا خسر احرامه قبل الرفض فالظاهر انه يستمر في القصد بحج
بالرفض وقد نذر حجتين عا افسد والمفروض بعد افساد فيكون اربعا فلو احصر قبل الرفض فلهذا **يعلقه**
بهمدي واجعل صحيحا لانه لا يلزم في الاحصار الا اهدى واحد كان القارن اذا احصر قبل تمام العمرة فلا يلزم الا
دم واحد اما لو احصر بعد رفض احدهما ونفل فلهذا لم يلزمه الا الذي رفضه واما التي احصر عنها
وهي باقية فيلزمه قضاؤها كما في المحصر في نذر الارهاق **وحارضا لاداه وقتها** باحرام جديد فلو كان
المفروض حجة اداها في العام المستقبل او بعد حجب استطاعة ان كان المفروض عمرة اداها بعد تمام الاحرام
ولا يستطو العام القابل انما يفطر خروجه ايام التسعة فان رفض فيها فيصح عليه دم واما حيث اخطأ نسكا
على نسك فانه يستمر في الاول منهما وتجزيه عن حجة الاسلام **وتجزيه للوضوء** لو كان الذم حجة على
عمرة ولو خشي فوت الحج ايضا فلو التمسك بالفضل هو استوى النوع كحجتين او عمرتين فقال في الفقه قضاها
مع تقدير المضي فيهما لهما وعدم التخصيص فيحل من احرامه عمرة ثم يقضيها في وقتها **ويجب عليه**
دم لاجل الرفض ويتعدد بتعدد المفروض **ويقتضى ما لزم قبله** اي ما لزم من الدماء ونحوها قبل ان يؤي

ليس واجباً أن نعلم لبس غير ضرورة توجب الفدية **مطلقاً** سواء لبسناه أم ناسياً لعذر أم غير
عذر وقوله المحيط وهو ما كان من فصل لا يقطع المحيط والحوادث المحيط بالحوادث المحيط سواء
كانت بخاطبة أو شيء أو الصاق ولعله إذا كان يسمى لبس أي بلوس **الآن** ليس المحيط كما يليس الثوب وهو
أن يصطلي به **اصطلاحاً** نحو أن يرتدي القميص أو بالبر أو بل منكوس أو غير منكوس لا يمكن ذلك فإنه لا
عليه ولا فدية سواء كان لعذر أم لا **فإن قيل** كونه محرماً أو حلالاً بحرم لبس المحيط فليس ثم ذكر التحريم الشارح
وأخرجه من ناحية جليلية ولا يخرج من شيء إذا كانت القوة ضيقة لا يمكن إحرازها إلا بتغطية
وجوباً ما لم يحقق حكم العامة كذا في عبارة الفقه فإن فعل لم يعم الناس في العادة فالوجه وعطى إليه
فلا فدية إذا كان في مجلس أحد **عليه دم** صوابه فدية لبس الخبيث يعني في الصوم والاطعام **والثالث**
النوع **تغطية الرأس** أي الرأس الرجل لأن إحرازها شيء عندنا أو تغطية شيء منه من حيلة الأدنا
وقد تقدم في الوضوء **وتغطية وجه المرأة** أو بعضه ولو أفضت لأن إحرازها في وجهها إلا أن تحشى
الوقوع عن الخطأ أو يفتن بها جاز ذلك في يلزمها الفدية وكذا الحشيش فيغطي رأسه وكشف وجهه لا
يلزمه الدم إلا الجموع مما عا أو بعضها فتغطيها **بابي مبني** لها ولو غير مستقر فخطئ سواء كان الخطأ
لبساً كالقنطرة للرجل والنقاب للبرقع للمرأة أو غير لبس كالظلة إذا باشرت الرأس فاما إذا غطي
الرأس والوجه شيء لا يسترها إلى الأمامها كالحجامة المربعة ونحوه فعمم المرأة ثم نزل النقاب
من فوق العمامة فإن ذلك جاز ولا فدية قوله **غالبا** احتراز من تغطية الرأس والوجه للبدن عند
الغسل والتغشي والاحتراز منه فعدم اصطلي عه يعني عما تغطي الأرض أما إذا غطي الوجه حال
فيلزمه كالنسي إلا إذا لم يبق له فعل كالقبعة والرجل وأما الفدية فلا نسي عليه وكذا يعني إذا ارتد المحرم على
شق رأسه أو الصدأ على حائط أو على أصله المقور في غالياً أنه يعني ما لم يستقر في شيء إلا
في المحل استقرام لا إذا هو تغطية مطلقاً والآلات الخمس في المأخوذ من غير دم استقرام **والرابع**
التمس الطيب فلا يجوز شمه ولو كان في دواء ولا نسيه إذا كان يفصل راحة غالباً احترازاً من الكعبة
إذا كانت طيبة فإنه يجوز لمسها ولا يجوز نسيان ما يؤيد هذا على أنه ليس بالاحتراز ولا كان ويرى ما انفصل

ويجب تقديم إزالة الطيب على إزالة النجاسة هذه إذا كان يفصل راحة ولا يجوز لو من دونه
ويجوز لمس الطيب وحملها في الثوب أو غيرها حيث يمسها ثم ولا نسي عليه وإنما تجب الفدية حيث لمس
الطيب حيث يتعلق راحة اليد بالبر ولو ذهبت عنه النسي لم يسقط الفدية بذلك إذا قد استعمله من ومن
لحظة غيره بطيبها من نفسه فوراً أو الفدية على من طعمه به حيث لم يفطن بحفظ نفسه وإن القسح
عليه إزالة من نفسه فوراً ولا نسي عليه أن راحته في إزالة لزمه الفدية وإن لم يمكنه إزالة إلا بالماء وهو
يحتاجه للوضوء إزالة به ويستم من الطيب الرابحين ونحوها والربا حين ثلاثة أخرب الأول يتعلق بفعله
الفدية والأثم وهو الذي إذا لبس طيباً كالورد والوالد والبنفسج الكاذب والصندل واللبان ثم لم يمسح
فدنه فيه وهو الریحان الأبيض والأود والثالث الأثم ولا فدية وهو السداب البردقوش والخرما أو غيرها
وهو العبير آ، ونحو ذلك من الربا حين التي لا توجب الفدية ولا الأثم ولا ياكططاً من غير الآباء الذهب
النار وأما الفواكه كالنخاع والأترج ونحوها فله تجزئتها ولا يلبس بها بخلاف ما يعني بالجوهر ونحوه لا بالماء
واللبان والكجاوي ونحوها قل عليه وقد حلت هذه في قولنا والتمس الطيب **في الرابع** **أكل صبيحة**
فقط سواء اصطفاه هو أم حرم غيره أم حلال له أم غيرهما فكله محظور في ذلك كله عذراً وسواء كان
أم غير ما كولي أو قل ما يطر الصائم لأصيده محظور حلالاً في كل صبيحة البراجواد والشتا وهو الذي أمر الله
لحارث بن عمرو وكذا البيض كلال الجوارح ما كانت جزء منه حقيقة كجلده أو متصلاً به أو يؤول إليه كبيضه حرم الانتفاع
به ولا فدية فيه كذا الصوف لا اللبن التمن وتعمل في كبر ربة الفصا ليس بصبيحة لا يحرم ولعله جاز
أكل الصبيحة ولو كان محرماً لعذر الأحكام كأن يكون الصبيحة أو يكون شيئاً مما يصطاد ولا يصطاد ولا
أكله كالغيد ونحوه كالماء الذي في البحر كل هذه الأشياء يجب **فيما** أي في كل واحد منها **الفدية** وهي واحدة
شيء بخير بين **شاة** ينحوها أو شربة ذرة أو سبع بقرة بس لا تحتمل في الكل ذلك **أو اطعم مسكينة**
مسكين نصف صاع من بر أو صاع من غيره ونحوها في واحد ما يبلغ النصاب وتجزئ القيمة **أو صوم**
صوم ليلة أو متوقفة في هذه فحل جراه وسواء فعل شيئاً من تلك الأمور لعذر أم غير عذر وسواء طال
لبسه لا لبساً للمحيط أم لم يطيل وسواء كان المحيط تميصاً أو ذواً قطعاً أم صفاً أم حراً أن لا يعلم

وهو خير من فراق يعني سواء ثمرد او لم يتمرد **وكن ذلك** تجب الغيبة في **خض كل الاصلح** من الدين او
الرجلين فدية واحدة اذا كان في مجلس في مجالس فارجع لا للجنة الرأس البدن فلا شيء فيه واما
اختصاص السواد كما اعتاده النساء فلم يكن كاختصاص طيب لا زينة الا باكتفاء وهذا هو
الحق **او تقصيرها** اي او تقصير كل اظفار اصابع اليدين والرجلين بالتقصير المعتاد
ما يبين اثره في النخاط في حفظ البتات مسئلة ويعتبر في تقليم الاظفار بالمعتاد وهذا
الساكن وخصاب او تقصير في **جسميها** او قصر شعره او ريشه وجب فدية اما الاصلح
الرائحة فلا شيء يلزم وكذا اليد للرائحة وكذا انشئ من البدن فلا يكون حكمه حكم الاصلح الاصلية
ففي خضاب قصر شعر اصابع ولو كانت متفرقة في اليدين والرجلين لزومه الفدية السابعة قوله **وتجب الغيبة**
ايضا في ازالته من او شعوره ولو مؤثرا واذا قلح جميع الاسنان دفعة واحدة لزومه دم واحد فقط
اذا كان في مجلس واحد ولم يخلل الخارج واذا ازال شيئا من شعور من اي جسد المولود **وبشر** وسواء
اذا ازاله من جسده بنفسه او ازاله من جسد انسان **محرمة** فانه يؤخذ الفدية وسواء كان ذلك
الغير طائعا ام مكرها ولا شيء عليه بغيره فعله لا اثم الطائفة فليزوم الفدية يعني فليزوم كل واحد
منها فدية لان حق الله تعالى يتكرر فكذلك الخطا وسواء ايضا كان حيا او ميتا ولو بعد ان افسد
لا العكس يعني فاما لو ازال محرم من حلال فلا شيء عليه فائدة لوزن او سقط فاذا زال شعرا او بشرا فلا شيء
عليه ان لم يتعد وسائر سيرة المعتاد وانما تجب الشعور بشرط ان يكون الذي ازاله منها **يسين** **اي**
حال النخاط مع القرب المصلا من غير تكلف فاما لو اخرج السوك او عسر الدمل فلا شيء وكذا لو
قصده او جمع فلا شيء في اخراجه الدم فان زال به شيء من جلده او شعوره وجب فيه دم اذا بان اثره غير
تأمل فان لم يكن الا بئس من فدية نصف صاع وفي الفقة وسرحد اذا كان بين اثره في النخاط او
في ذلك الشعور من وهو ظاهر الازهار ورحمة له وفيما دون من السرة الشعور بشرط فاما لو ازالها اي
والشعر حلال من محرم لزم حلال في الاصلح ولاها ما يطاعه **وتجب فيما دون ذلك** من الشعر
وعلى كل اصبع خضبها او قص شعره **صدقة** والصدقة نصف صاع ويجزى ولو كانت خضبة اقل من قيمة

الصدقة في الاصبع صدقة وفي السرة صدقة وفي الاربع اربع فمضى حكمه في كل موضع
كانت متفرقة **وتجب فيما دونها حصته** اي يجب فيما دون ما يوجب الصدقة من الشعر بشرط ان
تكون في موضع اربع شعرات او نحو ذلك في خضب بعض الاصابع حصته من الصدقة ويعتبر في الاصابع
بالمساحة ففي خضبها نصف صدقة وفي ثلثها ثلث صدقة ونحو ذلك وفي الشعر بشرط ان يكون
وقص الشعر في الشعرة مثل الكف من الطعام او مرة او لقمته **ولا تصغف** يعني الغيبة واما الصدقة
على افرادها فلا يتصور خضبها لانها خضبت ان زاد على غير الأول لزمه ولو في مجلس واحد
زاد فوق الأول لم يخضب انما على الأول لم يلزم شي ولو في مجالس لزمه بالكلية ثم فعل غيره لزمه
فيه ولو في مجلس واحد اما التصغف في خضبها فلا يتصور فانما الموارد عدم تصغف الفدية
بتصغيف كسر الواحد من هذه المخطوطة **في المجلس** فليس بمحيط جنس واحد وهو رتبة انواع اللباس
كالملبوس ونحوها واليدين كالقفازين اذ البسها الرجال والرجلين كالخف والكور ونحوها
والبدن كالقميص فاذا البس المحرم في مجلس واحد لم يلزمه الفدية واحدة ولو طهر المجلس او
لبسه في مجالس عدة فلا يتكرر الفدية بالانحوا وهذا هو البس شيئا وفوق شيئا وهكذا في الخف
لان كل مجلس من جنس اصابع وجب دم وكذا اما جمعت فيه جنس من جنس ما اصف منه بطل
باقية نحو ان يخضب او يقصر ثلاثا ثم اربع ثم خمس فيصغف اثنين من الاربع الى السرة فيجب
دم ويطل بان الاربع وكذا اربع ثم خمس ثم اربع في الخمس دم وفي الباقي دم فقط ونحوه هذا اذا كان
في مجلس واحد اذا كان في مجلس واحد فلو قصر ثلاثا ثم اربع ثم ثلاثا وجب مولا صدقة فاما كل مجلس
ومثله في الطبيب لا يتجرأ باللبان ويطلب يسمي الواجب شيئا كسنة في روجه في الواجب ان
لا وجب الا اثم قال فانما اذا جمعه مجلس واحد لا يتعد الفدية بتعدده وعلى الجملة فتقضي الرأس
والسرة المخطوط جنس واحد والظاهر ان في صفة كان جنس واحد واكل الصدقة اي صفة كان جنس واحد
وخطب الاصابع جنس تقصيرها آخر وازالة الشعر بشرط فاما ما جعل من جنس واحد
وجنس واحد حيث كانا بفعلين كجسم كالعضو الواحد هذا اما يقال لا يحسم الواحد فاما يقال لا

اجسمين كان مجلس لوجه ففما نقل عن المقتضى انهما كاجسمين فاما اذا فعل المحرم حين قصا عدا
تعددت الفدية نحو ان يمسح بغيره ثم يخلق رأسه ولو فعل ذلك في مجلس واحد نعم في فعل جنب
وكرره في مجلس واحد لم يكرره الفدية **عالم يتخلل الأجزاء** للفدية جميعها او الفدية في المجلس
تخلل الأجزاء تكررت مثله ان يقتصر شربه ثم يخرج الفدية في ذلك المجلس ثم يخلق رأسه في المجلس
انضبا لحق الرأس فدية واحدة **او يتخلل نوع اللبس** جميعه البعض نحو ان يلبس الخيط ثم يخرجه
في المجلس ثم يلبسه فيه فانه يلزمه فديتان وكذا لو وجع ثم نزع ثم وجع فانيها تكررت فدية واحدة
ان يتخلل الطيب فيجلس في المجلس حتى يزول ريحه بالكلية ثم يتبعه بذلك الاخذت به ساعة ثم زالت
الرائحة فلا يسترط زواله ثم يخرجه في ذلك المجلس فان هذا النوع لللبس فما لزم في اللبس ثم فيه
قيل عليه انهم لم يفتوا في ذلك على ان يكون لصور المذهب يقتضيه **النوع الرابع منها** ان يخطو في الحرم
قتل بعض الحيوان وهو نوعا واحدا يستوي فيه العمد وكذا في الفدية لا في الأثم فلا اثم في الخطا او
يختلف الحال فيه فالأول هو **قتل القمل** فانه لا يجوز للمحرم وجب كفارة **مطلقا** سواء أقتله عند الحرم
لموضعه وغير موضعه او بان يطرحه في موضع غير موضعه فانه سقط فلا يكره له ولا شيء عليه حيث لم يكن
سقوطه بغيره او غيره فان ذلك لا يجوز ويجوز له تحويله من موضع الى موضع من جسده فانه لا عليه
يجوز له نقله الى غيره ولو هو الخبث وله القاء التوب عن نفسه اذا القى القمل وجبته ويصدق في كل ما
من القمل ما غلبت طمته ولا يجوز له قتلها ولو اذنت في حقها عانة هذه اذا كانت القمل محرم هو وغيره
ولو في ميت محرم الاثمة اكله اذا قبلها فلا شيء عليه وكذلك حكم بيضه وهو السجج هذا حكم قتل القمل
بقية القاذورات سكوت الميم واما القمل ضم القاذورات في الميم مشددا وهو البرص فيجوز للمحرم قتلها والقول
بين البرص والقمل ان القمل من فضلات البدن وهو مع عانة فلا يجوز قتلها بخلاف البرص فيمنع
الأرض والنق السائل الذي يختلف فيه العمد **هو قتل كل حيوان حية** سواء كان حية
ام سباعا كالضبي والضبع والذئب **وان قتل** كما قد يتفق فانه كما لو حش في الحرم واما المحرم قتل الحيوان
بشرط ان يكون **مأمورا بالضرر** فلو حش في الحرم الضرر ولو في المال جاز له قتله كما لا يخفى حيث يكون

وسواء عذبت عليه ام لا وكذا الأسد ونحوه سائر السباع كالقرد وغيرهما اذا خاف ضرره وذلك
بان تكون عاكرته الا فتراسه حار قتله وان لم يهد سوا كان يفرج املا كالباغي حيث كان عاكرته الحذر
ذلك الجواد فان لم تعد عينه لم تكن عاكرته العمد ولم يكره قتله على ما حصله الأخوان وكان القيل والبرغوث الذي يتردد
اكثر في قباله الرنور والفاضارة فيجوز قتلها واما النملة والنحلة فلا يجوز قتلها الا اذا افغته وسواء قتله
مبشرة كان يخبر به او يرميه او يوطئه راحته او يخذل **او يئيب** فاصد اولهن وقت لكل **بالماله**
انقل نحو ان يمسه حتى يموت عنده او حتى يقتله غيره او يجر له بشر الأمانة ليكره ان يجرى به
او يجرى اليه ولم لا فعله في صيد او دفع الى الغير سباعا يقتله ولا يملك اكله قتله فان في هذه
الوجوه كلها يلزمه الجواز والأثم ان تعد فان كان القاتل حلالا لا والله الى المحرم ان يقاتل القاتل لكل نحو ان
يحفر للصيد لويده له شيئا او يجرى لها ولو في ملكه او في قباح ولو وقع فيها الصيد بعد ان جعل له فاعمل ذلك
وهو حلال ثم وقع فيها الصيد وقد اهرم وهذه الكلمة حيث فعله للصيد لان حفر في ملكه لو ساج غير الصيد
ثم وقع فيه الصيد فلا شيء عليه اما مع التقدير في عدم القصد يلزمه القيمة اذا كان من صيد الحرم لا الجواز المحرم
عن القصد **الاستسنى** وهي كنية والعقرب والمفارة والغواص كدابة والوزغ والقراد واكلهم فان هذه
اباح الشرح قتلها وسواء المحرم اكلها ولا يفرق بين الغواص الا بغيره وهي الحماز او الذي يلقط الطير **والا**
الصيد البحري ولو غير ما كول فانه يجوز للمحرم قتله واكله عالم يكره في شرب في الحرم المحرم فحرم وكره في الحرم
ولا جوارها جاعا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الجوارح بحري له اذ اصله او يخلق من زبل الموت فيجوز البرص في الحرم
ولا عبرة بالاصل كاقاديه في البحر في المسئلة التي قبل باب الحج افراد وقران ولو قبل على المذهب فيها
ضارة لانها ما اكل الثمار والزرايع فيكون حكمها حكم ما يحدود ولا خيرة جواز قتله وان لم تعد فله ان
والأهلي من الحيوان كما كره ويقتل وكل ما يؤكل لحمه فانه لا يكره ان يقتلها لانه غير صيد والمحرم هو
الصيد ونحوه مسئلة فلو صا القصيد على الحرم فقتله دفاعا عن نفسه او غيره فلا جوارح عليه **ولو**
توهمش الأهلي لم يكره ان يقتله لان توهمه لا يصير حشيا وجميع الطيور حشية الا الدجاجة
فلو حشنت العقبة بيضه لم يجز له قتلها او لادها اهليا والعكس حشيت والسباع كلها حشية

ويجب في انزاعه عدا او بلامه مقتضى الحال فلا الفرغ المحرم صيده انفسه او ذل عليه من افترعه
 او امسكه ثم ارسله لزمان يتصدق بطعام قلته وكثيره بقدر ما اراد من افترعه اقله كلف من الطعام
 واكثره نصف صاع واذا اكمل صيده من هرة او سبع فلف فمده فوجها ان احبها الا ان اذاع على
 المحسنين من سبل الا ان يكون قد تمكن من ارسله على وجهه ولم يفعل ثم مات لم يخرج آية فقط او
 مع البقرة اذا كان من صيده الحرم **والقملة** اذا اقلعت **كالشجرة** اذا اقلعت وكذا النملة والنحلة فيصعد
 على الكف من الطعام او ثمرة او لقمة **وعند البقرة** اطعام مائة مسكين **او صولا** اي وصوم
 يوم فيخير من قبل النعامة بين ان يخرج به ذبا او يطعم مائة مسكين كل واحد نصف صاع من اي ثوب ولا يجزي
 اجمع بين الاطعام والصوم ويجوز صرفها الى مسكينة واحدة وتجزي القيمة ابتداء ويجب ان يصوم المائة يوم
 متتابعة فائدة ذكر بعضهم ان من وجب عليه عشرة دماء فله ان يريق به ذبا وبقرة من سبعة وكذا اعمى البقرة
 عشرة دماء **وقيل** الجوز سبعة دماء **وعند البقرة تسعون** يوما يصومها او تسعون مسكينا
والثاة عشرة كذلك واذا كان الصيد مملوكا لرجل فالحرم الرجل فانه يخرج عن ملكه للحرم **فصل** احرام
 عند ناصي **جبل** من احرامه يرجع في ملكه لانه سمي له فيه حتى يرجع به الى ملكه دون غيره ويجب عليه فيه
 الخمس لو خرج من ملكه فلو اخذه اخذ غير محرم قبل الجبل فملكه الاول من احرامه ذلك فاقول ما
 الاول احرامه قبل ان يملكه لاخذت فقط جمع الى ملكه لان له فيه حقا يصيده في ملكه وان تلف
 الاخذ له حقا لا حقا قبل اطلاق الاول فلا ضمان عليه **وقالهم عبدا** اي رقاه هو او لغيره عبادة
 لانهم المذكور الا ان من المالك اذن له **بالاحرام** من يجره او لو كفارة او فدية او هدي تمت اذ كان
 اذن له بهما **فعل سببه** بالغ بالغ لانه بالاذن قد التزم بالزمن فيخير اما هدي او اطعم او فدية
 بالصوم لانه لا يصوم عنه لان النسيان في الصوم لا يصح فلو اوجب عند ذلك الاول باذنه وحرم
 عنه الثاني فله ان يكون على موجب عنده ان جعل الاذن بمعنى الاكراه كما الظاهر لزوم الاول فلو عصى
 العبد اخرجها السيد فابها اخرج اجزاء وبرئ الاخر لانها ضامان كلاهما فلو اذن للمالك
 فعلى الاذن له بالغ بالغ واعلم انه لا يلزم التبع بالزمن العبد المذون **الا ان نسي** العبد كونه محررا



او اخطأ

او اخطأ الى ارتكاب ذلك المحذور لا اذا جهل فان اختلف العبد وسببه هل فعل المحذور ناسيا او
 او غيره ذلك فله ان يخطئ في كل فعل كل ما قل العبد او اخطأ في كل ما قل العبد **وان لا يمكن**
 اذن له بالاحرام او اذن له وارث المحذور وغيره لا يصطبر على شهاده امره **ان نسي** ما رزقه لانه سببه
 فيجوز للسبب حبيته ان يمنع من الصوم ولا يتحقق على العبد التكفير حتى يتحقق او ياذن له فلو اخرج السيد له
 يحرمه فان صام العبد غير اذن سيده لم يحرمه ايضا لانه عصى بغير ما هو بطبعه والاجم صومه حكمه في
 في محظورات الاحرام واما محظورات الحرم ففي رتبة فسيمة الاذناه بالغ ما يلج لانه جنابة **والاشي**
الصغير اذا احرم فارتكب شيئا من محظورات الاحرام لانه غير مكلف ليس له جنابة فان جهل بالولي عن
 المحظورات فحسن لانه يعوي او غمضا وحذف في الاما قوله ولاشي على الصغير لان هذه المحظورات هي
 الاحرام وقد تقدمت اول الحج ان احرام غير المكلف غير صحيح فيجب له الجوز اما النائم والاشي
 فيضمنون **فصل في محظورات الحرم** وهما مكة والمدينة ثم منها ما يتعلق بالاحرام والاحرام
 لا يحل صيده ولا جرحه واما المدينة فالمذهب ان لها حرما حرم مكة في تحريم صيده وجرحه ولزوم القيمة وحرم
 خطاهوه وهي منها في المدينة ثلثة اميال ومنها نحو الميمن سبعمائة ميل ومنها نحو العراق تسعة اميال ومنها نحو طبرستان
 جده عشرة اميال ومنها نحو طبرستان الطائف اربعة اياميل اربعة عشر ميلا واما حرم المدينة فمن كل جهة برزخ
 والحجة في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم عليه السلام حرم مكة وعي لأهلها واني حرمت المدينة كما حرم
 ابراهيم عليه السلام مكة والى دعوت في صاعها ووقتها بمثل ما دعى ابراهيم عليه السلام لأهل مكة فاذا دخل الصيد
 المملوك والحرم فالمذهب ان لا يخرج عن ملكه ولا يزل ملكه وهو المذهب فائدة الفرق بين
 حرم مكة وحرم المدينة انه يحرم بيع حرم مكة دون حرم المدينة فمحظورات الحرم من شيطان الاول **فصل** صيدها
 يعني الصيد الذي يوجد فيه ولو لم يكن لها لادسوا ما يولد ولا يولد الا اذا كان حيا حيا من الضرد وغير مستسقى
 محرم فملكه او بلامه او قطع عضو من اعضائه **كالحرة** في محظورات الاحرام اي سواء قتله مباشرة او بسبب الولاة
 ان فصل على ذلك التفصيل غاليا احراز اما يلزم الكافر الضيق المجنون والعبد والعبد المملوك فليس على سوا ذلك
 حصان البري والبحري ويلزم في العبد كراهة القيمة لا الجزاء فائدة واذا اعم الطيرين جرحا حتى لم يكن

المحرم التبر الا قبل شئ منها فانه تصدق بقدر ما غلب في ظنه واذا اشترك جماعة في قتل الصيد بعدت
القيمة عليهم وقوله الصيد يكون مضمونه والفرق بينه وبين قوله المقتصد انه مطالب في هذا ان كل وقت من
تعالى في المقتصد ما لكه يخص بالمطالبة والعبرة بوضع **الاصناف بالصيد** اذا احتاج بالمطالبة الى اكل
صيد اني اكل فاصا به ثم حمل نفسه الى المحرم فمات فيه فلا شئ فيه الا انه يلزمه كذا الاجل الاحرام دون القيمة
للصيد فلا اصا به في المحرم ومات في اكل فانه يلزمه القيمة واجزا ايضا ان كان محرما ولا اكل كله اذا اكل المحرم
رمق يعني اذا ما بالترية لا بالمباشرة وهذا في الذي يقتله بنفسه **واما في الكلال** وهو الذي يصيد بالكلاب
وكذا هو بنفسه في حق **القتل بالحر** مع العقل في المحرم متى وقع في المحرم من الكلب قتل للصيد وطرد للصيد
احلال القيمة والمحرم كذا مطلقا والقيمة مع العدد على الفارق جزا فان اذ اكل وقته واحدة فلو
منه اكل الكلال لا يجوز فانه يضمن ان كان عقور او ذوقا من **ان يخرجها منه** اي اذا طرد الكلب
في المحرم في اكل بعد ان حلال المحرم والعبرة بالصيد ولو خرج كلب الصيد الى اكل فقتله كحيوانه لم يصب
يعني عدم تعدد القيمة لان الاخر قتل في اكل الاول هو الذي يخرج من المحرم فهو سبب في قتل فله قيمة **الناس**
شجر من شجرها وكذا ارضه ولو ثبت شجر اكل في المحرم لم يقطعها وكذا لو غرس شجر محرم في اكل لان حرمة باقية
ما قطع من الشجر مباحا بعد القطع للفاط وغيره على سوا ذلك يملكه بالقطع فاما ما تاكله الاربع في اكل شجرها
فالماله يملكها بكونه القيمة ولا اثم وانما يكون قطع شجرها خطرا بشرط خمسة الاول ان يكون **احضر** فلو كان بابا
على وجه لا يعود احضر جاز قطعه واما ان شئ من المحرم يكون بين الزرع وكذا اعاير الى من الغيب ما يكون بين المال
يمنع الزرع فيجوز قطعه وكذا ما يمنع من الطريق واذا اخرج البيل الى الجوار الى خارج المحرم جاز قطعه واذا
كالصيد اخرج بنفسه بخلاف ما لو اخرجها الغير بعد تبه الثاني ان يكون **غير مروي** فلو كان مرويا كالعوج
ونحوه مما له شوك مروي ولو في غير الطريق وكذا ان كان في الطريق ولم يكن فيه شوك فانه يجوز قطعه الثالث قوله
ولا تستقي فلو كان مستقي كالآخر من المستقي ما يقطع من الغيب لاصلاحه جاز قطعه واما التوالف
يجوز قطعه عندنا كالورق الرابع ان يكون **احله** ثابتا **فيما** اي في المحرم وكذا لو كان بعضه مرقا اصله في
المحرم كان محرما فان التمس هل هو في اكل في المحرم فالاصل برأيه انه مرقا فانه يجوز قطعه كذا لو كان بعضه اثم

الصيد المحرم اخرج منه فانه يحرم مسئلة من من صيد على عين في اكل اصله في المحرم القيمة في المحرم
فان كان ناعما وصيد في المحرم ضمن لدا الحكم للقيمة الحقيقية فلو كان اصل الشجر في المحرم جاز قطعه
ان يكون مما ثبتت بنفسه كالاجار دون الزرائع **او غرس يسبق سنة قصا عدا** يعني الذي يراد به البقا المحرم
القيمة في حق فوف سنة والعبرة بالبقاء وذلك كالغيب والبقا فانه لا يجوز قطعه ما عدا ما وكذا المحرم
المقتصد الكلال الكلال يعني الرأ محققا وبغير الرأ مشددا مع ضم الكاف لغتان لانه يراد بهما البقا ولا
فروعها واذا ابلغ القصد الكلال حتى القطع جاز لانه المستقي واحتر على ان لم يقوله يسبق سنة قصا عدا
من الزرع ولو ثبت بنفسه ونحوه الثوم والبصل والبطيخ والذبا ونحوها فانه يجوز قطعه لانه لا يراد به البقا
وشجرها يجب **فيما القيمة** على من قتل الصيد او قطع الشجر واذا كان الشجر مملوكا فاللزام للادنى نفس القيمة المحرم
القيمة لانه يقطعها لاي اخرجها الى اللأباحة فاشبهه لافها فيقال لانه وان لم يصح بيعه لزمه الضمان كاللوا
الوقف لزمه القيمة وان لم يصح بيعه فله قيمة كذا القيمة للمحرم مع الاطلاق في الاثار للملاذ في قطع
ان يصح في ذلك الى التوقيف على ان لا يشرط ان يكون ذلك بسن الاثنية في هذا الموضع ويعرف ايج في حرم كذا
كان الصيد والشجر من حرم المدينة وهو خطا هو الارهاق في قوله مكان ما سواها واذا قدر العدة ان قيمة
فيما بها اي ان ساء اشترى هذه يا بقدرها فاهده **لو يطعم** المساكين قدر ما لزمه من قيمة ذلك
مخيرة بين هذين الاثرين ولا صوم هنا لانه لم يملك حرمة **ويلزم التقدير** والمخيرة في المحرم قيمة المحرم
والعبرة وتعلق برقبته اذ احسن احداهم على من ذلك لان كفاية تلزم غير المكلف والكافور العبد **وتسقط**
قيمة الشجر اذا قلعه **باصلاحها** بان يرددها الى المحرم وغيره سافيه يقيمها حتى تصلح ويصلح
واذا اصلحت سقط ما لو صيد صيد المحرم ونحوه على الفاعل بالاصلاح لانه لا يجعله او يامر غيره وانما
يجب المدد والاصلاح لان له دلالة وهو الفارق بين هذا وبين ما يأتي في الوقف وفي الغيب والظاهر
ايصاله الى المحرم الا ان يكون معه من يوجب حمله وبفضله الى المحرم وهكذا الواخذ الصيد الذي ذكره في المحرم والمرد
وجده في المحرم وان لم يكن له ذكر في المحرم فزال الدية فان قيمة تسقط بان صانه حتى يصلح ريشه وارسله في
ان يصدق بالاصلاحه كالمحرم يعني يلزمه الاثر وهذا القيمة للمذهب **و** المحرم ان اذ اذبح **صيدا** فانه

نجاسة وتحرماً فلا تأثر لندكيسة نجوم على الذاب وغيره **وكذا ما قبل المحرم** فبسته ولو ذكاه ولكن تحريمه
في حق الفاعل وفي حق المحرم ولو غير الفاعل **أشده** في الصورتين معاً فان حظر الكل لم يحرم قدم الميتة
عليه ان لم يضره اكلها الا انها ميتة وهذه ميتة وصيده حرم من ذبحه وان حظر اليه حلال فان كان من صيد
خير بينه وبين الميتة وان كان من صيد حرم قدم الميتة عليه لانه مضموم عليه اهي اما بيضه اذا كسره فانه لا يحرم
لانه لا يضر طيفه نذكية الشك الثاني من مناسك الحج العشرة **طواف القدوم** فانه واجب في كل
قبل اشهر الحج بعد الاحرام وكذا بعد شهر الحج ولو قد حل من احرامه اقبل الاحرام فلا يصح فاداهم اى مكة
بعد ان فعل ما تقدم واراد تقدم طواف القدوم دخل المسجد فاستلأه باثم اى الحجر الاودى فأكلمه وقبله نذر
ويكون طوافه من **داخل المسجد** احرام جميع به نذر حتى يديه ويكون طوافه من خارج الشاور وان فلو خرج يده
على الشاور وان اذ على جدار الحجر لم يصح طوافه لانه طاف بالبيت فقد حل على البيت فبالبيت العتيق
والطواف بالبيت هو من داخل المسجد احرام **خارج الحجر** ولو على سطوح المسجد احرام لان الحجر عندنا من جملة الكعبة
من دخل في احد شواطئ الحجر لم يكن ترك شوطاً ويجزى الطواف خلفه من وراءه ولو دخل البيت وجب ان يكون
حال الطواف **على طهارة** كطهارة المصلي ولا يتيمم فيه **فكروا** طواف في حال كونه **زائلاً** **العقل**
لان اعمال الحج بعد الاحرام لا تقتضي نية ويلزم دم لانه على غير طهارة عالم بوضيعة فبسته او تحملاً
على ادمى او بهيمة **اولا** **ب** نذراً غضباً **اورا** **كبا** بهيمة غضباً اجزاء طوافه في جميع هذه الاحوال
طواف مكوثها اجزاء طوافه ويجزى كل اى حال البهائم المسجدة للضرورة لا على طهارة ولا تحملاً
يمتد من **الحجر الاودى** لا وجوباً فلو ابتدأ من اى اركان الكعبة اجزاء ويجب ان يكون في طوافه **حائلاً**
البيت عن يساره حتى يختم بباى بالحجر الاودى ان ابتداء منه والآخر بما ابتداء فلو عمل جعل
البيت عن يمينه اعاد الطواف من اوله والعبارة بيسار اى ان المحل معاً فلا بد ان يكون البيت عن يسار
احال المحل تكون لطن المحل فلو كان المحل يجزى بما جئنا لاله كان على خلاف ذلك لم يجز المحل فلو كان
على دراهم وهو يمشى القهقري جاعلاً البيت عن يمينه فانه ذهب الى ما ذهب اليه لان خلاف المشروع وقد
صلى الله عليه وسلم لم يزد من هذا اعنى مناسككم ويجب ان يكون الطواف **سبعاً وثلاثين** لا تسعاً وثلاثين

١٧٨
ناضراً فخر الله عند اتمامه **او يلزم دم لتفريق** اى لتفريق جميع شواطئ السبعة وهذا ان
الطواف الذى يلزمه احرام ولو فضلاً لانه صار بعد الاحرام واجباً وكذا الطواف واجب احرام الا
حائثاً من الطوافات او نذر طواف فان طوافه لا يجب الدم وحده التفريق ما بعدة مرة اجاباً
او تفريق شوطاً مثال تفريق جميعه اربعه بين كل شوطين اولى وسط كل شوط قبل اتمامه او
يستقيم من دون قاطع يقطع عن المشى اذ حل الحجر ثم رجع الى حيث حصل منه ويتم الشوط فاذا فعل ذلك
في كل شوط فقد فرق جميع الطواف وان فعله في واحد منها فقد فرق بينه وبين الشوط ولفظ التكرار
كان في الاول وجه من حيث فعله للتفريق وان استمر ولم يعتد به فلا يلى وان اعتد به فبسته
للتكرار فان كان في الوسط وعاد فقدم للتفريق وان استمر ولم يعتد به فبسته لانه فان اعتد به
وصدقه وان كان في الاخر رجع فدم وان استمر واعتد بصدقه فان لم يعتد به فدم لانه لا فرق فيهما
حصل التفريق اجماله ثم ساء كان بين شوط واحد واكثر ولو فرق جميع الطواف يلزم دم واحد لم يحل
الاخراج فيشعر وانما يجب الدم لم يشرط الاول ان يكون **فكراً** ان التفريق لا يجوز فلو كان جابلاً فلا يلى
عليه وكذا لو كان ناسياً فلا يلى عليه الشرط الثاني ان يكون **غير معتد** فلو فرق واعتد به فبسته
حال الطواف رجعية منعنة الاثر انما كان فاستقام حتى خفت او تحير حتى شرب اى حتى صلى غير النفل
او فرادى ولو في اول الوقت او احدث فقطع حتى رخص او ينقص على نفسه يبرأه وما يحتاج اليه
ومن الاعذار الدافئة هذه اعادة السقط بها دم التفريق وهو ابطال عندنا الفصل الذى هو لغيره
فانه يجوز البناء عليه ولا دم وانما يلزم الدم لاجل التفريق **ان لم يستأنف** الطواف من اوله فان استأنف
فلا دم عليه لا يحتاج الى التوبة المستأنف عن طواف القدوم اذا عمل الحج تصرف الى الواجب من غير نية
وجب العود والاستئناف بعد التفريق ما لم يلحق بالهله ويؤخذ من هذا انه يجوز رفض العبادة لاداء الطواف
ويلزم دم ايضا **لنقص اربعة** اسواط **منه قصاً** عدا وترك شوط او بعضه او شوطين يجب على شوط
نصف صاع وكذا انى ثمانية ونصف في الصدقة لاني لانه لصحة البناء عليه وفي اكثرها دم الاطواف الزيادة
فانه محرم بانكره ولو قل فبسته في كل اربعة اسواط او خمسة وسبعة كلها ففي ذلك دم واحد **ويجوز**

سوط كذلك فهو السعي يكون **سبعة** متواليات كالطواف وحمل ما قرب من النقص المتقرب
اي انه يلزم دم لنقص سبعة اشواط منه فصاعدا فيما دونها من كل سوط صدقة ويلزم دم لتقرب
جميعه او لتقرب سوط منه كما مر في طواف القدوم سواء تيسر من شك هل طاف او لم
سعة او سبعة فبالايطاف ان السوط كالركن في الصلوة فيعمل بطنه ليلته المتبلى كما تقدم هذا
حينئذ هو المشك في حال الطواف لا بعد فلا حكم للشك بعد الفراغ فان لم يحصل له ظن اتمام ذلك
السوط ان كان مستمرا وان كان متجزيا حتى لا يحصل له الا ان ياتي على الاقل **فندب** في السعي او عرفة
الاول ان يسعى وهو على **لها رة** بالماء واد بالتراب حيث هو فوضه كطهارة المصلي فان عذر الماء
والتراب فعلى حاله **والثاني ان على الطواف** فيكونه التراب عند العذر **ويستوي** الترتيب اي تقرب
الطواف والركعة على السعي فلو فعل الثلاثة من الطواف بعد السعي لم يزد من اجل التقرب حيث انما
لغير عذر والا فلا دم فان فرق الطواف ثم سعى ثم اتم الطواف فله دم يلزمه السعي لان الاول قد انقضى
والا فدم ان لم يلقه **وان لا يقدم الطواف قدم** برخصة كالركعة لانه حكم المتركة فان اعاده
فلا دم **والثالث يندب ليحل فقط** **صعود الصفا والمروة** في حال السعي واما المراتة فالوقوف
في اسفل الصفا والمروة اركبهما ولو في حال الخلوة فان لم يصعد الرجل الصفا اصل ما يندب
عند الصفا اصابع وعلية بما يهيب اليه من الصفا والمروة فان لم يفعل لم يزد من لانه تاركه فيسكن
وفي بعض المروج حديث فليحذر من خلفها وراة من تركها **والرابع يندب للرجل فقط** اذا اصعد
الرفاعينها فاذا اصعد الصفا اتوى عليه استقبال القبلة بوجهه ويحضر باحضرة وجهه استعلا
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال يحيى لا يقرأ اكد المعوذتين وقيل هو الحمد والقبول
سورة كثر من قوله تعالى لا يستوي ثم التفتل لا اله الا الله وحده لا شريك له فصرح به وهو
الاخر ايه حده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم على كل المذاهب في قول
وتجاوز عن سبائتي ولا تردني خائبا يا اكرم الاكرمين ولجعلني في الاخوة من المؤمنين قال الامام
والاقرب لهذه الدعاء انما يندب في ابتداءه لاني كل سوط وللرجل المراتة فان فعل كل سوط

لزم دم لتقرب في **الخميس يندب للرجل فقط** **السعي بين الميادين** في كل سوط صدقة السعي انما اذا فرغ
من الدعاء على الصفا نزل فمضى حتى اذا عاد الى الميل الاضيق المعاني في جدار المسجد حتى حساب الامكان
حتى يجاذي الميل المنسوب اول السراطين وهو موضع معروف ثم يمشي حتى ينتهي الى المروة ويعد
بمثل ما دعي على الصفا واما المراتة فانها لا تدخل في طوافها وسعيها ولو في خلوة وهو
الارزهار **المسك الرابع الوقوف بعرفة** ولا خلاف في وجوبه **وعرفة كلها موقف** يعني
بحر في الوقوف في اي بقعة منها **الابطل عرفة** فمن وقف فيها لم يحزه لما روي عن ابن عباس ع
من وقف بطن عرفة فلا حج له والعروة على اربعة ارجل من فاضل من عرفة فلا حج له ولا يندب
للسباطين **والوقوف بمكة** **ممنه من ازال** الى وقت الظهر **في يوم عرفة** وهو اليوم التاسع من شهر
ذي الحجة **الى فجر النحر** وهو اليوم العاشر من ذلك الشهر **فان التمس عليه يوم عرفة نحرى** وعلى غيره
ظنه والاحوط ان يقف يومين في العرفتين وقت الوقوف ومكانه في مكة لا يحصى في المكان وان
يظن عرفة او غيره لم يحزه بخلاف النحر في الوقت الذي انكشف خطاه انه يحزبه لانه لا يؤمن عرفة الشك
فيه في السنة الا انه في كل سنة في كل مكان باقر الشك فيه وتقبل هذه المسئلة انه لا خلاف ان
يسعى ام لا ان لم يحز عرفة من غير نحرى فلا يخلو اما ان يشك في الاصل اولى ان انكشف له
الاصل به اجزاء العبرة بالانتهاء وان انكشف خطاه لم يحزه اتفاقا ويحليل حجرة وان بقي
التبس فقال عليه السلام فالاقرب انه لا يحزبه وسعى نحرى حتى يحلل الحجرة واما اذا نحرى فلا يخلو اما ان
يصل لم يمسح التماس والعاشر اربعين التماس والتمس ان وقع بين التماس والتمس فلا يخلو اما
ان يحصل له طين لولي ان لم يحصل له طين فالمراد انه يقف يومين ويعيق في اليوم الاول ويجز
ثم يعود في اليوم الثاني فيجعل بوجهه في البحر ما لقطه فيه وحسب الاطن يقف يومين حتما فيعلم
البوابة فيفيض في الاول ويجعل بوجهه ثم يعود ويجعل بوجهه الثاني فان خالف ظنه فالعبرة بالانتهاء
فان التمس لم يحزه واما اذا حصل له طين فالواجب عليه ان يعلل بطنه وسبب له ان يقف يومين في
باليقين ثم في هذه الصورة لا يخلو اما ان يقف يوما او يومين ان وقف يوما واحدا فلا يخلو اما

ان ينكفأ له الخطأ لم يأت ان لم ينكفأ له الخطأ بأجزائه وان انكفأ له الخطأ وهو انه وقف في المكان
وكان ظنه باسحافه علم ذلك يوم عرفه ولبيلة الخرجين من الوقت ما يتسع قطع المسافة الى اكمال الخرج
وان علم بعد ضيقه فخره وقولك من على ما دل عليه كلام ابي طالب لا دم عليه واما اذا وقف يومين فهذا
هو الاحتمال ولا اشكال ان الوقوف في اجزائه لانه قد وقف في نفس الامر يوم عرفه واما اذا كان اللبس من التماسح والعارض
فانه يجوز ان لا يخلو اما ان يحصل له ظن او لا ان لم يحصل له ظن فظاهر كلام الاحكام ان يقضوا من ايضا كما
لقد ذكرنا في الوقوف في العشران فاستشهدا على ان التماسح ولم يبين من الوقت ما يتسع الوقوف لانه قد
عمل فرض وقد يقف من غير وقته قال عليه السلام فلم يقف فيه على الاقرب من اجزائه اذا يقف الا لظن او بناء
على الأصل وهو في الأقل فان وقف لا يظن ولا بناء على الأصل لم يجزه واما اذا حصل له ظن عمل الظن كما
وقف على ظنه اجزائه لم يقف الخطأ والوقت باق فان يقف الخطأ من انه وقف العشر على المذهب فخره
ولا دم عليه ونحو الايام في حقه على الصحيح لا لزمه الدماء ولفظ الجرح فرع قلبه لا دم على من وقف العشر للشك
في التماسح اذ قد تأخرت الايام في حقه فالعشر كالتماسح وحاصل ذلك لا يخلو اما ان يقف بجرح اولي ان يقف
بغير جرح لم يجزه الا ان ينكفأ له الاصابة لانه لا بد من اليقين وان كان تجر فانه يجزه ما لم يقف الخطأ والوقت
باق حيث يجزئه تأخر الايام في حقه ولا دم عليه على الصحيح ولا فرق بين التماسح والعارض **ولكن** من الوقوف
بعرفة **المروءة** بكلمة بده مستقر الجرح والركب على الطائر لانه غير مستقر ولا يشترط ان يكون مستقره قد
تسببه ويجزى الوقوف **على اي صفة كان** الوقوف مختار او مكرها وسواء كان نائما ام مجتهدا ام عليه
ام سكرانا ام راكبا المصوب او نحو ذلك فان هذه لا يفيد بها الوقوف **ويجب ان يدخل جرح في الليل**
من وقف في الزمان وان لا يستكمل بل اذا خضع قبل الغروب **قدم** بليمة راقية عند ما فات قبل
استكمال الزمان لزم دم لانه ترك جرحا من النهار ولزم دم لباقي المسكن الاطواف الزيادة فلا يجزئه الدم
فان تقارن الافاضة وغروب الشمس لزم دم فان البقي لقيس لزم الدم لان الأصل بقا الزمان فلو كان
قبل الغروب ثم صرح وخرجه بعد الغروب فالذهب لانه لا يقطع عنه الدم ولو فرض خطا هو الاظهار ولا
بين ان يقصد الافاضة ولم يقصد لها كما ان لزم الدم سواء أجمع او لم يجمع **ونذهب** للواقف ان جعل مكان وقوفه

في القرب من واقف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يقف فيها وهي ما بين الصلوات المودعة في جبل بركا
واقفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونذهب للواقف ايضا **جمع العشرين** اي في فريضة وقتها وهو افضل
ونذهب لمن خرج للوقوف ان يسير من مكة يوم التروية فليقبل ويصل **عشر** يوم التروية **وعشائيه** توقفا صائبا
التوقيت **فجر يوم موفدني** وقبل سمي يوم التروية لانه لم يكن له عرفات ما فكا فوا يبرودون اي يخرجون الى الماء
ويجلبون اليها ونذهب **الافاضة بين العلمين** لقوله تعالى ثم انفضوا من حيث فاض الناس اليه والمراوا بالناس
ابراهيم عليه السلام وينبغي ان يقف من كل سنة ووقار مليشيا مكره من الذكر والاستقرار **النكاح** **كس البيت**
لمزدلفة ليلته النحر فانه واجب لهما واحد وكذا من عرفة الى ما زمني في وادي محسر من العيين والشمس الحارة
ويجب جمع العشاءين فيها ويجوز ان يصلي المغرب ثم يركع ركعة دخول وقت العشاء ولو صلى المغرب قبل
والعشاء اخره فقد صدق عليه السلام فيمنظر في المغرب لانه اذا صلى المغرب قبل دخول ذلك الوقت او قبل وصوله
المزدلفة لم يصح ولا يجمع العشاء ولو جوب الترتيب يكون كجاء **الماء** واقامتين فان صلاها قبل ان يصل للمزدلفة لم يجزه
عليه القضا لانه صلاها في غير وقتها الا ان يخشى انهما فلا صلاها في غيرهما ودخلها في الوقت يقضى ركعة **الافاضة**
كالمتعم اذا وجد الماء في عليه السلام والا قرب ان يلزم دم لمن بات في غير مزدلفة بعد هذه الجمع جمع ما يقدر هو
نكاح ويكون وقت العشاء الاخير فلا استأجرها ايضا او نقضا للبيت لمزدلفة فالحتم ان يلزم دم لتركه
الصلوة مسئلة ومن صلى العشاءين ليلة النحر قبل الاحرام ثم احرم للحج فالظاهر وجوب الافادة فاذا خرج الوقت
ولم يجد وجب الدم والفرق بين الحائض والنفساء من احرمت في تلك الليلة ان الصلوة على ما مضى نحوها ساقطة من
الأصل بخلاف المحرم فلو لم يجد حائضا فاذا احرمت انكفأ عنه صلوة لانه يجب عليه ان يأتي بها جمع تأخير فان فرق بينهما
ولم يجمع فعليه دم قال الامام عليه السلام وقياس قولنا انه يلزمه الدم ولو فرق لعدركا لصلها في غير المزدلفة لعدركا
فلا فرق بين العذر وعدمه **ويجب الدم** منها **قبل الشروق** ولو لم يلا وان لا يقع قبل الشروق لزمه دم لانه
نكاح فلو دعي من مزدلفة قبل الشروق وبعد فجر وعاد اليها ولم يخرج الا بعد الشروق فظاهر انها السقوط اي
عدم لزوم الدم لانه قد فعل النكاح فلو تركه اجمع لم يصل في مزدلفة ولم يبيت فيها ولم يدع عنها قبل الشروق فليزوم
دم لكونه واحدا من هذه وكذا اذا لم يبر المسح لزم دم لكونه اجمع اربعة النكاح **السهر** **المروءة** **الشعر** **الحرام** فانه

لترك الترتيب لاسي لأجل الترتيب منها ان يترك في اليوم الاول والثالث من اليوم الثاني
 فيلزم في هاتين الصورتين في كل واحدة من الترتيبين وضابطه ان كل فعل من تركين
 او جبهتين وكل تركي بين خطين او جبهتين واحدة او اكثر اني المبيت في اقل وقتي المترك الذي لا
 فعل فلا يلزم الا ان التفتير المراد في تركي الترتيب لا يفتري الفعل فلا يلزم الا ان واحد الترتيب
 في الرمي هو ركنها ان يكون الرمي على طائفة كطائفة الصلوة ولو بالترتيب العذر ومنها ان يحصى في
 سائر رمي المبيت فيلزم في اليومين اجزاء ومنها ان يرمى في حال كونه راجلا لا ركبا فلا يلزم في الترتيب
 ومن جملة ما يجب له باخذ كس من ماله وان يخلها ويكره كسها ويكره اخذها من المسجد في أي سجدة
 ولا يخرج الرمي الا من المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم ان كسها من المسجد ومنها
التكبير في كل حصاة تكبير الشك **الثامن المبيت في ليلة ثالثة في النحر والله**
 حادي عشر ليلة ثالثة في شهر ذي الحجة فلا تدخل الحصة وادى في شهرها فان الليلتان في
 بيت فيها لم يبق مطلقا سواء كان على ما على التفرام او سميت في هذه الايام لم يبق فيها من رمضان
 اي يراق **واما ليلة الرابع** من يوم النحر وهو ليلة ثالثة عشر من ذي الحجة فلا يجب ان يبيت فيها في الايام
ان تخرقها اي في الليلة بان تخرق على التسمية هو **عامة التفرق** ليلة اذ الواجب من البيت كان الا
 ان يقال غير عازم على التفرق في المكي وهو ان يفارق العقبة التي فيها الحجرة فاما لو غلبت في
 عنده التفرق لم يلزمه المبيت في كل واحد من الليلة وهو عازم على مبيت في كل واحد من الليلة او متردد في
 فالأقرب ان يلزمه المبيت **في بقية التفرق** اما النقص فيقال ان يترك مبيت ليلة او
 ليلة لأنه يجب ان يبيت في الليلة او يترك في الليلة في معنى واحا التفرق فيقال ان يترك مبيت ليلة
 الاولى والثالثة ومبيت الوسط فيلزم دمان للتفرق في الترتيب الحث وهو بالدم سواء كان كذا
الشك الخامس طواف الزيارة ولا خلا في وجوبه وان لا يجزى دم وصحة ان يطوف كذا
 في طواف القدم في التفرق لاني النقص فيعود له ولا يباخذ كما يأتي الا ان طواف الزيارة يكون
ومل اجامع لأنه لا محذور في فعله صلى الله عليه وسلم **وقت ادائه من يوم النحر الى يوم**

184 **التفرق** اي في اي هذه الايام طاف فواء ولا شيء عليه لكن المستحب ان يضعه في
 حجرة العقيقة وذبح صحبة وعلق او قصر **في اخره** او بعضه حتى مضى ايام التفرق لغيره عذر العذر على
 طاهر النفس **فم** يلزمه اربعة لأجل اخيره وقت ادائه مع وجوب القضاء او حوالا للذهب في
 الدم على العذر في غير ذلك طاف في اخر يوم من ايام التفرق ثم غلبت الشمس في وقت شوط او بعضه لم يرد دم **وما**
الوطء بعده كاملا اي كالحكم بالحج لأجل له وطء النساء الاجدان في طواف الزيارة كاملا سواء
 طالت المدة او قصرت **وضع عن طواف القدم في اخره** يعني ان من اخر طواف القدم الى بعد الوقوف فلما
 كان بعد الوقوف الرمي لم يرم طواف طواف القدم في طواف الزيارة او تركه غير تام حتى لم يبق
 دخوله قبل وطئه فان طواف القدم منصرف الى طواف الزيارة ويقع عنه فلا يجب قضاءه ويرتق ما لم يكن
 طواف القدم ودعا لترك التسمية في وقت سعي فاذ طاف طواف القدم بعد الوقوف ثم طاف قبل الرمي في غير
 مضى ان لم يطفأ الزيارة وذلك في حيث لم يبق باهله وهي الحيلة والافسح حجة اما لو مات قبل الوقوف فالتفتير
 انه يلزمه الاضياء لانه ليس له من طوافه في التسمية اما لو طاف للقدم مرتين مرة اذ انيق الثاني عن
 الزيارة وكذا الوطء طوافين فلو لم يطفأ الزيارة والقدم وقعا عنهما فلو طاف للقدم والوداع
 فانه يقع طواف الوداع عن الزيارة فيلزم دم لتركه الوداع ليلزمه دم لتركه طواف القدم وسعي اذا اقل
 بوائه الدم في اعليه لم يرم في طواف الوداع يقع عن طواف الزيارة قال في ذلك في طواف القدم
 المذهب على الترتيب **وطواف الوداع** يقع عن طواف الزيارة ايضا في ترك طواف الزيارة سواء كان في
 املا لان طواف الوداع يقع عن طواف الزيارة من حينه لأنه لا يسمي مودعا من ترك طواف الزيارة فيقال
 الوداع يقع عن الزيارة من حينه وطواف القدم بعد الوقوف باهله فاذ كان طواف الوداع ناقصا فانه
 عن الزيارة ويعد لما بقي قال في الانتصار وهذا رأي ائمة العمرة وهو ان طواف الوداع يقع عن طواف
 الزيارة **بغير نية** من حينه وطواف القدم يقع عنه بغير نية ايضا بشرط اللحق باهله يعني لو لم
 ايقاعها عنه بل يقع طواف الوداع عن طواف الزيارة ولو نوى كونه للوداع ولا يستبعد هذا كما لو نواه
 يعني كالوقوف طوافي وقع عن الواجب اما لو طاف في اربعة للزيارة ثم طاف للوداع وحج باهله فيجوز طواف الزيارة

ثم لو طاف اربعة عن الصدوم وثلاثة عن الوداع فانه في هذه الصورة يلزمه ثلاثة دماء دم لترك
الصدوم ودم لترك ودم للمقترنين بين الاربعة الثلاثة والدم الرابع لترك السعي فان طاف اربعة
للصدوم وطاف للوداع وترك الزيارة فالقياس كبر ويقع الوداع عن الزيارة **ومن آخر طواف الصدوم**
قدمه وجوبا اي من لم يطوف طواف الصدوم يوم قدم مكة بل اخذ حتى وقف بعرفة روى حجة العقيقة
اولم يرمها واراد ان يطوف طواف الزيارة فانه يحكي عليه ان يقدم طواف الصدوم ويندب ليدان يقدم
السعي بعد طواف الصدوم على طواف الزيارة ثم يطوف بعدهما الزيارة **فقد قدم الزيارة** عليها فقال
عليه ان يباين صدق الاصح بان يفتي في الوداع عن الزيارة وان نواه للوداع يقتضي ان يقع ما نواه للزيارة
للصدوم ثم فعله بعده وما نواه للصدوم للزيارة وفتح السعي وان تقدم طواف الزيارة لانه لا يثبت
بين الزيارة والسعي فلو طاف طواف الوداع وهو جنب وجبر به ولم يحط طواف الزيارة
فالمذهب ان يحكي عليه ان يخرج به لانه انقلب عن الزيارة فكان طواف الزيارة وهو جنب فيجب اليه
كما قلنا ان طاف اكثر طواف الصدوم وجبر به لم يقع عن الزيارة لانه كان طوافا بعد طواف
الزيارة وهو يثبت الايمان به جميعا فلذلك وجبت اليه **النكاح** **الطواف** **الوداع**
فهو واجب عندنا ولا وقت له ولا يجب الا على كاهن لا على المحرم وادامات احبائه في مكة قبل طواف
الوداع فعليه الاضحية يوم والليل **على الجوه** قوله صلى الله عليه وسلم من حج لم يفلح الا اذا
عمده بالبيت الطواف وهذا امر والا امر يقتضي الوجوب وصحته ان يطوف **كأثر** طواف
الصدوم الا ان هذا **يلزم** لانه لا سعي بعده **وهو يجب على غير المكي** وميقاته دارة
نوى الاقامة **واكمال** **النكاح** عالم تكن اجيرة فتستحب من يطوف **ومن فات حجة سنة**
فان هو لا رخصة المذكورين في الآثار ومن ميقاته دارة ومن نوى الاقامة لا يجب عليهم طواف
الوداع الا ان يعزم للمكي على الخروج في شهر الحجة كان مضربا عن النوى الى بيته لزم طواف الوداع وان عزم
على الرجوع الى بيته لم يكره مع من لم يبيت او يبيت في مكة فلا يلزم طواف الوداع ولو عزم على الرجوع
المعذور فحكمه في الآثار لا يلزمه دم لترك **حكمه** **سائر** **النكاح** **الطواف** **الوداع**

الموداع حكم طواف الصدوم في نفسه وتفرقة على التفصيل الذي تقدم ولكن طواف الصدوم
يختص بحكم وهو انه يحكي عليه **يعيد** فعله ثم لم يسر من حجة بل **ان** بكه واسمها **بعدة** **بأمان**
وذلك لانه قد بطل وداعه باقصة اعلم به وطاهر كلام البطالين وغيره انه لا يبطل باقصة
يوما او اياما لانه قال اياما واول ايج ثلاثة قال السعي من ماء وتري وفعل وفعل المقيم
وان استعمل بشد رحله لم يعد قال الامام عليه السلام وهذا هو الصحيح عندي لان لفظ الوداع يقتضي في
المنع واختلف في اكله والتقصير يوم النحر نكاح ام تحليل فطور فالله هبة ذكره في شرح الائمة
لاي طالب علم الهادي عليه السلام والقاسم انه تحليل فطور يعني استباحة فطور فلا يجوز تقديمه على
الرمي ولا يجرى الاحلال به فاذا تركه حتى خرجت ايج التسوي فلام دم عليه واذا فعله قبل الرمي
فلام دم عليه لا يوجب تركه شيئا قال الامام عليه السلام وهذا هو الذي قلناه في الآثار لانه لم يفرق
من حمله المناسك وحقيقته لو حلق قبل الرمي لم يترك الرمي فلو كان التحليل فطور وهو من هبة بطل
اذا وطى لزمه الاقامة **لحج** **فضل** ولما فرغت من بعد المناسك ذكرنا حكمها في طواف
كلها فقلت **ويجب طواف على طهارة** كطهارة المصل قوله صلى الله عليه وسلم طواف البيت
الا ان الله اياه تكلم ان يتكلموا فيه بالطهارة عندنا واجبة كطهارة الوضوء مع الغسل لكن القياس
في طواف الزيارة انه يلزم الطهارة الى خروايم التسوي لان له وقتا معلوما فاستحب الصلوة فان لم يجد ماء
ولا تروا طواف على حاله ويلزمه دم لان الماء في الحج لا ينقطع بالاعذار فاما طواف مكة
اسواط مكة فالزعم دم واما لو طاف الطواف تسليما من دون طهارة ثم لحق باهله فان الزعم
تعدد ذلك طوافا لا يفي دم واحد لان الطهارة واجبة عن نكاح فيها كالصلوة الا انها ليست
وان لا يطف وهو على طهارة ناسيا او عامدا **اعان** **المكي** **بالله** اي يجب عليه الجهر في
اذا لم يكن قد لحق باهله هذه الصلوة طهارة وسواء كان قد خرج من الميقات او لم يخرج
دم السحيرة لان طواف الزيارة اذ لم يفتد المراد بالحق باهله هو ميل وطنة ان كان له اهل
وان لم يكن له اهل فيجب العود مطلقا ومن كان له وطنان فبالاثرين هما ولو كان من اهل الميقات

فقط هو الأثر والعموم ومن طواف الزيارة وهو حدث وعاد قبل التمتع بأهله فلا يلزمه إجماع لأنما
بالعود ولو بسقطه في الأمام عليه السلام والظاهر من كلام أهل المذهب أن مجرد المشقة لا يسقط بها الوجوب
فان لم يلحق بأهله ولم يجد لطواف فاشاء عليه هداها ولا يجب عليه الرجوع للأعادة لأن
الاشاء تجبر وانقص من الطهارة الكبرى والصغرى في طواف القدوم والوداع وطواف العمرة فقط ويؤخذ من
هذه ان الطهارة تنكح لا شرط اذ لو جعلنا لها شرطاً لوجب العود لطواف الزيارة بعد طواف القدوم قبل الوقوف
بأهله فالمذهب ان يلزم الايضاً بطواف الزيارة لا التحجير في الشئ الذي يجي على قواعد التحجير الايضاً في الشئ الذي
الاطواف الزيارة او بعضها فان من طاف على غير طهارة ولم يعيده حتى لم يلحق بأهله **فبدنه** يجب عليه هداها
كفارة **عن** ما اخل بمنى الطهارة الكبرى ككبش النعاس وكناية ولا يقال اذ كان قد طاف بالقدوم
وهو متطهر ان ينقلب للزيارة وتسقط البدنة اذ قد تمت بنفس الطواف لأن هنا فعل وهذا لم يفعل
الاحكام من جهة هناك وان طاف وهو مشرك فقط الزم **اشاء كفارة** **عن** ما اخل بمنى الطهارة **الصغرى**
حاشا لطوافه فلو طاف وهو مشرك حداثاً صغراً ثم تكفراً فمضى وهو يطوف بالمذهب ان لا يلزمه بدنة للأذى وبدينه
جنب شاة للحدث الأصغر المختار ان لا يجب شئ في المقدما وانما يلزم بدنة واحدة لأجل كون طواف محمداً
حدثاً كبيراً في طواف الزيارة ويحل الحدث الأصغر في الأكبر لأن الطهارة وان حجب كانت سكا فليست بشرط فيه
قبل أي الشئ عطية ثم اذ لم يجد الشاة حيث يجب عليه في طواف كان او البدنة في طواف الزيارة وجب عليه **هداها**
مربياً فاذا وجبت الشاة ولم يجد لها صام عشرة ايام والمذهب ان المنصور راسه لا يدل لهذا الدم الذي يلزم
من طواف جنباً او محمداً بل الواجب عليه الدم في حبه والافلاش في تلك الحال بل يفي بذمته وهذا هو الصحيح
صلى الله عليه وسلم من ترك نسكاً فعليه دم والمحدث في حكم التارك واذا طاف للزيارة وهو جنب او مشرك لم
يلحق بأهله وكفر بالبدنة او الشاة فانه يجب عليه ان **يعيد** باجرام جديد اي يعيد طواف **ان عاد الى مكة**
فلا يسقط وجوب قضائه باجرام الكفارة فان لم يعيده لم يلزمه غير ما قد لزمت فلو اعادة جنباً او محمداً لم يلزم
شئ اذ قد كفي التكفير الاول فاما طواف القدوم والوداع فلا يجب عليه ان يعيدها سواء كان قد فرغ أم لا
لأنه قد لزمت الشاة مطلقاً ولو عاد الى مكة لم يكن يجب فقط وجب حج واعاد طواف الزيارة **تسقط البدنة**

او الشاة وعبرة الفتح فيسقط الدم وهو الذي التزم البدنة التي لم تمت من طواف جنباً او حائضاً او شاة
التي لم تمت من طواف محمداً لم يلحق بأهله وانما تسقط عنه **ان اخذها** حتى عاد الى مكة فاعاد ذلك الطواف
وتلزم شاة لأجل تأخيرها من طواف قبل القضاء وطواف جنباً او حائضاً فلا شاة عليه لأنه قد حل بعين الله
لم يلزمه شئ وانما يجوز فلا يجوز له الوطئ حتى يلحق بأهله أي قبل بليلة هذه اهو الصحيح ان يلزمه هداها
هو اكيدة في سقوط الكفارة وان لم **وتسمى** كحدث الأصغر أي من طواف وعمرة مكشوفة لزمت شاة
كما تلزم في كحدث الأصغر وحده التعمير هو الذي لا يصح معه الصلوة فلو طاف بمحذات ستعرب الزم دحان وكذا
لو طاف بمحذات متفرقة ما كان ايضاً ولا يسكر الدم بغير ركعتي العمرة ولا يبيح التحلل الكفاري لأن
التكفير لا يكون إلا بعد الحق **وفي طهارة التيسر** المكان وليسكن **حلت** أي من طواف عليه
شيات متفرقة كذا المكان وليسكن فاختلف في ذلك فالمذهب حكمه التيسر من الوان انه لا يكون كالمحذات
ولا شاة عليه ولو كان فيه كراهة وكذا في الأنتصار إلى الأمام عليه السلام وهو الأقرب عند **فصل في الوقوف**
الحج بقوات شئ من المناسك التي تقدم ذكرها **الآبغوات الأحرار والوقوف** بعرفة فان الحج يوفى
بجوات أحدها اما الأحرار فانه لا حج لغير محرم واما الوقوف فلو صلى الله عليه وسلم من ادركه قبل
انه يطبع الحجر فقد ادرك الحج ومن فاته عرفه فقد فاتة الحج والأحرار يوفى بجداً او ثلاثاً لها عظم النية
التي ينبغي لها فلو لم يعقد الأحرار بالنسبة حتى خرج وقت الوقوف فاته الحج ولو وقف بعرفة فحل حج المال
الحج الثاني الوطء فانه يفيد الأحرار اذ وقع قبل طواف الزيارة الثالث الردة ولا يلزم الأحرار الوطء
واما الوقوف فيغفر بل جاز من لحدها ان يقف في غير مكان الوقوف نحو ان يقف في طعن عرفة ولو جاز
فلا يخرى العصى وغيره لانفقاد الإجماع من قبل من بعد الثالث ان يقف بعرفة وقتاً قبله فلا يجبه
او بعضه على حسب التفصيل الذي تقدم ويلزم دم لغوات العم **وتحريم رعاها** الوطء الأحرار
والوقوف من المناسك العشرة اذ افان لجها **دم** ولا يدل لهذا الدم يربى ذلك الدم في الحرم المحرم
وانما يلزمه الدم متى لم يلحق بأهله ان كان له اهل ان لم يكن له اهل فبني عليه للأعادة مطلقاً **الاحكام**
الزيارة فانه اذا تركه عمداً او سهواً لم يجبره دم **فيجب العود** **والأبغاضة** ولو بعض شوطاً وحظوة

او قدّم ولا يشرط الاستطاعة هنا في العود بل يجب عليه ان يتوصل اليه بغير مجتهد كما لو كان في العذرة
قبل الخوف لقوله تعالى والنواحي الكريمة لا يستنبط الا بعد ما يوس كحج فان زال عذره تجدد عليه طواف الزا
والختار لها لم يرد لها وانما يقطع عنه الاثم وبعد زوال العذر يحرم عليه الوطء وكونه ويلزمه كل شيء يخرج
بعد فعل المستجاب لا يحلل المحرم ان يحضر عند ما يوس عليه طواف الزيارة فانه لا يحل له ان يحج ويحج في غير ذلك
ايام الترتيب وكان السنة باقية فالله سبحانه يستحب الاستحباب وهو طاهر الاظهار فيها باي وهذا البناء على انفس
يضيف طواف الوطء والعذرة ولا تضل او طواف التمتع قبل طواف الزيارة فلو طاف في وقت واحد عما عن الزا
ولزم شاة من يوس عليه طواف الزيارة او بعضه حتى لو قبل فخله جميع عليه **الانصاف** انه لا يمكن ان يكون
بايج لان احدها ركانه وسير من بيت الموضع حيث ان يبيته وان عات في غيره فمن الموضع الذي ماضيه هذا
مع الاطلاق كما سيأتي في قوله من الوطن اذ ما في حكمه لتمام التعيين كاستياني في قوله اذ اعين
فان لم يوس لم يصح حجه ويجوز غير احرام حيث كان داخل الميقات او من يجوز له دخول الميقات بغير احرام وان كان
خارج الميقات فلا بد ان يحرم حجة او عمره ويحل طواف الزيارة الذي يتوجه له بعبادة واجبه ان يحرم له عمره اذ لم
يسرع الاحرام الحج او عمره اجماعا فلا يحرم الا بغير الاحكام خارج الميقات **باب** مناسك العمرة
اربعة والطاهر ان مناسك العمرة اركانها فلا يجزئها اداء ولا يصح الاستئذان عنها الا بعد ما يوس
وهي اربعة احرام وطواف وسعي وحلق او تقصير وهي مبنية على هذا الترتيب فان احل حلق او
ولا بد من حلقه جميعه فلا يصح على بعضه وتقصير بعضه ومن كان اصله غير عليه احل وكذا اخذت الزا
على الصدقين واما الاذان فيجب حلقها ولو لم يكن عليها شعر ولا يكون جامعا بين احل والتقصير بل يكون مخترا
في الشرع وان احل التقصير اخذ من مقدم راسه من مؤخره وجوانبه طولا او سطرا ويجزئ قدر اربعة خمسين
شعره طويلا ودونها فيمن شعره دون ذلك في المشرك في حق النساء التقصير فقط دون احل اذ هو له في
حقهن فان حلقن جزاء او لا وقت للحلق والتقصير ولا مكان فلهذا حلقه حرام فلا يوس عليه وسقط احل
في القرآن والترتيب في هذه الاربعة لازم وجوبا وحده فيصير احرامه طوافا وسعيه وركعتي الطواف كما يفعل
احكام المفرد لكن يقطع التلبية عند رؤية البيت كما سيأتي ان شاء الله تعالى ولو كان المحرم **باب** مناسك العمرة

١٨٧
احرام المومني على راسه ولا يخفى احلق بالنورة والزرنيخ لانه احلق ولا تقصير ولا يشبه بما خالف احرام المومني
الرأس ولا يشرط ان يكون المومني لو كان كصا لا شعر الا يجزئ المومني الحلق **وهي سنة عند ولا تتركه**
في وقت من الاوقات **الافان** الحج فانها تتركه كالاية تتركه واما الترتيب فانها تتركه كراهة
حظوظ فان فعل في ايام الترتيب لم يرد له الا في غيرهما وانما تتركه **لغير التمتع والقارن** فانما
التمتع والقارن فلا تتركه لانهما في شهر الحج **وميقانا** اكل للمكي ضوايه المحرم ليعلم المكي عنده
وهو الواقف في الحرم او مكة مقيما في اخذ الرلوان يعرفانه يخرج لعقد الاحرام لها الى خارج الحرم المحرم
احل نحو ان يخرج الى مسجد عائشة او مسجد ابي بكر او مسجد عمر وهذه المواضع خارج الحرم ويجزم طهرها من هتكها
فلو لم يخرج الى احل بل احرم من مكة فالله سبحانه يلزمه دم في اللام عليه وهذا البناء على وجوبه في كل
فمن احرم من مكة والا فرب لم يجزئ به ويلزمه دم للاسنة **وان لا يكن كيا** **فما** الحج اى ان كان عمره
اقا قيا فميتا الاحرام لها هو ميقا الاحرام للحج ذكليفه للمكي والحجفة للمكي وقرون المنازل للحدي
ويبلغ للمكي ذاك عرفا الحراتي وبارا كل من ذلك وهي لاهلها وليك كسرها ولو لم يرد عليها فان كان
من خلف المواقف منها فميتا داره هذا اذا كان داره احل واما اذا كان في الحرم حيث ان يخرج الى
احل ويجزم منه **وقد** **الحج** **بالوطء** **لافتة** **قبل** **سعي** **جميعه** **عني** **ان** **المحرم** **لو** **طاف** **في** **سعي** **الحج**
بكاله فسد احرامه لانه ابقا السعي في العمرة كالسعي في الحج واحل كالزيارة غالبا احتراز من صورة
وهو انه يحل باول حصاة في الحج في العمرة لا يحل الا بارساء السعي ومنه فسد احرامه **فليزوم سباني**
انك الله تعالى في فضل اداء الحج وهو انه يلزمه بدنة ويتم ما احرم له ويلزمه القضاء والغير ذلك
الاحكام التي سئل ان شاء الله تعالى واما الوطء بعد طواف كمالا والسعي كمالا لانه يصح السعي في العمرة
بعد اربعة سواط لان ترتيب المناسك واجب شرط في صحتها والوطء لا يجوز الا بعد كل السعي من اقلها
وطى بعد كل السعي قبل احل فقال الصا على علم الامم انما يجب دم قال الامم على الدم اى بدنة وتكرار
بتكرار الوطء فلو ما قبل احل في العمرة وهو نادر لها فلا يوس عليه لاجل التعذر **باب** في
والتمتع في اللغة الاستعاضة بجالة الوقت قال في الانصاف وهو محج على ما رده **والتمتع** في الشرع

هو من يريد الانتفاع بين الحج والعمرة بالاحكام المحرم الانتفاع به هذه اقسام الحج
التقريب لا على جهة التحريم فهو يقتضيه من عدم على ذلك قبل الاحرام وهو لا يسمى متمتعاً الا بعد
بالعمرة والاولى ان يقال في حدة هو من يحرم عمرة قبل الحج ليجل ما بينها وفيه تخصيص للرخصة المذكورة
في الارهاق او يقال في حدة هو من حج بعد عمرة متمتعاً بها اليه **وروط** التي لا يصح التمتع الا بعد لها
هي شرط الاول **ان ينوي** لقوله صلى الله عليه وسلم لا عمل الا بالنية والموايد بالنية ان يريد ان يبرئ
يريد العمرة متمتعاً بها الى الحج هذه اقسامها على ما دل عليه كلام اهل المذهب في صفة التمتع المحل عن المنة
العمرة والوط الثاني **الا يكون سقاية داره** اي لا يكون من اهل ملكه او اهل الحرم ولا من اهل
المواقف ولا من داره بين الميثاق والملك فلا يصح التمتع من هؤلاء فلو تمتعوا هو لا يصح منهم العمرة وحجهم
ياثوث ويلزمهم دم العمرة باحرامهم اذا اعتروا في ايام الترتيب لاني غيرها فلو خرجوا المكي او الحرم الى خارج
الميثاق فانه يصح منه التمتع كما يصح منه اذا اتي من خارج الميثاق والوط الثالث **ان يحرم له من الميثاق**
او قبله فلو جاز وزعم احرم مع القصد لزعمه من الميثاق وانه اذا كان ذلك في ايام الترتيب
كما تقدم لانه لو دخل الميثاق وجاز وزعم قبله يحرم التمتع صار كاهل مكة ومن سقائه داره ولا يجاز
فان هو عبارة الارهاق فليست متمتعاً بالاحرام من الميثاق والوط الرابع **ان يحرم له في شهر**
الحج فلو احرم في غيرهما لم يصح متمتعاً عنه نالكن تكون عمرة مفردة فليزعم انما هو فلو احرم عمرة
فلما فرغ منها احرم عمرة اخرى فيها من داخل الميثاق لم يكن متمتعاً بايها فان احرم بالاولى
اشهر الحج من الميثاق فلما فرغ منها احرم عمرة اخرى من داخل الميثاق كان متمتعاً بالاولى والاخرى
زاد ولا يلزم دم الا في ايام الترتيب وذلك لان الاول قبل شهر الحج والاخر من داخل الميثاق
والوط الخامس **ان يحج حجة وعمرته سفر** واحد وحده السفر الواحد ان لا يتخلل له حق باهله
اي بوطنه قبل ان يفتلح فلو لم يفتلح باهله بعد الوقت لم يضر ولو بقي عليه يقية فساكن الحج
من الميثاق لانه سفر واحد لانه اذا فعل شيان في سفرين لم يسم جامعاً بينهما فلو احرم
التمتع ودخل الميثاق او لم يخله ثم حج الى اهله او لم يرجع الى العمرة او بعد قبل ان يحج ثم حج الى

متمتعاً ولو رجع في حال ولا ذكر في تلك السنة فان لم يلحق باهله اي بوطنه فهو سفر واحد ثم خرج من
والشرط السادس ان يحج حجة وعمرته **عام واحد** فلو احرم بعمرة الحج في عام واحد لم يلحق بالحج الى العام
لم يكن متمتعاً لانه لا يسمى جامعاً بين الحج والعمرة ولا يلزم دم والدليل على لزوم الاتصال قوله تعالى فمن
بالعمرة الى الحج الآية الكريمة فلو احرم في اليوم العاشر انعقد احرامه الحج لانه وقت الحج ولا اثم عليه بغيره حكمه اذا
احرم في غير اشهر الحج لم يصح متمتعاً لان عمرة بناها على فساد ولكن تكون عمرة مفردة فليزعم انما هو **فصل**
وصفته ان يفعل المتمتع في عقد احرامه **فان** في حدة الحج المفرد وذلك انه اذا ورد الميثاق
ما تقدم تفصيله الا ان يقول في عقد احرامه اللهم اني احرم لك العمرة متمتعاً بها الى الحج وذكر ذلك في
الا انه يخالف المفرد من حيث انه يقدم العمرة وجوبا فيقطع التلبية **باعتد روية البيت** العتيق
تحقيقاً او تقديره او كان القيصر قطعه عند التحلل لولا فعله **والامر الثاني** انما هي التلبية المتمتع للمفرد المتمتع
يتحلل عقيب التمتع الا الوط وفلا يحل له الا بعد اكله او التقصير والتقصير افضل لخلق رأسه حج
اي اذا اتي البيت طاف به سبوعاً كما تقدم ثم سعى بين الصفا والمروة سبوعاً كما تقدم ثم يتحلل من احرام
عقب التمتع بان يخلق رأسه او يقصر وجوباً لانه قد تحلل ثم يحل له فطورات الاحرام كلها من وطء وغيره
وتم هنا بعد هذا في الارهاق ليست للتقريب انما هي مجرد التدريج فلو لبس المخيط ونحوه غير الوط فلا شيء
عليه اذا سعى جميعاً في العمرة بمنابة من حجرة العتبة كما انه لا يلزم دم لتلك اكله والتقصير ولا يكون
ادخل نسكاً على شك لانه قد تحلل التمتع ولانه لا وقت للخلق والتقصير خلاف المفرد فانه لا يتحلل
حتى يرمى بالحجارة ولا يطوف للزيارة فان وطئ قبله وبعد الزم منه **ثم** اذا فرغ المتمتع من اعمال
العمرة كان حكمه حكم اكمال فاذا كان يوم الترتيب او قبله فانه يحرم ان يمشي **الحج من اي** **واصله**
سفرها الله تعالى في مكة المكي لكن الاولى ان يهل بالحج من المسجد الحرام فان الغيب فانه قلبي
يلزم المكي طواف الصوم وليس بها دم قلت اذا خرج المهران ثم رجع صار قافاً **ليس** الاحرام
الحج من مكة **شرط** في صحة الحج ولا في صحته التمتع بل الاحرام للحج من اي المواقف جازله ذلك وجب متمتع
وكذا اخرج من الميثاق بعد ان اعتذر لم يلحق باهله فلو ان عمرة التمتع ثم حج لزيارة البيت العتيق

ثم يرجع لعمدة التمتع فانه لا يفسد بذلك تمتع لأن حجة وعمدة جعها سفر واحد مما لم يتجمل
الى الوطن هذه أهول المذهب ثم اذا خرج الحج فانه **يستكمل المناسك** العشر للتمتع ذكرها على حدة
المذكورة لكن باليضا **محرر الطوائف القدوم** والتمتع على الوقوف حيا حرم من مكة فلما اذا احرم من
الميثاق للقدوم ان سافر من مكة كان المفرد وانما يكون التأخير شرطاً فيمن احرم من مكة اما من بين
مكة يريد ان يخرج فعل هذه اتم احرم من الحرم فانه يجب عليه تأخير طواف القدوم فلا يحل طواف
والتمتع على الوقوف انما كانا بعدة **والمتمتع بركن الهمدي** ويكون منه ركن الحمية والذكر والاشرك في الامم
سواء وانما بشرط سلام من العدو ان كان الحية من القيمة فيجوز **بدين عشرة** لكل واحد
عشرها بملكه الاجرة او الصفة فلا يصح الاثر ان فيه فلو ملكا عشر اكل من بيتين لم تجز ولا يجز
لو كان ملك من بلاد الاخرى الباقي الا انهم شاركوا في مضر ضاين **وبقرة تجزى سبعة**
لكل واحد عشرها وهذه فاقية اذا الزم المحرم سبعة دماء او عشرة فيما ليس فيه جزاء اجزى بدنة او بقرة
فمن وجب عليه بدنة او بقرة فانه يجوز عشر شاة عن بدنة او سبع شاة عن بقرة ومن شرط الشاة ان
التمتع ان يكونوا **مفترضين** اي يكون الهمدي فرضا واجبا على كل واحد منهم **وان اختلف** في ضمهم
بضم مال المتضمن ان يكونوا امة متعين جميعا ولا فرق بين ان يكونوا من التمتع او لم يكونوا لانه لا
في التمتع ونحو ذلك المحصرين ومال المتضمنين نحو ان يكون بعضهم متمتعاً وبعضهم عليه نذر واجبا كان النذر
اقل من عشر بدنة او سبع بقرة اجزاء الهمدي قد صار الركن في مضر ضاين وكذا ان كانت الاضحية واجبة
فمن كانت الشاة على هذه الصفة اجزاء كل واحد من الشاة وان كان بعضهم متمتعاً بالهمدي او طابا
للتمتع لم يصح التمتع من الشاة وكذا اذا كان هو متمتعاً وطابا للتمتع جعل بعضه هدايا وبعضه اضحية او نحوه
كالنفل لم يصح مشاة **وشاة تجزى من واحد فقط** والتمتع فيمنع من الهمدي بين هذه الثلاثة
والأفضل له ان يخرج بدنة ثم بقرة ولو كانت زائلة بين على الفدر المجزى ونحوها من الوجع
ثم شاة افضل من عشر بدنة او سبع بقرة وحسب الهمدي بقرة او بدنة واحدة فليس بها اختلاف في الفرض
بالنفل وانما هو من باب الاجبة فيجعل بعضها نذراً وبعضها فداً فانما هو عدم الاجزاء

كما اذا كانت ركة غيره وانما حيث اخرجها اليه من جميعها او البقرة جميعها عن واجبة فصار عن
الواجبة فقط لانه ما انفاده صار الكل فرضا واجبا **فيضمنه الهمدي** اي اذا ساق التمتع
لزمه لغرضه اذا مات قبل ان يبلغ الى وقت محله ولو لم يولد النحر والمكانة هو منى لكن مكانة
المحله قبل خروجه مطلقا وبعد غمره ضمانا اما انه فلو غمره فطاف به ضمنه للفقراء واذا اسرى
في حرم مكانة فلا شيء او لم يغمره فطاف بها للمهدي في طريقه من الهمدي الى المحلة على رصية
او دارته في النفل مطلقا وانما في غيره فان كان قد احرم ولو في مكة فله ان ياتي الهمدي باق على
ملكه فيوردت عنده كان في التمتع والقارئة حين رخصت على القوارب انما ليست قارئة ولا
ولا ينقطع قبل النحر يعني لا يجوز له ركوب الهمدي الا من ينقل به من حرمه ولا غيرهم ولا يحل له
شاة الا لتماجه ولفرضه فانه انقطع لزومه الا بقره ان لم تنقص قيمته والاشرك ان
ولا يجوز له ان يعيره من ينقطع به وعلى اجملة فلا ينقطع به ولو لا غيره وذلك عمداً فيمنع
التمتع بل يعيد التمتع والقارئة والهمدي المستقر به **عنا ليا** احرم من ان يعيده في كل
الفرض بالمشي واضطر الى الركوب ولم يجد السبل غير الهمدي ملكا او اكلوا تجاز له ان يركبه ويأخذ على ذلك
اذا اضطر الى تحمل مال عليها لحسية تلف المال فلا يبعد جواز ذلك ولو لم يكن الا بقره حيث كان المال محفوظا
او يخاف اخذ العدو ولا جاز الاجحاف وكذا اذا اضطر اليها غيره من المسلمين جاز له ان يركبها
لكن لا يكون ركوبا جعيا بل يركبها مع مساعده ولو ما في وقت فان نقصت هذه الركوب غير المتعب
لم يلزمه الا ان يركب في المسعى لا يركب الا يجوز ان ينقطع **بفوائده** ايضا والفوائد هي الولد والقوى
واللبين ولا يقاس اللبني على الركوب فيكون له ان يركب في الولد او في اللبن او في اللبن
لكن اذا احتل التلف جاز اللبني ويكون بنية الفرض كما يجوز من مال الغنم ان يركب في اللبن
الولد لما جنة اللبن في الفرض الا ان يركب في اللبن او في اللبن او في اللبن او في اللبن
ووجهه انه مضمون في النفل مطلقا ولو بعد بلوغه الى محله وبعده ضمانا اما ان يركب في
غيره شيء من فوائد الهمدي من شاة او لبن او غيره فله ان يركبها اذا احتفظت حتى يخرج الهمدي

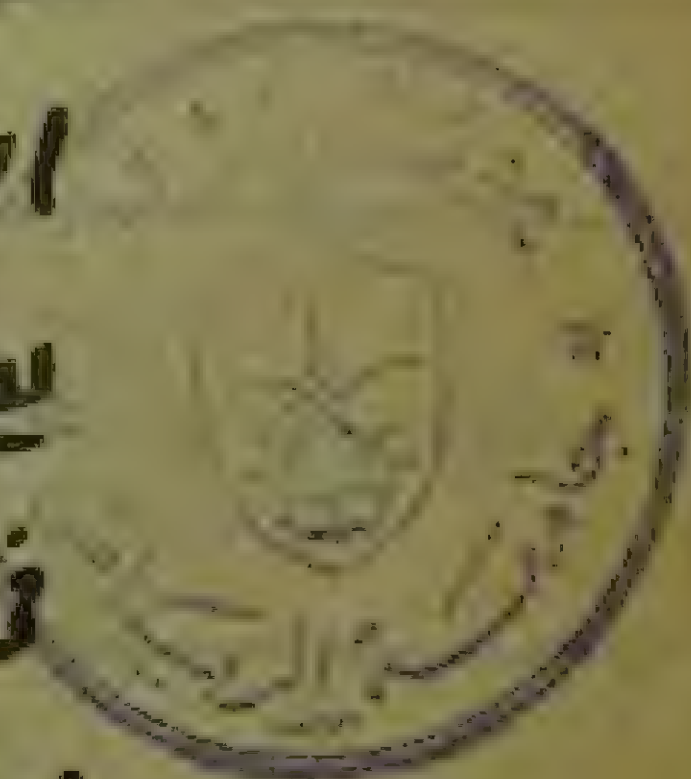
الواجب عليه في الطرفين ان **يتصدق** في الحال **بما خشي فساده** فرضا او نفلا ولم يرضه غيره الذي
بلا اشكال اما بعد وقت التخيير في الصدقة بالخواص في عملها ولو قبل التخيير الذي في هذه المنع من عليه
او نفلا اذ قد زال الملك قال في البحر قلت ان في تحقيق المذهب انه قد زال الملك احوال التمتع السوفى للفرق
والنقل بدليل منعه على انه عليه السلام من الاستعلاء بها لغير ضرورة في قوله اذا التفتت ولمعه عمره من
من البيع كما مر ولا يجوز البيع لادب الفضل او مثل فرض الآتي الاضحية لكان في الهدى فلا يجوز الاضحية الفاسدة
يلزم تعويض الشاة اذ انفق قبل نحره وكذا الا يلزم تعويض قيمة الصوف واللبن حيث تصدق بها قبل ان ينحر كل
الامم عليه السلام الا قرب انه لا يلزم تعويضها حيث لا يفرط قوله **وان لم يمتع** في الميل ولو بعينها خشي
انه لا يتصدق بما خشي فساده الا حيث لا يتباع فاقالوا ما كنه ان يبيعه لم يحرمه ان يتصدق به بل الواجب
ان يبيعه سواء كان الهدى لو فاداه وله ان يأخذ به قيمته والواجب ان لا يبيع في الضرع فان خشي ضرره
بالماء البارد فان لم يضر عليه وحفظ حتى يتصدق به في الهدى في معنى فان خشي فساده باعده وحفظه حتى
به هذا لك فان لم يمتع او ضعه وان لم يجد من يقبضه تصدق به على الفقير فان لم يجد في الميل فقير اشترى به
لم يضر به الهدى به ثابوا ولا شيء عليه قال الامم عليه السلام وهذه الترتيب صحيح على المذهب هكذا في الامانة في حق
مخلاف الرهن والغصب فمن واما الجواز الاقدام في الضمان فالترتيب لاجله والحيث بالآتي السوفى في
التخييل المحفوظ ان ذلك واجب في الشرب فندوب **وسافات** من الهدى قبل ان ينحر او بعده وفرض **الهدى**
حتما في الواجب مطلقا في النقل ان فرط وذلك نحو ان يبيعه خشية تلفه فيجب عليه ان يشتري بثمنه هدايا اخرى
فان نقص الثمن عما يجزئ في الهدى لزم منه رقيقته وان فضل من ثمنه شيء صرفه في هدى ولو حمله يعني الذي
له حول او تصدق به في محله **فان فرط** في الهدى حتى قلت **فالواجب عليه المحل تعويض المثل**
وسمنا ولو بدون قيمة الأول ولو كان زائدا على الواجب نحو ان يسوق بدنه عنه وحده ففرط فيها
حتى فانت فانه يجب عليه ان يعرض بدنه مثله ولو كان الواجب انما هو عشر البهنة او شاة فان لم يجد
المهدي عوضا فانه يجب عليه ان يتصدق بقيمة تسعة عشر البهنة ويصوم بقدر عشرة ايام
وان لا تفت بتفريط منه فانه لا يلزمه ان يحبس الا للهدى **الواجب** فقط دون الزائد عليه

يعني في الهدى الواجب لو كان مستقلا بالهدى وتصديق خشية تلفه فلا يجب عليه بداله ولو كان الهدى
المستقل بتفريط وجب له ان ياتى به فاما البهنة التي ساقها لا بتفريط منه لم يجب عليه ان يعرض بدنه
بل تكفيه شاة عشر بدنه او سبع بعرة لانه لا يضمن الا بتفريط **فان عار** الهدى الذي فانت ببقية او
ولو بتفريط وكان قد شترى به له **خير** الممتنع في الصدق الواجب ان شاء ذبح الأول الذي قد كان فانت به
بالثاني وان شاء ذبح الثاني وانفق الأول لانه لا يجب عليه اكثر من هدى واحد فانت الأول عار عليه
فا حرم الله في ليس بسبب في الحقيقة فكل ذلك كان له نحرها شاة فان عار بعد نحر البهنة تعين نحره الضأ
اذ **لزم** خيار وهو ايام النحر بعد اضطرار فيكون كوجود الماء قبل خروج الوقت فانه يقال لو ان
الهدى على التمتع في شاة لم يضره عار الأول ولم يضر البعير البعير فانه يجب ان الذي قد ذبح قد
اجراه والاخر من يجب على كل واحد منهم ان ينحر محررا او لا ينحر محرره اذ قد صار ممن ذبح مستقلا الا ان كان
وهذه حالة مانعة للأخرى هذه الذي يظهر في توجيه المسئلة اذا كان الهدى الذي قد فانت الذي
غير مستويين بل احدهما افضل ودرج الذي فانت في نحرها شاة ولكن ان نحر الفضل
فلا شيء عليه ولم يرضه **يتصدق** **افضله** **الا فضل** **ان نحر الأذن** فاذا كان واحد هدايا شاة والاخرية
فمن الشاة تصدق بقدر ما بين قيمة الشاة وعشر البهنة ولو قال فان كانتا شاة تبيع واحد هدايا فضل
من الأخرى كان أوضح ولا اشكال في ذلك اذا كان الأذن هو البديل وكذا اذا كان الأذن هو الذي فانت
ثم عار ونحوه وترك البديل فقد ذكر في البيان انه يلزم ايضا ان يتصدق بفضله البديل في الامم عليه السلام
وهو الذي اخترناه في الأذهان وهو الاضحية الموقوفة للعقار حاصل ذلك ان نقول ان كانا فرضين فقط
وفانت الأول ثم ابدل به في نحرها شاة او تصدق بفضله الا فضل في القيمة سواء فانت الأول بتفريط
او غير تفريط وان كانا تفطين فقط نظرت فان فانت الأول بتفريط وجب له البهنة واذا عار الأول
تعين نحره للفقراء وان فانت غير تفريط لم يجب له ثم عار الأول نحرها شاة لانها تعلقت القربى بها
واذا كان الأول به عشر واجبة في فضل فان فانت بتفريط وجب له البهنة او شاة وان عار الأول
فيهما الكل ان عار لا بتفريط لم يجب له الشاة فان عار في البهنة تعينت تسعة عشر هدايا للفقراء

لأنها قد خلقت بها القرية ويغير في الشاة عشر البقرة تصدق بفضل القيمة كما تقدم فلو ابدل
حيث الواجب بال الشاة ثم عادت البقرة الأولى بغير غيرها لأنها قد خلقت القرية بغيرها وهاهنا
في العشرين كما تقدم هذا ما حصل في هذه المسئلة وان كان قولنا في الأربعة يومهم أنه تصدق ببقرة
البقرة جميعا فقد مضى ذكرنا **فان لم يجد المتبع في الليل هديا يسوقه** وكذا لو لم يجد من يشاركه في البقرة
أو البقرة ولو لم يملكه **فصيام ثلاثة ايام** أي يجب عليه صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله
أما الثلاثة الأيام فيصومها في **الحج** وهو اليوم الذي قبل التروية **وأخرها يوم عرفه** **فان**
هذه الثلاثة الأيام التي آخرها يوم عرفه **فان** لو اجب عليه ان يصوم **ايام الترتين** وهي ايام
وطهر الأذنها ولو في يوم العيد الذي في البحر والغنى والصفاء يصوم يوم العيد كايام الترتين
ويؤخذ من هذه ان ايام الترتين من شهر الحج لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج فانه لم يحدد
صيام الثلاثة قبل ايام النحر من صلح انه لا يصح فعل البدر الا اخر وقت البدر فاجوب ان هذا
هو القياس لكن هذه المحصر بالآية وهي قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولغيره عوده عن
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا المتبع اذا لم يجد الهدي صام ثلاثة ايام في الحج فان لم يصم
فأبى الترتين فاما لو صام يوم التروية والذي قبله ولم يصم يوم عرفه بعد ذلك لافق القياس
فانه لا يلزم الاشتتاف بل يصوم يوم ثالثا لأن تعريفها جازا اذا كان في وقتها فافق
وقتها وهو في الأربعة ايام وتعين الهدي بوقت الثلاثة ايام الواجبة تحية فقط حيث لا يجرى
والواجب الواجبة وهو المذهب يجوز **لمن اراد ان يتبع وحشي** أي ولو لم يصم احرم ان يكتفه صيام
التي آخرها يوم عرفه ولان ايام الترتين بل غلبت في هذه **تعدتها** في وقتها والعبادة بتعد الهدي
النحو قال ان العبارة فيها تسامح لأن الحكم جواز فقد يجرى من يوم الاحرام هو تعدد الهدي
وظاهر العبارة ان تعدد هديا جاز بشرط ان جاز التقديم وليس كذلك وقد اجاب عليه يوم ذلك
سالكه وصرح به في البحر وحشي ايضا تعدد الهدي فانه يجوز له حنيفة **تعدتها** أي تقديم

الثلث **عند احرام بالعمرة** أي عمرة التمتع فيصومها من حين احرام بالحجرة الى اخرايم الترتين فاذ
صاحها من بين هذين الوقتين يعرف لو متفرقة ولو من اول يوم من ثوالده يوم عيد رمضان
لأن الليلة تتبع اليوم فيصوم فيها ان يجرى فيها ويصوم الصوم فلو صام مع وجود الهدي ثم تعدد الهدي
في ايام النحر والعبادة بالاشهاد اذا العبرة بتعد الهدي وبعضه تصوير العبارة في قوله ولكن
تعد هداي الهدي ثم اذا صام هذه الثلاثة في الوقت المذكور لزم ان يحلها شرعا **بمسبعة ايام**
متفرقة **بعد ايام الترتين** ويجب ان يصوم هذه السبعة في غير مكة يعني في غير الحرم غير مكة الى ان الملك يجوز
لقوله تعالى وسبعة ايام جمع فوق صيامها برجرهم يصوم صيامها في الطريق عندنا وصومها في الطريق
ايضا تخفيفا وان كانت الواجبة على الفور لكن يجب ان يصام بها في اهله ان يولد لها فان كان بعد
وقبل السبع يعني اخرها كفارة صوم السبع ثلاثة ايام ونصف ويكون من الثلث ان اوصى وصية فلو اوصى
تمتع الملك اذا اخرج الى خارج الميثاق فيصوم في مكة لأن الوجوه في حقه هو الفلح من اعمال الحج وانما غير الملك
يصوم صومها وان نوى الاقامة فيها الا ان نوى الاقامة في مكة لان الاقامة في مكة لا يوجب السبع
والسبع فان والا بطل يوم واحد فقط قال الامام عليه السلام ولعله المذهب **وسبعين للصلاة** **الثلث**
او احدها عليه ذم التخيير ودم التمتع يعني اذا صام الثلاثة الايام وهو من يوم احرام بالحج الى
اخرايم الترتين لزمه الهدي في ذمته ولم يصم صيامها بعد ذلك فان ما قبل ذواتها وقبل ان يصوم على التو
بانه لا يصح الصوم عن الميت يتعين الهدي وهو من ههنا وكذا يتعين الهدي ايضا **بما كان فيها** يعني
حالا صيامها وقد صام يوما او يومين او هو في الثالث قبل العود بلزمة الانتقال الى الهدي الحية
يما قد صام فقد قيل انه يبطل الصوم ولو عدى الهدي بعد كتمه وجد المأخوذ الصلوة والاشراط يمكنه من
النحر فان وجد الهدي في اليوم الرابع تعين الهدي ولزم دم لاجل التخيير اذا كان صائما **لا** اذا وجد الهدي
بعدها أي بعد ان صام الثلاثة فانه لا يلزمه **الا** ان يجد الهدي في ايام النحر او قبلها حيث تقدم الصوم
لحسنة تعدد الهدي فانه يجب عليه ان يهدي ولو قد فرغ من صيام الثلاثة والاشراط يمكنه من النحر
باب القارن **في** في الزمان هو من حج بنية احرامه بحجة وعمره معا ولو في مسعين

وعنه في ذلك ان يقول عند ان يحرم لبسك بحجة وعمرة ولا يشترط ان يقول معاذ قال علي السلام وكيف
 ان يريد ذلك بقلبه او بقلبه او بقلبه كما تقدم اذ لا بد من نية القرآن وهو
 العادة والشرط احرام القارون في السجدة **وسرطه** امران احدهما **ان لا يكون سقاية**
داره قال في الترو فان قلت **الشرط** التبرع في القرآن قال علي السلام قد اعطى ناعمة ذلك
 القارون لاننا قلنا هو من حج بنية احرام حجة وعمرة معاً وهذا يقتضي انه لا يكون قارناً الا ان
 ينوي بهما **والامر الثاني سوقيته** او غير شياء او بقره وثلاث شياء ولا بد لها فلا يصح
 الا ان يوق القارون بدنة من موضع احرامه يعني ما يسمى سوقاً وان قل فان لم ينسج بطل القرآن
 احرامه على هذه الوجهة فلا تتخلل فيها ولا تجزئ من حجة الاسلام ولا البرصة دم لانه كالمطلق ولا
 عليه ولا عمرة ولا شيء عليه بغير العمرة لانه صل عليه وهو من امر من لم ينسج بعمرة ولم ينسج
 بالقبض او حكم سوقها وقوائمه وان شئت عليه باذنها وتوضيها وعودها حكم ما تقدم
 في المنع سواء سواه وذلك علم لها فان قلت من اجده فقد **ساق** واخذ عوضها ولو من
 متى فان لم يجد عوضاً بقي في ذمته ويلزم دم الخبر انما لو احرم وفي عدة في موضع الاحرام قبل ان
 ثم ساق من ذلك الموضع فانه يصح فان لم يصح احرامه على عمرة بل جازي طواف من حلقه او قصره
 وخبر من احرامه بقبضه اعلم ان التوق عند ناس موضع الاحرام ولو تقدم الهدى من بعد
 او تأخر لانه قد احرم وهو معة ولا يشترط مقارنته الاحرام التوق بل لو سبق قبل الاحرام ثم هضم
 من موضع التوق لم يضر فان هضم من غير مكان التوق او سبق بعد الاحرام لم يصح وليس من شرطه
 ان يسوقه الى موضع النحر والسوق ابر صورا الاولى ان يحرم والهدى حاضر فيسوقه ما يسمى سواقته
 يصح وسواء تقدم الحرم او الهدى او تلف الهدى فلا يضر الثانية ان يحرم في موضع والهدى جازي
 في موضعه حتى يحضر الهدى يسوقه كذلك هي الثالثة ان يسبق التوق ويحرم من موضع التوق
 او ميلة صح ذلك الرابع ان يحرم من موضع ويسير ويتأخر الهدى فلا يصح ولو هضم الهدى من موضع
 الاحرام وارباعهم عبارة الكتاب بالصحة وليس كذلك **ونذ فيها** اي نذ بين البنية التي
 يسوقها



يسوقها القارون **وفي كل هدى** ولو جازي او يعني كل غنمك او منى من فوض او قل فذنية او
 او نذر فذنية او ذرية او ذرية **التقليد** عنه ائمة ائمة او هو ان يبطئ عن الهدى او كان بدنة
 او بقره بقلبه انما قيمة ليقض به الفضة او الغنم الواحد لا ينقص بها في رجل واحد والزيادة يصح
 فاما الساة فتقليد لها بالودع والحزوز نحوها **والثاني الايقاف** وهو ان يوقف الهدى المرافعة
 كعرفات المشعري ومزدلفة **والثالث التجليل** وهو ان يضع على ظهر الهدى حلالاً او حلالاً كان
 له قيمة من ثوب او نحو ولو شاء فانه يندب بقلبه او بقلبه **والرابع** اي يبيع البنية القيمة
 والثاة بغير الفضة كالهدي وجوباً وكذا الفلاد والراح **اسعار البنية فقط** ويصح التوكيل في
 وهو ان يتيقن من ان ما في الجانب الايمن مستقبل القبلة بلحظ بالدم ليعلم من اها انها هدى ويكون الشئ
 ابتداء السوق وكذا التجليل قال في الانتصار والسنة ان سلب دم الاشعار بيده اي باصبعه يعني
 اليسرى كالفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم **فصل** في صفات القارون **فصل** في صفات القارون
 ذكره كالمتمتع وهو ان اذا حضر المتقاف غسل وليس في احرامه ويصلى بعقبتين وينوي في احرامه القرآن في الحج
 والعمرة والمسح ان ينطى بذلك فيقول اللهم اني عزم على الحج والعمرة قرأنا تفسيرها الى ان يذكر ذلك في كسبه
 في مسيره وعند انتهائه الى الحرم والمكة وعند حوله المسجدة ما تقدم **الانه يقدم العمرة** وجوباً غير شرط ولا
 فلو اتم العمرة ولم يطف الاطواف واحداً للقدم فان طواف الحج ينقلب عن طواف العمرة ويلزم العود الى مكة
 الزيادة لانها تسكان لا يحير ان يدم ويلزمه دم ببقية المسك ان يفعل ما سلك العمرة كلها **الاحل**
 فانه لا يتحلل حلق ولا تقصير عقيب حرم لانه محرم معها بالحج وقد سقط عنه اكله والمقصود كسبه
 فان اتم الطواف السعي حتى يصح من اجبيل فلازم عليه كالمورد وكسب ما سبى في الصورة الثانية قال الامام عليه السلام
 يعني بين الطوافين والسعيين جميعاً قال في الباقية ولو قدم طواف الحج وسعى على طواف العمرة انصرف الى طوافها
 وسعى لم يزد عليه واذا ورد اجبيل لا يملك طواف اولاً وسعى لعمرة لا يزد عليه ثم للقدم واذا ورد القارون اجبيل
 ثم انما يرمي بوم النحر حجرة العقبة وطى بعده فستعمرة واذا فسد فانه يفسد حجة لئلا يرها **والقارون**
لزم من الدماء ودخولها قبل حرمها لانه محرم باحرامها غالباً احدها من صيد الحرم وشجره ودمه

190

ومن طواف على غير طهارة فلا يفتى دارا على القدم نحو الماء الصافي الصبيح فافعله قبل غيرها
كاملا عما روي عن الصادق عليه السلام وما يوجب صدقة صدقة وعما يوجب الصوم يومين فاما
بعد سعي العمرة فلا يفتى الا بحد فافعله بعد سعيها ولم يسبق الا حرام الحج فاعلم ان احراما من احرام
فانه يفتى في الاحرام المسمى على وجهه لا في الاحرام الذي هو اللاحق والاولى فافعله قبل سعيها
بدنائه في المفسد الا في هذه ولا في الاحرام الحج والعمرة فافعله النقص الاحرامين قال الامام عليه السلام وهذا
احتياج قوي **فصل في الاجتزال في احرام المسلم بمجاورة الميقات المحرم الا**
بأحرام ويشترط ان يكون مكلفا مختارا فافعله للمجاورة الواوكة عليها لم يلزم الاحرام الا في
من حصلت مجاورة الميقات وهو نائم او غافل او مجاوز الميقات وهو متعمد فافعله قبله فافعله
لا يجب عليه الاحرام بل يجوز له دخول الحرم حيث لا بد من ذلك في غير احرام اما من جاوز الميقات
سكرا او فاقرب النوم وكذا ما ياتي من جوار الميقات متعمدا او اهل جيل احرام فلا احرام عليه اما
جواز ناسيا فافعله هذا يعني الميقات موضع احرام او من ان الميقات امامه فانكسفت فافعله فافعله
الاحرام قال عليه السلام فقولنا الا في احرام من ميقاته داره فانه يجوز له دخول مكة من غير احرام
اذا لم يخل احد النساكين الا ان ياتي من خارج الميقات ويريد دخول مكة ولم يجرؤ عليه لانه لو مر بطنه فلا احرام
لانه بمجرده من وطنه يقطع حكم السفر فلو جاوز الميقات يريد دخول مكة لكن في غمرة او غفلة او من
الميقات فافعله ان لم يلزم الاحرام وهو المذهب لا يلزم الاحرام مطلقا سواء نوى الاقامة فيها ام لا بل
لم يكن لاحد النساكين كما ياتي وقولنا احراما من العبد فافعله وان كان فاقيا جاز له دخول مكة
غير احرام سواء صغره سقده او اذن له لانه وان اذن له لا يلزمه دم كالحج فافعله في الساقية
المكاتب الموقوف وقولنا المسلم احراما من الكوفة فافعله لا يلزم له دخول مكة لانه لا ينعقد احرامه الا في
ولا يلزمه دم عندنا اذ هو قريب ولا يعلق في ذمة الكافر ولا في ذمة الكافر قال القاضي في
المذنبين ومرارا اصل المذهب ان يجب بقطب الاسلام يعني في الوجوه مطلقا في ذمة الكافر
وتكون للمامة الكفر وهذا هو اصل لتعارض المذهبين على كلام القاضي رحمه الله

وتكلم كلام الشريعة انه لا يلزم من الاكل فافعله قولنا الى الحرم احراما من ان يجاوز الميقات فافعله قبل دخول
الحرم المحرم بل ينعده ان يصل ونزله ويوجه فان هذه الاية من الاحرام لمجاورة الميقات فلو بعد جاوز الميقات
عنوم على دخول مكة فافعله فافعله لا يلزم من محرم لدخول الا ان يخل بالنسبة من موضع فافعله قبل سعيها
هو الذي اضرتاه في الارهاق لانا شرط ان يكون مريدا عند مجاوزة الميقات ان يعقد مجاوزة الى الحرم
وهذا اعترافا بصحة نكاح فافعله الاحرام من غيرة دخول الحرم المحرم فافعله في تلك القود وسواء غيرة او دخول
لأحد النساكين او لا فافعله فافعله اما اذا اراد دخول احد النساكين فافعله وحيث عليه الاحرام اجماعا قوله
غالب احراما من ثلاثة فافعله لا يلزم من الاحرام لدخول مكة الاول من عليه طواف الزيارة او بعضه
العمرة او بعضه واداد لدخول بعضه او لم يرد فافعله ان يقضي غير احرام بل لا فرق لان عليه بغيره لانه
من قارط فافعله او حائضا فيجوز له لدخول غير احرام حيث لا قبل للحق باهله وهكذا من اراد
الدخول مكة وعليه احرام او التقصر في العمرة لبقاء الاحرام وكذا الامم جوده او دخل من غير الميقات
وقد التجو الى مكة وكذا المحنت لعله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ايها الناس ان الله قد احرم مكة
السموات والارض في حرمته الى يوم القيمة فلا تجل الامر بيل من بامه واليوم الاخران ميفك وقا ولا ينعقد
فيها سحر او لا يخل احد كان قبل ولا لاحد بعده ولم يخل احد الا في هذه الساعة غضبا على اهلها الا في حرمته
قد رجعت الى حرمها بالاشم فافعله منكم الشاهد الخ باب العمرة فافعله على من نوىها لانه حال
صلى الله عليه وسلم لم يجرؤ له ذلك لانا ما موروث بالتأسي به صلى الله عليه وسلم الثالث انهم على خروجهم
الى مكة وتبث الحاكمة لم يمتحرم في الاولى لاني لاني فيه وهو كقولهم في العصور وذلك كالحج فافعله
وجالب اللين ونحوهم قال الامام فان تعذر عزمك على حبسك بعد مجاوزة الميقات وادخل الحقت
والسحق حرمات من سكانها وعل جالب اللين ان يحرم اول مرة فقط والى غير احرام فاذا اراد الحج بعد
دخوله حرم من سكانها والمذهب هو المراد بالدين ما يمتحرم في ذمة الكافر فافعله فافعله فافعله
جاء الميقات من غير احرام وقد جفت الى غير احرام فافعله في العلم **ولهم** لاجل المجاوزة
عنا الى الميقات بعد مجاوزة لم يقطع عند الدن ان كان قد احرم بعد مجاوزة الميقات قبل ان يراه

وتكبر وجوبه كغيره من النكاح لا بعد من التكرار من هو على الخول والخروج فانه يتكبر على الدم وكذا الاحرام
ويجب عليه الرجوع الى الميثاق ويجرم منه الاثبات وضيق وقت فحرم قبل ان ينشأ الاحرام عليه دم الجوارزة فان احرم من
موضع من غير عذر جازى بالرجوع اليه وسقط وجوب الرجوع لانه لا معنى له بعد عقد الاحرام ولو صدق ولا بد له ان
لو عاد الى الميثاق قبل ان يحرم ثم احرم سقط وجوب الدم **اولم يحرم كسرة عاك** الى الميثاق **الحرم** وقد كان حرم
بكلية بدني من غير احرام فلا سقط عنه الدم بالرجوع حينئذ فصار الدم بعد الجوارزة لا سقط بالرجوع الى
الاثنين الشرطين وهما ان يرجع قبل ان يصل الى الحرم المحرم **فان فاتت قامة** الذي جازى الميثاق فيه خروجه
الشرطين او بطل في غير الوقتين المردفاته الوقتين بعونه ففاتت الحج سواء كان حجة او عمره من غير احرام ثم بقي على
ترك الاحرام حتى خرج ذلك العام فانه يلزمه **قضاء** مع الاستطاعة في المستقبل بان يحرم بحجة او عمره باو
به قضاء ما فاتته من الاحرام الذي وجب عليه بمجاورة الميثاق والمخارطة لادم عليه للخير **ولا يلهي ليل** في
قضاء هذه الاحرام **غيره** فلا يصح ان يؤخر عن قضاء ما فاتته وعن حجة الاسلام او عن ذر او يؤخر ذلك فلا يصح
الاستئذان قضاء فقط فان دخل غيره لم يجز ولا يها ويصح احرامه على عمره وان نواه لاحد مما بقي من الاحرام
في صفة بخلاف ما لو احرم بعد مجاورة الميثاق في تلك السنة التي جازى فيها الميثاق فان له ان يصح احرامه على ما
من حجة الاسلام ولو اجبر ان يفجر حينئذ الى الميثاق واحرم منه وغير حجة الاسلام وسواء كان حرم على
قبل ان يحرم او لم يرجع على ظاهر كلام الرزق **فصل في فعل الرقيق فني زال عقل وعرف**
قيمة وعرف قصده عنها ونوعه في **في جميع حاكم** رخصة الحج **من فعل او ترك ولا**
ان يكون الرقيق عدلا بعد الاحرام وقبله والوارد الرقيق في القدم والحمل ويثبت بالكل ما ان قد جرت
مجاورة الميل وهو المول عليه ذلك ما يسمى رقيقا سواء حج عن نفسه او عن غيره فلقا له **الاحرام**
هو الفاعل بنفسه فالقيد الاجزاء او عما استوجله كما انه يصح من الرقيق ركعت الطواف فيعلمها كالاجرة وهو
الكتاب والاصح فعل شيء من غير الرقيق لعدم الولاية هذه الفهم ورد الميثاق عبيدا فاما من حصلت فيه
قبل خروجه من الميل فلا يقع النيابة عنه وفاقا وحكم النيابة بانها تكون قبل الخول في الاحرام نذرا وبعينه
وعرف نيته يعني فان لم يعرف نيته فلا نيابة عنه وانما يصح للرقيق ان ينيب لان له نوع ولا يكون في حفظ حلة

للاعتاق عليه بغيره وانما فعل هذا يكون عدلا ولا يصح ما يصح به المقصد لان المصالح والمفاسد
والصحيح في تفسير الميثاق انه للبيات على الاطلاق وهو لغيره من اكل ثم جردته من ثياب التي حرم عليه
لبسها ثم غسله فان ضربه فالتصديق فانه لا ترك ولا يجم هذا لان التيمم انما هو للصلاة لا للاحرام ثم ان
يما كان عرفه من قصده قال لا الله ان هذا عبدك قد خرج فاصد الحج وقاصد الحج شعرة وجره وجره وجره
عنه ويحسبه يحرم من الحرم فان فعل ما يجب الفدية لمصلحة الرقيق من مال الرقيق والامن ماله ثم سيرة بكه **فني** الرقيق
انه نفاق وقد فعل فيه رخصة بعض اعمال الحج ولا يلزمه الاستئذان لكن يتم بنفسه ان تمكن فان ساقا كان
لمن دخل نسكا على نسك اذا استأنف الاحرام بل ينيب ولو فاقه باق وكذا الايج عليه اعادة الطواف الا ان
الطهارة بزوال عقله بل ينيب من غير فرق بين الطواف وغيره وهو المقرر للمذهب هذا ان طهره رقيقة فلا اعاد
والاعاد **وان فاتت حرم ما بقي حكمة** اي بقي حكم الاحرام فلا يطيب بخوط ولا غيره واذ كان لم يجز
الكفاة من عيط ولم يغط رأسه ان كان حلالا ولا جبرها ان كانت لعامة ولا لها ما ان كانت خشي وظاهر
انه بقي حكم الاحرام ولو انهم رقيقة عنه اعمال الحج التي يحصل بها التحلل حيث ادى ذلك ولا يتم عنه الاوصية
فان كان قد احرم ولو اجبر اقبل زال عقله فان عرف الرقيق كان أهلا به فلا اشكال انه يتم ذلك **وان**
حمل نيته في احرامه فلم يد راحا هوام معتمر أم مفرد أم قارن **فكناسي بالقدم** يفعل به رقيقة
فيعلم من نسى الاحرام له على التفصيل الذي قد تقدم الا انه لا ينيب من الرقيق الدماء لان الرقيق يراثة الذمة ولا ادم
قد ان لا تمتع الا ان ينكح فكونه قارنا بافاقة او شهادة عدلين **من حاض** او نكح في سفر اخرج
اخرت كل طواف قد نذر بها بالاحرام حتى تطهرت ولم يرها دم لتأخر طواف الزيارة فان خشي على نفسها
او فرجها من الاقامة فتستنيب من طواف عن اللحد لما توس هذا ان طواف الزيارة وانما وجب على النائم
لان الطواف لما يصح من داخل الحجة وانما يصح حرم على ما ادخله وكذلك لو خروا السعي لانه من قبل فعل الطواف هذا
حين لم تطهر بعد سواط واذا تطهرت فعلت باقي الطواف لم يلزمها اعادة السعي ايضا ولا دم عليها لانه
الاخذ اقل الامام عليه السلام وهو موافق لاصول الصحابة **ولا يسقط عنها** وجوب شيء من اعمال الحج التي تقدمت
الطواف الوداع فانها اذا حاضت بعطوان الزيارة قبل طواف الوداع سقط عنها طواف الوداع ولم يجز

استظار الطهر على تطوف الوداع ولا دم عليها ولا صدق قد اذ لم يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم لانه فخر بصفته
ولم يردع ولم يأمر بها باخراج شيء مما لم تكن مستأجرة فتستيب من يطوف عنها فان طهرت قبل الخروج من مكة
حكمت لمصها الوداع واما اذا كانت متمتع وقارنه واصابها الحيض قبل ان يخرج فقد اوجب طهرها حكمها بقوله
وتنوي المتمتع والقارنه حين تصل مكة ايضا **وفرض العمرة بعد ايام التشرية** ولا يبطل حكم الوداع
والتمتع وكذا اتمتع وقارنه ضا على الوقت فانه يلزمه فرض البعد ايام التشرية ويلزمه دم الوضوء في المتمتع لان
القارنه فاذا نوى فرضها ثم بان سعة الوقت ففرضه الوضوء هذا يدل على انه يصح فرض العبادة لأفضل منها
المتمتع فرض حقيقة واما القارنه فتأخير لأن الأحرام كالحج باق فان كانت جيرة فستأخر تطوف
فقط وهي موقوفة بغيرها واذا استأجرت من يطوف منها تحلت بالكلية أو التقصير هذه اذا ضاقت على ما وقع الحج
واما اذا كان الوقت متعاضدا بحيث يمكن ان يخرج بعد ان تطهرت ولا يفوت الحج لم يخرج الوضوء لانه نعم واذا زلت
المتمتع والقارنه العمرة ففرغت لأعمال الحج فنقسل وتحرر وتصل بحجها هذا اني المتمتع للقارنه فانه
ما في كما تقدم وتخرج مني بقضي المناسك كلها ثم بعد طواف الزيارة تحرم لعمرها من قرب المحابيت ثم تطوف شعبي
تقصير من غيرها قد راعى له كما تقدم ولت بعد ذلك **ولا يردم الوضوء** المحرر انه لا دم على القارنه لانها انما
اعمال العمرة من غير نقصانها الدم على المتمتع لانها احصرت عن العمر فلا تقربها حكم النصف حكم النصف
فصل واعلم انه لا يفيد الأحرام شيء من فطورات التي تقدمت **الالوط** في أي شيء ويراد ام
حلالا ام حراما بامية ام ارميا حبيا ام ميتا كبيرا ام صغيرا يصلح للجماع او لا وكذا الوضوء على كونه
ثم اوجب في الفروج فيضد سواء كانت الحرة فليظن لا بد ان يكون لها لذة الجماع او نية وكذا الودة فاما لو اوج
وظاهر الفروج اذ في قبل ان ينسى لم يفد قوله **على أي صفة وقع** أي سواء وقع عمد ام سهوا عالما ام جاهلا
مخارا ام مكوها له فعل ذلك فاذا وقع **قبل التحلل** باحد امور امار برمي **عجزة العقبة** بالواضحة
او بالعرة فبين فان حجر او بعض وقته اذ وقضاؤه وهو خروج ايام التشرية او نحوها كطواف
الزيارة جميعا او التعميم في العرة جميعا او القصير في العرة جميعا او بنية الوضوء
حيث احرم بنسكين يعني لو حصل الوط قبل الوضوء لا حلهما فيبطلان جميعا واما اذا وقع في الوط

المرفوض او داخل نكاحا على نسك وكذا اكلوا أو التقصير على القول بان تحليل مظهر فانه يفيد الأحرام اذا وقع
قبل التحلل برمي عجرة العقبة **فيلزم** من فسد احرامه بالوط والحكام منه سواء كان الأحرام للحج او عمرة
او لهما كالقارن او مطلقا لكن كفارة القارن تنضاعف كما سبب ان قال لو طاف معنى الأضحية
لا يجزئها لانه لا اول ولا آخر لباقي الأحكام الستة ولها **الانعام** لما احرم به في غير المرتبة فلم يتم حجة
الفاصل بل التحلل خروج من احرامه فانه يلزمه دم على حسب فعل من المخطورات وفي غير ما كان يصح ولو قد نسي
عليه اعماله كلها **كالصحيح** الاطواف الوداع كما تقدم فلو اخطأ فيه بواجب فعل مظهر لم يفسد الحج
انه لا يجزئ هكذا انما اهل المذهب قال عليه السلام وعمومه في انه لو طاف مرة ثانية لم يرد منه اخرى وكذا ايا الله
ورابعة كرفع التبرك بحسب الوط وهو المذهب لان اختلاف الفروع في الوط فقط فاما ما ذكره المظهر
الانعام عليه لم يفسد هو لا اله الا هو حجب الفدية بالصحيح قال عموم كلام اهل المذهب ان الجيرة اذا فسدت
انما هي لنفسه ولا جيرة له حيث كانت الجيرة بحجة او كانت فاسدة او ذكر المفسد انما الجيرة لما قبل الأضحية
وحكمه بعد الأضحية كغير الأضحية وسبب جواز الوضوء للحج عن الميت حجب الستة عنه هو غيره فاستجاره هو الوضوء ولم
الضحية ان لم يتب حجب الستة عنه واما اذا كانت غير معينة ففي ذمة من فسد فانه استجاره هو الستة
الساكنية وان استجاره غيره ففي ذمة الستة التي فسد حجبها او غيرها ولا يفي على المستأجر لقصا وبغني الستة
المعينة **والساكنية** انما يلزمه ان يخرج بدنه والبدن اسم لما يخرج من الأبل فلا تنقض الاثني هذا اذا كان مفردا او
فان كان قارنا الزمة تنكح ولو لم يجز في العرة لانه يعطف الضياء فيترك دم الأضحية ثم اذ لم يجز البدن للميت
لزمه **معدله** وهو صيام مائة يوم او اطعام مائة كندة **حيثما** فيقدم البدن ثم الصوم فان لم يستطع فالأطعام
واستجاره ورد الأطعام في الحج فالمراد بالتفليك وجب الصوم هنا مستلحا قال الامام عليه السلام وجعل بعض الامور
اجرة كذا كان وهو توفيق الجيرة من جهة الصيام وذلك لانها كفارة مغلفة عن ذنب وجب في الضحية ولعله قال
اذا كان محالما لم يذهب الضحية لانه كالقسط فاستبد كفارة الوط في رمضان والظاهر ان حجب الأضحية تغلظ
الكفارة اما الضحية فلا تسقونها واما كفارة القتل في لا يجب الا خطا لانه العمد بالقصاص كاف
اخلا يجمع عثمان في المال والبدن **والثالث** انما يلزمه **قضاؤه** ما فسد من حج وعمرة عالم بن جيرة افلا

عليه فان كان ما افنده نذر واجباً او فلا فهو قضاء حقيقي والا فهو قضاء مجازي والمضيق الوجوب ان
في ذمته ولو اذ لا يجتنب عند أدية الى نية القضاء والاشطوط الاستطاعة من القضاء ونقض القارن قرأنا والمعو
افراداً والمتنع تنعاً اذا كان القضاء بعد اتمام المتنع ما يجزى ولو كان الحج الذي افنده والعمره **نفل** فانه يجب عليها
واذا انقضت قضاء الأول لا الثاني فان قضاء الثاني يقال انما هو لاسيما للوجوب لأن السبب مغيرة
انه يلزمه ان يغرم **ما لا يتم قضاء زوجته الكرهت** على الوطء **فعلت الآبه** أي اذا وطئ زوجته مكرهه
ففعلت حتى فسد على ما يجزى فيلزمها ما يلزمه من القضاء والكفارة لكن يجب على الزوج ان يغرم ما لا يتم قضاء
والفدية الآبه فيدفع لها الزاد والكرهلة وجميع ما تحتج به في سفر القضاء فان لم يجز المحرم وجب عليه العزم
اما لزوم الفدية فلعله حيلم بنيم لها القضاء الاجل موجبها لغيره وان نسبت كافي العبد المأذون والآجلها
فقوله قضاء وزوجه صوابه يجوز وجه لمدخل الأتمه والخطوط بها **فعلت الآبه** والحسن منه ان يقال انما
يتم قضاء مكرهه الآبه لمدخل ما اذا الكرهت زوجها وحل المخلوط بها جميعاً فلا فدية كذا مكرهين معاً فكفارتها على
المكره لكنهما يجزى ولا يجب جهاهذه التي لم تفعّل ان لم يتق لها فعل فعليه ولا يكسبها الاخراج قوله
ففعّلت احرازاً اما لو الكرهها ولم يتق لها فعل فانه لا يفسخ عنها وتلزمه لها بدنه للوطء مع بدنه من جزاء
مكرها وتلزمه فدية فعل المخطوء غير فدية التي تلزمه لأجل احواله الآمن حتى اجزأ أو محرم مكرها او انما لا يلزمه
فدية عن ذلك المحرم اما لو طئ ثامنه او محبونه او مكرهه لا فعل فمنه وان كانت لا يلزمها شيء فانه يلزمه
لأنه فعل بنفسه موطوءاً وقوله في الشرح غير راضية احرازاً من ان تكون راضية فيلزمها نفقة حصواً لا نفقة
فاما لو طئ اجنبية مكرهه فانه يلزمه كرهه واد الزنا مؤنة القضاء وتلزمه غرامة في حاله وبدنه فالآبه
انه لا يلزمه ان عليه ثم واما اذا وطئها علناً فالآبه ان يلزمه اذا اجمل لاسيما حكم اجاباً وجب الآبه
فيقال اما البدن فالآبه ان لا تغرم الزوج واما المؤنة فيحمل ان لا يجب عليه واما النفقة فيجب عليه
نفقة سبباً لأن الفاء بغير اختيارها وهذا يحمل في النفقة فقط لان المؤنة فلا اذا كانت حجة الآبه
وامن من انه يلزمه **بدن** التي تلزمها لأجل الأفساد فان اخبرها رجعت عليه بغير ان يوثق الرجوع
سواء امرها او لم يأمرها وسواء هذا في الفطرة فان كفر عنها فلا يجتنب الى ان ذنها فان كفرت في الصوم

فلما خرج جاكلاً لأخراجها فالأقرب منه معدوم كجمل فلا ترجع عليه فإن اختلفت وجهها في قدر
الأقرب فالأقرب له العبرة بهذا الوجه أو الوجه عليه به لجملة الأ طعام من مكان الصوم من أي المال المذكورة فإن
استدل على قارنه لم يمتنع وعلى الثاني أنه فلو لم يمتنع واحدة للصوق وأربع للأفاد والفتن للقضاة وعليها السنية للفقهاء
نفسه لو تمرد الزوج عن الخروج بدنه زوجة هل يخرجها إذا جتمع لم لو كان محرراً أهل الصوم عدلتهما قال عليه السلام
إنها لا تخرج إذا جوبها متعلق به والأقرب أنه الصوم عن لأن الصوم عبادة بدنية فلا يجمع فعلها في غير أمان أو جحد
لا البهنة الطعم عنها بلا اشكال ويجوز للأطعم ولو كانت قادرة على الصوم لأن أصل الوجوب على من لا يملك العمل حيث
اعمر وتمردت عن لا وجوبه فقلت صحح جوابه الساس ما يلزم من إفساد امرأته بغيره هو زوج جسد السنية
استدل بها في سنة القضاء وإنها **يفترقان من حيث** الأحكام إذا بلغا عمرين وهو حين
فلا يجتمع فيه إلا في غيره **حتى يخلأ من أخواتها ولو مجبوراً** وسنن فان حشيت من الثلاثة فانه يجوز لها ألا
لحسنة عليها ولا يلزم الأحكام للقضاة والأمن المقتضى الشرع في فتراتها لا يخلو بجان مكان واحد ومنه إذا
وأما إذا كان معها غيره فلهما جواز وجوب أن يضرب غير واحد إلى الآخر **فصل من أحرم من النكاح** وبعضه
قل في العمة والوقوف في الحج بحسب ما لا يمتنع وأحصاء الأقبل التي تليها من الأقبل والوقوف في الحج
فيبقى محرماً حتى يموت أو يملكه رجل من أحرامه إلا النساء ولو طال زمان الكفر حتى يموت في البراءة لا النكاح
التحلل في العمة أن يغلب على ظنه الأبرار المانع حتى يموت أو يملكه رجل من أحرامه إلا النساء ولو طال زمان الكفر حتى يموت في البراءة لا النكاح
لو كان اجس من جهة أنه تعالى لعدم الرجوع في النسبة **أورضاً وأخيراً وانقطاع زاد** يجب على النفس
أو الضرر إذا حاول الأئمة مع حصول أي هذه الأعداء **وانقطاع محرم** في حق المرأة وتدخل المعتقة فإذا انقطع
عمرها بآتي هذه الآية أو بغيرها ولو تمردت عنه لم تجز ما غيره صار ينفق على محبوبة فلو احضر محرماً
وقد بقي غيرها وبين الموقفين برهنا على جوازها الأئمة من دونها وعليه العلم الأقرب أنها يجوز لها الأئمة من دونها
أخوف إلا أن لا يثبتها وبين الموقفين لا ما يعتد به في مثلها فارتد المحرم من الكفر ويملكه رجل من أحرامه إلا النساء ولو طال زمان الكفر حتى يموت في البراءة لا النكاح
مصلحة الأمن بخلاف ما تقدم في شرط البرية لا بد منه فلا يشرط لارتباطها كالمبتدئ للفقهاء لا خلاف في أصلها في خلافها
ولا يجب عليها أن تزوج بغيرها أو لها ليكون الزوج محرماً لها لأن ذلك لا يملكه المانع فبنيته جبر النفس وهو لا

قال المفسر قول بنظر كل من يراه ان يفارقها المحرم عند وصول المقصد من دون سبيلان او اقامة من عدا
 بل حال كونها غير مقيدة ففهم هذا الكلام ان يكره ان يترك المجرى اقربا للمفارقة اعتبارا من حاله وان لم يكن
 اجاعا من المعبرين بها لاجواب ان اعتبار الناس اعتلا اهل المودة اعتبارا من حاله وان لم يكن
 عليه ولم يمار آه المملوك حسنا فاعند الله **او احصره مرض من يعين عليه امره** وان يمرض الزوجة
 الزوجة او الرقيق او بعض المسلمين او الذميين وحشي عليه التلف او الضرر ان لم يكن من مرضه وجب على الزوجة
 او الزوج او رقيقه ان يقف معه لمرضه ويكون الهدى على المرض والامنة وخص من الزوجة والمحرم مطلقا سواء
 كانت فارغة او مزروجة لان المال في كل تصرف ثم الزوجة لخص من المحرم ولا يجوز ان يعين غير الاخص فان عيّن
 لم يعين قال عليه السلام الا ان يعرف ان المحرم ارفع من الزوجة كان له ان يعين المحرم فان كان له محرم فلا يحسن
 ان يعين سوا ذلك الزوجة وكذا الرقيق انه ان يعين المحرم سوا ذلك لانه اعرف بالارث **او احصره بحد فدية**
 كما امر امره بطلاق بعد الاطعام او ما زوجها او دفعه فالواجب عليها ان تعتد حيث طلق ولو كان بينها وبين
 ملكه او اجمل دون مكيل وتعتد الا خوف او عدم ما في الريبة حتى لا يقع بين يديها وبين كره دون بريد خوف
 فانها تجتهد في الامن فلا تجل بعتد ولو دون مكيل ما رجوعها الى منزلها فانها ترجع اليه ولو دون مكيل
 اذا كانت بينها وبينه دون بريد كما ياتي في الثاني ان قال في قوله بريد فدا عدا المفرومة واعاد دون البريد
 فترجع طاهرة ولو لم يردت **او احصره من زوج او سيد** يعني ان الزوجة اذا اضر زوجه وسيد
 منع عبده عن انتم ما قد احرم له صار الزوجة والعبدة محرمين بذلك المنع حيث لم ينقض الاحرام الزوج
 او السيد او المحصر اذا كان الزوج والسيد يحرم **ذلك المنع** وانما يجوز ذلك المنع من الاتام اذا كان الاحرام
 مستدي فيه وهو الاحرام بالنكاح قبل او ذمة الزوج وقد تقدم تفصيل ذلك في حكم المتعدي فيه
 ان يحرم حجة الاسلام وهي جاهدة لا تستد المحرم واما الاحرام بناطية قبل الموانة فعمل كلام اهل
 هي مستدي فاما اذا كان الزوج والسيد لا يجوز لهما المنع لغير الزوجة والعبدة محرمين من غيرهما اذا كان
 باللفظ او بان يضل بينهما من خطرات الاحرام اذا لا يتصور احصاء بغير خطورة ولا يتحقق احرامها فان
 منعها باكس بالوعيد الذي يقتضي خوف صار ان يترك محرمين ولو لم يحرم للزوج والسيد ذلك كان هذا

في هذه الصورة من النوع الاول وهو المحرم والخوف والخوف يمنع اليه عبده كل من طيب يوجب عليه كالمطال بالدين
 في حال الا المجل ولو حل في التفرع لم يحصل الطيب هو على او مطالبة الابوين الضعيفين او غير ضعيفين سواء
 عجزا عن التكسب لم يحجز احدهما ولا لا شرط المطالبة والخوف بذلك عدم معرفة الطريق قال الامام عليه السلام
 وهما في التحقيق بطلان في كسب اما ضيق الوقت فلا يكون سببه محصر اهل تحلل بغيره واما عدم معرفة الطريق
 فمستقيم فيتحلل بالصوم بعد انفاذ الهدى ويلزمه دم لقوات حجة ولا يقال انه غير محصر لانا نقول انما حصص
 عما احرم له وهو الحج والعمرة وهو في التحلل بالاكراه وهو العمرة ولا يخرج الهدى الا عند عذر العمرة قال الامام
 عليه السلام من احصره في تلك الاطبات **يعت بهدي قلده شاه** ولا فرق بين الاطبات والقوان وسبب الهدى في
 وهو غير ناقلة بين ان يعتق شاه او عشرين او سبع بقره هذا ان غير العبد واما هو فيصوم ثلاثا وسبب الهدى
 وجوبا اذا اراد التحلل وان لم يحرم فلا يقتضي الوجوب الا ان يخشى الوقوع في الخطر او حجب عليه سوا ما يمكنه الاستحالة
 او لانا لا احصره عندنا الا في اوقات التحلل فلا نقول هو في اهل المذهب ان المحصر لا يحلل الا بالهدى او بالصوم
 فلم يغلب في زمن المحصر ان الوقت مشحون وهو يمكنه التحرز من الخطر اهل عليه البقاء على احواله وان طال المدة
 في العمرة او غلبت عليه النهج في الخطر اهل عليه ان يعتق بهدي ولو علم ان عذره منقطع قريب قبل الخروج من مكة
 قال عليه السلام المحصر في الحج من غلبت عليه الخوف والحج ولا عبرة بخسبة الوقوع في الخطر او الخيرة واما العمرة فبالعمرة
 بخسبة الضرر بطول المدة لاجل العارض او خوف على النفس للمال هذا معنى ما ذكره عليه السلام كاد كرهه الجوزي وذا
 المحصر بالهدى لا يعتق او مكره **عين الخوة وقتا** معلوما للرسول غيره فبطلان احواله بعد ذلك الوقت فان
 امر بالهدى ولم يعين وقتا بعينه بل اطلق تعينت له الخوة لا تحلل الا بعد رجوعها نعم ولا بد ان يكون ذلك
 الوقت **من ايام الخرمين** هدي الحج لا العمرة فلا يحتاج الى تعيين اذ لا وقت له فلو عين غيرها لم يملك
 واما عبدها فيصوم ويلزمه دم بالخبر ولا يصح الا **ان يحله** وهو ان كان المحصر حائجا ومكة ان كان معتمرا **فحل**
 اي بعد ذلك الوقت فحل خطره من خطرات الاحرام بنية التحلل حتى انما حل خطرات الاحرام بعد ذلك الوقت
 ولو لم يبلغه خبر بان السيد قد ذبح وكفى الظن لان الطريق الى العلم انما هو في هذه او الواتر ولا يعتد بها
 فلم يبق الا الظن واما رات الظن فبعدم الرسول وسلامة الطريق وان لا يبلغه ان عاتقا عنق هذا الرسول كونه حيا

تأخير كونه عن الأحرار نصفه من الموعود بخله أنه قد خرج بناء على أن المكيل موقوف الأقد
لقد رى بالخبر إلا أن بخله أنه لم يذبح لأماره ذلك على ذلك فإنه يؤخر الأصل ويجوز تأخير هذا التوقيف
والأصل على أنه **فإن انكشف قبل أحدهما** صوابه قبل أحدهما أي قبل الآخر من الوقت الذي عتبه والذبح
بأن بخله أنه قد مضى ذلك الوقت الذي عتبه فحل أحرامه بان فعل شيئا من مخطوآت الأحرار ثم انكشف أنه
أحرار قبل الوقت لم يعد له لكنه قبل الذبح بسبب الرسول أخر الذبح على الوقت ظاهره أنه التحلل من الأحرار إنما
هو بفعل شيء من مخطوآت الأحرار بنية النقص بعد ذبح الهدى بالمحذور الذبح فلا تجل به وقد صرح به في كتابه في كسيف
حين قال ودأب الرسول وقت من أيام الخو للذبح وحل بقصير وكوه بعد الذبح وهذا هو المقرر فإن لم ينقص
بعد الذبح كان فاعلا مخطوآ فإن حل قبل الوقت الذي عتبه وانكشف أنه بعد الذبح مع عدم التوقيف المحل
ولم يرد الضمير لأن ذبح الرسول الهدى كذا ذبح لأجل المخالفة مع التوقيف بغير الاستئذان فيضج حاله
أن نقول لا يجوز ما أن يكون موقفا أو لا أن كان مقوضا فالعبارة بالذبح والعبارة بالوقت وإن كان غير موقفا
فالعبارة بالذبح في وقت فإن قدم الرسول أو أخره من الهدى ولا حكم لتحلل المحصر لأن الرسول قد صار موقفا
على الرسول بالزمان أخر الذبح لغيره عذرا لأنه غوم لعدم سببه قال عليه السلام فإذا انكشف أنه فعل المخطو قبل الوقت
أو قبل الذبح **لزمه الغنية الواجبة** في ذلك المخطو وإن كان حلقا فبحسبه وإن كان وطئا فبحسبه يرجع على الرسول
بما لزمه أخر الذبح لغيره عذرا كما تقدم **وبقي محرما** ولو دخل ذلك المخطو حتى **تجلى** بجمرة أن لم يكن وان عذر
عليه فعل العمرة فيهدى بغيره أخر بخره أيام الترتيب من هذه العام ولم يثبت التحريم في هذه العمرة
مقدما على الهدى وجوبا فإذا لم يهدى أيام الترتيب من هذا العام في العام القابل في مكانه لم يرد ذكره
لقد رى على الوقت وأخر حتى مضى أيام الترتيب ولم يرد دم التخيير قوله مضى أيام الترتيب جوابه حتى مضى
المعنيين فلو مضى بعد الوقت انكشف أنه قبل الذبح فعد على عليه السلام الظاهر أنه فيد ويلزمه ذلك يعني فالزوم
الافسار ولكن لا إثم عليه **فإن عتبت المحصر الهدى ثم زال عذره قبل كل** وكل هو أن يفعل شيئا من مخطوآت
الأحرار بعد الذبح بنية النقص فلا يكفي الذبح في أحرار العمرة وقبل مضى وقت **الوقت خارج** لزمه في هذا
الصورتين **الأقرب** لما أحرم لم يرد أو كان قد ذبح أم لا **فيترصل إليه بغير تحيف** أي يتوصل إلى حصول

بما لا يحلف بما لم يرد المال ولا شرط الاستطاعة لقوله تعالى وأما الحج والعمرة فبما شئتم أن تنكروا
فما يحلفه أن احتاج إلى ذلك فيهم من هذا التحجب عليه السير حيث قدر ويستأجر من عتبه أو يهدى
الطريق ولا يجب له شيئا جرم بؤمته بشرط أن يبقى له ما يكفي للعودة إلى أهله لئلا ينقطع عنهم إلا أن
يكون ذلك كسبا ولم يكن له عمل نكل على كسبه للعودة وإذا زال عذره الذي أحصر به فأنتم ما أحرم حيا
له أن **ينتفع بالهدى إن أدركه قبل أن يخرج** يفعل به ما شاء فإن أدركه بعد الخروج لم يصرف وأبعد
الصرف قبل أن يسير ملكه حيا ويرجع الفقير على من غره بما غوم قال عليه السلام فالأقرب أن لا ينتفع به كل أدركه
حيث وهذا إنما يكون **في الهدى العمرة** أي الهدى الذي ساقه من أحصر من العمرة **مطلقا** أي سواء كان
أتمها أم لا وإنما ينتفع به إذا أدركه وقد عرف ولو بالظن أن تمام العمرة غير مستعد وعليه في ذلك الأحرار يقال
لا وقت للعمرة فلا تقوت إلا أن تكون معينة فيستقيم التعبير بقوله وقد عرف والأي كفي الظن ولا فائدة بهذه
العبارة ولله الألفاظ البيان ولعله تضمن إذا كانت العمرة عن نذر معين والأقرب لا وقت لها هذا في الهدى
العمرة وأما في الهدى **الحج** فإنه لا يجوز أن ينتفع به قط إلا **إن أدرك الوقوف** يعرفه فإذا أدرك الوقوف
انتفع به من بعد وإن لا يدرك الوقوف **تحلل** من أحراره **بعمره** حينئذ إن أمكن والأحرار محصر عن الأحرار
إلى تجديد الأحرار لها بل كيفية أن يطوف ويسعى ولو في أيام الترتيب ولأدم للأسانة أذ لم يهدى الأحرار **الحج**
ولا يجوز له الانتفاع ولهذا قال عليه السلام والتحلل بعمره **ومحرمه** أو غيره في هذا الشرع وذلك وجوباً لأنه كان قد غره
المأثور يوم النحر فقد لجأه جد الحوات ولا يجوز أبدا بعد الذبح يقال له أحصر من هذه العمرة هل ينكسها بعد الأضام
يصار محصرا سأل قبل تجل من ذبح الهدى من العمرة ولم يرد دم بعد فعلها لأن ذلك الوقت الأصل وهو ذات الحج لزم
في العمرة بالأولى فيلزم دمان دم الحواف الحج ودم الحواف العمرة لأن قد لزمه أن تجل بها حتى قضى الحج الذي أحصره
الأصل لم يلزمه قضاء هذه العمرة التي قد كان عليه التحلل بها لأن الأحصار في الأصل عنه لا عنها وإذا كان قد
وسعى الحج فالحق أنه يصرف إليها وتجلى به ويحصر عن وطأ النسب كقضى حلق ويقصر من أحصره **الحج**
فالميل هدى بتجل به **نصيام** كالنصيام الذي يلزم المتمتع إذا لم يحيد الهدى وكان عبداً أو صفة
لا وقت ولا يتعين الهدى بغير الثلاث إذا قائل به فإن نعد عليه القوم والهدى جميعاً ولا فرق بين

يتعدى الثمن والممن أو الرسول والمثرك فالله هذا لا يتحمل المحصر إلا بالهدى أو الصوم أو العدة
والله لا يصح تقديم الصيام من ذأ حرم إذا خشي الإحصار كالتمتع لأن المتمتع قد وجب له الهدى وهو
الأحرام بالعمرة متمتعاً بها إلى الحج بخلاف هذه أفلم يوجب الله لهم وجه الأبعد الإحصار لعدم تحصيل الواجب
قبل حصول سببها كما في كثير من المواضع ولأنه يشترط ذلك لقوله تعالى فإن حصرتم فما تيسروا لله من الهدى الآية
فأسترد ذلك وهي الأيام التي يصومها ثلاثاً في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ولا يبيح الفصل بين الثلاث
والتباعد هذه بخلاف التمتع وهذا أحب وأصح فإن زال الحصر أمكنه الوقوف لزمنه فقامه وإن قد تحلل بغيره حكم
التحلل في المختار جواز التحلل مع غلبة الظن باستمرار الحصر وهو ظاهر الأثران لكن التحلل يحصل بصيام الثلاث
الأول فافان غابت أيام التشريق قبل صيامها المذهب بصوم ولادام عليه على المختار فيتحلل بصيام الثلاث الأولى
في التمتع هكذا ذكر أهل المذهب قبل عليه السلام وذلك مستقيم فمن أحصر عن الحج فافان من أحصر من العمرة ولم
يمكنه الهدى فالظاهر هو وجوب صيام ثلاثة أيام حيث عجز عن الإحصار روي وقت كان وسبعة إذا رجع كما يجب **علي**
المحصر القضاء لما أحصر عن إتمامه سواء كان الذي أحصر عنه واجباً أم توفيقاً في غير الأجير وأما التحلل
حيث أحصر ولا قضاء عليه ولو كان أحصره بعد أن فعله إتماماً في القضاء إذا كان نذر أصح أو نذر
لا لو كان النذر مطلقاً أو حجة الألام فلو أداه أو قيل له إعادة للقضاء ولأن وقتة العمر وصفة القضاء كصفة
الأنفة أو ينقض الحج حتى والعمره عمرة هذه أمه نصاً وإذا جسد عليه قضاء ومافات فانه لا يلزمه بأكده
معه سواء كان الذي فاته حجاً أو عمرة **فصل** في ذكر الحج عن الميت والاستحالة **ومن الزمة الحج**
الزيارة أو السعي وبعضه في العمرة بأن تكاملت في حصة شرط وجوب الحج عن الميت حال صحته فلم يحج بأكده
لزمة الأضياء به إذا كان له مال عند الموت والآفة بفلو كان الموصي بالحج فاستأنفه لجاناً عليه السلام
أنه يجوز الحج عنه وتطيب الأجرة ولا يجوز الدعاء للموصي لا يكون جائزاً فترك الدعاء للموصي الخاص وإذا
أوصى الميت **فيقبح عنه** الحج الذي وصى به فحج الوصي عنه **وان** لنكس منه وصية بل حج الورثة **وان**
بغير أمره **فلا يصح** أن يقع عن الميت ولو علم الورثة أنه واجب عليه **وانما ينقض الأضياء** بالحج **من الثلاث**
حيث لم يدرث ولم يحزن أن لم يكن له وارث أو كان واجاز من الكل فاتفق عدم لجارة الورثة فلا يجب

على الورثة إخراجها من رأس المال يستوي في ذلك الفرضية أو النافذة فما جبراً من الثلث **الآن** تعين
الموصي بماؤه من ماله زاداً على الثلث **وحيل الوصي** ذلك **فلا يصح** على الثلث فاستأجر به ولم
يكن منه نقصاً في البحث عن كونه زاداً على الثلث أم لا **فحكم** أي نكل في ذلك المصنف بصفة الأجير **وان**
عليه الأجير أن هذا الشيء الذي استأجر به زاداً على الثلث أحق ولا تأخير لعله واجهل عذر فوجب
البحث ويستقيم كقول المالك يحرم الأجير فإن علم الوصي لم يحل له ذلك فالثلث يصح من الزاد من الماله المحرر
ليتم جبريل الوصي إلى الأجير فإن علم قبل كان له الفسخ فافهم نصه كانت الزيادة من ماله إذا كان عليه
الفسخ بكتبة رسول الله صلى الله عليه وآله الأجير من ذلك المصنف بغير الثلث من التركة ورجع بالزاد على الوصي
بوجه بكتبة التركة الميت لأن في حكم الحرة من جهة قال لا يملكها ولا يرجع على تركته الميت فافهم نصه
الولاية إليه وقد عين هذا الشيء الذي عينه الميت فتعين كل الحاجه حينئذ إلا أن يطالب الورثة بزيادة
بقية ما كان له من قبلها سواء كان من النقدين أو غيرها بل ولو طلب الكل كان أولى به إذا لم يعرف من قصد
التحجيل لها أو لم يعرف من قصد حبس الوصي **ففيها** لكن استأجر الوصي بعين لم يكن له الوارث حتى ولو
حبس حصاراً إلى الأجير هذا إذا كان المستأجر هو الموصي في أصل المسئلة أن الموصي لا يخلو أماً أن يورث
أعمام الأجير أو بعده أن مات بعده حتى الأجير أجرته كاملة لأن ملكه باقي ونصه أم جبريل الأجير أنها
زادته على الثلث لأن المرض حجروا ما قبله فإن لم يعلم الأجير بوجبه حتى أحرم الحج حتى أجبرته كاملة لأنه محذور
وكذا أن علم بوجبه ولم يعلم أن أجرته أكثر من الثلث فإن علم أنها أكثر من الثلث وعلم أنه يرد إلى الثلث ولما
يأت بسبب من أعمال الحج رد إلى الثلث لأن علمه بعد العلم كالرضا كالمرد إلى الثلث وإن علم بعده قد أتى
من أعمال الحج حتى الكل لأنه لا ملكية الفسخ ويقال لا يخلو أماً أن يستأجر للشيخوخة ونحوها وهو الأقوال
حيث ينقض تصرفه من رأس المال فإن الأجير سعى جميع ما عطف عليه مطلقاً من غير فرق بين موت الموصي حياته
وانتم الأعمال قبل الموت أو بعده وإما حيث كان الاستحالة من المرض الخوف للموت فإن علم الأجير بالزيادة على
قبل أن يحرم وعلم أنه يرد إلى الثلث رد إلى الثلث وينت له الأجر فإن لم يعلم الأجير حتى أحرم من أعمال الحج
أحتى لا يجزى لأنه محذور من جهة المستأجر وبعد الأحرار لا يستطيع الفسخ لوجوب المصفي فيما أحرم لمعان من جهة

١٩٩

استحق الاخير جميع مطلقا وان لم يخرج من فرض المستأجر **ولا يعين الوصي كج** **ز** ان يقول حجوا غني سنة كذا
او ان يقول يكون ان شاء الله من مكان كذا وكذا الوفاي يكون الاثر من مكان كذا لكن اذا كان غنيا
وعين مكانا اقرب من مكانه الى مكة هل يائمه اختيار الامام عليه السلام انه لا يائمه غالبا حتى ان امن به عين من
داخل الواقف فلا يصح الا ان يكون شخصا غير فاني ولو قيل يتسل ولو ان الوصي لا يائمه ليس له ان يوصي بغيره بل الله
واجبا وهو الاصل اي ياذر من حيث يجب لم يعد ذلك **او** عين **فوعا** ان يقول يكون الحج مفردة او قرانا
او متعنا **او** عين **مالا** وتعين الدارهم هنا ان يقول حجوا اعني بالسلعة الفلانية والبقعة الفلانية او
بالدارهم الفلانية التي في المحل الفلاني او بعشرا وفي دارهم او نحو ذلك فلو عين ناقة مثلا لم يخرج **مالا** الا اذا
نسل فالمراد للمهر المذهب لفظه من خطبة بالعهدين في الالوة وهدية الذي يتا في الوصايا في استغلال الحج
الموصي به الحج انما يطيب الغلة للورثة فلهذا فلهذا **هـ** فلهذا ولا يخرج الوصي بالعين في الحج **مالا** المأمور
فان فعل ضمنه يتطلد لا يائمه مع علمه بعد ما يجوز له بعد ما لا يجز له فان ربح بصدق بالروح كروح المصوب
فائدة اذا استأجر الوصي لموضع قد عتبه الميت وهو قد ركب التركة ثم ان الموضع حمله السيل قبل
رجوع الاخير او بعده قبل قبضه من ابن تكون اجرة انفسه سعيه بل جميعها انما تكون من باقي التركة
فان لم فعل الوصي من ماله وقد ذكر ذلك الامام عز الدين عليه السلام **او** عين **مختار** لو عين عبده ويكون
موتة وقية منقضة من الثلث مدة التفرد اذا زاد على الثلث فالصبر له يتطل الوصية الا ان يعرف من
هذا او من ماله قد حج عنه من حيث يبلغ الثلث وتعين الشخص ان يقول حج عن فلان فاستأجره
فما عتبه الوصي من هذه الاشياء **تعين** اي وجب متا لما عتبه فلا يجوز للوصي ولا للورثة ان يخالفوا
ما عتبه **وان خالف حكم المخالف** اي وان لم يتسل ما عتبه الوصي اختلف حكم المخالف في هذه الاشياء
في الاجر او عده مع ان يائمه بالمخالف اما المخالف في الزمان فان اخر عنه اجرا او سوا او في الفر
او النقل على المختار وان لم الا بعد فلا يائمه عليه ولا كل ان يقول ان التركة ان كان لا يجوز فليس
حيا نه تعسدة للولاية بل لثبته تركه التصرف في مصلحة فخرج في الفرض لان النقل واما
المخالف في المكان فان حج من اقرب الى مكة او من غير الوصي يعني لم يخرج من الميت التمتع وان حج

من البعد صح بشرط ان يمر اياه او يائمه ولو اخرج عده من مثل الموضع الذي عتبه الميت واما المخالف في
النوع فانه لا يصح الا النوع الذي عتبه الميت واما المخالف في المال فان خالف في العين او الجنس او النوع او الصفة
فانه لا يخرج من الوصي مطلقا في الفرض **الفصل** في ان يعرف ان قصد الوصي تعيين المال مجرد التخلص عن الحج بترك
المال لا بغيره فانه يخرج منه هلكا في سائر الوجبات ويؤثر في ادم فلو تلف المال لم يبرأ من الحج بل يصح باجبه
الامام عز الدين وكذا لو تلف عين الاجرة قبل القبض بغير تعريض الوصي وانما حج حج الوصي على التركة فان لم يكن
تركة ضمن من ماله لانه عار للامير الا ان يعين انه عرضة تحصيل الحج والثلث منسج واجاز للورثة والدار في قوله
بطلب يريده لاجب التمتع من باقي التركة فاما الوصية فلا يتطل فلو وصي الورثة او تبرع الغير في الحج والتمتع لم يكن
حالا من لم يرض فوجع واذا الوصي لم يتك بغيره على غيره في ماله لم يبرأ من الحج فانه عرف قصد عمله
لم فيبطل واما اذا خالف في المدة فان كانت الزيادة من مال الوصي **فالحج** **الوجوب** **لما** لانه متبرع وان
نقص **فالحج** **الوجوب** **لما** لانه متبرع وان نقص من قصد التخلص واما المخالف في الشخص فاذ حج الوصي عن شخص الذي
الميت لم يصح ضمن الا ان يعرف ان قصد الميت هذا الشخص او من يملكه في تصدده جاز ذلك فيفضل قول
الوصي في ذلك فان اشترى الميت او ماله هذه الوصية يتطل كلف العين الميتة ورثها الا اذا عرف ان قصد الوصي
اتخلص من الحج فقط فانه يخرج منه مطلقا **تنبيه** اما لو دل الميت الوصي حج نفسك او حج غني غيرك
به ويقتل قول الوصي ذلك خطا فهو ان لم يصح بالنفس او الغير واذ حج بنفسه واذ حج بغيره فان كانا
وصيين عقد لهما للأخر وان كان واحد فاما ذهب بعض العلماء الى ان نعم فان عرف الميت قصد علمه وان لم
فيأتي اختلاف بين المذهبين بالنسبة لانهما في كل منهما في كل العرف في المقاصد فان لم يكن ثمرة في الراجح
حال فالظاهر ان من قال حج عني انه اراد نفسه ومن قال حج عني احمل الامر من ان يعرف انه الى الغير ومن قال
قال وصيت اليك بالحج فخرج **وان لا** يعني الوصي سائر فذلك لا يؤثر في صحة الحج بل امرهم بالتمتع والمضى واعين
والقبس والواجب على الوصي ان يعين للاخير **الاول** **لا** حيث كان عرفهم فان كان لهم عرف غيره انصرف اليه فلو
عين غيره لم يصح كما لو عين الآخر او فخالف الوصي فاذا اشترى الوصي به الميت فاذا ما اذا اشترى الاخير ما
استوجبه عليه فقال عليه السلام فانزله عمه بعد ايام التسرين فان سأل الاخير اسم من استوجبه عليه فانه قال

الأحرام عن المسافر أو بعده وصغيره أو قبل عبادة وحرم تحنطه وأما بالنسبة لغيرها في العلم القابل
وإن لم يضح بل ولو في الصحفة لو حج لنفسه صحت ولو عصى فان لم يرد وأتم واستمر بالنسبة لغيرها فالله
أنه لا يخرجها فلو استأجر لها أو سافر فيها لم يكن حج حتى يفسد أو العبرة عند المجدد المستأجر
الشرط الرابع أن يكون الوقت متصفا فلا يجمع أن يستأجر على أن حج في سنة معينة **الوقت يمكنه إذا**
عاقبت أي يمكنه إذا كان الحج فيها فلو استأجره على أن حج في سنة التي هو فيها ولم يبق من سنتها شيء
لغيره فإنه يركب الحج فيها لم يجمع هذا الاستأجار وأما لو لم يعين في العقد سنة معينة صح العقد
في سنة في العلم القابل ولذا قلنا في وقت يمكنه إذا عاقبت احترازاً عما لم يعين فان هذا الشرط لا
الأحرام التعيين بعده وشرط عقد الأجرة الحج أربعة الأول أن يعين الأجرة هذه للزوم المسمى وأما
الأجرة فتصح ولو لم يذكروها وتحتج بعبارة المثل الثاني أن يعين نوع الحج لفظاً أو عرفاً فان أطلق فقال
أبطلت بغيره لردده الثالث أن يستأجر في وقت يمكنه الحج بعده الرابع أن يوافق القبول ويستحب ذكره
الأشياء من موضع العقد وهذا حيث يقع العقد في الموضع الذي عينه الميت في الوطن حيث لم يعين أو في
موضع الموت حيث لا وطن ولا تعيين والآم يخرج عن الميت والأجرة من مال الوصي ويحرم من الموضع الذي
ورد الشرع بالأحرام منه وهو المنفاه فلو أحرم من مداخل المقام لم يجمع عن الميت ولم يمتحى شيئاً مسأله
وليس للوصي أن يحل الأجرة ولا بعضها من مال الوصي لأنه على خطر الأذى بقابلته رهن أو ضمن في حق الوصي
من حج الآباء كذا وجوز عرف مسأله ويصح أن ينشئ الزيارتين مع رضا الشركاء وإن كان لأحدهما كذا
محتملة أن يرضى الشركاء وذلك لأن أعمال الحج هي مقصودة والأشياء تابعة لها ولا لذلك الزيادة
لأن المقصود منها ليس إلا المشي إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليس هناك عمل لا يكون المشي وحده البتة
فتصير الزيارة في عدم الصحة كالذي يحرم من حجتهين معاً وأما العبرة بأذن التركيبين قال في البيه
ما لفظ في السبب كذا من استأجره أن يشاء الزيارة بقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليس له حج ما في سفره
الآن بآداب الدين كذا فائدة قال في روضة النووي سئل إذا أحرم الأجير عن المستأجر من الأحرام
إلى نفسه فإنه يصره أي الحج على هذا الظن فالحج المستأجر وتحتج الأجير الأجرة لغيره على

الأحرام فلو صرف الحج قبل الأحرام صح ولا أجرة له ولا فرق بين أن تكون الأجرة صحيحة أو فاسدة وكذا
لو أحرم لغير المستأجر الدار فإنه يصح حجه عن حج وتحتج عليه أجرة المسافر وإن كان قد قبض من الأول وإذا
هذه الشروط المتقدم ذكرها **فيستكمل الأجير الأجرة بالأحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيادة**
ولو بنيانية غيره عنه متى أداها تحت الأجرة كلها ولو ترك بقية المناسك لكن تفرقة الدار فإنه
وللمستأجر حرم الأجرة حتى ياتي الأجير بالداء التامة لأنها كالعين المستأجرة وتحتج الأجرة لهذه
المذكورة في الآثار مطلقاً سواء ذكرها غيرها أم لا **ويستحق بعضها حينئذ بالبعث**
الأركان الثلاثة ذكره البعض وهل تحتج بمقابله كل ركن من الأجرة أو تقتطع على قدر التعبد
أما تقتطع على قدر التعبد ويصح أن يشترط على الأجير أنه لم يستكمل المناسك فلا شيء له فان استكملها
أحتج الأجرة كاملة وإن لم يستكمل لم تحتجها ولا شيء منها بشرط كذا أنه حفظ الآثار في قوله هذا
التعليق نعم مثال تقسيط الأجرة على قدر التعبد انما مات بعد الأحرام وكانت له جنة مائة درهم من ثمنه
مكة وأجره من حيث مات عشرون فانما تقسم الأجرة للمساهة على مائة وعشرين بالأجر أدياً بل عشرين من ثمنه
وهو الذي يقتضيه قول أهل المذهب **تسقط الأجرة عيباً بما علة الأجير لأمر الوصي بحج الوفاة**
وإحكامه **وإن طابق ما أمر به الوصي** وصورة ذلك أن يستأجر على حجة مفردة فيجعلها قراً أو شيئاً
فإنه لا تحتج الأجرة ولا يخرج عن الميت ولو كان وصي بالقران الآن يكون الأجير دارثاً أو أحده وصي بالقران
الثاني يمكن الاستحسان أن الوصي المستأجر الأجرة المثل لعدم العقد بشرط أن يكون طابق الوصي لأن
له ولاية وقد بطلت الوصاية بالوصي مع العلم والافلا فان استأجره لتمتع فضا في الوقت عن الأحرام للزعة
فيستتبع من حرم للعمرة ويحرم الحج بعد أحرام العمرة ليصدق عليه المتمتع بخبرة وتحتج الأجرة وتسقط الآ
بترك الثلاثة الأركان وهي الأحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة أو ترك الأحرام ولو لم يترك
لكفي فإذا ترك الأحرام سقط الحج إذا حكم بما فعله بغير أحرام فإذا لم يفعل شيئاً منها لم يمتحى شيئاً
من الأجرة وسواء ذكرها بعد ركض أو موت أو غير ذلك وسقطت الأجرة **بعضها بترك البعض**
الثلاثة الأركان وتحتج حصّة واحدة فتسقط الأجرة حيث أحرم ودقق كذا حيث أحرم ولم يقف

فيستحق من الأجرة بقدر ما عمل ونقص الأجرة على قدر التعب **والأشياء من الأجرة والمقدمة** وهي
قطع المسافة ولو طالت **الأشياء** لها في العقد فانه يستحق حينئذ فطرها من الأجرة وسواء كان العقد صحيحا
او فاسدا وليس له ان يذكر السر في العقد الا لعذر كان تعيين الوصي الأخير وامتنع الأبد كونه او نحو ذلك كان
تكون عادتهم الاستنجار بذلك او لم يجد من يبره إلا بذكر السر فان ذكر الوصي السر في العقد لعذر كان كافيا
في السر على الحيوان لم يتم كحج **او لأجل فساد عقد** فان الأخير يستحق الأجرة على المقدما سواء ذكر السر
العقد لم تذكر **وجوز له ولورثته** لا الوصيصة **الاستنابة للعذر** ولو مرجعوا أو البناء ولو اختلف
الأشخاص اذا عرض له بعد عقد الأجرة فتمنع عن الأتم فمخرج الموت او نحوها جبره ونحوه واذا استناب
وكان قبل الوقوف وجب على المستناب ان يحرم اتفاقا وكذا بعده قبل رمي حجرة العقبة عند اهل المذهب
للاخير ولورثته البناء على ما فعل وما وصي الحج عنه وورثته فلا يجوز يعني حيث لم يكن قد حرم الأجر
المقدما فان كان قد حرم او ذكرت المقدما بأجير الوصي جاز كما تقدم **ولو استأجر من يوجب عنه**
عذر الذي هو عرض به فيه المانع هذا جائز واذا زال عذر الأخير الاول بعد ان كان قد استناب في أهم
المستناب فانه يلزم الأخير الاول الحج لمن استأجره لكن استأجر من حج عنه لعذر ما يوجب من زوال عذره
والمستناب يتم على الحج ممن استناب به وتكون الأجرة وهي المسمى له وتوابعه يكون المستأجر الآخر فاما لو زال
عذره قبل اتمام المستناب له فالقياس انه يلزمه حجرة ما فعل وانسخ الأجرة لأن هذا عذر يوجب
ولو كانت الأجرة صحيحة لأن العذر الذي من قبل المستأجر فان زاد احصيرة اخوى عبد الاحصار الاول
فان كان الاحصار بجأوده وعاد عليه في هذا الموضع فانه يكفي عقد الأجرة الاول ويستعمل على الأجرة
الاوله لانه انكشف عدم زوال العذر وكان ستموا فان كان عذر الآخر غير الاول فالقياس ان يستأجر بوجه
اخر وكذا يجوز لورثته **ان الميعين** هذه العم في العقد فاذا عتق في عقد الأجرة هذه العم الذي
فيه العذر لم يصح منه ان يستناب في غيره واما فيه ففيه ان يستناب هو او ورثته كما انه لو فات
عليه لم يصح منه ان يأتي به من بعد الا بعقد اخر وجب له من ورثته واعلم ان الأخير
شرط او عرف الاستنابة ولو لعذر عذر او شرط عليه او عرف عدمها ولو لعذر عذر على شرط العرف

فان لم يكن شرط ولا عرف فالمذهب ان له الاستنابة للعذر ذكره في الملح قال الامام عليه السلام والذي
اعتبرنا من الأجر ما ذكره في الملح ولا خلاف بين اهل المذهب ان له ولورثته الاستنابة للعذر ولو اختلف
اذا عرض بعد ان احرم من الأجرة الصحيحة لا يمتنع ان يحرم من قبل الاطعام في الأجرة الصحيحة ايضا لانهم قد ملكوا الأجرة
فلم يمنع العمل ولا يمتنع رتبة الأخير ولهم ذلك لأن الحق على الأخير يتعلق بيده لا بالمال ولورثته الاستنابة
بعد ان سار قد المثل لعبرة للاطلاع على الحكم الذي يقول ان الأخير لا يمتنع شيئا على المقدما في الفاسدة ولو لم
يسلب على من سار اذا كان قد سار سير المثل اجرة ان قلنا انه لا يمتنع لأجل وان لم يقف قال الغنيته فحصل
هذه الحكايات انه يجوز له ولورثته الاستنابة للعذر في الحقيقة والفاسدة سواء كان احرم علانا ودخل في العم
كلام الأجرها ولكن بشرط في الفاسدة ان يكون قد سار قد المثل اجرة **ومما يمتنع من الأجر** الوصي فعل
مخطو او ترك في سكن **فعلية** لا على المستأجر **الدم القربى والتمتع** فانها على المستأجر اذا استأجره على ذلك
ويكون من المثل كاحله اذا كان عن امر المثل فيكون الدم في ركة الميت لا يصوم ولفظ حاشية ان حبه هذه
في تركته والابن في ذمته ولا يصوم عنه عندنا واما القرآن فلا قرآن مع عدم التوق فان تلفت اليد بعد
القرآن على وجه لا يمتنع الأخير بقية البدن في ذمة الميت لعدم الاحصار فالمذهب انه على الأخير بقية
والمذهب عندنا ان البينة على الأخير مطلقا سواء كانت الأجرة في الذمة او معينة لانه لا يمتنع تركه في الكل لأن
أجازه على عذر وجب البينة على الأخير بالاركان الثلاثة بنية واحدة لئلا تكون مركبة وسواء كانت سنة معينة
هذه أجرة على عمل وليس للحي ان يقبل قوله ولو غلب ظنه صدقه قال عليه السلام وهو الصحيح **فصل في فضل**
انواع الحج الأفراد مع عمرة تصاف اليه بعد ايام الترتيب ثم القرآن افضل من التمتع ثم العكس والمراد
المنطوق فقط لا عكس المنطوق والمفهوم لانه يلزم تفضيل التمتع على القرآن وعلى الأفراد في غير عمرة وليس كذلك
فان التمتع على المختار اقلها فضلا أي اذا لم تنظم الى الحج عمرة بعد ايام الترتيب فالفضل على هذا الترتيب
فيكون القرآن افضل ثم الأفراد افضل من التمتع **فصل في نذر ان يبنى البيت لله تعالى** احرم
فان لم يحصل شيء من ذلك فلا شيء له ردده بين الكعبة وغيرها ولأن الأصل برائة الذمة وبيت الله تعالى هو
الكعبة **او ما حكم** وهو الا يدخل اليه الا بالاحرام وهو ما حرم كالأضفار والمردة وفي الحج احرم

ومن نذر بالوضوء أو الاغتسال أو القعود أو الحضور أو السير لزمه ذلك لا يغير ذلك كالغرم والمضي
أو الخروج أو الاتصال أو الذهاب فلا شيء إذا ذهب للأبنة أو الآلة بقصد الوصول إلى البيت أم لزم الوضوء
فإن نذر أن يمشي إلى بيت الله حرام للحجبة ولا العمرة المذهبية بل لزمه الآخر يعني العمرة لأنه يكون سابقا له
كما يأتي في الطلاق نعم ويمشي إلى أن يتم التمتع في العمرة وإلى أن يطوف للزيارة في الحج ويكون المشي من غير نذر
وفي الحج والظفر ويلزمه أن يمشي في الحج حتى يحل له النساء لا إلى الرمي لأن الرمي ليس شيئا إلى البيت بل يحل له
ويعني في العمرة حتى يحل في مسئلة ومن نذر أن يركب إلى بيت الله تعالى فشيء لم يلزمه دم لتركه مؤنة
لأن المشي أهون وأفضل مسئلة من نذر الخروج حج ما شئت في أول حجة من حيث يجب ثم وقف
بمكان حتى فرغ من عمركاه ولا يلزمه أن يرجع إلى بيته لكل حجة ليمشي من بيته إذا فرغ من ذلك ولو كان
مشي في أول حجة أجبر العيرة هذا الظاهر يخرج عن المباحث فإن خرج فعليه المشي للوجوب فإنه
فعليه دم مسئلة من نذر إلى أن يمشي إلى الجبل لم يلزمه شيء لأنه يمكن الوصول إليه من غير إحرام
إذا نذر بالوقوف أو برمي جمرة العقبة فإنه يلزمه نذر بالصلوة فإنه يحل عليه الوضوء من نذر المشي
إلى شيء من هذه المواضع التي تقدمت ما عدا الجبل **لزمه** الوقوف بذلك وإذا لزمه كان وصوله **لأحد**
النسكين أي الحج أو العمرة ومن نذر بالمشي حائفا لزمه ويلزمه دم لتركه لفظ حائفة ومن نذر أن
إلى الحرم حائفا وجب عليه كذلك ما طاف ويتحلل للحج ويلزمه دم فإذا ركب لزمه دم وهو لا يخلو
أما أن يعين نسكا عند اللفظ بالنذر أو لا يعين بل يطلق أن عتق فقد لزمه **فيؤدي ما عتق**
ولا يجزى عن حجة الأحرار أن يقول على يده تعالى أن يمشي إلى بيت الله تعالى العمرة فقد لزمه العمرة وإن
قال الحج لزمه وإن قال الحج وعمرة لزمه جميعا بأحرار مع ولو في سنتين ولا يكون قارنا إلا
أن ينييه ويلزمه ما تقدم في القرآن ويخير في تقديم أيهما ثم لا يصح أن يفعل ما في الحرم وحده
وإن لا يعين حجًا ولا عمرة وإنما نذر بالوضوء فقط فهذا كما لزمه بالأحرار وأطلق فإنه حينئذ
يلزمه الأحرار **فما شاء** أن يضع إحرامه عليه من حج أو عمرة لجراه ولا بد له إجماعا ولو وضع عن حجة
الأكلام بل لو كان مشيدا لأول حجة أجبر للغير فالحل يجزى ما وضعه عليه فلا بد له **وإذا نذر**

ركب الحج عن المشي وهو النذر لا التمسك بالركب بالهجر الطاري لا الأصلي فليزومه كفارة لمن نذر
غير داخل تحت محذوره فإن ركب العذر فالهجر لا يجزى قال في الكافي فلو نذر راجح ما شئت وهو لا
عليه أو كان أشل الجبل وليس له ما ليقفه للركوب فلا شيء عليه كفارة يمين وإذا ركب للحج **فليزومه**
دم لأجل الركوب فإنه كان ركوبه كفارة تجزى لمن سجد له أن يجزى بدنه وان استوى كونه من حيث يجب
أن يجزى بعمرة ولا بد له دم إجماعا تنبيه فان مات هذا النذر قبل أن يمشي لزمه أن يرضى حيا
بعد الاستطاعة بأن ينوب غيره عنها ما شئت والاستطاعة فلا كفارة عليه وإذا نذر
الأجير المشي ثم ركب فلا يجزى لأنه مخالف ولا تجزى لعمرة ويلزمه دم لعدم مشي ولو مشى الأجير **ومن نذر بأن**
يهدى شخصًا حج به أو اعتمر بشرط أن يكون مكلفا مسلما ولو عبدا ولو مقيما نيا سوا كان
أو غير معين ذكر أو أنثى فإن كان صغيرا فلا شيء على النذر ويكفي التجديد وإن لم يسمع له لأنه نذر بالمال
والمعلوم أنه يكون مريدا ولو بعث به رجلا نذر ذلك أو يقول على يده تعالى أن يهدى ولي أو ضا أو فلانا
إلى بيت الله تعالى لزمه أيضا له لذلك ومن نذر بزيارته التمسك به ولو قال ليقاس أنه يلزمه مؤنة واحد
بينهما نصفين إذا نذر بزيارة وهو المؤنة إذا اعتقه منهم من التمسك بغيره في قيد الأرزاء حيث قال **أن**
أطاعه على نحو من هذا فلا شيء فإذا اطاعه عبده **وما عدا** أي قام بمؤنته في السفر نفقة وركوبه
وجوبا وتكون المؤنة من المال واليهدي به المطالبة بالمؤنة ويجزى عن حجة الأكلام ويصير مستطاعا
الأضياف وما لزمه من الدماء والصدقة فعليه لا على النذر إذا نذر بالوضوء فقط وقد حصل الإجماع عليه
فعلى النذر ويلزمه أن تكون المؤنة من جميع المال لأن المؤنة غير معينة وقد ذكر في التوكل في باب النذر أنه إذا
بشيء في ذمته فأنه يصح وإن لم يكن لأن الذمة تسع **والأضياف** على نحو من هذا فلا شيء يلزمه النذر إذا
يعين عليه لأن الاعتناء بمنزلة الرد وهو يبطل الرد كما سياتي إن شاء الله تعالى وليس براد على حقيقة
حيث لم يساعد المنذوب به إلى الذهاب لزمه النذر أيضا لئلا يراهم عليه ثم إذا مات المنذوب
بطل النذر لزمه كفارة يمين بعد التمكن **ومن نذر بعبد أو فرسه** وكذا أسرا أو حيوانا أو شيئا
ولا يجوز ذبحها إذا كانت له وكذا أسرا أو الدارضة إن قال على يده تعالى أن يهدى عبدا أو فرسا لزمه

بيع العبد الفرس أو سليم قيمة من نفسه **فمن أعتقه أو به هدايا من الأنعام الثلاثة صحتها**
من ثم حيث نوى فان نذر بان يهدي الى مكة صرف الهدايا في مكة وان اراد الى غيرها فلم ينجس
صحتها في الحرم فان عاتق العبد أو الفرس قبل التمكن من بيعه وصرفه في الهدى باطل النذر وكذا
عليه مسئلة ومن باع تخيل فلا يجوز ولم يجر اهداؤها اذ لم يتعلق الهدى بشئ الا بالأنعام الثلاثة
فيتعين البدل ومن نذر ببيع نفسه أو ولده أو مكاتبه فله ان يفي بوعده **فكأن هدايا** وكذا
ام ولده أو اجنبى من سائر الأحرار او من ابيوانا التي لا يجوز ذبحها ولا يسحبها **فمن عاتق الفرس والعبد والاني**
من الغنم بشرط بسن الاخمية والتمتع من الحيوان لا يجزى التبرك ولا ياكل منه الا ان يذبحه في مكة
فان ذبح ابنه أو مكاتبه لم يسقط عنه الكسب هذه ان عاتق مكاتبه فان رجح في الرق فكما تقدم بان بيعه
ثم لا ان العبرة بالانتهاء مسئلة ومن نذر ببيع ما يجوز ذبحه بمكة او غيرها من الحرم لم يضر ذلك
نذره بوجه مطلق ولم يعلقه بالحرم وجب له الاصل في الوجوب وهو ما والناسك ويصدق له على
الصقور اذ ينسأ قوله هدايا كذا ان جعل النبي ابراهيم عليه السلام لان سراج من قبلنا فلهذا ما لم
تنتج اذ انقلبت شريعتنا لا اذا اخذناها من كتبهم لانها قد حوت وصية الله المتدبر للعرض فيلزم
به ذلك اما لو تلف المتدبر قبل مكان الأجر أو بطل المتدبر ولا يلزم كفارة يمين لا لو نذر ان يذبح **فمن**
لبيع كالعبد الفرس ونحوها فكأن امرأ انما الواجب ان يبيعه ويشتري بمنتهى هدايا ويهديها كما امر الله
نذر ذلك الغير فالأظهر عدم الوجوب في جنس الشراء وغير واجب على الأتربة لوم كفارة يمين **ومن جعل ما**
في سبيل الله تعالى بان قال جعلت مالي في سبيل الله تعالى **صرف ثلثه في بعض وجوه القرب**
المقربة الى الله تعالى ولو مستغرق ماله بالدين ما لم يحجر عليه ولا يصرف في غنى فيه مصلحة لأن ذلك يترك
الموصى يحل على الغالب لا اذا قال جعلت مالي **هدايا في هذا البيت** ولا ياكل منها اى فائدة
ثلثه في هدايا ثم يهدى بها في مكة أو غيرها من الحرم وهو مفهوم الأثر في قوله وهو مكان ما سواها
ومن نذر بجمع ماله فلفظ **المال** اسم للمنفق فيه ولو كان دينيا فذمة الغير فيلزم له ذلك **وكذا**
اى يجمع كما يجمع لفظ **المال** خلاف **ما في الدين** فانه يقول ان الدين لا يدخل في المال ويخلف المال في الدين

يجب بناء على عرفه فاما ما عرفنا منها سواء تنبى من نذر بما يملكه وهو لا يملك الا ما لا يتغير
من السبب ونحوها فانما يصح نذره كما يصح ان يبيعه او يتصدق به او يبيعه لغيره الثلث فان نذر بما يملكه
لا يملك الا ثوبا واحدا فلهذا ما كفارة يمين فلا الا ان نذر بالفعل وهذا انما كفارة لا نذر
بجاء فصل وقت دم القرب والتمتع والأضمار والأضار والنطع فالحج بعد الأضمار
الخ اختياراً وبعد اضطراراً يعنى ان هذه الدماء الخمسة اذ الوقت المحرم كحج فلهذا وقتها
اختيارى وهو ايام النحر ووقت اضطرارى وهو غيرها فاذ اخرج من مضى ايام النحر فلهذا اخره عن وقت
الى وقت اضطراره وفي تأخير بني الأضمار والقرب دمان والمراد بالنطع ما طوع به من الدماء وهو نحر
وقوله في الحج قدينا الأضمار وما بعده والمراد بالأضمار الى ان تمضي ايام النحر ليلا لها ما عدا الليلة عاتق **فمن**
دم التأخير ولكل دم دم فيلزم دم لأجل تأخيرها الى وقت الاضطرار فينحره ويربى في تأخيرها دماء واما
ان كان التأخير لغير عذر ولا يشكر الدم بكون الأضمار وهذه الدماء الخمسة **لا توقيت لما عداها فلا**
تخص زمان دون زمان بل في أي وقت نحرها اجزاها اذا نحرها بعد ان فعل سببها وهذه الدماء
الخمس لها مكان اختيارى ومكان اضطرارى **فمن نذر ما كان اختياريا** فلهذا وقتها لا يملك
مكان دم العمرة مكة فحجاء صرفا لقوله تعالى هدايا بالغ الكعبة الآية ولا يذبح قبلها ما عدا عمره القرب
فكالحج تكون في منى ولا زمان للعمرة مخصوص سواء كانت عن احصار او فساد ام طوع ام غير ذلك **واضطرارها**
الحرم المحرم يعنى واضطرارى دماء العمرة ودماء الحج الخمسة التي تقدم ذكرها هو الحرم المحرم فيلزم دم كالمكة
فلو ذبح فيه لغير عذر لم يجزه وحسب لا يجزى لا يجوز له الاكل منها وان بطل الاجزاء **والحرم المحرم هو مكان ما**
سواها اى مكان ما سوا دماء العمرة ودماء الحج الخمسة التي سواها هي اجزاءات عن الصبي دماء المحطرات
وصدقاتها والدماء التي تلزم من ترك نكاحا وصداقاها وعلى الجملة فاما عدا دماء العمرة ودماء الحج الخمسة
دم او صدقة او قيمة فوضع صرفها احرم المحرم فرع واذ اذبح الهدى في الحرم وتصدق باللحم خارج الحرم لم يجزه
لقيمة اللحم في الحرم والافضل ان يتصدق به طمأ بعد سحبه واذ اترك حمله ما ذبحه حتى تغير تصدق بجميته واذ
لم يجده ما يتصدق به عليه بعد ذبحه فلهذا قد اجزاه مع عدم التمكن من بيعه **الا الصوم** اذا وجب عن فدية

في الأقسام عندنا والآمن كفارة أو جزاء، أو نحو ذلك الأصوم التمتع والأحصار فكما مر **وذكر السعي** أي
والدم الذي يلزم من ترك السعي وبعضه سعي الحج وأما سعي العمرة فالدم لا يجبره **فحيث شاء** أي فيصوم
حيث شاء ويرتق دم السعي حيث شاء من أي يوضح الدنيا **وجميع الدماء** التي تجب للحج أو العمرة أهل
الأحرام أو غير ذلك فهي تخرج **من رأس المال** وإن لزمه في المرض لأنها جنابة وهي من رأس المال الصحيح
أيضا على الأعم المهدى المحسناتها من رأس المال وهذه الدماء **مصرفها الفقراء كالزكاة**
ولا تعطى لغيرها إلا إذا كان مصرفا من غير هذا المخرج له أن يصرفه لأنفسه يحزبه أن يصرفه إليه كونه
وإنما قال الفقراء ليخرجها التصدق من مصرف الزكاة وإنما قال كالزكاة ليخرجها لها سمي في سائر
المساكين ولا يجوز بعده ولا المعاوضة عليه ولو باع من فقير قال المفتي والقياس عدم الأجزاء إلا
في صورة المخطور وإذا بطل العوض بطل المحرض فبعد الصرف أيضا فلم يكن بغير صرف **الاداء القرآن**
والتمتع والتطوع من شاء المهدى أن يصرفها إليه من فقير أو غني أو هاتمي أو غيرهم أجزاء ولو كان
المصرف اليد فاسقا لأهريا أو محاربا فلا يجزئ إذ ليست هذه الدماء عن ذنب بخلاف ما تقدم
وهي عن ذنب ويجوز **للاكل منها** أي من دم القرآن والتمتع والتطوع لأنه صلى الله عليه وسلم أكل
من اللحم وحشي من المرق هذه إذا أخره في محل خلاف ما لو أخره قبل بلوغه محل خلافه لا يجوز له الأكل منها
وإذا أكل أكله ضمن بعض المهدى وهو مال قيمة ويطحن بهذا الأربع مسائل الأولى أن المهدى إذا ذبح
المهدى ولم يجد فقيرا أفقد أجزاءه مع عدم التمكن من بيعه الثانية إذا تلف بعد الذبح من غير جنابة
ولا تقربط لم يضمن الثالث إذا كان ممتعا أدقارنا واحصا وصحة حجة وهذا يد باق على ملكه بفعل
ما شاء ويقال إنما يلزم الأتم في الفاسد الصحيح والبدنة تسبب جوبها باق وكذا العتق والادوى أن
يقال بطل عتقه لأن الفاسد يلزم الأتم فيه كالحج **والأصرف** هذه الدماء كلها **الآجدة الذبح**
وأما الفوائد فيصع صرفها قبل ذبح أصلها لكن إن كان متاجا فبعد ذبحه أما الهدايا هذه فلو
صرف شي منها قبل الذبح لم يخرق الأتم عليه السلام ولا يحفظ فيه خلافاً ولفظ حاشية قال فلو صرفها
قبل لم يملكها الفقير وكان كذا سراجا قبل الذبح وبعده فلو أخر الصرف فغيره حتى تغتفر

